



صناعة الكراهية
في العلاقات العربية - الأمريكية

بهجت قرني — عبدالعزيز حمودة

جميل مطر — محمد سيد أحمد

حسنين توفيق — نيفين مسعد

رؤوف عباس حامد — هالة سعودي

تحرير وتقديم : أحمد يوسف أحمد وممدوح حمزة

صناعة الكراهية
في
العلاقات العربية ـ الأمريكية

بهجت قرني
جميل مطر
عبد العزيز حمودة
محمد سيد أحمد
حسنين توفيق
رؤوف عباس حامد
نيفين عبد المنعم مسعد
هالة سعودي

تحرير وتقديم
أحمد يوسف أحمد وممدوح حمزة

صناعة الكراهية

في

العلاقات العربية ـ الأمريكية

٢



الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
صناعة الكراهية في العلاقات العربية ـ الأمريكية/بهجت قرني... [وآخ]؛ تحرير وتقديم أحمد يوسف أحمد وممدوح حمزة.
٤٠٦ ص.
يشتمل على فهرس.
ISBN 9953-431-84-1
١. البلدان العربية ـ العلاقات الخارجية ـ الولايات المتحدة. ٢. الولايات المتحدة ـ السياسة الخارجية. أ. قرني، بهجت. ب. أحمد، أحمد يوسف (محرّر). ج. حمزة، ممدوح (محرّر).
327.73056

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣

المحتويـــات

تمهيد

عندما طرح د. ممدوح حمزة فكرة تأليف هذا الكتاب في سياق مواجهة حملة الكراهية الغربية بعامة، والأمريكية بخاصة، ضد العرب والمسلمين، كان ضرورياً أن يجري العمل على تنفيذها لهذا الغرض بالجدية نفسها التي طرحت بها. ولذلك تم تشكيل لجنة علمية من كل من د. ممدوح حمزة، ود. أحمد يوسف أحمد، ود. نيفين عبد المنعم مسعد، وتولّت الأستاذة إيمان حسن الأمانة الفنية لهذه اللجنة. وقد عكفت اللجنة على وضع مخطط الكتاب ومناقشته مع عدد من الأساتذة والخبراء ذوي السمعة الفكرية المرموقة بعامة، وفي مجال موضوع الكتاب بصفة خاصة، وعلى رأسهم كل من أ. جميل مطر، ود. بهجت قرني. وبعد أن تم الاستقرار على المخطط النهائي للكتاب، تم الاتصال بالأسماء المرشحة للمشاركة فيه. ومن الأمور التي تستحق الإشادة أن الجميع استجاب لدعوة المشاركة من دون تردّد، والتزم بالتوقيت المحدّد للإنجاز بصفة عامة. ولم يكن هذا في تقديرنا إلا اعترافاً بأهمية موضوع الكتاب وضرورة إنجازه بسرعة وكفاية في الوقت نفسه.

وقد جاءت ثمرة العمل على نحو ما توقعنا من منظور المستوى الرفيع للمشاركين، غير أنها من ناحية أخرى فاقت توقعاتنا بما تضمنته من أطروحات نزعم أنها تمثل إضافات حقيقية لموضوع الكتاب. ويأمل المحرران أن يمثل نشر الكتاب مساهمة حقيقية في حوار جاد في قضية مصيرية بالنسبة الى حاضر العرب ومستقبلهم. وقد كان الهدف الأصلي من هذا الكتاب أن يصدر أولاً باللغة الإنكليزية، وغيرها من اللغات الأجنبية، لتنقل فكراً مصرياً عربياً إلى الساحة العالمية بدلاً من الاكتفاء بحوار الذات، وإن كانت اعتبارات الترجمة

وتدقيق النسخة الإنكليزية قد أدت إلى أن يسبق صدور النسخة العربية غيرها من النسخ باللغات الأخرى.

ويودّ المحرران أن يتقدما الى كافة الأساتذة والخبراء المشاركين بعميق الامتنان على قبولهم المساهمة في هذا العمل الذي انعكس على المستوى الرفيع الذي تميّز به، كما يسجلان بكل الاعتزاز الدور الأساسي الذي لعبته الدكتورة نيفين مسعد في تحرير النسخة العربية من هذا الكتاب. وإن الأمل ليحدونا في أن تكون ثمرة هذا العمل انعكاساً صادقاً لكل جهد مخلص بذل في إعداده.

مقدمة

العرب وأمريكا: من الانبهار بالحلم إلى عقدة الكراهية

أحمد يوسف أحمد(*)
ممدوح حمزة(**)

ـ ١ ـ

يسلط هذا الكتاب الضوء على الاتهامات الأمريكية ـ رسمية وغير رسمية ـ للعرب بأنهم يكنون كراهية لكل ما هو أمريكي، أو بعبارة أخرى للحلم الأمريكي. وهي اتهامات يلاحظ أنها آخذة في التصاعد على نحو مقلق، ومن ثم فهي في حاجة إلى مواجهة حقيقية وفق نهج سليم.

بدا لنا أن أسباب تصاعد تلك الاتهامات ترتبط بما نسب إلى العرب والمسلمين، أو بالأحرى إلى عناصر منهم ـ بأنهم منفذو الهجمات على نيويورك وواشنطن، وبما رصد حقيقة أو زوراً من علامات ابتهاج أو ارتياح في الوطن العربي والعالم الإسلامي لما ألمّ بالولايات المتحدة الأمريكية، وبما تطور من خلاف، بين الإدارة الأمريكية من ناحية، وحكومات عربية وإسلامية عديدة من ناحية أخرى، حول النهج الأنسب لمواجهة الإرهاب في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. غير أن مرور الأيام أثار الشك في عقول العرب والمسلمين في أن المسألة أبعد من ذلك بكثير، وأن ثمة

(*) أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ومدير معهد البحوث والدراسات العربية، ومتخصص في شؤون العلاقات العربية ـ العربية.

(**) أستاذ الهندسة المدنية بجامعة قناة السويس ومهندس استشاري شارك في عديد من المشروعات القومية الكبرى من أهمها تطوير ميناء السخنة ومشروع توشكى ومكتبة الاسكندرية.

استعداداً أمريكياً غريباً بصفة عامة لكراهية كل ما هو عربي وإسلامي، أو على الأقل لوضعه في موضع الخصم والعدو.

تبلور الإحساس لدينا إذاً بأننا نحتاج إلى صياغة رد على مثل هذه الاتهامات لسببين على الأقل: يتعلق **أحدهما بهويتنا الحضارية ومدى اعتزازنا بها، والثاني بمصالحنا الحيوية في الساحة العالمية، فنحن نعتز كثيراً بأن حضارتنا العربية الإسلامية تمثل نموذجاً يحتذى به للأخذ والعطاء. فقد نهلت من منابع الحضارات التي سبقتها، وتمثلت منجزاتها المادية والمعنوية في إطار منظومة القيم الإسلامية العربية، وأنجزت بدورها ما أنجزت، ثم عادت لتلقح البلدان الأوروبية في بدايات النهضة بما كان كفيلاً أن يأخذ بيدها إلى بداية الطريق التي أوصلتها إلى ما وصلت إليه الآن. وها نحن الآن مع كل الاعتزاز بهويتنا العربية الإسلامية نحاول مرة أخرى أن ننهل من منجزات الثورة العلمية التكنولوجية الهائلة التي تأخذ بأسبابها البلدان المتقدمة في عالم اليوم.**

إن عقلاء أوروبا وأمريكا يعلمون علم اليقين أن العرب لم يكونوا يوماً دعاة سفك الدماء وإزهاق أرواح الأبرياء. وتثبت ذلك عشرات، بل مئات المواقف التاريخية التي تدلل على سماحة العرب ولين عريكتهم، وأنهم أفادوا البشرية بعلمهم وحضارتهم ودينهم السمح الذي انتشر رضاءً وقناعةً في كل أنحاء العالم من الصين شرقاً وحتى الأطلسي غرباً، حتى إنه لم يثبت التاريخ ولا سجلت الشواهد أن الإسلام دين العروبة انتشر قسراً أو بقوة السلاح، بل إن الوقائع التاريخية تدلل على سماحة المسلمين حتى في أحلك مواقف الصراع والقتال، فضلاً عن ذروة لحظات الانتصار. وفي المقابل، قامت دولة إسرائيل على أساس ديني متطرف كأول سابقة في تاريخ المنطقة لتفجر بعد ذلك مسلسلاً من العنف المتواصل الذي جعل من المنطقة مرتعاً خصباً للصراعات الدينية ومستقراً لعشرات الجماعات الدينية المتطرفة التي احتضنتها الولايات المتحدة الأمريكية وغذتها ووظفتها لتنفيذ استراتيجيتها ومخططاتها، حتى إذا ما استفحل خطر هذه الجماعات وشبّت عن الطوق، تبرأت منها الإدارة الأمريكية لتعود من جديد وسائل إعلامها ودوائرها السياسية والثقافية وبعض مفكريها للمطالبة بدم العرب الإرهابيين والمتطرفين!!

في هذا الإطار، يبدو ظلماً تاريخياً بيّناً وسخفاً سياسياً مطلقاً أن تتهم حضارة كالحضارة العربية الإسلامية، اضطلعت بما اضطلعت به من دور إنساني، بتهمة كالكراهية.

أما السبب الثاني الذي بلور لدينا الإحساس بالحاجة إلى الرد على تلك الاتهامات الظالمة فيتعلق، كما سبقت الإشارة، بمصالحنا الحيوية، فمصدر الاتهامات هو القوة العظمى الوحيدة الممسكة بزمام القيادة في النظام العالمي في الوقت الراهن، مدعومة في هذا ببعض الأطراف الأوروبية وربما غير الأوروبية، الأمر الذي يشكل تربة مهيأة لنمو عوامل صدام يستحسن تجنبه لأنه لن يفيد طرفيه بأي حال.

من هنا بدأت فكرة الكتاب تتبلور ليس باعتبار أننا نريد أن نقدم إبراء ذمة للسيد الأمريكي أو اعتذاراً عما يستوجب منه هو أن يفعل، وإنما من منطلق فهم مؤداه أننا نعيش في نظام عالمي يتسم بمستوى رفيع من الاعتماد المتبادل بين وحداته، ومن ثم فإن سيادة السمة الصراعية على التفاعل بين هذه الوحدات سوف يفضي إلى تكلفة هائلة بالنسبة اليها جميعاً وإن بدرجات متفاوتة. لذلك فمن الضروري أن تكون العلاقات بين هذه الأطراف على أقصى درجة من الوضوح والعقلانية، وهو ما نحاول أن نقوم به في هذا الكتاب. فليست المسألة بأي حال من الأحوال أن العرب أو المسلمين يكنون كراهية «عنصرية» متأصلة للأمريكيين أو غيرهم، وإنما ثمة اعتبارات موضوعية أفضت إلى تباين وصدام في بعض الأحيان بين المشروع الأمريكي لقيادة العالم وبين المشروع العربي، أو لنقل المصالح العربية، أو بعبارة أخرى بين ما هو عالمي وما هو إقليمي.

ومن المهم أن نذكر بأنه لم يكن هناك دائماً موقف عربي واحد من هذا التباين أو الصدام، فهناك أطراف عربية رسمية تعايشت معه، بل إن قضايا بعينها قد فرضت تنسيقاً أمريكياً مع بعض الأطراف العربية في مواقف بذاتها. بينما في بعض الأحيان رفضت أطراف عربية أخرى أن تقبل تداعيات التباين بين السياسات الأمريكية والمصالح العربية، فمرت العلاقات العربية ـ الأمريكية بمحطات صدام مروعة.

المسألة إذاً أكثر تعقيداً بكثير من ذلك التبسيط الساذج الذي حاول أن يضعها في صورة سبب وهمي (الكراهية العربية الإسلامية للحلم الأمريكي) ونتيجة مروعة (أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر وتداعياتها)، وهو تبسيط يريح كثيراً دوائر الجنون الحالي في السياسة الأمريكية، لأنه يعطيها أكثر من سبب ومبرّر لكي تفعل ما تفعله الآن على نحو لا يهدد مصالحنا أو مصالح

غيرنا فحسب، وإنما ينذر بالاقتراب التاريخي لعملية تآكل المشروع الأمريكي لقيادة العالم.

ولأن المسألة معقّدة كان لا بد من تناولها بنهج علمي ودعوة أكبر عدد من المفكرين والباحثين المرموقين للمشاركة في وضع هذا النهج وتنفيذه، ومن هنا صممت خطة هذا الكتاب على النحو الذي يجده القارىء الكريم بين يديه، وشاركت فيها الأسماء المرموقة التي ساهمت بكتابة فصول الكتاب الثمانية. وليست هذه محاولة لتلخيص ما ورد في الكتاب أو تقديمه، وإنما هي مناسبة لإلقاء الضوء على هذا الجهد المتميز الذي جاءت ثمرته على نحو فاق توقعاتنا، ليس فقط للقدرات العلمية والفكرية للمساهمين في الكتاب، وإنما بالتأكيد لأن جميعهم كان مقتنعاً بأهمية الرسالة التي يحاول أن ينقلها خارج الوطن العربي والعالم الإسلامي (بالنظر لأن الكتاب يصدر باللغة الإنكليزية بالإضافة إلى اللغة العربية) لكن ربما مست الحاجة قبل ذلك إلى تعريف الكراهية التي يعالجها هذا الكتاب ويتمحور حولها. يكشف الكتاب أول ما يكشف عن أن الكراهية هي حالة نفسية غاضبة وموجهة سلبياً نحو فكر أو عقيدة أو شخص أو أمة أو ثقافة أو مجتمع... إلخ. تشتد هذه الحالة النفسية أو تخفت رداً على تصرفات الآخرين والتي قد تكون نابعة من ذواتهم أو يأتونها متأثرين بمؤثرات خارجية غير متأصلة في طبيعتهم. والكراهية إما تكون عارضة وإما تصبح دائمة، وتتحدد قوتها أو ضعفها حسب معطيات الحاضر بكل تداخلاته وتداعياته.

ـ ٢ ـ

الكراهية لم تكن سمة من سمات التعامل العربي مع الولايات المتحدة الأمريكية في أي وقت من الأوقات، بل لعل العكس هو الصحيح. وفي هذا السياق، نجد د. رؤوف عباس في **الفصل الأول المعنون «الصعود الأمريكي في الشؤون الدولية في أعقاب الحرب العالمية وردود الفعل العربية» يؤكد أن صورة الولايات المتحدة الأمريكية في الوطن العربي قد اختلفت عن صور غيرها من القوى الغربية اختلافاً كبيراً منذ القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين.** «**فعلى حين رأى العرب في بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ـ وإلى حد ما ـ ألمانيا، قوى استعمارية مهيمنة ومتسلطة، سلبت البلاد العربية حريتها، ونهبت ثرواتها، كانت رؤيتهم لأمريكا على نقيض ذلك تماماً. فالعرب لم يعهدوا**

أمريكا قوة استعمارية طامعة في بلادهم، تريد اقتناص ثرواتها، بل عهدوها شريكاً تجارياً يتعامل معهم وفق قوانين السوق، ولا يملي عليهم شروطه، كما رأوا في النشاط الثقافي والخيري الذي قامت به الإرساليات التبشيرية الأمريكية في مصر وبلاد المشرق العربي، عاملاً مساعداً للإصلاح والنهضة العربية، وذلك على الرغم من معارضة الكنائس العربية لذلك النشاط الذي كان توسعه يفقدها بعض أتباعها».

وترجع تلك الصورة الإيجابية للولايات المتحدة في الوطن العربي إلى التزام الحكومة الأمريكية خطة عدم التدخل في شؤون العالم القديم تطبيقاً لمبدأ مونرو، ومن ثم نأت الولايات المتحدة بنفسها عن التورط السياسي في أمور الإقليم الذي عرفته باسم «الشرق الأدنى»، ثم أصبح يعرف باسم «الشرق الأوسط» منذ الحرب العالمية الثانية. كان الرصيد الكبير لأمريكا في البلاد العربية يتمثل في سمعتها الطيبة كدولة كبرى غير طامعة في السيطرة على تلك البلاد، تصرف جهودها في إقامة المدارس والكليات الجامعية والمستشفيات والملاجىء للأيتام، وتهبّ لتقديم المعونة للمنكوبين من دون أن تستهدف من وراء ذلك تحقيق مكاسب سياسية. ولا أدل على ذلك من مطالبة أهالي سوريا وفلسطين عند نهاية الحرب العالمية الأولى أن تكون الولايات المتحدة هي الدولة المنتدبة على بلادهم، وليس بريطانيا أو فرنسا، على نحو ما جاء في تقرير لجنة كينغ ـ كرين عام ١٩١٩، مما يعكس ثقة العرب في الولايات المتحدة، وتمييزهم لها من غيرها من القوى الغربية الأخرى.

وكان لتلك الثقة المفرطة ما يبررها، فقد رأى العرب في المبادىء التي أعلنها الرئيس الأمريكي ولسون خلال الحرب العالمية الأولى، وبخاصة حق الشعوب في تقرير المصير، ما يخدم أهدافهم القومية الرامية إلى الاستقلال. وعولوا كثيراً على الدور الذي يمكن أن تلعبه أمريكا في مؤتمر الصلح المنعقد في باريس عام ١٩١٩. وعلى الرغم من ذلك جاءت قرارات المؤتمر مخيبة تماماً لآمالهم، فأقرت الولايات المتحدة تلك القرارات التي أدت إلى «بلقنة» المشرق العربي، على النحو الذي حددته القوى التي أبرمت المعاهدات السرية خلال الحرب.

ويلفت النظر أن خيبة الأمل هذه لم تؤثر في ما يبدو في الصورة العربية عن الولايات المتحدة الأمريكية، وهو معنى مهم سوف يركز عليه

د. عبد العزيز حمودة في **الفصل الثالث من الكتاب في ما بعد، وقد يتطلب منا النظر في أنفسنا وفي عدم قدرتنا على إدراك كنه السياسة الأمريكية على نحو سليم منذ وقت بعيد، غير أنه ـ أي هذا المعنى المهم ـ يفيدنا كثيراً في السياق الراهن في ردّ تهمة الكراهية العربية المتأصلة للولايات المتحدة الأمريكية. فعلى الرغم من خيبة الأمل العربية في السياسة الأمريكية التي سلفت الإشارة إليها في أعقاب مؤتمر الصلح عام ١٩١٩، ظل رجال السياسة العرب حتى نشوب الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها «يعوّلون كثيراً على مساندة الولايات المتحدة في تلبية مطالب شعوبهم بتحقيق الاستقلال التام، والتخلص من المعاهدات غير المتكافئة التي تحدّ من استقلال بلادهم. وهكذا تطلع السياسيون في سوريا ولبنان إلى دعم أمريكا لهم لتحقيق الاستقلال الوطني الذي تمّ عام ١٩٤٤، وسعى ساسة مصر والعراق إلى إقامة جسور الصداقة مع ممثلي الولايات المتحدة في بلادهم للوساطة ـ أحياناً ـ بينهم وبين بريطانيا. فعلى سبيل المثال، لجأت حكومة الوفد في مصر إلى السفير الأمريكي في القاهرة جيفرسون كافري، للتوسط لدى السلطات البريطانية عندما قامت حركة الكفاح المسلح ضد الوجود البريطاني في قناة السويس عام ١٩٥١، ولجأ إليه الضباط الأحرار ـ بصورة أكثر كثافة ـ عندما قاموا بثورتهم في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢، لإرسال إشارات من خلاله إلى الغرب عامة، وبريطانيا خاصة، تعبّر عن نيات حركتهم الإصلاحية، وتأكيد عدم معاداتها للغرب».**

يمكن القول إذاً في ضوء هذه الشواهد بأن المشكلة تكمن في «ثقة عربية متأصلة» في الولايات المتحدة الأمريكية وليس في «كراهية مستحكمة» لها، غير أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة بدأت على نحو دؤوب في تقويض عوامل هذه الثقة بسياستها تجاه الوطن العربي.

ويظهر **الفصل الثاني في الكتاب الذي كتبته د. هالة سعودي بعنوان «السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية» الجوانب البنيوية في هذه السياسة والتي تكفلت بتقويض الإدراك العربي الإيجابي للدور الأمريكي في المنطقة وزرع عوامل الصدام بين الولايات المتحدة الأمريكية والعرب. ولا شك في أن التأييد الأمريكي لإسرائيل يأتي على رأس العناصر التي سببت الخلاف، والصدام العربي ـ الأمريكي. بعبارة أخرى، فإنه من المفهوم أن تكون للولايات المتحدة الأمريكية مصالح عالمية مثل احتواء الاتحاد السوفياتي إبان الحرب الباردة أو حماية مصالحها البترولية في المنطقة،**

لكن حماية إسرائيل وتأييدها مثلت بالنسبة إلينا نحن العرب أمراً مختلفاً. تشير هالة سعودي إلى هذه المسألة بقولها «هناك مجموعة من العوامل دفعت في اتجاه جعل ضمان أمن إسرائيل يمثل مصلحة أساسية للولايات المتحدة الأمريكية. فهناك نوع من الارتباط العضوي بين إسرائيل والولايات المتحدة يتمثل في وجود قيم مشتركة وتواصل ثقافي بين المجتمعين الأمريكي والإسرائيلي. كذلك، فإن الدور الذي تلعبه جماعات المصالح اليهودية في الولايات المتحدة ووسائل الإعلام الأمريكية، قد خلق بيئة سياسية مؤيدة لإسرائيل في الولايات المتحدة ورأياً عاماً معروفاً بتعاطفه وتأييده القوي لها. فضلاً عن ذلك، فإن ضمان أمن إسرائيل كانت له أهمية في الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة في فترة الحرب الباردة. ففي ظل ظروف الصراع الأمريكي ـ السوفياتي كانت لإسرائيل أهميتها لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة، حيث إن الإبقاء على إسرائيل قوية ـ من وجهة النظر الأمريكية ـ كان يضمن للولايات المتحدة مصالحها في المنطقة في مواجهة أي تهديد من دون حاجة إلى تدخل عسكري أمريكي مباشر لحماية هذه المصالح.

ومن الواضح أن الولايات المتحدة في هذه المرحلة كانت تسعى لتحقيق مجموعة من المصالح السياسية والاستراتيجية والاقتصادية المتداخلة والمتعارضة أحياناً. فحماية المصالح البترولية كانت ترتبط بإبعاد المنطقة عن النفوذ السوفياتي، كما أن ضمان أمن إسرائيل كان يساعد على تحقيق هذه المصلحة الأخيرة (وإن كان قد اعتبر في البداية متناقضاً مع المحاولات الأمريكية لإدخال المنطقة في نظام التحالف الغربي كما سيتضح)، ولكنه كان يبدو متعارضاً مع تحقيق المصالح الاقتصادية والبترولية الأمريكية في المنطقة».

والمشكلة أن البعد الإسرائيلي في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة بدا مستعصياً على أي تراجع، بل على العكس كان من الواضح أن منحنى التأييد الأمريكي لإسرائيل آخذٌ في التصاعد دوماً بغض النظر عن شخص القابع في كرسي الرئاسة الأمريكية في البيت الأبيض أو انتمائه الحزبي. وقد نذكر الجدل الذي دار حول أثر انتهاء الحرب الباردة في المكانة الإسرائيلية لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وهو جدل توصل البعض في غماره إلى استنتاجات خاطئة بشأن تراجع هذه المكانة، وهو ما تتناوله هالة سعودي بوضوح في بحثها عندما تقول «وقد ثار الجدل في أعقاب الحرب الباردة حول أهمية إسرائيل الاستراتيجية للولايات المتحدة. وتأكد ذلك في أثناء حرب الخليج الثانية،

حيث إن مشاركة إسرائيل في العمليات العسكرية أثناء الحرب لم تكن لها ضرورة من الناحية العسكرية، كما أنها كانت غير ممكنة من الناحية السياسية. وقد أثير هذا الجدل بالذات مع ظهور بوادر الخلاف بين الدولتين أثناء الحرب حول رد الفعل الإسرائيلي بشأن سقوط صواريخ سكود العراقية عليها، ثم بسبب أزمة ضمانات القروض التي بلغت قيمتها عشرة مليارات دولار والتي استخدمتها إسرائيل لبناء المستوطنات في الأراضي المحتلة، فضلاً عن محاولتها (أي إسرائيل) عرقلة عقد مؤتمر السلام في مدريد. إلا أن هذه الخلافات لم تصل إلى حد الأزمة الكاملة بين الدولتين، ولم تؤثر في العلاقات بينهما، بل ازداد التقارب الأمريكي - الإسرائيلي بعد إفراج إدارة بوش عن ضمانات القروض في فترة انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام ١٩٩٢، وتدعّمت العلاقات بين الدولتين بعد ذلك في ظل إدارة كلينتون، ثم في ظل إدارة بوش الابن، الأمر الذي يؤكد حقيقة أساسية هي أن محاولة فهم أسباب الالتزام الأمريكي بضمان أمن إسرائيل بناءً على اعتبارات استراتيجية عسكرية محضة، محاولة قاصرة، وأن سبب هذا الالتزام يرجع، كما سبق وذكرنا، إلى عوامل أخرى تتمثل في الارتباط العضوي بين الدولتين والتواصل الثقافي بين المجتمعين، إلى جانب العوامل المتعلقة بالبيئة السياسية الداخلية في الولايات المتحدة، وهي أمور لا تتغير بسهولة».

غير أن البعد الإسرائيلي في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة لم يكن وحده المسؤول عن الخلاف والصدام بين السياسة الأمريكية والمصالح العربية، فهناك على سبيل المثال مسألة أمن الخليج التي تنطوي الآن على سياسة أمريكية غير مبرّرة من منظور الشرعية الدولية أو المنظور الإنساني تجاه العراق، فضلاً عن أنها أفضت إلى وجود عسكري أمريكي غير مسبوق على نحو ما توضحه هالة سعودي بقولها: «ترتّب على هذه السياسة وجود عسكري أمريكي غير مسبوق في الخليج وصل إلى ما يقرب من ٢٥ ألف جندي مع تسهيلات كبيرة للبحرية الأمريكية، هذا فضلاً عن صادرات السلاح الأمريكي للمنطقة، والتي بلغت منذ حرب الخليج ٩٠ مليار دولار ساهمت في إنعاش الصناعات العسكرية الأمريكية التي كانت قد بدأت تعاني بعد تراجع الطلب عليها في أعقاب انتهاء الحرب الباردة. وقد أدى الوجود العسكري الأمريكي في الخليج إلى جعل منطقة الخليج منطقة شبه منفصلة عن الأمن القومي العربي. ومن المعروف أن الولايات المتحدة سعت لإجهاض مشروع عربي لبناء أمن عربي

يؤكد على ترابط أمن منطقة الخليج مع الأمن القومي العربي، وهو المشروع الذي تضمنه إعلان دمشق الذي ضم كلاً من مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي، والذي كان في الواقع محصلة لخبرة حرب الخليج التي أظهرت الحاجة لحمايته في إطار عربي. ويعكس موقف الولايات المتحدة من هذا المشروع رغبتها في الانفراد بالهيمنة على الخليج والوجود الدائم فيه واستبعاد أي صيغة يمكن أن تمثل بديلاً محتملاً عن الوجود الأمريكي فيه».

ولعل ما يستحق التوقف عنده أن البعد الوحيد في السياسة الأمريكية الذي كان يمكن أن يعوض ولو جزئياً البعدين السابقين، وهو ذلك المتمثل في الدفاع الأمريكي المفترض عن نشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وممارساتها على الصعيد العالمي، بدا ملتبساً وملبداً بكثير من علامات الاستفهام، فكثيراً ما أثيرت التساؤلات كما توضح هالة سعودي بشأن مدى حرص الولايات المتحدة الأمريكية على توسيع نطاق الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بل لقد ساد الاعتقاد بأن الولايات المتحدة في الواقع غير مهتمة ـ إن لم تكن معادية ـ للتطورات الديمقراطية في هذه المنطقة، وذلك كما اتضح من الموقف الأمريكي المساند لعدد من التطورات المضادة للديمقراطية في الوطن العربي، أو على الأقل من الموقف الصامت عليها، فضلاً عن عزوفها عن تشجيع التطور الديمقراطي في الدول الحليفة والصديقة لها في المنطقة. وهكذا أصبح واضحاً أن الموقف الأمريكي من الديمقراطية وحقوق الإنسان قد خضع بدوره لاعتبارات المصلحة الأمريكية، فأضحى كغيره سلاحاً سياسياً يستخدم ضد الخصوم وقت الحاجة إليه، وليس قيمة عليا تستحق الدفاع عنها بغض النظر عن أية ملابسات أخرى. وعليه، فقدت السياسة الأمريكية تأييداً محتملاً في المنطقة من قبل قطاعات واسعة من النخب والجماهير العربية، لا شك في أنها تتطلع الى حياة ديمقراطية سليمة وتسعى لها.

وللأمانة، فإن صورة السياسة الأمريكية في المنطقة ومنحنى تطورها لم يكونا دائماً على هذا النحو المبسط. ففي بعض الأحيان بدا أن ثمة تقاطعاً بين المصالح الأمريكية والمصالح العربية، كما حدث إبان العدوان الثلاثي البريطاني ـ الفرنسي ـ الإسرائيلي على مصر عام ١٩٥٦ عندما ساندت إدارة أيزنهاور مصر وعملت من خلال الأمم المتحدة على ضمان انسحاب القوات المعتدية، كما أوضحت هالة سعودي. وفي أحيان أخرى، بدا أن السياسة الأمريكية تحاول أن تفهم التطلعات القومية التحررية في الوطن العربي، وحدث هذا حصراً على

النحو الذي أشارت إليه هالة سعودي في ظل إدارة الرئيس جون كينيدي التي بادرت بفتح حوار مع الرئيس جمال عبد الناصر، وتبنّي بعض السياسات التي أظهرت تفهماً واضحاً للتطورات السياسية في المنطقة، والاعتراف المبكر بالنظام الجمهوري في اليمن عام ١٩٦٢، والسعي إلى إيجاد تسوية للصراع العربي ـ الإسرائيلي تقوم على قرارات الأمم المتحدة.

ومن الواضح أن الموقف الإيجابي لأيزنهاور من مصر في عام ١٩٥٦ كان جزءاً من عملية ترسيخ القيادة الأمريكية للنظام العالمي. ولذلك فسرعان ما ظهر أن السياسة الأمريكية تريد أن تحلّ الروابط التحالفية محل محاولات الهيمنة الاستعمارية التقليدية بالقوة المسلحة، كما اتضح في طرح مشروع أيزنهاور في عام ١٩٥٧. أما التقارب المؤقت الذي تمّ في عهد الرئيس جون كينيدي، فكان أكثر أهمية من حيث دلالاته، فعلى الرغم مما بدا من أن كينيدي يحاول أن يخرج عن السياق التقليدي للسياسة الأمريكية، إلا أن عوامل التناقض البنيوي بين مصالح قوة عالمية عظمى، ومصالح نظام إقليمي يموج بحركة قومية تحررية، بدت أقوى من محاولاته للفهم والتكيف. وهكذا لم يفض عهده إلى تغيّر نوعي في طبيعة العلاقات الأمريكية ـ العربية، فضلاً عن أن اغتياله بعد أقل من ثلاث سنوات على بدء توليه الرئاسة الأمريكية، قد وضع نهاية مبكرة لتلك المحاولة الفريدة من نوعها في السياسة الأمريكية.

ومن ناحية أخرى، يجب ألا ننسى أن السياسة الأمريكية، على الرغم من كل ما سبق ذكره من عوامل تناقض بنيوي مع المصالح العربية، قد وجدت لها دائماً أصدقاء، إن لم يكن حلفاء دائمين في الوطن العربي، كما أن قوى عربية مهمة قد غيّرت من سياستها تجاه الولايات المتحدة الأمريكية على نحو إيجابي. ويبدو المثال المصري في عهد الرئيس أنور السادات شديد الوضوح في هذا الخصوص، فقد أدت السياسة التي اتبعها إلى مكاسب استراتيجية هائلة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، كما أن دولاً عربية عديدة كما نعلم قد قبلت التحالف العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها لإخراج القوات العراقية من الكويت. وهو ما يعني أن السياسات العربية لا يمكن أن تتهم بصفة عامة بموقف متعصب مضاد للسياسة الأمريكية، وأن موقف الرفض العربي للمشاركة العسكرية في الحرب الأمريكية المعلنة ضد الإرهاب يجب النظر إليه باعتباره موقفاً عقلانياً مبنياً على اعتبارات موضوعية، وليس باعتباره متضمناً خذلاناً للسياسة الأمريكية. ويتعيّن على دوائر صنع السياسة الأمريكية أن

تدرك هذا المعنى لأن إخفاقها في فهمه سوف يفضي بها من دون شك إلى موقف عربي جماعي مضاد لها على النحو الذي يبدو أننا نشاهد إرهاصاته أو بداياته في الآونة الراهنة (الربع الأخير من عام ٢٠٠٢)، ولعل هذا المعنى بالذات هو من أهم ما تضمنه بحث د. عبد العزيز حمودة على نحو ما سيجيء.

ـ ٣ ـ

يقدم د. عبد العزيز حمودة في **الفصل الثالث من الكتاب المعنون «التفاعلات العربية ـ الأمريكية غير السياسية» إضافة بالغة الأهمية في الجدل حول «الكراهية العربية لأمريكا»، كونه يجسد موقف مثقف مصري عربي عندما يشير إلى تعامله مع «الحلم الأمريكي» في فترة الانطباع المبكرة من حياته، بكل انبهار الشباب بمعطيات ذلك «الحلم»، ثم تعامل معه مرة أخرى بعد ربع قرن، حينما عمل مستشاراً ثقافياً لمصر في واشنطن، من مسافة نقدية كافية لأن يخلص إلى أن الحلم الأمريكي «لا يمكن أن يكون ـ كما قد يرى البعض ـ شراً كله». كانت هناك، كما يعود حمودة فيؤكد، درجة انبهار شديدة بذلك الحلم «ولم يكن انبهارنا أقل من انبهار ملايين الشباب في العالم بحلم الحياة الأمريكية، حيث الحرية والمساواة والنجاح المادي بلا حدود. وفي الوطن العربي على وجه التحديد كان لذلك الحلم بريقه الخاص الذي ولده الظرف التاريخي للوطن العربي» على النحو الذي سبق أن أوضحه رؤوف عباس حامد في الفصل الأول.**

وعلى الرغم مما أسماه حمودة «فقدان البراءة» واصفاً بذلك «التحول العربي من الجهل إلى المعرفة بحقيقة الحلم الأمريكي على المستوى السياسي»، فإنه يلفت النظر إلى حقيقة بالغة الأهمية بالنسبة إلى موضوعنا، وهي ما أسماه «ازدواجية» المشاعر العربية تجاه أمريكا: «الازدواجية التي ترفض السياسة الأمريكية من ناحية، وتحتفظ رغم ذلك بقدر كبير من الانبهار بالحلم الأمريكي». ويبين حمودة أهمية هذه الازدواجية كصمّام أمان ضد كراهية عربية متأصلة لأمريكا، وإن كان صمام الأمان هذا بات يواجه ضغوطاً هائلة تنذر بالإطاحة به بفعل السياسة الأمريكية الراهنة على نحو ما يشير إليه حمودة بقوله: «والواقع أن التطورات على المحور السياسي تؤثر بشكل حتمي في مجريات الأمور، بل في صورة أمريكا في العقل العربي الذي اتخذ موقفاً

رافضاً للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ولانحيازها الكامل، الضمني ثم الصريح، للجانب الإسرائيلي في الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وهذا، في حقيقة الأمر، هو جوهر الموقف العربي المزدوج الذي يتبنى بصفة رسمية وبصفة شعبية شاملة موقف الرفض، بل «العداء»، في أحيان كثيرة من السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، من دون أن يرفض، في الوقت نفسه، الكثير من معطيات الحلم الأمريكي وطريقة الحياة الأمريكية. وربما كان الطرف الثاني من تلك الثنائية هو صمام الأمان الذي حال حتى الآن دون تحول الرفض، بل العداء السياسي، إلى كراهية لأمريكا ككل، الكراهية نفسها التي شعر بها العرب تجاه بريطانيا العظمى لفترة طويلة. وإن كان الأمر في الأيام الأخيرة ـ منذ اجتياح القوات الإسرائيلية لأراضي السلطة الفلسطينية وارتكابها مجازر لا تقل وحشية عن مجازر النازية ضد اليهود أنفسهم ـ قد بات يتطلب جهداً خارقاً وفوق طاقة البشر، حتى لا يتحول الرفض، أو حتى معاداة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، إلى حقد وكراهية حقيقيين لكل ما هو أمريكي».

وبناء على هذا التحليل الذي كشف عن ازدواجية الموقف العربي، راح حمودة يفسر استمرار العلاقات الثقافية والعلمية والتعليمية في تفاعلاتها الإيجابية حتى في أحلك الظروف السياسية بما في ذلك استمرار المؤسسات والهيئات الثقافية والتعليمية الأمريكية الموجودة في البلدان العربية في ممارسة مهامها من دون توقف، وفي غيبة أية عراقيل حقيقية أو مؤثرة، وعدم تحوّل الرفض، بل العداء، العربي للسياسة الأمريكية في يوم من الأيام إلى كراهية للإنسان الأمريكي وطريقة الحياة الأمريكية حتى بعد عام ١٩٦٧، بل إن حمودة يعرض لنماذج تشي بمحاباة المصري العادي للأمريكي، ويرى في ذلك موقفاً غير مفهوم و«غير مبرر على السطح، لكنه في الحقيقة يتفق مع الثنائية التقليدية في التفاعلات العربية ـ الأمريكية التي أكدناها حتى الآن، رفض السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط إلى درجة العداء من ناحية، والتمسك بالصورة التقليدية عن الأمريكي والحياة الأمريكية، بل أمريكا نفسها، بكل ما تمثله من قوة إبهار وجذب من ناحية أخرى».

والأخطر من ذلك، ما يسطّره حمودة عندما يشير إلى تحوّل العقل العربي عن وعي وإرادة كاملة نحو الفكر الغربي بعامة في إطار ما أسماه «الحمى المشروعة» الداعية الى تحديث العقل العربي بعد هزيمة ١٩٦٧. ولم يجد العرب غضاضة في الاستعانة بثمار العقل الغربي في العلوم والتكنولوجيا،

ثم يضيف: «وحدث الأمر نفسه في مجال أعرفه جيداً، وهو مجال «النظرية» الأدبية. قلنا إن الرغبة في «تحديث» العقل العربي كانت رغبة مشروعة بعد هزيمة ١٩٦٧. ومن هذه المشروعية نفسها وصل المثقف العربي إلى ضرورة «تحديث» الفكر العربي في منهجه وأدواته، إلى ضرورة تبني المنهج العلمي في البحث والتفكير والبعد عن عموميات، بل معميات الفكر الغيبي والخرافة، أي تبنّي النموذج الغربي لتحقيق الاستنارة أو التنوير، حتى لو كان ذلك يعني تبني الآلهة الجديدة، آلهة العلم تارة، والمادة تارة أخرى، والفراغ مرة ثالثة. ما حدث في حقيقة الأمر أن المفكرين العرب «حرّفوا» الرغبة المشروعة في «التحديث» وحولوها إلى «حداثة» و«ما بعد حداثة» غربية نشأت في أماكن مختلفة من العالم، شرقاً وغرباً، واستقرت في نهاية الأمر داخل حظيرة الثقافة الأمريكية. وهكذا أصبحت أسماء مثل تشومسكي وياكبسون وبارت وفوكو وشتراوس وهيلس وميللر وهارتمان وكيلر ودريدا أكثر تداولاً بين المثقفين العرب من الجرجاني والقرطاجني وابن جني.

هل يمكن أن يسمى ذلك، تحت أي تفسير، كراهية للغرب وحقداً على أمريكا؟!

إن ما يحدث اليوم في حقيقة الأمر أكثر ما يثير فزع قطاع غير ضئيل من المثقفين العرب الذين بدأ بعضهم ـ وأنا أحد هؤلاء ـ يرى أننا قد ارتمينا في أحضان الآخر الغربي ثقافياً إلى درجة تهدد بفقدان هويتنا الثقافية القومية لتذوب، لا في ثقافة عالمية قادته، بل في ثقافة أمريكية مهيمنة بالفعل. والدعوة إلى العودة إلى التراث لا تعني بأي حال من الأحوال رفض ذلك الآخر الثقافي، بل تعني الاحتفاظ ببعض التفرد والاختلاف في عصر تهدد فيه العولمة بمحو كل الهويّات القومية».

ويختم حمودة مساهمته بخلاصة نتمنى لو أنها تجد طريقها الى عقل أمريكي يؤثر في صنع سياسة بلاده، حيث يحذر في هذه العلاقة من أن السياسات الأمريكية الراهنة تجاه المنطقة من شأنها أن تقضي على الازدواجية التي ظل العقل العربي يميز في إطارها طويلاً بين السياسي وغير السياسي في التعامل مع أمريكا. يقول حمودة في خلاصة بالغة الأهمية: «على رأس قائمة حسابات المكاسب والخسائر الأمريكية أن موقف الولايات المتحدة الأخير، قد وسّع الفجوة بين طرفي الثنائية التقليدية التي ظلت تحكم التفاعلات العربية ـ

الأمريكية، السياسية وغير السياسية، الثنائية التي احتفظت للحلم الأمريكي بقوة إبهاره ثقافياً في ظل رفض عربي للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. الثنائية التي يبدو أن أمريكا قد استفادت من وجودها إلى أبعد الحدود الممكنة، فظلت تتبنى موقف الانحياز السياسي الكامل لإسرائيل معتمدة على احتفاظ صورتها داخل العقل العربي ببريقها وقوة جذبها، مطمئنة إلى عدم تطور الرفض العربي، بل العداء، للسياسة الأمريكية إلى «كراهية» حقيقية. لكن «الفجوة» تحولت في الأسابيع الأخيرة إلى «هوة»، هوة واسعة وسحيقة يصعب على المثقف العربي أن يمد ساقيه فوق حافتيها ويحتفظ بتوازنه في الوقت نفسه. إن صورة أمريكا غير السياسية لا يمكن أن تستمر محتفظة بسحرها في معزل عن مواقف أمريكا السياسية. وإذا لم تبذل أمريكا جهداً حقيقياً لتضييق الهوة، فسوف يضع العقل العربي أمريكا وإسرائيل داخل سلة واحدة، يومها سوف يحتاج الأمر إلى جهد فوق طاقة البشر حتى لا يتحول «الرفض» العربي الذي عشناه حتى اليوم إلى كراهية كاسحة».

كان الحلم الأمريكي إذاً صرحاً من خيال فهوى، أما الواقع فكانت له حسابات أخرى. وكان من حسابات الواقع الأمريكي تسيّد العالم وإحياء عصر الإمبراطوريات التاريخية الكبرى. لكن يبقى أن العالم قد تغيّر، وأن الولايات المتحدة عاطلة من قدرات القطب الإمبراطوري بتاريخها الدموي مع الهنود الحمر والزنوج والفييتناميين، وبازدواجيتها الممجوجة وتمييزها بين دولة وأخرى وقضية وأخرى، وباستعلائها على الشعوب والتصرف نيابة عنها في أخص ما يخصها، وإجمالاً فإن التاريخ والواقع يشهدان أن حلم الإمبراطورية الأمريكية الكونية لم يزل بعيد المنال.

في الفصل الرابع الذي كتبه د. بهجت قرني بعنوان «العلاقة بين الفكر والسياسة كما تظهر في نظرية صدام الحضارات» يناقش العلاقة بين الفكر والسياسة بصورة عامة مع تقديم عدد من الأمثلة المجسدة لهذه العلاقة بدءاً من ماكيافيللي الذي جعل من الغاية مبرراً للوسيلة، وانتهاءً بجورج كينان منظّر سياسة الاحتواء المزدوج التي حكمت السياسة الدولية خلال فترة الحرب الباردة الممتدة من عام ١٩٤٧ وحتى عام ١٩٩١. ثم ينتقل قرني إلى تحليل العلاقة نفسها في فترة ما بعد الحرب الباردة، لكن بالاستشهاد هذه المرة بأفكار فرانسيس فوكوياما صاحب مقولة نهاية التاريخ، المستوحاة من الفكر الليبرالي والتي قدمت الأساس النظري المبكر لما صار يعرف لاحقاً بالعولمة، كما

يتطرق الى وجهة نظر صموئيل هانتنغتون في أفكار فوكوياما التي تعتبر بمعنى معيّن مناقضة للتوجهات الأساسية لهانتنغتون، ليعرض لاحقاً بشكل مفصل لعناصر أطروحة الأخير حول صراع الحضارات، ومفادها أن خطوط التمايز في عالم بعد الحرب الباردة خطوط حضارية (أو بتعبير أدق دينية)، وأن الصدام لا مفرّ منه بين المتمايزين حضارياً بشكل عام، وبين الحضارتين الإسلامية والغربية بشكل خاص. ويمثل هذا الصراع إحياء لدور العامل الثقافي في توجيه العلاقات الدولية، وفي تفسير النتائج الناجمة عن أزمات الهوية المستحكمة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

ومن جانبه، يقدم المؤلف الأطروحة السابقة ويسجّل عليها عدداً من المآخذ، أهمها اعتماد منظور الصراع الحضاري الحتمي في تصور مستقبل التفاعل بين الأمم والشعوب وإغفال العوامل الاقتصادية في هذا الخصوص. وكذلك التحيّز الشخصي لهانتنغتون الذي يتجلى في اعتماده على مصادر استشراقية في الأساس، ثم صفها وتصنيفها وتوجيهها في اتجاه معيّن، وهو ما يعكس، من وجهة نظر المؤلف، الانفصام لدى الباحث المذكور بين وضعه كمحلل أكاديمي يفترض فيه الموضوعية، وموقفه كمواطن غربي يخشى على حضارته من تهديد يأتيها من أعداء (حقيقيين وغير حقيقيين)، فيضخم من هذا التهديد ومن مصادره، ولا يميز في سياقه بين الفعل ورد الفعل. ويختم المؤلف فصله بالتحذير من خطورة نبوءة هانتنغتون المستوحاة من عصر حروب الأديان، والتي تستدعي الجماهير الغربية للانقضاض على ما يصوّر لها بوصفه ضرباً من الحضارات المتعصبة العنيفة التي تتهددها وتتربص بها، لينسى في غمار ذلك التعاون بين دول العالم، ويضفي صدقية زائفة على أسوأ مشاهد عالم ما بعد ١١ أيلول/ سبتمبر.

يبدو بحث بهجت قرني مهماً من منظور أنه يفضي بنا من خلال التحليل العلمي الموضوعي إلى ما يمكن تكييفه على أنه جهود الفكر الأمريكي للتأصيل لعداء أمريكي خاصة، وغربي عامة، للمسلمين والعرب، وهي محاولات سوف يلفت أ. جميل مطر نظرنا لاحقاً إلى أنها لم تبدأ بهانتنغتون، وإن كان الأخير قد وضعها في سياق أكثر «منهاجية» إذا جاز التعبير.

ولعل أخطر ما في بحث بهجت قرني أنه يلفت نظرنا إلى ما يمكن وصفه من دون كثير تحامل بأنه «تلفيق» نظرية صراع الحضارات «ففي الكثير من مواضع الكتاب يشعر القارىء أن هانتنغتون استقر على نظريته ويحاول

إثباتها بشتى الوسائل، بما في ذلك جمع البيانات واستخلاصها بطريقة معينة لتأكيد وجهة نظره، وليس هذا لأسباب منهجية أو علمية فقط، ولكن لأسباب سياسية». وهي مقولة سوف يكتشف القارىء مدى صدقها عندما يقرأ برهنة د. بهجت قرني على صحتها في ما يتلو هذا الاقتباس من صفحات.

مثل هذه النظرية الملفقة، لعبت دوراً مهماً في إعطاء صدقية لصور نمطية مبسطة ومشوّهة لتكون مرجعية مسلماً بها لصانع القرار ليرث الإسلام، على حد تعبير د. نيفين مسعد في **الفصل الخامس من هذا الكتاب، «منزلة الشيوعية، وليصبح الخطر القادم هو الخطر الأخضر بعد الخطر الأحمر». وهذا أخطر تأثير لنظرية صدام الحضارات القائمة على قراءة مختزلة ومتحيّزة للتاريخ الاجتماعي والسياسي وفقاً للدكتور بهجت قرني الذي يفصّل وجهة نظره هذه بقوله: «والخطورة السياسية والاجتماعية لمثل هذا الاختزال المخل من الناحية المنهجية والتنظيرية ـ كما أسلفنا في الجزء الخاص بتقويم نظرية صدام الحضارات ـ تكمن في إسهامه في «النبوءة التي تحقق نفسها»** (Selff ulfilling Prophecy)، حيث تصبح هذه الكبسولة السهلة التناول محدداً لرؤية العالم وإدراك تفاعلاته، وتلحّ ـ كما يقول د. صلاح قانصوه في تقديمه المتميز للطبعة العربية ـ على السمع والبصر حتى تفرض نفسها «تفسيراً مبذولاً للجميع، وتدفع عنها مشقة البحث والتمحيص، وتصبح موضوعاً للتعقيبات والتأكيدات، وبخاصة إذا ما جاءت على لسان شخصية بارزة في الغرب مثل هانتنغتون، فترقى إلى مستوى الحكمة والمسلمات».

وتستخدم هذه النبوءة المحققة لنفسها والمستوحاة من نظرية بالية موروثة من عصر حروب الأديان للمساعدة على تحزب العالم وانقسامه إلى حضارات، ليست فقط مختلفة ولكن دائمة الصراع والقتال، وبهذا فإنها تثير الخوف والهلع بين الشعوب الغربية بالذات، والتي يذكرها هانتنغتون طوال الوقت بأنها في حالة ضعف مستمر، وبأنها مهددة من جانب حضارات متعصبة، وعنيفة وربما متوحشة لا تنتظر إلا الفرصة المناسبة للانقضاض عليها والفتك بها، وبالتالي يثير حماس الشعوب وكذلك شوفينيتها للانخراط ـ كما يقول قانصوه بحق ـ في «حروب كولونيالية جديدة، بالشعارات والمبررات نفسها التي استخدمت في الحروب الصليبية في العصور الوسطى، ولتكون بديلاً جديداً عن العدو القديم، إمبراطورية الشر الشيوعية، الذي انتهى مفعوله كملاط أو غراء يضم جماهير البسطاء المقهورين في بلدان الغرب، إلى موقع موحّد يخدم أصحاب

المصالح الخاصة، وننسى من هذا العالم أوجه تعاونه، لنقوم باختزاله في صراعاته وقتالاته، وإضفاء الصدقية على أسوأ مشاهد عالم ما بعد ١١ أيلول/ سبتمبر».

هل يمكننا أن نجد تفسيراً أوضح من هذا وأكثر منه علمية للجنون الذي أصاب السياسة الأمريكية في الوقت الراهن؟

ـ ٤ ـ

مع **الفصل الخامس الذي كتبته د. نيفين مسعد بعنوان «السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر»، يبدأ تبيّن التداعيات الخطيرة لهذه الأحداث على السياسة موضع التحليل. ولعل أهم ما في بحث نيفين مسعد أنه يبيّن لنا كيف أن ما يجري أمامنا في اللحظة الراهنة (في الربع الأخير من عام ٢٠٠٢) يبدو منطقياً ومتوقعاً في ضوء التحليل البنيوي للسياسة الخارجية الأمريكية منذ ما قبل أيلول/سبتمبر، وإن كانت أحداث ذلك اليوم قد أفضت من دون شك إلى تغير في الدرجة. تقول نيفين مسعد في هذا المعنى في مستهل بحثها: «والفكرة الرئيسية التي يتبناها هذا الفصل هي أن الإدارة الجمهورية لجورج بوش (الابن) حافظت على المنطلقات الأساسية لسياستها الخارجية، والتي تتفق بشكل عام مع توجهات التيار المحافظ الجديد النافذ فيها، إلا أن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر أتاحت فرصة لهذا التيار لكي يمضي خطوات أبعد في تحقيق أهدافه المتمثلة في بناء الإمبراطورية الأمريكية تحت شعار قيادة الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب. بعبارة أخرى، يصعب الحديث عن تغيّر من حيث الجوهر في موقف الإدارة الأمريكية من جملة القضايا الإقليمية والدولية موضع اهتمامها بعد ١١ أيلول/ سبتمبر عنه قبله. لكن يمكن الحديث عن تغيّر من حيث الدرجة في موقفها من هذه القضايا ذاتها».**

وإذا كانت المقولة السابقة تمثل أحد المفاتيح الرئيسية لفهم السياسة الأمريكية موضع التحليل، فإن ثمة مفتاحاً آخر لا يقل أهمية يفسر تناقضات السياسة الخارجية الراهنة، ويتمثل هذا المفتاح في ضعف شعبية الرئيس بوش، وكذلك خبرته السياسية. تقول نيفين مسعد «مثل هذا الموقف... سيفسر لاحقاً بعض تناقضات السياسة الخارجية الأمريكية، خصوصاً بعد أن لجأ بوش إلى تعويض نقاط الضعف السابقة باختيار فريق عمل قوي ومحنك أطلق عليه في

حينه «فريق الأحلام»، لم يكن يشاركه بالضرورة مواقفه المعلنة، ولا كان هناك تطابق بالضرورة بين وجهات نظر أعضائه وإن سبق لهم العمل معاً».

أما المفتاح الثالث في فهم السياسة الأمريكية الراهنة، فيتمثل في ما أشارت إليه نيفين مسعد تلميحاً في بداية بحثها، وهو تعبير الإدارة الأمريكية الراهنة عن توجهات التيار اليميني المحافظ الذي نشأ داخل الحزب الجمهوري في ستينيات القرن العشرين كردّ فعل على السياسات الليبرالية التي بدأت مع جون كينيدي وتلقى دفعة كبيرة في عهد رونالد ريغان ليجد ازدهاره الحقيقي في الإدارة الحالية.

وتؤصل نيفين مسعد لبروز هذا التيار قائلة: «يلخص إيرفينغ كريستول (Irving Kristo) الأب الروحي لهذا الاتجاه، المحاور الرئيسية لمنظومته الفكرية في التالي: الدين والقومية والنمو الاقتصادي. ويعتبر أن الوضع الإمبراطوري للولايات المتحدة فرضته عليها الظروف الدولية والتطورات التاريخية، واستمر قائماً رغم ما تعرضت له السياسة الأمريكية من فشل في فيتنام أو في غيرها، وسوف يستمر كذلك في المستقبل لأنه قدرها. وبذلك يكرر كريستول فكرة الدور الذي يبحث عن بطل، والتي تستند إلى الشعور بالاستعلاء القومي، والتي قام عليها الفكر النازي وأسبق منه عهداً الفكر الصهيوني بأطروحته الشهيرة عن شعب الله المختار. وعلى صعيد آخر، يربط كريستول القوة بمسؤولية ترشيد استخدامها ويرفض توظيفها في غير خدمة المصالح الوطنية الأمريكية، وذلك أن مفهوم الأمة والشعور القومي يتكرر في كتابات كريستول بغزارة، ويصل إلى الحد الذي يعتبر معه أن بلاده هي أكثر الدول الغربية اعتزازاً بقوميتها، ويستخدم في وصف ذلك مفهوم «Vibrantly Nationalism»، والترجمة العربية الأقرب له هي الروح «القومية المتدفقة». كذلك يعتبر كريستول أن القيم الأمريكية لعبت دوراً تبشيرياً، قلل من الآثار السلبية لعزلة الولايات المتحدة عن التطورات الدولية في بعض مراحل تطورها التاريخي، ويذهب إلى أن عزلة سياسية تامة بهذا المعنى لم تعرفها بلاده قط».

وفي ضوء هذه المفاتيح التحليلية المهمة، تجمل نيفين مسعد الاتجاهات الأساسية للإدارة الأمريكية الراهنة في عدد من النقاط من أهمها: رفض العمل الجماعي من حيث المبدأ وربط المشاركة الاستثنائية فيه بشرطين: **أولهما أن تتم المشاركة تحت قيادة أمريكية، وثانيهما أن تحقق للولايات المتحدة أقصى**

فائدة ممكنة. والتمسك بالهيمنة الأمريكية على العالم، والحيلولة دون بزوغ قوة أخرى منافسة، حتى ولو اقتضى الأمر استخدام القوة واستخدام الأداة العسكرية في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، وكلها اتجاهات نراها الآن بادية التجسيد في أبعاد السلوك الأمريكي الخارجي بعامة، وفي الشرق الأوسط والوطن العربي بخاصة، وهو ما ينقلنا إلى تحليل نيفين مسعد لأهم اتجاهات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.

تبلور نيفين مسعد الرؤية التي استندت إليها الإدارة الأمريكية في هذا الصدد فتقول: «وإذا انتقلنا من العام إلى الخاص، أي من التوجهات الدولية لإدارة بوش إلى موقع الشرق الأوسط منها، أمكن القول إن الإدارة الجمهورية انطلقت في تعاملها مع المنطقة من منطلق أنها القوة المهيمنة. وكانت هذه الميزة قد تحققت للولايات المتحدة منذ مطلع التسعينيات بفعل جملة عوامل أهمها: زوال الاتحاد السوفياتي، وحرب الخليج الثانية وانقسام الدول العربية من جرائها. إلا أن مدركات المحافظين الجدد من جهة، وانحيازاتهم (وخصوماتهم) السياسية من جهة أخرى، تحكّمت بشكل أكبر في توجيه مجرى العلاقات الأمريكية ـ العربية. وعلى هذا الأساس، قررت الإدارة الأمريكية إعطاء أولوية للملف العراقي على ملف الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وأكدت على الفصل بينهما، وإن عادت لتربطهما لاحقاً مع تطور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة». وهي توجهات وتناقضات ما زلنا نلمسها حتى الآن في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، وبخاصة في ما يتعلق بأولوية الملف العراقي على الفلسطيني والسعي الأمريكي للإطاحة بالنظام العراقي بغض النظر عن المبررات، وكلها أمور تشير إلى أهمية البحث العلمي الرصين في التنبؤ بسلوك دولة عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية.

وبعد تحليل أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر واستثمار الإدارة الأمريكية لها إلى أقصى درجة ممكنة دخلت منها وبها عصر القطب الأوحد ـ الذي تحاكم فيه «النيات والسرائر» على حدّ تعبير نيفين مسعد ـ كما لم تفعل من قبل، انتقلت إلى تحليل السياسة الأمريكية تجاه الدول العربية بعد ١١ أيلول/سبتمبر. وتلخص الفقرة التالية من بحث نيفين مسعد الإطار التحليلي الذي اعتمدته في هذا الصدد، حيث تقول: «ميزت الولايات المتحدة بين الدول العربية من منظور مواقفها من الإرهاب: معه أو ضده، وبالتالي حكمت سياستها الخارجية حيالها أولويات مختلفة، مع ملاحظة ما يلي: **أولاً أن ثمة**

عوامل إضافية تحكمت في هذا التصنيف الثنائي (مع/ضد) وفرضت تصنيفات فرعية داخل كل فئة. من هذه العوامل درجة التهديد الذي تمثله الدولة (أ) أو (ب) أو (ج) بالنسبة إلى المصالح الأمريكية، ومستوى التعاون بين كل دولة والولايات المتحدة وطبيعة علاقتها بها والتطور التاريخي لهذه العلاقة. وعلى هذا الأساس، أمكن التمييز في إطار الدول المناهضة للإرهاب بين تلك التي مثّل موقفها المناهض للإرهاب ـ من المنظور الأمريكي ـ خطاً مستمراً في كل من سياستها الداخلية وسياستها الخارجية، وأخرى انتقلت من موقع دعم الإرهاب إلى موقع مكافحته بتأثير مجموعة من الضغوط، أبرزها التهديدات الأمريكية. ثانياً أنه من واقع التمييز السابق (بمستوييه الرئيسي والفرعي) بين دول إرهابية ودول غير إرهابية، اختلف موقف الولايات المتحدة من حزمة الإجراءات المطلوب اتخاذها من أجل إرغام دولة على مقاومة الإرهاب أو تشجيع أخرى على ذلك. فإذا كان الحل العسكري قد فرض نفسه بإطلاق على العلاقة مع العراق، فإنه لم يكتسب الأولوية نفسها مع دول أخرى مثل سوريا ولبنان والصومال، على الرغم من تكرار التلويح به بين حين وآخر. وإذا كانت التدابير الأمنية مثلت جوهر التوجيهات الأمريكية لدول مثل اليمن والسودان، فإن قضية الإصلاح السياسي والتعليمي والمالي كانت القضية الأساسية في علاقة الولايات المتحدة بمصر وبلدان الخليج العربي .ثالثاً أن السياسة الأمريكية عبّرت بشكل عام عن درجة عالية من الاستمرارية تجاه كل مجموعة من الدول بعد ١١ أيلول/سبتمبر مقارنة بما قبله، وإن كانت تفجيرات نيويورك وواشنطن قد سمحت بتجاوز تلك السياسة كثيراً من الخطوط الحمراء».

وعندما تنتقل نيفين مسعد الى تحليل السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، ترصد عاملين أساسيين في هذا الصدد «أثّرا في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي بعد ١١ أيلول/سبتمبر وقاداها إلى التأرجح بين خط عام وحاكم يتمثل في الدعم المطلق للسياسة الإسرائيلية، وبين محاولة متواضعة للخروج على هذا الخط والتصرف بمنطق الوسيط». **العامل الأول المشابهة المجحفة وغير المتكافئة بأي مقياس بين أعمال المقاومة الوطنية الفلسطينية ضد لاحتلال الإسرائيلي وتفجيرات نيويورك وواشنطن، وبين ياسر عرفات وبن لادن، وبين دور شارون في مكافحة «الإرهاب» في فلسطين ومهام رامسفيلد للغرض نفسه في أفغانستان. وبالتالي اعتبار ما كانت تقوم به إسرائيل، سواء قبل اجتياحها الكبير للأراضي**

الفلسطينية في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٢ أو بشكل أوضح بعده، بمثابة عودة لمفهوم الحرب بالإنابة (War by Proxy) من خلال حرب تخوضها إسرائيل نيابة عن الولايات المتحدة، أو ما عُبّر عنه في حينه بأنه مرحلة ثانية من الحرب ضد «الإرهاب». أما **العامل الثاني، فهو «غضب المواطن العادي في العديد من الدول العربية والإسلامية على ازدواجية المعايير الأمريكية في مقاربة الملفين العراقي والفلسطيني، وفي التعامل مع الطرفين الرئيسيين في إطار الملف الفلسطيني نفسه، وإدراك المسؤولين الأمريكيين أن بعض هذا الغضب قد ينصبّ على الولايات المتحدة نفسها... وفي هذا السياق جاء حديث بوش (الابن) عن دولة فلسطينية، وإن يكن من داخل المربع رقم (١)، بالدعوة مجدداً من أجل التفاوض على إطار التفاوض».**

في هذا الإطار التحليلي، ناقشت نيفين مسعد أربعة محاور أساسية دارت من حولها السياسة الأمريكية في ما يخص الصراع العربي ـ الإسرائيلي وهي: قضية وقف العنف، وقضية الدولة الفلسطينية، ومؤتمر السلام الإقليمي (الدولي)، وإعادة هيكلة السلطة الوطنية. وانتهت من تحليلها «إلى أن الموقف الأمريكي قد توحّد أو كاد مع نظيره الإسرائيلي في ما يخص الانتفاضة الفلسطينية، بل يمكن القول إن سياسات إسرائيل في مرحلة ما بعد أيلول/سبتمبر صنعت للولايات المتحدة أجندتها بشأن قضايا العنف والمؤتمر الإقليمي والإصلاحات الداخلية في السلطة الوطنية. أما قضية الدولة الفلسطينية، فعلى الرغم من التطور «النظري» الإيجابي في الموقف الأمريكي منها، مما يترك مساحة للاختلاف مع اليمين الإسرائيلي، إلا أن القيود التي كبّلت الفكرة منذ نشأت وحتى أعلن بوش خطته للسلام، جعلت الحديث عن «رؤية تتوخى دولة فلسطينية من قبيل خداع البصر».

وهكذا انتهت نيفين مسعد إلى أنه «ما من تغيّر موضوعي أو مضموني دخل على السياسة الخارجية تجاه الدول العربية بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ مقارنة بما قبلها»، وإن كان تحليلها قد أبرز «التمادي في ممارسة... الهيمنة الأمريكية باستغلال شبح الإرهاب الذي بات يخيف كل أحد».

وفي نهاية مشابهة موضوعياً للتحذير الذي ختم به عبد العزيز حمودة بحثه، تتساءل نيفين مسعد: «في كل الأحوال يصبح السؤال الأهم الذي سيفرض نفسه خلال المرحلة القادمة هو: بأي ثمن تكون الحرب الأمريكية على الإرهاب؟ وأي نوع من الإرهاب ستفرزه هذه الحرب نفسها؟».

في الفصل السادس يبدأ الأستاذ جميل مطر هجوماً مضاداً على فكرة الكراهية العربية لأمريكا، فقد اختار لبحثه عنواناً لافتاً هو «الكراهية الأمريكية للعرب... صناعة جديدة». ليس العرب إذاً هم الذين يكرهون الأمريكيين، وإنما ثمة كراهية أمريكية للعرب يتمّ صنعها على نحو يغزل جميل مطر خيوطه بتؤدة وتسلسل منطقي، بل إنه يبدأ بحثه بما مؤداه أن الأمريكيين لا يكرهون العرب والمسلمين دون البشر أجمعين.

«سيكون كارثياً أن يأتي يوم نصدق فيه ما يحاولون فرضه علينا لنصدقه، وهو أن الأمريكيين يكرهون العرب والمسلمين من دون البشر أجمعين. وسيكون أيضاً خطأً فظيعاً أن نعتقد أن الصور النمطية التي يحملها الأمريكيون عن العرب والمسلمين فريدة أو استثنائية، وسيئة ورديئة، وفي أحسن الأحوال مشوّهة أو ناقصة. إننا لا نبتعد كثيراً عن الحقيقة عندما نقرر أن كثيراً من الأمريكيين لا يثقون في الشعوب الأخرى بعامة، وأنهم لا يبدلون ببساطة أو بسرعة الصور النمطية التي يحملونها لغيرهم من الشعوب. فعلى الرغم من التحالف القوي الذي قام بين الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية منذ أكثر من نصف قرن، فالشكوك الأمريكية تجاه الأوروبيين ما زالت قوية، وما زالت الشكوك الأمريكية في النيات اليابانية قائمة رغم انقضاء عقود طويلة على إنشاء علاقة سياسية وعسكرية متينة بين الولايات المتحدة واليابان. ولا ينكر أحد أن العلاقات مع الصين رغم كل ما طرأ عليها من تحسن ما زالت تفتقر إلى الثقة المتبادلة بين الشعبين، ناهيك عن مظاهر التوتر في العلاقة بين الحكومتين. ولا يغيب عن ذهن المتابع لعلاقات الولايات المتحدة بدول الفناء الخلفي، أي بدول أمريكا الوسطى والجنوبية، هذا الكم الهائل من عدم الثقة بين مواطني الشمال ومواطني الجنوب في نصف الكرة الغربي، حيث تتواصل الهجرة من الجنوب إلى الشمال، وتتواصل الاستثمارات المتبادلة في مجالات مكافحة زراعة المخدرات والاتجار فيها، ولكن تبقى الشكوك قائمة».

في طلقات سريعة يواصل جميل مطر هجومه: «كان طبيعياً وربما منطقياً أن يحمل المهاجر معه إلى أمريكا شكوكاً، إن لم تكن كراهية تجاه الشعب أو البلد الذي فضّل الرحيل عنه بسبب ما لاقاه من عذاب دفعه إلى الهجرة». و«استمر الشك وترسّخت الكراهية مع سياسة انعزال عن العالم الخارجي». «وربما تعلم المستوطنون الأوائل كراهية الآخرين أو بالغوا في ممارسة الكراهية عندما تعاملوا مع الهنود الحمر سكان البلاد الأصليين». و«ازداد الشعور رسوخاً

وتعمقاً عندما بدأت ثم تمت علاقة طردية أخرى مع الزنوج». و«لم يكن متصوراً أن تتوقف أمريكا عن التوسع عند حدود بعينها قبل أن يشعر سكانها بأنهم حققوا الأمن والطمأنينة». و«لم يطمئن الأمريكيون إلى وجود المكسيكيين في أرض شاسعة متاخمة لأراضيهم». ومن هنا «قامت أمريكا بالتوسع في ممتلكات المكسيك وأعلنت الحرب عليها في عام ١٨٤٦، وقبلها استحوذت على فلوريدا في عام ١٨١٩ مستخدمة كل أساليب العنف والإرهاب والتخويف».

ما يكاد القارىء يلتقط أنفاسه بعد متابعة هذا الهجوم المحكم، حتى يسلمه جميل مطر إلى حقيقة مفادها أنه «لذلك لم تتكون لدى الأمريكيين حتى قرب نشوب الحرب العالمية الثانية صورة واضحة عن العرب والمسلمين. وما وصل إلى المخيلة الأمريكية لم يزد عن حكايات أغلبها منقول عن **ألف ليلة وليلة** وأساطير القرون الوسطى وروايات مسطحة ومشوّشة عن العهود الصليبية وبعض كتابات الاستشراق. وهذه لم تكن ذائعة في الولايات المتحدة مثلما كانت في أوروبا. المؤكد في كل الأحوال أنه حتى نهاية القرن التاسع عشر، وربما حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، كانت للصينيين واليابانيين صور نمطية في العقل الأمريكي أكثر كثيراً من الصور عن العرب والمسلمين».

وهنا يبرز سؤالان مهمان يطرحهما جميل مطر: **السؤال الأول هو «كيف يمكن أن تنشأ في مخيلة شعب صُوَر نمطية سيئة عن أمة أو عقيدة أخرى لم يحتكّ بها أو يختلط بها هذا الشعب أو حكومته؟. فإن نشأت هذه الصُوَر وذاعت ثم رسخت، ألا يعني هذا أن جهوداً خارقة وتركيزاً فائقاً بذل في «صنع» هذه الصور فجأة وذيوعها ورسوخها؟ ألا يعني أيضاً أن معظم هذه الصور، إن لم يكن كلها، صور غير «عاكسة» بالمعنى الكامل، أي أنها ـ أو معظمها على الأقل ـ صور مصطنعة لأغراض محدّدة، وليست نتاج عملية تطورية** (Evolutionary) ومتدرجة (Gradual) وطبيعية (Natural)؟».

السؤال الثاني هو: «كيف أمكن تمرير كذبة كبرى على الشعب الأمريكي أقنعته بأن الأمة العربية الإسلامية تكره أمريكا والأمريكيين، وتكره بصفة خاصة مؤسساتهم وحرياتهم ودستورهم وتقدمهم التكنولوجي والعلمي؟. نحن المقيمين على هذا الجانب من السور نعرف جيداً أن العرب والمسلمين لا يكرهون أمريكا ولا يكرهون مؤسساتها وحرياتها ودستورها وتقدمها في كافة المجالات ونجاحها. ونعرف أن الكراهية لأمريكا من بعض العرب والمسلمين ليست

فطرية، كما تذهب الكذبة الكبرى. ونعرف أن الكراهية إن وجدت بعمق أو ذاعت وانتشرت فلأن ممارسات أمريكية معينة تعمدت إهانة العرب والمسلمين فأثارت غضبهم. وحين أمعنت أمريكا في الممارسات ازداد الغضب العربي ونشأت الكراهية. والمثير أننا، أي الواقعون على هذه الناحية من السور الفاصل بين أمريكا والعرب، نعرف أيضاً أن أطرافاً ثالثة كانت تتمنى وجود هذه الكراهية، وأن هذه الأطراف الثالثة تدخلت بشكل مكثف في صنع الكراهية، ثم في تعميقها، وهي الأطراف نفسها التي ساهمت في صنع صور نمطية سيئة عن العرب والمسلمين».

خصص جميل مطر ما بقي من بحثه بعد ذلك للإجابة عن هذين السؤالين المهمين أو بالأحرى لشرح صناعة الكراهية في الفكر والإعلام الأمريكيين. فإيان بوروما وإفيشاي مارغليت يحاولان إثبات وجود تطابق بين العرب والمسلمين من جهة، والنازيين وغيرهم من العنصريين الأوروبيين من جهة أخرى، وفي أكثر من مقالة وكتاب يلتقط جميل مطر «افتعالاً مملاً وبالغ السماجة عن كراهية المسلمين للبورجوازية، أي الطبقة الوسطى. ولا يحتاج القارىء لأكثر من ثوان معدودة وذكاء بسيط ليعرف أن وراء هذا الافتعال غرضاً سياسياً. مثيرو الكراهية في أمريكا والغرب عموماً يزعمون أن المسلمين يعتبرون البورجوازية في نهاية المطاف وفي جوهرها ما هي إلا اليهودية. واليهودية في نظر هؤلاء صارت تعني أمريكا. هذا الكلام من عند الكاتب الذي رأى أن وراء كراهية العرب والمسلمين لأمريكا كراهيتهم للبورجوازية. ولا مانع عند عرض هذا الموضوع المثير أن يستطرد الكاتب فيقول إنها أيضاً تجسيد لكراهية العرب والمسلمين للنجاح، أو إنها انعكاس لحال تخلف سياسي واقتصادي واجتماعي من أناس يتصورون أنفسهم أرقى وأفضل».

ويكتب بود هورتز بعد ١١ أيلول/سبتمبر يقول: «ليس كل المسلمين إرهابيين. فالمسلمون كأفراد يمكن أن يكونوا طيبين أو قساة، أذكياء أو أغبياء.. ولكن من غير الأمانة تجاهل هذه الحقيقة البسيطة.. وهي أن الإسلام تربة خصبة لتربية الإرهاب في هذا العصر، وهذا يعني أن هناك في هذا الدين شيئاً ما يمنح الشرعية لممارسات شخص مثل بن لادن. وهناك أيضاً التأييد أو الالتزام الذي ينص عليه القرآن الكريم لفرض الحرب والجهاد ضد الكفار». ويقول هذا الكاره الكبير لكل العرب والمسلمين وأشد المحرضين لشنّ حرب عالمية يهودية أمريكية ضدهم، إنه لا حل في النهاية إلا «بتحقيق نصر كامل

وشامل ضد المسلمين يعقبه عمل من نوع العمل الذي قامت به أمريكا في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، وفي شرق أوروبا بعد الحرب الباردة». ويقصد «فرض تغيير جذري يمتد إلى النصوص في الإسلام».

ويذكر جميل مطر بما كتبه توماس فريدمان عن ميل العرب لإلقاء اللوم في فشلهم على مؤامرات خارجية: «ففي رأي فريدمان أن المسلمين لا يرون إلا «الآخر» متربصاً لهم وراء كل كوارثهم. الآخر تراه في إسرائيل والهند وروسيا وأمريكا. هم لا يرون المشكلات التي يتسبب فيها حكامهم مثل صدام حسين. ولكنه يعتقد، وغيره أيضاً، أن العرب أكثر المسلمين إيماناً بنظرية المؤامرة. ولسبب إيمانهم هذا كانوا الأكثر، أو ربما الوحيدين، بين المسلمين في القيام بعمليات انتحارية ضد الأمريكيين، مدفوعين بنظرية المؤامرة التي جعلتهم يعتقدون أن أمريكا تؤيد إسرائيل ووراء كل إجراءاتها المعادية للعرب».

ثم يواصل جميل مطر شرحه لقائمة صنّاع الكراهية الأمريكية للعرب والمسلمين ومستشهداً هذه المرة ببرنارد لويس، حيث يعلق قائلاً: «ومن أغرب ما قرأنا لبرنارد لويس نظريته عن غضب العرب والمسلمين. يقول إن للغضب العربي الإسلامي أسباباً ثلاثة: هي الاندحار أمام الغرب وروسيا، والاندحار أمام المبادىء والأفكار الغربية، والاندحار أمام تحرر المرأة. العرب والمسلمون غاضبون لأن المرأة تحررت، وغاضبون من أمريكا خاصة لأنها وريثة الغرب. ويضرب مثالاً غريباً عن الكراهية العربية لأمريكا، يقول إن أدبيات المنطقة وصحافتها «لم تهتم بأخبار الثورة الأمريكية وبالجمهورية الأمريكية الناشئة حتى مطلع القرن العشرين». ولم يضع المؤرخ الأشهر والمستشرق الكبير قائمة بأدبيات الهنود والصينيين واليابانيين والروس التي اهتمت بأخبار الثورة الأمريكية والجمهورية الناشئة في أمريكا. إنه نوع من التشهير النفّاذ والخطير لأنه يصدر عن شخصية أكاديمية تؤثر في أجيال جديدة ورأي عام لا يدقق، وغير مطالب على كل حال بأن يدقق».

نحن الذين يتعيّن علينا إذاً أن نسأل، كما يشير جميل مطر: لماذا يكرهوننا؟ ونحذّر كما سبق أن حذّر عبد العزيز حمودة من الغضب نفسه بين عامة العرب والمسلمين بسبب سياسات وممارسات تتعمد إثارة غيظهم وحنقهم. وليس معقولاً أن نقبل اجتهادات سطحية في الإجابة عن هذا السؤال المحوري يصرّ عليها مستشرقون ومفكرون تربوا في أحضان الكراهية، كأن يقال بأن

الكراهية الأمريكية للعرب والمسلمين ما هي إلا ردة فعل للكراهية العربية للغرب ولأمريكا. فهل تكون الإجابة كما حللها مثقف عربي نقل عنه جميل مطر، يعتقد «أن مشكلات العرب والمسلمين من دون مشكلات بقية الشعوب صعبة ومعقدة استعصت على «الآلة» الأمريكية من ناحية، وعلى القوة الأمريكية الفائقة من ناحية أخرى؟»، أم هل لأن الإسلام أثبت «أنه أصعب من الشيوعية بالنسبة إلى قدرة الاستيعاب لدى الطبقة الحاكمة والجماعة الأكاديمية في أمريكا؟ ويبدو أن هناك من اعتبر الإسلام يمثل عقبتين.. عقبة في طريق العولمة لأن بعض ثوابته لا تقبل الذوبان في ثقافة أو قواعد عالمية، أو لأنها هي نفسها «عالمية» الأبعاد والأهداف، وعقبة في طريق التواصل الإمبراطوري الأمريكي، لأن الإسلام موجود في كل مكان ولا تقف دونه حدود جغرافية أو استراتيجية أو ثقافية، وهو أيضاً مثل الطموحات الأمريكية عالمي الطموح».

ينهي جميل مطر بحثه محذراً من «أن نترك الكراهية تحتكرها آلة وجماعات نشر الكراهية، فنفاجأ بأن الكراهية الأمريكية للعرب والمسلمين صارت «صناعة» هائلة مستقلة بذاتها ومغذية لذاتها. وبالفعل هناك مؤشرات، وخلفية، وسوابق، وطاقة، وقوة مالية، ومصادر أخرى ترشح هذه الصناعة للتنمية والتفوق والنجاح إذا لم تتوقف حملة الكراهية. وإذا لم تشترك قوى العقل في أمريكا وخارجها من أجل إيقاف هذه الحملة وإزالة أسبابها، سنجد أنفسنا أمام سيل من المنتجات الإعلامية والثقافية من أفلام ومسلسلات ومقالات وكتب تزيد نيران الكراهية ضد العرب والمسلمين اشتعالاً. فتدفع الغرب الى ردّ فعل أعنف يزيد الكراهية عند الرأي العام العربي والغربي على حد سواء. وستحتاج هذه الأعمال الشريرة إلى مصانع وترسانة وتجارة وتهريب سلاح. وسوف تنشط مصارف ومصادر لتمويل هذه الصناعة الجديدة بدعم نشر الكتب والصحف والدوريات التي ستخصص لحرب الكراهية أو تنغمس فيها». «وأخشى أن ينتهز بعض الحكومات العربية والإسلامية حالة الفزع الأمريكي، فيتحالف، عن قصد أو عن جهل، مع آلة الكراهية الأمريكية. أخشى أن ينتهز المتهورون أو المفزوعون الفرصة، فيقدمون على تضخيم قوة الإسلاميين الناشطين في بلادهم أو بلاد أخرى، على أمل أن يحظوا برضاء أكبر من واشنطن أو بسكوتها عن أخطائهم وتجاوزاتهم في أمور شتى. أتوقع، لو حدث ما أخشاه، زيادة في التضخيم الأمريكي لقوة عدو لا يُرى بالعين المجردة، ولكن يجري تضخيمه خيالياً (Virtually)، وزيادة في التضخيم العربي لمعارضة

هزيلة أو ضعيفة وإلباسها لباس التطرف، وزيادة في الانتهازية من جانب قوى إرهابية نشطة تستغل هذه الحالة المرعبة، فتكون النتيجة وحشاً هلامياً مخيفاً لن تستطيع قوة على الأرض الإمساك به لترويضه أو للقضاء عليه».

ـ ٥ ـ

تكمن أهمية **الفصل السابع الذي كتبه د. حسنين توفيق إبراهيم عن تحليل ردود الفعل العربية تجاه أحداث أيلول/سبتمبر في أنه يظهر عقلانية ردود الفعل هذه. فعلى الصعيد الرسمي أجمعت الدول العربية، ومنظمتها الإقليمية جامعة الدول العربية، على إدانة الأحداث ربما باستثناء العراق الذي لا شك في أن له مبرراته المفهومة في هذا الصدد، غير أن الخلاف بدا ثانوياً حيناً، وأساسياً حيناً آخر، في ما يتجاوز إدانة الأحداث. فثمة خلاف مهم وقع بخصوص تعريف الإرهاب. وبغض النظر عن الإشكاليات المعقدة في هذا الخصوص، فإن الجانب العملي في هذا الخلاف ينصبّ بوضوح على رفض الدول العربية إدخال أعمال المقاومة ضد الاحتلال عامة، والمقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية خاصة، ضمن الأعمال الإرهابية، ولذلك جاءت الدعوة المؤيدة عربياً على نطاق واسع إلى عقد مؤتمر دولي يتوصل إلى تعريف متفق عليه للإرهاب وأفضل السبل لمواجهته على نحو يستند إلى شرعية دولية، بمثابة تطور منطقي للخلاف السابق، ومثلت بحد ذاتها جانباً آخر من جوانب الخلاف العربي ـ الأمريكي.**

وعندما قررت الإدارة الأمريكية، أن تردّ بالقوة المسلحة وحددت هدفها بنظام حكم طالبان في أفغانستان وتنظيم القاعدة الذي كان ذلك النظام يقدم له المأوى، رفضت الدول العربية بصفة عامة المشاركة في التحالف العسكري المطلوب للردّ، باعتبار أن هدف مثل هذا التحالف غير واضح، على العكس من التحالف الدولي الذي تأسس لتحرير الكويت في مطلع تسعينيات القرن العشرين. ومع ذلك، فإن الدول العربية ـ باستثناء العراق مرة أخرى ـ اعتبرت نفسها شريكة سياسية للولايات المتحدة في الحرب ضد الإرهاب، وهو موقف لم يحظ بتقدير كبير من الإدارة الأمريكية.

غير أن الخلاف تفاقم على نحو أوسع عندما بدا أن دولاً عربية أخرى قد يطولها الذراع العسكري الأمريكي في الحرب ضد الإرهاب، حيث أجمعت الدول العربية على أن مثل هذه الخطوة سوف تكون غير مبرّرة، ومن ثم على

الرفض القاطع لها. وتظهر الخلافات السابقة المنعطف الذي بدأت العلاقات العربية ـ الأمريكية تدخله في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر والذي يهدّد بتعميق الصدام والكراهية بين أطرافها.

أما على الصعيد غير الرسمي، فقد بدا خلاف أوضح بطبيعة الحال، حيث كان للقوى والتنظيمات السياسية والنقابية والمواقف الفردية لمفكرين وباحثين مجال أوسع للتعبير عن الاختلاف عن وجهة النظر الأمريكية في أعقاب الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. وعلى الرغم من أن المواقف العربية الرسمية قد اشتركت في إدانة ما وقع، إلا أن ثمة اتهاماً قد وجّه اليها بأنها قد ابتهجت لوقوع تلك الأحداث. ويحاول حسنين توفيق إبراهيم في بحثه أن يقصر ما أسماه بمظاهر الارتياح على قطاعات فلسطينية وعراقية محدّدة بسبب ما هو معروف من سياسات أمريكية مجحفة بصفة خاصة تجاه القضية الفلسطينية والشأن العراقي، إلا أنه يجب الاعتراف بأن ثمة شيئاً ما قد سرى في أوساط غالبية الجماهير العربية يقع بين التشفي والرفض. وقد يمكن التعبير عنه بمثال استخدمه جون بادو، السفير الأمريكي الأسبق في القاهرة، عندما وصف الشعور الأمريكي تجاه جمال عبد الناصر بعد أن بدا أن تورطه العسكري في اليمن يكلفه الكثير، بأنه شعور قائم على فكرة «Stew in your own Juice»، وقد حاولت ترجمتها بأنها «تحمّل نتائج أفعالك». بعبارة أخرى، لعل قطاعات واسعة من الجماهير العربية كانت تعتبر أن ما وقع للولايات المتحدة الأمريكية في أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر نتيجة طبيعية لسياسات أمريكية غير منصفة أعطت الدافع والذريعة لمن قاموا بتنفيذ هذه الأحداث التي لم يكن الرأي العام العربي مجمعاً على قبول أن مدبريها ومنفذيها من العرب والمسلمين أو على الأقل منهم وحدهم. وقد اشتركت ردود الفعل غير الرسمية مع نظيراتها الرسمية في مواقف كثيرة من أهمها، ضرورة التمييز بين الإرهاب والمقاومة ورفض إدراج منظمات المقاومة ضمن لوائح المنظمات الإرهابية، ورفض معالجة الإرهاب بالقوة وحدها، ورفض الربط بين الإسلام والإرهاب. غير أنها ـ أي المواقف غير الرسمية ـ تجاوزت المواقف الرسمية بكثير في إدانة الحرب ضد أفغانستان، والسياسة الأمريكية تجاه إسرائيل، والمطالبة بإصلاحات سياسية ديمقراطية تستبق الرغبة الأمريكية في التدخل في الشؤون الداخلية العربية بدعوى الإصلاح السياسي، والدعوة إلى إجراءات ذات طابع عقابي للسياسة الأمريكية.

ومع ذلك، فقد رصد حسنين توفيق إبراهيم غياب التنسيق بين المواقف العربية كافة على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي، ولذلك انتهى في خلاصة بحثه إلى القول بأن ردود الفعل التي تتناولها الدراسة خاصة على الصعيد الرسمي «جاءت في محصلتها انعكاساً للأزمة البنائية التي يعانيها النظام العربي، سواء على الصعيد الداخلي بالنسبة إلى الغالبية العظمى من الدول العربية، أو على صعيد العلاقات العربية ـ العربية. ومن هنا، فقد غاب التعامل العربي الجماعي مع الأحداث وتداعياتها، كما تباينت الأولويات من دولة إلى أخرى، مما أفسح المجال أمام إسرائيل لتوظيف الأحداث لحساب مصالحها، وتصعيد حربها العدوانية ضد الفلسطينيين، كما أفسح المجال أمام الولايات المتحدة الأمريكية لتجعل الحرب ضد الإرهاب، حسبما تتصوره، المعيار الرئيسي لتحديد سياساتها ومواقفها تجاه القضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، مما ترتّب عليه الوصول بدرجة تأييدها لإسرائيل إلى حدّ التواطؤ، فضلاً عن تصعيد مطالبها تجاه الدول العربية، وتكثيف ضغوطها على العديد من هذه الدول بأساليب متعددة وبشأن قضايا مختلفة. وقد نجم عن ذلك اندلاع موجة من الاحتجاج والغضب الشعبي في معظم الدول العربية ليس ضد السياسات الإسرائيلية والأمريكية في المنطقة فحسب، ولكن أيضاً ضد العجز الرسمي العربي في التعامل معها. ومما لا شك فيه أن ذلك يتضمن مؤشرات على ردود الأفعال الشعبية المحتملة في حالة استمرار النهج الإسرائيلي ـ الأمريكي نفسه في التعامل مع الصراع العربي ـ الإسرائيلي وجوهره القضية الفلسطينية، أو في حالة قيام الولايات المتحدة الأمريكية بضرب العراق أو أية دولة عربية أخرى في إطار حملتها ضد الإرهاب، مما ستكون له انعكاساته السلبية على النظم العربية التي تربطها علاقات وثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية من ناحية، وعلى المصالح الأمريكية في المنطقة من ناحية أخرى، وهو ما يشكل أحد المنطلقات الأساسية التي تحتم مراجعة العلاقات العربية ـ الأمريكية».

نصل في نهاية المطاف في هذا الكتاب مع **فصله الثامن والأخير الذي أصّل فيه أ. محمد سيد أحمد لحوار عربي ـ أمريكي في عشر نقاط يكشف إمعان النظر فيها أنها أقرب إلى رسم معالم أساسية لاستراتيجية عربية لمواجهة الموقف الخطير الناشىء على الساحة العالمية في أعقاب الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، منها إلى أن تكون أسساً لحوار عربي ـ أمريكي بصفة خاصة. وتشمل هذه النقاط العشر تدعيم العلاقات العربية ـ الأمريكية والبعد عن**

توظيف الدولة العظمى للدول الصغرى، والتغلب على التناقضات العربية ـ العربية، وبناء محور سعودي ـ مصري لضبط العلاقات العربية ـ الأمريكية، وإنعاش المكوّن السوري في هذا المحور بما يعنيه ذلك من رفض إدراج سوريا على قائمة دول الشر، والمصالحة العربية الشاملة مع العراق، والانفتاح على دول الجوار الآسيوي والأفريقي والأوروبي، والمساهمة في تهدئة خلافاتها، وتطوير علاقات الوطن العربي مع الدول الكبرى، وأخيراً الاهتمام بقضايا البيئة وضبط التسلح النووي ومكافحة الإرهاب.

ويختم محمد سيد أحمد بحثه بخلاصة تجسّد رؤيته الصحيحة للموقف الراهن وتداعياته الخطيرة التي تجعل الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية حتمياً: «لقد أسفر يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ عن استخدام طائرات مخطوفة كقنابل موجهة لتدمير ناطحات سحاب. وكان ذلك مفاجأة. ثم تناقلت الأنباء استخدام مواد سامة كالجمرة الخبيثة. ثم يقال الآن إن هناك مخططاً لصنع ما وصف بـ «الأسلحة القذرة»، وهي أسلحة راديولوجية يجري بمقتضاها تفجير قنابل مشعة بواسطة قنبلة عادية موجّهة بالراديو، وبوسع هذه القنابل المشعة إحداث دمار شبيه بذلك الذي تحدثه قنبلة ذرية. وهذا أيضاً جديد ينم عن أنه لم تعد هناك حدود للخيال، بمجرد توافر التصميم على إحداث دمار واسع النطاق.

بل أزعم أن الوضع في ظل قطبية الولايات المتحدة/الإرهاب أصبح أسوأ مما كان عليه في ظل الحرب الباردة، أي في ظل القطبية الثنائية بين الرأسمالية والشيوعية، ذلك أن القطبية الثنائية السابقة قامت بين كتلتي دول، لكل منهما أنظمتها، ومؤسساتها، وقدر من المساءلة والمسؤولية. أما الآن، فأحد القطبين عصابات لا تخضع لمساءلة أو محاسبة أو قانون، وتعمل خارج نطاق الشرعية، وبمقدورها الحصول على كل أنواع الأسلحة المتصورة، بل وأن تبتدع جديداً في طرق استخدامها. ومن هنا فاحتمالات الانفلات زادت، عما كانت عليه من قبل.

إننا بصدد لحظة تاريخية مماثلة لتلك التي شهدت منذ ٦٥ مليون سنة القضاء على الديناصورات، بسبب سقوط نيزك على الأرض تسبب في اضطراب مهوّل للأحوال الجوية دمر كلية شتى أجناس الحيوانات العملاقة. لكن في الظرف الراهن، أصبح الجنس البشري هو أرقى الكائنات الحية، وهو كائن وإن كان حجمه محدوداً إلا أنه يتحلى بالذكاء، ويملك علماً، وقادر على

صنع أسلحة للدمار الشامل، أي أنه أصبح قادراً على الإفناء الذاتي، بعد أن كانت تتم إزالته من جراء اضطرابات طبيعية، لا دخل للإرادة فيها.

لقد أصبحت للعبة الموت أسبقية على لعبة الحياة، وبدت البشرية وكأنما باتت تراهن على الهلاك المتبادل، على الاستغناء عن الفرص المتاحة لمواصلة الحياة وزيادتها ازدهاراً. ولو أفنت البشرية نفسها من جراء التمادي في هذا الاتجاه، ستنتهي مسيرة الجنس البشري فوق سطح كوكبنا. وقد تتجدّد الحياة فوق كواكب أخرى. ولكن لن يكون ذلك مصير الحياة، ومصير الذكاء البشري، فوق كوكبنا. لن تجدّد القدرة على تطويع الكون لمخطط هدفه ازدهار الجنس البشري وزيادة تألقه وتحرره وسيطرته على مقدراته.

منذ ١١ أيلول/سبتمبر، تخضع أمريكا كل شيء للحرب ضد الإرهاب. إنها تعيد قراءة كل شيء من منطلق متطلبات هذه الحرب. من منطلق الشك، والارتياب في الآخر. من منطلق إرجاع كل تحركاته إلى أغراض شريرة، وإلى صنع «محاور شر». باختصار: من منطلق انعدام الثقة، بينما التعامل بين البشر، وازدهار العلاقات البشرية، ومن باب أولى الصداقة بين الشعوب، لا بد أن يفترض الثقة المتبادلة.

والقضية المركزية في الشرق الأوسط هي القضية الفلسطينية. والفلسطينيون متهمون بممارسة الإرهاب. وكأن الإرهاب جزء لا يتجزأ من كيانهم. ونحن ننطلق من أن الإرهاب ردّ فعل قبل أن يكون فعلاً. إننا لا نؤمن بأن الإنسان، بحكم طبيعته، ينشأ مجرماً، ونعتقد أن مثل هذه النظريات تقوم على أساس عنصري. ولذلك، فنحن ننظر إلى الإرهاب لا بوصفه صفة لصيقة بنوعيات معينة من البشر، وإنما كأحد عوارض ملابسات موضوعية معينة أو كنتيجة من نتائجها. إنها ظاهرة ناجمة عن نظام دولي ينطوي على عيوب أساسية.

وعلى نقيض ظاهرة الإرهاب، نؤمن بأن أمام الإنسان فرصة للانطلاق ككائن حضاري، وأنه ليس محكوماً عليه أن يخضع لغرائزه، وانفعالاته، وإحباطاته، وغضبه. وبوسعه إدراك أن الحل إنما يكمن في إمكانية إصلاح النظام الدولي، بل وفي وجوب إصلاحه، وفي إعطاء هذه المهمة أسبقية على كل مهمة أخرى، وأن استخدام القمع، لا الإصلاح، أي «العصا» لا «الجزرة»، يتعيّن أن يبقى مجرد خطوة وقائية، أمنية، تكميلية، ولا يكون الخطوة الأساسية الكفيلة بعلاج الداء.

ومن هنا، تبدو حتمية الحوار مع الولايات المتحدة، وحتمية أن تكون للحوار الأولوية على أعمال أدوات الموت والدمار، ليس إنقاذاً لطرف على حساب آخر، ولكن كشرط لإنقاذ كل الأطراف، وضماناً لاستمرار مسيرة البشرية، واجتيازها عنق الزجاجة الذي بات يتهدد مستقبلها في الصميم.

في عصر ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر، بات الهلاك المتبادل، لا هلاك طرف لحساب آخر، هو البديل عن الثقة المتبادلة. وهذا يتطلب تغييراً في سلوك أقوى دولة فوق سطح الأرض، يستدعي تخليها عن غطرستها التي باتت ترفاً لم تعد تملكه. كما بتنا بحال يتطلب من العرب أن يتغيّروا هم أيضاً، وأن يقاوموا حالة اليأس والانهيار التي باتت تستبدّ بهم. فهل تنتصر قيم الحضارة، وتصبح عنواناً للألفية الجديدة، أم نستسلم لغرائزنا، ويكون مصيرنا هو مصير الديناصورات؟».

ـ ٦ ـ

هكذا قدم المساهمون في هذا الكتاب وجهة نظر متكاملة في ما جرى ويجري في الساحة العالمية بعامة، وعلى صعيد العلاقات العربية ـ الأمريكية بخاصة. تنفي وجهة النظر هذه نفياً قاطعاً أن يكون العرب كارهين لـ«أمريكا» أو لـ«الحلم الأمريكي». وليس منبع هذا النظر رغبة في التزلف إلى إدارة أمريكية بات الجنون يحكم سلوكها تجاه العالم عامة، والعرب والمسلمين خاصة، وإنما هو نتيجة طبيعية لتحليل علمي أثبت أنه إن كانت ثمة تهمة يمكن أن تلصق بالعرب في علاقتهم بالولايات المتحدة الأمريكية، فلن تكون هذه التهمة سوى السذاجة السياسية المفرطة ـ ولا نريد أن نستخدم لفظاً أقسى وأشد مرارة ـ في مواجهة تطورات السياسة الأمريكية التي لعبت دوراً أساسياً في تقويض مصالح العرب في تفاعلهم مع القوى الإقليمية والعالمية. في البداية كان مفهوماً أن يعلق العرب آمالهم على قوة دولية بازغة لم يلوّثها ماض استعماري في المنطقة. لكنهم، ظلوا على الرغم من الشواهد المتكررة على انحياز متزايد من قبل هذه القوة ضد مصالحهم، لا يحتفظون فحسب بانبهارهم بالحلم الأمريكي، وإنما يستجيبون لكل مبادرة أمريكية مهما كانت شكلية، وكثيراً ما يخضعون لإملاءات سياسية تتعارض مع مصالحهم. واستمرت تفاعلاتهم غير السياسية مع «الحلم الأمريكي»، إن لم تكن تصاعدت في إشارة إما إلى السذاجة على نحو ما سبق ذكره، وإما إلى حالة حضارية راقية تميز بين

السياسي وغير السياسي، وبين الإدارة والمجتمع في الشأن الأمريكي. وعلى النقيض من الموقف العربي أظهرت وجهة النظر التي حملها الكتاب، أن الطرف الأمريكي هو الذي يمكن أن يتّهم بالكراهية، على أن هذه الكراهية ليست للعرب والمسلمين وحدهم، وإنما تتجاوزهم في الزمان والمكان بكثير. والأخطر من هذا أن هذه الكراهية تخضع لعمليات تأصيل فكري بائسة كنظرية صدام الحضارات، ولصناعة شريرة تتضح معالمها في العديد من الكتابات الأمريكية غير العلمية التي تناولت العرب والمسلمين. ومن هنا، فإن الكراهية الأمريكية تشمل العرب والمسلمين بين من تشملهم، لكنها تخصهم منها بالمزيد كما يذهب إلى ذلك جميل مطر.

ومع ذلك، فإن المرحلة الراهنة ليست كأي مرحلة، فقد أفضت السياسة الأمريكية التي تبلورت منذ تولي إدارة بوش الحالية سدة الحكم في البيت الأبيض وأطلق عقالها بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، إلى ردود أفعال رسمية، والأهم من ذلك غير رسمية من شأنها أن تواصل تطورها بوتيرته نفسها، وأن تقضي على الازدواجية في الموقف العربي من الولايات المتحدة الأمريكية لتكتمل الحلقة المفرغة للكراهية، فتصبح الكراهية العربية شاملة للسياسة والمجتمع، وللسلوك والحلم، وللحكام والبشر العاديين في الولايات المتحدة الأمريكية.

مع ذلك كله، يبقى العرب محافظين على موقفهم الحضاري، متمسكين بموجبه بالدعوة إلى الحوار. على أن هذا الموقف العربي لا يمكن أن يكتسب صدقية لدى الذات والآخر ما لم يرتبط بقاعدة صلبة لقوة تنجم عن نجاحنا في تطوير أنفسنا من الداخل، ومن ثم في بناء قدرات عربية لا تجعل منا طرفاً مهرولاً إلى حوار غير مدعو إليه، ومغبوناً في تفاعل يتعلق بمصالحه الحيوية، وإنما تقدر لنا أننا أمة ساهمت مساهمة حقيقية ورفيعة في صنع حضارة الإنسان، وما زالت تملك من المقومات ما يؤهلها لمواصلة دورها على الرغم من صناع الكراهية في كوكب الأرض.

الفصل الأول

الصعود الأمريكي في الشؤون الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية وردود الفعل العربية

رؤوف عباس حامد[*]

مقدمــة

اختلفت صورة الولايات المتحدة الأمريكية في الوطن العربي عن صور غيرها من القوى الغربية اختلافاً كبيراً منذ القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، فعلى حين رأى العرب في بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ـ وإلى حدّ ما ـ ألمانيا، قوى استعمارية مهيمنة ومتسلطة سلبت البلدان العربية حريتها، ونهبت ثرواتها، كانت رؤيتهم لأمريكا على نقيض ذلك تماماً. فالعرب لم يعهدوا أمريكا قوة استعمارية طامعة في بلادهم تريد اقتناص ثرواتها، بل عهدوها شريكاً تجارياً يتعامل معهم وفق قوانين السوق، ولا يملي عليهم شروطه، كما رأوا في النشاط الثقافي والخيري الذي قامت به الإرساليات التبشيرية الأمريكية في مصر وبلاد المشرق العربي عاملاً مساعداً للإصلاح والنهضة العربية، وذلك على الرغم من معارضة الكنائس العربية لذلك النشاط الذي كان توسّعه يفقدها بعض أتباعها.

وترجع تلك الصورة الإيجابية للولايات المتحدة في الوطن العربي إلى التزام الحكومة الأمريكية خطة عدم التدخل في شؤون العالم القديم تطبيقاً لمبدأ مونرو، ومن ثم نأت الولايات المتحدة بنفسها عن التورط السياسي في أمور الإقليم الذي

(*) أستاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب بجامعة القاهرة، ومتخصص في دراسة النظام والمجتمع المصريين.

عرفته باسم «الشرق الأدنى» ثم أصبح يعرف باسم «الشرق الأوسط» منذ الحرب العالمية الثانية. كان الرصيد الكبير لأمريكا في البلاد العربية يتمثل في سمعتها الطيبة كدولة كبرى غير طامعة في السيطرة على تلك البلاد، تصرف جهودها في إقامة المدارس والكليات الجامعية والمستشفيات والملاجىء للأيتام، وتهب لتقديم المعونة للمنكوبين من دون أن تستهدف من وراء ذلك تحقيق مكاسب سياسية. ولا أدل على ذلك من مطالبة أهالي سوريا وفلسطين عند نهاية الحرب العالمية الأولى أن تكون الولايات المتحدة هي الدولة المنتدبة على بلادهم، وليس بريطانيا أو فرنسا، على نحو ما جاء في تقرير لجنة كينغ - كراين (King-Crane Commission) عام ١٩١٩[١]، مما يعكس ثقة العرب في الولايات المتحدة، وتمييزهم لها من غيرها من القوى الغربية الأخرى.

وكان لتلك الثقة المفرطة ما يبررها، فقد رأى العرب في المبادىء التي أعلنها الرئيس الأمريكي ولسون خلال الحرب العالمية الأولى، وبخاصة حق الشعوب في تقرير المصير، ما يخدم أهدافهم القومية الرامية إلى الاستقلال. وعوّلوا كثيراً على الدور الذي يمكن أن تلعبه أمريكا في مؤتمر الصلح المنعقد في باريس عام ١٩١٩. وعلى الرغم من ذلك جاءت قرارات المؤتمر مخيبة تماماً لآمالهم، فأقرت الولايات المتحدة تلك القرارات التي أدت إلى «بلقنة» المشرق العربي على النحو الذي حدّدته القوى التي أبرمت المعاهدات السرية خلال الحرب[٢].

ولما كانت الولايات المتحدة قد عادت إلى سياسة «عدم التدخل» بعد الحرب العالمية الأولى، فقط ظلت تركز على نشاطها التقليدي السابق في البلدان العربية في مجالات التجارة، مدافعة عن مبدأ «الباب المفتوح»، لتجد لنفسها مكاناً رحباً للاستثمار في الموارد النفطية التي بدأت تبرز أهميتها في ما بين الحربين العالميتين، كما استمرت في تشجيع النشاط الثقافي والتعليمي الأمريكي في الإقليم، ومحاولة التوفيق بين مطامح رجال الأعمال الأمريكيين، وأهداف رجال الإرساليات التبشيرية في الإقليم[٣].

---

(١) John S. Badeau., *The American Approach to the Arab World* (New York: Published for the Council of Foreign Relations by Harper and Row, [1968]), p. 57.

(٢) Robert Lansing, *Big Font and Others of the Peace Conference* (London: [n. pb.], 1922), pp. 50-42.

(٣) للمزيد من التفاصيل حول المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط في فترة ما بين الحربين العالميتين، انظر: John A. DeNovo, *American Interests and Policies in the Middle East, 1900-1939* (Minneapolis, MN: University of Minesota Press, 1968).

غير أن قيام الحرب العالمية الثانية، وما واكبها من تغيّر في السياسة الأمريكية نتيجة استفحال الخطر النازي، ومشاركة الولايات المتحدة في الحرب إلى جانب الحلفاء[٤]، أمور كان لها انعكاسها على الدور الأمريكي في الشرق الأوسط، وعلى صورة أمريكا في الوطن العربي.

كان دور الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية ـ إبان الحرب الثانية ـ دور المعاونة للمجهود الحربي البريطاني، فكانت تقدم الإمدادات والخدمات العسكرية والمدنية التي بلغت ذروتها بعد صدور قانون الإعارة والتأجير (Lend Lease Act) في آذار/مارس ١٩٤١. وتحت مظلة ذلك القانون، لعبت دور الشريك لبريطانيا في «مركز تموين الشرق الأوسط» (Middle East Supply Centre (MESC)) الذي أقيم في القاهرة لتنسيق نقل المؤن اللازمة الى بلاد المنطقة وتحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي بين بلاد الإقليم، غير أن ظروف الحرب زادت من حجم الدور العسكري الأمريكي على الحدود الشرقية للمنطقة العربية عندما أقامت أمريكا ما سمّي بقيادة «الخليج الفارسي» (The Persian Gulf Command) لإمداد القوات الشرقية بالعون عبر إيران.

وقبل أن تضع الحرب أوزارها بقليل، وفي مذكرة بالغة السرية (٢٠ آب/أغسطس ١٩٤٥)، رسمت الخارجية الأمريكية معالم السياسة الأمريكية الجديدة تجاه المنطقة بعد الحرب، فحدّدت أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة على النحو التالي[٥]:

١ ـ تدعيم المصالح المستقلة للولايات المتحدة الأمريكية لضمان السلام والأمن في المنطقة على أساس حسن الجوار.

---

(٤) يذكر رايموند هير أن الولايات المتحدة لم تهتم بتكثيف تمثيلها الدبلوماسي في مفوضية القاهرة ـ التي كانت قاعدة العمل الدبلوماسي الأمريكي خلال الحرب الثانية ـ إلا اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٠ بعدما دخلت إيطاليا الحرب، ثم زادت من عدد الدبلوماسيين بالمفوضية بعد دخولها الحرب إلى جانب الحلفاء. انظر: Raymond A. Hare, «The Great Divide: World War 2,» *Annales of the American Academy of Political and Social Sciences,* vol. 401 (May 1972).

(٥) حصلت الخارجية البريطانية على نص مذكرة الخارجية الأمريكية التي حددّت معالم السياسة الجديدة عن طريق الوزير المفوض الأمريكي في كابول، انظر: F. O. 371/45267/Squire to Baxter, 1/9/1945.

٢ ـ الاعتراف بحق الشعوب في اتباع النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ترغب فيها.

٣ ـ ضمان تكافؤ الفرص بين الدول على قدم المساواة، ونبذ سياسة الانغلاق أو التمييز في التجارة والنقل، وتأكيد حرية التفاوض مع أقطار المنطقة، سواء من خلال المؤسسات أو الوكالات الحكومية أو التجارية الخارجية ذات المصلحة في ذلك، بغض النظر عن النظم السياسية القائمة.

٤ ـ توفير الحماية لجميع المواطنين الأمريكيين في المنطقة وتوسيع نطاق الحقوق الاقتصادية الأمريكية الحالية واحتمالاتها المستقبلية.

وأكدت المذكرة أن السياسة الأمريكية في المنطقة تتّجه نحو مساعدة الدول المستقلة على الحفاظ على استقلالها، وتشجيع الدول الأخرى ـ بالطرق المناسبة وفي الوقت الملائم ـ على تحقيق استقلالها. ورأت اتخاذ الإجراءات التالية لوضع هذه السياسة موضع التنفيذ:

أ ـ تقديم معونات مناسبة لدول الشرق الأوسط التي تتطلع إلى تحسين أوضاعها الاقتصادية، ورفع مستوى معيشة شعوبها، بما يترتب على ذلك من زيادة القدرة الشرائية في تلك الدول، وزيادة الاستقرار الاقتصادي والسياسي فيها.

ب ـ التنسيق المتبادل مع الدول الأخرى صاحبة المصالح في المنطقة مع ضمان الحرية الاقتصادية من دون تمييز ـ في جميع المسائل المتعلقة بالتجارة والترانزيت وغيرها من الأنشطة الاقتصادية، وأن يكون الهدف النهائي تنمية موارد المنطقة بعيداً عن الممارسات الاستغلالية والتمييز والسيطرة «التي سببت الخلافات بين الدول في المناطق المتخلفة في الماضي».

لقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن عليها أن تلعب دور قيادة المعسكر الغربي في مواجهة الاتحاد السوفياتي (حليف الأمس) في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وأدركت أهمية الشرق الأوسط الاستراتيجية في الصراع المرتقب ضد السوفيات، ومن ثم أخذت تتأهب لوراثة القوى الاستعمارية التقليدية في المنطقة العربية التي ضمّت معظم احتياطيات النفط العالمية (المعروفة عندئذ)، وبخاصة أن امتيازات النفط الأمريكية في الوطن العربي أخذت في الاتساع حتى أصبحت شركات النفط الأمريكية تتحكم (عند

مطلع السبعينيات من القرن العشرين) في أكثر من ثلثي النفط العربي المعروض في الأسواق العالمية[٦].

وأمريكا، إذ تسعى لبسط نفوذها على الإقليم في مرحلة ما بعد الحرب، لا تلجأ إلى الصدام المباشر، فقد ولّى زمانه، وأثبتت تجربة القوى الاستعمارية التقليدية سلبياته، وإنما تلجأ إلى أسلوب الزحف الوئيد، وخطب ودّ الشعوب بدعوى مساعدتها على دعم استقلالها الوطني، وعلى تحديث بلادها، والعمل على اجتذاب الأنظمة السياسية التي ارتبطت ـ تقليدياً وتاريخياً ـ ببريطانيا نحو آفاق جديدة من التعاون مع أمريكا، وإبقاء الاتحاد السوفياتي (العدو الجديد) بعيداً عن المنطقة التي تزايدت فيها المصالح الأمريكية.

وبغضّ النظر عن الدوافع الاقتصادية البراغماتية التي حدّدت سياسة الولايات المتحدة تجاه الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية، كانت التربة مهيأة في البلدان العربية لتقبّل تعاون أوسع مدى مع أمريكا في مختلف المجالات، خصوصاً أن الخبرة التاريخية في التعامل مع الولايات المتحدة كانت إيجابية، خالية تماماً من شبهة السيطرة والهيمنة. وقد حرص رجال الأعمال الذين كان تعاملهم ـ قبل الحرب ـ قاصراً على أسواق الدول الاستعمارية المسيطرة على بلادهم (بريطانيا وفرنسا)، على التعرّف على إمكانية التعامل مع السوق الأمريكية في فترة ما بعد الحرب. ولعب الجانب الأمريكي في «مركز تموين الشرق الأوسط» دوراً مهماً في هذا الصدد خلال سنوات الحرب، من حيث دراسة أسواق البلدان العربية، وإقامة علاقات وثيقة مع كبار رجال الأعمال، والترويج للبضائع الأمريكية، مما كان يوحي باتجاه الأمريكيين[٧] إلى اتخاذ مصر قاعدة للتجارة الأمريكية في المنطقة العربية بعد الحرب. وقد حرصت الولايات المتحدة على عدم الالتزام بقبول فكرة تكوين مجلس اقتصادي للشرق الأوسط (Middle East Economic Council) يعمل كمؤسسة أنغلو ـ أمريكية تقدم المشورة الفنية لدول المنطقة في مجال التنمية الاقتصادية في ما بعد الحرب العالمية الثانية. فعندما طرح الجانب البريطاني الفكرة في المحادثات التي دارت بين الطرفين (١١-٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٤٤)

---

(٦) Robert W. Stookey, *America and the Arab States: An Uneasy Encounter,* America and the World (New York: Wiley, 1975), p. 76.

(٧) Cordell Hull, *The Memoirs of Cordell Hull,* 2 vols. (New York: Macmillan, 1948), vol. 2, pp. 1515-1516.

طلب الجانب الأمريكي أن يكون المجلس المقترح (في حالة إنشائه) «منظمة إقليمية» تساهم فيها جميع دول المنطقة الأعضاء في الأمم المتحدة، وتعتمد على الكفايات الفنية والعلمية المحلية، وتمولها دول المنطقة، ويقتصر دور الإنكليز والولايات المتحدة على تقديم المشورة الفنية[٨]. وبذلك تظل يد الولايات المتحدة مطلقة من دون قيد في التعامل مع الأسواق العربية، وهو ما كان محل ترحيب قطاع الأعمال العربي الذي سئم التعامل غير المتكافىء مع الدول الاستعمارية التقليدية.

وعلى سبيل المثال، زاد حجم تجارة مصر مع الولايات المتحدة من ٤,٢ بالمئة من إجمالي تجارة مصر الخارجية عام ١٩٣٨، إلى ١٠,٥ بالمئة عام ١٩٥٠، و٢١,٣ بالمئة عام ١٩٥٢[٩]. وكانت تجارة مصر مع الولايات المتحدة تبلغ قيمتها الإجمالية ٣,١٧ مليون جنيه مصري عام ١٩٣٨، زادت لتصبح ٤٠,٩ مليون من الجنيهات المصرية عام ١٩٥٠، و٧٩,١١ مليون عام ١٩٥٢. وهي زيادة ملموسة إذا وضعنا في اعتبارنا المدى الزمني المحدود الذي تحققت خلاله، والقيود التي كانت تحدّ من حركة التجارة الخارجية المصرية نتيجة ارتباط مصر بكتلة الإسترليني، وضرورة سداد عقود مصر التجارية مع الولايات المتحدة من خلال بريطانيا التي كانت حريصة على استمرار هيمنتها على السوق المصرية، وتضييق فرص حصول مصر على الاعتمادات الدولارية. وما حدث بالنسبة الى مصر كان نموذجاً متكرراً لزيادة قيمة العلاقات التجارية بين البلدان العربية والولايات المتحدة الأمريكية في ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ولم يكن التطلع إلى توسيع نطاق التعامل التجاري مع الولايات المتحدة تدريجياً هو العامل الوحيد الذي جعل القبول بالشراكة العربية ـ الأمريكية أمراً مرغوباً فيه، بل كان هناك عامل آخر لا يقل أهمية عنه هو ميل النخب الحاكمة في البلاد العربية نحو الغرب بحكم تأثرها بالثقافة الغربية. وإذا كان الغرب يعني بالنسبة الى تلك النخب من قبل أوروبا التي تربّى معظم أعضائها

(٨) F. O. 371/39985, Anglo-U.S. Conversations Regarding the Middle East, Meeting, 12/4/1944.

(٩) محمد رشدي، **التطور الاقتصادي في مصر، ٢ ج (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٢)، ج ٢، ص ١٥٢ و٢٥٦.**

في مدارسها ونهلوا من منابع ثقافتها، فإن الغرب أصبح يعني عندها أمريكا التي حملت لواء قيادة المعسكر الغربي بعد الحرب العالمية الثانية. وأصبح رجال السياسة منهم يعوّلون كثيراً على مساندة الولايات المتحدة في تلبية مطالب شعوبهم بتحقيق الاستقلال التام، والتخلص من المعاهدات غير المتكافئة التي تحدّ من استقلال بلادهم. وهكذا تطلّع السياسيون في لبنان وسوريا إلى دعم أمريكا لهم لتحقيق الاستقلال الوطني الذي تمّ عامي ١٩٤٣ و١٩٤٤. وسعى ساسة مصر والعراق إلى إقامة جسور الصداقة مع ممثلي الولايات المتحدة في بلادهم للوساطة ـ أحياناً ـ بينهم وبين بريطانيا. فعلى سبيل المثال، لجأت حكومة الوفد في مصر إلى السفير الأمريكي في القاهرة جيفرسون كافري للتوسط لدى السلطات البريطانية عندما قامت حركة الكفاح المسلح ضد الوجود البريطاني في قناة السويس عام ١٩٥١، ولجأ إليه الضباط الأحرار ـ بصورة أكثر كثافة ـ عندما قاموا بثورتهم في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢، لإرسال إشارات من خلاله إلى الغرب بعامة، وبريطانيا بخاصة، تعبّر عن نيات حركتهم الإصلاحية، وتأكيد عدم معاداتها للغرب.

ويضاف إلى ذلك ما كان للثقافة الأمريكية من رصيد في البلدان العربية، يمثل محصلة جهود المؤسسات التعليمية الأمريكية التي انتشرت في المشرق العربي. وقد لعب خريجو هذه المؤسسات دوراً بارزاً في صياغة الرأي العام العربي من خلال عملهم في الصحافة، سواء ما كان منها مستقلاً تماماً، أو ما صدر بعد الحرب من صحف ساهمت المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A.) في صدورها (من وراء ستار) ضمن برنامج مكافحة الشيوعية. وقد راحت تلك الصحف تبثّ الدعاية للولايات المتحدة، وتروّج للثقافة الأمريكية وتتحدث عن المجتمع الأمريكي حديثها عن المجتمع المثالي أو «المدينة الفاضلة». وصبّت في الوقت نفسه اللعنات على الشيوعية والمؤمنين بها. كذلك صدر العديد من الكتب المؤلفة والمترجمة عن الإنكليزية التي عملت على ترسيخ الانبهار بالنموذج الأمريكي وتقبيح النموذج السوفياتي، وكلها كتب إما صدرت عن صحف ودور نشر توارت خلفها المخابرات المركزية الأمريكية، وإما قامت بإصدارها المكاتب الإعلامية الأمريكية.

ولا شك في أن دور الصحافة المشايعة للولايات المتحدة والكتب المترجمة والمؤلفة التي سادت في الاتجاه نفسه، كان لها أثرها الفعال في صياغة صورة برّاقة للولايات المتحدة، اكتسبت صدقيتها عند الرأي العام

العربي من التجربة التاريخية الإيجابية للنشاط الأمريكي في المنطقة، باعتباره نشاطاً ثقافياً وتجارياً خلا تماماً من شبهة الأغراض السياسية. وتجلّت تلك الصورة البرّاقة التي استقرت عند الرأي العام العربي في الإقبال على المنتجات الأمريكية، وشيوع النظرة إلى الولايات المتحدة باعتبارها النموذج الأمثل للتقدم الذي يجب أن تقتدي به الشعوب الحديثة العهد بالاستقلال.

ولكن هذا التطلع العربي إلى النموذج الأمريكي، والصورة المتألقة التي حظيت بها الولايات المتحدة الأمريكية في أعين العرب، ما لبثت أن اهتزت كثيراً لسببين: السياسة الأمريكية المنحازة إلى الحركة الصهيونية ثم الى دولة إسرائيل، وكشف القناع عن نيات الولايات المتحدة ـ كقوة كبرى تقود المعسكر الغربي في مواجهة المعسكر الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفياتي ـ للهيمنة على المنطقة العربية من خلال مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، وسياسات الهيمنة الإقليمية. وكان هذان العاملان من أبرز العوامل التي أدت إلى إصابة العرب بخيبة أمل تجاه الولايات المتحدة، وما لبثت خيبة الأمل أن تحوّلت إلى حالة من الإحباط والتوجّس. ولم تغب الآثار السلبية لهذين العاملين عن بال رجال وزارة الخارجية الأمريكية الذين عملوا في المنطقة، وبخاصة من يعرف منهم الثقافة العربية بحكم الدراسة والمعايشة، كذلك لم يغب ذلك عن رجال المخابرات المركزية الذين خدموا في المنطقة، فعكست تقارير هؤلاء وأولئك مدى ما يترتب على هذين العاملين من نتائج سلبية على المصالح الأمريكية في المنطقة، وعلى مستقبل العلاقات الأمريكية ـ العربية[١٠]. ولكن أولئك الخبراء لم يكن لهم دور بارز في صنع القرار الأمريكي، ولم يستمع صنّاع القرار لنصائحهم.

ونظراً لما لعبه العاملان من دور بارز في تغيير صورة أمريكا عند العرب، وفي تحديد ردود الأفعال العربية تجاه تلك السياسة، سوف نتوقف أمامهما لإلقاء المزيد من الضوء على دور كل منهما في تشويه صورة أمريكا عند العرب.

---

(١٠) انظر على سبيل المثال: Badeau, *The American Approach to the Arab World,* pp. 64-67, and Gail E. Meyer, *Egypt and the United States: The Formative Years* (Rutherford, NJ: Fairleigh Dickinson University Press, 1980) Chaps. 3-4.

أولاً: الانحياز الأمريكي إلى الصهيونية

لم يعرف التاريخ العربي ظاهرة اضطهاد اليهود أو التمييز ضدهم، على نحو ما هو معروف في تاريخ أوروبا في العصور الوسطى وفي العصور الحديثة حتى أواخر القرن التاسع عشر. وقد عاش اليهود في البلدان العربية والإسلامية آمنين سالمين، بل كان بعضهم قريباً من السلطة في مختلف البلاد الإسلامية، وشغلوا مناصب مهمة في الدولة منها الوزارة (على نحو ما حدث في مصر في عهد الدولة الفاطمية في أواخر القرن العاشر الميلادي)، وفي النصف الأول من القرن العشرين. ونستطيع القول إن التجار اليهود في البلدان العربية والإسلامية تحكموا في تجارة البحر المتوسط في ما بين القرنين العاشر والرابع عشر الميلاديين على نحو ما كشفت عنه وثائق الجينيزا (Geniza) اليهودية ذاتها. وكان بعض أولئك التجار مفوضاً من قبل السلطان لاستثمار أمواله الخاصة في التجارة، كما كانوا يفعلون الأمر نفسه مع كبار رجال الدولة[١١]. وحين طرد العرب من إسبانيا (الأندلس) بعد أربعة قرون من حكمهم لها قبل نهاية القرن الخامس عشر طُرد اليهود معهم، وحوكم من بقي من العرب واليهود معاً أمام محاكم التفتيش، وحكم على من لم يقبل النصرانية منهم بالموت. واستقبل يهود الأندلس المطرودون بالترحاب في بلاد المغرب العربي (شمال أفريقيا)، وفي بلاد الدولة العثمانية، حيث استردوا مكانتهم الاجتماعية، ومارسوا نشاطهم الاقتصادي من دون التعرض لأي مضايقات أو تمييز[١٢].

ولم يعرف تاريخ اليهود في البلدان العربية والإسلامية ما عرفه تاريخهم في روسيا القيصرية وأوروبا حتى القرن التاسع عشر من طرد وترحيل جزئي أو جماعي، لذلك يرى العرب أن المسألة اليهودية مسألة أوروبية وليست عربية أو إسلامية، ومن ثم يجب ألا يدفع العرب ثمن حلّها بقتلهم وتشريدهم، واحتلال أراضيهم، وتوطين اليهود فيها. إن العرب يرحّبون بالغريب الذي

---

(١١) وثائق الجينيزا كتبها التجار اليهود بالعربية، ولكن بحروف عبرية وتضم عقوداً وإيصالات وخطابات شخصية، تم العثور عليها في المعابد اليهودية في البلدان العربية، حيث كانت المعابد تلعب دور الأرشيف الخاص بالطائفة. انظر: S. D. Goitein, *A Mediterranean Society: The Jewish Communities of the Arab World as Portrayed in the Documents of Cairo Geniza,* 6 vols. (Berkeley, CA: University of California Press, 1967-).

(١٢) حول يهود الأندلس، انظر: Lévi-Provençal Evarsite, *Histoire de l'Espagne Musulmane,* 3 tomes, nouvelle édition revue et augmentée (Paris; Leiden: E. J. Brill, 1950).

يأتيهم مسالماً طلباً للرزق في بلادهم، ويوفّرون له الحماية بحكم ثقافتهم التي تلزمهم بذلك، ولكنهم لا يقبلون من يأتي إليهم معتدياً غاصباً بهدف الاستيلاء على بلادهم وطردهم منها.

ولا أظن أن العقل الغربي المستنير يقبل تلك الدعاوى الأسطورية الزائفة المبنية على دوافع دينية، أثبتت التجربة المريرة للحروب الصليبية في العصور الوسطى فسادها، وكشفت الدراسات العديدة عن الأهداف السياسية التي كانت وراءها، بقدر ما كشفت طابعها العدواني الهمجي ليس ضد العرب والمسلمين وحدهم، بل ضد المسيحيين الأرثوذكس البيزنطيين والعرب، وضد اليهود الذين ذبحهم الصليبيون في طريقهم إلى فلسطين. ولا أظن أن العقل الغربي المستنير يقبل بفكرة «الحق التاريخي» المزعوم، وإلا كان وجود الولايات المتحدة الأمريكية باطلاً لأنها قامت على أرض كانت ملكاً لأهل البلاد الأصليين قبل آلاف السنين. ولو أخذنا ما يسمى بـ«الحق التاريخي» مأخذ الجد لكان من حق الإيطاليين (باعتبارهم حفدة الرومان) أن يستولوا على حوض البحر المتوسط وغرب أوروبا كله، ولكان من حق العرب أن يستولوا على البلاد التي كانت تكوّن يوماً ما الإمبراطورية العربية الإسلامية. إن الرأي العام في الغرب بعامة، وفي الولايات المتحدة بخاصة، يعلم تماماً زيف الادعاءات التوراتية أو التاريخية، ويعرف تماماً أنها تستخدم بأسلوب سفسطائي لتبرير التوسع والعدوان.

وإذا كانت الصهيونية حركة سياسية استهدفت إقامة وطن قومي لليهود المضطهدين في أوروبا، فقد كان تبني بريطانيا لحركتهم خلال الحرب العالمية الأولى، وصدور تصريح بلفور في عام ١٩١٧ الذي وعد بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، راجعاً الى دوافع سياسية اقتضتها ظروف الحرب. وقد حرصت الصهيونية على أن تحصل على اعتراف الرئيس الأمريكي ولسون بما جاء في تصريح بلفور قبل إصداره بنحو ثلاثة شهور. وتضمّن الاتفاق الأمريكي ـ البريطاني المبرم عام ١٩٢٤ موافقة الولايات المتحدة على الانتداب البريطاني على فلسطين، وعلى نص وثيقة الانتداب بما فيها إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وتسهيل هجرة اليهود إليها وإقامتهم فيها.

واكتفت الإدارة الأمريكية بإبداء العطف إزاء مأساة اليهود، من دون الالتزام بشيء أو تحمل مسؤولية تنفيذ تصريح بلفور. ولم يكن ذلك التحفظ

راجعاً إلى نصائح رجال الإرساليات التبشيرية الأمريكية أو شركات البترول الأمريكية في الشرق الأوسط، أو توصيات رجال الخارجية الأمريكية، بقدر ما كان دافعه التمسك بالحياد، وعدم تحمل مسؤوليات في الشرق الأدنى تؤدي إلى تورط الولايات المتحدة(١٣).

وحين انحسرت الحرب عن الشرق الأوسط، عقد الصهيونيون مؤتمراً في فندق بلتيمور(Baltimore) في نيويورك في ٩-١١ أيار/مايو ١٩٤٢ لتحديد أهداف الحركة بعد الحرب، بحضور أغلبية من اليهود الأمريكيين. وطالب المؤتمر بإقامة دولة يهودية تشمل كل فلسطين، وإنشاء جيش يهودي، وإلغاء **الكتاب الأبيض البريطاني الصادر في عام ١٩٣٩، والذي قيّد الهجرة اليهودية إلى فلسطين، والسماح بالهجرة غير المحدودة لليهود إلى فلسطين تحت إشراف الوكالة اليهودية. وانتقل مركز الحركة ـ بعد هذا المؤتمر ـ من بريطانيا إلى الولايات المتحدة، وبدأ التأثير اليهودي في الرأي العام الأمريكي والدوائر السياسية يتّخذ أبعاداً واسعة، وأثمرت هذه الجهود عندما اتخذ الكونغرس قراراً بتأييد إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وتشجيع الهجرة غير المحدودة، وذلك في كانون الثاني/يناير ١٩٤٤. ولما كان القرار مؤيداً من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، فقد أكد الرئيس روزفلت في آذار/مارس ١٩٤٤ للزعماء الصهيونيين أن الحكومة الأمريكية لم يسبق لها الموافقة على الكتاب الأبيض البريطاني الذي حدّ من الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وأنه يأمل أن يوفّق الساعون إلى إقامة وطن قومي لليهود في ما يريدون!**

ولكن وزارة الخارجية الأمريكية كانت تعترض على موقف الرئيس روزفلت لما سبّبه من احتجاجات حكام البلدان العربية، ولخشيتهم من أن يعرقل ذلك الاتفاق المزمع عقده مع ابن سعود حول بناء خط أنابيب البترول (التابلاين). وقد صرّح الرئيس روزفلت في أيار/مايو ١٩٤٤ أن أمريكا ترحّب بأي اتفاق ودّي حول فلسطين بين العرب واليهود، وأنها لن تتخذ أي قرار يغيّر الوضع الأساسي لفلسطين من دون إجراء مشاورات كاملة مع الطرفين. ولكن السياسة الأمريكية الخاصة بفلسطين كانت توضع خطوطها النهائية ـ عندئذ ـ في البيت الأبيض، وفي بعض الأحيان كانت تتمّ صياغتها من دون الرجوع الى الوزارات المعنية (الخارجية والبحرية والدفاع) لاعتراض هذه الوزارات على

---

(١٣) DeNovo, *American Interests and Policies in the Middle East, 1900-1939,* pp. 344-345.

مساندة الولايات المتحدة للصهيونية، لما له من أثر ضار في وضع أمريكا في الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ولما يترتب عليه من إثارة الاضطرابات التي قد يفيد منها الاتحاد السوفياتي(١٤).

وعندما تولى هاري ترومان الرئاسة بعد وفاة روزفلت عام ١٩٤٥ حشدت الصهيونية اليهود الأمريكيين لإغراق البيت الأبيض بالبرقيات والعرائض التي جاءت من جميع الولايات، وما لبث أن تمت استمالته لوجهة النظر الصهيونية، ولم يستمع لنصائح مسؤولي وزارتي الدفاع والخارجية الذين كانوا أكثر اهتماماً بالمصالح النفطية الأمريكية في الشرق الأوسط، وراعهم أن يؤدي تبنّي الرئيس ترومان للمطالب الصهيونية إلى الإضرار بمصالح أمريكا ومركزها في الشرق الأوسط. وكان ما صدر عن الرئيس ترومان من تصرفات بعد ذلك من الضغط على بريطانيا للقبول بتهجير مائة ألف يهودي أوروبي إلى فلسطين، وإقامة دولة ثنائية الهوية في فلسطين، ثمرة للضغوط الصهيونية على البيت الأبيض، غير أن رفض الصهيونية لفكرة الدولة الثنائية لتعارضه مع الدولة القومية اليهودية، جعل الرئيس ترومان يُضمّن تهنئةً لليهود الأمريكيين بعيد الغفران في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٦ تأييده فتح باب الهجرة إلى فلسطين من دون قيود، وإدخال مائة ألف يهودي إلى فلسطين، وتقسيم فلسطين وفق المقترحات التي طالبت بها الوكالة اليهودية.

وقد حذر مسؤولو الخارجية والدفاع والبحرية الرئيس الأمريكي ـ مرة أخرى ـ من الآثار السلبية التي تترتب على هذه السياسة بالنسبة الى المصالح التجارية الأمريكية في الشرق الأوسط، وحقوق الطيران وامتيازات النفط، والمواصلات اللاسلكية(١٥). كما أدت هذه السياسة إلى إثارة سخط العرب ضد أمريكا، واقترح البعض أن يعرض على مجلس الجامعة العربية المزمع عقده في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٦ في القاهرة فكرة عرقلة المصالح النفطية الأمريكية. وطالب بعض الجماعات السياسية العربية بالعمل على مقاطعة المنتجات والبضائع الأمريكية، وعدم إبرام اتفاقيات الطيران المدني مع الولايات المتحدة. وأحسّ العرب بالصدمة لهذا الموقف الأمريكي المنحاز للصهيونية

---

(١٤) Margaret Arakie, *The Broken Sword of Justice; America, Israel and the Palestine Tragedy* (London: Quartet Books, 1973), pp. 38-41.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٤٤-٤٨.

الذي لم يضع في اعتباره قيمة الصداقة العربية ورصيدها التاريخي، والمصالح الاقتصادية المتصاعدة في البلدان العربية، وارتمى في أحضان الصهيونية لقرب موعد انتخابات الرئاسة، والحاجة إلى أصوات اليهود[١٦].

وعندما عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اجتماعها في نيسان/أبريل ١٩٤٧، شكلت لجنة خاصة لفلسطين (UNSCOP) رأت غالبيتها تقسيم فلسطين وترسيم الحدود بين الدولة اليهودية والعرب. وقد أيدت الولايات المتحدة قرار التقسيم، ولعب الدبلوماسيون الأمريكيون دوراً فعالاً في حشد الأصوات لتأييد القرار حتى صدر القرار في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧. ولكن ما لبثت الولايات المتحدة أن تردّدت في التورط الفعلي في القيام بعمل لفرض التقسيم على الطرفين، وذلك لاعتبارات تتعلق بما قد يترتب على ذلك من ضرر بمصالحها في المنطقة بسبب أحداث شرق أوروبا (تشيكوسلوفاكيا والنشاط السوفياتي الموجّه ضد اليونان وتركيا). وبعد إعلان بريطانيا إنهاء انتدابها لفلسطين وانسحابها منها، وما ترتب على ذلك من إعلان قيام إسرائيل، أسرع الرئيس ترومان بإعلان اعترافه بإسرائيل بعد دقائق من إعلان قيامها.

هذا الانحياز الأمريكي للصهيونية الذي أصبح الآن انحيازاً لإسرائيل على طول الخط، استخدمت فيه الولايات المتحدة الفيتو في مجلس الأمن لإجهاض قرارات عديدة، كان المجلس يعتزم إصدارها لردع إسرائيل في مواجهة عدوانها الدائم على الشعب الفلسطيني وجيرانها العرب. هذا الانحياز قال فيه باحث أمريكي ما يلي:

«إن سجل سياستنا تجاه فلسطين سجل مؤسف. فإن التخبط في تلك السياسة أحبط أصدقاءنا ودفع الأطراف المعنية إلى الصراع. وقد فشلنا في تحقيق تسوية للمشكلة أو منع الاقتتال الذي يشبّ من حين لآخر. ولا شك في أن تأييدنا لقيام الدولة اليهودية على حساب أغلبية الشعب العربي في فلسطين، كان خطأً جسيماً له نتائجه المدمرة بالنسبة الى علاقتنا بالعرب ومصالحنا في المنطقة. فقد ربطنا أنفسنا ـ في أذهان العرب ـ بالعناصر الإمبريالية الاستعمارية التي ناضلوا ضدها منذ الحرب العالمية الأولى. ولقد أوقعنا تحيّزنا لإسرائيل،

---

(١٦) **الأهرام**، ١٩٤٦/١٠/٨.

ودعمها بالمعونات في تناقض كبير بين ما نقول وما نفعل، وبذلك لا يمكننا إقناع العرب بأننا نقف من الصراع موقفاً متوازناً..»[١٧].

كان هذا ما كتبه إيفان ولسون عام ١٩٧٢. ترى ماذا يمكن أن يقول اليوم، بعد أن ذهبت الولايات المتحدة شوطاً بعيداً في تحدي الأماني القومية المشروعة للعرب، وفي تأييد إرهاب دولة إسرائيل، ومساعدتها على الإفلات بما ارتكبته من جرائم الحرب في حق الشعب الفلسطيني؟ إن هذا الموقف الغريب ليس منحازاً فقط ضد العرب، ولكنه انحياز أعمى ضد المصالح الأمريكية الاستراتيجية في الشرق الأوسط، في عالم تتلاحق فيه التغيّرات، ولا يدري أحد ما قد يأتي به الغد.

ثانياً: سياسة الهيمنة الإقليمية

كان العرب يتطلعون ـ عند نهاية الحرب العالمية الثانية ـ إلى الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها «قائدة العالم الحر»، ومن ثم كانوا يأملون منها أن تقف إلى جانبهم، وتؤيد مطالبهم القومية المشروعة في تحقيق الاستقلال الوطني التام، والتخلص من القوى الاستعمارية التقليدية التي عانوا هيمنتها منذ أواخر القرن التاسع عشر، والتي كانت مسؤولة عن «بلقنة» المشرق العربي بعد الحرب العالمية الأولى. فقد شهدت فترة ما بين الحربين العالميتين تأجج الحركات الوطنية العربية في مصر والعراق وسوريا ولبنان وفلسطين وجنوب الجزيرة العربية وليبيا. وتفاوتت أهداف تلك الحركات من بلد الى آخر تبعاً لنصيبه من الهيمنة الاستعمارية من مطالبة بالاستقلال، إلى سعي لاستكمال الاستقلال المنقوص، إلى مقاومة الاستيطان الصهيوني في فلسطين. وكان الصراع شديداً بين الجماهير العربية التي تنظمها حركات سياسية حزبية، أو من كانت تحركها مشاعرها الوطنية المتدفقة، وبين القوى الاستعمارية والمتعاونين معها من أجل تحقيق الأماني الوطنية في الاستقلال.

ومرة أخرى، اختار العرب الوقوف مع الحلفاء في الحرب العالمية الثانية ـ كما فعلوا في الحرب العالمية الأولى ـ وقدموا كل التسهيلات الممكنة لدعم

---

(١٧) Evan Wilson, «The American Interest in the Palestine Question and the Establishment of Israel,» *Annals of the American Academy of Political and Social Sciences,* vol. 401 (May 1972), pp. 72-73.

المجهود الحربي لهم: موارد بلادهم الاقتصادية، وشبكات النقل والطرق، ومصادر الطاقة، وغير ذلك من المساعدات الثمينة للمجهود الحربي. وقبل العرب معاناة شظف العيش خلال حرب ليست لهم مصلحة حقيقية فيها احتراماً لمعاهدات غير متكافئة أبرمتها الدول الاستعمارية المهيمنة معهم. كل ذلك من أجل أن يراعي الحلفاء ما قدّمه العرب من تضحيات عندما يعقد لهم لواء النصر، ويتم إبرام الصلح بين الفرقاء. وكان وجود الولايات المتحدة الأمريكية بثقلها على رأس الحلفاء يرفع من سقف تطلعات العرب إلى تحقيق أمانيهم القومية استناداً إلى ما كان للولايات المتحدة من رصيد من السمعة الطيبة، ولما كان يصدر عن ساستها من إشارات بعثت الأمل في نظام عالمي جديد أكثر عدلاً وإنصافاً برعاية أمريكا، حاملة لواء «العالم الحر». فتعلقت آمال العرب في نيل الحرية والاستقلال عند نهاية الحرب بمساعدة قائدة «العالم الحر».

وإضافة إلى توقع العرب أن يكافأوا على تعاونهم مع الحلفاء خلال الحرب بالحصول على الاستقلال الوطني التام، فقد كانوا يتطلعون إلى إقامة كيان سياسي عربي موحّد على أساس فدرالي على النمط الأمريكي، وهو أمل سعى العرب لتحقيقه منذ الحرب العالمية الأولى. وعلى الرغم من أن بريطانيا نجحت باحتواء تيار القومية العربية بتشجيع حكام البلدان العربية التي تدور في فلكها على إقامة «جامعة الدول العربية» قبيل نهاية الحرب، إلا أن إقامة تلك الجامعة كان دون ما تطلع العرب إلى تحقيقه بكثير. وكان تيار القومية العربية يرى أن قيام دولة عربية متحدة مستقلة يساعد على تحقيق التنمية والاستقرار في المنطقة ويخدم مصالح الغرب بعامة، والولايات المتحدة بخاصة، لأن ذلك الكيان العربي المتحد من مصلحته التعاون مع الغرب، على أن يعامل معاملة الند للند، لا معاملة التابع للمتبوع[١٨].

وإذا كانت سياسة الانحياز الأمريكي للصهيونية والضغط الأمريكي لإقامة دولة إسرائيل، على الرغم من مناقضة ذلك لمصالح الولايات المتحدة الاقتصادية والنفطية والاستراتيجية (على حد تقدير خبراء الإدارة الأمريكية

(١٨) نقلت جريدة **المصري القاهرية مقالة عن صحيفة نيويورك تايمز، كتبها مراسلها في القاهرة عن اتجاهات الرأي العام العربي تجاه السياسة الأمريكية عند نهاية الحرب العالمية الثانية، انظر: المصري، ١٦/ ١/ ١٩٤٧.**

أنفسهم)، قد جعلت العرب يشعرون بالمرارة تجاه الولايات الأمريكية، كما بدأت صدقيتها كزعيمة لما يسمى بـ«العالم الحر» تتآكل في نظر الرأي العام العربي، فإن سعي الولايات المتحدة للهيمنة على المنطقة خلفاً للقوى الاستعمارية التقليدية في عالم ما بعد الحرب، وما ترتب على ذلك من تجاهل الأماني الوطنية للبلدان العربية في تحقيق الاستقلال التام، وتطلع القومية العربية إلى الوحدة، أفقدا أمريكا صدقيتها تماماً وكان لهما رد فعلهما السلبي على رؤية العرب للولايات المتحدة.

كانت الحرب الباردة قد اشتعلت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وما كاد الاتحاد السوفياتي يشعر بضعف بريطانيا وفرنسا في المنطقة، حتى أخذ يبني استراتيجيته على أساس القضاء على مصالح الدولتين، والحيلولة دون تدخّل الولايات المتحدة في شؤون الشرق الأوسط. ولهذا ناصرت موسكو كل محاولة تهدف إلى انسحاب بريطانيا وفرنسا وعزل الولايات المتحدة. ومن ثم كان على الولايات المتحدة أن تتدخل في شؤون الشرق الأوسط لموازنة النشاط السوفياتي. ولعبت أحداث اليونان دوراً في إنهاء تردّد الولايات المتحدة واتباعها في لعب سياسة نشطة في الإقليم. فقد نشبت الاضطرابات في اليونان في أعقاب الحرب الثانية، وسعت بعض الجماعات الشيوعية للوصول إلى السلطة، كما تقدم الاتحاد السوفياتي (عام ١٩٤٥) إلى تركيا بمطالب إقليمية، وتلكأ في سحب قواته من إيران. واضطرت بريطانيا إلى طلب مساعدة الولايات المتحدة لمواجهة الموقف في اليونان، ومساندة تركيا وإيران في وجه الضغط السوفياتي. وكان معنى هذا الدعم الأمريكي لبريطانيا أن عليها أن تساند السياسة الأمريكية المؤيدة للصهيونية، وهو ما حدث بالفعل.

وفي نيسان/أبريل ـ أيار/مايو ١٩٤٧، وافق الكونغرس بمجلسيه على «مبدأ ترومان» الذي يهدف إلى إنقاذ شرقي البحر المتوسط «من الخطر الشيوعي». وحين أدركت بريطانيا أن قواعدها العسكرية في السويس والعراق والأردن لم تعد مضمونة، فإن الخطوتين اللتين اتخذهما الغرب في هذه المرحلة ـ البيان الثلاثي ومقترحات الدفاع الرباعية ـ كانتا تعبيراً عن إعادة ترتيب الهيمنة الغربية في المنطقة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية[١٩].

(١٩) Howard M. Sachar, *Europe Leaves the Middle East, 1936-1954,* with an introduction by William L. Langer (London: Allen Lane, 1974), pp. 383-391.

وترجع أصول البيان الثلاثي إلى سعي الولايات المتحدة الأمريكية لتجميد الوضع الذي تمخّض عن قيام إسرائيل، ففي شهر أيار/مايو ١٩٥٠ جرت محادثات ثلاثية في لندن بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ـ على هامش اجتماع مجلس حلف شمال الأطلسي ـ حول مختلف المشكلات الأوروبية، ومن بينها الوضع المتوتر في الشرق الأوسط. فقد كانت هناك حركات وطنية معادية للإنكليز في كل من مصر وإيران، وفشلت لجنة المصالحة الخاصة بفلسطين في التوصل إلى حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. ورأى وزراء خارجية الدول الثلاث أن العمل على تحقيق نوع من الاستقرار في الإقليم، والإمساك بزمام الأمور، يقتضي إصدار بيان مشترك (٢٥ أيار/ مايو ١٩٥٠) موجّه إلى الحكومات العربية وإسرائيل بخاصة، وبلاد الشرق الأوسط بعامة، جاء فيه أنه يهدف إلى دعم السلام والاستقرار في المنطقة «والتصدي باستمرار لاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها من جانب أي دولة من دول المنطقة».

واعترفت الدول الثلاث ـ في البيان ـ بأن الدول العربية وإسرائيل بحاجة إلى المحافظة على «مستوى معيّن» لقواتها العسكرية للحفاظ على سلامتها، وممارسة حق الدفاع الشرعي عن النفس و«الاضطلاع بدور في الدفاع عن المنطقة ككل»، على أن تبحث طلبات الأسلحة والعتاد الحربي في ضوء هذه المبادىء. ومضى البيان الثلاثي في الإشارة إلى أن كل الدول التي تمّ بيع السلاح لها بالفعل قد أكدت أنها لا تهدف إلى ارتكاب عمل عدواني ضد دولة أخرى، وأن الدول الثلاث ستطالب ـ في المستقبل ـ بتأكيدات مماثلة من أي دولة أخرى في المنطقة قد توافق الدول الثلاث على تزويدها بالأسلحة، وسوف تتخذ الدول الثلاث الإجراءات اللازمة في حالة ظهور ما يشير إلى استعدادات تقوم بها أي من هذه الدول للاعتداء على الحدود أو على خط الهدنة (بين العرب وإسرائيل).

وقد وافق ترومان على البيان الثلاثي، بما يعنيه ذلك من تراجع واشنطن عن موقفها السابق المتمثل في مطالبة إسرائيل بالتنازل عن أراض في مقابل تلك التي استحوذت عليها، ولم تكن داخلة في مشروع التقسيم الذي أقرته الأمم المتحدة. فهي ـ أي الولايات المتحدة ـ تعترف في البيان الثلاثي ـ ضمناً ـ بخط الهدنة كحدود فرضها الأمر الواقع، بما يعنيه ذلك من خرق لقرارات الأمم المتحدة، مثلها في ذلك مثل بريطانيا وفرنسا.

لقد كان البيان الثلاثي يهدف إلى تجميد الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والتمهيد لخطوة أخرى ـ لمّح إليها ضمناً ـ هي إيجاد مخرج لبريطانيا من مأزقها في مصر والعراق، وإشراك كل دول الإقليم في منظمة للدفاع المشترك بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا.

لم يحقق البيان الهدف الذي صدر من أجله بقدر ما أصاب الولايات المتحدة بكراهية الرأي العام العربي والقوى السياسية العربية، عندما كشفت النقاب عن أطماعها السياسية ووقفت صفاً واحداً مع بريطانيا وفرنسا اللتين كان العرب يتطلعون إلى التخلص من هيمنتهما بمساعدة الولايات المتحدة، فإذا بها تدعم وجودهما، وتضفي الشرعية عليه، على حساب الأماني القومية للعرب. كانت بريطانيا وفرنسا تمثلان ـ عند العرب ـ الشر ذاته، وكان التحام أمريكا معهما ضد إرادة الشعوب العربية يضعها في مصافهما، ومن ثم أضاف البيان الثلاثي عاملاً جديداً إلى عوامل حقد العرب على الولايات المتحدة، ومن هنا كان رفضهم البيان على اعتبار أنه يتضمن الاعتراف بإسرائيل، من دون ملاحظة أنه يمهد الطريق لاحتواء البلدان العربية وإسرائيل معاً في مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط[٢٠].

أما في ما يتعلق بمقترحات الدفاع الغربية عن الشرق الأوسط، فقد فشلت المفاوضات البريطانية ـ المصرية حول إعادة النظر في معاهدة عام ١٩٣٦، وإشراك مصر في مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط، بحيث يصبح الوجود البريطاني في قناة السويس مبرراً في هذا الإطار. عندئذ لجأت بريطانيا إلى حليفاتها: أمريكا، وفرنسا، وتركيا، لدعم سياستها، وتقدمت الدول الأربع: الولايات المتحدة ـ بريطانيا ـ فرنسا ـ تركيا، بمشروع إنشاء قيادة دفاعية للشرق الأوسط ((Middle East Defense Command (MEC)) في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥١، تشترك فيها الدول الأربع، ومقابل ذلك تسحب بريطانيا ما زاد عن حاجة القيادة من قواتها في قناة السويس، نظير قيام مصر بتقديم التسهيلات الاستراتيجية والدفاعية في أراضيها. وبذلك تصبح مصر مقراً لقيادة الشرق الأوسط، وتتحول قناة السويس إلى قاعدة مشتركة للدول

(٢٠) John C. Campbell, *Defense of the Middle East; Problems of American Policy* (New York: Harper, 1961), pp. 15-16, and Pierre Rondot, *The Changing Patterns of the Middle East,* [translated by Mary Dilke] (London: Chatto and Windus, 1961), pp. 134-135.

المشاركة في القيادة، فتتولى مصر إدارتها في أوقات السلم والحرب، وذلك مقابل تخلي بريطانيا عن معاهدة ١٩٣٦، وسحب قواتها التي تزيد عن حاجة القيادة من قاعدة قناة السويس. وكان تقديم المقترحات الدفاعية الرباعية إلى مصر يرجع إلى يقين الولايات المتحدة وحليفاتها أن مصر تحظى بأهمية إقليمية واستراتيجية خاصة، وأن انضمامها الى القيادة سوف يؤدي إلى قبول الدول العربية الأخرى المشاركة فيها.

وكان البيان الثلاثي ومقترحات الدفاع الرباعية دليلاً على سياسة أمريكية جديدة لفرض الهيمنة على البلدان العربية بالتحالف مع القوى الإمبريالية التقليدية التي عانت البلدان العربية تحكّمها لأكثر من نصف القرن. ولذلك نظر العرب إلى البيان الثلاثي باعتباره إجراء يفتقر إلى الإنصاف يهدف إلى حماية إسرائيل وإبقاء الدول العربية في حالة عجز عن الدفاع عن النفس، كما رأوا في المقترحات الرباعية بإنشاء قيادة دفاعية للشرق الأوسط (MEC) تبريراً لاستمرار الوجود العسكري البريطاني في المنطقة ودعمه بوجود عسكري أمريكي بحجة الدفاع عن الشرق الأوسط ضد الخطر السوفياتي، في وقت لم يجد فيه العرب أي مؤشرات تدل على أن الاتحاد السوفياتي يسعى للسيطرة على بلادهم. فما كان واضحاً فعلاً هو استمرار الوجود العسكري البريطاني في مصر والعراق والأردن والخليج وجنوب اليمن، مما يتعارض مع الأماني الوطنية لتحقيق الاستقلال التام لتلك البلاد. وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد ألقت بثقلها في كفة استمرار الوجود العسكري الغربي، بل دعمه أيضاً، فإن ذلك يعني أنها قد انتهجت سياسة الهيمنة على المنطقة[٢١]، وهو ما لا يمكن أن يقبل به العرب.

لذلك فشلت الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة عام ١٩٥١ لحشد كل دول المنطقة في منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط (Middle East Defense Organization)، فقد رفضت مصر العرض بعد يومين من تلقيها المقترحات الرباعية، ومن ثم لم تجد تلك المقترحات أذناً صاغية عند الدول العربية الأخرى، وراح الغرب يبحث عن تفسير لذلك الموقف، من دون أن يفطن إلى العامل المهم وراء هذا الموقف العربي، وهو تصاعد المد القومي ورفض كل أشكال الارتباط غير المتكافىء (وبخاصة التحالف) الذي يتخذ مبرراً

(٢١) Compbell, Ibid., p. 42.

لاستباحة أراضي تلك البلاد من قبل قوات الدول الكبرى (الحليفة). ولم يكن وجود تركيا بين الدول صاحبة المقترحات الدفاعية طعماً مناسباً لاصطياد الدول العربية للدخول في الحلف، بل كانت له آثار سلبية نظراً للكراهية التاريخية لتركيا عند العرب.

لقد كان انضمام العرب إلى الأحلاف الغربية يعني - في رأيهم - ضرورة الاعتراف بإسرائيل التي كانوا يعدّونها من صنع الإمبريالية الغربية، وضياع حقوق الشعب الفلسطيني، وهو ما لم يكن أي سياسي عربي يجرؤ على القبول به. كما أنهم كانوا يرون في الوجود العسكري الغربي تهديداً لاستقلالهم ومعوّقاً للمساعي الرامية إلى تنمية مجتمعاتهم. ورأوا في مشروع التحالف لوناً جديداً من ألوان التبعية يتنافى مع تطلعاتهم القومية، كما أن التورط في مثل تلك الأحلاف قد يحوّل بلادهم إلى ساحة حرب في حالة وقوع صدام مسلح بين الغرب والاتحاد السوفياتي، مما يعرض بلادهم لمخاطر حرب لا مصلحة لهم فيها، ولم تكن تجربة الحرب العالمية الثانية المريرة قد طواها النسيان بعد[٢٢].

ولم تدرك الولايات المتحدة أن ما تحسب له البلدان العربية ألف حساب هو «الخطر الصهيوني» الذي يعيش بين العرب وليس «الخطر السوفياتي» الذي يقع على بعد آلاف الأميال من بلادهم. ولم يعرف جون فوستر دالاس - وزير الخارجية الأمريكي - ذلك إلا عند زيارته لبلاد المنطقة في أيار/مايو ١٩٥٣ للترويج لمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، فقد صرح بعد عودته من الشرق الأوسط بأن «العرب يخشون الصهيونية أكثر مما يخشون الشيوعية... ويعتقدون أن الولايات المتحدة ستساند دولة إسرائيل الجديدة في توسعها العدواني»... ومن ثم رأت الخارجية الأمريكية أن مصالح الولايات المتحدة تقتضي اتباع سياسة أكثر توازناً وإنصافاً في الشرق الأوسط حتى تستطيع إقناع العرب بقبول مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط[٢٣].

لم تكن للعرب تجارب إيجابية أو سلبية مع السوفيات، ولم يشاهدوا

---

(٢٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، **الولايات المتحدة والمشرق العربي**، **سلسلة عالم المعرفة؛ ٤** **(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨)، ص ١٠٨.**

(٢٣) Foreign Relations of the United States, Department of State, Position Paper 1952-54, 7 May 1953, vol. IX.

جندياً روسياً على أراضي بلادهم، ولذلك لم يروا ضرورة تحسّب خطر مزعوم لعدوان سوفياتي، في الوقت الذي كانت تعسكر فيه على الأراضي العربية قوات الدول الغربية «دفاعاً عن العالم الحر»! وقد بدا ذلك غريباً مستعصياً على الفهم، لذلك كان التساؤل دائماً: لمَ يتحالفون مع من تبنوا الصهيونية وساندوا قيام إسرائيل، وأيدوا استمرار الوجود العسكري البريطاني في المنطقة؟

وعلى الرغم من حرص الولايات المتحدة على إبقاء الاتحاد السوفياتي بعيداً عن الشرق الأوسط، والعمل على احتوائه من خلال مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط أو منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، وهو ما اتخذ في نهاية الأمر صورة حلف بغداد (CENTO)، فإن السياسة الأمريكية التي استهدفت الهيمنة على المنطقة كانت مسؤولة عن التطور الإيجابي للعلاقات العربية ـ السوفياتية. فإزاء حظر تصدير السلاح إلى البلدان العربية استناداً إلى ما عرف باسم «البيان الثلاثي» عام ١٩٥٠، ورفض الولايات المتحدة تزويد البلدان العربية (وفي طليعتها مصر) بالسلاح للدفاع عن أراضيها ضد أي عدوان، وحماية الاستقلال الوطني، والمماطلة في التفاوض حول السلاح، اضطرت مصر إلى كسر احتكار الغرب للسلاح بعقد صفقة الأسلحة التشيكية. وبذلك فتح الشرق الأوسط أمام الاتحاد السوفياتي كمورد للسلاح، أي أن حظر السلاح الذي فرضه الغرب لصالح إسرائيل، كان أحد الأبواب التي دخل منها السوفيات إلى المنطقة.

وعلى الرغم من جهود الولايات المتحدة المستميتة لجر البلدان العربية إلى المشاركة في مشروعات الدفاع الإقليمية، وتركيزها الشديد على مصر، لدرجة الضغط على بريطانيا لإبرام معاهدة الجلاء عن قناة السويس عام ١٩٥٤، وتبنّي الولايات المتحدة لمشروع توفيقي لتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي على أمل أن يؤدي ذلك إلى تحييد معارضتها لتلك المشروعات، إلا أنها ما لبثت أن أعلنت سحب عرضها لتمويل مشروع السد العالي، كما دفعت البنك الدولي إلى رفض تمويل المشروع في إطار الضغط على مصر للقبول بمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط. عندئذ قبل الاتحاد السوفياتي تغطية تكاليف المشروع وتقديم العون الفني لمصر لإقامة المرحلة الأولى من المشروع. وبذلك أدت سياسة الضغط لإرغام مصر على القبول بالترتيبات الدفاعية الغربية عن الشرق الأوسط إلى فتح الباب على مصراعيه أمام الاتحاد السوفياتي ليلعب دور «الشريك التجاري» ليس لمصر وحدها، بل لبلاد الشرق

الأوسط الأخرى أيضاً، مما يعكس عدم إدراك الولايات المتحدة الأمريكية لأهمية ردود الأفعال العربية في إفراغ السياسة الأمريكية من مضمونها وإعاقة تحقيق أهدافها الإقليمية ما دامت تسقط المصالح العربية من اعتبارها[٢٤].

كان لجوء العرب إلى التعامل مع الاتحاد السوفياتي كمصدر للسلاح وكشريك تجاري، ومعاون في تنمية البلاد، وبخاصة في مجال التصنيع، ضرورة أملاها تعذّر تفهّم أمريكا للواقع العربي في أوائل الخمسينيات، على الرغم من الإشارات العديدة التي أرسلتها نظم الحكم العربية ـ ومن بينها نظام ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢ في مصر ـ للولايات المتحدة من تفضيل الغرب في التعامل، والميل إلى الغرب، ونبذ الشيوعية، ومن ثم عدم الميل إلى السوفيات. وعلى الرغم من ذلك وضعت الولايات المتحدة القبول بسياستها الإقليمية شرطاً للاستجابة لطلبات الدول العربية، واستخدمت المعونات الأمريكية، وخاصة اتفاقيات فائض الأغذية كأداة ضغط لإخضاع الأنظمة العربية لتنفيذ مآربها، وغاب عن صناع القرار الأمريكي فهم قيم الثقافة العربية التي ترى في مثل تلك الضغوط جرحاً للكرامة الوطنية، ومن ثم يكون ردّ الفعل العربي ـ عادة ـ على درجة عالية من الشدة.

وعندما تعامل العرب مع السوفيات كشركاء تجاريين، لم يفرضوا عليهم شروطاً تمسّ استقلالهم الوطني، أو تنتقص من السيادة الوطنية لبلادهم، أو تضع قيداً على خطط التنمية عندهم. ولا يعني ذلك أن العرب قد ارتموا في أحضان السوفيات وأصبحوا تابعين لهم، يدورون في فلكهم، بل تعاملوا معهم معاملة الند للند. وظل النشاط الشيوعي محرماً في أكثر البلدان تعاملاً مع السوفيات (مصر مثلاً)، وغُيب الشيوعيون فيها في المعتقلات والسجون[٢٥]. ويعني ذلك أن العرب مارسوا استقلالهم واحترم السوفيات حقهم في اتخاذ القرار من دون أن يتدخلوا في شؤونهم الداخلية.

وكانت حرب السويس عام ١٩٥٦ (العدوان الثلاثي) نقطة تحول في سياسة الهيمنة الأمريكية، فبدلاً من الحرص على لعب دور الشريك لبريطانيا

---

(٢٤) انظر: *The Dynamics of Neutralism in the Arab World: A Symposium,* edited with an Introduction by Fayez Sayegh (San Francisco: Chandler Pub. CO., 1964).

(٢٥) Paul Y. Hammond, and Sidney. S. Alexander, eds., *Political Dynamics in the Middle East,* Middle East: Economic and Political Problems and Prospects (New York, American Elsevier Pub. Co., [1972]), pp. 561-564.

في الهيمنة على المنطقة، كان تدهور وضع بريطانيا دافعاً لإيجاد سياسة أمريكية جديدة تتحمل من خلالها الولايات المتحدة مسؤولية الدفاع عن مصالح ونفوذ الغرب في المنطقة، وخصوصاً بعد ما كسبه الاتحاد السوفياتي من قبول عند العرب بسب موقفه من أزمة السويس، وما ترتّب على الحرب من تصاعد المد القومي العربي وتكريس زعامة عبد الناصر له. وعلى الرغم من الدور الحاسم الذي لعبته الإدارة الأمريكية في وضع حدّ للعدوان وإزالة ما ترتب عليه من آثار، تحول الشرق الأوسط في ما بين أوائل عام ١٩٥٧ وأواسط عام ١٩٥٨ إلى ساحة صراع سياسي كاد يصل إلى درجة الصدام بين الولايات المتحدة وبعض الحكومات العربية التي دارت في فلكها من ناحية، وحركة القومية العربية بزعامة عبد الناصر التي حظيت بدرجة من درجات التأييد من جانب السوفيات من ناحية أخرى.

فقد رأت إدارة أيزنهاور أن الغزو البريطاني ـ الفرنسي لمصر الذي فشل في تحقيق أهدافه، ترك فراغ قوة في الشرق الأوسط، وبذلك انهار رادع قوي للتغلغل الشيوعي. وفي بداية عام ١٩٥٧ أبلغ الرئيس أيزنهاور زعماء الكونغرس أن «الفراغ الراهن في الشرق الأوسط يجب أن تملأه الولايات المتحدة قبل أن تملأه روسيا»، واقترح أيزنهاور إصدار بيان مشترك من جانب كل من الرئيس والكونغرس يتضمن النقاط الثلاث التالية:

أ ـ السماح بتعاون الولايات المتحدة مع دول الشرق الأوسط لدعم القوة الاقتصادية لهذه الدول، وتخصيص مائتي مليون دولار سنوياً ينفقها الرئيس لهذا الغرض وفق ما يراه.

ب ـ تخويل الرئيس إنفاق المبالغ التي يتمّ رصدها بالفعل لمساعدة أي دولة أو مجموعة من الدول التي تحتاج إلى مساعدات أو تعاون عسكري.

ج ـ السماح باستخدام قوات الولايات المتحدة العسكرية لضمان وحماية وحدة أراضي واستقلال الدول التي تطلب مثل هذه المساعدة حتى يمكنها التصدي للعدوان المسلح الصريح الذي تشنّه أي دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية.

وفي التاسع من آذار/مارس، وافق الكونغرس على «مبدأ أيزنهاور» باعتباره قراراً مشتركاً، وفي اليوم نفسه كلف أيزنهاور جيمس ريتشاردز ـ مساعده لشؤون الشرق الأوسط ـ القيام بشرح مبدأ أيزنهاور لحكومات الشرق

الأوسط، وإعداد تقرير عن وسائل تنفيذه. وفي ٢٣ آذار/مارس انضمت الولايات المتحدة رسمياً إلى اللجنة العسكرية لحلف بغداد.

كان رد الفعل العربي إزاء مبدأ أيزنهاور متوقعاً، فإذا كانت الولايات المتحدة راغبة في إقامة علاقات طيبة مع الوطن العربي، فعليها أن تولي اهتمامها للصراع العربي ـ الإسرائيلي. واعتبر القوميون العرب مبدأ أيزنهاور مهيناً لكرامة الأمة العربية، وإنكاراً لقدرات العرب في الدفاع عن أوطانهم، واعتبروه مجرد التماس المبررات لتمركز القوات الأمريكية في المشرق العربي لمساندة أنظمة الحكم الرجعية، ومواجهة حركة القومية العربية التي تسعى لتحقيق التحرر الوطني. ورفض جمال عبد الناصر فكرة «الفراغ» وأعلن أن العرب باستطاعتهم الدفاع عن استقلالهم بأنفسهم، وأن حياد العرب في الحرب الباردة ضروري لأمنهم القومي وللسلام العالمي. وأعلن أنه يرفض وجود منطقة نفوذ أمريكية أو سوفياتية في الشرق الأوسط، وأن مبدأ أيزنهاور ليس سوى محاولة أمريكية لعزل مصر، ومن ثم فهو استمرار للسياسة العدوانية ولكن بأسلوب أكثر غموضاً، وهدفه القضاء على حركة القومية العربية[٢٦].

ولا شك في أن مبدأ أيزنهاور قد مثّل محاولة لدعم الأمن القومي للولايات المتحدة ومصالحها النفطية والتجارية في الشرق الأوسط عقب فشل حلف بغداد، والهزيمة السياسية لحلفائها الذين تورطوا في حرب السويس، ولكن حماية المصالح الاستراتيجية والنفطية والاقتصادية حتى في هذا الإطار تطلّبت توفير الاستقرار في المنطقة وتحاشي كل ما من شأنه إثارة الاضطرابات والقلاقل فيها، بقدر ما تطلبت توفير مناخ اجتماعي مستقر في أقطار المنطقة. غير أن ما جلبه مبدأ أيزنهاور إلى المنطقة هو حالة من التشرذم في الوطن العربي. فقد أعلنت بعض هذه البلدان تأييدها للمبدأ، ورفضته بلدان أخرى باعتباره نوعاً من أنواع الهيمنة التي تمسّ الاستقلال الوطني والسيادة. وأدى هذا الانقسام إلى إيجاد محورين: **أحدهما يمثل أنظمة الحكم التقليدية القديمة التي كانت في حاجة إلى مساندة أمريكية تحول دون الإطاحة بها، والآخر يمثل الأنظمة الجديدة التي ظهرت في مطلع الخمسينيات والتي تبنّت القومية العربية. ودار نوع من الحرب الباردة بين المحورين كانت لها آثارها السلبية لا على الإقليم فحسب، بل على المصالح الأمريكية ذاتها.**

---

(٢٦) Meyer, *Egypt and the United States: The Formative Years*, pp. 190-197.

وجاءت الضغوط التي تعرّضت لها بعض البلدان العربية للقبول بمبدأ أيزنهاور لتزيد من حالة عدم الاستقرار والقلق السياسي، مثل الحشود التركية على الحدود السورية في مطلع عام ١٩٥٧ التي عزز ردّ الفعل المصري لها قوة التيار الداعي للوحدة مع مصر في الساحة السورية، فتكوّنت الجمهورية العربية المتحدة في شباط/فبراير ١٩٥٨ لتحدث خللاً في التوازن بين المعسكر العربي الموالي للولايات المتحدة الأمريكية، والجانب المؤيد للقومية العربية. وما كادت تمرّ بضعة شهور حتى تفجرت في تموز/يوليو ١٩٥٨ الثورة التي أطاحت بالأسرة الهاشمية الحاكمة في العراق، فبدأ التدخل العسكري الأمريكي الفعلي في لبنان والتدخل البريطاني في الأردن، وتحوّل الإقليم إلى ساحة للصراع السياسي كانت لها آثارها السلبية في المصالح الأمريكية في المنطقة. وقد علّق جون كينيدي على ذلك الوضع الذي جلبته سياسة الهيمنة على المصالح الأمريكية بقوله: «إن هذا المبدأ قصير النظر الذي يقوم على التدخل، لم يقابل بتأييد يذكر في العالم العربي.. إن رفض تمويل السد العالي، ومفهوم حلف بغداد، ومبدأ أيزنهاور الذي قوبل بالرفض في كل بلد، كل ذلك في نظري يمثل لحظات غير سعيدة للسيد دالاس في الشرق الأوسط»[٢٧].

لقد راهن العرب على الصعود الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية تأثراً بالصورة البرّاقة التي كانت في أذهانهم للولايات المتحدة الأمريكية كمحصلة لقرن كامل من التعاون معها. وكان تطلع العرب إلى مساندتها لهم لتحقيق أمانيهم القومية له ما يبرره، فقد أخذت المصالح الأمريكية النفطية في البلدان العربية تتسع باطراد، كما اتسع نطاق التجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأت بضائعها تزاحم في السوق العربية بضائع بريطانيا وفرنسا. وردّد الساسة والمثقفون في الولايات المتحدة خلال الحرب حرص بلادهم على المشاركة في صنع عالم جديد حر تسوده أسس جديدة للتعاون قائمة على احترام حق الشعوب في العيش بسلام، إضافة إلى الدور الثقافي النشط الذي لعبته الإرساليات الأمريكية في المنطقة، والانبهار بالنموذج الأمريكي. وقد مثّل ذلك كله قواعد متينة كان من الممكن أن يقوم عليها تعاون خلاق أمريكي ـ عربي في عالم ما بعد الحرب. ولكن صنّاع القرار في البيت الأبيض أهدروا تلك

---

(٢٧) John F. Kennedy, *The Strategy of Peace,* edited by Allan Nevins (New York: Harper, [1960]), p. 261.

المعطيات المهمة باتباع سياسة قامت على الانحياز للصهيونية من ناحية، والهيمنة الاستراتيجية على المنطقة كلها من ناحية أخرى. وعلى الرغم مما كان لهذه السياسة من ضرر على المصالح الأمريكية في الوطن العربي من وجهة نظر الخبراء والدبلوماسيين الأمريكيين أنفسهم (على نحو ما رأينا)، فإنها قلبت صورة الولايات المتحدة الأمريكية عند العرب، فرأوا فيها قوة إمبريالية طاغية، تتعامل بعجرفة مع من ينشدون صداقتها، ولا تحترم حقوقهم السيادية، وتمعن في إهانتهم في سبيل إملاء سياستها عليهم. فلا غرابة ـ إذاً ـ أن يعبّر العرب عن مشاعر المرارة عندهم التي غذتها الولايات المتحدة بأفعالها في المنطقة، ويعلنوا غضبهم من السياسة الأمريكية التي تستحوذ على ثروات بلادهم، ولا تقبل أن تتعامل معهم إلا من خلال علاقة المتبوع للتابع التي لا تقابل من جانب العرب إلا بالرفض التام، على نحو ما رأيناه من ردود الأفعال العربية تجاه سياسة الهيمنة الأمريكية.

الفصل الثاني

السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي
في أعقاب الحرب العالمية الثانية

هالة سعودي[*]

لم تكن للولايات المتحدة الأمريكية حتى الحرب العالمية الأولى سياسة واضحة تجاه الوطن العربي والشرق الأوسط بصفة عامة، وإنما انحصر اهتمامها بالمنطقة حتى ذلك الوقت في الروابط الثقافية والتبشيرية والعلاقات التجارية المحدودة. غير أنه بعد الحرب العالمية الأولى ـ ولفترة قصيرة فقط ـ تغيّرت طبيعة الاهتمام الأمريكي بالمنطقة. فعلى الرغم من عدم إعلان الولايات المتحدة الحرب على تركيا، إلا أنها أظهرت اهتماماً بمستقبل المنطقة السياسي كجزء من تسوية سلام عامة. وقد اتضح ذلك في عدد من المواقف، منها مثلاً تأييد الرئيس ولسون لوعد بلفور في آب/أغسطس عام ١٩١٨، ثم قرار الكونغرس الصادر في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٢٢ الذي يؤيد إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين مع ضمان الحقوق المدنية والدينية للطوائف الأخرى وتصديق الرئيس هاردنغ عليه، فضلاً عن موافقة الولايات المتحدة على الانتداب البريطاني على فلسطين في عام ١٩٢٤. ثم عادت الولايات المتحدة مرة أخرى لتحصر اهتمامها بالمنطقة في حماية مصالحها الثقافية والتجارية والاقتصادية فيها، وذلك على أثر فشل سياسة الرئيس ولسون والعودة إلى سياسة العزلة، وإن كانت هذه السياسة الرسمية كثيراً ما

(*) أستاذة العلوم السياسية، ومديرة مركز الدراسات الأمريكية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

تخللها التعبير بدرجة أو بأخرى عن تعاطف مع الأهداف الصهيونية، جاء في شكل تصريحات من جانب الرئيس الأمريكي روزفلت أو قرارات من الكونغرس تأييداً للهجرة اليهودية لفلسطين وإقامة دولة يهودية فيها. وقد استمر هذا الموقف مميزاً للسياسة الأمريكية لعدة سنوات بعد الحرب العالمية الثانية إلى أن اتضحت عدم قدرة بريطانيا على تولي مسؤولية مستقبل المنطقة وبالذات القضية الفلسطينية، حينئذ بدأت الولايات المتحدة تُدخل الوطن العربي في دائرة اهتمامها، وبخاصة مع تبلور سياسات الحرب الباردة[١]. ومنذ ذلك الحين عملت الولايات المتحدة على توسيع نفوذها في المنطقة، وهو النفوذ الذي تزايد بالتدريج حتى جعل منها القوة المهيمنة مع انتهاء الحرب الباردة.

يحاول هذا الفصل دراسة السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية، غير أنه قبل البدء في تحليل هذه السياسة تجدر الإشارة إلى عدد من الملاحظات:

ـ إن ثمة صعوبة في دراسة السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي مرجعها أنه لا توجد سياسة أمريكية واحدة تجاه المنطقة. صحيح أن السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي قد تقع في إطار استراتيجية واحدة تدخل ضمن الاستراتيجية الكونية الأمريكية، إلا أنها مع ذلك سياسة يصعب التعميم المبسط بشأنها، حيث إنها تختلف من دولة إلى أخرى، كما أنها تختلف من فترة إلى أخرى تجاه الدولة نفسها[٢].

ـ إن تحليل السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي لا بد من أن يأخذ في اعتباره الربط بين كثير من العوامل والمؤثرات، سواء أكانت عوامل نابعة من النظام الداخلي في الولايات المتحدة (جماعات المصالح، وسائل الإعلام، الرأي العام)، أم عوامل نابعة من النظام الإقليمي في الشرق الأوسط والوطن العربي، مع ربط العوامل الأخيرة بطبيعة العلاقات على مستوى النظام الدولي،

(١) انظر: هالة أبو بكر سعودي، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، ١٩٦٧-١٩٧٣**، **سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٥٩-٦٠، و**
Nadav Safran, *Israel, The Embattled Ally* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1978), pp. 467-472.

(٢) عبد المنعم سعيد، «العلاقات الأمريكية ـ العربية: الماضي والحاضر والمستقبل،» **المستقبل العربي، السنة ١١، العدد ١١٨ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨)، ص ٦٧.**

فهذه كلها عوامل تؤثر في السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي، مع ملاحظة إمكانية تزايد أهمية أحد العوامل في مراحل معينة على العوامل الأخرى.

ـ إن السياسة الخارجية الأمريكية عملية متدفقة يديرها صانعو السياسة في ضوء أهداف شبه ثابتة، ولكن تحت ظروف متغيرة، ويحاول صانع السياسة بقدر الإمكان أن يتدخل في هذه الظروف أو يتحكم فيها ويضبط حركتها لكي يسهل عليه تحقيق القسط الأكبر من أهدافه شبه الثابتة.

ـ إن السياسة الخارجية الأمريكية لا يرسمها شخص واحد أو جهاز واحد، وإنما يشترك في صنعها كل من الرئاسة ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع والكونغرس، ويستعين كل هؤلاء بأصحاب الرأي والخبرة في المؤسسات البحثية والأكاديمية، ويراعون القوة النسبية لجماعات المصالح في الولايات المتحدة، غير أن الجميع يشتركون في إطار مرجعي واحد هو المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية[٣].

وفي ضوء هذه الملاحظات، وفي ضوء المحاذير الخاصة بالتعميم بالنسبة الى السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي، بالإضافة إلى الصعوبة الخاصة بطول الفترة التي تشملها الدراسة (حوالى نصف قرن)، فإنه سوف يتم تحليل المعالم الأساسية لهذه السياسة، وذلك في مرحلتين أساسيتين:

الأولى: مرحلة الحرب الباردة.

الثانية: مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

أولاً: السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي في مرحلة الحرب الباردة

إلى جانب مجموعة العوامل المرتبطة بالبيئة الداخلية في الولايات المتحدة، فإن السياسة الأمريكية في هذه المرحلة كانت مدفوعة باعتبارات تتعلق بالمصالح الأمريكية في المنطقة العربية والشرق الأوسط بصفة عامة، ويمكن تحديدها في ثلاث مصالح أساسية، وهي[٤]:

---

(٣) سعودي، المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٤) Richard Cottam, «U. S. Policy in the Middle East,» and Hooshang Amirahmadi, «The United States and the Middle East: A Search for New Prespective,» in: Hooshang Amirahmadi, ed., *The United States and the Middle East: A Search for a New Perspective,* (Albany, NY: State University of New York Press, 1993).

١ ـ احتواء الاتحاد السوفياتي

يتفق الباحثون على أن الاهتمام الأمريكي السياسي والاستراتيجي بالوطن العربي يرتبط بالاهتمام الأمريكي بالشرق الأوسط الذي بدأ بعد الحرب العالمية الثانية وبالذات خلال الخمسينيات من القرن العشرين مع اشتداد الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي. وعموماً كان هدف الولايات المتحدة في البداية هو منع الاتحاد السوفياتي من الوصول إلى المنطقة، ثم أصبح هدفها في منتصف الخمسينيات تقليص الوجود السوفياتي فيها بعد أن دخلها السوفيات مع توقيع صفقة الأسلحة التشيكية مع مصر عام ١٩٥٥. وعندما نجحت السياسة الأمريكية في ذلك مع نهاية عقد السبعينيات وبداية الثمانينيات، أصبح هدفها هو منع عودة الاتحاد السوفياتي إلى المنطقة. وهكذا ظل الهدف الأمريكي دائماً هو إبعاد المنطقة عن الاتحاد السوفياتي باعتباره قوة توسّعية عدوانية هدفها التأثير السلبي في المصالح الغربية بشكل عام والمصالح الأمريكية بشكل خاص[٥].

٢ ـ المصالح البترولية

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية كان ضمان وصول البترول العربي الى الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين يمثل مصلحة أساسية، غير أن الأمريكيين لم يدركوا مدى خطورة الاعتماد على استيراد البترول إلا بعد أن تم استخدام سلاح البترول في حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، حيث بدأت المحاولات لتبني برامج لتخفيض استيراد البترول، إلا أن الولايات المتحدة استمرت في الاعتماد على استيراد البترول حتى إنها كانت تستورد ما بين ٥٠ بالمئة الى ٦٠ بالمئة من مجموع ما تستهلكه من البترول. وكان للبترول العربي أهميته بالنسبة الى الغرب عموماً بسبب احتياطياته الضخمة (٦٥ بالمئة من الاحتياطي العالمي) وأسعاره المنخفضة. وبناءً على ذلك كان هناك حرص أمريكي على ضمان استمرار تدفق البترول العربي الى الولايات المتحدة والى حلفائها الغربيين بأسعار معقولة وإعادة تدوير البترودولارات بما يحقق مصلحة الاقتصاد الأمريكي، وبالتالي ضمان عدم سيطرة أي قوة معادية عليه من شأنها أن تضع

(٥) سعيد، «العلاقات الأمريكية ـ العربية: الماضي والحاضر والمستقبل،» ص ٧١.

حدوداً على إنتاجه سواء لرفع أسعاره أو لممارسة ضغوط على الدول المستوردة لتحقيق أهداف سياسية محددة(٦).

٣ ـ ضمان أمن إسرائيل

هناك مجموعة من العوامل دفعت في اتجاه جعل ضمان أمن إسرائيل يمثل مصلحة أساسية للولايات المتحدة الأمريكية، فهناك نوع من الارتباط العضوي بين إسرائيل والولايات المتحدة يتمثل في وجود قيم مشتركة وتواصل ثقافي بين المجتمعين الأمريكي والإسرائيلي. كذلك فإن الدور الذي تلعبه جماعات المصالح اليهودية في الولايات المتحدة ووسائل الإعلام الأمريكية، قد خلق بيئة سياسية مؤيدة لإسرائيل في الولايات المتحدة ورأياً عاماً معروفاً بتعاطفه وتأييده القوي لها. فضلاً عن ذلك، فإن ضمان أمن إسرائيل كانت له أهمية في الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة في فترة الحرب الباردة. ففي ظل ظروف الصراع الأمريكي ـ السوفياتي كانت لإسرائيل أهميتها لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة، حيث إن الإبقاء على إسرائيل قوية ـ من وجهة النظر الأمريكية ـ كان يضمن للولايات المتحدة مصالحها في المنطقة في مواجهة أي تهديد من دون حاجة إلى تدخل عسكري أمريكي مباشر لحماية هذه المصالح(٧).

ومن الواضح أن الولايات المتحدة في هذه المرحلة كانت تسعى لتحقيق مجموعة من المصالح السياسية والاستراتيجية والاقتصادية المتداخلة والمتعارضة أحياناً. فحماية المصالح البترولية كانت ترتبط بإبعاد المنطقة عن النفوذ السوفياتي، كما أن ضمان أمن إسرائيل كان يساعد على تحقيق هذه المصلحة الأخيرة (وإن كان قد اعتبر في البداية متناقضاً مع المحاولات الأمريكية لإدخال المنطقة في نظام التحالف الغربي كما سيتضح)، ولكنه كان يبدو متعارضاً مع تحقيق المصالح الاقتصادية والبترولية الأمريكية في المنطقة.

وقد عملت الإدارات الأمريكية المختلفة في هذه المرحلة على محاولة التوفيق بين هذه المصالح، واختلفت في أسلوب تحقيق التوازن بينها تبعاً

---

(٦) Shoshana Klebanoff, *Middle East Oil and the U. S. Foreign Policy: With Special Reference to the U. S. Energy Crisis,* Praeger Special Studies in International Economics and Development (New York: Praeger, 1974), pp. 220-221.

(٧) Safran, *Israel, The Embattled Ally,* pp. 571-573.

للظروف والتطورات الدولية والإقليمية، وتبعاً لتفضيلات صانعي السياسة الأمريكية وإدراكاتهم لهذه التطورات ومدى تأثيرها في المصالح الأمريكية[٨]. فتبلورت سياسات تفاوتت ما بين التركيز على بناء تحالفات مع الدول العربية، وبين محاولات تحقيق الاستقرار والتوازن في المنطقة من خلال الاعتماد على قوى إقليمية، إلى جانب الاعتماد على الوجود الأمريكي المباشر في بعض الحالات، وكانت تتخلل ذلك محاولات لتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

وبناءً على ذلك، فإنه يمكن التمييز بين أربع مراحل أساسية للسياسة الأمريكية في فترة الحرب الباردة.

أ ـ المرحلة الأولى (١٩٤٨ ـ ١٩٥٧)

شهدت هذه المرحلة محاولات الولايات المتحدة ـ التي بدأت تحل محل بريطانيا في الشرق الأوسط ـ للتقارب مع الدول العربية في إطار سعيها لإدخال الشرق الأوسط في نظام الدفاع الغربي، وذلك ضمن سياسة الاحتواء الأمريكية الموجهة ضد الاتحاد السوفياتي. وكانت هذه السياسة قد أخذت شكل مبادىء أمنية أصدرتها الولايات المتحدة لربط أمن الشرق الأوسط بالأمن الغربي. فكان مبدأ ترومان الذي جاء عقب أحداث إيران وتركيا عام ١٩٤٦ وأحداث اليونان عام ١٩٤٧ والذي يؤيد الشعوب «الحرة» التي تقاوم محاولة الإخضاع من قبل أقليات مسلحة (الشيوعيون) أو الضغط الخارجي (أي الاتحاد السوفياتي). وعلى الرغم من أن مبدأ ترومان (الذي حذر فيه من تأثير سقوط اليونان في الشرق الأوسط وأوروبا) بدأ بتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية لليونان على أساس ثنائي، فإنه امتد في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥١ في شكل ضمانات أمنية أصدرها حلف الأطلسي لكي يشمل اليونان وتركيا وشرق البحر المتوسط. وكان هذا المبدأ الذي بدأ الاقتراب من المنطقة العربية من خلال تغطية تخومها بمثابة مقدمة لتخطيط الولايات المتحدة ـ بالتعاون مع حلفائها الغربيين ـ لترتيبات أمنية للدفاع عن الشرق الأوسط شملت أجزاءً من المنطقة العربية، مثل «منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط»، وحلف بغداد في عام ١٩٥٥ والذي قبلته كل من العراق وتركيا وإيران

(٨) Amirahmadi, ed., *The United States and the Middle East: A Search for a New Perspective,* pp. 10-11.

وباكستان[٩]. ولقد اصطدمت هذه الترتيبات بمقاومة دول المنطقة، وبخاصة مع بروز تيار القومية العربية بزعامة الرئيس جمال عبد الناصر، وهو التيار الذي اعتبر أن إسرائيل وليس الاتحاد السوفياتي هو التحدي الرئيسي الذي يواجه الوطن العربي، ومن ثم فإنه لم يجد سبباً للانضمام إلى مثل هذه الترتيبات الأمنية الأمريكية، الأمر الذي وضع الولايات المتحدة في صدام مع هذا التيار[١٠]. وفي هذا الإطار حدثت المواجهة المصرية ـ الأمريكية المعروفة في شباط/فبراير ١٩٥٥ بسبب رفض الولايات المتحدة طلب مصر لأسلحة أمريكية (بعد الهجوم الإسرائيلي على غزة)، ووصل التوتر في علاقات الدولتين إلى أقصى درجاته بعد عقد مصر صفقة الأسلحة التشيكية في العام نفسه، فكانت هذه الصفقة إلى جانب سياسة عدم الانحياز المصرية هي التي دفعت الولايات المتحدة إلى الاعتراض على إقراض البنك الدولي مصر لتمويل السد العالي، وقيام مصر بتأميم قناة السويس[١١].

ومع ذلك، فقد ساندت إدارة أيزنهاور مصر عندما وقع العدوان الثلاثي عليها عام ١٩٥٦، وعملت من خلال الأمم المتحدة على ضمان انسحاب كل القوات الأجنبية[١٢]. ويرجع هذا الموقف الأمريكي لعدد من الاعتبارات، منها أن تدبير العدوان قد تمّ من جانب حلفاء الولايات المتحدة من دون علمها، ومنها أنها كانت لا تزال في مرحلة استكمال جهودها في أن تحل محل القوى الأوروبية في المنطقة، هذا فضلاً عن أنها كانت لا تزال تدرك أهمية مصر من أجل تطوير علاقات قوية مع السعودية لضمان وصول إمدادات البترول الى أوروبا ولتسهيل الاختراق الاقتصادي الأمريكي للشرق الأوسط[١٣].

ويلاحظ أنه طوال هذه الفترة، فإن الاهتمام الأخلاقي والتعاطف

---

(٩) مروان بحيري، «السياسة الأمريكية والشرق الأوسط: من ترومان إلى كيسنجر،» في: غسان سلامة [وآخرون]، **السياسة الأمريكية والعرب، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٥٥-٥٩.**

(١٠) السيد أمين شلبي، «هل حققت الولايات المتحدة مصالحها في الشرق الأوسط؟،» **شؤون عربية، العدد ١٠٩ (ربيع ٢٠٠٢)، ص ٢٥.**

(١١) Cottam, «U. S. Policy in the Middle East,» p. 41.

(١٢) بحيري، «السياسة الأمريكية والشرق الأوسط: من ترومان إلى كيسنجر،» ص ٦٠.

(١٣) Richard Falk, «U. S. Foreign Policy in the Middle East: The Tragedy of Persistance,» in: Amirahmadi, ed., *The United States and the Middle East: A Search for a New Perspective,* p. 69.

الأمريكي مع إسرائيل كان ينظر إليه على أنه عبء على المصالح الأمريكية في المنطقة، وكذلك السعي لإدخال الدول العربية في نظام التحالف الغربي. فقد كان المنطق الذي يحكم السياسة الأمريكية آنذاك يركز على الآثار السلبية لوجود إسرائيل في المنطقة في الأنظمة العربية المعتدلة، وكونه نافذة لدخول الاتحاد السوفياتي الى المنطقة ومحفزاً للحركات الثورية والقومية التي يمكن أن تشكل رصيداً لموسكو[١٤].

وبالنسبة إلى تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي في هذه المرحلة، يلاحظ أن الولايات المتحدة قد حصرت هدفها في هذه الفترة في المحافظة على اتفاقيات الهدنة وتنفيذها تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. كما سعت الولايات المتحدة إلى المحافظة على الأمن والاستقرار الإقليمي، وذلك عن طريق اشتراكها مع بريطانيا وفرنسا في إصدار البيان الثلاثي في ٢٥ أيار/مايو ١٩٥٠ الذي يهدف إلى حماية خطوط الهدنة وضمان عدم خرقها. كذلك شهدت هذه الفترة، وبخاصة في عام ١٩٥٥ محاولات أمريكية لمساعدة إسرائيل في تعويض اللاجئين الفلسطينيين أو إعادة توطينهم، ودعم كل من إسرائيل والدول العربية اقتصادياً من خلال خطة إقليمية للري (مشروع إريك جونستون) من أجل المشاركة في مياه نهر الأردن[١٥].

ب ـ المرحلة الثانية (١٩٥٧ ـ ١٩٧٣)

تميزت هذه المرحلة بفشل المحاولات الأمريكية لربط الدول العربية بنظام الدفاع الغربي، وتخلي الولايات المتحدة بالتالي عن هذا الهدف، والسعي بدلاً من ذلك إلى المحافظة على نفوذها في المنطقة ووقف انتشار النفوذ السوفياتي فيها، من خلال سياسة تحقيق الاستقرار وتوازن القوى الإقليمي. وكان تخلي الولايات المتحدة عن محاولة ربط الدول العربية بنظام الدفاع الغربي قد أتاح لها الفرصة لتطوير سياسة تقوم على تنمية الصداقة مع دول عربية إلى جانب إسرائيل على أسس فردية، والاستفادة من إسرائيل المستقرة سياسياً والقوية عسكرياً لضمان الاستقرار وتوازن القوى في المنطقة.

---

(١٤) سعودي، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي: ١٩٦٧-١٩٧٣**، ص ٦، Cottam, «U. S. Policy in the Middle East,» p. 40.

(١٥) William R. Polk, *The United States and the Arab World,* American Foreign Policy Library, 3rd ed. (Cambridge, MA.: Harvard University Press, 1975), p. 367.

وقد بدأت هذه المرحلة بإعلان الرئيس أيزنهاور مبدأه الذي أقره الكونغرس الأمريكي في آذار/مارس ١٩٥٧ والذي يخوّل الرئيس الأمريكي تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لدول المنطقة واستخدام القوة العسكرية للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط ضد التوسع الشيوعي[١٦].

وقد وضع هذا المبدأ موضع التطبيق والاختبار في عدد من الأحداث كان **أولها في الأردن في نيسان/أبريل ١٩٥٧ عندما قدمت الولايات المتحدة تأييدها للملك حسين الذي أقال أول حكومة منتخبة ودعمته بـ ١٠ ملايين دولار ضد القوى المعارضة له، وكان ثانيها في العام نفسه عندما حاولت الولايات المتحدة في آب/أغسطس تدبير انقلاب في سوريا، وثالثها في تموز/يوليو ١٩٥٨ عندما تدخلت الولايات المتحدة بقوات البحرية الأمريكية في لبنان**[١٧].

غير أن الفترة الأخيرة من إدارة أيزنهاور شهدت بداية تحسن في العلاقات مع مصر نتيجة المشكلات التي شابت العلاقات المصرية ـ السوفياتية في عام ١٩٥٩. كذلك سعت السياسة الأمريكية بعد ذلك في عهد الرئيس جون كينيدي (١٩٦١-١٩٦٣) إلى محاولة استعادة بعض النفوذ الذي فقدته الولايات المتحدة في المنطقة لصالح السوفيات. واتضح ذلك في مبادرة الرئيس كينيدي بإقامة حوار مع الرئيس عبد الناصر، وتأييده للثورة الجمهورية في اليمن (وكان قد تحدث قبل ذلك بطريقة إيجابية عن الجزائر عندما كان عضواً في مجلس الشيوخ).

وقد حاول كينيدي في تلك الأثناء أن يؤكد أن الموقف الأمريكي من تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي يرتكز على قرارات الأمم المتحدة في ما يتعلق بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة أو التعويض. وأظهر استعداده للمساعدة في حل مشكلتهم (مشروع جوزيف جونسون ممثل لجنة التوفيق الفلسطينية)، غير أن محاولة التقارب مع مصر في تلك الفترة صاحبها العمل على تقوية العلاقات والروابط مع إسرائيل.

وبينما كانت هذه الإدارة قد تردّدت لبعض الوقت في تأييد النظام السعودي، إلا أنها حسمت تردّدها مع التدخل المصري في حرب اليمن، وهو

---

(١٦) Safran, *Israel, The Embattled Ally*, pp. 578-580

(١٧) شلبي، «هل حققت الولايات المتحدة مصالحها في الشرق الأوسط؟،» ص ٢٦.

التدخل الذي أنهى محاولة التقارب مع مصر[١٨]. ومنذ ذلك الوقت تحولت السياسة الأمريكية لتأييد إسرائيل وأصبحت الولايات المتحدة لأول مرة مصدراً مباشراً للأسلحة لها، وقد أشار كينيدي بوضوح إلى توازن القوى بوصفه المبدأ الموجّه للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وسمح لإسرائيل لأول مرة بالقيام بدور استراتيجي مهم في إطار السياسة الأمريكية في المنطقة.

وقد استمرت هذه السياسة في ظل إدارة جونسون، وتأكد الميل إلى الاعتماد على إسرائيل ودعمها عسكرياً لتحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة، وحظيت هذه السياسة بتأييد أعضاء مهمين في كل من الكونغرس والمؤسسة العسكرية الأمريكية. وفي هذا الإطار وفي ظل ظروف استمرار حرب اليمن وزيادة حدة التوتر في العلاقات المصرية ـ الأمريكية، وكذلك الانشغال بالحرب في فيتنام، فقدت إدارة جونسون الاهتمام بمحاولة فتح حوار مع الدول العربية، كما فقدت الاهتمام بقضايا المنطقة المعقدة، لكن غير الملحة آنذاك (الصراع العربي ـ الإسرائيلي). واقتصر اهتمام هذه الإدارة على اتباع سياسة المحافظة على الأمن والاستقرار في المنطقة عن طريق المحافظة على توازن عسكري بين إسرائيل والدول العربية من جانب، وبين مصر والدول العربية الصديقة للولايات المتحدة من جانب آخر[١٩].

وجاءت حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ لتمثل قمة الصدام بين الولايات المتحدة والتيار القومي العربي بقيادة الرئيس عبد الناصر، وكانت تمثل بمعنى من المعاني تصفية من جانب الولايات المتحدة لحساباتها معه لمقاومته مشروعها في المنطقة ولإتاحة الفرصة للاتحاد السوفياتي للوجود فيها[٢٠]. وشهدت السنوات التالية على حرب ١٩٦٧ تطورات على مستوى صانعي السياسة الخارجية في الولايات المتحدة في اتجاه ترجيح كفة الذين يؤمنون داخل الإدارة الأمريكية بفعالية دور إسرائيل في تحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة ـ والذين تمثلوا أساساً في البيت الأبيض ومستشار الرئيس نيكسون لشؤون الأمن القومي هنري كيسنجر ـ وذلك على حساب هؤلاء الذين كانوا يؤيدون اتباع سياسة غير منحازة ومتوازنة بين العرب وإسرائيل (فريق وزارة

---

(١٨) Michael C. Hudson, «To Play the Hegemon: Fifty Years of U. S. Policy toward the Middle East,» *Middle East Journal,* vol. 50, no. 3 (Summer 1996), p. 311.

(١٩) سعودي، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، ١٩٦٧-١٩٧٣**، ص ٦٤-٦٥.

(٢٠) شلبي، المصدر نفسه، ص ٢٦.

الخارجية وعلى رأسه وزير الخارجية وليام روجرز). وأصبحت السياسة الأمريكية تقوم على الاعتماد على إسرائيل كقوة ردع لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة، وذلك إعمالاً لما عرف في ذلك الوقت بمبدأ نيكسون ـ كيسنجر، وهو المبدأ الذي تبلور في خطاب الرئيس نيكسون في غوام في الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩، وفي رسالة حالة الاتحاد في عام ١٩٧٠ والذي يقوم على اعتماد الولايات المتحدة على دول معينة في أقاليم مهمة من العالم للقيام بمهمة الدفاع عن المصالح الأمريكية بدلاً من التدخل الأمريكي المباشر للدفاع عن هذه المصالح، والذي كان ينظر إليه داخل الولايات المتحدة على أنه أمر مكلف وغير شعبي في الخارج. وكان أول اختبار لهذا المبدأ في المنطقة العربية في عام ١٩٧٠ في المواجهة بين الفلسطينيين والجيش الأردني، حيث كان تقدم القوات الإسرائيلية في اتجاه الأردن ـ والذي تمّ بالتنسيق مع الولايات المتحدة ـ بمثابة رادع للتدخل السوري في الأردن[٢١].

ج ـ المرحلة (١٩٧٣ ـ ١٩٧٩)

جاء تغيّر الزعامة السياسية في مصر عام ١٩٧٠ وتولي الرئيس السادات السلطة كبداية لتطورات بعيدة المدى، ليس فقط في علاقة مصر بالولايات المتحدة، وإنما أيضاً في علاقاتها بالوطن العربي ودورها في المنطقة. فقد أدى التحول الجذري الذي أحدثه الرئيس السادات في السياسة الخارجية المصرية في أعقاب حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، إلى تراجع في مكانة الاتحاد السوفياتي ووجوده في المنطقة وتهميش دوره في البحث عن تسوية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وهي العملية التي حرصت الولايات المتحدة على الانفراد بها في مراحلها المختلفة ابتداءً من اتفاق فضّ الاشتباك الأول بين مصر وإسرائيل في عام ١٩٧٤، والثاني في عام ١٩٧٥، واتفاق فض الاشتباك على الجبهة السورية في عام ١٩٧٤. وقد تمّ تتويج الدور الأمريكي باتفاقيات كامب ديفيد في عام ١٩٧٨ وبمعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية في عام ١٩٧٩[٢٢].

---

(٢١) Safran, *Israel, The Embattled Ally,* pp. 571-573, and Naseer H. Aruri, «U.S. Policy toward the Arab Israeli Conflict,» in: Amirahmadi, ed., *The United States and the Middle East: A Search for a New Perspective,* p. 100.

(٢٢) شلبي، المصدر نفسه، ص ٢٦.

وقد ترتّب على ذلك عدد من النتائج المهمة بالنسبة الى تحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة، فمن ناحية تمّ تهميش دور الاتحاد السوفياتي في المنطقة بحيث أصبحت للولايات المتحدة اليد العليا في دبلوماسية السلام وتوجيه الأحداث في المنطقة، ومن ناحية ثانية أنجز السلام بين إسرائيل وأكبر دولة عربية، الأمر الذي تحقق معه ضمان أمن إسرائيل، وبخاصة في ضوء ما أدت إليه هذه التطورات من عزل مصر عن الوطن العربي وإضعاف قدرة العرب على العمل المشترك. وعموماً فقد استفادت إدارة كارتر من هذه التطورات وما عانته مصر من مشكلات اقتصادية، مما أدى إلى الاستيعاب الاقتصادي والعسكري لها، وبذلك استطاعت أن تدخلها ضمن القوى الإقليمية التي تعتمد عليها السياسة الأمريكية إلى جانب كل من إيران وإسرائيل[٢٣].

د ـ المرحلة (١٩٧٩ ـ ١٩٩١)

كان سقوط نظام الشاه في إيران في عام ١٩٧٩ والغزو السوفياتي لأفغانستان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ والذي فسرته إدارة كارتر بأنه يستهدف تهديد مصادر البترول في منطقة الخليج العربي، قد أديا إلى تغيّر مهم في السياسة الأمريكية في المنطقة، حيث أعادا سيطرة مفهوم الحرب الباردة من جديد على هذه السياسة، فتمّ إعلان مبدأ كارتر في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ الذي أكد فيه على «أن أي محاولة من جانب قوى أجنبية للسيطرة على منطقة الخليج سوف ينظر إليها على أنها عدوان على المصالح الحيوية للولايات المتحدة وسوف تتم مقاومتها بجميع الوسائل بما في ذلك القوة العسكرية».

وكان ذلك بمثابة تغيّر في الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، بحيث أصبحت تجمع ما بين الوجود المباشر في المنطقة والاعتماد على قوى إقليمية مهمة. وكان ذلك من خلال تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، حيث قامت إدارة كارتر بإنشاء قوات التدخل السريع للدفاع عن دول الخليج. وتمّ التركيز على تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في المحيط الهندي ومدخل الخليج العربي، وعلى إعداد ترتيبات للوصول إلى قواعد استراتيجية وتسهيلات عسكرية بحرية وجوية في شمال أفريقيا في مصر (رأس بناس وغرب القاهرة)،

(٢٣) Safran, Ibid., pp. 571-573.

وفي القرن الأفريقي في الصومال (بربرة) وكينيا (مومباسا)، وفي الخليج العربي في عمان، إلى جانب إسرائيل. وتمّ القيام بتدريبات عسكرية مشتركة مع مصر وعمان والصومال، فكانت مناورات النجم الساطع في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ بمثابة اختبار لقدرة قوات الانتشار السريع على حماية المصالح الأمريكية بالتنسيق مع قوى إقليمية[٢٤].

وعموماً ففي فترة الثمانينيات أصبحت كل من دول الخليج ومصر والأردن والمغرب وتونس تحتل مكانة خاصة في السياسة الأمريكية[٢٥].

ويلاحظ بالنسبة الى السياسة الأمريكية تجاه المغرب العربي أن بداية الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة ترجع إلى الإنزال العسكري للقوات الأمريكية في مدينة الدار البيضاء أثناء الحرب العالمية الثانية. وقد اتسع نطاق هذا الوجود بعد ذلك، وبخاصة في المغرب الأقصى ليصبح في حوزة الولايات المتحدة قواعد عسكرية ومطارات خاضعة لسيطرتها المباشرة. واستمرت هذه القواعد حتى بعد نهاية الحرب العالمية وحتى بعد حصول دول المنطقة على استقلالها. ومع ذلك، فقد أطلقت الولايات المتحدة يد فرنسا في منطقة المغرب العربي بوصفها منطقة نفوذ خاصة بها، وكان ذلك يرجع إلى عدة أسباب، منها إدراك أن النفوذ الفرنسي في المنطقة يضرب بجذوره في التاريخ الاستعماري الفرنسي إلى الثلث الأول من القرن التاسع عشر، ومنها الحاجة إلى ضمان استمرار التماسك في التحالف الغربي ضد الخطر الشيوعي.

وعلى الرغم من ذلك كانت هناك عوامل تدفع الولايات المتحدة إلى الاهتمام بهذه المنطقة في استراتيجيتها الكونية، منها الاختراق السوفياتي لأفريقيا في الستينيات والسبعينيات الذي جعلها حريصة على إيجاد نقاط ارتكاز عسكرية وسياسية في القارة وفي منطقة المغرب العربي، والقلق الأمريكي من الدور السياسي الذي قامت به الجزائر في عهد بومدين سواء على صعيد القارة أو على صعيد العالم الثالث، وسياساتها على صعيد الأوبك، فضلاً عن علاقاتها السياسية والعسكرية مع السوفيات. ثم كان هناك من وجهة نظرها الدور «التخريبي» لليبيا في المحيط العربي والأفريقي،

---

(٢٤) Falk, «U.S. Foreign Policy in the Middle East: The Tragedy of Persistance,» p. 72, and Aruri, «U.S. Policy toward the Arab Israeli Conflict,» p. 100.

(٢٥) سعيد، «العلاقات الأمريكية ـ العربية: الماضي والحاضر والمستقبل،» ص ٧٢.

وأخيراً هناك علاقة المغرب العربي بقضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، حيث حرصت الولايات المتحدة منذ الستينيات على تشجيع المغرب على لعب دور سياسي في بناء الجسور بين الدول العربية وإسرائيل في اتجاه سلام ينهي حالة الحرب بينها[٢٦].

وجاءت إدارة ريغان لتتأكد من خلالها سيطرة مفهوم الحرب الباردة على سياساتها الخارجية. وقد اتضح ذلك في سعيها في نيسان/أبريل ١٩٨١ إلى بناء ما أسماه وزير الخارجية الأمريكي آنذاك ألكسندر هيغ بالإجماع الاستراتيجي الذي يضم كلاً من الأنظمة العربية المعتدلة وإسرائيل كأساس للدفاع عن المنطقة في مواجهة التهديد السوفياتي[٢٧].

غير أن إدارة ريغان فشلت في تحقيق هذا الإجماع الاستراتيجي الذي أعطى أولوية للتهديد السوفياتي على حساب الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وقد انتهى الأمر بمزيد من الاعتماد على إسرائيل لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة، فتمّ توثيق العلاقات الخاصة معها بتوقيع اتفاق التعاون الاستراتيجي الأول بين الدولتين في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١، وتوقيع الاتفاق الثاني في عام ١٩٨٣، ثم كان غزو إسرائيل للبنان في صيف ١٩٨٢ بمباركة الولايات المتحدة التي اتفقت مع إسرائيل حول أهداف الحرب وهي: رسم خريطة سياسية جديدة للبنان، ومحاولة القضاء على المقاومة الفلسطينية، والعمل على تحجيم دور سوريا في المنطقة[٢٨].

وفي الوقت نفسه، عملت إدارة ريغان على إعطاء مبدأ كارتر دفعة أكبر بغرس وجود عسكري أمريكي دائم في منطقة الخليج. ففي أيار/مايو ١٩٨١ أعلن كاسبر واينبرغر، وزير الدفاع الأمريكي آنذاك، خططاً لتحويل قوة الانتشار السريع إلى قيادة إقليمية على نطاق كامل لتكون مسؤولة عن منطقة الخليج، كما عمل على توسيع تسهيلات القواعد في المنطقة[٢٩].

---

(٢٦) عبد الإله بلقزيز، «الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي: من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي،» **المستقبل العربي، السنة ٢٣، العدد ٢٥٩ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠)، ص ٤٣-٤٥.**

(٢٧) سعيد، المصدر نفسه، ص ٧٢.

(٢٨) Aruri, «U. S. Policy toward the Arab Israeli Conflict,» pp. 109-110.

(٢٩) مايكل كلير، **ما بعد «عقدة فيتنام»: التدخل الأمريكي في الثمانينات، ترجمة محجوب عمر (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢)، ص ٥٣-٥٤.**

وقد تزايد الدور الأمريكي في منطقة الخليج أثناء حرب الخليج الأولى عندما طلبت الكويت ودول خليجية أخرى حماية ناقلاتها البترولية بواسطة الأسطول الأمريكي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المحصلة النهائية لحرب الخليج الأولى كانت إضعاف كل من إيران والعراق وإنهاك اقتصادهما، فضلاً عن إضعاف الشعور بالأمن لدى بقية دول الخليج، وهي اعتبارات صبّت في النهاية في المصلحة الأمريكية[٣٠].

أما بالنسبة إلى تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فيلاحظ أنها لم تحتل مكانة متقدمة في أولويات السياسة الأمريكية في الثمانينيات. فعلى الرغم من أن هذه الفترة شهدت عدداً من المبادرات الأمريكية مثل مبادرة ريغان عام ١٩٨٢، ومبادرة شولتز عام ١٩٨٨، إلا أنهما استهدفتا تسكين الصراع. **فالأولى جاءت تحسباً من نتائج الغزو الإسرائيلي للبنان، أما الثانية فقد جاءت في أعقاب الانتفاضة الفلسطينية**[٣١].

وعموماً، فقد ارتبطت هذه السياسة من جانب الولايات المتحدة في المنطقة بحالة الضعف العربي العام خلال الثمانينيات، والذي نجم عن انهيار التضامن العربي وعزلة مصر عن الوطن العربي والحرب العراقية ـ الإيرانية، وكذلك انهيار أسعار البترول الذي أفقد الوطن العربي عنصراً أساسياً من عناصر قوته، وبالتالي لم تكن السياسات الأمريكية المتعلقة بتأييد إسرائيل وإهمال الصراع العربي ـ الإسرائيلي أمراً مكلفاً للولايات المتحدة[٣٢].

ولم تتغيّر السياسة الأمريكية تجاه المنطقة في ظل إدارة الرئيس بوش الأب، والتي وجهت اهتمامها إلى تطورات أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي. تلك التطورات التي مثلت نقطة البداية لانتهاء الحرب الباردة، إلى أن تمّ الغزو العراقي للكويت. ومن دون الدخول في تحليل الموقف الأمريكي إزاء هذا الغزو، يمكن القول إن الولايات المتحدة نجحت في تكوين تحالف دولي لتحرير الكويت. وقد ترتّب على الحرب بالنسبة الى السياسة الأمريكية عدد من النتائج، لعل أهمها وجود عسكري أمريكي غير مسبوق في منطقة الخليج،

(٣٠) شلبي، «هل حققت الولايات المتحدة مصالحها في الشرق الأوسط؟،» ص ٢٧.

(٣١) سعيد، «العلاقات الأمريكية ـ العربية: الماضي والحاضر والمستقبل،» ص ٧٦.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٨٣.

فضلاً عن أن الولايات المتحدة أصبحت هي القوة المسيطرة على المنطقة العربية وعلى عملية إعادة هيكلتها بما في ذلك التحكم في مسار العلاقات العربية ـ الإسرائيلية[٣٣].

ثانياً: السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بعد انتهاء الحرب الباردة

أصبحت الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي القوة العسكرية الأولى في العالم، كما أصبحت القوة المهيمنة على المنطقة العربية. فقد تزايد اعتماد دول الخليج العربي على ضمانات الأمن الأمريكي بطريقة غير مسبوقة بعد حرب الخليج الثانية، هذا إلى جانب انفراد الولايات المتحدة بتوجيه التطورات في مجال تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وذلك في إطار إقليمي يتّسم بغياب التنسيق العربي واتباع البلدان العربية سياسات مختلفة تجاه أهم القضايا العربية.

وقد أثيرت التساؤلات حول السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بعد انتهاء الحرب الباردة، وهي تساؤلات تتعلق أساساً بما إذا كان قد طرأ تغيّر على المصالح الأمريكية في المنطقة نتيجة هذه التطورات، ومدى الاستمرارية والتغيّر في السياسة الأمريكية تجاه القضايا العربية، وتحليل الاعتبارات المختلفة التي تؤثر في هذه السياسات.

وبالنسبة إلى المصالح الأمريكية في المنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، يلاحظ أن فرانك كارلوتش الذي شغل منصب وزير الدفاع الأمريكي في إدارة ريغان كان قد ذكر أن السياسة الدولية على رغم أنها تمر بمرحلة تغير ثوري، إلا أن هناك عدداً من الحقائق الثابتة التي سوف تظل تفرض استمرار المصالح الأمريكية في المنطقة، وبالتالي الاهتمام الأمريكي بها. وعلى رأس هذه الحقائق العامل الجغرافي والاعتبارات الاستراتيجية، والالتزام الأمريكي بأمن إسرائيل[٣٤]. فانتهاء الحرب الباردة لم يترتب عليه أيّ تغيّر جوهري في

---

(٣٣) Falk, «U. S. Foreign Policy in the Middle East: The Tragedy and Persistance,» p. 66.

(٣٤) Frank C. Carlucci, «American Security Policy and the Middle East Peace,» *American Arab Affairs* (Spring 1990), p. 49.

المصالح الأمريكية في المنطقة، فوفقاً للوثائق الأمريكية الرسمية وتصريحات المسؤولين الأمريكيين، فإن المصالح الأمريكية في المنطقة لا تزال تتمثل في ثلاث مصالح أساسية، هي[٣٥]:

- منع أية قوة معادية من السيطرة على المنطقة.

- استمرار ضمان الحصول على بترول المنطقة بأسعار معقولة.

- حماية أمن إسرائيل.

١ ـ بالنسبة الى المصلحة الأولى، أي منع أية قوة معادية من السيطرة على المنطقة، يلاحظ أن انتهاء الحرب الباردة ترتّب عليه اختفاء القوة الأساسية المهددة للمصالح الأمريكية في المنطقة، وإن ظل البعض في الولايات المتحدة يعتقد لفترة أن روسيا يمكن أن تمثل تهديداً للمصالح الأمريكية في المنطقة، وذلك بناءً على خبرة مائتي عام من التوسع الروسي تجاه الخليج العربي. ويرى هؤلاء أنه لا يمكن استبعاد أن تصبح روسيا أكثر نشاطاً في الشرق الأوسط خصوصاً في إيران والعراق وباكستان وتركيا، وذلك بعد استعادة توازنها الداخلي[٣٦]، وإنْ استبعد الكثيرون احتمال تهديد روسيا للمصالح الأمريكية في المستقبل القريب بالنظر إلى مشكلاتها الداخلية واعتمادها على المساعدات الأمريكية والغربية[٣٧].

غير أنه يبدو أن انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة قد أصاب السياسة الأمريكية بنوع من الارتباك وعدم وضوح الرؤية، الأمر الذي كانت له انعكاساته على منطقتنا العربية. فاختفاء التهديد السوفياتي أدى إلى انهيار الركيزة الرئيسية في الاستراتيجية الأمريكية والعامل الموجّه للسياسة الأمريكية في تعاملها مع أقاليم العالم والصراعات الدولية. وأصبحت الولايات المتحدة تعاني

---

(٣٥) Robert H. Pelletrean, «Middle East is Turning a Corner in Peace Process,» Transcript: House Foreign Affairs: Committee Statement, 10-14-94, Official Text: U. S. Information Service: Embassy of the U. S. A, Cairo, 9 October, 1994.

(٣٦) Henry Kissinger, «A Post-Cold War Agenda,» *Newsweek* (28 January 1991), p. 28, and Jenonne Walker, «Keeping America in Europe,» *Foreign Policy,* no. 83 (Summer 1991), p. 128.

(٣٧) هالة سعودي، «الوطن العربي والولايات المتحدة: الفرص والقيود،» في: جمال عبد الجواد [وآخرون]، **الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية، تحرير هالة سعودي (القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٦)، ص ٢٤٩.**

غياب استراتيجية متكاملة تتعامل بها مع التطورات السياسية في الأقاليم التي تغيّرت أهميتها الاستراتيجية بعد اختفاء التهديد السوفياتي. وكان أنتوني ليك، مستشار الرئيس كلينتون لشؤون الأمن القومي قد عبّر عن هذه المشكلة بقوله: «إن إدارة كلينتون هي أول إدارة أمريكية منذ عهد ترومان لا توجد لديها قضية واحدة ومحدّدة في السياسة الخارجية.. وإذا كانت الإدارات الأمريكية السابقة قد تحدّدت مسؤوليتها في الإجابة عن سؤال رئيسي هو: ما هو الشكل الذي سيأخذه حصار الاتحاد السوفياتي فإن إدارة كلينتون مطلوب منها أن تحدّد الأسئلة وتقدم الإجابات في ذات الوقت»[٣٨].

وفي محاضرة لأنتوني ليك في جامعة هارفرد في ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣ ذكر «أن الولايات المتحدة تواجه اليوم مثلما كان الحال في الأربعينيات موجة للانزواء، غير أن مصلحتنا تتطلب منا تصحيح هذه الموجة. ولكن مهمتنا اليوم تعدّ أصعب بكثير لأننا نقوم بها في ظروف تختلف عن الظروف التي سادت في أواخر الأربعينيات وتشبه تلك الظروف التي كانت سائدة في العشرينيات، حيث لا يوجد تهديد محدّد يمكن تعبئة الرأي العام ضده»[٣٩]. ويبدو أن الإدارة الأمريكية لم تجد لفترة تهديداً محدداً تركز عليه، **فأحياناً كان يتمثل هذا التهديد في الخطر الإسلامي، وأحياناً أخرى كان ينبع من دول إقليمية «مارقة» مثل إيران والعراق وليبيا، وأحياناً ثالثة كان يتم التركيز على مشكلات مثل الجريمة والإرهاب وأسلحة الدمار الشامل ومشاكل البيئة وزيادة السكان واللاجئين**[٤٠].

وبصفة عامة، فإن التصريحات الأمريكية الرسمية أجمعت على أن مصادر التهديد الرئيسية للمصالح الأمريكية في المنطقة العربية تتركز أساساً في كل من إيران والعراق. وفي هذا الصدد أكد وليام بيري وزير الدفاع في إدارة كلينتون على أن كلاً من إيران والعراق يمثّل تهديداً لشركاء الولايات المتحدة الأساسيين في المنطقة، وقد وصفهما بأنهما دولتان راديكاليتان

---

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٢٧٠.

(٣٩) انظر محاضرة انتوني ليك: Anthony Lake, «American Power and American Diplomacy,» Harvard University, 21/10/1993, Official Text, USIS, Embassy of U. S. A., Cairo, October, p. 1.

(٤٠) Anthony lake, «Address to Johns Hopkins University School of Advanced International Studies in Washington, 21 September 1993» Wirless File (22 September 1993).

متنافستان في كل شيء تقريباً، إلا أنهما تتفقان في شيء واحد هو اتباعهما سياسات تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة. كما أنهما تمثلان تهديدات خطيرة لإسرائيل ولشركاء الولايات المتحدة العرب الأساسيين مثل السعودية والكويت وغيرهما من دول الخليج المعتدلة. وهما تعارضان السلام مع إسرائيل، فضلاً عن امتلاكهما أسلحة كيميائية وبيولوجية ونظم صواريخ بالستية وتطويرهما لها[٤١].

٢ ـ أما المصالح البترولية، فيلاحظ أنه على الرغم من أن البترول العربي يمثل ٢٧ بالمئة من الواردات الأمريكية البترولية، و١٣ بالمئة من مجموع الاستهلاك الأمريكي للبترول، إلا أن البترول العربي لا يزال له أهميته الخاصة للولايات المتحدة، وذلك لعدد من الاعتبارات:

أ ـ إن أي انخفاض في إنتاج البترول العربي، مثلما حدث من جراء غزو العراق للكويت، حيث تمّ سحب ٤ ملايين برميل يومياً من السوق العالمية، من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع في أسعار البترول مما يلحق أضراراً بالاقتصاد الأمريكي تفوق تلك الأضرار التي تلحق باقتصادات الدول الصناعية الأخرى في أوروبا الغربية واليابان، نظراً لارتفاع نسبة الطلب على الطاقة من الناتج القومي الإجمالي في الولايات المتحدة عنها في أوروبا الغربية واليابان. وكان ارتفاع سعر البترول من ١٨ دولاراً إلى ٤٠ دولاراً للبرميل في أثناء أزمة الخليج قد أدى إلى آثار سلبية في الاقتصاد الأمريكي تمثلت في انخفاض الناتج القومي الإجمالي بنسبة تتراوح بين ٠,٥ بالمئة و١ بالمئة، وارتفاع مستوى التضخم بحوالى ١ بالمئة[٤٢].

ب ـ البترول العربي ـ وفقاً لرأي معظم خبراء الطاقة ـ سوف يصبح مكوناً أكثر أهمية في إمدادات العالم بالبترول في المستقبل، إذ سيتزايد الاعتماد العالمي على بترول الخليج العربي الذي يتميز بانخفاض أسعاره واحتياطياته الضخمة. فطبقاً لأحد التقارير التي أصدرتها وزارة الطاقة الأمريكية، فإن العالم سيحتاج إلى ٢٠ مليون برميل إضافية كل يوم لمقابلة احتياجاته في عام ٢٠١٠ ومواجهة متطلبات الزيادة المتوقعة في السكان (حيث سيزيد سكان

---

(٤١) William J. Perry, «Gulf Security and the U. S. Policy,» *Middle East Policy* (April 1995), p. 8.

(٤٢) Michael Sterner, «Navigating the Gulf,» *Foreign Policy,* no. 18 (Winter 1990-1991), p. 41.

العالم بمقدار النصف وسيكون نصف هذه الزيادة في دول العالم الثالث). ومما سيزيد من الطلب على البترول أيضاً انتشار عمليات التصنيع في الكثير من الدول وبالذات الصناعات الأساسية التي تسعى الدول الحديثة التصنيع إلى بنائها، وهي صناعات تستخدم الطاقة بدرجة أكبر، مثل صناعة الفلزات الأولية والأحجار والزجاج وتكرير البترول والكيميائيات وغيرها (تستهلك هذه الصناعات وحدها ٨٠ بالمئة من جملة الطاقة التي تستخدم في الصناعة في الولايات المتحدة). وتشير التقديرات إلى أن الاستهلاك العالمي من البترول يتزايد في الوقت الحاضر بواقع ٢ بالمئة سنوياً، على أن ذلك المعدل سيتغير تماماً إذا ما ارتفع متوسط استهلاك الفرد في الصين والهند إلى متوسط الاستهلاك نفسه في كوريا الجنوبية[٤٣].

ج ـ فضلاً عن ذلك يرى البعض أن الاهتمام الأمريكي بالبترول العربي سيزداد في ظل التطورات التي يشهدها النظام الدولي، إذ يمكن للولايات المتحدة استخدامه كورقة للضغط والتأثير في سياسات القوى المنافسة لها في المجال الاقتصادي، وبخاصة بعدما فقدت الولايات المتحدة ورقة المظلة النووية التي كانت تمسك بها في علاقاتها مع العالم الغربي في عصر الحرب الباردة.

وبناءً على ذلك، فإن الولايات المتحدة لا تزال حريصة على ضمان استمرار وصول البترول العربي الى الأسواق الأمريكية وعدم سيطرة أية قوة معادية عليه، وخصوصاً أن مثل هذه القوة المعادية يمكنها وضع قيود على إنتاج البترول سواء لرفع أسعاره أو لممارسة ضغوط على الدول المستوردة لتحقيق أهداف سياسية محدّدة، من دون أن يؤدي ذلك إلى خسائر خطيرة لاقتصادات الدول المنتجة[٤٤]. وفي هذا الصدد، كان وليام بيري وزير الدفاع الأمريكي السابق قد أكد أن للولايات المتحدة مصالح اقتصادية حيوية في الشرق الأوسط والخليج، وهي الوصول الى مصادر الطاقة في الخليج، حيث يوجد ثلثا احتياطيات العالم من البترول، كما أن هناك خمس دول في الخليج كل منها لديه احتياطات من البترول تفوق الاحتياطات في أمريكا الشمالية. وقد

(٤٣) رشدي سعيد، «هل اقتربت نهاية عصر البترول كمصدر للطاقة؟،» **المصور** (٣ أيار/مايو ١٩٩٦)، ص ٤٥.

(٤٤) Sterner, Ibid., pp. 42-43.

أكد بيري أن السيطرة على حقول البترول من جانب أية دولة معادية ستسمح لها بابتزاز العالم الصناعي وتهديد صحة الاقتصاد العالمي، ومن ثم، فإن ضمان الوصول الى بترول الخليج يعدّ وفقاً لبيري «من ضمن المصالح الحيوية الأمريكية التي تستوجب الاستعداد لاستخدام القوة العسكرية لحمايتها إذا ما كان هناك تهديد لها»(٤٥).

على أنه لم يكن هناك ما يشير إلى إمكانية تهديد هذه المصلحة الأمريكية، وذلك لأن التفكك والانقسام العربي يجعل من الصعب استخدام سلاح البترول مرة أخرى للضغط على الولايات المتحدة، كما حدث في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. كما أن البلدان العربية البترولية لديها استثمارات ضخمة في الدول المستوردة للبترول ولديها مصلحة في المحافظة على صحة الاقتصادات الغربية، فضلاً عن ذلك فهي مقتنعة بأن الإبقاء على أسعار البترول عند مستوى معقول يعدّ ضرورة تمليها الحاجة إلى المحافظة على أسواق تستوعب احتياطاتها الضخمة من البترول(٤٦).

٣ ـ وأما ضمان أمن إسرائيل، فقد ظل يمثل مصلحة أساسية للولايات المتحدة بالنظر لأهمية إسرائيل الاستراتيجية لها بسبب موقعها الجغرافي الذي يجعلها قاعدة انطلاق مثالية للقيام بعمليات عسكرية في كافة الاتجاهات. كما أنه يمكن الوصول إليها بسهولة، ولديها تسهيلات إسناد متقدمة تستطيع أن توفر للقوات الأمريكية ما تحتاج إليه من إمكانيات صيانة وتجهيز، فضلاً عن قدرتها العسكرية وتفوقها في مجال البحث والتطوير والاستخبارات على نحو يجعل بالإمكان الاعتماد عليها كقوة ردع في المنطقة(٤٧).

وقد ثار الجدل في أعقاب الحرب الباردة حول أهمية إسرائيل الاستراتيجية للولايات المتحدة. وتأكد ذلك في أثناء حرب الخليج الثانية، حيث إن مشاركة إسرائيل في العمليات العسكرية أثناء الحرب لم تكن لها ضرورة من الناحية العسكرية، كما أنها كانت غير ممكنة من الناحية السياسية. وقد أثير هذا الجدل بالذات مع ظهور بوادر الخلاف بين الدولتين أثناء الحرب

---

(٤٥) Perry, «Gulf Security and the U. S. Policy,» pp. 7-8.

(٤٦) Hudson, «To Play the Hegemon: Fifty Years of Policy toward the Middle East,» p. 333, and Sterner, Ibid., p. 44.

(٤٧) السيد يس، «نظرية الرصيد الاستراتيجي،» **الأهرام، ٢٣/٥/١٩٩٦، ص ٢٠.**

حول رد الفعل الإسرائيلي بشأن سقوط صواريخ سكود العراقية عليها، ثم بسبب أزمة ضمانات القروض التي بلغت قيمتها عشرة مليارات دولار والتي استخدمتها إسرائيل لبناء المستوطنات في الأراضي المحتلة، فضلاً عن محاولتها (أي إسرائيل) عرقلة عقد مؤتمر السلام في مدريد. إلا أن هذه الخلافات لم تصل إلى حدّ الأزمة الكاملة بين الدولتين ولم تؤثر في العلاقات بينهما، بل ازداد التقارب الأمريكي ـ الإسرائيلي بعد إفراج بوش عن ضمانات القروض في فترة انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام ١٩٩٢، وتدعمت العلاقات بين الدولتين بعد ذلك في ظل إدارة كلينتون ثم في ظل إدارة بوش (الابن)، الأمر الذي يؤكد حقيقة أساسية هي أن محاولة فهم أسباب الالتزام الأمريكي بضمان أمن إسرائيل بناءً على اعتبارات استراتيجية عسكرية محضة محاولة قاصرة، وأن سبب هذا الالتزام يرجع كما سبق وذكرنا إلى عوامل أخرى تتمثل في الارتباط العضوي بين الدولتين والتواصل الثقافي بين المجتمعين إلى جانب العوامل المتعلقة بالبيئة السياسية الداخلية في الولايات المتحدة، وهي أمور لا تتغير بسهولة.

ويلاحظ أن هذه المصلحة أيضاً (ضمان أمن إسرائيل) لا يوجد ما يهددها بعد انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفياتي، وغياب الدرجة الكافية من التنسيق العربي، فضلاً عن عدم التوازن في القوة بين إسرائيل والعرب، والذي تفاقم بعد حرب الخليج[٤٨].

وبصفة عامة، فإن الولايات المتحدة عملت بعد انتهاء الحرب الباردة على إعادة تشكيل المنطقة العربية والشرق الأوسط. فإلى جانب ما تضمنته خطة مدريد من إجراء مفاوضات ثنائية بين إسرائيل والدول العربية، فإنها تضمنت أيضاً إجراء مفاوضات متعددة الأطراف تضم دولاً من الشرق الأوسط والدول الصناعية من أجل تطوير قوة دفع بغرض خلق شرق أوسط جديد تلعب فيه إسرائيل دوراً مركزياً. وقد ظهرت إدارة كلينتون تحمساً لذلك اعتقاداً منها بأن هناك فرصة تاريخية لإعادة تشكيل المنطقة بفضل انهيار الاتحاد السوفياتي، وهزيمة العراق، وقبول منظمة التحرير الفلسطينية بعملية مدريد/أوسلو. وكانت تأمل في هذا السياق إقامة نظام جديد للشرق الأوسط يحل محل النظام العربي مع إقامة شبكة من مشروعات التكامل الاقتصادي الإقليمي تضم إسرائيل وتركيا

(٤٨) سعودي، «الوطن العربي والولايات المتحدة: الفرص والقيود،» ص ٢٥٣-٢٥٤.

ودولاً بحر متوسطية أخرى. وقد تمّ بالفعل إشراك دول الخليج في المفاوضات المتعددة الأطراف، ثم في مؤتمرات قمة الشرق الأوسط التي كان القصد منها خلق شبكة من التعاون الإقليمي. وربما ساد التصور في الإطار نفسه أن بالإمكان التوصل إلى ترتيبات أمنية إقليمية جديدة تلعب إسرائيل فيها دوراً مهماً في حماية دول الخليج الضعيفة من التهديدات العراقية والإيرانية. وكذلك مواجهة الدول التي تصفها الولايات المتحدة بالدول «المارقة» (Rogue States) من خلال المقاطعة الاقتصادية والعزل الدبلوماسي، بل حتى التهديدات باستخدام القوة العسكرية، والقضاء على الإرهاب وتهميش الأصولية الإسلامية، والعمل في المقابل على تشجيع ثقافة تقوم على الاعتدال والبراغماتية، إلى جانب استخدام الولايات المتحدة هيمنتها لإصلاح السياسات الاقتصادية والمالية لدول المنطقة وتحويلها إلى اقتصاد السوق، بما يعنيه ذلك من بناء قطاع خاص قوي، وزيادة الانفتاح الثقافي على الغرب.. هذا فضلاً عن العمل على تشجيع قدر محدود من الليبرالية السياسية، وإن كان هذا لا يمثل أولوية أولى، أو حتى قدر من التحول الديمقراطي طالما لم يضعف ذلك الأنظمة الصديقة[٤٩].

وفي هذا الإطار، يمكن تحليل السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بعد الحرب الباردة بالنسبة الى قضايا ثلاث أساسية هي:

- الصراع العربي ـ الإسرائيلي.
- أمن الخليج.
- قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان.

١ ـ الصراع العربي ـ الإسرائيلي

نتعرض هنا للموقف الأمريكي من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وذلك في ما يتعلق بخصائص الدور الأمريكي في تسوية الصراع، فضلاً عن التأييد والدعم الأمريكي لإسرائيل، فقد استطاع جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي في ظل إدارة بوش الاستفادة من نتائج حرب الخليج من حيث الضعف العربي إلى جانب ضعف الاتحاد السوفياتي، وعمل على جمع أطراف الصراع في مدريد في أيلول/سبتمبر ١٩٩١، وكان الإنجاز الأكبر له آنذاك هو قبول سوريا لدور أمريكي في التسوية، وبخاصة بعد أن تمّ الجمع بين المطلب السوري

(٤٩) Hudson, «To Play the Hegemon: Fifty Years of U.S. Policy toward the Middle East,» p. 336 and 339.

بالمنهج الشامل للتسوية، والمطلب الإسرائيلي الخاص بمفاوضات ثنائية مباشرة. كذلك تمّ تمثيل الفلسطينيين، ولكن من غير المنتمين إلى منظمة التحرير الفلسطينية في المحادثات على الرغم من المشكلات والعقبات التي فرضها الجناح اليميني في حكومة إسحق شامير[٥٠].

وبالنسبة الى خصائص الدور الأمريكي في تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، يلاحظ أن الدور الأمريكي كوسيط لتسوية الصراع قد حظي بقبول الأطراف العربية، وخصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، إلا أن الرؤية العربية لهذا الدور تختلف عن الرؤية الإسرائيلية. فبينما تطالب الأطراف العربية أن تكون الولايات المتحدة شريكاً كاملاً في التسوية وتلعب دوراً نشيطاً في مطالبة إسرائيل بتحديد موقفها من قضايا الصراع، وإعلان التزامها بقراريْ الأمم المتحدة رقميْ ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام، واعتبار القدس والجولان والضفة الغربية وغزة أراضي محتلة، والضغط عليها لتحقيق تقدم في التسوية، فضلاً عن تقديم الضمانات اللازمة للتوصل إلى السلام، فإن الموقف الإسرائيلي يقوم على التأكيد على أن المفاوضات لها قوة دفع ذاتية، ويطالب بقيام الولايات المتحدة بدور أقل ـ كوسيط ـ مما تطالب به الأطراف العربية، بحيث يقتصر دورها على تسهيل المفاوضات، على أن تقوم بدور أكبر في دعم التفوق الإسرائيلي، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية، وإنشاء سوق شرق أوسطية، ومساعدتها في قضايا المياه في المنطقة، وبالذات في الحصول على تنازلات سورية في هذا الشأن. ويلاحظ أن الموقف الأمريكي جاء متسقاً مع الموقف الإسرائيلي، حيث اقتصر الدور الأمريكي على العمل على استئناف المفاوضات من دون القيام بدور إيجابي في تقديم مقترحات والحصول على تنازلات والوعد بتقديم مكافآت[٥١].

فمن متابعة دور الوساطة الأمريكية في محاولات التسوية، نلاحظ أنه تقلّص إلى حدّ كبير بعد إدارة كارتر. ومع انتهاء إدارة ريغان أصبح الموقف الأمريكي من قضايا الصراع يصاغ في بيانات غامضة، تشير إلى أن الولايات المتحدة سوف تؤيد ما يتمّ الاتفاق عليه بين الأطراف بالنسبة الى قضايا الحدود

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٣٣٥.

(٥١) ودودة بدران، «الإدارة الجديدة ومفاوضات السلام العربية الإسرائيلية،» في: عبد الجواد [وآخرون]، **الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية، ص ١٥٥-١٥٧.**

والدولة الفلسطينية والقدس. ومعنى ذلك من الناحية العملية، أن الطرف الأقوى سيكون أكثر تأثيراً في نتائج المفاوضات. وعليه، فبدلاً من أن تحدّد الولايات المتحدة موقفها بشأن قضايا الصراع، فإنها ـ باستثناء قضية المستوطنات في عهد الرئيس بوش ـ كانت تفضل التركيز على الإتيان بالأطراف إلى مائدة المفاوضات، أو كما ذكر وليام كوانت «التركيز على العملية على حساب المضمون». ويؤكد كوانت أن التحرك الأمريكي لإدارة بوش بعد حرب الخليج، والذي انتهى بمؤتمر مدريد للسلام، قد تركز بالكامل تقريباً على ترتيبات إجرائية (Procedural Arrangements) تاركاً القضايا الأساسية للمستقبل البعيد، وأن ذلك ينطبق أيضاً على إدارة كلينتون، فعلى الرغم من اهتمامها بالتوصل إلى السلام، إلا أنها لم تكن مستعدة لإنفاق الأموال أو الجهد، خصوصاً في ظل غياب دليل مقنع بأن أطراف الصراع نفسها لديها الاستعداد للتخلي عن مواقفها من القضايا الخلافية[٥٢].

وكانت واشنطن ـ وفقاً لرأي مايكل هدسون ـ قد فقدت اهتمامها بعملية السلام واستمرت على إصرارها بأن مفاوضات مدريد وما تلاها من جولات في واشنطن هي الوسيلة الوحيدة للتوصل إلى تسوية، إلى أن جاءت المبادرة النرويجية لعقد المباحثات السرية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، واستضافت واشنطن حفل توقيع إعلان المبادىء بين الطرفين في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣[٥٣]. ويرى كوانت أن الولايات المتحدة لم تعد تمارس دور الوسيط النشيط، حيث تصرّ على أن تتحمل الأطراف المسؤولية الكاملة للتفاوض كشرط للتوسط الأمريكي في العملية، فهي تتدخل لتأييد ما قد ينجح الأطراف في التوصل إليه من دون التدخل لسدّ الفجوة أو لكسر الجمود. وقد توصّل كوانت إلى ذلك بناءً على مقارنته بين التأييد الأمريكي لإعلان المبادىء بين إسرائيل والفلسطينيين، وبين العزوف عن التدخل لكسر الجمود في المفاوضات بين الطرفين مثلاً في منتصف كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وقد تنبأ كوانت باستمرار هذه السياسة، وخلص إلى أنه من المستبعد تكرار

---

(٥٢) William B. Quandat, «Peacemaking Paradox: The Clinton Administration and Arab Israeli Negotiations,» *Studies in Security and Strategy* (Center for Political Research and Studies), vol. 11, no. 7 (April 1994), pp. 6-8.

(٥٣) Michael C. Hudson, «The Clinton Administration and the Middle East: Squandering and Inheritence?,» *Current History,* vol. 93, no. 580 (February 1994), p. 52.

دبلوماسية كيسنجر وكامب ديفيد، حيث «إن استعداد الولايات المتحدة لشراء السلام ببرامج معونات كبيرة لم يعد قائماً». ووفقاً له ترجع أسباب ذلك إلى عدد من الاعتبارات(٥٤).

فمن **ناحية أولى، هناك انتهاء الحرب الباردة الذي قلّل من الشعور بأن الصراع العربي ـ الإسرائيلي يمثل تهديداً ممكناً للسلام العالمي. ومن ناحية ثانية فإن احتمال نشوب أزمة بترولية لم يعد وارداً في المستقبل القريب ولا يوجد ما يثير القلق في واشنطن من أن عدم تسوية الصراع قد يقود إلى أزمة بترولية تشبه ما حدث في عام ١٩٧٣. ومن ناحية ثالثة فإن هناك إدراكاً في واشنطن أن إسرائيل لها اليد العليا، وأن عملية السلام تتوقف على إقناعها بتقديم تنازلات في قضايا مثل القدس والمستوطنات، وليس هناك من يحبذ الضغط عليها، خاصة في ضوء الاعتقاد السائد في واشنطن بأن الطرف العربي ليس لديه أي خيار حقيقي في الأجل القصير لتحدي الوضع الراهن.**

وعلى الرغم من أن عهد كلينتون قد شهد في نهايته سباقاً مع الزمن من أجل التوصل إلى تسوية فلسطينية ـ إسرائيلية، إلا أن كلينتون أخفق في هذه الفترة القصيرة في تحقيق هدفه، وخاصة أنه لم يستطع القيام بدور الوسيط النزيه، وإنما كانت مواقفه تتراوح ما بين تبني المواقف الإسرائيلية ومحاولة التكيّف معها، وتقديم هذه المواقف باعتبارها مبادرات أمريكية، والعمل على الضغط على الفلسطينيين لقبولها.

وعموماً، لقد استمر الدعم الأمريكي لإسرائيل، بل تزايد بطريقة غير مسبوقة في ظل إدارة كلينتون. وتمّ توقيع الاتفاق الاستراتيجي والتعاون العسكري بين الدولتين في نيسان/أبريل ١٩٩٦، وتناول الجانب المعلن من الاتفاق آفاقاً لم تشهدها العلاقات بينهما من قبل، إذ شمل التعاون في مجال صناعة الصواريخ الاستراتيجية المتقدمة والدفاعات ضد هذه الصواريخ نفسها، وتقديم معلومات مخابراتية من أجهزة الاستطلاع الأمريكية لإسرائيل، وتزويد إسرائيل بأحدث الصواريخ الأمريكية إلى جانب أجهزة السوبر كمبيوتر، وتوسيع التعاون في مجال القضاء، فضلاً عن الاتفاق على بحث تطوير التعاون العسكري في إطار اتفاق مشترك.

---

(٥٤) Quandat, Ibid., p. 14.

بالإضافة إلى ذلك، اتبعت الولايات المتحدة سياسة منحازة لإسرائيل في ما يتعلق بموضوع الحدّ من التسلح في المنطقة، إذ تمثل المفهوم الأمريكي للحدّ من التسلح في إلزام الدول العربية وحدها به من دون محاولة الضغط على إسرائيل للتوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي أو الرقابة على أسلحتها. كذلك ظهر الانحياز الأمريكي لإسرائيل في استخدام الولايات المتحدة حق الفيتو في مجلس الأمن لمنع صدور قرار يدين إسرائيل لمصادرتها أرضاً عربية في القدس، وتصديق الرئيس كلينتون في آذار/مارس ١٩٩٥ على قرار الكونغرس بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس بحلول عام ١٩٩٩[٥٥]، فضلاً عن أن ردّ الفعل الأمريكي على الحرب بين حزب الله وإسرائيل في آذار/مارس ـ نيسان/أبريل ١٩٩٦ كشف عن اتفاق تام مع موقف إسرائيل بشأن «الإرهاب» وكيفية التعامل معه[٥٦].

هذا ولم تولِ إدارة جورج دبليو بوش في بدايتها اهتماماً كبيراً بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، وإن كان استمرار الانحياز للموقف الإسرائيلي واضحاً في التصريحات والبيانات التي صدرت عنها.

٢ ـ الولايات المتحدة وأمن الخليج

أعطت الإدارات الأمريكية الأولوية في سياساتها تجاه المنطقة إلى أمن الخليج. وكان مارتن إنديك (الذي شغل منصب خبير الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي الأمريكي ثم عيّن سفيراً في إسرائيل في آذار/مارس ١٩٩٥) قد وصف سياسة إدارة كلينتون في الخليج العربي أنها سياسة تقوم على الاحتواء المزدوج (Dual Containment) لكل من العراق وإيران، وذلك في خطاب له عن سياسة إدارة كلينتون في الشرق الأوسط أمام معهد واشنطن في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٣[٥٧]. وتعتمد هذه السياسة بالنسبة الى إيران على دعم كل من تركيا (لسد الطريق أمام المطامع الإيرانية في القوقاز وآسيا الوسطى

---

(٥٥) سعودي، «الوطن العربي والولايات المتحدة: الفرص والقيود،» ص ٢٥٧-٢٥٨.

(٥٦) Hudson, «To Play the Hegemon: Fifty Years of U. S. Policy toward the Middle East,» p. 340.

(٥٧) Hudson, «The Clinton Administration and the Midle East: Squandering and Inheritence?,» p. 52.

كذلك انظر: كاظم هاشم نعمة، «المتغيّر الأمريكي ومستقبل الأمن في الخليج العربي،» **المستقبل العربي، السنة ١٨، العدد ١٩٥ (أيار/مايو ١٩٩٥)، ص ٣٢-٣٩.**

وعزل إيران عن الجمهوريات الإسلامية، وخصوصاً أن تركيا تقدم نموذجاً بديلاً للنموذج الإيراني يمكن أن يجذب هذه الجمهوريات)، ومصر والسعودية (لمحاصرة المد الإيراني في الشرق الأوسط)، وكذلك باكستان (للوقوف ضد النفوذ الإيراني في أفغانستان)، إلى جانب هذا تعتمد هذه السياسة على العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران. أما بالنسبة الى العراق، فإن هذه السياسة تعتمد على العقوبات المفروضة عليه من جانب الأمم المتحدة، وتأييد كل من الشيعة في جنوب العراق والأكراد في شماله، إلى جانب التهديد باستخدام القوة، بل استخدامها غير مرة ضده.

وقد أعلن وليام بيري وزير الدفاع الأمريكي في إدارة كلينتون في خطاب له أمام مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٥ أن هناك ثلاثة مكونات لتنفيذ هذه السياسة[٥٨]:

الأول: دعم القدرات الدفاعية لكل دولة من دول الخليج على حدة، وذلك من خلال تدعيم العلاقات الدفاعية الثنائية بين دول الخليج والولايات المتحدة، وسدّ الاحتياجات الدفاعية لهذه الدول من خلال مبيعات الأسلحة والتدريبات المشتركة.

الثاني: العمل من أجل دعم القدرة الدفاعية الجماعية لدول الخليج من خلال مجلس التعاون الخليجي. وكانت هناك صعوبات في هذا الشأن، كما أكد بيري، بسبب عدم اتفاق الدول الخليجية على مصادر التهديد المباشر لأمنها (إيران أو العراق)، فضلاً عن وجود صراعات إقليمية بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي في شكل نزاعات على الحدود، إلى جانب الخلافات بينها بشأن تحمل نفقات الأمن الجماعي.

الثالث: المحافظة على قدرة دفاعية أمريكية في المنطقة، وهنا أكد بيري أن الولايات المتحدة تعتمد في ذلك على الإبقاء على قوات انتشار في المنطقة، علماً بأن جزءاً كبيراً منها موجود أصلاً ويعمل ضمن قوات التحالف الدولي لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بحظر الطيران على جنوب العراق ونظام العقوبات الدولية ضده، فضلاً عن احتفاظ الولايات المتحدة بوجود بحري دائم

---

(٥٨) William J. Perry, «Working with Gulf Allies to Contain Iraq and Iran,» *Defense Issues,* vol. 10, no. 61 (1995).

في الخليج مركزه الرئيسي البحرين. ومن ناحية أخرى، عملت الولايات المتحدة على الإبقاء على معدات ثقيلة في دول الخليج، إلى جانب عقد سلسلة من الاتفاقات الخاصة مع هذه الدول لضمان الوصول إلى هذه المعدات وإنزال الطائرات الأمريكية لاستخدامها. وقد أكد بيري أن هذه الاتفاقات تجنب الولايات المتحدة إقامة قواعد أمريكية في المنطقة، وهو أمر لا تريده الولايات المتحدة ولا تفضله دول الخليج، إذ إن هذه الاتفاقات تعطي الولايات المتحدة ميزة الوصول إلى المنطقة من دون تحمل التكاليف المادية والسياسية المرتبطة بوجود قواعد فعلية[٥٩].

وقد ترتّب على هذه السياسة وجود عسكري أمريكي غير مسبوق في الخليج وصل إلى ما يقرب من ٢٥ ألف جندي مع تسهيلات كبيرة للبحرية الأمريكية في البحرين، وقوات برية متمركزة في السعودية، والتي تشارك في تكاليفها بما يقدر بـ ٧٠ مليون دولار سنوياً، هذا فضلاً عن صادرات السلاح الأمريكي الى المنطقة والتي بلغت منذ حرب الخليج ٩٠ مليار دولار،وقد ساهمت في إنعاش الصناعات العسكرية الأمريكية التي كانت قد بدأت تعاني تراجع الطلب عليها في أعقاب انتهاء الحرب الباردة.

وقد أدى الوجود العسكري الأمريكي في الخليج إلى جعل منطقة الخليج منطقة شبه منفصلة عن الأمن القومي العربي. ومن المعروف أن الولايات المتحدة سعت لإجهاض مشروع عربي لبناء أمن عربي يؤكد على ترابط أمن منطقة الخليج مع الأمن القومي العربي، وهو المشروع الذي تضمنه إعلان دمشق الذي ضمّ كلاً من مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي، والذي كان في الواقع محصلة لخبرة حرب الخليج التي أظهرت الحاجة الى حمايته في إطار عربي. ويعكس موقف الولايات المتحدة من هذا المشروع رغبتها في الانفراد بالهيمنة على الخليج والوجود الدائم فيه واستبعاد أي صيغة يمكن أن تمثل بديلاً محتملاً من الوجود الأمريكي فيه[٦٠].

---

(٥٩) لمزيد من التفاصيل بشأن الترتيبات الأمنية مع دول الخليج، انظر: Perry, «Gulf Security and the U. S. Policy,» p. 8, and Michael Collins Dunn, «Five Years after Desert Storm: Gulf Security, Stability and the U. S. Presence,» *Middle East Policy* (March 1996), pp. 30-33.

(٦٠) شلبي، «هل حقت الولايات المتحدة مصالحها في الشرق الأوسط؟،» ص ٢٩.

٣ ـ الولايات المتحدة وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان

اكتسبت قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان اهتماماً على مستوى الرؤساء الأمريكيين وبرامجهم الانتخابية وعلى مستوى المسؤولين المباشرين عن السياسة الخارجية الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. فقد ذكر الرئيس الأمريكي كلينتون أن انتهاج العملية الديمقراطية سيسهم كقوة فاعلة في استتباب الاستقرار والأمن الدولي، نظراً لأن الانفتاح والتعددية السياسية سيوفران طرقاً بعيدة عن العنف في تسوية النزاعات، وأن الديمقراطيات تقوم بمهمة أفضل في حماية الأقليات العرقية والدينية، وأن التعاون بين الأنظمة المتماثلة في القيم الإنسانية سيمكّن من تطوير ظاهرة الشراكة بين الذين لهم مصالح مشتركة في حماية البيئة الدولية والالتزام بالقانون الدولي.

وقد أعلن أنتوني ليك مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي في إدارة كلينتون في خطاب له في جامعة جونز هوبكنز الأمريكية في ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ أن توسيع الديمقراطية هدف أساسي من أهداف السياسة الخارجية الأمريكية[٦١]، وأن البديل لمبدأ الحصار لا بد من أن يكون استراتيجية «التوسع» (Enlargement)، أي توسيع الديمقراطية واقتصادات السوق. وقد وجهت إدارة كلينتون انتقاداتها الى بعض الدول العربية مثل سوريا وليبيا، بل أعلنت أن علاقات الولايات المتحدة بدول المنطقة سوف تقوم على أساس موقف هذه الدول وممارساتها المتعلقة بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان.

غير أنه ثبت أن محاولة توسيع الديمقراطية تعاني بصفة عامة أوجه قصور أساسية. فمن ناحية أولى، ثبت أنها تقوم على سوء تقدير للواقع وتنهض على افتراض غير واقعي بشأن أهمية الأحداث والتطورات منذ انهيار الشيوعية ودلالاتها بالنسبة الى الدول النامية، كما أنها تتأسس على ثقة في قدرات الولايات المتحدة والأمم المتحدة في «بناء الأمة»، وهي ثقة ثبت أنها مبالغ فيها، كما أوضحت التطورات في كل من الصومال وهاييتي[٦٢].

وعلى أي حال، فقد ثبت أنه من الصعب ترجمة هذا الهدف إلى سياسة

---

(٦١) Lake, «Address to the Johns Hopkins University School of Advanced International Studies in Washington, 21 September 1993,» p. 6.

(٦٢) Herald Williams Pfaff, «Clinton's Foreign Policy Glosses over Hard Reality,» *International Herald Tribune,* 29/11/1993.

فعلية محدّدة في الوقت الذي لا تزال تسير فيه عملية التحول الديمقراطي في طرق غير مؤكدة[٦٣]. ومن ناحية أخرى، فإن تبنّي مثل هذه الاستراتيجية قد أدى إلى مزيد من الارتباك في السياسة الأمريكية نظراً للمشكلات التي ترتبط بالتطبيق العملي لها، حيث إن تطبيق استراتيجية تعتمد على ركائز أيديولوجية مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان يفرض على الولايات المتحدة أن تواجه التحدّي الخاص بتحقيق التوافق بين هذه المبادىء ومصالحها الأمنية والاقتصادية[٦٤].

وسرعان ما أثيرت التساؤلات بشأن مدى حرص الولايات المتحدة على توسيع الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بل لقد ساد الاعتقاد بأن الولايات المتحدة في الواقع غير مهتمة بالسياسات الديمقراطية في هذه المنطقة، إن لم تكن معادية لها، وذلك كما اتضح من الموقف الأمريكي من الانقلاب المعادي للديمقراطية في الجزائر في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، والانتقاد الأمريكي للأنشطة المعادية للولايات المتحدة من جانب أحزاب سياسية في الأردن، فضلاً عن عزوفها عن تشجيع تطور ديمقراطي في الدول الحليفة لها في المنطقة[٦٥].

يفسر ذلك أن اتباع سياسة نشيطة من أجل الديمقراطية في المنطقة، قد يتعارض مع مصالح أمريكية أخرى. فالأولويات الاقتصادية الأمريكية تدفع الولايات المتحدة إلى الاهتمام بالمصالح الاقتصادية في المنطقة العربية (البترول، وتوسيع الأسواق)، وبالتالي، فإن تطبيق استراتيجية تعتمد على الديمقراطية قد يضع الولايات المتحدة في مسار تصادمي مع بعض الدول العربية الصديقة ويعوق تحقيق مصالحها الاقتصادية. فلماذا تغامر الولايات المتحدة على سبيل المثال بإثارة ضيق الأسر الحاكمة في منطقة الخليج بالنسبة الى مسألة توسيع المشاركة السياسية

---

(٦٣) Richard N. Haas, «Paradigm Lost,» *Foreign Affairs* (January-February 1995), p. 44.

(٦٤) Hudson, «The Clinton Administration and the Middle East: Squandering and Inheritence?,» p. 49.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٥٣. ويلاحظ أنه على الرغم من اتخاذ إدارة كلينتون موقفاً أقل قبولاً من إدارة بوش في ما يتعلق بمواقف الحكومة الجزائرية تجاه جبهة الإنقاذ الإسلامية، إلا أن هذا التحول البسيط كان يعدّ بمثابة رد فعل للموقف المتدهور في الجزائر أكثر من كونه تغيّراً عاماً في الموقف تجاه قضية الديمقراطية في الوطن العربي، انظر: Thomas Carothers, «Democracy Promotion under Clinton,» *Washington Quarterly* (Autumn 1995), p. 17.

إذا كانت المطالبة بذلك لا تهدّد استقرار هذه النظم في الوقت الحاضر، وإذا كان إصرار الولايات المتحدة على تطبيق هذه السياسة في الدول الصديقة قد يخدم بعض القوى المعادية للمصالح الأمريكية، وهو أمر لا ترغب فيه الولايات المتحدة أو تسعى إليه؟[٦٦]، بل لماذا تغامر بتطبيق مثل هذه الاستراتيجية على الدول المعادية لها بما قد يهدّد مصالحها، أخذاً في الاعتبار أن تطبيقها على العراق مثلاً بالنسبة الى الأكراد قد يؤدي إلى إضعاف العراق أمام إيران بما يهدد استقرار المنطقة، وقد يثير مشاكل مع تركيا الدولة الحليفة لها[٦٧].

ووفقاً لمايكل هدسون، فإن المسؤولين في الولايات المتحدة المتمسكين ببرامج التكيف الهيكلي قد لا يحبّذون سياسات التحول الديمقراطي التي قد تأتي بحكومات جديدة ضعيفة لا تستطيع المحافظة على النظام المطلوب لتنفيذ هذه البرامج، وعليه، فقد اقتصرت الولايات المتحدة الأمريكية والمنظمات غير الحكومية التي تموّلها على تقديم برامج متواضعة لدعم الديمقراطية في دول المنطقة، مثل تقديم المساعدات الفنية للأجهزة التشريعية في هذه الدول[٦٨].

وبالنسبة الى المغرب العربي، يلاحظ أن الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة بدت وكأنها بدأت تزاحم فرنسا في منطقة نفوذها، وقد ظهر ذلك في الدور الأمريكي في النزاع بين الجزائر والمغرب حول الصحراء، إذ نجحت باحتكار التصرف في ملف الصحراء، وبالتالي باستدراج المغرب والجزائر إلى شدّ الانتباه إليها، والتنافس على تقديم التنازلات لها طمعاً في كسب تأييدها.

وقد كانت هناك عوامل أخرى سهّلت الاختراق الأمريكي للمنطقة، منها المشاكل الاقتصادية في دول المغرب العربي عموماً، وعلاقات نخبها الحاكمة بالإدارة الأمريكية[٦٩].

الخلاصة أن هذا الفصل حاول أن يتتبع بإيجاز الملامح الأساسية للسياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك في مرحلتين

---

(٦٦) Carothers, Ibid.

(٦٧) سعودي، «الوطن العربي والولايات المتحدة: الفرص والقيود،» ص ٢٧٢.

(٦٨) Hudson, «To Play the Hegemon: Fifty Years of U. S. Policy toward the Middle East,» pp. 341-342.

(٦٩) بلقزيز، «الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي: من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي،» ص ٤٨.

أساسيتين هما مرحلة الحرب الباردة، ومرحلة ما بعد الحرب الباردة مع تحليل العوامل المؤثرة في هذه السياسة.

وقد اتضح من هذه المتابعة أن الولايات المتحدة استطاعت أن تحقّق مصالحها التي حدّدتها لنفسها في المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية والتي كان على رأسها الحد من النفوذ السوفياتي فيها، وإخراجه منها، وهو ما تحقق نهائياً بانهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه، لتصبح الولايات المتحدة هي القوة المهيمنة على المنطقة، بل يمتد نفوذها إلى المغرب العربي. كذلك استطاعت الولايات المتحدة ضمان مصالحها البترولية في المنطقة، وفي الوقت نفسه ضمان أمن إسرائيل على الرغم مما قد يبدو من تعارض بين المصلحتين. ومما ساعدها على ذلك، التطورات على المستوى الدولي بسبب اختفاء الاتحاد السوفياتي، ومن ثم غياب هامش الحركة المتاح للدول العربية. على أن الأهم من ذلك، هو الأوضاع المرتبطة بالنظام الإقليمي العربي نفسه وما يعانيه من تفكك وعدم قدرة على التنسيق، بل قيام بعض وحداته أيضاً بإعطاء أسبقية لترتيبات وضمانات أمنية مع القوى الكبرى على ما عداها من ترتيبات عربية للأمن.

الفصل الثالث

التفاعلات العربية ـ الأمريكية غير السياسية

عبد العزيز حمودة(*)

تحذيرات لا بد منها

أشعر بداية أن من واجبي أن أحذر قارىء الصفحات التالية من أمور ثلاثة أو بالأحرى ألفت نظره إليها:

أولاً: ليست الصفحات التالية بحثاً علمياً أو أكاديمياً تتوفر له مقومات البحث العلمي المتعارف عليها من توثيق للمصادر والمراجع وتذييل بالهوامش والإحالات المرجعية المألوفة في الأبحاث العلمية. فالدراسة هي مجرد تحليل ذاتي بالدرجة الأولى تقدم رؤية مثقف مصري عربي عاصر التفاعلات العربية ـ الأمريكية، السياسية وغير السياسية، لأكثر من أربعين عاماً. ثم إنه يرى أن تجربته الطويلة مع الثقافة الأمريكية قد تساعد، بقدر من الموضوعية، في تقديم رؤية لواقع التفاعلات العربية ـ الأمريكية غير السياسية، رؤية تبتعد عن العاطفية على رغم أن بعض التداخلات الذاتية قد تساعد في تحديد معالم تلك الرؤية. ويدّعي الكاتب في السياق الحالي أن احتكاكه الطويل بالثقافة الأمريكية، بل انبهاره بها لفترة طويلة، يؤهله لتقديم تلك الرؤية من دون تحيّز أو تعصّب سلبي مسبق. وإذا كان هناك انحياز ما، فلا بد من أن يكون انحيازاً للأدب الأمريكي الذي درسه وتخصص فيه كطالب علم في الولايات المتحدة في الستينيات، ثم انشغل بتدريسه لطلابه لأكثر من ثلاثين عاماً، وأشرف على

(*) أستاذ الأدب الانكليزي بكلية الآداب بجامعة القاهرة وعميدها الأسبق والمستشار الثقافي الأسبق لمصر في الولايات المتحدة الأمريكية.

العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه في هذا التخصص. وفوق هذا وذاك، فقد تعامل مع «الحلم الأمريكي» في فترة الانطباعية المبكرة من حياته، بكل انبهار الشباب بمعطيات ذلك «الحلم»، ثم تعامل معه مرة أخرى بعد ربع قرن، حينما عمل مستشاراً ثقافياً لمصر في واشنطن، من مسافة نقدية كافية لأن يخلص إلى أن الحلم الأمريكي لا يمكن أن يكون ـ كما قد يرى البعض ـ شراً كله.

ثانياً: إن الحديث عن التفاعلات العربية ـ الأمريكية غير السياسية لا يمكن أن يتمّ بمعزل عن التفاعلات السياسية، فعلى الرغم من أن علاقات أمريكا بالعالم الخارجي تحكمها ثنائية خاصة كلية بالتجربة الأمريكية الجديدة والحديثة العهد على الساحة الدولية، ثنائية بدأت وظلت قائمة منذ خروج أمريكا من عزلتها إلى معترك الحياة السياسية في العالم القديم منذ عام ١٩١٧، ثنائية أحد طرفيها هو الانبهار بالحلم الأمريكي، وهو انبهار ثابت ومستمر ومتزايد أحياناً، والطرف الثاني هو السياسة الخارجية الأمريكية والتي يحدث في أحيان كثيرة أن تكون في تناطح واضح مع السياسات الخارجية للدول الأخرى، الدول نفسها التي تنبهر شعوبها بصورة أمريكا من الخارج. . نقول إنه على الرغم من تلك الثنائية والتي حافظت حتى الآن على صورة أمريكا الخارجية داخل العقل العربي، وحالت حتى الآن من دون تحوّل الرفض العربي للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط إلى كراهية حادة صريحة، فإن التطورات الأخيرة وموقف أمريكا الموالي سياسياً للموقف الإسرائيلي والمتواطىء أخلاقياً معه، تجعل من الصعوبة بمكان مناقشة التفاعلات غير السياسية بمعزل عن ذلك الموقف الأمريكي الأخير، وخصوصاً أنه موقف يهدد بتحول «الرفض» العربي إلى كراهية نهائية، وبوضع أمريكا وإسرائيل في سلة واحدة داخل الوعي العربي. ولهذا سوف نجد أنفسنا، أردنا أم لم نرد، نعرّج على التفاعلات العربية ـ الأمريكية السياسية. وإن كنا سنحاول أن نوظف الحديث السياسي لخدمة التفاعلات غير السياسية.

ثالثاً: إن الحديث عن التفاعلات العربية ـ الأمريكية السياسية، وغير السياسية سوف يتحول في أحيان كثيرة إلى حديث عن التفاعلات المصرية ـ الأمريكية لأسباب عدة، ليس من بينها إحساس أجوف بدور مصر الريادي، وإن كان الظرف التاريخي المصري والعربي يبرر ذلك التركيز على مصر. فالتفاعلات العربية ـ الأمريكية التي تعنينا هنا تفاعلات لا يمكن أن يقال إنها بدأت جدياً قبل عام ١٩٤٨، باستثناء المشاورات التي تمّت قبل ذلك التاريخ

بين الملك عبد العزيز آل سعود والرئيس الأمريكي روزفلت. وحتى عام ١٩٤٨ كانت التفاعلات التي يمكن أن نتحدث عنها بإسهاب هي التفاعلات العربية ـ البريطانية في جزء كبير من الوطن العربي، والتفاعلات العربية ـ الفرنسية في جزء آخر لا يقل أهمية يشمل بلاد الشام والشمال الأفريقي. وحتى ذلك التاريخ أيضاً كان الاهتمام الأمريكي بالوطن العربي يكاد يركز بصورة محدّدة على المصالح الاقتصادية الأمريكية في شبه الجزيرة العربية، حيث توجد آبار النفط الضخمة. ثم دخلت مصر إلى قلب المصالح الغربية والأمريكية باستلام الجيش السلطة في مصر وبداية ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢. لم يستغرق الأمر طويلاً قبل أن تدرك أمريكا، القطب الغربي الجديد بعد تراجع دور أوروبا الغربية وانكماش دور بريطانيا العظمى على الساحة الدولية بشكل واضح، أن الثورة المصرية تمثل خطراً جديداً وحقيقياً على المصالح الغربية ـ الأمريكية في المنطقة العربية، وبخاصة أن صعود نجم عبد الناصر وتردّد أصداء دعوته الجديدة للقومية العربية والوحدة، أكدا كل المخاوف الأمريكية وأسوأها. ولهذا يعتبر من باب التبسيط السياسي المخل أن نبرز السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط باعتبارها مجرد تأييد أمريكي مطلق لإسرائيل بسبب عقدة الذنب الغربية من ناحية، وبسبب ضغط اللوبي الصهيوني من ناحية ثانية.

لقد كان سيناريو السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط هو، ابتداء برفض تسليح الجيش المصري في منتصف الخمسينيات ومروراً بحرب الأيام الستة وانتهاءً بحرب الخليج، التأكيد الفعلي على أهمية المصالح الأمريكية التي لا تستطيع الولايات المتحدة في وجودها التعايش مع قوة عربية حقيقية قادرة على تهديد تلك المصالح. وربما يكون ذلك هو التفسير الوحيد المنطقي، من منظور أمريكي، للمفارقة الأساسية في علاقة أمريكا بالعرب. فالعقل العربي يؤرقه سؤال ملح: إذا كانت المصالح الأمريكية في الوطن العربي بهذه الأهمية ـ وهي بالقطع كذلك ـ فلماذا هذا الموقف الموالي كلية لإسرائيل على رغم ما يولده من عداء لأمريكا داخل الوطن العربي؟ والإجابة البسيطة هي: إن أمريكا لا تريد أن تجد نفسها في يوم قريب أو بعيد مضطرة للتعامل مع قوة عربية موحدة تتعامل معها من موقع الندية الكاملة. وإذا كان الثمن الذي تتوقعه أمريكا ـ من منظور أمريكي ـ هو معاداة العرب لها، فإن ما يواسيها، بل يطمئنها، هو أن تجعل ذلك الوطن العربي في موقف ضعيف يجعله بحاجة إلى من يبيع بتروله، بحيث تصبح أهمية بيعه للبائع أكبر بكثير من أهمية شرائه للمشتري.

وبصرف النظر عن المدخلات والتداخلات اللانهائية والممكنة هنا، فإن ما يهمنا في السياق الحالي، أن الدور المصري فرض نفسه، على الأقل باعتباره قوة مهدّدة محتملة، على الساحة العربية. وأصبح الحديث عن التفاعلات العربية ـ الأمريكية، السياسية وغير السياسية، يعني العودة الدائمة إلى المحور المصري ـ الأمريكي. وفي تاريخ التفاعلات العربية ـ الأمريكية، السياسية وغير السياسية، عدد من المحطات الكبرى أو الرئيسة التي تستحق التوقف عندها باعتبارها علامات طريق بارزة لا تخطئها العين. وقد اخترنا **أربع محطات أساسية للتوقف عندها في بعض الأناة لاستعراض تطور التفاعلات العربية ـ الأمريكية غير السياسية، وإن كان ما هو سياسي يختلط في أحيان كثيرة بما هو غير سياسي.**

المحطة الأولى: الأدب الأمريكي في مناهج الدراسة في الجامعات المصرية

تأخذنا المحطة الأولى إلى منتصف أيلول/سبتمبر عام ١٩٥٩، أي إلى بداية العام الجامعي ١٩٥٩/ ١٩٦٠.

كان كاتب هذه السطور يومها طالباً في السنة الرابعة والأخيرة بقسم اللغة الإنكليزية وآدابها بكلية الآداب، جامعة القاهرة. كانت سنة فاصلة وجديدة في كل شيء تقريباً بالنسبة الى وعيي الأدبي والثقافي. لكن الأهم من ذلك، أن لائحة الدراسة في القسم كان قد تمّ تغييرها بشكل شبه جذري في الصيف السابق، وأصبح الأدب الأمريكي ضمن مقررات الدراسة في السنة الرابعة لأول مرة في تاريخ التعليم الجامعي في مصر. وهكذا أصبحنا مطالبين بدراسة الرواية الأمريكية والشعر في الفصل الدراسي الأول (خريف ١٩٥٩)، والدراما الأمريكية في الفصل الثاني (ربيع ١٩٦٠).

كان الجديد في ذلك، تاريخياً، أن قسم اللغة الإنكليزية وآدابها ظل منذ افتتاحه مغلقاً على الأدب الإنكليزي، ونقصد به الأدب الذي أنتجته قريحة أدباء الجزر البريطانية. وكان الأساتذة القائمون بالتدريس فيه، ومن بينهم رؤساء القسم المتعاقبين، بريطانيين. وحينما تخرجت في القسم الدفعات الأولى من الطلاب المصريين في أوائل الأربعينيات، كان المتفوقون من بينهم يبعثون إلى إنكلترا وايرلندا لاستكمال دراستهم العليا. وعند عودتهم حاملين درجات

الماجستير أو الدكتوراه لم تكن مؤهلاتهم العليا تلك تتيح لهم دخول قسم اللغة الإنكليزية أعضاء في هيئة التدريس فيه، إذ كانوا يعيّنون في المدارس الثانوية مدرسين للغة الإنكليزية إلى جوار العشرات ممن كانوا يبتعثون إلى إنكلترا وايرلندا للحصول على دبلومات تربوية في تدريس اللغة الإنكليزية. وكان دخول المصري المؤهل عبر بوابة قسم اللغة الإنكليزية يمثل طموحاً كبيراً وتحدياً أكبر، وقد حرصت بريطانيا العظمى منذ احتلالها لمصر عام ١٨٨٢، وفي سنوات ما بين الحربين العالميتين بصفة خاصة، على نشر اللغة الإنكليزية وآدابها بين المصريين حتى أصبحت تلك اللغة في نهاية الأمر اللغة الأجنبية التي يدرّسها الطلاب منذ نعومة أظافرهم في مراحل التعليم الابتدائية ثم الثانوية والجامعية، ونجحت في نهاية الأمر بزحزحة اللغة الفرنسية من مكانها المتميز كلغة أجنبية أولى، وإن كانت تلك الأخيرة قد ظلت لغة الأرستقراطية المصرية لأجيال، بل إنها ما زالت حتى اليوم ترتبط في أذهان الجميع بدرجة من الخصوصية التي تميّز البرجوازية الصغيرة الجديدة التي حلّت محل الطبقة الأرستقراطية السابقة بعد تحولات ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢.

ما يهمنا، في سياقنا الحالي، أنه حتى حينما تمّ تمصير أقسام اللغة الإنكليزية في الجامعات المصرية ـ ولم يكن في مصر حتى خريف ١٩٥٩ سوى ثلاث جامعات فقط هي جامعات القاهرة وعين شمس والإسكندرية، وإن كانت ستلحق بها بعد شهور جامعة أسيوط التي كان قد صدر قرار بإنشائها عام ١٩٥٥ ـ بخروج الأساتذة الإنكليز من مصر وإنهاء عقودهم في السنوات الأولى للثورة، حتى حينما حدث ذلك ظل وضع قسم اللغة الإنكليزية على ما كان عليه قبل التمصير باستثناء بعض التعديلات التي تطلبتها روح العصر الجديد. فلم يحدث أي تغيير جوهري في مقررات التخصص داخل القسم، وهي المقررات التي كانت تدور كلها حول تاريخ الأدب الإنكليزي، ونماذج متدرجة من أنواعه الأدبية المختلفة: الرواية والشعر والدراما، بالإضافة إلى المذاهب والمدارس النقدية المختلفة منذ أفلاطون وأرسطو ومروراً بفيليب سيدني وردسويرث إلى نقاد القرن العشرين وفي مقدمتهم ت. س. إليوت.

ولم يكن تغيير اللوائح والمناهج متوقعاً لفترة طويلة بعد ثورة تموز/يوليو على أية حال، فقد رحل الأساتذة الإنكليز ليحل محلهم أساتذة مصريون تلقوا تعليمهم العالي في إنكلترا حيث حصلوا على درجات الدكتوراه. وسرعان ما انضم إليهم جيل من الحاصلين على الدبلومات المتخصصة من جامعتي إكستر

ودبلن، ثم تمّ بعد ذلك إرسالهم في بعثات دراسية إلى إنكلترا وايرلندا للحصول على درجة الدكتوراه في الأدب الإنكليزي. وحتى العام الذي بدأنا معه وقفتنا، أي العام الدراسي ١٩٥٩/ ١٩٦٠، لم يكن من بين أعضاء هيئة التدريس في أقسام اللغة الإنكليزية عضو واحد قد حصل على درجة الدكتوراه من جامعة أمريكية، أو تخصص في الأدب الأمريكي.

وقد زاد من ضيق إطار الصورة في الواقع أن البعثات الخارجية المصرية كانت تتجّه شرقاً إلى الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشرقية، مثل المجر وتشيكوسلوفاكيا، بعد أن انتهى شهر العسل القصير بين الثورة المصرية وأمريكا، واتجه عبد الناصر إلى الكتلة الشرقية عام ١٩٥٥ لشراء السلاح بعد أن انتابه اليأس من استجابة أمريكا لمطالبه بتسليح الجيش المصري. في صيف ١٩٥٥ وجد عبد الناصر نفسه ـ وكان قد بدأ يرفع شعارات الوحدة والقومية العربية ـ في موقف ضعيف أمام عجزه عن صدّ غارات إسرائيل المتكررة والعنيفة أحياناً على حدود مصر الشرقية. ثم بلغت القطيعة ذروتها مع ضرب أكبر أحلامه في التنمية بسحب البنك الدولي ـ بإيعاز من أمريكا ووزير خارجيتها آنذاك جون فوستر دالاس ـ عرضه بالمساهمة في تمويل إقامة السد العالي جنوب أسوان، وما صاحب ذلك من تصريحات دالاس ضد الاقتصاد المصري وعبد الناصر. وفي ظل شهر العسل الجديد، مع الاتحاد السوفياتي تلك المرة، بدأت عمليات الابتعاث بأعداد كبيرة إلى الاتحاد السوفياتي والدول التي تدور في فلكه، والتي استمرت منذ منتصف الخمسينيات حتى أواخر الستينيات مروراً بالهزيمة العسكرية عام ١٩٦٧.

وعلى الرغم من أن شهر العسل المصري ـ الأمريكي سرعان ما استؤنف في فتور في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦، إلا أنه كان شهر عسل لم يرده أو يسعى إليه أحد. صحيح أن وقوف أيزنهاور ضد العدوان الثلاثي داخل أروقة الأمم المتحدة ودوره المحوري في إرغام الدول الثلاث المعتدية على الانسحاب من سيناء وبور سعيد أعادا بعض الحرارة إلى العلاقات المصرية ـ الأمريكية، إلا أن الجميع كانوا يدركون أن ايزنهاور لم يختر الوقوف مع مصر في حدّ ذاتها، بل ضد عدوان وقع أثناء حملته الانتخابية لفترة الرئاسة الثانية. وعلى الرغم من أن الدور الأمريكي كان أقوى أسباب انسحاب إنكلترا وفرنسا وإسرائيل، إلا أن الخطاب السياسي لعبد الناصر لم يشأ خروجه منتصراً، أو بطلاً قومياً عربياً، يعود انتصاره في نهاية

الأمر إلى الموقف الأمريكي وحده، بل ظل حتى وفاته، ومعه أجهزة الإعلام المصري، يبالغ في تقدير قيمة الإنذار الروسي والتلويح بضرب لندن وباريس. ثم إن التحولات الاشتراكية التي كانت الثورة قد بدأت بها مسيرتها، وفي مقدمتها تحديد ملكية الأرض الزراعية والقضاء على الملكيات الكبيرة، كانت مستمرة، وسوف تنتهي في بداية الستينيات إلى التأميم والحراسة، وهي كلها تحوّلات لم تكن لتسمح بوجود حرارة تذكر في العلاقات المصرية ـ الأمريكية على المستوى السياسي، وبالتالي على المستوى الثقافي. لقد كان الاتجاه شرقاً هو خيار الثورة المصرية.

كيف كان الموقف، إذاً، داخل الجامعات المصرية من الدراسات الأمريكية بعامة، والأدب الأمريكي بخاصة، في بداية العام الجامعي ١٩٥٩/ ١٩٦٠ الذي شهد تطويراً في لائحة قسم اللغة الإنكليزية جعل الأدب الأمريكي جزءاً من مناهجه الدراسية؟ كان القليل الذي يعرفه طلاب أقسام الأدب الإنكليزي عن الأدب الأمريكي حتى منتصف أيلول/ سبتمبر ١٩٥٩ يقدم ضمن دراسة الأدب الإنكليزي، فروائيان مثل هنري جيمس وإرنست همنغواي كانا يقدمان، من خلال رواية واحدة على الأكثر لكل منهما، وفي أفضل الظروف، باعتبارهما مكوناً بسيطاً من دراسة الرواية الإنكليزية في القرن العشرين. أما الدراما والشعر والفكر الفلسفي الأمريكي، فلم يكن الطلاب يعرفون عنها شيئاً. وكان ت. س. إليوت وتلامذته الأمريكيون، والمدرسة التحليلية التي تحمّس لها من نعتبره مؤسس قسم اللغة الإنكليزية الحقيقي، وهو رشاد رشدي، يقدم باعتباره ناقداً إنكليزياً، والمدرسة التحليلية، أو مدرسة «النقد الجديد» باعتبارها المدرسة النقدية الإنكليزية الأخيرة في تاريخ النقد الإنكليزي منذ سيدني من دون توقف يذكر عند الهوية الأمريكية للنقد الجديد. وحتى عندما كان يذكر للطلاب أن إليوت أمريكي هاجر في بداية حياته العلمية إلى إنكلترا، وأن نقاداً مثل كلينث بروكس وروبرت بن وارين وألان تيت، نقاد أمريكيون، لم تكن تلك الحقيقة تعني الكثير لمدارس الأدب ومدرسيه على السواء.

ولنا وقفة لا بد منها. لم يكن جهلنا بأعلام الأدب الأمريكي هو خطيئتنا الثانية، لكن التجاهل المتعمد لوجود أعلام مثل هوثورن وملفيل ووتمان وإميلي ديكنسون ويوجين أونيل وتنيسي وليامز وآرثر ميللر وآخرين كان خطيئتنا الثانية. لكننا في حقيقة الأمر لا نتحمل مسؤولية أي من الخطيئتين، ليس كلية على الأقل. فحينما ورث الأساتذة المصريون أقسام اللغة الإنكليزية وآدابها كانت

التركة إنكليزية بالكامل، وظلت كذلك لفترة طويلة. وفي الوقت نفسه، فإننا لا نستطيع القول بأن استبعاد أعلام الأدب الأمريكي من بين قائمة أعلام الأدب الإنكليزي يمكن تفسيره باعتباره مؤامرة مقصودة من جانب الأساتذة الإنكليز ضد الأدب الأمريكي، بهدف قصر النفوذ الثقافي الغربي على النفوذ الإنكليزي وحده. ربما يكون تفسير «المؤامرة» الإنكليزية مقبولاً في جزء منه، جزء فقط، لأن الموقف كان أكبر وأخطر من ذلك بكثير. فلم يكن الحكم على الأدب الأمريكي بخاصة، والثقافة الأمريكية بعامة، بالدونية (Inferiority) يقتصر على الأساتذة الإنكليز في مصر أو الأساتذة الإنكليز في الجامعات الإنكليزية وحدهم. كان حكماً أوروبياً عاماً، وهو حكم تؤيده الدراسة المطولة التي قامت بها باحثة إنكليزية شابة مؤخراً، وهي فرانسيس ستونر سوندرز معتمدة على مئات الوثائق الأمريكية والإنكليزية التي سقطت عنها سريتها بالتقادم، بالإضافة إلى عشرات اللقاءات التي أجرتها الباحثة مع رموز جهازي المخابرات المعنيين في تلك الفترة والذين كانوا على قيد الحياة عند قيامها بالدراسة. وقد نشرت الدراسة عام ١٩٩٩ بعنوان *Who Paid the Piper?: CIA and the Cultural Cold War*[١]. وبصرف النظر عن تركيز الباحثة في دراستها المثيرة على دور أجهزة المخابرات الأمريكية والبريطانية أثناء الحرب الباردة ومنذ إنشاء «The Congress for Cultural Freedom» في أوائل عام ١٩٤٨ في الحرب الثقافية بين المعسكرين الغربي والشرقي، وعلى دور تلك الأجهزة في تمويل الأنشطة الثقافية المعادية للشيوعية، فإن ما يهمنا في تلك الدراسة المطولة هو إحدى المهام الأساسية التي كلفت بها المخابرات الأمريكية، وهي تحسين صورة أمريكا والثقافة الأمريكية في أوروبا الغربية منذ بداية الحرب الباردة. ولهذا اهتمت أجهزة المخابرات الأمريكية منذ البداية بتمويل أنشطة المعارض الفنية والمهرجانات الأمريكية التي كانت تقام في أوروبا، وفي باريس بصفة خاصة، باعتبارها مركز الفكر اليساري في أوروبا خارج الاتحاد السوفياتي في عقدي الخمسينيات والستينيات على الأقل. وهكذا جلبت المخابرات الأمريكية أفضل ما لدى أمريكا من فرق موسيقية سيمفونية وروائع فنونها التشكيلية إلى المحافل الأوروبية لتحسين صورة الثقافة الأمريكية. كانت أوروبا في تلك السنوات تنظر إلى العقل الأمريكي باعتباره عقلاً سطحياً ضيق الأفق غير قادر على إنتاج فنون

(١) Frances Stonor Saunders, *Who Paid the Piper?: The CIA and the Cultural Cold War* (London: Ganata Books, 1999).

راقية أو فكر عميق. كان العقل الأمريكي، من منظور أوروبي، عقلاً قاصراً يتّسم بالبراءة والسذاجة (Naïvité) إلى حدّ كبير.

ولسوء الحظ، كان ذلك أيضاً ما قدمته النماذج الأدبية الأمريكية ـ ضمن مناهج دراسة الأدب الإنكليزي ـ لطلاب أقسام اللغة الإنكليزية وآدابها في الجامعات المصرية. كانت دراسة نصوص هنري جيمس الروائية، وبخاصة *Portrait of a Lady*، تركز على تجربة فقدان البراءة عند بطلتها الأمريكية شبه الساذجة والتي تفتقر إلى التجربة والنضج إلى أن تتكفل تجربتها الأوروبية بنضجها وفقدان إقليميتها الخاصة (Provincialism). وكثيراً ما كنا نتوقف عند مقولة إليوت في تبريره هجرته المضادة من أمريكا إلى إنكلترا: «إن كاتباً أو كاتبين لا يصنعان تقاليد أدبية»!!

هل كان موقف الشاب العربي خارج مصر مختلفاً؟ سوف أقصر مناقشتي هنا على شباب الجامعات العربية، حيث إنني معني في المرحلة الحالية ببداية الدراسة الأكاديمية المنظمة للأدب الأمريكي. كان الموقف بالنسبة الى الاتصال الرسمي المنظم والمنتظم بالأدب الأمريكي أكثر سوءاً، بل أكثر قتامة. ففي الشمال الشرقي، كان التأثير الإنكليزي داخل الجامعات العراقية لا يقل سيطرة، إن لم يزد، على مثيله في الجامعات المصرية، أما في لبنان وسوريا فقد كان التأثير، وما زال، فرنسياً بالدرجة الأولى. الحال نفسه مع شباب الشمال الإفريقي، فقد كانت دوله ذات التأثير، وهي تونس والجزائر والمغرب، ما زالت ترزح تحت الاستعمار العسكري المباشر من جانب فرنسا، ولم تكن كل تلك الدول قد حصلت على استقلالها عشية بداية العام الجامعي ١٩٥٩/ ١٩٦٠. وحينما حصلت تلك الدول على استقلالها، كل حسب ظرفها التاريخي، وأنشئت فيها جامعات وطنية، ظل التأثير الثقافي الأجنبي فرنسياً إلى اليوم، وبخاصة أن فرنسا على مرمى حجر عبر البحر الأبيض المتوسط من تلك الدول. أما في الجزيرة العربية ودول الخليج التي حصلت على استقلالها بعد ذلك التاريخ، فلم يكن حال الدراسات الأمريكية أفضل حالاً منه في مصر. فهي دول كانت واقعة تحت التأثير الثقافي الإنكليزي، شأنها في ذلك شأن مصر، ولم تكن هناك حتى ذلك الوقت جامعات علمانية تدرّس العلوم والمعارف الحديثة. وحينما أنشئت الجامعات في تواريخ لاحقة اعتمدت إلى درجة شبه كاملة على أساتذة مصريين لم يكونوا على اتصال حقيقي أو قوي بالدراسات الأمريكية.

وخلاصة القول، أن الحديث عن الواقع التعليمي والثقافي في مصر في أواخر الخمسينيات يعتبر مدخلاً أساسياً، إن لم يكن وحيداً، لواقع الدراسات الأمريكية في الوطن العربي.

أمام كل تلك السلبيات، كانت هناك عوامل إيجاب أكثر قوة وتأثيراً في عقولنا ونحن جلوس داخل إحدى قاعات الدرس في قسم اللغة الإنكليزية العتيق في أول أيام الدراسة في أيلول/سبتمبر ١٩٥٩، نستمع في انبهار لأول دروسنا في الأدب الأمريكي يلقيه علينا أستاذان أو محاضران أمريكيان في الوقت نفسه. نعم، محاضران في وقت واحد. فقد وقف فوق منصة التدريس وأمام السبورة العتيقة، والتي ما زالت موجودة حتى يوم كتابة هذه السطور، عملاقان أمريكيان، هما أستاذ أمريكي منتدب للتدريس في الجامعات المصرية، جنباً إلى جنب مع الملحق الثقافي الأمريكي في السفارة الأمريكية في القاهرة!! جلسنا نستمع اليهما في كثير من الانبهار. استمرا معنا طوال ذلك الفصل الدراسي والفصل التالي. كانت البداية قوية ومختلفة في الوقت نفسه.

لم تكن سلبيات الاتصال بالأدب الأمريكي وواقع الدراسات الأمريكية في مصر تمثل جزءاً من وعينا المؤثر، بل كانت أشياء مترسبة في ركن بعيد من اللاوعي، أشياء ليس لها تأثير يذكر مقارنة بعنفوان «الحلم الأمريكي» وقوة إبهاره.

المحطة الثانية: الحلم الأمريكي من الخارج

الحديث عن الحلم الأمريكي (The American Dream) هنا، في تلك المرحلة المبكرة من اتصالنا الرسمي والمنظم بالأدب الأمريكي، لا يعني أننا كنا في الواقع على اتصال بالمصطلح أو على معرفة به، فعلى الرغم من أن الحديث عن «الحلم الأمريكي» من الداخل، أي داخل الفكر الأمريكي نفسه، كان يرجع إلى سنوات طويلة سابقة، بل يمكن إرجاعه إلى موجات الاستيطان الأوروبية الكبرى في أمريكا في نهاية العقد الثاني من القرن السابع عشر، حينما انتقل المتطهرون (Puritans) في موجات كبيرة إلى العالم الجديد يحدوهم «حلم» إقامة المدينة الفاضلة فوق الجبل، حيث يستطيعون ممارسة شعائرهم الدينية في حرية بعيداً عن اضطهاد أسرة ستيوارت في إنكلترا وإقامة دولتهم المدنية على أساس عقيدتهم الدينية، إلا أن المصطلح محدداً ومعرفاً بدقة كان بعيداً عن وعي هؤلاء الشباب الذين جلسوا يستمعون في انبهار

لمحاضرات العملاقين الأمريكيين اللذين كانا عملاقين بالمعنى الحرفي للكلمة. وقد شاءت الصدفة أن تكتمل صورة الحلم الأمريكي، فقدمت لنا عملاقين حقيقيين بعيداً عن أية اعتبارات للقيمة أو للمقدرة العلمية التي كانا يتمتعان بها. وعلى الرغم من عدم درايتنا بالمصطلح، إلا أن كل معطياته كانت متوفرة لدينا بالكامل في ذلك اليوم من أيام أيلول/سبتمبر ١٩٥٩. ونحن هنا نتحدث عن معطيات الحلم الأمريكي كما يراها الآخر، وكما رأيناها نحن في تلك الأيام، من خارجه، وبعيداً كلية عن أية سلبيات كانت قد بدأت تلتصق بذلك الحلم داخل الثقافة الأمريكية.

كانت هناك في الحقيقة درجة انبهار شديد بذلك الحلم، ولم يكن انبهارنا أقل من انبهار ملايين الشباب في العالم بحلم الحياة الأمريكية حيث الحرية والمساواة والديمقراطية والنجاح المادي بلا حدود! وفي الوطن العربي على وجه التحديد، كان لذلك الحلم بريقه الخاص الذي ولده الظرف التاريخي للوطن العربي. ولا بد لنا هنا من عودة إلى نقطة ما، لنسمها نقطة البداية في التفاعلات العربية ـ الأمريكية. الحقيقة أن نقطة البداية تفرض نفسها على تلك العودة بشكل حتمي، وهي نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨، وهي الحرب التي لحقت بها أمريكا قبل نهايتها بعام تقريباً.

في الوقت الذي ظهرت فيه أمريكا على الساحة الدولية كقوة جديدة مؤثرة كان الوطن العربي بكامله من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي ـ باستثناء المناطق الداخلية الشاسعة لشبه الجزيرة العربية ـ واقعاً تحت الاحتلال العسكري الأوروبي المباشر. وحينما أعلن توماس ودرو ولسون، الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية، مبادئه المشهورة عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، ارتبطت تلك المبادىء بصورة أمريكا في أذهان العرب. وعلى رغم خيبة آمال العرب الذين وقفوا إلى جانب بريطانيا العظمى وفرنسا وصدقوا وعود الدولتين بمنحهم حق تقرير المصير، إلا أن ذلك الربط بين الحرية وبين أمريكا ظل قائماً في أذهان العرب لسنوات طويلة قادمة، حتى ذلك اليوم داخل مدرجات جامعة القاهرة حينما جلسنا نستمع لأول محاضرة في الأدب الأمريكي مستقلاً عن مقررات الأدب الإنكليزي. لقد استمر ذلك الربط على رغم أن مياهاً كثيرة كانت قد مرت تحت جسر العلاقات العربية ـ الأمريكية بين عامي ١٩١٨ و١٩٥٩، وفي مقدمتها هرولة الولايات المتحدة الأمريكية، على لسان رئيسها هاري ترومان، للاعتراف بقيام دولة إسرائيل في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨

بعد ١١ دقيقة فقط من إعلان بن غوريون قيام الدولة اليهودية. حتى ذلك الاعتراف المبكر من جانب أمريكا بالدولة التي زرعت في قلب الوطن العربي، تجسيداً حياً للخديعة التي مارسها الغرب مع العرب، لم يمس جوهر صورة أمريكا داخل العقل العربي. إذاً إن الاعتراف الأمريكي اللاهث كان جزءاً من اتجاه دولي كانت الحركة الصهيونية العالمية قد نجحت بخلقه، ثم تحريكه والسيطرة عليه. فلم يكن اعتراف أمريكا بإسرائيل أسوأ من اعتراف الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية بها. ثم إن العصابات الصهيونية التي اجتاحت الأرض الفلسطينية واحتلت جزءاً كبيراً منها بحلول نهاية الانتداب البريطاني، ثم اشتركت بعد ذلك في هزيمة الجيوش العربية، كانت ترتكب المجازر وتروّع المدنيين وتفرغ القرى العربية من سكانها ـ الغريب أنهم يتهمون الفلسطينيين اليوم بالإرهاب! .. ثم تقاتل الجيوش العربية قبل الهدنة الأولى وبعدها بأسلحة شرقية. وفوق هذا وذلك كان العرب في تلك السنوات، وما زالوا يلقون بالمسؤولية شبه كاملة على الشيطان الأكبر، وهو بريطانيا في ذلك الوقت. ولم يخطر في بال أحد أن يتهم أمريكا بتلك التهمة. وفي ظل شهر العسل الطويل بين عبد الناصر والكتلة الشرقية منذ بداية شراء الأسلحة الشرقية عام ١٩٥٥، كانت الدعاية العربية لا تشير إلى اعتراف الكتلة الشرقية بإسرائيل أو استخدام العصابات الصهيونية للأسلحة التشيكية، بينما تركز في المقابل على دور بريطانيا واعتراف أمريكا اللاهث بالدولة الجديدة. المهم أن صورة أمريكا لم تخدش حقيقة داخل العقل العربي.

وفي الوقت نفسه، فإن الدور الأمريكي في الحرب العالمية الثانية، وهو الدور الذي قلب موازين الحرب في نهاية الأمر لصالح قوات الحلفاء، ساهم في تأكيد انفراد أمريكا بزعامة العالم الغربي. فقد خرجت الولايات المتحدة من تلك الحرب كأكبر قوة عسكرية واقتصادية في العالم الغربي، وبالتالي كأكبر قوة سياسية مؤثرة، بل إنها ستنفرد بذلك الدور لبضع سنوات إلى أن يدخل الاتحاد السوفياتي النادي النووي ويكسر الاحتكار الأمريكي ليصبح القوة الدولية الثانية أو المناوئة. وكانت بريطانيا العظمى قد خرجت من تلك الحرب مثخنة بالجراح ومثقلة بالمشكلات، ولهذا سرعان ما تنازلت عن دور القوة الدولية العظمى الوحيدة. بهذا الثقل الأمريكي الجديد على الساحة الدولية اكتسب «الحلم الأمريكي» قدرة أكبر على الإبهار والجذب من خارجه، بين شباب «الآخر» الثقافي والحضاري والسياسي. في ظل ذلك الانبهار جلسنا داخل قاعة

الدرس نستمع لأول محاضرة في الأدب الأمريكي. الانبهار نفسه الذي غيّر مسار حياتي شخصياً وبصورة جذرية.

كان الحلم الأمريكي يتمتع بميزة خاصة في الوطن العربي، ميزة لم تتوفر له في مناطق أخرى من العالم، أو على الأقل وفّرت له قدراً كبيراً من الاختلاف. فعلى الرغم من تغلغل التأثير الغربي في نسيج الثقافة العربية بعامة، والمصرية بصفة خاصة، منذ الحملة الفرنسية القصيرة الأجل على مصر (١٧٩٨-١٨٠١)، ومروراً بعصر الترجمة أثناء حكم محمد علي، ثم الاحتلال الإنكليزي الكامل لمصر عام ١٨٨٢، إلا أن التأثير الإنكليزي كان ينظر إليه بصفة عامة باعتباره تأثير المستعمِر في المستعمَر، تأثيراً قهرياً مفروضاً لم يكن يصاحبه انبهار أو قوة جذب، ليس على المستوى الشعبي على أية حال، إذ كانت قلة من السياسيين والإقطاعيين المستفيدين من الاحتلال الإنكليزي تعتبر بريطانيا العظمى قبلتها التي تتجه إليها بصفة منتظمة. أما على المستوى الشعبي، فقد ارتبط النفوذ الإنكليزي في أذهان الناس بالاحتلال العسكري والسيطرة والقهر والسخرة، ثم الحماية منذ بداية الحرب العالمية الأولى. وقد تكفلت حركات المقاومة الوطنية، ابتداء بمصطفى كامل ومروراً بمحمد فريد وسعد زغلول ومصطفى النحاس بإذكاء روح العداء لبريطانيا العظمى منذ بداية القرن العشرين حتى قيام الثورة المصرية في تموز/يوليو ١٩٥٢. ولم يتوقف الشعب المصري في يوم من الأيام عن التعبير عن رفضه للاحتلال البريطاني منذ اشتعال الثورة الشعبية العارمة بعد نفي سعد زغلول عام ١٩١٩. وكان آخر تلك الفورات المعادية للوجود البريطاني في مصر حركة المقاومة المسلحة ضد القواعد البريطانية في منطقة القناة في الفترة التي تلت إلغاء معاهدة ١٩٣٦ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥١. وفي مرحلة سابقة لإلغاء المعاهدة المصرية ـ البريطانية عبَّر الشعب عن مشاعره الحقيقية تجاه الاحتلال الإنكليزي حينما اقتربت مدافع رومل من الإسكندرية في أوائل عام ١٩٤٢، ووصل العداء إلى ذروته في الترحيب الشعبي العام بالألمان باعتبارهم المحررين أو المخلصين الجدد الذين سيضعون نهاية لمعاناة الشعب المصري تحت نير الاحتلال الإنكليزي. وكان لسان حال المصريين الذين لم يكونوا قد اكتووا بالنازية الألمانية يقول: «نار ألمانيا ولا جنة بريطانيا العظمى». وقد عاش كاتب هذه السطور، ولم يكن يومها قد أكمل عامه الخامس بعد، تجربة ذاتية مثيرة في قرية مصرية صغيرة في وسط الدلتا لم تكن إلا قلة قليلة من أبنائها قد ذهبت

إلى «كُتّاب» القرية لتعلم مبادىء القراءة والكتابة التي تتطلبها عملية حفظ عدد من سور القرآن الكريم. يوم احتدام معركة العلمين كانت أصوات مدافع المعركة المحتدمة بين قوات رومل وقوات مونتغمري تسمع في قريتنا البعيدة المجهولة، وكان أحد المسنين من رجال القرية يهرع إلى ساحة عامة صغيرة أو إلى وسط «القنطرة» الممتدة فوق الترعة الضيقة ليعلن بصوت جهوري شبه مخبول أو مهووس ترحيبه برومل «القادم من الغرب». ولم يكن أحد في قريتنا يدرك أن معركة العلمين ستكون بداية النهاية لرومل وللقوات الألمانية في الشمال الأفريقي بأكمله.

كانت تلك كلها سلبيات علقت داخل الوعي العربي والمصري بصورة بريطانيا العظمى، وهي سلبيات لم تعلق في أي يوم من الأيام حتى بداية الخمسينيات على الأقل بصورة أمريكا. فأمريكا لم تحتل بلداً عربياً في يوم من الأيام، ولم تفرض استعماراً عسكرياً مباشراً على أية منطقة عربية. ثم إنها كانت ترتبط في أذهاننا بمبادىء الرئيس ولسون المشهورة عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، ولهذا لم يكن غريباً أن يسعى شباب الضباط الذين قادوا الثورة ضد النظام الملكي منذ اللحظة الأولى للحصول على دعم أمريكا لثورتهم، عن طريق الاتصال بالسفير الأمريكي في القاهرة آنذاك ليؤمنوا حماية أمريكية ضد تدخل القصر لإجهاض «حركتهم» من ناحية، ويمنعوا زحف القوات البريطانية الموجودة بقوة في منطقة القناة على القاهرة وإنهاء الثورة، من ناحية ثانية.

وحتى بعد انتهاء شهر العسل المبكر للعلاقات المصرية ـ الأمريكية بعد اتجاه عبد الناصر شرقاً لشراء السلاح بعد الغارات الإسرائيلية المهينة على حدوده الشرقية عام ١٩٥٥، وبعد أن تدخلت أمريكا بشكل مباشر ضمن خطة غربية لاحتواء عبد الناصر ودعوة القومية العربية عن طريق الترويج المباشر لحلف بغداد المركزي لتكوين محور مناوىء للمحور القومي الناصري الجديد منذ منتصف الخمسينيات، وبعد إقناع دالاس للبنك الدولي بسحب عرضه للمساهمة في تمويل مشروع السد العالي في تموز/يوليو ١٩٥٦، بعد ذلك كله لم تهتز صورة أمريكا، ولم يفقد الحلم الأمريكي بريقه أو قوة إبهاره وجذبه. كان الخطاب السياسي المصري حماسياً وعنيفاً ضد الرغبة الأمريكية الجديدة لاحتواء عبد الناصر وملء الفراغ الذي خلفته بريطانيا في المنطقة، لكن الحسّ الشعبي كان يعيش مفارقة غريبة ولافتة للنظر، فقد كان يتعاطف مع الخطاب السياسي الرسمي، وبخاصة بعد أن أصبح عبد الناصر رمزاً لنضال الشعوب

المقهورة وبطلاً جديداً للقومية العربية والوحدة، وفي الوقت نفسه يحتفظ للحلم الأمريكي، حلم الحرية والنجاح السهل، بقوة إبهاره. ولم تدم القطيعة طويلاً، لم تدم في الواقع إلا لشهور قليلة امتدت من تموز/يوليو ١٩٥٦ إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦، حينما تبنت إدارة ايزنهاور قرار مجلس الأمن الذي طالب دول العدوان الثلاثي بوقف عدوانها والانسحاب من المناطق التي كانت قد احتلتها من أرض مصر.

كانت تلك هي درجة الانبهار التي جلسنا بها، وجلست بها أنا أيضاً، نستمع إلى أول محاضرة في الأدب الأمريكي باعتباره جزءاً مستقلاً من مناهج الدراسة في الجامعات المصرية. وهو الانبهار نفسه الذي جلست به فجر ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤، قبل أن أستقل الطائرة بعد ذلك بثلاث ساعات في الطريق إلى نيويورك كطالب بعثة لدراسة الأدب الأمريكي استمع إلى سيمفونية «العالم الجديد» التي ألفها الموسيقي المجري فورجاك على ظهر الباخرة التي أقلته مهاجراً إلى العالم الجديد. كانت الدراسة في مرحلة الليسانس، ودراسة الأدب الأمريكي لفصلين دراسيين، قد تكفلتا بتغيير مجرى حياتي بالكامل. فقد حقق حبي للدراسة الجديدة تفوقاً ملحوظاً في الأدب الأمريكي دفعني للاستمرار في الاتجاه نفسه. وفي السنوات التي مرت بين تخرجي في حزيران/يونيو ١٩٦٠ وسفري إلى الولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير ١٩٦٤، لم يخطر ببالي على الإطلاق أن أسافر إلى إنكلترا بعد أن أصبح السفر إلى أمريكا فكرة مسيطرة. ولهذا لم يكن غريباً أن تنساب دموعي فجر ذلك اليوم بعد أن جعلني أستاذي رشاد رشدي أستمع إلى سيمفونية المهاجر المجري وهو في طريقه إلى العالم الجديد. لقد وجدت نفسي في موقف الموسيقي العالمي المهاجر نفسه ذاهباً إلى الحلم الأمريكي بكل الشوق والانبهار.

المحطة الثالثة: ١٩٦٧ وفقدان البراءة

ارتبط فقدان البراءة (Loss of Innocence) منذ عرف الإنسان فن المسرح بتحرك البطل التراجيدي نحو التحول النهائي عن الجهل إلى المعرفة أو اكتساب الحكمة. وبقليل من المبالغة المقبولة يمكن القول بأن التفاعلات العربية ـ الأمريكية تطورت عبر العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين حسب مبدأ فقدان البراءة المأساوي والتحول العربي من الجهل إلى المعرفة بحقيقة الحلم الأمريكي على المستوى السياسي. حدث ذلك منذ السنوات المبكرة من

الستينيات، حينما وصلت الفجوة أو الفتور في العلاقات المصرية ـ الأمريكية أيام جون كينيدي إلى قطيعة كاملة بلغت ذروتها في السنوات الأخيرة لحكم ليندون جونسون، قبل أن يرغمه الرأي العام الأمريكي على عدم ترشيح نفسه لفترة رئاسة ثانية. ويمكن القول أيضاً إن «فقدان البراءة» العربية قد اكتمل بأحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ واجتياح الدبابات الإسرائيلية الوحشي لمناطق الحكم الذاتي الفلسطينية في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٢، وما صاحب ذلك من انحياز أمريكي يصل إلى درجة التواطؤ مع الموقف الإسرائيلي. مرة أخرى، ولمرات عديدة قادمة، تفرض التطورات السياسية نفسها على التفاعلات العربية ـ الأمريكية غير السياسية. والواقع أن التطورات على المحور السياسي تؤثر بشكل حتمي في مجريات الأمور، بل في صورة أمريكا في العقل العربي الذي اتخذ موقفاً رافضاً للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ولانحيازها الكامل، الضمني ثم الصريح، للجانب الإسرائيلي في الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وهذا، في حقيقة الأمر، هو جوهر الموقف العربي المزدوج الذي يتبنى بصفة رسمية وبصفة شعبية شاملة موقف الرفض، بل «العداء» في أحيان كثيرة من السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، من دون أن يرفض، في الوقت نفسه، الكثير من معطيات الحلم الأمريكي وطريقة الحياة الأمريكية. وربما كان الطرف الثاني من تلك الثنائية هو صمام الأمان الذي حال حتى الآن دون تحوّل الرفض، بل العداء السياسي إلى كراهية لأمريكا ككل، الكراهية نفسها التي شعر بها العرب تجاه بريطانيا العظمى لفترة طويلة. وإن كان الأمر في الأيام الأخيرة ـ منذ اجتياح القوات الإسرائيلية لأراضي السلطة الفلسطينية وارتكابها مجازر لا تقل وحشية عن مجازر النازية ضد اليهود أنفسهم ـ قد بات يتطلب جهداً خارقاً وفوق طاقة البشر حتى لا يتحول الرفض، أو حتى معاداة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، إلى حقد وكراهية حقيقيين لكل ما هو أمريكي.

وإذا أجلنا الحديث عن تطورات الشهور الأخيرة منذ ١١ أيلول/سبتمبر إلى الاجتياح الإسرائيلي، وهو حديث قادم بالقطع، فإن ازدواجية المشاعر العربية تجاه أمريكا، الازدواجية التي ترفض السياسة الأمريكية من ناحية، وتحتفظ على رغم ذلك بقدر كبير من الانبهار بالحلم الأمريكي من ناحية أخرى، هي التي تفسر استمرار العلاقات الثقافية والعلمية والتعليمية في تفاعلاتها الإيجابية حتى في أحلك الظروف السياسية. فقد ظل الشباب المصري الطموح يحلم بالدراسة في الجامعات الأمريكية قبل عام ١٩٦٧ وبعده. كان

هؤلاء الشباب لا يعدمون السبل إلى الابتعاث. وهكذا، حينما عاد كاتب هذه السطور إلى الولايات المتحدة مستشاراً ثقافياً لمصر في واشنطن عام ١٩٨٩، لم يكن غريباً أن يلتقي في كل مكان اتجه إليه بعلماء وأساتذة ورؤساء أقسام وعمداء مصريين وعرب لا حصر لهم في الجامعات الأمريكية بطول القارة الشاسعة وعرضها. وجيل التسعينيات هذا من الأساتذة العرب والمصريين ينتمي بالقطع إلى ذلك الجيل أو الجيلين اللذين رفضا الابتعاث إلى دول الكتلة الشرقية في مواجهة قوة جذب الحلم الأمريكي، ووجدا طريقهما إلى الجامعات الأمريكية بطرق مختلفة، ثم البقاء في أمريكا مستفيدين من التجربة الأمريكية ومساهمين فيها في الوقت نفسه.

وفي المقابل، فقد ظلت المؤسسات والهيئات الثقافية والتعليمية الأمريكية الموجودة في مصر وفي بقية بلدان الوطن العربي تمارس مهامها من دون توقف وفي غيبة أية عراقيل حقيقية أو مؤثرة. صحيح أن المركز الثقافي الأمريكي في قلب القاهرة تعرّض غير مرة لهجوم الجموع الغاضبة، بل حتى لإشعال النيران فيه، لكنه كان يغلق أبوابه في كل مرة بضعة أيام أو أسابيع قليلة في أسوأ الحالات، ثم يعود الى ممارسة نشاطه والى استقبال الشباب المصري الجادّ والراغب في الاطلاع والاتصال، بل في الدراسة في الجامعات الأمريكية والاستفادة من معطيات الحلم الأمريكي على رغم القطيعة السياسية، وعلى الرغم من قطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر وأمريكا، بل بين جميع بلدان الوطن العربي وبين أمريكا في أعقاب الهجوم الإسرائيلي على مصر والأردن وسوريا عام ١٩٦٧، إلا أن الحكومة المصرية لم تتخذ قراراً، مثلاً، بإغلاق المركز الأمريكي أو الهيئات الثقافية الخاصة، مثل هيئة الفولبرايت وغيرها. وقد استمرت الجامعة الأمريكية في ميدان التحرير في قلب القاهرة تمارس نشاطها كمؤسسة تعليمية تقدم المناهج الأمريكية وتمنح الدرجات العلمية التي تمنحها الجامعات الأمريكية وتحظى باحترام متزايد وقوة جذب، بل قوة تأثير، متنامية لما يقرب من خمسين عاماً، إلى أن أصبح الالتحاق بتلك الجامعة يمثل حلماً يراود الآلاف كل عام طوال ربع القرن الأخير من القرن العشرين. وأمام ذلك الإقبال المتزايد تضطر الجامعة الأمريكية لصدّ الآلاف من المتقدمين للالتحاق بها كل عام بسبب الإمكانات التي تحدّد أعداد المقبولين فيها. وبعد أن كانت الجامعة الأمريكية تقدم في الماضي إغراءات متعددة للشباب المصري للالتحاق بها، وتضطر على رغم ذلك إلى قبول

الطلاب ذوي المستوى العلمي المتوسط، بل الأدنى من ذلك في أحيان كثيرة حول منتصف القرن العشرين، أصبح القبول بها اليوم، ولأكثر من عشرين عاماً خلت، قاصراً على نخبة النخبة من بين الحاصلين على أعلى معدلات النجاح في الشهادة الثانوية العامة، بل أصبح الحصول على درجة البكالوريوس من الجامعة الأمريكية يكاد يقترب من الميزة الطبقية (Status Symbol) التي يتباهى بها الخريج على أقرانه من خريجي الجامعات المصرية.

حتى حينما فرضت الحكومة المصرية «الحراسة» على الجامعة الأمريكية في سنوات الجفوة والقطيعة السياسية، وأصبح «الحارس» المصري يقيم داخل حرم الجامعة ويشارك في الإشراف على أنشطتها المختلفة ومتابعتها، لم يكن من بين مخططات تلك الحراسة تغيير المناهج الدراسية أو «تمصير» الشهادات العلمية التي تمنحها الجامعة، وبخاصة أن الحكومة المصرية كانت تختار ذلك «الحارس» دائماً بعناية شديدة. فلم يكن الحارس في يوم من الأيام رجلاً عسكرياً، بل أستاذاً جامعياً مرموقاً أو وزير تعليم سابق ما زال يحتفظ بأستاذيته في جامعة مصرية، بما كان يعنيه ذلك من استنارة ذلك الحارس وتفهمه الكامل للرسالة التنويرية للجامعة الأمريكية في القاهرة، ومن ثم عدم تدخله في أدائها.

في السنوات الأخيرة من الخمسينيات والمبكرة من الستينيات حدث انفتاح مفاجىء من الجانب الأمريكي على الجامعات المصرية، ونشطت مؤسسات ثقافية وتعليمية مختلفة، في مقدمتها «مؤسسة فورد»، في تمويل المنح الدراسية إلى أمريكا، في مجال الدراسات اللغوية أو اللسانية على وجه التحديد. وهكذا سافر إلى أمريكا في وقت واحد في خريف عام ١٩٥٨ ثلاثة من الشباب المدرسين بقسم اللغة الإنكليزية بآداب القاهرة، تبعهم آخرون في انتظام حتى عام ١٩٦٥، بالإضافة إلى عدد آخر، بالطبع، من الجامعات المصرية الأخرى، تخصصوا جميعاً، وبلا استثناء، في دراسة العلم الجديد، ثم عادوا إلى جامعات القاهرة وعين شمس والإسكندرية ثم الأزهر في ما بعد يحملون درجات الدكتوراه في اللغويات. والغريب أن ذلك التمويل السخي لهذا التخصص على وجه التحديد، لم يقابله تمويل مماثل سخي أو غير سخي، لدراسة الأدب الأمريكي. وقد ظل ذلك التناقض في الموقف الأمريكي قائماً في أذهاننا لسنوات من دون أن نجد تفسيراً معقولاً له. ففي الوقت الذي كانت فيه الجامعات المصرية قد انفتحت رسمياً على الأدب الأمريكي وأدخلته ضمن مناهجها الدراسية، امتنعت تلك المؤسسات الثقافية والتعليمية المتاحة عن

تمويل دراسة الأدب الأمريكي وأعطت بالمقابل وبسخاء لافت للنظر التمويل الكافي للدراسات اللغوية التي كانت تنتهي، بصورة نمطية، بتقديم أطروحات عن جوانب مختلفة للغة العربية، الفصحى والعامية. وقد جاء التفسير متأخراً بضع سنوات حينما اشتعلت أقسام اللغويات في الجامعات الأمريكية، في أواخر الستينيات، بتظاهرات الاحتجاج عندما اكتشف الطلاب الأمريكيون أن تمويل أقسام اللغويات في الجامعات الأمريكية الكبرى كانت تقوم به وفي جزء كبير منه على الأقل، أجهزة المخابرات الأمريكية (CIA). لم يكن أحد يعرف ذلك في السنوات الأخيرة من الخمسينيات أو المبكرة من الستينيات. وهكذا رحّب الكثيرون في سعادة بالفرصة التي أتيحت لهم لمعايشة الحلم الأمريكي عن قرب. وحينما تحقق حلم كاتب هذه السطور في السفر إلى أمريكا، كأول مبعوث مصري لدراسة الأدب الأمريكي، لم يكن ذلك بتمويل من «فورد» أو «فولبرايت»، بل بتمويل مباشر من جامعة القاهرة. وقد حدث الأمر نفسه بعد ذلك بعام ونصف العام مع زميلي ورفيق رحلة العمر، سمير سرحان الذي اتّجه إلى جامعة إنديانا لدراسة الأدب الأمريكي أيضاً، وكنت أنا قد سبقته إلى جامعة كورنيل.

المهم أن الانفتاح على الأدب الأمريكي على المستوى الأكاديمي سرعان ما تبعه انفتاح مماثل على المستوى الشعبي، وعلى مستوى الأجهزة الثقافية ذات الاتصال المباشر بالجماهير. وقد واكب ذلك الانفتاح نشاط ملحوظ في ترجمة روائع الرواية والدراما الأمريكية إلى العربية، وهو نشاط كانت بيروت قد سبقت القاهرة إليه بسنوات. هكذا، وبين يوم وليلة، وفي ظل حركة مسرحية نشطة ما زلنا حتى اليوم نطلق عليها «العصر الذهبي» للمسرح المصري والعربي، أصبح كتّاب مثل آرثر ميللر وتنيسي وليامز وكليفورد أوديتس جزءاً من غذائنا الثقافي اليومي، جنباً إلى جنب مع تشيكوف وبرخت وبيرانديللو وشكسبير وأسماء أخرى لامعة. وقد مارس كاتبان مثل ميللر وأوديتس تأثيراً قوياً على المزاج المسرحي العربي والمصري. ففي سنوات التحولات الاشتراكية في مصر، والتي كانت قد انتهت مع بداية الستينيات إلى عمليات تأميم وحراسة مبالغ فيها، لقيت أفكار أوديتس الذي ينتمي إلى سنوات القلق الأمريكي في الثلاثينيات، والتي شهدت تحول المثقفين الأمريكيين إلى بعض الصيغ اليسارية «المكيفة» مع الطبيعة الذاتية للثقافة الأمريكية، وأفكار ميللر الذي لا جدال في أنه بدأ حياته، وظل لفترة طويلة، إلى يسار الوسط الأمريكي، لقيت تلك الأفكار قبولاً غير محدود

بين المثقفين المصريين الذين تعاطفوا مع ليفتي في مسرحية الأول: **في انتظار اليسار** (*Waiting for Left*) **ومع ويلي لومان في مسرحية الثاني: وفاة بائع متجول** (*Death of A Salesman*). **هكذا شاهد البعض، وقرأ الكثيرون، رائعة ميللر باعتبارها مانيفستو ضد نظام رأسمالي لا قلب له. وظل هذا التفسير عالقاً بالمسرحية لسنوات طويلة إلى درجة أن كاتب السطور يبذل جهداً غير عادي كل عام داخل قاعة الدرس لإقناع طلابه في قسم اللغة الإنكليزية بأن وفاة بائع متجول** أكثر عمقاً وتركيبية، وأكثر فنية أو حرفية، من مجرد التفسير الاشتراكي الساذج الذي ألصقناه بها، خاصة إذا اعتبرنا بطلها ويلي لومان مسؤولاً بالدرجة الأولى عن مأساته وأن سقوطه في نهاية المسرحية لا يمكن ردّه إلى نظام اقتصادي لا قلب له، بل إلى فشل البطل التراجيدي نفسه في اختيار أسطورة النجاح الصحيحة وتجمّده الكامل مع أسطورة النجاح السهل في وقت أصبح النجاح فيه قرين العمل الشاق. أما تنيسي وليامز الذي كان يكتب من منطلقات فكرية مختلفة تماماً، فقد مارس تأثيراً كبيراً، ربما أكبر بكثير من تأثير آرثر ميللر، في أجيال من كتّاب المسرح العربي والمصري، فقد ترك البناء الدرامي المحكم والحوار المركز واللغة الشاعرية لمسرح وليامز بصماته الواضحة على فن كتابة الدراما عند كاتبين كبيرين مثل رشاد رشدي وميخائيل رومان. ومنذ الستينيات حتى اليوم يكاد لا يخلو برنامج مشاريع تخرج شباب أكاديمية الفنون في مصر، في أقسام النقد والتمثيل، من مسرحية أمريكية أو أكثر لميللر أو وليامز أو إدوارد آلبي.

لكن لا مبادىء ولسون عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، ولا موقف أيزنهاور من العدوان الثلاثي، ولا الاتصال الرسمي والشعبي بالأدب الأمريكي، استطاعت أن تحقق للحلم الأمريكي أو لصورة أمريكا في العقل العربي إبهاراً وجذباً يعادل ما حققته السينما الأمريكية منذ دخل عصر الشاشة الفضية إلى مصر في الثلاثينيات، ثم تلته بقية البلدان العربية في ما بعد. إن مبادىء ولسون وموقف أيزنهاور والاتصال بالأدب الأمريكي كانت بمثابة مستجدات محدودة التأثير في صورة أمريكا داخل الوعي الشعبي العربي والمصري، وبخاصة إذا سلمنا أن تلك المستجدات كانت تخاطب نخبة سياسية وثقافية من دون أن يعنيها رجل الشارع العادي. كان الحلم الأمريكي قد اكتسب في ذهن رجل الشارع أبعاداً شبه أسطورية عن طريق أفلام المغامرات ورعاة البقر والفانتازيا والخيال العلمي والجاسوسية وقصص الحب الرومانسي والكوميديا، بل

والميلودراما الراقية والأفلام التاريخية والحربية المبهرة. هكذا أصبح الأمريكي الذي يقدم في صورة راعي البقر ذلك الإنسان المسالم الذي يغرس الحياة وينمّيها، لكنه لا يتورع عن التصدي للشر وقهره، أصبح نموذج النماذج (Prototype) للأمريكي الذي استطاع في ما بعد أن يقهر النازية في أوروبا، ويرغم الزحف الياباني على شرق آسيا على التراجع. وتحضرني هنا بعض ذكريات الطفولة والصبا ذات الدلالة. فقد كان يفد إلى قريتنا المجهولة بين آن وآخر، أثناء دراستي الإعدادية ثم الثانوية، صبي قاهري هاجرت عائلته قبل ذلك من القرية إلى القاهرة ليعمل عاملاً بسيطاً في أحد مصانعها. لم نكن نكترث كثيراً لاختلاف الصبي عنا في ملبسه وسلوكه وطريقة كلامه، لكننا كنا نلتف حوله في شغف في أمسيات القرية لنستمع لما يقصّه علينا من قصص أفلام المغامرات الأمريكية التي كان يشاهدها في القاهرة. كنا نستمع إليه بمزيج من الانبهار والحسد، وكأنه مخلوق آخر أتيحت له فرصة المرور عبر أبواب جنة السينما الأمريكية. وأزعم هنا، من دون كثير مبالغة، أن السينما الأمريكية، منذ أن استغلت هوليوود انشغال فرنسا في الحرب العالمية الأولى لتنفرد بصناعة السينما العالمية وصدارتها، كماً وكيفاً، حققت لأمريكا بين شعوب الأرض ما لم تستطع السياسة الأمريكية الخارجية ـ على الرغم من تلك السياسة الخارجية التي اتسمت بكثير من السذاجة والحماقة ـ أن تحقق قدراً ضئيلاً منه، بل إن السينما الأمريكية كانت وما زالت حتى اليوم، تمثل كفة التعامل أو الترجيح في التفاعلات الأمريكية مع شعوب العالم وثقافاته. كانت أخطاء السياسة الأمريكية منذ خروج أمريكا من قوقعتها في نهاية الحرب العالمية الأولى كفيلة بتشويه صورتها منذ البداية، وهو ما حدث بالفعل من داخل الصورة في أمريكا حينما بدأ المثقفون والشباب الأمريكي يكتشفون قبح الحلم الأمريكي ويرفضون، منذ التورط في الحرب الكورية ثم حرب فييتنام، قيام بلادهم بدور شرطي العالم. لكن السينما الأمريكية كانت تقدم حلماً أمريكياً آخر مختلفاً إلى الخارج، حلماً وضع شعوباً كثيرة وثقافات مختلفة في ثنائية فريدة تقوم على رفض السياسة الخارجية الأمريكية من ناحية، وتظل مبهورة بالحلم الأمريكي كما تقدمه السينما الأمريكية من ناحية ثانية. وعلى الرغم من أحاديث المتخصصين ورجال التربية كثيراً وبلا كلل عن العنف غير الصحي الذي تقدمه السينما الأمريكية، إلا أن تلك الأحاديث لم تفلح أبداً في تغيير صورة أمريكا في أذهان العامة.

كانت تلك هي درجة انبهاري بالحلم الأمريكي يوم جلست داخل قاعة الدرس أستمع إلى المحاضرة الأولى في الأدب الأمريكي في أيلول/سبتمبر ١٩٥٩، ويوم هبطت في مطار جون كينيدي في أول شباط/فبراير ١٩٦٤ لأحصل على درجة الدكتوراه في الأدب الأمريكي من جامعة كورنيل عام ١٩٦٨.

فقدان البراءة مرة أخرى

جاء فقدان البراءة العربية في العلاقات العربية ـ الأمريكية على مراحل مؤلمة، تماماً كما يحدث في الأساطير القديمة وفي التراجيديات العالمية. فالبطل التراجيدي يمرّ بمراحل متتالية تتصاعد فيها الصدمات، فتكون صدمة اليوم أعنف من صدمة الأمس وأقسى، وصدمة الغد أكثر عنفاً وقسوة من الاثنتين. ومع كل مرحلة تزداد حدّة الألم الذي تثيره الصدمة، وبالتالي يزيد اقتراب البطل من نقطة المعرفة بعد جهل، أو نقطة النضج وفقدان البراءة. وهذا على وجه التحديد ما حدث مع العلاقات العربية ـ الأمريكية. صدقوا مبادىء ولسون الذي ترجع إليه المبادىء التي قامت عليها عصبة الأمم، وعلى رغم ذلك لم يحصل العرب على استقلالهم إلا بالقتال من أجل حريتهم ضد الاستعمارين البريطاني والفرنسي، وذلك بعد فترة طويلة وفي تواريخ متباينة. وذهبت كل الوعود البريطانية للعرب بشأن فلسطين أدراج الرياح، بل إن بريطانيا خرجت قبل الموعد الرسمي من فلسطين التي كانت تحت انتدابها، وهي تدرك جيداً أنها بذلك تتركها للعصابات الصهيونية المسلحة. وحينما أسرع ترومان إلى الاعتراف بـ «إعلان استقلال» الدولة اليهودية في فلسطين، كان وقع الصدمة على العقل العربي ضعيفاً، وربما التمس له البعض العذر، تماماً كما هو الحال مع الريفي البسيط ـ البريء ـ الذي يهبط على القاهرة، وحينما يوجهه قاهري يستغل براءته إلى ركوب حافلة تحمله إلى الطرف الآخر البعيد من القاهرة، بدلاً من وجهته الحقيقية، يلتمس الفلاح البريء للقاهري العذر. وحينما تباطأت أمريكا في تسليح الجيش المصري والاستجابة لطلبات مصر المتكررة بتزويدها بالسلاح منذ قيام الثورة حتى عام ١٩٥٥، ثم اتضح في نهاية الأمر أن ذلك التباطؤ كان رفضاً صريحاً، مما اضطر عبد الناصر إلى الاتجاه شرقاً طلباً للسلاح التشيكي، فكانت الصدمة أعنف وأقسى، وكان الألم المقابل هو الآخر أعنف وأقسى، ومن ثم، تسارعت درجة التحول من الجهل إلى المعرفة. يومها أدْرَكتْ ـ عرفت ـ الثورة المصرية أن أمريكا لن تقبل بتسليح

الجيش المصري إلى درجة تسمح له بالوقوف في مواجهة إسرائيل أو تهديد أمنها، على الرغم من أن ذلك الهدف الاستراتيجي الأمريكي في التعامل مع أطراف الصراع العربي ـ الإسرائيلي لم يكن معلناً بعد. كان المعروف، من دون إعلان أو تصريح، أن أمريكا تحث الدول الأوروبية بعامة، وفرنسا ما قبل ديغول بصفة خاصة، على مدّ إسرائيل باحتياجاتها كاملة من السلاح. وحينما جاء ديغول إلى الحكم في أواخر الخمسينيات وأعاد النظر في العلاقات الفرنسية ـ الأمريكية من ناحية، وفي سياسة فرنسا في الشرق الأوسط، من ناحية ثانية، ثم قرر التوقف عن مدّ إسرائيل بالسلاح، قررت أمريكا أن تتولى مباشرة، ومن دون طرف ثالث وسيط، تسليح إسرائيل بنفسها. وهكذا في الوقت الذي كانت الطائرات الإسرائيلية التي اشتركت في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ طائرات ميراج وميستير فرنسية الصنع، كانت طائرات سلاح الجو الإسرائيلي نفسه الذي ضرب المطارات المصرية ومدارجها عام ١٩٦٧ من نوع الفانتوم وسكاي هوك أمريكية الصنع. لقد جاءت الصدمة التي تلقتها البراءة العربية في أعقاب حرب الأيام الستة مباشرة، في حزيران/ يونيو ١٩٦٧، حينما أدرك العرب أن أمريكا تقوم بتسليح إسرائيل إلى درجة تمكنها من إلحاق الهزيمة بالجيوش العربية مجتمعة. ومنذ ذلك اليوم، لم تعد أمريكا تشعر بحاجة حقيقية لإخفاء نياتها. وفي السنوات التالية أدرك العرب، متأخرين، أن سلاح الجو الإسرائيلي كان يتدرب منذ أوائل الستينيات على تكتيكات ضرب المطارات المصرية ومدارجها على نماذج أقيمت لتلك المطارات في صحراء النقب، تحت سمع أمريكا وبصرها بأقمارها الصناعية وأجهزتها الاستخبارية.

وفي المداولات التي أعقبت الهجوم الإسرائيلي على مصر والأردن قبل أن تستدير إلى مرتفعات الجولان السورية، اكتملت عملية فقدان البراءة العربية أمام ممارسات أمريكا ومناوراتها العلنية ومن دون مواربة داخل مجلس الأمن وخارجه. في الساعات الأولى من الهجوم الإسرائيلي على المطارات والطائرات المصرية، وقبل أن يتأكد أحد، ممن كانوا بالقطع على علم مسبق بالخطط الإسرائيلية، صدر بيان قصير عن البيت الأبيض الأمريكي يعلن أن أمريكا لا تستطيع أن تقف على الحياد وتترك إسرائيل بمفردها أمام الجيوش العربية. وفي اليوم نفسه، وبعد ساعات قليلة، وكانت أقمار التجسس الأمريكية قد سجلت بالقطع نجاح إسرائيل بتدمير المطارات المصرية والطائرات وهي رابضة على الأرض، وما كان يعنيه ذلك من إخراج سلاح الطيران المصري من المعركة

لتنفرد إسرائيل بالقوات الأرضية المصرية الموجودة في سيناء من دون غطاء جوي، صدر بيان آخر عن البيت الأبيض حيث يقبع جونسون الذي كان رفضه لعبد الناصر قد وصل إلى حدّ العداء الشخصي، ليؤكد أن ما يحدث في منطقة الشرق الأوسط أمر يخص دول المنطقة وحدها، وأن أمريكا لا تنوي التدخل لصالح أحد الطرفين. ربما لم يلتفت أحد من القادة العرب للبيانين، ولم ينتبه إلى دلالة توقيت صدورهما، أو إلى درجة النفاق واللاأخلاقية التي عبّر عنها البيانان. لكن ذاكرتي ما زالت تسجل تفاصيل ذلك الموقف الفاضح، فقد كنت يومها قابعاً أمام شاشة التليفزيون الأمريكي، وكانت ذاكرتي تسجل كل شيء في ذهول وعدم تصديق. حينما صدر البيان الأول لم يكن أحد قد تأكد بعد من نجاح الضربة الجوية الإسرائيلية ضد سلاح الطيران المصري، وكان فشل تلك الضربة يعني إطلاق قدرة عبد الناصر على الردّ وإلحاق الكثير من الخسائر بالقوات الإسرائيلية. ولهذا سارعت أمريكا إلى إعلان تصريحها المبكر لتؤكد للجميع أنها لن تترك إسرائيل بمفردها. أما البيان التالي، وهو يمثل قمة الرياء في الموقف الأمريكي، فقد جاء بعد تأكد أمريكا من سيطرة إسرائيل الكاملة على أجواء المعركة، وأن الأمر أصبح مسألة وقت فقط قبل إكمال إسرائيل هجومها لتدمير قوة عبد الناصر الضاربة المكشوفة فوق أرض سيناء. والرياء المقزز هنا أن الحياد الذي تحدث عنه التصريح الثاني لم يكن حياداً على الإطلاق، بل كان قراراً بترك إسرائيل تنفرد من دون إعاقة بالقوات المصرية، ثم القوات العربية الأخرى في ما بعد. لم يكن الأمر حياداً على الإطلاق، بل كان إعلاناً عن اطمئنان أمريكا إلى أن إسرائيل سوف تنهي المهمة (Finish the Job). ونجحت الكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة باستصدار قرار بوقف إطلاق النار على الجبهات العربية، بعد أن كانت إسرائيل قد حققت على الجبهات الثلاث أكثر مما تحلم به. وبصرف النظر عن أن ذلك القرار لم يصدر إلا بعد أن حققت إسرائيل ما أرادت، وأن إسرائيل لم تلتزم يوماً بقرارات وقف إطلاق النار، وأنها احتلت هضبة الجولان السورية بهجوم وقع بعد ذلك القرار، فإن أخطر ما حدث هو أن القرار اكتفى بالمطالبة بوقف إطلاق النار من دون أن يطالب القوات المتحاربة بالعودة إلى الخطوط السابقة، كما جرت العادة في قرارات الأمم المتحدة، قبل حزيران/يونيو ١٩٦٧ وبعده، في مواقف خارج دائرة الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وفي غيبة نصّ يطالب بالانسحاب، سارعت إسرائيل الى إصدار تشريع يضمّ القدس العربية الشرقية إلى أراضيها.

لا نستطيع أن ننكر، بعد أن تحققت لنا مسافة زمانية كافية لممارسة قدر كبير من الموضوعية عن تلك الأيام السوداء، أن عبد الناصر كان قد وصل بالعلاقات المصرية ـ الغربية عامة إلى نقطة أصبح معها ضربه ضرورياً، من وجهة نظر المصالح الغربية، مجتمعة في جانب منها، ومجزأة في جانب آخر. ونحن لا نتحدث هنا عن الأسابيع الثلاثة السابقة على حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، وهي الأسابيع التي أطلق فيها عبد الناصر العنان لخطابه السياسي العلني غير المدروس ـ بينما كان خطابه السياسي الرسمي والذي لا يقصد به الاستهلاك المحلي، أكثر وعياً وواقعية ـ في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل التي حرص الجميع على تمتعها بتفوق عسكري على الدول العربية مجتمعة تلعب على أوتار الاستضعاف والمسكنة. ولم يكن غريباً أن يقابل العربي صديقاً أمريكياً يصدّق كل ما يقرأه ويسمعه ليبادره بالسؤال: «لماذا يعادي العرب دولة صغيرة مسالمة مثل إسرائيل، دولة لا يزيد حجمها عن حجم ولاية نيوجرسي؟». وهكذا كان عبد الناصر قد وصل قبل الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧ إلى نقطة لم يعد له عندها أصدقاء سوى الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشرقية. هذا ما أدركه المتتبع لمناقشات مجلس الأمن المطوّلة في أعقاب العدوان الإسرائيلي. كان عبد الناصر قد وصل بالموقف المصري والعربي إلى عزلة شبه كاملة عن العالم الغربي المؤثر، ليس فقط لأنه، في حماسه الثوري، بل في «براءته» السياسية، لم يكن قد نجح فقط باستعداء العالم الغربي كله، باستثناء ديغول الذي كان يحاول الخروج من تحت عباءة الهيمنة الأمريكية على أوروبا، بل نجح أيضاً بربط مصيره بعجلة الاتحاد السوفياتي الذي كان الغرب يخطط في هدوء لتفكيكه عن طريق المواجهات الباردة والساخنة. لم يدرك عبد الناصر أنه بارتباطه الكامل بالكتلة الشرقية قد وضع نفسه داخل المعسكر المعادي والمستهدف من الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد أكدت مداولات مجلس الأمن ومناورات أمريكا، ثم الصياغة المراوغة للقرار رقم ٢٤٢ والتي تفسر في النصين الموجودين باعتبارها تطالب بالانسحاب من «الأراضي المحتلة» في نص من القرار (حسب الترجمة الفرنسية) والانسحاب من «أراضٍ محتلة» (حسب النص الإنكليزي الذي صاغه مندوب بريطانيا في دهاء)، اكّدت جميعها أن العرب كانوا ضحية مؤامرة محبوكة الخيوط، وأن عبد الناصر ابتلع الطعم من دون كثير ذكاء. والحديث

عن «المؤامرة» هنا ليس من قبيل الشعور العربي الذي يقول البعض إنه حالة مرضية تدفع العرب دائماً إلى تعليق أخطائهم على شماعة «الآخر» و«المؤامرة»، لأن السيناريو، سيناريو المؤامرة، أكثر وضوحاً وتحديداً من أن يتجاهل، بل إنه سيناريو لا يختلف كثيراً عن سيناريو حرب الخليج إلا في التفاصيل.

أدرك جيداً أن التفاعلات العربية ـ الأمريكية السياسية قد استغرقتني أكثر من اللازم، كما قد يظنّ البعض. لكن ما حدث في حزيران/يونيو ١٩٦٧، وما كشفت عنه الأيام والسنوات التالية، كان نقطة فقدان البراءة العربية في علاقتنا بأمريكا. وعلى الرغم من ذلك استطاع العرب لأكثر من ثلاثين عاماً أن يتعايشوا مع الواقع السياسي الجديد في علاقتهم بالولايات المتحدة من دون أن يتحول «رفضهم» لذلك الواقع السياسي «المر» إلى كراهية حقيقية لأمريكا وما تمثله صورتها داخل الوعي العربي ثقافياً. إن التوقف عند سيناريو حرب الخليج يفرض علينا فرضاً أن نعيد النظر في سيناريو حرب الأيام الستة. ويهمني هنا أن أشير إلى أنه أتيحت لي الفرصة لمتابعة تفاصيل سيناريو المؤامرتين عن قرب وبعيداً عن عمليات إخفاء الحقائق التي نشهدها كثيراً في الوطن العربي، فقد عشت بالكامل سيناريو المؤامرة الأولى كطالب علم في الولايات المتحدة، ثم سيناريو المؤامرة الثانية كمستشار ثقافي لمصر في واشنطن.

إن القياس بين عبد الناصر وصدام حسين لا بد من أن يكون قياساً مع الفارق، الفارق الشديد بين الرجلين، وعلى الرغم من ذلك، فإن تفاصيل السيناريو لا تختلف من المؤامرة الأولى إلى الثانية إلا في الجزئيات والتفاصيل. كانت القوة العسكرية المتنامية لعبد الناصر قد أصبحت تهدّد المصالح الغربية، ناهيك عن أمن إسرائيل، وبخاصة بعد أن فشلت جميع محاولات الغرب لاحتوائه. لهذا كان لا بد من تدمير قوته العسكرية وإذلاله بحرمانه منها. تلك هي المؤامرة التي بدأت خيوطها بالقطع قبل الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧ بسنوات. ولم يبق إلا أن يبتلع عبد الناصر الطعم ليبدأ المتآمرون في جذب الخيوط. كان لا بد من دفعه للتصرف معصوب العينين. وهكذا انتشرت الشائعات بوجود حشد عسكري إسرائيلي على الحدود السورية. لا يهمّ الآن مصدر تلك الإشاعات، لكن الثابت أن تقريراً عسكرياً مصرياً، بعد زيارة للحدود السورية نفى وجود حشود إسرائيلية. لكن العجلة كانت قد بدأت في التحرك. وحتى لا يتراجع عبد الناصر ويتحرك حسب المخطط ارتفعت أصوات

عربية ـ لا يمكن تبرئتها بسهولة ـ تتهم عبد الناصر بالاحتماء بالقوات الدولية على حدوده الشرقية، وأنه على الرغم من كل شعاراته يسمح بمرور السفن الإسرائيلية في خليج العقبة. كانت تلك الأصوات هي الاستفزاز الأخير الذي اتهم زعيم الأمة العربية وبطل الوحدة والقومية العربية بالتستر في ضعف خلف القوات الدولية. وتحرك الرجل حسب المخطط، فقام بسحب القوات الدولية وإغلاق مضائق تيران وتحريك قوته الضاربة إلى سيناء!! وأصبح المسرح معداً لتدمير قوة مصر العسكرية وتحقيق أطماع إسرائيل في المنطقة وحماية مصالح الولايات المتحدة والمعسكر الغربي.

ما أشبه الليلة بالبارحة!! في أواخر الثمانينيات، كانت قوة صدام العسكرية قد أصبحت خطراً يهدد المصالح الغربية والأمريكية بالدرجة الأولى. وبدأ سيناريو المؤامرة. وكأن العرب يرفضون التعلم من دروس التاريخ حتى القريب منه. وهكذا تكفّلت تصريحات صدام حسين النارية بتحقيق أهداف المؤامرة. ولم يتبقَ إلا قيام صدام بخطوته أو حركته الأخيرة. وأعطته أمريكا الضوء الأخضر على لسان سفيرتها في بغداد إبريل غلاسبي حينما أفهمته أن ما يحدث بينه وبين الكويت هو من الأمور الداخلية الخاصة بالمنطقة. فهم منها الرجل أن أمريكا أعطته موافقتها على القيام بخطوته غير المحسوبة. وهكذا قامت القوات العراقية، في خطوة بالغة الحماقة، ومن دون أي مبرر سياسي، باجتياح أراضي بلد عربي شقيق. وبقية سيناريو حرب الخليج أقرب من أن ينسى.

ويهمنا هنا أن نتوقف قليلاً، وبعد أن فقدنا جزءاً من براءتنا، وليس كل براءتنا بالطبع، في علاقتنا بالولايات المتحدة الأمريكية لنسأل أنفسنا: ما هي الأهداف الأمريكية الحقيقية وراء تدمير القوة العسكرية لكل من عبد الناصر وصدام حسين؟ قد يتصور البعض في غير قليل من البراءة السياسية، أنها فعلت ذلك عام ١٩٦٧ لحماية إسرائيل من عدوان مصري عربي، وأنها فعلت الأمر نفسه عام ١٩٩١ لتحرير الكويت من ناحية، ولحماية إسرائيل من ناحية ثانية. لا بد من أن الهدفين مكون قائم من مكونات الأهداف الأمريكية، لكن أهداف أمريكا الحقيقية أخطر وأهم من مجرد حماية إسرائيل وتحرير الكويت. لو أن حماية إسرائيل هي الهدف الحقيقي أو الوحيد، فإن ذلك الهدف يمكن تحقيقه عن طريق تفوق عسكري إسرائيلي، كمي ونوعي، في مواجهة الدول العربية مجتمعة، ثم ضمان تأيد سياسي ودبلوماسي يكفل عدم إرغام إسرائيل

على التخلي عن مكاسبها العسكرية. وهو ما يحدث بالفعل منذ منتصف الستينيات على الأقل. ولو أن تحرير الكويت وحماية المنطقة العربية الغنية بالبترول كان هدفاً حقيقياً أو وحيداً لأمريكا لأنهت أمريكا العملية وتخلصت من صدام حسين. إن حماية إسرائيل لا تزيد على كونها مكوناً داخل مخطط استراتيجي أمريكي أوسع وأشمل. ففي عالم يقوم فيه الغرب، بقيادة الولايات المتحدة، بمحاولات مستمرة لتفكيك القوة العظمى المناوئة وللانفراد بالهيمنة، لا يكون هناك ـ ولا يمكن أن يكون ـ مكان لقوميات جديدة مناوئة. فالولايات المتحدة لم تكن تخطط لتفكيك الاتحاد السوفياتي لتجد نفسها بعد ذلك في مواجهة قومية جديدة تهدّد بتوحيد الوطن العربي. هل يعتبر هذا تعميماً غير علمي، خاصة بعد أن أرغمت أمريكا في السنوات الأخيرة على التعايش مع القومية الصفراء في الصين الشعبية؟

الاستثناء هنا يحفظ للمقولة صحتها ولا يفسدها. فقد حاولت أمريكا لسنوات محاصرة القومية الجديدة في الصين وعزلها. لكن الصين لم ترتكب أية حماقات سياسية أو عسكرية في مرحلة البناء، كاجتياح تايوان مثلاً، الذي كان يمكن أن يكون ذريعة تستخدمها أمريكا لتدمير الصين مبكراً، إلى أن فرضت الصين نفسها كقوة عسكرية واقتصادية جديدة على الساحة الدولية واضطرت أمريكا إلى التعايش معها. وهذا على وجه التحديد ما فشلت القومية العربية في تحقيقه حتى اليوم. بل إن توحيد الوطن العربي أصبح اليوم حلماً بعيداً.. أبعد من أي يوم مضى. لكن القومية العربية ليست مجرد قومية مناوئة أو مهددة، إنها قومية تهدّد بخنق شريان الحياة للدول الصناعية الكبرى شرقاً وغرباً، قومية تمثل تهديداً مباشراً لطريقة الحياة الغربية ذاتها. وما على المرء إلا أن يتذكر تداعيات حظر البترول العربي عام ١٩٧٣، لفترة بالغة القصر ليدرك أن أمريكا مستعدة لأن تفعل أي شيء لتبقي صمام البترول مفتوحاً. وسوف يظل ذلك هو الاعتبار الأساسي طالما فشل الغرب في تطوير مصادر بديلة للطاقة وعلى الرغم من الحديث المتكرر والخطط الطموحة منذ أزمة عام ١٩٧٣، فمن الواضح أن علوم العصر وتقنيته لم تنجح حتى اليوم بتطوير مصدر طاقة حقيقي كبديل للبترول. وهذا، بالطبع أحد مداخل التساؤل العربي الملحاح: «إذاً لماذا تتصرف أمريكا مع العرب بالطريقة التي تتصرف بها؟ ولماذا تقف بجوار إسرائيل بلا تحفظات؟» الإجابة البسيطة: لأن فرص تعاملها مع وطن عربي ممزق مشتت تتنازعه المخاوف والانقسامات أفضل بكثير من فرص تعاملها مع

وطن عربي قوي موحّد. ولنتذكر أن الرئيس الأمريكي رفض طلب شوارتزكوف بالزحف على بغداد وإسقاط صدام حسين بعد أن كان الزحف يومها مجرد نزهة عسكرية بعد تدمير القوة الضاربة لصدام!! إسرائيل بالقطع جزء في اللعبة، لكن اللعبة أكبر منها بكثير.

لقد تكفلت تلك الصدمات الأمريكية المتصاعدة بتحقيق فقدان البراءة العربية بصورة قاطعة. لكن الغريب حقاً أن الحلم الأمريكي لم يفقد سحره، وكأن الموقف من الخطاب السياسي الأمريكي ومن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط شيء، والموقف العربي من الحلم الأمريكي وجاذبيته شيء آخر! والأغرب من ذلك أن الرفض العربي، بل العداء العربي لسياسة أمريكا في الشرق الأوسط، لم يتحول في يوم من الأيام إلى كراهية للإنسان الأمريكي وطريقة الحياة الأمريكية! ربما يرى البعض أن هذا القول يمثل تزييفاً للأمور أو محاولة لتحسين صورة العرب والمسلمين، لكننا نراه اليوم ضرورياً في أعقاب أحداث أيلول/سبتمبر. ومن ثم سوف نقدم ثلاثة مواقف فارقة، من بين مواقف كثيرة، تؤكد صحة مقولتنا:

أ ـ يوم اغتيال جون كينيدي

حدث ذلك مساء ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ بتوقيت القاهرة. ليلتها قطعت محطات الإذاعة المصرية، وقناة التليفزيون المصري حديث العهد آنذاك، إرسالها لتعلن أولاً إصابة جون كينيدي رئيس الولايات المتحدة في محاولة لاغتياله في مدينة دالاس. كنا مجموعة من الأصدقاء اجتمعنا حول جهاز التليفزيون. لم نختلف ليلتها، ولم يختلف معنا في الرأي كل من اتصلنا بهم هاتفياً. اشترك الجميع في التعبير عن أمنياتهم ودعواتهم للرئيس الأمريكي بالنجاة. وحينما أعلنت وفاة كينيدي بعد ذلك بقليل، كان الشعور بالخسارة الشخصية عاماً وجارفاً، بل مبالغاً فيه في أحيان غير قليلة. وقد وصلت المبالغة إلى ارتداء عدد غير قليل من الفتيات المصريات ملابس الحداد السوداء في صباح اليوم التالي. فلم يكن غريباً أن تلتقي بطالبة شابة منتفخة العينين، وقد اتشحت بالسواد وامتنعت عن طلاء وجهها بأصباغ الزينة حداداً على مقتل جون كينيدي، وكأنها فقدت قريباً أو عزيزاً عليها. وحينما وصلت إلى واشنطن بعد ذلك بشهرين لأبدأ رحلتي مع الدراسات العليا في جامعة كورنيل، لم يكن غريباً أن أطلب من سائق التاكسي الهندي الجنسية أن يعرّج في الطريق على مقبرة جون كينيدي لأترحم على الرئيس الأمريكي. لم أفكر يومها في الدولارات الخمسة المبالغ فيها والتي كنت في أمسّ الحاجة إليها،

ودفعتها أجراً زائداً على الأجر العادي مقابل تلك «التوصيلة» القصيرة التي قام بها سائق التاكسي.

ب ـ موقف الشارع المصري من الأمريكيين المقيمين في مصر

أثناء حرب الأيام الستة كانت صديقة أمريكية لنا، ولعدد كبير من العائلات العربية المقيمة في «إثاكا» حيث توجد جامعة كورنيل العتيقة، في زيارة لمصر التي كانت تعتبرها قبلتها التي تحجّ إليها كل عام. ولم تتوقف عن ذلك إلا بعد أن أصبحت غير قادرة بدنياً على القيام بتلك الزيارة، وقد وصلت زياراتها لمصر إلى إحدى عشرة زيارة. وفي زيارتها الأخيرة لمصر، بعد أن كنا قد عدنا إليها عام ١٩٦٨، كانت تمتنع عن القيام بأية جولات سياحية بعد أن حفظت تاريخ مصر وآثارها الفرعونية والقبطية والإسلامية، وتكتفي بزيارة «أبنائها» المصريين. وكنا نخجل من جهلنا، نحن أبناء البلاد، وهي تحدثنا بأشياء كثيرة لا نعرفها عن تاريخ مصر. ما يهمنا هنا، هو أنه بعد عودة الصديقة الأمريكية من مصر في حزيران/يونيو ١٩٦٧، سألناها عن أية مضايقات يمكن أن تكون قد تعرضت لها أثناء حرب الأيام الستة كأمريكية تسير في شوارع القاهرة التي قامت الطائرات الأمريكية الصنع بتدمير سلاحها الجوي، واحتلت القوات الإسرائيلية لها سيناء مسلحة بأسلحة أمريكية الصنع في معظمها؟! نفت السيدة حدوث أي شيء من ذلك القبيل، بل إنها أكدت أنها استمرت في جولاتها السياحية في القاهرة وغيرها من مدن مصر متجاهلة كل التحذيرات التي وجهتها إدارة الفندق إلى السياح الأمريكيين. الحقيقة أنه لم يحدث في سنوات الجفوة التي سبقت حرب ١٩٦٧، بعد أن وصلت القطيعة السياسية بين مصر وأمريكا إلى ما يشبه العداء الشخصي بين عبد الناصر وجونسون، أو أثناء حرب الأيام الستة ذاتها أو في السنوات التالية من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٣، لم يحدث أن تعرّض أمريكي واحد، سائحاً أو مقيماً في مصر، لمضايقات حقيقية بسبب «أمريكيته»، باستثناء الحالات المعهودة في الشارع المصري حينما يلاحق شاب فتاة جميلة شقراء ليقول لها «I love you» من دون أن يدرك جدية كلماته وخطورتها.

أما نحن الذين شاءت ظروفنا الدراسية أن نكون في أمريكا أثناء الحرب وبعدها، فقد كنا نعيش ظروفاً لا تقل دلالة. كان عبد الناصر قد سارع، في مواجهة الهزيمة العسكرية القاسية التي لحقت به، إلى اتهام أمريكا بالتواطؤ مع إسرائيل، وهو تواطؤ لا يمكن نفيه أو إنكاره في ظل الشواهد التي كشفت عنها السنوات التالية ـ وكأن قدر العرب أن تحاربهم إسرائيل عام ١٩٤٨

بأسلحة شرقية ودعم شرقي وغربي، وتعتدي على مصر عام ١٩٥٦ ضمن مخطط بريطاني ـ فرنسي، ثم تضرب الدول العربية الثلاث على خطوط المواجهة، بأسلحة أمريكية ودعم اقتصادي ودبلوماسي أمريكي بلا حدود عام ١٩٦٧!! ـ أقول سارع عبد الناصر ـ وتبعته الدول العربية ـ إلى قطع علاقاته الدبلوماسية مع الولايات المتحدة. يومها انتشرت بين المبعوثين شائعة بسحب الطلاب المصريين من الجامعات الأمريكية، ولم يكن أمامي يومها أكثر من عام للانتهاء من دراستي لدرجة الدكتوراه، حيث لم يكن متبقياً سوى كتابة أطروحتي عن المسرح الأمريكي في الثلاثينيات. وفوجئت ذات ليلة باتصال تليفوني من أستاذ يهودي كبير يعرض علي تمويل الفترة الباقية من دراستي من جيبه الخاص إذا قررت الحكومة المصرية سحب الطلاب وقررت أنا البقاء! لم أتضرر أو أتأفف، ثم إنني ظللت على اتصال شخصي وعلمي بالرجل لسنوات طويلة بعد عودتي إلى مصر، أحتفي به أثناء زيارته لمصر، ويحتفي بي أثناء زياراتي لأمريكا. لم أجعل رفضي لموقفه السياسي المؤيد لإسرائيل، ولم أجعل ديانته اليهودية، ناهيك عن أمريكيته، في أي يوم من الأيام محكاً لعلاقتنا أو معياراً لصداقتنا الطويلة.

في مقابل ذلك، هناك موقف يستحق التسجيل على الرغم من أن البعض قد يراه أصغر من أن يسجل. لكنه كان يومها، وما زال حتى اليوم، ذا دلالة خاصة وبالغة الأهمية. ففي السنوات من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٣ كان الوجود الأمريكي في مصر قد تضاءل إلى حدّ كبير؛ فالعلاقات العربية ـ الأمريكية على الرغم من أن مبادرة وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكي آنذاك قد تقلصت، ورحل عن القاهرة عدد كبير من الأمريكيين، ولكن شوارع القاهرة وأحياءها لم تكن تفتقر كلية إلى الوجود الأمريكي بفضل القلة من الأمريكيين والأوروبيين الذين تطلبت ظروفهم البقاء في مصر. . في السنوات التي أشرت إليها، وحينما كانت مصر تعتمد اعتماداً كلياً على الاتحاد السوفياتي في إعادة تسليح الجيش المصري وتمكينه من صدّ غارات الطائرات الإسرائيلية في العمق المصري أولاً، ثم تحرير سيناء في ما بعد، ثم حينما تزايد الوجود السوفياتي المباشر في مصر بعد قرار الاستعانة بالخبراء الروس في تدريب القوات المصرية على استخدام الأسلحة الروسية الجديدة، ظهرت العائلات الروسية بكثافة في حي المعادي. في تلك الأيام التي وصل الأمر فيها بالطائرات الإسرائيلية الأمريكية الصنع إلى ضرب مدرسة للأطفال الصغار في قرية «بحر البقر» في قلب الدلتا،

بل إلى ضرب مواقع وأهداف في «أبو زعبل» على بعد أمتار قليلة فقط من المعادي، وفي وقت كان الرفض المصري للتحيّز الأمريكي الصريح لإسرائيل قد وصل إلى ذروته، لم يكن غريباً ـ وقد شاهدت ذلك بنفسي ـ أن بائع خضروات مصري بسيط، بل أمِّي، وإن كانت أميته لم تمنعه من إدراك أهمية المساعدات التي يقدمها «الأصدقاء» الروس ورفض الدور الأمريكي كلية، لم يكن غريباً أن يسيء ذلك البائع معاملة زوجة أو ربة بيت روسية ويحاول إبعادها أو «تطفيشها» عن ركنه أو عربة خضاره مطالباً إيّاها بسعر مغال فيه لبضاعته، في الوقت الذي يبتسم فيه في ودّ بشوش لزوجة أمريكية عارضاً عليها سعراً أقل مما عرضه على الزوجة الروسية. ولم يبخل أحد الباعة بالتفسير حينما سألته عن سبب إساءة معاملة السيدة الروسية «الصديقة»، فأجاب من دون تردد: «لا أحب التعامل معهم»! كان ذلك الموقف غير مفهوم وغير مبرّر على السطح. لكنه في الحقيقة يتفق مع الثنائية التقليدية في التفاعلات العربية ـ الأمريكية التي أكدناها حتى الآن: رفض السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط إلى درجة العداء من ناحية، والتمسك بالصورة التقليدية عن الأمريكي والحياة الأمريكية، بل أمريكا نفسها، بكل ما تمثله من قوة إبهار وجذب من ناحية أخرى.

أبداً لم يشعر المصري والعربي تجاه أمريكا كشعب وثقافة، كبشر وطريقة حياة، بالعداء أو الكراهية إلى درجة تدفعه لإلحاق الضرر بها، أو تمنّي الأذى والشرّ لها.

ج ـ زيارة نيكسون لمصر

حينما تولّى أنور السادات مسؤولية الحكم في مصر بعد وفاة عبد الناصر في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ تغيّرت نبرة الخطاب السياسي المصري، ودخلت العلاقات المصرية ـ الأمريكية على المستوى السياسي مرحلة جديدة من التقارب. كان السادات يتحرك من منطلق شكّ قوي في الاتحاد السوفياتي، الحليف المرحلي الذي كان في أشدّ الحاجة إليه ولا يملك إلا أن يتعامل معه من ناحية، مقابل إدراك متزايد من أن أمريكا، كما أعلن ذلك صراحة، تملك جميع أوراق اللعبة، وأن التوصل إلى حلّ سياسي مع إسرائيل يعيد سيناء إلى مصر يحتاج إلى دور أمريكي فاعل ونشط من ناحية أخرى. لكن الأمور لم تكن بهذه البساطة، ولم يكن الظرف السياسي والعسكري يسمح بتقارب حقيقي في العلاقات المصرية ـ الأمريكية. ففي الطرف الآخر كان هناك هنري كيسنجر

وسياسته المعروفة عن أن الأمور تصبح قابلة للحلّ حينما تصل إلى التأزم أو حافة الهاوية. لكن الموقف ـ هكذا أفهم كيسنجر الطرف العربي، لم يكن ساخناً بما فيه الكفاية لتدخل أمريكي. كانت هناك حالة استرخاء عسكري واضحة تحكمها قناعة إسرائيل بأنها آمنة خلف دفاعات وتحصينات خط بارليف على طول الضفة الشرقية للقناة. خلاصة القول إن حالة الاسترخاء كانت بالضبط هي ما تريده إسرائيل، وبخاصة أنها تحول دون قيام أمريكا بأي دور نشط في الصراع. وفي الوقت نفسه، فإن السادات وهو يستعد «لتسخين» الموقف عسكرياً أو «تحريكه»، تبنى خطاباً سياسياً واقعياً بشكل واضح وأقل معاداة للسياسة الأمريكية. و«تحرك» الموقف و«سخن» بما فيه الكفاية باجتياح القوات المصرية المذهل بكل المقاييس العسكرية لخط بارليف وإقامة رؤوس جسور قوية على الضفة الشرقية للقناة. الأمر نفسه حدث على الجبهة السورية. وسوف تصل رحلة السادات مع الواقعية السياسية إلى ذروتها بزيارته التاريخية للقدس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ وسط رفض عربي رسمي وشعبي عام وعارم، وهو الرفض الذي أودى بحياة السادات نفسه في ما بعد، في السادس من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١. ولن تمضي سنوات طويلة قبل أن يدرك العرب، وفي مقدمتهم الشعب الفلسطيني ذاته، أن السادات كان يمتلك رؤية سياسية مستقبلية ثاقبة، وأنهم لو قبلوا في عام ١٩٧٩ ما جاء به السادات، لما وصل الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلى ما وصل إليه اليوم.

المهم أنه حتى حزيران/يونيو ١٩٧٤، وهو تاريخ زيارة ريتشارد نيكسون لمصر، لم يكن التقارب في العلاقات المصرية ـ الأمريكية قد وصل الى ذروته بعد. لكن السادات، بعد أن أكسبه العبور ثقة في نفسه، كان قد بدأ يعد المصريين بأشياء جديدة بعد سنوات الاشتراكية العجاف: بدأ يعدهم بالتنمية والرخاء في ظل انفتاح اقتصادي سوف يتّضح في ما بعد أن مساوئه كانت أكثر من حسناته. وسط ذلك الجو العام من «الانتشاء» وتوقع غد أفضل، حدثت زيارة ريتشارد نيكسون لمصر. وكانت الزيارة حدثاً فريداً يصعب تفسير ملابساته ودلالاته.

في ذلك الوقت، كانت سفن ريتشارد نيكسون تحترق داخل المؤسسات الرسمية والشعبية في الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب تداعيات فضيحة التجسس على أسرار الحزب المعارض في ما عرف بفضيحة ووترغيت، بعد أن تأكد أن أجهزة الاستخبارات قامت بالتجسس على مقرّ الحزب الديمقراطي في

واشنطن بعلم من رئيس الولايات المتحدة وربما بإيعاز منه. والواقع أن نيكسون حينما قام بزيارة مصر كان رئيساً آيلاً للسقوط، وسوف يحدث السقوط بالفعل بعد عودته من زيارته لمصر بفترة وجيزة تزيد على الشهرين ببضعة أيام. لم يكن موقف نيكسون الضعيف، بل بالغ الضعف، داخل أمريكا، ولا عمره القصير على كرسي الرئاسة، خافياً على أي مصري متابع لأبسط التطورات السياسية في العالم. وعلى الرغم من ذلك جاء استقباله في مصر أسطورياً بكل المقاييس. صحيح أن دول العالم الثالث أو النامي اعتادت أن «ترتّب» عمليات الاستقبال والترحيب الشعبي في جزء كبير منها، لكن استقبال نيكسون والحفاوة التي قوبل بها الرجل في مصر لم تكن شيئاً مرتباً. لقد تخطى الاستقبال الشعبي والتلقائي للرئيس «الآيل للسقوط» كل الترتيبات والتوقعات. وكانت رحلته بالقطار من القاهرة إلى الإسكندرية حدثاً أذهل كل المراقبين والمتابعين لرحلة الرجل، خاصة وهم يرصدون بأعينهم وآلات تصويرهم جموع الشعب المصري البسيط وهي تندفع من الحقول الزراعية بالمئات والآلاف للاحتفاء برئيس أمريكا. ولم يكن المراقبون والمتابعون للزيارة وحدهم في ذهولهم أمام ذلك الاستقبال الأسطوري، بل إن نيكسون نفسه عبّر عن ذهوله أثناء الزيارة وبعد عودته إلى بلاده. وربما كانت زيارته المصرية تلك، في مقارنة درامية واضحة، لحظة البريق النهائي لرجل عظيم قبل سقوطه!

لقد تعدّدت التفسيرات واختلفت لهذا الاستقبال غير المسبوق، لكن الواضح أن احتفاء الفلاح البسيط الذي كان يسابق القطار داخل حقله، لم يكن احتفاءً بشخص نيكسون الذي ربما لم يكن يعرف كيف ينطق اسمه، أو ينطقه بطريقة مضحكة. كان ذلك الاحتفاء من جانب الإنسان المصري البسيط احتفاء بأمريكا، بصورتها لديه وبما يتوقعه منها. ولم يكن احتفاء القاهري المتابع لبعض مجريات الأمور السياسية، أو ربما المطلع على بعض بواطنها، احتفاء بنيكسون، لشخصه بالطبع، فهو، من موقع المتابعة المتوفرة له، كان يعرف أن الرجل «آيل للسقوط». مرة أخرى كان احتفاء القاهري أو الاسكندري احتفاء بأمريكا وبتوقعاته منها وما ارتبطت به في ذهنه. ولم تكن أمريكا، في حقيقة الأمر، قد فعلت شيئاً يذكر، اللهم إلا الضغط على إسرائيل لتسمح بمرور إمدادات الطعام والمياه إلى قوات الجيش الثالث أيام الحصار! ويرتبط ذلك الاحتفاء الشعبي «غير المعدّ» أو المخطط له، أي التلقائي، بالاحتفاء غير المدرك وغير المعلن بعودة الانفتاح على أمريكا بعد سنوات الانغلاق الطويلة

على الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية، منذ عام ١٩٥٥ على وجه التحديد. الموقف البسيط والفردي نفسه لبائع الخضروات الأمي في أسواق المعادي في ذروة شهر العسل السياسي بين مصر والاتحاد السوفياتي! على مستوى أكثر عمقاً، كانت تطورات أزمة ووترغيت ومطاردة الأجهزة الشعبية والقضائية لريتشارد نيكسون في الشهور السابقة، مع الأخذ في الاعتبار أن أول من كشف المستور وأزاح النقاب عن عملية التجسس على الحزب المعارض كانا صحفيين في جريدة أمريكية، هي **الواشنطن بوست، في ما أذكر، واللذين لم يتعرضا في أي يوم طوال الشهور السابقة على استقالة نيكسون وبعدها، للمطاردة أو التنكيل أو قطع الرزق أو الحبس، كل هذه الملابسات التي انتهت بإرغام رئيس جمهورية أكبر دولة في العالم على الاستقالة ثم إفلاته من المساءلة القانونية والقضائية الكاملة عن طريق مرسوم أصدره الرئيس الجديد، فورد، بالعفو عنه، كانت إضافة إيجابية كبيرة إلى صورة أمريكا والحلم الأمريكي من الخارج. فالقوى الشعبية التي أرغمت ليندون جونسون على عدم ترشيح نفسه لفترة رئاسية ثانية ـ في وقت كان يمكن لتلك القوى الانتظار ثم إسقاطه في الانتخابات! ـ هذه القوى هي القوى نفسها التي تكاتفت مع السلطات النيابية والقضائية لإدانة رئيس أقوى دولة في العالم وإرغامه على الاستقالة من منصبه. كانت التجربة من منظور شعوب العالم الثالث كله، وبلا استثناء، تجربة رائعة تقترب من طبيعة الأحلام السياسية داخل واقعها السياسي المختلف والمتخلف، واقع السلطة القاهرة والمسيطرة. كان سقوط نيكسون، وما زال حتى اليوم بالنسبة الى أكثر المثقفين معاداة لأمريكا، إضافة مبهرة إلى الحلم الأمريكي الذي شاهدوا، في متابعتهم للأزمة من بدايتها إلى نهايتها، أجهزته وآلياته تطبّق القانون والدستور على رئيس الجمهورية دون رحمة.**

وفي نهاية محطتنا الحالية، يعجب العربي، والمصري على وجه الخصوص، كيف استطاعت دولة كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، أن تغامر بكل هذا الرصيد الإيجابي من أجل الانحياز الكامل للمواقف الإسرائيلية على طول الخط!

المحطة الرابعة والأخيرة: صورة أمريكا ما بعد ١١ أيلول/ سبتمبر

في الفترة ما بين توقيع معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية بوساطة نشطة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٧٩، وبين ١١ أيلول/

سبتمبر عام ٢٠٠١، مرّت مياه كثيرة تحت جسر العلاقات السياسية العربية ـ الأمريكية، وتحت جسر التفاعلات العربية ـ الأمريكية غير السياسية. ولنبدأ بالتفاعلات غير السياسية. لقد أدى التقارب السياسي بين العرب وأمريكا أثناء تلك السنوات، ثم انفراط عقد الاتحاد السوفياتي في أوائل التسعينيات، إلى احتفاظ الحلم الأمريكي بقوة جذبه وبريقه في الذهن العربي. وتكفي الإشارة هنا إلى أن الدارس العربي في أمريكا أثناء عقد الستينيات لم يكن يشعر بالوجود العربي في الشارع الأمريكي. وكان من باب المعجزات أن يسمع لفظة عربية ينطق بها مارّ في الشارع من خارج مجموعة الطلاب العرب، بالطبع. وكنا نسافر لما يقرب من خمسين ميلاً على الأقل إلى مدينة سيراكيوز مرة في الشهر لنتردد على متجر البقالة الوحيد الذي تتوفر فيه بعض الأطعمة الشرقية. كان المطعم مملوكاً لمهاجر سوري، وربما لمهاجر يوناني!! وحينما عدنا إلى أمريكا بعد ربع قرن لم يكن غريباً أن نستمع في شوارع واشنطن وميريلاند وفرجينيا وداخل محلاتها التجارية، صغيرة وكبيرة، إلى حوارات مطوّلة عربية أينما التفتنا. ناهيك عن أن بعض المحلات التجارية تعلن عن نفسها وعن بضائعها بلافتات مكتوبة بالعربية. وعلى الرغم من عدم توفر إحصاءات عربية دقيقة، إلا أن التقديرات العربية التقريبية تضع الوجود العربي في الولايات المتحدة بين أربعة وخمسة ملايين عربي، بعد أن كان ذلك الوجود يقدّر بعشرات الآلاف فقط في الستينيات. ولغة الأرقام هنا تؤكد استمرار الحلم الأمريكي في احتفاظه بقوة الجذب السابقة، بل إن قوة الجذب تلك قد زادت مرات ومرات، يشهد بذلك أيضاً الوجود الضخم والمتزايد للمهاجرين من آسيا ودول أمريكا اللاتينية.

لكن أبرز مظاهر قوة الجذب المتزايدة للحلم الأمريكي في الوطن العربي هو تحول العقل العربي عن وعي وإرادة كاملين نحو الفكر الغربي بعامة، والأمريكي بخاصة، في مجالات العلوم الطبيعية والتطبيقية والتكنولوجيا والنظرية الأدبية. ومن مفارقات نتائج حرب الأيام الستة، والتي قامت فيها الطائرات والأسلحة الإسرائيلية الأمريكية الصنع بتدمير القوة الضاربة الرئيسية لكل من مصر وسوريا والأردن اتجاه العقل العربي غرباً، وفي اتجاه أمريكا بشكل لافت. لقد كان من المفروض والمنطقي أن تتحول المنطقة العربية إلى منطقة عداء شامل لكل ما هو أمريكي. وكان هذا أمراً متوقعاً في ظل الظرف السياسي آنذاك. لكن ما حدث، وربما كان ذلك بداية واقعية عربية بمعنى أو

بآخر، هو السعي العربي، حتى من جانب أكثر الأطراف تضرراً من الانحياز الأمريكي لإسرائيل، للتعامل مع العقل الغربي والاستفادة من ثماره. التفسير هنا يعرفه الجميع. فقد أفاق العرب فجأة بعد هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ على حقيقة مرة، وهي أن ما حدث كان هزيمة للعقل العربي بالدرجة الأولى. واجتاحت الوطن العربي حمى مشروعة تدعو الى «تحديث» العقل العربي. ولم يجد العرب غضاضة، في ظل الواقعية الجديدة التي أشرت إليها، في الاستعانة بثمار العقل الغربي في العلوم والتكنولوجيا، بل لم يجد المصريون على وجه التحديد غضاضة في إعادة تسليح الجيش المصري بأسلحة وطائرات أمريكية، والدخول في مشاريع مشتركة لتطوير أسلحة أمريكية. فعل المصريون ذلك على الرغم من أنهم يعلمون جيداً، مع فقدان البراءة، أن أمريكا تسلح إسرائيل في الوقت نفسه إلى درجة تمكنها من هزيمة الجيوش العربية مجتمعة. لكن الحاجة إلى التحديث كانت ملحّة وعاجلة لم تصمد أمامها أية محاذير أو اعتراضات تقليدية. وانفتحت الجامعات والمؤسسات البحثية المصرية على مثيلاتها في الولايات المتحدة. ولم يقتصر الأمر على العلوم ونقل التكنولوجيا، بل تعدّاه إلى نظم الإدارة والفلسفات الاقتصادية. ولهذا زاد عدد المبعوثين المصريين، الرسميين وغير الرسميين، للدراسة في الجامعات الأمريكية. وحينما بدأ مشروع منح السلام الأمريكي، كجزء من صفقة السلام المصرية ـ الإسرائيلية، كان الآلاف يتنافسون في كل عام للحصول على إحدى المنح التي تتيح لهم فرص التدريب أو الدراسة في المؤسسات والجامعات الأمريكية لفترات تتراوح بين ستة أشهر وعامين كاملين. وفي نهاية الأمر، وقبل أن تصبح العولمة الجديدة واقعاً لا يمكن تفاديه، أصبح العرب يتبنّون النماذج الأمريكية في الإدارة والصناعة والاقتصاد. كان الانفتاح على النموذج الأمريكي للحياة في شتى مناحيها قد بدأ بالفعل قبل أن تفرضه العولمة الجديدة.

وحدث الأمر نفسه في مجال أعرفه جيداً، وهو مجال «النظرية» الأدبية. قلنا إن الرغبة في «تحديث» العقل العربي كانت رغبة مشروعة بعد هزيمة ١٩٦٧. ومن هذه المشروعية نفسها وصل المثقف العربي إلى ضرورة «تحديث» الفكر العربي في منهجه وأدواته، إلى ضرورة تبني المنهج العلمي في البحث والتفكير والبعد عن عموميات، بل معميات الفكر الغيبي والخرافة، أي تبنّي النموذج الغربي لتحقيق الاستنارة أو التنوير، حتى لو كان ذلك يعني تبني الآلهة الجديدة، آلهة العلم تارة، والمادة تارة أخرى، والفراغ

مرة ثالثة. ما حدث في حقيقة الأمر أن المفكرين العرب «حرّفوا» الرغبة المشروعة في «التحديث» وحولوها إلى «حداثة» و«ما بعد حداثة» غربية نشأت في أماكن مختلفة من العالم، شرقاً وغرباً، واستقرت في نهاية الأمر داخل حظيرة الثقافة الأمريكية. هكذا أصبحت أسماء مثل تشومسكي وياكبسون وبارت وفوكو وشتراوس وهيلس وميللر وهارتمان وكيللر ودريدا أكثر تداولاً بين المثقفين العرب من الجرجاني والقرطاجني وابن جني.

هل يمكن أن يسمى ذلك، تحت أي تفسير، كراهية للغرب وحقداً على أمريكا؟!

إن ما يحدث اليوم في حقيقة الأمر أكثر ما يثير فزع قطاع غير ضئيل من المثقفين العرب، الذين بدأ بعضهم ـ وأنا أحد هؤلاء ـ يرى أننا قد ارتمينا في أحضان الآخر الغربي ثقافياً إلى درجة تهدد بفقدان هويتنا الثقافية القومية لتذوب لا في ثقافة عالمية قادته، بل في ثقافة أمريكية مهيمنة بالفعل. والدعوة إلى العودة إلى التراث لا تعني بأي حال من الأحوال رفض ذلك الآخر الثقافي، بل تعني الاحتفاظ ببعض التفرد والاختلاف في عصر تهدّد فيه العولمة بمحو كل الهويات القومية.

حدث ذلك، وظل يحدث لسنوات طويلة في ظل مفارقة ماثلة وقائمة منذ أواخر عشرينيات القرن الماضي على الأقل، أي منذ عام ١٩٢٩ على وجه التحديد، عام بداية الأزمة الاقتصادية الكبرى والأولى في تاريخ أمريكا بعد الانهيار المفاجىء للأسعار في بورصة وول ستريت. منذ ذلك اليوم، وحتى منتصف الثلاثينيات على الأقل حينما بدأت خطة روزفلت للإصلاح الاقتصادي والتي سميت بـ «The New Deal» تؤتي ثمارها، بدأت مفارقة جديدة بين النظرة إلى الحلم الأمريكي من داخله والنظرة إليه من خارجه. تتمثل المفارقة في أنه في الوقت الذي ظل فيه «الحلم الأمريكي» محتفظاً ببريقه وقدرته على الغواية والجذب بالنسبة الى الناظرين إليه من الخارج، كان ذلك «الحلم الأمريكي» يتلقى ضربات موجعة من الداخل، من داخل المجتمع الأمريكي الذي بدأ مثقفوه ومفكروه يقدمونه بصورة مغايرة تماماً. فلم تعد أمريكا بالنسبة الى أبنائها في الداخل هي الجنة الموعودة، أو «أرض اللبن والعسل» كما ظن الكثيرون. وقد وصل الأمر في مرحلة لاحقة بكاتب مسرحي مرموق مثل إدوارد آلبي إلى تصوير «الحلم الأمريكي» مجسداً في شخصية رمزية تحمل الاسم نفسه في مسرحيته العبثية المبكرة، **الحلم الأمريكي** باعتباره إنساناً متبلد

الحواس، غير قادر على الحب ومجرداً من التعاطف مع الآخرين أو الإنجاب أو حتى القدرة على ممارسة الجنس، على الرغم من مظهره الخارجي الجذاب والمبهر بكل المقاييس.

كان تاريخ أمريكا منذ نهاية العشرينيات حتى اليوم، باستثناء فترة قصيرة جداً أعقبت حرب الخليج عام ١٩٩١، سلسلة من النكسات أو الصدمات التي تعرض لها ذلك الحلم الذي بدأ مع الاستيطان الأوروبي البيوريتاني في القارة الجديدة منذ السنوات المبكرة من القرن السابع عشر. وكانت كل صدمة ـ نموذج البطل التراجيدي مرة أخرى ـ تنتج في نهاية الأمر درجة من الوعي أو النضج تبتعد بذلك الحلم عن بساطته وبراءته الأولى. وعلى الرغم من أن صدمات الحلم الأمريكي لم تتوقف، إلا أنها اختلفت في شدّتها وحدّتها، وبالتالي، في درجة الوعي التي أدت إليها. وسوف نتوقف الآن عند أبرز الصدمات الفارقة التي أدت إلى حدوث تحولات جذرية في نظرة الأمريكي إلى ذلك الحلم، على المستويات الاقتصادية والفكرية والثقافية. هذه الصدمات هي: الأزمة الاقتصادية في عام ١٩٢٩، والمكارثية في أوائل الخمسينيات، ثم حرب فييتنام من منتصف الستينيات إلى منتصف السبعينيات.

١ ـ الأزمة الاقتصادية الكبرى

لم يأت ظهور الولايات المتحدة الأمريكية، المستعمرة البريطانية السابقة، على الساحة الدولية عام ١٩١٧ لتلحق بالحرب العظمى في نهايتها من فراغ. فقد كان المهاجرون الجدد، قبل إعلان الولايات المتحدة الأمريكية دولة مستقلة، وبعد ذلك الإعلان، قد أغلقوا أبواب العالم الجديد وحبسوا أنفسهم داخله مع حلمهم بإنشاء المدينة الفاضلة على أسس دينية بيوريتانية لما يقرب من مائتي عام انهمكوا أثناءها في تأسيس مدينتهم الحلم. كانت حركة الإصلاح الديني المتطرفة التي تبنّوها، وهي الـ «Puritanism» ترى أن الإنسان يولد وقد ورث الخطيئة الأولى «Original Sin»، خطيئة آدم عليه السلام حينما عصى أوامر ربه، وهي الخطيئة التي طرد بسببها من الجنة إلى الأرض. وحيث إن هبوط آدم إلى الأرض، أو «سقوطه» كان عقاباً له على ارتكاب خطيئة المعصية، وحيث إننا جميعاً، من منظور بيوريتاني، نولد وقد ورثنا خطيئة أبينا، فإن حياتنا أيضاً نوع من العقاب، ومن ثم لا مكان فيها للهو أو رغد العيش أو الحياة السهلة. حياتنا على الأرض، من ذلك المنظور، نوع من

التكفير المستمر الذي لا يعني بالضرورة أن مصيرنا هو الجنة، لأن الجنة ستكون قاصرة على القلة المختارة، القلة التي يختارها الله سبحانه وتعالى برحمته فقط. نحن، إذاً، أناس محكوم علينا بالأشغال الشاقة منذ مولدهم إلى مماتهم. هذا العمل الشاق، في جانب كبير منه، مفتاح النجاح المادي الذي حققته أمريكا قبل أن تظهر على الساحة الدولية في نهاية الحرب العظمى وتختبر قوتها. مع اختبار قوة الدولة الجديدة على الساحة الدولية، تأكدت مفارقة أساسية أكدت التحول الذي طرأ على الحلم الأمريكي الأول: حلم إقامة المدينة الفاضلة. فقد شهدت أمريكا في العقد التالي لانتهاء الحرب موجة من الرخاء الاقتصادي العام الذي ربط بين الحلم الأمريكي في مرحلته الجديدة، وبين «النجاح السهل». والنجاح الذي نتحدث عنه هنا هو النجاح المادي الذي أخذ الأمريكيين، في مفارقة أخرى، بعيداً عن حلمهم الروحي الأول، وخصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار أن الأجيال الجديدة كانت، منذ البداية، منذ منتصف القرن السابع عشر في الواقع، تبتعد يوماً بعد يوم عن روحانية المؤسسين الأول (The Founding Fathers). وقد أصبح «النجاح السهل» في الواقع جزءاً من حلم الهجرة إلى أمريكا لفترة طويلة قبل الحرب العظمى، منذ منتصف القرن التاسع عشر على الأقل. فأمريكا كانت تمثل للقادمين الجدد بلد النجاح السهل والأراضي الخصبة الشاسعة. لكن ذلك النجاح «المادي» السهل ظلّ مرفوضاً من العقل البيوريتاني المتطرف الذي يوحّد بين الله والعمل الشاق. هكذا فعل أفرايم كابوت بطل مسرحية يوجين أونيل المعروفة: **رغبة تحت شجرة الدردار** *Desire Under the Elms*. **لكن السنوات من ١٩١٨ إلى ١٩٢٩، وموجة الرخاء الاقتصادي غير المسبوق قضت على آخر حصون المعارضة البيوريتانية ورسخت «أسطورة النجاح السهل» باعتبارها التعبير عن المرحلة الجديدة للحلم الأمريكي.**

وحينما وقعت الأزمة الاقتصادية، اهتز الحلم الأمريكي في عنف، واهتزت معه بالطبع أسطورة النجاح السهل التي عاشها عقد العشرينيات. وبدأ المثقفون الأمريكيون يفيقون من أوهام الحلم الأمريكي، وخصوصاً أن الاتحاد السوفياتي تحت حكم ستالين كان الدولة الكبرى الوحيدة التي نجت من الآثار الاقتصادية المدمرة التي اجتاحت أنظمة الاقتصاد الحر والرأسمالي. ولم يكن غريباً أن يتحول الكثيرون من المثقفين الأمريكيين إلى اليسار في محاولة لم يكتب لها النجاح «للتوفيق» بين «فردية» الحلم الأمريكي و«جمعية» المسؤولية

في الأنظمة الاشتراكية. وقد امتدت فتنة الاشتراكية إلى نهاية الثلاثينيات عندما وقع ستالين عام ١٩٣٨ معاهدة عدم اعتداء مع هتلر، مطلقاً يد ألمانيا النازية في أوروبا الغربية.

٢ ـ المكارثية والرعب الأحمر

في السابع من كانون الثاني/يناير ١٩٥٠ اختار سيناتور وسكونسون المغمور، جوزيف مكارثي أن يثير ضجة إعلامية تعيد له بعض البريق داخل صفوف الحزب الجمهوري الذي يمثّله. هكذا أعلن الرجل أن لديه قائمة بأكثر من مائتين من موظفي الخارجية الأمريكية ممن يحملون بطاقات الحزب الشيوعي، مبتدئاً بذلك موجة من الإرهاب الفكري البشع استمرت لأكثر من أربع سنوات. وقد اكتسبت تلك الاتهامات المبكرة أهمية خاصة بعد دخول أمريكا الحرب الكورية في حزيران/يونيو من العام نفسه. كان العالم الغربي قد بدأ يدرك خطورة الشيوعية على العالم الغربي، وهي الفترة التي يمكن أن يقال إن الولايات المتحدة الأمريكية قررت عندها أن تلعب دور «شرطي العالم» لإيقاف المدّ الشيوعي. لهذا لم يكن غريباً أن يقترح الجنرال ماك آرثر، وبعد عبور الصينيين بأعداد كبيرة الحدود لمساندة كوريا الشمالية في الشهور الأولى من الحرب الكورية، قيام أمريكا بضرب الصين بالقنابل الذرية، حتى يوقف الزحف الصيني ويحتوي الخطر القادم قبل أن يستفحل. في ظل ذلك الإحساس المتنامي بخطر الشيوعية على «العالم الحر»، كما أسمته أمريكا والغرب، اكتسبت المكارثية قوة دفع سرعان ما أوصلت الاتهامات إلى مرحلة من «الهوس» الأمني أصبح الجميع معه، جميع المثقفين والمفكرين في أمريكا، متهمين بالشيوعية إلى أن يثبت الواحد منهم عكس ذلك، أو على الأقل، إلى أن يشي بشيوعي آخر أمام لجان الكونغرس للأنشطة المعادية لأمريكا. فترة الرعب الأحمر هذه (The Red Scare) هي التي عبّر عنها آرثر ميللر، والذي وقف هو نفسه أمام إحدى تلك اللجان مدافعاً عن نفسه ضد الاتهام بالشيوعية، في مسرحيته الرمزية الرائعة **ساحرات سالم** أو **البوتقة** (*The Crucible*) **والتي يصوّر فيها فترة إرهاب فكري سابقة، إرهاب ديني في تلك المرة، حينما انتشر في مدينة «سالم» الصغيرة في السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر هوس اتهام الآخرين بالتحالف مع الشيطان** (The Witch Hunt)**، وهي تهمة كان عقابها في ذلك الوقت الحرق علناً في ميدان عام. المهم أن المكارثية، التي استمرت لأكثر من أربع سنوات، والتي لم ينجح أحد بإيقافها إلا بعد تخطّي**

مكارثي للخط الأحمر واتهامه لبعض قيادات الجيش الأمريكي بانتماءات شيوعية، مما اضطر السلطات العسكرية إلى نشر تقارير تثبت تهمة الفساد السياسي على جوزيف مكارثي نفسه، كانت وما زالت نقطة سوداء كبيرة في ثوب الحلم الأمريكي الذي ارتبط في ذهن الكثيرين، في الداخل والخارج، بحرية التعبير والانتماء.

كانت الطعنة التي تلقاها الحلم الأمريكي تلك المرة في الصميم، وكان الجرح غائراً عميقاً. لقد كانت الطعنة موجّهة إلى أعز مقتنيات الحلم الأمريكي وأبهى مفاخره، إلى جوهر الحريات التي نصّ عليها الدستور الأمريكي. فجأة انهارت مبادىء حرية العقيدة السياسية وحرية التفكير وحرية التعبير. وأصبح الواقع قبيحاً. كان الأمر في الخمسينيات مختلفاً عنه في الثلاثينيات. فقد كان يكفي أن تخرج أمريكا من أزمتها الاقتصادية ويستردّ الاقتصاد الحر عافيته ليعود الرخاء وتعود الثقة في الحلم الأمريكي، حلم الوفرة المادية. أما في الخمسينيات، فلن يستطيع أحد، من داخل أمريكا قبل خارجها، أن ينسى أنه في لحظة ما، لحظة تاريخية ما، حدثت أمور أثبتت زيف التباهي الأمريكي بأن أمريكا بلد الحريات. وما حدث ذات يوم، قد يحدث في يوم قريب أو بعيد.

وبصورة مماثلة، أثبت الظرف التاريخي زيف التباهي الأمريكي بالمساواة. فعلى الرغم من مرور أكثر من مائة عام على صدور قانون تحرير الرقيق، وخوض الشمال حرباً طاحنة ضد الجنوب لفرض القانون الجديد بالقوة، إلا أن السود الذين حررهم القانون ظلوا حتى سنوات قريبة لا يعرفون تلك المساواة في الوظائف والخدمات وفي المؤسسات التعليمية، إلى أن أرغم الساسة الأمريكيون على تغيير سياستهم العنصرية بعد أحداث أواخر الستينيات، وخاصة «الصيف الطويل الساخن» لعام ١٩٦٨ حينما اشتعلت المدن الأمريكية بنيران حركة المطالبة بالحقوق المدنية للزنوج.

والواقع أن أمريكا كانت تدرك منذ خروجها من الحرب العالمية الثانية كأكبر قوة عسكرية واقتصادية وسياسية في العالم، أن مشكلة التفرقة العنصرية وحرمان الزنوج من حقوقهم المدنية الكاملة تمثل نقطة ضعف جوهرية في الحلم الأمريكي التي أرادت تسويقه وبيعه للعالم الخارجي. كانت التفرقة العنصرية هي البقعة السوداء التي تؤكد أن ثوب الحلم الأمريكي ليس بكل ذلك البياض. ولهذا كانت أبرز العراقيل التي واجهت «The Congress for Cultural Freedom»، وهي الهيئة الظاهرة لأنشطة المخابرات المركزية في العالم في

محاولته تحسين صورة أمريكا عند «الآخر» الثقافي منذ أواخر الأربعينيات، وطوال العقود الثلاثة التالية، كانت أبرز تلك العراقيل هي تلك الفجوة بين ما تدّعيه أمريكا في الخارج من أنها بلد الحريات والمساواة، وبين ممارساتها العنصرية ضد الزنوج الأمريكيين في الداخل. وقد ظلّت تلك الممارسات العنصرية عقبة حقيقية أمام محاولات تحسين صورة أمريكا والحلم الأمريكي من الخارج حتى عهد قريب، وربما حتى اليوم بدرجة أقل حدة.

٣ ـ حرب فييتنام وانتهاء دور أمريكا كشرطي العالم

كانت أعنف الصدمات التي تلقاها الحلم الأمريكي من الداخل التورط الأمريكي في فييتنام، حينما تكرر السيناريو الكوري مرة أخرى وأصبحت فييتنام الجنوبية مهددة بالاجتياح من جانب فييتنام الشمالية الشيوعية، وخصوصاً بعد أن تحوّل التورط من مجرد إمداد فييتنام الجنوبية بالأسلحة والمستشارين العسكريين إلى تورط عسكري كامل وصل بالوجود الأمريكي إلى نصف مليون جندي. كان الخطاب السياسي الأمريكي، في وقت كانت الولايات المتحدة ما زالت ترى فيه أن من واجبها القيام بدور شرطي العالم المكلف بوقف الزحف الشيوعي على العالم الحر، وهو الزحف الذي كان قد وصل قبل ذلك فترة قصيرة إلى درجة تهديد أمريكا نفسها من بعد بضعة أميال فقط من فلوريدا حينما اكتشفت الطائرات الأمريكية قواعد الصواريخ الروسية في كوبا عام ١٩٦٢. لكن ذلك التبرير لم يكن كافياً في ذلك الوقت، فقد سبق لأمريكا أن فعلت الشيء نفسه في كوريا، ولم تكن هناك صواريخ روسية قريبة من شواطىء أمريكا أو مدنها الكبرى. وسرعان ما تحوّل التورط العسكري الأمريكي إلى أزمة أخلاقية واجهت الشارع الأمريكي، ليس فقط بسب الخسائر البشرية المتزايدة كل يوم، كما قد يتصور البعض، بل بسبب وعي أمريكي جديد بـ «لا أخلاقية» الحرب التي تخوضها أمريكا في بلاد بعيدة ضد خطر وهمي وغير قريب ترتكب بسببه جرائم الضمير كل يوم. حقيقة الأمر أنه لا يوجد حدث هزّ أمريكا من جذورها، وألقى بظلال الشك حول الكثير من الثوابت، كما فعل التورط الأمريكي في فييتنام. كانت أحداث حرب فييتنام والأزمة الأخلاقية التي أفرزتها تلك الأحداث بمثابة الضربة القاضية التي تلقاها الحلم الأمريكي أخيراً. وتقوقع الحلم الأمريكي على نفسه مرة أخرى، لكنه تقوقع أيضاً هذه المرة على كثير من الجراح التي أثخنته. وظهر اتجاه جديد يرفض قيام أمريكا بدور شرطي العالم. وهكذا بدأت عزلة أمريكا التاريخية الثانية.

وعلى الرغم من سقوط «الحلم الأمريكي» من الداخل فقد ظل ممتلكاً كل مقومات الإبهار والجذب من الخارج. وتلك مفارقة يبدو اليوم وكأن أمريكا استفادت منها إلى أبعد الحدود. ففي الوقت الذي كانت فيه السياسة الخارجية الأمريكية تثير الكثير من السخط في مناطق عديدة من العالم وتستفز الآخرين إلى رفضها، كان الحلم الأمريكي مستمراً في خداع الآخرين ببريقه الخارجي وجذب الملايين من المهاجرين الجدد. وبصرف النظر عن صلف القوة وغطرستها، الصلف والغطرسة اللذان ارتبطا بسلوك الإمبراطوريات القوية عبر التاريخ وجعلا تلك الإمبراطوريات لا تكترث كثيراً لرأي الآخر الثقافي والسياسي، إلا أن الازدواجية الخاصة بالتجربة الأمريكية ساعدت إلى حدّ ما في خداع الساسة الأمريكيين الذين ربما فسروا قوة جذب الحلم الأمريكي، وتزايد أعداد الراغبين في الهجرة إليه كل عام، ومن بينهم العرب، على أنه قبول بالسياسة الأمريكية والتجربة الأمريكية ككل.

لهذا لم يكن غريباً أن يتساءل الأمريكيون في استنكار بعد صاعقة أيلول/ سبتمبر: «لماذا يكرهنا الآخرون إلى هذا الحد؟».

هل حقاً لم يكن الأمريكيون يعرفون؟ ألم يعرفوا أن الخط الفاصل بين الرفض وبين الكراهية خط دقيق، وأنه يكفي أن تستمر أمريكا في تجاهل آراء الآخرين ومشاعرهم ليتمّ عبور الخط الواهي بين الرفض والكراهية، وبخاصة إذا كنا نتحدث عن أقلية متطرفة، بل شديدة التطرف؟

لنعد إلى إطار التفاعلات العربية الأمريكية لأن هذا هو موضوعنا. ويهمنا أن نسجل هنا ما يلي:

أ ـ إن ما حدث صباح ١١ أيلول/سبتمبر في كل من نيويورك وواشنطن عمل إرهابي بكل المقاييس والمعايير، ولا يمكن تبريره أو قبوله.

ب ـ إن الشارع العربي أدان أحداث أيلول/سبتمبر بصورة قاطعة، وخصوصاً أن أبناء هذا الشارع في بلدان عربية كثيرة عانوا وما زالوا يعانون إرهاب التطرف.

ج ـ إن الجزء الفاسد لا يمكن أن يمثل الكل الصحّي السليم، وأنه من الخطأ أن نحكم على قومية بأكملها، وهي القومية العربية بالتطرف، وعلى دين سماوي بأكمله ضرب دعاته عبر التاريخ نماذج رائعة للتسامح والتعايش مع الآخر، وهو الدين الإسلامي، بأنه دين قتل وإرهاب، وخصوصاً أن أفعالاً

إرهابية كبيرة ودموية سبق أن نفذت داخل أمريكا نفسها بأيد غير مسلمة أو عربية.

د ـ إن من حق الولايات المتحدة أن تلاحق، بكل ما تملك من أدوات الملاحقة، أوكار الإرهاب في أية بقعة من العالم. هذا حق كفلته لها بالقطع ضخامة أحداث أيلول/سبتمبر من ناحية، وتقارب العالم الذي حققته التقنيات الحديثة التي تجعل من المستحيل لقومية ما أو دولة ما أن تعيش بمعزل عن الآخرين من ناحية أخرى. لكن حق المطاردة الشاملة هذا يرتبط بشرط جوهري، وهو وضوح الرؤية الأخلاقية التي تفرّق بين ما هو إرهاب وما هو ليس إرهاباً.

هـ ـ إن الأمر، في ظل التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط منذ الاجتياح الإسرائيلي لمناطق السلطة الفلسطينية بمباركة أمريكية تصل إلى التواطؤ الصريح، أصبح يتطلب من العقل العربي الذي فرض عليه في عام ١٩٤٨ دفع فاتورة الاضطهاد النازي لليهود، ويفرض عليه اليوم جماعياً دفع فاتورة أيلول/ سبتمبر، على ما يبدو، من كرامته ومن دماء نساء فلسطين وأطفالها وشبابها وشيوخها، أصبح على ذلك العقل العربي أن يبذل جهداً خارقاً، وفوق طاقة البشر، حتى لا يتحول من الرفض التقليدي للسياسة الأمريكية إلى كراهية لكل ما تمثله أمريكا، وليس فقط لسياستها الخارجية.

والأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط هي نهاية رحلتنا مع التفاعلات العربية ـ الأمريكية، والتي لم يعد بالإمكان معها الفصل، أي فصل، بين ما هو سياسي، وما هو غير سياسي، أو بين ما هو سياسي وما هو أخلاقي، في الواقع، لنرصد معاً بعض المواقف في سيناريو التفاعلات العربية ـ الأمريكية منذ أيار/مايو ١٩٤٨ حتى النصف الأول من نيسان/أبريل ٢٠٠٣ ونحاول تحديد صمود التفاعلات العربية ـ الأمريكية غير السياسية أمام الضغوط المستمرة والمتزايدة للسياسة الأمريكية مؤكدين، منذ البداية، أن التحولات الجذرية في السياسة الأمريكية تجاه العرب والإسرائيليين يسأل عنها بالدرجة الأولى العرب أنفسهم. فالضعف العربي المتزايد ـ ولا نعني به الضعف العسكري، فإسرائيل لا تملك قوة عسكرية تهدّد بها أمريكا، وإنما نقصد بالضعف هنا العجز عن ممارسة ضغوط مؤثرة على دوائر اتخاذ القرار السياسي الأمريكي في مقابل قوة ضغط إسرائيلية متنامية – هذا الضعف العربي مسؤول عن الانحياز الأمريكي المتصاعد لإسرائيل. ففي الوقت الذي كانت فيه الإدارة

الأمريكية تفكر ملياً قبل التأييد العلني الصريح لقيام إسرائيل، وفي الوقت الذي دارت فيه مناقشات حامية داخل الإدارة الأمريكية حول صواب تأييد قيام إسرائيل والاعتراف بها، وهي المناقشات التي عبّر فيها مارشال، وزير الخارجية الأمريكي المعروف، عن تحفظاته على ذلك القرار بسبب خطورته على المصالح الأمريكية في الوطن العربي وحرص الإدارة الأمريكية على عدم إغضاب الملك عبد العزيز، صاحب آبار البترول الضخمة، نجد الإدارة الأمريكية اليوم تفعل بالجثة العربية الهامدة ما تشاء من دون أن يكون العرب قد فقدوا بترولهم من ناحية، ومن دون أن يكون البترول في حدّ ذاته قد فقد أهميته الاستراتيجية من ناحية ثانية.

لكن إلقاء جزء، جزء كبير، من تبعة ما يحدث اليوم، وما حدث لأكثر من نصف قرن، على الضعف العربي، لا يعني بأي حال من الأحوال تبرئة الجانب المضاد، ونعني به دوائر اتخاذ القرار السياسي في أمريكا والانحياز الذي وصل أخيراً إلى مرحلة التواطؤ الكامل بشأن مسؤولية ما يحدث. وسوف نبرز بعد قليل أن أكبر الأخطاء السياسية الأخيرة لأمريكا كان خطأً أخلاقياً بالدرجة الأولى، خطأ لا نظن أن صورة أمريكا في العقل العربي يمكن أن تبرأ منه ومن قبحه في وقت قريب.

لنعد إذاً إلى سيناريو العلاقات العربية ـ الأمريكية المتمحورة حول الصراع العربي ـ الإسرائيلي:

ـ في السنوات من ١٩٤٨ وحتى ١٩٦٧ مروراً بأحداث العدوان الثلاثي ضد مصر عام ١٩٥٦، ظلت إسرائيل تعزف نغمة واحدة: إنها دولة ضعيفة، تقل مساحتها عن مساحة ولاية نيوجرسي الأمريكية الصغيرة، وإنها تحاول أن تتعايش مع بحر عربي من العداء والكراهية. وتلك مقولة سمعتها من أصدقاء أمريكيين بسطاء صدقوا المقولة الإسرائيلية من دون مناقشة. والغريب أن هؤلاء الأمريكيين أنفسهم لا يجدون صعوبة في تبرير ما تفعله إسرائيل اليوم، بعد أن تحوّل الحمل الوديع الضعيف إلى ذئب شرس يلتهم كل شيء. المهم أنه في تلك السنوات، ومع القليل المتبقي من الحرص على عدم معاداة العرب، كانت أمريكا تؤيد إسرائيل وتنصرها على العرب من دون كثير إعلان. وقد سبق أن قلنا إن إسرائيل كانت تحصل على احتياجاتها من الأسلحة من أوروبا الغربية بوساطة أمريكا.

ـ منذ السنوات السابقة لحرب الأيام الستة وحتى ١١ أيلول/ سبتمبر أفصحت أمريكا عن انحيازها الكامل لإسرائيل، فهي التي ظلت طوال تلك السنوات تمدّها بترسانة حربية متطورة تمكنها من هزيمة الجيوش العربية مجتمعة ـ هذا إذا كان هناك احتمال لاجتماع تلك الجيوش ـ وتمدّها بالمساعدات الاقتصادية الرسمية وتفتح الباب على مصراعيه أمام الهبات والتبرعات اليهودية لإسرائيل وتقدم لها التسهيلات الائتمانية بمليارات الدولارات حتى تتوقف عن بناء بعض المستوطنات الجديدة.

من الطرف العربي، وعلى الرغم من الظلم الواقع على العرب، وعلى الرغم من تحوّل إسرائيل إلى غول نهم يهدّد بابتلاع المنطقة بكاملها وسط تأييد أمريكي بلا قيد أو حدّ في المحافل الدولية، استطاع العرب، في معادلة لافتة للنظر أن يتعايشوا ـ «يتعايشوا» وليس «يقبلوا» ـ مع الانحياز الأمريكي الذي ألقوا بمسؤوليته على أنفسهم في أحيان قليلة، وعلى نفوذ «اللوبي» الصهيوني في أحيان كثيرة. واستمر سحر الحلم الأمريكي وقوة جذبه، وزاد الوجود الاقتصادي والثقافي الأمريكي في الوطن العربي، وزاد عدد الدارسين العرب في الجامعات الأمريكية، وزاد وسط ذلك كله عدد المهاجرين العرب إلى أمريكا حتى وصل إلى الملايين.

من الطرف الآخر، كانت التطورات الأمريكية ـ العربية غير السياسية تشهد تغيّراً جذرياً في صورة العربي في العقل الأمريكي بمساعدة كبيرة وذكية، بالطبع، من أداة إعلام جهنمية يسيطر عليها اللوبي الصهيوني. لقد أصبح العربي في العقل الأمريكي في الكثير من الوسائط الإعلامية هو الشرير الجديد «The Villain» أو «The Bad Guy». وقد وصل الأمر، في الأيام والشهور التي أعقبت هزيمة العرب في حرب الأيام الستة، إلى حدّ تزييف متعمد لتاريخ الشعب العربي. وأذكر في هذا السياق أن إحدى المجلات الأمريكية الأسبوعية الكبرى كتبت مقالة تحليلية ادعت فيها أن العرب لم ينتصروا من قبل في حرب خارجية. هكذا! متناسية وسط موجة اتهام العرب بالجبن أن هؤلاء العرب البسطاء هم الذين هزموا الإمبراطوريتين العظميين الفارسية والرومانية وقهروا جيوشهما الجرارة المتفوقة عدداً وعدة، ثم نجحوا في ما بعد بإخراج المحتلين الأوروبيين المتذرعين بحماية أرض المسيح من العرب البرابرة من المنطقة نفسها المتنازع عليها اليوم، ثم أوقفوا الزحف التتاري ضد الوطن العربي كله، وربما شرق أوروبا أيضاً. لكن ذلك التزييف كان ضرورياً من منظور إعلامي

موجّه بذكاء ويهدف إلى تقديم العربي باعتباره «الشرير الجديد»، الشرير الذي استبدل بالشرير التقليدي القديم في الفكر والأدب العالميين، وهو اليهودي الذي كان ينظر إليه وبصورة منتظمة ونمطية باعتباره المرابي الذي لا يرحم والذي يمتص دم ضحاياه ويكنّ حقداً دفيناً لأبناء الديانات الأخرى، ويداهن في استكانة ويرائي في مذلة حتى يتمكن من خصمه، وساعتها يصبّ عليه كل حقده من دون رحمة. كانت الصهيونية العالمية قد نشطت منذ أجيال في تغيير صورة ذلك اليهودي في عقول الآخرين، مستغلة أحياناً عقدة الذنب لدى الشعوب الغربية بسبب عدم تدخلها المبكر لإنقاذ اليهود من الاضطهاد النازي، وأحياناً أخرى رافعة شعار معاداة السامية واستخدامه سيفاً مصلتاً على رقاب كل من تسوّل له نفسه انتقاد الصهيونية أو حتى الممارسات الإسرائيلية ضد العرب. وقد وصل الأمر في السنوات الأخيرة إلى اعتراف بعض المفكرين الغربيين برفضهم للممارسات الإسرائيلية ضد عرب فلسطين خلف أبواب مغلقة، لكنهم لا يجرأون على التصريح بذلك الرفض حفاظاً على وظائفهم وأرزاقهم ومكانتهم الاجتماعية. وذلك هو السلاح الأخير. وهكذا، وبين عشية وضحاها، أصبح موشي دايان بعصبته السوداء بطلاً قومياً أمريكياً لعدة شهور في أعقاب هزيمة العرب في حرب الأيام الستة. وقد ظلّ ديان يحظى بتغطية إعلامية طويلة قدم خلالها إلى الأمريكي البسيط في صورة البطل المنقذ، وتكررت الإشارة، بالطبع إلى داود وجالوت. يومها أصبح العربي هو الشرير الجديد في وسائل الإعلام الأمريكية، ويجب أن ينبذ ويعاقب ويصبح موضوع السخرية اللاذعة من الجميع.

ـ **حرب الخليج**: على الرغم من وقوف الوطن العربي، في ما يشبه الإجماع، ضد الغزو العراقي للكويت ثم تأييد التحالف العسكري بقيادة الولايات المتحدة، واشتراك بعض الدول العربية الفعلي في العمليات العسكرية لتحرير الكويت، إلا أن الملابسات التي صاحبت تلك الأحداث، قبل الغزو وبعده، أفرغت ذلك التحالف العسكري والسياسي المحدّد الأهداف من احتمالات حدوث تقارب حقيقي، أي تقارب في الواقع، في المواقف السياسية للعرب وأمريكا، بعد انتهاء الظرف التاريخي الطارىء وتحرير الكويت في شباط/فبراير ١٩٩١، بل إن الذين خرجوا إلى الشارع وجهروا بمعارضتهم للتدخل العسكري الغربي بحرق الأعلام وترديد الشعارات المعادية لا يختلف موقفهم كثيراً، في التحليل النهائي، عن الذين عارضوا

الغزو العراقي وشاركوا في التحالف ضد صدام حسين. فالجميع شعروا، وما زالوا يشعرون، بالتناقضات اللانهائية في الموقف الأمريكي. أول هذه التناقضات وأكثرها خطورة هو اختلاف دوافع المتحالفين. فالدول العربية التي شاركت في التحالف كانت تتصرف من منطلق تصحيح حماقة النظام العراقي التي اعتبرت خرقاً لكل المواثيق الدولية والعربية التي تنظم العلاقات بين الدول. ربما كان البعض، خاصة هؤلاء الذين كان صدام يمثل بالنسبة اليهم تهديداً قريباً ماثلاً، يتحركون من منطلقات إضافية، وهي إيقاف زحف صدام والدفاع عن أنفسهم ضد أطماعه وطموحاته في المنطقة. لكن الجميع، الدول العربية القريبة والبعيدة، اشترك في الرغبة الصادقة في تحرير الكويت. لكن دوافع أمريكا كانت مختلفة. فقد كانت أجندتها السياسية تحمل أولويات يعرفها العرب جيداً واستطاعوا حتى الأيام الأخيرة، حتى ما قبل اجتياح القوات الإسرائيلية الوحشي لأراضي السلطة الفلسطينية، أن يتعايشوا معها في كثير من الغضاضة، من دون أن يتحول رفضهم للسياسة الأمريكية وأجندتها في الشرق الأوسط إلى كراهية. على رأس تلك الأجندة بالطبع: أمريكا أولاً ثم إسرائيل ثانياً، وعلى الرغم من «أولاً» و«ثانياً» السابقتين، فإن العرب يشعرون منذ أواخر الستينيات، وزاد ذلك الشعور بالقطع بعد اجتياح أراضي السلطة الفلسطينية الأخير، أن الخط الفاصل بينهما يكاد يكون معدوماً!!

وبعيداً عن عقدة المؤامرة المرضية، فإن التفاصيل التي تولّت المصادر الأمريكية نفسها نشرها بعد الغزو، خاصة تفاصيل اللقاء المشهور بين صدام حسين وإبريل غلاسبي، سفيرة الولايات المتحدة في بغداد قبل الغزو بفترة وجيزة ـ السفيرة نفسها التي تمت التضحية بها وبمستقبلها السياسي بعد انتهاء سيناريو حرب الخليج ـ تؤكد هذه التفاصيل أنه قد تمّ نصب فخ محكم لصدام حسين بحيث يبتلع الطعم المغري ويقوم بغزو الكويت معلناً بداية دوران عجلة الخطة وتنفيذ مراحل السيناريو: **المرحلة الأولى تدمير قدرات صدام حسين العسكرية والقضاء على جميع إمكاناته لتطوير أسلحة دمار شامل لحساب إسرائيل بالدرجة الأولى، سواء كانت أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية. أما المرحلة الثانية، والأكثر أهمية، فهي تأمين منابع البترول العربي الضخمة في المنطقة وحرمان أية قوة عربية من التحكم في طريقة الحياة الغربية. ولا يستطيع عاقل أن يصدّق بغير ذلك أو بأن البترول يفقد أهميته بصورة متزايدة. فالجميع يعرف أن الأبحاث عن مصادر طاقة بديلة، وهي الأبحاث التي تبنّاها الغرب**

وهلل لها بعد إيقاف ضخ البترول العربي عام ١٩٧٣، كانت مع بداية التسعينيات قد وصلت إلى ما يشبه الطريق المسدود، أو على الأقل لم تنجح حتى ذلك التاريخ باكتشاف طاقة بديلة للبترول أو توليدها أو تركيبها. وسوف يظل البترول يمثل عصب الحياة في الدول الغربية، والدول الصناعية المتقدمة، لمدة ربع القرن القادم على الأقل. وهي فترة كافية لاستمرار البترول العربي كمحور لاتخاذ القرار السياسي والعسكري في الكتلة الغربية. لم تكن أمريكا، إذاً، لتسمح بأن يسيطر حاكم عربي واحد طموح أو استقلالي النزعة على شريان الحياة الغربية!!

ليس هذا من قبيل التخيّل الواهم أو خداع الذات بالحديث عن أهمية لا وجود لها لسلعة يقولون إنها «متراجعة العائد» وهي البترول، فقد كشف الجنرال شوارتزكوف، ربما عن قصد أو غير قصد، أبعاد المؤامرة الأمريكية بالكامل في تصريح بسيط أدلى به بعد انتهاء حرب الخليج التي كان مهندسها منذ البداية إلى النهاية. صرّح الرجل بعد انتهاء الحرب بفترة وجيزة أنه بعد أن نجح بقطع خط الرجعة على «الحرس الجمهوري»، وهو القوة الضاربة الأساسية لصدام حسين والتي كانت تحتل الكويت، ثم قام بتدمير تلك القوة وآلتها العسكرية، ومن موقع شمال البصرة، طلب الإذن له بالزحف على بغداد التي كان الطريق إليها مفتوحاً من الناحية العسكرية ليسقط نظام الحكم العراقي وصدام حسين، لكن جورج بوش، الأب، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك، رفض طلبه بشكل قاطع. إلى هنا انتهى تصريح شوارتزكوف، وهو تصريح ربما لم يلتفت إليه أو إلى توابعه العنيفة والسريعة أحد في الوطن العربي، أو يولي أياً منه الأهمية التي يستحقها. يومها عنّف الرئيس الأمريكي جنراله في حدة على تصريحه غير المسؤول، لأنه، وهذا ما لم يقله بوش «صراحة»، «كشف غطاء اللعبة كلها»! وبالسرعة نفسها سحب شوارتزكوف تصريحه أو عدله أو اعتذر عنه!!

إن أهمية تلك الواقعة يجب ألا تغيب عن فطنة أي عربي متابع لمجريات الأمور، فأمريكا، كما تؤكد دلالة الواقعة، لا يهمها الشعب العراقي، أو الشعب العربي في الخليج، ولا يضايقها وجود صدام حسين في السلطة، ثم استمراره فيها مجرداً من مخالبه وأنيابه التي هدّدت إسرائيل ومنابع البترول، ولم يكن يهمها كثيراً تحرير الكويت. إن ما يهمها هو إحكام سيطرتها على منابع البترول العربي، مصدر الطاقة الأكبر في العالم. وإذا كانت قواعد الوجود

الأمريكي في المنطقة جنوباً وفي تركيا شمالاً تساعد في حماية ذلك المصدر وإحكام السيطرة عليه، فإن «الإبقاء» على صدام «وتخويف» دول البترول من خطر ذلك «الغول» أكثر أهمية من القواعد العسكرية من ناحية، ويقدم تبريراً قوياً للدول التي توجد فيها تلك القواعد، من ناحية ثانية.

ولا تتوقف التناقضات بين نيات أمريكا المعلنة وبين نياتها الحقيقية غير المعلنة، عند هذا الحدّ. فالعرب يدركون في قرارة أنفسهم أن موقف أمريكا تجاه أسلحة الدمار الشامل التي هدّد صدام بتطويرها واستخدامها، في حماقة سياسية فجّة، موقف تختلط فيه المصالح الاستراتيجية بالنفاق السياسي والأخلاقي الذي لا يمكن تبريره أو قبوله من جانب العقل العربي. فأمريكا التي تستخدم أرض العراق وسلامة شعبه «ملطشة» عسكرية كلما عنّ لها ذلك منذ بداية حرب الخليج، وترسل طائراتها لتقصف المواقع العراقية كلما انطلق صاروخ عراقي متخلف في تقنيته، أو تجاوزت طائرة عراقية بالية الخطوط الحمراء التي رسمتها أمريكا لحرية حركة نظام الحكم العراقي، أمريكا التي نجحت حتى الآن، عن طريق الضغط والتهديد، بالحيلولة دون تطوير دول عربية أخرى قادرة تقنياً أسلحة دمار شامل، بل مجرد الصواريخ الحاملة لها، أمريكا هذه هي أمريكا نفسها التي تعرف جميع أجهزتها المتخصصة تمام المعرفة، ونعرف نحن، ويعرف العالم بأسره، أن إسرائيل تمتلك ترسانة نووية ضخمة منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين على الأقل، وأن إسرائيل، في المرحلة المبكرة من حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، حينما كانت جيوشها على وشك الانهيار الكامل، فكّرت جدياً في استخدام ترسانتها النووية ضد الجيوش العربية! وعلى الرغم من ذلك لا تحرّك أمريكا ساكناً ولا تتحدث عن ترسانة إسرائيل النووية أو تحاول إرغامها على التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. إن أمريكا ـ ويا للغرابة! ـ لا ترى أي تناقض أخلاقي بين استخدام جميع قدراتها، ومن بينها القوة العسكرية، في حرمان العرب جميعاً من تطوير أسلحة الدمار الشامل في الوقت الذي تصمت فيه تماماً عن ترسانة إسرائيل النووية. فإذا خرجت أمريكا عن صمتها، فإن المنطق الذي يقدمه الأمريكيون للعرب، خلف أبواب مغلقة، يقول بأن الترسانة النووية التي تمتلكها إسرائيل تمثل سلاح الردع الذي يجعل أي جيش عربي يفكر مرات قبل تهديد أمن إسرائيل. ولا يهمّ بعد ذلك إن كانت إسرائيل، ولأكثر من ربع قرن اليوم، هي التي تهدّد أمن الدول العربية جميعاً، بترسانتها النووية أو من

دونها! لا يهمّ أمريكا بعد ذلك أن سلاح الردع الإسرائيلي يكفي لتدمير المنطقة كلها من ناحية، وأن أمريكا ظلت منذ الستينيات تكفل لإسرائيل وتوفر لها قدرات عسكرية غير نووية تكفي لهزيمة الجيوش العربية مجتمعة بأسلحة تقليدية متطورة لا يقدر عليها العرب من ناحية ثانية. لم يكترث الرؤساء أو الساسة الأمريكيون لما يقرب من نصف قرن بسؤال أنفسهم في يوم من الأيام عن «أخلاقية» موقفهم من الدول العربية وإسرائيل. التفسير المنطقي الوحيد لهذا التناقض، من منظور أمريكي، أن أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإسرائيليين «المتحضرين» حلال، لكنها في أيدي العرب «البرابرة» حرام! والغريب في ذلك كله أن العرب لا يطالبون بتمكينهم من تطوير أسلحة الدمار الشامل، لكنهم يطالبون بـ «تدمير» أسلحة الدمار الشامل لدى إسرائيل!

لكن الأغرب من ذلك كله، أن العرب، على الرغم من دائرة التناقضات الجهنمية التي أدخلتهم أمريكا فيها، لم يتحولوا في أي يوم من الأيام من موقف الرفض السياسي إلى موقف معاداة أمريكا وكل ما هو أمريكي. ويشهد كل عام زيادة جديدة في عدد الطامحين إلى الدراسة في أمريكا أو الاستقرار فيها، ويزيد الإقبال على كليات الجامعات الأمريكية في القاهرة وبيروت والشارقة مؤخراً، في ازدواجية دائمة بين الرفض السياسي والانبهار الثقافي بالمعنى الواسع لمصطلح «ثقافة» باعتبارها «طريقة حياة»!

ـ أمريكا أولاً، وإسرائيل ثانياً، وليذهب العرب إلى... سوف تثبت الأيام بالقطع، ونحن نتحدث من واقع غضبة الشارع العربي في كافة أنحاء المنطقة العربية التي اشتعل فيها الشارع العربي بالتظاهرات العنيفة، حتى في دول عربية لم نعتد فيها مثل هذه الفورات الشعبية، ضد الاجتياح الإسرائيلي العنيف والبربري لمدن مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية وقراها ومخيماتها في حماية تواطؤ أمريكي صريح، سوف تثبت الأيام أن إسرائيل وأمريكا ارتكبتا أكبر أخطائهما السياسية في المنطقة في لحظة لم تفكر فيها أي منهما في حسابات المكاسب والخسائر النهائية على المدى البعيد. صحيح أن الرئيس جورج و. بوش كان أول رئيس أمريكي يعلن داخل الأمم المتحدة وخارجها مناداة الولايات المتحدة بقيام دولة فلسطينية في المنطقة تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل، وقد يتحقق بالفعل قيام الدولة الفلسطينية في السنوات أو الشهور القليلة القادمة وبمساعدة أمريكية، لكن ذلك لن يغيّر من حقائق الأحداث التي وقعت بين ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ وآذار/ مارس ٢٠٠٢ حينما اجتاحت

القوات الإسرائيلية مناطق السلطة الفلسطينية. هل يستطيع أحد أن يلوم شريحة عربية كبيرة لشعورها بأن العرب دفعوا فاتورة الاضطهاد النازي لليهود قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها يوم قامت دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، مكفّرين بذلك عن ذنوب لم يرتكبوها من ناحية، وعن إحساس الغرب بالذنب من ناحية ثانية، وأنهم ظلوا يدفعون منذ ستينيات القرن الماضي وحتى اليوم، جميع فواتير الانتخابات الأمريكية، ثم إنهم يجدون أنفسهم اليوم يدفعون فاتورة الهجمات الإرهابية ـ البشعة والمرفوضة بكل المقاييس ـ ضد المركز التجاري في نيويورك ومبنى البنتاغون في واشنطن؟

لنبدأ بالموقف الأمريكي بعد الهجمات الإرهابية الانتحارية في ١١ أيلول/سبتمبر، وسوف نحاول قدر الإمكان فك التداخل بين الموقفين الأمريكي والإسرائيلي، وإن كان ذلك، كما ندرك سلفاً، هدفاً مستحيلاً خاصة بعد أن وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على أهداف إسرائيل في التوحيد بين تصرفات منظمة القاعدة الإرهابية أولاً وأخيراً، وبين أفعال المقاومة الفلسطينية ضد احتلال أجنبي، وبذلك، فإن ما تقوم به إسرائيل في مناطق السلطة الفلسطينية من أفعال همجية يكتسب الشرعية نفسها التي اكتسبتها أفعال أمريكا ضد «طالبان» والقاعدة، فالدولتان، من منظور ذلك المنطق المغلوط، تحاربان الإرهاب وتمارسان حق الدفاع عن النفس!

دعونا نبدأ بتساؤلات جوهرية أثارها بعض المحللين منذ وقعت الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر: «هل حقيقة كانت الهجمات عربية وإسلامية خالصة؟». نعم، أسماء الإرهابيين الذين اشتركوا في التنفيذ، الأسماء التي تأكد للأجهزة الأمنية والمخابراتية الأمريكية أنها بالفعل لأناس ماتوا في الهجمات، أسماء عربية، ولكن، هل كانوا وحدهم؟ ولنفترض أنهم كانوا وحدهم، ألم يفكر أحد في تلك الأجهزة أن ملابسات تنفيذ العمليات الانتحارية تلك، ربما، ونقول «ربما» فقط، تشير إلى تورط أجهزة أكثر تقدماً وأكثر تنظيماً وتخطيطاً من تنظيم «القاعدة» الذي نسبت إليه العمليات برمتها؟ إن نجاح عمليات اختطاف أربع طائرات من مطارات أمريكية مختلفة، وفي توقيت يضمن وصول هذه الطائرات ـ باستثناء واحدة سقطت أو أسقطت ـ فوق أهدافها في تزامن مذهل، ثم توفّر المعلومات الدقيقة عن المنطقة المعماة لأجهزة الرادار المحيطة بواشنطن ومبنى البنتاغون، كل هذه التفاصيل تؤكد أن هؤلاء العرب الذين أعلنت أسماؤهم وثبت اشتراكهم ـ حتى وإن كانوا بمفردهم داخل الطائرات

الأربع ـ كان وراءهم جهاز استخباري متقدم وأنهم «استخدموا» ـ نعم استخدموا ـ لتنفيذ أغراض أكبر بكثير من الأغراض التي ماتوا معتقدين أنهم يحققونها. وربما تقدّم الأيام في وقت قريب أو بعيد، إجابات محددة وحقيقية لهذه التساؤلات!

لنفترض، مرحلياً، إلى أن يثبت العكس، أن تنظيم «القاعدة»، أو أي تنظيم إرهابي إسلامي أو عربي آخر، هو الذي انفرد بالتخطيط لتلك الهجمات الإرهابية ونفّذها وحيداً، ولنناقش حقائق الموقف، ثم ردود الفعل الأمريكي:

١ ـ إننا نتحدث هنا عن قلة لا يمكن حسابها بتناسب مئوي مع عدد العرب والمسلمين على وجه الأرض. وفي الوقت نفسه، لا يمكن أن نتجاهل أن الولايات المتحدة تعرضت لهجمات إرهابية سابقة على هجمات أيلول/ سبتمبر، خطط لها ونفذها أناس من غير العرب والمسلمين، وبعضهم أمريكي. ثم إنه من نافلة القول التذكير بأن هذه القلة نفّذت عمليات إرهابية روّعت بها الآمنين وقتلت الأبرياء في بلادها، مما يؤكد أنها لا يمكن أن تكون ممثلة للجنسيات التي تنتمي إليها أو العقيدة الدينية التي تؤمن بها. إن الجزء لا يمكن أن يكون ممثلاً للكل، ولا يجب أن يؤخذ الكل بجريرة الجزء، ومن ثم لا يمكن أن يؤخذ الإسلام والعروبة بجريرة قلة متطرفة اكتوى الإسلام والعروبة بنيرانها قبل الآخرين.

ولنا هنا وقفة لا نملك إلا أن نكون عندها صادقين مع أنفسنا. لقد ارتفعت داخل الولايات المتحدة منذ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ وإلى اليوم أصوات رسمية وغير رسمية تلقي باللوم على أنظمة الحكم العربية وعلى أنظمة التعليم، خاصة في ما يتعلق بمحتوى المقررات الوطنية والدينية. فأنظمة الحكم الاستبدادية في بعض بلدان الوطن العربي تساهم في تفريخ الإرهابيين الذين تفرض عليهم أنظمة القهر السياسي اللجوء إلى العنف وسيلة للتعبير عن رفضهم. كما أن بعض جزئيات المقررات الدينية التي تدرّس للصغار في مراحل مبكرة، من وجهة نظر الولايات المتحدة مرة أخرى، تغرس في هؤلاء الصغار «رفض الآخر» الديني والثقافي، بل تحضهم على كراهيته. هل يحتاج الأمر هنا إلى تأكيد ما هو واضح، وهو أن ما نشر في هذا المجال أقل بكثير، ولا يمثل إلا قدراً ضئيلاً جداً مما يحدث وما يكتب وما يقال خلف الستار؟ وأن أمريكا تمارس الآن ضغوطاً سرية وغير معلنة، ضغوطاً قوية على بعض الدول

العربية لإعادة النظر في أنظمتها السياسية وفي محتويات مقررات التربية الوطنية والدينية في عدد من الدول العربية؟ بل إنها تقدمت بطلبات رسمية، سرية، بهذا المعنى لعدد من الدول العربية حتى الآن؟ ومن الطبيعي أن يكون ردّ الفعل العربي العفوي وغير المدروس اتهام أمريكا بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية. وقد قلنا إن ردّ الفعل هذا عفوي وغير مدروس، أي أنه ردّ فعل عاطفي تنقصه الموضوعية، لأنه لا يأخذ وجهة نظر الآخر «الأمريكي» في الاعتبار.. وجهة النظر الأمريكية التي لا تفتقر إلى الموضوعية تقوم على أننا نعيش اليوم في عالم اختفت فيه «الحدود» الواضحة، ولم يعد بالإمكان لدولة ما، أو نظام حكم ما، أن ينغلق على نفسه بالكامل. وأصبح ما يجري في بقعة ما من العالم يؤثر، سلباً وإيجاباً، في بقية أنحاء العالم، وهذا ما حدث يوم ١١ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١ التي ترى الولايات المتحدة أنه اليوم الذي صدّرت فيه الأنظمة العربية الإرهاب إليها!

٢ ـ إن عدداً من الدول الغربية، من بينها الولايات المتحدة الأمريكية، ظلت لسنوات تفتح أبوابها لعدد من هؤلاء الإرهابيين وتوفر لهم الإقامة والحماية ضد مطالبات دولهم بتسليمهم لمحاكمتهم على جرائم إرهابية أو لتنفيذ أحكام صادرة في حقهم عن جرائم إرهابية مماثلة.

وقد فعلت الدول الغربية ذلك بحجة توفير حق اللجوء السياسي الذي يفترض بالطبع توفيره لأصحاب الرأي المضطهدين في بلادهم، وليس لمن يمارسون الإرهاب الفعلي ضد الأغلبية المسالمة. وهكذا تساوى إرهابي عربي ارتكب فعلاً إرهابياً أدى إلى قتل أبرياء مع أمريكي ترك بلاده في الستينيات حتى يتهرب من التجنيد والاشتراك في حرب فييتنام لأنه «Conscientious Objector».

٣ ـ ظلت الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، تتجاهل دعوات بعض الأنظمة العربية لعقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب. وقد أثبتت الأحداث أن الرئيس المصري، على وجه التحديد، كان يملك نظرة مستقبلية ناضجة حينما طالب، وظل يطالب لفترة طويلة منذ أوائل التسعينيات، بعقد مؤتمر دولي لتنسيق الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. ولا بد من أن ذلك الرفض، في جانب منه، كان يرجع إلى الرغبة في توفير الحماية وحق اللجوء السياسي للإرهاب بين العرب في تلك الدول بهدف «مضايقة» بعض الأنظمة العربية وممارسة نوع من الضغط عليها. وقد تحققت تلك الرغبة في بعض

الأحيان إلى أن «وقعت الواقعة» في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وعلى الرغم من ذلك، وعلى الرغم من تجديد الرئيس المصري دعوته، استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في تجاهلها السابق لتلك الدعوة.

لقد توقع الجميع في أعقاب أحداث أيلول/سبتمبر استجابة فورية، أمريكية ـ غربية للدعوة لعقد مؤتمر دولي. ثم أدرك العرب بالتدريج، ربما في مرحلة «القشّة التي قصمت ظهر البعير» من فقدان البراءة العربية، أن أمريكا لا تريد لمثل ذلك المؤتمر أن يعقد! ودوافع أمريكا لرفض عقد المؤتمر الدولي متعددة ومتداخلة في حقيقة الأمر، تبرز منها الدوافع التالية:

ـ إن الولايات المتحدة تدرك جيداً أن أول بنود جدول أعمال مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب سيكون بالقطع الاتفاق على تحديد أو تعريف «المصطلح». وقد أثبتت الأيام التي أعقبت الاجتياح الإسرائيلي لمناطق الحكم الذاتي الفلسطيني في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٢، أن أمريكا كانت قد تبنّت التعريف الإسرائيلي للإرهاب. وهو تعريف تدرك الولايات المتحدة جيداً أيضاً أنه لا يمكن أن تقبل به أصوات أوروبية كثيرة، مما يعني اضطرار أمريكا للوقوف شبه منفردة في مواجهة رأي عام عالمي. لقد ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تراوغ لبضعة أشهر وتخفي تقبلها المبكر للتعريف الإسرائيلي الذي يضع شاباً أو شابة فلسطينية تمارس حقها الشرعي في مقاومة احتلال أجنبي لا تملك الأدوات لصدّه إلا بجسمها الحي في سلة الإرهابي نفسه الذي هاجم برج التجارة العالمي ومبنى البنتاغون. وقد تولّت أجهزة إعلامها الموجّهة في ذكاء حجب قدر كبير من حقائق ما يحدث في الشرق الأوسط وإبراز العمليات الانتحارية التي يقوم بها الشباب الفلسطيني في حالة يأس كامل وبعد أن تخلّى عنهم الجميع، باعتبارها أعمالاً إرهابية ضد المدنيين.

ـ إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتحمس بأية صورة من الصور للمؤتمر الدولي لأنها كانت قد قررت منذ أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أن تنفرد (Go it alone) بضرب الإرهاب في العالم، خاصة إذا كان ذلك الإرهاب بتعريف إسرائيلي ـ أمريكي. لقد قررت أمريكا أن تعود إلى دور شرطي العالم مرة أخرى.

ـ إن مثل ذلك المؤتمر من شأنه أن يرغم الجميع، **أولاً، على اتفاق على تعريف للإرهاب يتماشى مع القوانين والأعراف الدولية، وثانياً، على وضع**

جميع الأوراق ـ من قبل جميع الأطراف ـ على مائدة الاجتماع. وكان ذلك سيعني الكثير بالنسبة الى إسرائيل وأمريكا. بالنسبة الى إسرائيل فإن الاجتماع كان سيحرمها، ويحرم حكومة شارون بالدرجة الأولى، من الفرصة الذهبية التي أتاحتها لها أحداث أيلول/سبتمبر للتحلل من كل الاتفاقيات السابقة وضرب المقاومة الفلسطينية في الصميم باعتبارها إرهاباً، ثم فرض واقع جديد على الفلسطينيين والمنطقة العربية بشروط إسرائيل كاملة. وبالنسبة الى الولايات المتحدة، فإن ذلك المؤتمر كان سيحرمها من فرصة إظهار أظافرها ومخالبها، بل من فرصة تأديب ـ لأن هذا هو ما يحدث حقيقة ـ العالمين العربي والإسلامي.

ـ لقد تصرفت الولايات المتحدة الأمريكية بقصر نظر غير مسبوق. فالمنطق والعقل يقولان إن اتفاق الدول، من خلال مؤتمر دولي، على محاربة الإرهاب وتنسيق الجهود في ما بينها وسنّ القوانين التي تضمن ملاحقة الإرهابيين الفارين وتسليمهم، كفيل ليس فقط بإيقاف الأنشطة الإرهابية مرحلياً، بل باجتثاث جذورها نهائياً. والمنطق والعقل يقولان أيضاً إن الأعمال العسكرية المنفردة قد توقف الإرهاب هنا أو هناك إلى حين، لكنها، في غيبة تنسيق دولي ملزم، لن تنجح باجتثاث جذوره. وسوف يبقى الاحتمال قائماً أبداً في أن يقوم فرد واحد لم يكترث أحد للظلم الواقع عليه، بارتكاب عمل إرهابي مدمّر.

هذا ما أدركه العرب وأدركوا معه أن تعريف «الإرهاب» سيكون لطمة قوية للممارسات الإسرائيلية في المنطقة العربية. ولهذا تصر أمريكا، في سقطة أخلاقية غير مسبوقة في علاقاتها الخارجية، على تقديم تعريف فصلته بالكامل ليتفق مع مصالح إسرائيل في تجاهل لاأخلاقي كامل للقوانين والأعراف الدولية، ولسوابق التاريخ القريب والبعيد. وهنا يصعب الفصل بين الدور الأمريكي أو السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وبين تصرفات إسرائيل في المنطقة وتعاملها الوحشي مع الشعب الفلسطيني الذي ظلّ أطفاله حتى عام مضى يقاومون بالطوب والحجارة إلى أن اضطرهم الموقف الأمريكي السلبي بالدرجة الأولى، وافتقارهم للحماية، إلى استخدام أجسامهم الحية كقنابل بشرية.

٤ ـ هل نبالغ حقيقة في إلقاء تبعة الهجمات الانتحارية، التي لا تتحمل المشاعر الأمريكية «الرقيقة» ما تحدثه في الشعب الإسرائيلي «المسالم»، على

التجاهل، بل التواطؤ الأمريكي؟! دعونا نؤكد للمرة الألف أنه لا أحد يقبل بترويع المدنيين تحت أي مسمى من المسميات. وحينما «تعزل» ظاهرة الهجمات الانتحارية الفلسطينية عزلاً كاملاً ـ وهو ما يحدث حتى الآن ـ عن سياقاتها على أرض الواقع الفلسطيني، يصبح من اليسير إدانة تلك الهجمات كهجمات إرهابية. من هنا، فإن ما نراه نحن تناقضاً صريحاً، وسقطة لأخلاقية في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط لا يعتبران كذلك من منظور الولايات المتحدة التي قامت بالفعل بـ «عزل» تلك الهجمات الانتحارية عن سياقاتها بالكامل، وأقنعت نفسها وأقنعت شريحة من الرأي العام الأمريكي في الشهور الستة أو السبعة الأخيرة بأنها هجمات إرهابية. ومن المنظور الأمريكي القاصر نفسه يصبح آرييل شارون رجل سلام، كما تصرّ الإدارة الأمريكية على تسميته، ويصبح ياسر عرفات «إرهابياً»!

إن الأجهزة السياسية الرسمية داخل الإدارة الأمريكية تشترك، في ظل ذلك «العزل» للظاهرة، في خداع الأمريكي البسيط حينما تتوقف فقط عند المرحلة الأخيرة، فترى عندها الشاب الفلسطيني أو الفتاة، وكلاهما ما زال في عمر الزهور، باعتباره إرهابياً يبث الذعر بين المدنيين الإسرائيليين الأبرياء! لم يتوقف أحد، بالطبع، من الذين تروعهم الأعمال الإرهابية ضد المدنيين الإسرائيليين عند عشرات الآلاف من المدنيين الأبرياء الذين صممت أمريكا على إلقاء القنبلتين الذريتين فوقهم في هيروشيما ونغازاكي بعد أن كانت اليابان عسكرياً قد انتهت تماماً، وبعد أن كانت تجري اتصالات سرية للتسليم! لكن الأمريكيين صمموا، من دون أدنى ضرورة عسكرية، على إلقاء قنبلتين ذريتين كانوا يعرفون أنهما ستوديان بحياة عشرات الآلاف من المدنيين الأبرياء لمجرد الرغبة في «تأديب» اليابانيين! وهو «التأديب» نفسه الذي تمارسه الولايات المتحدة اليوم مع العرب، ثم تعلّق ذلك على شماعة إرهاب تعرّفه هي حسب أهوائها وأهواء إسرائيل! ولم يتوقف أحد، عن عمد، عند أسباب الهجمات الانتحارية التي يقوم بها الشباب الفلسطيني.

٥ ـ لنعد إلى سجلات الأمم المتحدة والمحافل الدولية في العامين الأخيرين، الأخيرين فقط على الأقل. لقد ظل الفلسطينيون، ومعهم العرب جميعاً، يناشدون ضمير العالم المتحضر، وفي مقدمته الضمير الأمريكي، لإرسال مراقبين دوليين إلى المنطقة الساخنة؟ لم يطالبوا بقوات دولية لحماية الفلسطينيين وهم يقاومون بالطوب والحجارة كل أنواع الإرهاب الذي تمارسه

طائرات ال «F-16» والأباتشي والقنابل الموجهة بأشعة الليزر، بل ببضع عشرات أو مئات من المراقبين الدوليين لمتابعة ما يحدث. وقبلوا أن يكون هؤلاء المراقبون أمريكيين! هل يمكن لمعتد أو إرهابي أن يطالب برقابة دولية لممارسته؟! وفي جميع الحالات كانت الإدارة الأمريكية هي التي تحول دون اتخاذ قرار إرسال مثل هؤلاء المراقبين إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة. كيف ينظر العربي البسيط القادر على المتابعة إلى الموقف الأمريكي وكيف نفسره؟ التفسير البسيط الذي لا يمكن الهروب منه هو واحد من اثنين، أو الاثنان معاً: إما أن الإدارة الأمريكية أصبحت غير قادرة على الموافقة على قرار لا ترضى به إسرائيل، أو أنها قررت أن تترك الجيش الإسرائيلي منفرداً في مواجهة الشعب الفلسطيني الأعزل. من جانب آخر، فإن الطرف الذي يرفض وجود مراقبين دوليين، حتى لو كانوا من الحلفاء الأمريكيين، هو الطرف الذي لا يريد لأحد أن يرصد ممارساته ويسجلها ضده. هل يمكن لإنسان، مهما بلغ انحيازه، أن ينقض مثل هذا المنطق البسيط؟ لكن قمة اللامنطقية، قمة العبث السياسي بمصائر البشر في حقيقة الأمر، أن ينطلق أحد كما فعل الأمريكيون، من تلك المقدمات البسيطة البالغة التحديد إلى استنتاج أن الطرف الذي يستصرخ العالم لإرسال مراقبين يرصدون أفعاله هو الطرف الإرهابي، وأن الطرف الذي يرفض وجود هؤلاء المراقبين حتى يفعل ما يشاء من دون رقيب هو الطرف المحب للسلام! لا بد أن المناطقة من أرسطو إلى برتراند راسل يتقلبون في قبورهم أمام ذلك الاستنتاج! المنطق البسيط يقول إن ذلك الشاب الذي لم تتح له فرصة العيش الكريم ليوم واحد من أيام حياته القصيرة الأجل، وبعد أن حرم القدرة، بل الحق في المقاومة فوق أرض شبه متكافئة، فقد الأمل تماماً في حماية دولية ولو أمريكية خالصة، ويستخدم السلاح الوحيد المتبقي لديه وهو جسمه الحي في فعل تضحية نهائية.

وهكذا ننتقل إلى شرعية المقاومة، وما إذا كان ما يمارسه الفلسطينيون مقاومة أم إرهاباً. وحيث إن كاتب هذه السطور ليس أستاذاً للقانون الدولي، فسوف يكتفي بأبرز حقائق الموقف بتفاصيله الواضحة التي لا تحتمل الاختلاف. أقامت إسرائيل لنفسها دولة فوق أرض شعب آخر عام ١٩٤٨ بعد أن مارست كل أنواع الإرهاب ضد الفلسطينيين أصحاب الأرض حتى ترغمهم على ترك أراضيهم وبيوتهم. قد يرى البعض، من الناحية السياسية، أن إسرائيل اكتسبت شرعية دولية وحقاً كفلهما لها القانون الدولي بقرار التقسيم عام

١٩٤٧. ومن ثم يصبح الحديث، من وجهة نظر القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة واغتصابها أراضي لم تكن تملكها حديثاً ضعيف الحجة. فليكن. لكن الجميع يعلم جيداً أنه قبل ١٩٦٧ كانت الحدود الشرعية، أي التي اكتسبت شرعيتها من قرار التقسيم، قد تخطت كثيراً الحدود التي عينها قرار التقسيم. ومنذ عام ١٩٦٧ إلى اليوم، وباحتلال القدس الشرقية والضفة الغربية وغزة، وهي مناطق لم يعترف القانون الدولي أو الأمم المتحدة أو الولايات المتحدة الأمريكية بتبعيتها النهائية لإسرائيل، بما في ذلك القدس الشرقية التي ضمتها إسرائيل إليها بسرعة، ويعترف الجميع بأنها كلها أراض محتلة، فإن إسرائيل تكون بذلك موجودة بالقوة وبلا شرعية فوق أراض احتلتها بالقوة، أي أن الدبابة الإسرائيلية التي تزمجر في شوارع رام الله ونابلس وجنين وقلقيلية وأزقتها، بل في أية بقعة أخرى يطلق عليها «أرضاً محتلة» حتى وإن لم تدخل ضمن مناطق السلطة الفلسطينية، دبابة محتل أجنبي تسير فوق أرض محتلة. وطائرة الأباتشي أو إف - ١٦ (F-16) التي تحلق كيفما وأينما شاءت لتلقي بحممها فوق هذه المناطق، طائرة محتل أجنبي تقتل أفراد شعب محتل. والبيوت التي تدمرها هذه الدبابات والطائرات بيوت شعب محتل بقوات أجنبية. والأطفال والنساء والشباب والمسنون الذين يقتلون كل يوم أو ينكل بهم في السجون أو يعدمون أمام ذويهم في أبشع ممارسات نازية عرفها العالم الحديث، هؤلاء جميعاً بشر تقهرهم آلة حرب جهنمية أجنبية. بعد كل هذه المقدمات التي لا يمكن لقانوني أو مؤرخ منصف أن يختلف حول صحتها، هل يمكن أن نسمي أية أفعال يقوم بها المغلوبون على أمرهم والمقهورون لمقاومة الاحتلال الأجنبي أعمالاً إرهابية؟ لكن ذلك على وجه التحديد ما لا تقوله إسرائيل فقط، بل تقوله الولايات المتحدة الأمريكية قبلها ومعها وبعدها! أفعال المقاومة الشرعية أصبحت في ظل سقطة أخلاقية أمريكية غير مسبوقة أفعالاً إرهابية تتساوى من هذا المنظور المقلوب مع الهجمات الإرهابية ضد المركز التجاري ووزارة الدفاع الأمريكية! ومنذ أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ظل العربي المتابع للأحداث يستمع إلى تصريحات الإدارة الأمريكية على لسان الرئيس الأمريكي والمتحدث باسم البيت الأبيض ووزير الخارجية، كلما قامت القوات الإسرائيلية باجتياح مدينة أو قرية فلسطينية أو معسكر للاجئين يعيش فيه بشر مثل الإسرائيليين والأمريكيين في ظروف تحت مستوى الآدمية، تصريحات تطالب القوات الإسرائيلية بضبط النفس، وعرفات بوقف الإرهاب، أي مطالبة القوات الأجنبية الغازية الموجودة فوق أرض ليست أرضها، باعتراف الجميع،

بضبط النفس ومطالبة الشعب المقهور ورئيسه المحاصر بوقف الإرهاب. هكذا تحوّل المعتدي إلى معتدى عليه، وتحول المعتدى عليه إلى معتد. قصة الذئب والحمل مرة أخرى تعيدها السياسة الخارجية للقوة الدولية التي أعطت لنفسها حق القيام بدور شرطي العالم!

وفي بعض الأحيان يستمع العربي إلى تلك التصريحات في ذهول وعدم تصديق. وقد ظللنا لبضعة أيام منذ بدء الاجتياح الإسرائيلي لمناطق الحكم الذاتي الفلسطيني نقرأ ما بين السطور لنستوثق من أن أمريكا أعطت لشارون الضوء الأخضر ليقوم بذلك الاجتياح. ثم توقفنا عن قراءة ما بين السطور بعد أن أصبحت السطور نفسها بغير حاجة إلى تفسيرات. فوزير الخارجية الأمريكي يعلن صراحة، بعد أيام من بداية الاجتياح، أن أمام شارون أسبوعين قبل الانتهاء من عملياته العسكرية. ثم بلغ الاستخفاف بالعقل العربي ذروته حينما قرّر الرئيس الأمريكي إرسال وزير خارجيته إلى الشرق الأوسط للمساعدة في التوصل إلى وقف لإطلاق النار. وسرعان ما اتضح أن ذلك القرار كان الهدف منه تهدئة الأصوات الأوروبية الغاضبة بالدرجة الأولى، وإعطاء شارون المهلة التي أرادها بالدرجة الثانية. ولم تخف المناورة الأمريكية على الشارع العربي الذكي، وأصبحت جولة كولن باول مثار التندر من الجميع، فبدلاً من اتجاه الرجل مباشرة في بداية مهمته إلى المنطقة الساخنة حيث يقتل البشر بالعشرات والمئات كل يوم، اختار أن يتحرك داخل دوائر بعيدة عن المنطقة الساخنة، مقترباً أحياناً حتى القاهرة، ليبتعد عنها بعد ذلك إلى مدريد، مهدئاً الرأي العام والرسمي الأوروبي، ومانحاً شارون المهلة التي يريدها في الوقت نفسه. وقبل هذا كله، وفي ما يشبه كوميديا سوداء عبثية تكرر نفسها من جديد، ظلت الإدارة الأمريكية تتلاعب بالألفاظ ـ رحم الله القرار رقم ٢٤٢ ـ فيطالب الرئيس الأمريكي شارون أكثر من مرة في الواقع بالانسحاب «من دون إبطاء» (Without Delay)، وهو تعبير مطاط شديد المرونة، قد يعني إعطاء شارون مهلة أسبوع أو أسابيع، بل شهور، قبل بدء الانسحاب أو إتمامه. أين ذهب المصطلح الذي يستخدم عادة في مثل تلك المواقف، وهو «الانسحاب الفوري» (Immediate Withdrawal)» وإذا كان البعض قد أربكته التناقضات النهائية في التصريحات الأمريكية منذ بداية الاجتياح الإسرائيلي، فإن هذه التناقضات تختفي جميعاً ولا يصبح لها وجود إذا نظرنا إليها من منظور آخر تماماً: «إن أمريكا تقوم بالفعل بتأديب العالمين العربي والإسلامي». عندها

تختفي كل التناقضات. إن الإشارات المربكة أو المتناقضة (Mixed Signals) التي ترسلها الإدارة الأمريكية، في ظل التفسير الأخير، ليست متناقضة أو مربكة على الإطلاق!

والواقع أنه لم يفت شيء من دلالة هذا التلاعب الواضح بالألفاظ على العقل العربي الذي أدرك مبكراً الدلالة الحقيقية لما يحدث، وهو ما عبّر عنه الفنان الساخر مصطفى حسين في رسم كاريكاتير أعاد نشره أكثر من مرة في الصفحة الأخيرة من صحيفة **الأخبار القاهرية**.

عودة إلى المقولة الأساسية في محطتنا الحالية، وهي أن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية قد ارتكبتا في الفترة الأخيرة أكبر أخطائهما السياسية في المنطقة العربية حينما أقنعت الأولى الثانية بأن أفعال المقاومة الفلسطينية المشروعة ضد وجود أجنبي أفعال إرهابية، وأن فصائل المقاومة الفلسطينية لا تختلف عن تنظيم القاعدة الإرهابي، ومن ثم، فإن من حق إسرائيل ضرب المقاومة الفلسطينية تماماً كما فعلت أمريكا في أفغانستان. وهنا مرة أخرى، يصعب فصل ردود فعل الشارع العربي على الممارسات الإسرائيلية البربرية، وردود الفعل على الموقف الأمريكي الذي يوفر الحماية للممارسات الإسرائيلية. فغضبة الشارع العربي جاءت ضد الاثنين في نفس واحد وصوت واحد.

ربما تنجح إسرائيل وأمريكا ـ وإن كنت أشك في ذلك شخصياً ـ في إضعاف المقاومة الفلسطينية بهدف فرض حل سياسي بالشروط التي تضعها إسرائيل. وإذا تحقق ذلك يكون ما فات كلاً من أمريكا وإسرائيل أن المكاسب هنا مكاسب مرحلية وعلى المدى القصير فقط. أما على المدى البعيد، فخسائر الاثنين في الشارع العربي أكبر وأخطر مما تتصور الدولتان.

لنبدأ بالخسائر الإسرائيلية ؛ لقد ظلت إسرائيل منذ قيامها تحاول تحقيق قبول عربي نهائي لوجودها في المنطقة، وإن كانت في أحيان كثيرة، وبسبب التفوق العسكري النوعي الكاسح الذي تحققه وتكفله لها الولايات المتحدة، تتصرف بصلف من لا يكترث للقبول العربي وتعتقد أنها تستطيع أن تستمر في «فرض» ذلك القبول على العرب بالقوة. وكان «قبول» إسرائيل في المنطقة أيضاً أحد أهداف السياسة الأمريكية، إذ إن استمرار العداء العربي لإسرائيل قد يعني، وفي ظل تطورات عالمية في المستقبل القريب أو البعيد، نجاح العرب

في إنهاء وجود دولة إسرائيل. وقد كانت الشواهد تسير في بطء في اتجاه تحقيق قبول عربي. صحيح أن التعايش العربي ـ الإسرائيلي كان حتى الآن بطيئاً وبارداً إلى حدّ كبير، ولكن، حتى الأيام الأخيرة من شهر آذار/مارس، كانت هناك معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية؛ ومعاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية، وعدد من المكاتب في بعض العواصم العربية وعمليات تبادل تجاري، وتبادل خبرات، معلنة وغير معلنة، بين عدد من الدول العربية وإسرائيل. وأخيراً، وقبل الاجتياح الإسرائيلي لمناطق الحكم الذاتي الفلسطيني بساعتين أو ثلاث، تبنى القادة العرب في اجتماع قمة بيروت وبالإجماع المبادرة السعودية التي تعرض الاعتراف العربي الكامل بإسرائيل مقابل انسحاب الأخيرة إلى حدود الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧ والاعتراف بالدولة الفلسطينية. وكان غريباً أن تجتاح الدبابات الإسرائيلية مناطق الحكم الذاتي في قسوة ووحشية غير مسبوقين وبمباركة أمريكية كاملة بعد إعلان قرارات القمة العربية مباشرة. وما حدث يؤكد أن رئيس الحكومة الإسرائيلية لم يعد، في حقيقة الأمر، قادراً على أن يرى أبعد من موطىء قدميه، ولا يملك الرؤية المستقبلية التي كانت كفيلة بتحذيره من أن الانتصار العسكري اليوم، ناهيك عن كونه انتصاراً أجوف، ينسف كل فرص السلام الحقيقي في المستقبل واحتمالات القبول العربي النهائي لوجود إسرائيل.

إن أطفال المدارس العربية وصِبيتها، من سن العاشرة إلى الثامنة عشرة، بل طلاب الجامعات العربية، بل أكثر من جيل من الشباب العربي، قد تشكّل وعيهم السياسي في ظل الحديث عن السلام والتطبيع منذ العام ١٩٧٩ حتى اليوم. وعلى الرغم من قلة المستجيبين لدعوات التطبيع في العلاقات العربية ـ الإسرائيلية، إلا أن الشارع العربي كان يعيش درجة من الانقسام بين قلة تؤمن بفرض سلام حقيقي، وبين أغلبية لا تعتقد أن إسرائيل تريد السلام حقاً. ولو أن إسرائيل كانت قد أثبتت على مدى الثلاثين عاماً السابقة جدية نياتها السلمية واستعدادها الصادق للتعايش مع العرب ومع دولة فلسطينية مستقلة، لكان الشارع العربي يعيش اليوم واقعاً سياسياً مختلفاً، ولكان القبول العربي النهائي بدولة إسرائيل مسألة وقت فقط. لقد كنت أصدم ـ من واقع عملي كأستاذ جامعي ـ وأنا أواجه بدرجة ما جهل الشباب الجامعي بأبعاد الصراع العربي ـ الإسرائيلي. الشيء نفسه يمكن قوله أضعافاً مضاعفة عن صبية المدارس العربية وصباياها في مراحل التعليم المتوسط والثانوي. لكن آرييل شارون بعجزه عن

الرؤية أبعد من موطىء قدميه هو الذي أخرج كل هؤلاء الصبية والشباب إلى الشارع العربي في تظاهرات احتجاج عارمة ضد النازية الجديدة. لقد أحيا شارون بقصر نظره السياسي الشديد قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي وأعادها إلى بؤرة الوعي العربي لتبقى في مركزها لأجيال قادمة. ولن تنجح أية ضربات عسكرية يوجهها إلى الشعب الفلسطيني في أن تنسي الشعب العربي حقيقة النيات الإسرائيلية. تلك هي الخسارة الإسرائيلية الكبرى التي لم يضعها شارون في الحسبان، أو التي كان يعرفها جيداً لكنه، وقد تملكته غطرسة القوة، لم يولها أي اهتمام، لأنه لا يكترث إذا تقبله العرب أو رفضوه طالما ظل قادراً ـ عن طريق الدعم الأمريكي الكامل ـ على هزيمة العرب عسكرياً!

وماذا عن خسائر أمريكا؟

نعم، تستطيع أمريكا ـ وقد يرى البعض من دون كثير غضاضة أن ذلك من حقها بعد أن أصبح العالم متقارباً بشكل لم يعرفه التاريخ ـ أن تفرض على الأنظمة العربية حذف فقرة هنا أو فقرة هناك من مناهج التربية القومية والدينية والتاريخ، ترى أنها تشجع النشء العربي في مراحل تكوينه على رفض التعايش مع «الآخر» أو حتى كراهيته. وسوف تقوم الأنظمة العربية بالقطع، تحت ثقل الضغوط التي تمارسها القوة الدولية المهيمنة، بحذف تلك الفقرات. لكن من الذي يستطيع حذف سيناريو الموقف المتواطىء مع الاجتياح البربري الإسرائيلي من ذاكرة الشباب والصبية والشيوخ العرب؟ إن الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تعطي موافقتها لشارون ثم تدعمه وتوفر له الحماية، لم تنظر هي الأخرى إلى أبعد من موطىء قدميها. إن ازدواجية الموقف الأمريكي، بل لاأخلاقياته حيال ما حدث ويحدث في المنطقة العربية، ذلك الموقف الذي يصل إلى حدّ وصف آرييل شارون برجل السلام في تكرار لا بد أنه مقصود وأن عرفات إرهابي يمارس الإرهاب ويشجع عليه، تلك الازدواجية في المعايير تضع العقل العربي في حيرة، بل يأس نهائي من الموقف الأمريكي. وفي الوقت الذي ظلّ العالم فيه ـ وفي مقدمته الوطن العربي الذي دفع فاتورة الاضطهاد النازي بالكامل منذ العام ١٩٤٨ ـ يدفع ثمن شعوره بالذنب منذ اكتشاف المقابر الجماعية ومشاهدة بعض مخلفات قاعات الغاز والمحارق النازية، فإن هذا العالم نفسه، وبقيادة أمريكا أيضاً، لا يحرك ساكناً أمام ألوان العقاب الجماعي ونسف المنازل وتسوية معسكر جنين للاجئين بالأرض، فضلاً عن مقتل الأطفال والنساء وعمليات الإعدام الفوري في الشارع للأسرى الفلسطينيين

وعمليات الاغتيال التي لا تتوقف، وبصورة أعنف مما عرفه العالم عن الممارسات النازية، بل إن الأمر يذهب إلى حد إدانة الشعب المحتل بالإرهاب في تكرار مؤسف لأمثولة الحمل والذئب. لكن المقارنة هنا مع الفارق، الفارق الكبير. فنحن لم نشاهد عمليات الاضطهاد النازي، ولم نعش ساعات التعذيب ولحظات الرعب، وكل ما عرفناه هو ما قيل وما كتب لنا، وما قدم لنا بعد الحرب. أما اليوم، وبفضل التقنية الحديثة، فإن عمليات اجتياح الأحياء وقتل الأطفال والإعدام الفوري تتم «على الهواء»، نعم، تنقل إلى كل أنحاء العالم لحظة وقوعها، بكل ما تجسده من قبح وبشاعة. ومع ذلك لا يفعل الضمير العالمي شيئاً، وتمهل أمريكا رسمياً القوات الإسرائيلية الفترة التي تحتاجها لتفعل بالشعب الفلسطيني ما تشاء. مرة أخرى قد تنجح أمريكا بكل ثقل قوة الضغط الذي تملكه بأن ترغم وسائل الإعلام العربي على إحلال كلمة «قتيل» محل لفظة «شهيد» في حديثها عن الضحايا الفلسطينيين، وهو أحد المطالب الأمريكية الأخيرة. لكن ذلك هو ما قصدناه بقصر النظر السياسي، فتغيير المصطلح لن يغيّر حقائق ما حدث داخل الوعي العربي لأجيال قادمة، ولن يحلّ شيء من هذا كله مشكلة إسرائيل الحقيقية.

على رأس قائمة حسابات المكاسب والخسائر الأمريكية أن موقف الولايات المتحدة الأخير قد وسّع الفجوة بين طرفي الثنائية التقليدية التي ظلت تحكم التفاعلات العربية ـ الأمريكية، السياسة وغير السياسية، الثنائية التي احتفظت للحلم الأمريكي بقوة إبهاره ثقافياً في ظل رفض عربي للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، الثنائية التي يبدو أن أمريكا قد استفادت من وجودها إلى أبعد الحدود الممكنة، فظلت تتبنى موقف الانحياز السياسي الكامل لإسرائيل معتمدة على احتفاظ صورتها داخل العقل العربي ببريقها وقوة جذبها، مطمئنة إلى عدم تطور الرفض العربي، بل العداء، للسياسة الأمريكية إلى «كراهية» حقيقية. لكن «الفجوة» تحوّلت في الأسابيع الأخيرة إلى «هوة»، هوة واسعة وسحيقة يصعب على المثقف العربي أن يمدّ ساقيه فوق حافتيها ويحتفظ بتوازنه في الوقت نفسه. إن صورة أمريكا غير السياسية لا يمكن أن تستمر محتفظة بسحرها في معزل عن مواقف أمريكا السياسية. وإذا لم تبذل أمريكا جهداً حقيقياً لتضييق الهوة، فسوف يضع العقل العربي أمريكا وإسرائيل داخل سلّة واحدة. يومها سوف يحتاج الأمر إلى جهد فوق طاقة البشر حتى لا يتحول «الرفض» العربي الذي عشناه حتى اليوم، إلى كراهية كاسحة.

وبعد لا أنكر أن كلماتي في المحطة الأخيرة اتسمت بحدة واضحة، لكنها حدّة مثقف عربي ظل يتعامل لسنوات طويلة مع الثنائية في توازن دقيق، ويدرّس الأدب الأمريكي لطلابه المصريين والعرب في الجامعات المصرية وبعض الجامعات العربية لأكثر من ثلاثين عاماً، وأصبح اليوم لا يعرف كيف يواجه طلابه، وكيف يحتفظ بتوازنه السابق وهو يقوم بتدريس الأدب الأمريكي لهؤلاء الطلاب في السنوات المتبقية من عمره!

الفصل الرابع

العلاقة بين الفكر والسياسة كما تظهر في نظرية صدام الحضارات

بهجت قرني(*)

مقدمة

السياسة تحكمها المصالح الموضوعية، هذه هي المقولة الشهيرة التي يتعلمها ويعلّمها كل دارس للعلاقات الدولية والعلوم السياسية حتى قبل أن يأتي إلينا ماكيافيللي ليعالجها بحنكة ووضوح في كتابه الشهير **الأمير في القرن السادس عشر مستخلصاً بأمانة نادرة تجربته في الحقل السياسي.**

المقولة الأساسية لهذا الفصل مختلفة بعض الشيء لأنها لا تركز فقط على المصالح المادية، ولكن على ما هو أبعد وأعمق من هذه المصالح، أي على الأفكار التي تحدّد هذه المصالح وتوظفها بطريقة معينة، وفي الواقع تخطط الأجندة السياسية وتحدّدها. وإشكاليتنا بالتحديد هي كيف تؤثر بعض الأفكار السائدة في صوغ السياسة الدولية وتوجيهها.

لقد حظيت نظرية **صدام الحضارات لمؤلفها صموئيل هانتنغتون ـ أستاذ العلوم السياسية بجامعة هارفرد ومدير معهد جون أولين للدراسات الاستراتيجية ـ بشهرة استثنائية في فترة قصيرة. فقد عبّر هانتنغتون عن فكرته الرئيسية في محاضرة في مؤسسة بروكنز في واشنطن في أوائل التسعينيات، ثم نشر مقالته في عام ١٩٩٣**

(*) أستاذ العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة وبجامعة مونتريال بكندا، وعضو الجمعية الملكية الكندية، ومتخصص في دراسات السياسات الخارجية للدول العربية.

في الدورية الذائعة الصيت الشؤون الخارجية (*Foreign Affairs*) التي تعبّر عن المجلس الأمريكي للشؤون الخارجية، وعلى الرغم من أن الأخير يعدّ منظمة غير حكومية، إلا أن تأثيره (المباشر وغير المباشر) في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، وحتى في تشكيل أفكار بعض أعضاء الصفوة العالمية معروف للجميع. ثم أردف هانتنغتون نشر المقالة بإصدار كتاب كامل حول الموضوع نفسه بعد ثلاث سنوات تناولته أجهزة الإعلام العالمية والمحلية بالتعليق، موافقةً أو اعتراضاً، حتى وإن لم تتم قراءته بالكامل أو بالعناية اللازمة، وكانت النتيجة أن ذاعت شهرة مؤلفه ـ صموئيل هانتنغتون ـ الذي أصبح ينافس نجوم الفن والسينما ولاعبي الكرة، بحيث إنه لو نظم مونديال لمثل هذه الكتابات، لكانت نظرية صدام الحضارات ومؤلفها هانتنغتون من أول الفائزين عن حق أو عن غير حق.

ينقسم هذا الفصل، إلى ثمانية أجزاء، حيث يبدأ **الجزء الأول بمناقشة العلاقة بين الفكر والسياسة بصورة عامة مع بعض الأمثلة المحددة من ماكيافيللي إلى جورج كينان منظّر سياسة «احتواء الاتحاد السوفياتي» التي حكمت السياسة الدولية أثناء فترة الحرب الباردة من عام ١٩٤٧ الى عام ١٩٩١ . ويعالج الجزآن الثاني والثالث العلاقة نفسها بين الفكر والسياسة، ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة، ويمثلان لها بأفكار فرنسيس فوكوياما و"نهاية التاريخ" المستوحاة من الفكر الليبرالي ومدرسة الاعتماد المتبادل، والتي قدمت في الواقع أساساً فكرياً مبكراً لكل الحديث المتزايد عن العولمة، مع تقديم وجهة نظر مؤلف صدام الحضارات إزاء هذه النظرية التي قد تتنافس مع توجهاته.**

أما في **الجزء الرابع، فنعالج نظرية «صدام الحضارات»، حيث نبدأ باستعراض عناصر النظرية وترتيبها، قبل أن نسلط الضوء بدقة على أهم مشتملاتها في الأجزاء الخامس والسادس والسابع، ليقوم الجزء الخامس بالتركيز على المقولة الرئيسية للمفكر الأمريكي، وهي سيادة العامل الثقافي في العلاقات الدولية التي تميّز فترة ما بعد الحرب الباردة. ثم يأتي الجزء السادس لتمحيص جوهر النظرية، أي مفهوم الحضارة الذي يوظفه هانتنغتون لتصنيف العالم وتحليل مشكلاته وأزمات الهوية المستعصية التي تؤدي إلى التمزّق ثم الصدام والحرب بين بلدانه. أما الجزء السابع، فيعالج الكيفية التي انتقل بها هانتنغتون من تصنيف الحضارات إلى الصراع والقتال الحضاريين. وأخيراً نأتي في الجزء الثامن ـ وهو أطول الأجزاء نسبياً ـ إلى تقويم نظرية صدام**

الحضارات التي تتميّز بالجاذبية وسهولة التناول وتلفت النظر إلى عنصر مهم تم إهماله في العلاقات الدولية، وهو العنصر الثقافي وتأثير عوامل الهوية. لكن التقويم يركز أساساً على العناصر السلبية في النظرية ويخص بالذكر بعض المفارقات في السياسة الدولية المعاصرة، والصعوبات المنهجية والتنظيرية، وتأثير الأهواء والتحيّزات الشخصية من جانب عالم كبير في مكانة هانتنغتون وفريقه البحثي من مؤسسة علمية ذائعة الصيت على المستوى العالمي. وننتهي بخاتمة قصيرة نلفت فيها النظر إلى عناصر الفصل الأساسية وننظر إلى المستقبل. والمؤلف يعتمد في عرض أفكاره على الاقتباسات المباشرة من النص المقدم من هانتنغتون والذي ظهر في ترجمة عربية واضحة وأمينة، وذلك لتعويض النقص العام في قراءة الكتاب وتجنباً لأي التباس أو عدم إنصاف في عرض أسس النظرية وأفكار مؤلفها، ولضمان أكبر قدر من الموضوعية في تحليل أعمال هانتنغتون. فقد يهم، القارىء أن يعرف أني تفاعلت مع هذا الكاتب تفاعلاً مباشراً ثلاث مرات في فترات مختلفة من حياتي العلمية: المرة الأولى عندما كنت طالباً في إنكلترا في النصف الثاني من الستينيات، وتمّت دعوة هانتنغتون لإلقاء محاضرة في جامعتي، وكانت هذه الأيام من أشد أيام الحرب في فيتنام، وكانت لهانتنغتون نظرية عسكرية عبّر عنها في أحد أحاديثه عرفت باسم تسطيح فيتنام، أي القيام بإلقاء القنابل الحارقة على الغابات والأشجار في فيتنام لتسطيح هذه الأرض وجعلها عارية مكشوفة، الأمر الذي يمنع فصائل الفييتكونغ التي كانت تمارس حرب العصابات وتستخدم هذه الغابات كغطاء للتستر والتخفي عن عيون القوات الأمريكية. واعتقدنا نحن الطلاب أن الحرب الأمريكية في فيتنام حرب عدوانية، وأن أي داعية أو مروّج لها، ليس له مكان في جامعتنا، ونجحنا فعلاً في منع هانتنغتون من دخول قاعة المحاضرات لإلقاء محاضرته. والمرة الثانية في تفاعلي المباشر مع هانتنغتون كانت في سنة ١٩٧٩-١٩٨٠، أثناء وجودي في جامعة هارفرد لمدة عام كأستاذ في مقتبل حياته العلمية. وكان هذا العام حافلاً بأحداث الشرق الأوسط. عقب الثورة الإيرانية وأزمة الرهائن الأمريكيين في طهران، وكان هانتنغتون كثيراً ما يسألني عن الإسلام والشرق الأوسط، وكان يشاركنا في هذه الأحاديث السفير تحسين بشير الذي عاد إلى جامعته القديمة ليمضي عاماً في التأمل والبحث. أما المرة الثالثة، فكانت في عام ١٩٩٣ عندما نظمنا مؤتمراً في مونتريال يدور حول الديمقراطية والمنطقة العربية والعالم الثالث، وكان كتاب هانتنغتون عن الموجة العالمية الثالثة للديمقراطية ذائع الصيت، ودعوته حينئذ لإلقاء محاضرة

في مؤتمر مونتريال، واتصل بي تليفونياً ليعتذر بكثرة تنقلاته تلك الأيام، وكان على وشك الذهاب إلى آسيا في رحلة طويلة، وأعتقد أن هذه الرحلة كانت مرتبطة بتحضيره كتاب صدام الحضارات.

أولاً: الفكر والسياسة في التاريخ الحديث والمعاصر

لا تبدو العلاقة بين الفكر والسياسة ثانوية كما يعتقد البعض، فمعظمنا يعرف عالِم الاستراتيجية الألماني كارل كلاوزفيتس[1] الذي عاش في القرن التاسع عشر ويوافقه على رأيه في ما يتعلق بوظيفة الحرب، ألا وهي مواصلة السياسة بطريقة أخرى، أي أن استخدام الآلة العسكرية ليس غاية في حدّ ذاته، لكنه جزء لا يتجزأ من استراتيجية سياسية متكاملة. ولعل المثل الذي يأتي إلى أذهاننا من المنطقة المحيطة بنا لتأكيد صحة هذه المقولة هو حرب شارون في لبنان في عام ١٩٨٢. فبعد أن كان الهدف هو التوغّل في الأراضي اللبنانية لمسافة أقصاها ٤٠ كيلومتراً، زحف شارون بجيشه حتى بيروت لمحاصرتها وإجبار قادة منظمة التحرير الفلسطينية على الانتقال إلى تونس مقرّ منظمة جامعة الدول العربية في ذلك الوقت. ومع ذلك تمّ إجبار شارون على الاستقالة لأنه تجاوز الأهداف السياسية الإسرائيلية ووظف الحملة العسكرية لذاتها. وفي القرن التاسع عشر أيضاً الذي ظهر فيه كلاوزفيتس، لكن في فترة لاحقة عليه، قدّم لنا السفير البريطاني هالفورد ماكيندر[2] تطويراً آخر للفكر الاستراتيجي عندما أكد على أهمية السيطرة على الجانب القاري، حيث تلتقي أوروبا وآسيا ناحية روسيا والدولة العثمانية ـ وليس على الجانب البحري، كما أكّد المحلل الأمريكي ماهان ـ لضمان السيطرة على العالم. وتتعدّد الأمثلة الأخرى التي تبيّن بكل جلاء تأثير الفكر في السياسة الدولية. فمستشارة الأمن القومي في إدارة الرئيس الأمريكي بوش الابن ـ كونداليزا رايس ـ كانت أستاذة للعلاقات الدولية في جامعة ستانفورد في كاليفورنيا، كما أن المثل المعروف للجميع على المستوى العالمي هو تأثير هنري كيسنجر الذي غادر كرسي الأستاذية في جامعة هارفرد ليكون مستشاراً للأمن القومي، فوزيراً للخارجية الأمريكية في

(١) Carl von Clausewitz, *On War,* edited and translated by Michael Howard and Peter Paret; introductory essays by Peter Paret, Michael Howard and Bernard Brodie; with a Commentary by Bernard Brodie (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1976).

(٢) Halford MacKinder, «The Geographical-Pivot of History,» *Geographical Journal,* vol. 13 (1904), pp. 421-437.

السبعينيات، ثم يستمر في عمله مع الرئيس الجمهوري فورد بعد مغادرة الرئيس نيكسون عالم السياسة عقب فضيحة ووترغيت. ونحن في منطقة الشرق الأوسط بوجه خاص، على علم بتفاصيل استراتيجية كيسنجر وتأثيره في السياسة الدولية والإقليمية بسبب زياراته المكوكية لفك الاشتباك الأول والثاني على الجبهة المصرية ـ الإسرائيلية، ثم على الجبهة السورية ـ الإسرائيلية، وعلى وعي بكتاباته عن الأسلحة النووية والسياسة الخارجية والدبلوماسية، ومطلعون على المجلدات الأربعة التي تمّ نشرها من مذكراته والتي لا تزال تمارس تأثيراً كبيراً على علم الاستراتيجية وعلى الطريقة التي ننظر بها إلى هيكل النظام الدولي المعاصر وإلى تفاعلاته[٣].

وإذا كان كيسنجر قد انتقل من مجال البحث والتدريس والفكر إلى ميدان السياسة، فإن جورج كينان[٤] قد فعل العكس، لكن أهميته قد تضاهي أهمية كيسنجر لأنه أسس سياسة «احتواء الاتحاد السوفياتي» التي حكمت السياسة الخارجية الأمريكية، وربما حتى السياسة الغربية برمتها أثناء فترة الحرب الباردة التي بدأت عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وحكمت مقادير العالم حتى بداية التسعينيات.

كان جورج كينان دبلوماسياً في السفارة الأمريكية في موسكو أثناء الحرب العالمية الثانية، وبالتالي كان على علم وثيق بأهداف السياسة السوفياتية ومحدّداتها حتى قبل أن ينفرط عقد التحالف الدولي ضد ألمانيا النازية أثناء الحرب الثانية. وعلى الرغم من أنه أصبح في ما بعد مديراً لقسم التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية، إلا أنه بقي على اهتمامه بتحليل السلوك السوفياتي، وفي هذا الإطار كتب مقالته الشهيرة في مجلة **الشؤون الخارجية التي لم يذيّلها بتوقيعه واكتفى بحرف «X» لتحليل مصادر السلوك السوفياتي عبر برقية تفصيلية بعث بها من السفارة الأمريكية في موسكو في ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٤٦.**

في كل من التقرير الدبلوماسي المطول، وكذلك في المقالة المنشورة،

---

(٣) Henry Kissinger: *White House Years* (Boston, MA: Little, Brown, 1979), and *Years of Upheaval* (Boston: Little, Brown, 1982).

(٤) George F. Kennan, *Memoirs,* 2 vols. (Boston, MA: Little, Brown, [1967-1972]), vol. 1: 1925-1950, and vol. 2: *1950-1963*..

يصف كينان السلوك السوفياتي بأنه استمرار للشعور بعدم الأمن الروسي الذي كان موجوداً حتى قبل إنشاء الاتحاد السوفياتي ودام أثناء الحرب العالمية الثانية وتواصل بعدها وإلى الآن، وبالتالي فإن التوسع السوفياتي ليس جديداً ولا نتاجاً لاعتناق العقيدة الماركسية. ولمواجهة مثل هذه النزعة التوسعية، فإن سياسة واشنطن يجب أن تقوم على احتوائها، والاحتواء في هذه الحالة لن يؤدي إلى الصدام والحرب، بل قد يكون تفادياً لها، لأن السلوك الروسي ـ السوفياتي ـ حسب فهم كينان وتجربته في الاتحاد السوفياتي ـ يتميز بالحرص ورفض الدخول في مخاطرة غير محسوبة، وبالتالي إذا أظهرت واشنطن والدول الغربية الإصرار على التصدي للطموحات الروسية السوفياتية، فقد يؤدي هذا، إلى تجنب الصدام المسلح وإبقاء الصراع بين الغرب والاتحاد السوفياتي على الساحة الدبلوماسية، حتى وإن اشتدت وطأته عن طريق تكوين الأحلاف والأحلاف المضادة، كما حدث في ما بعد بالنسبة إلى تكوين حلف شمال الأطلسي (الناتو) في عام ١٩٤٩ وحلف وارسو في عام ١٩٥٥. لكن في كل الأحوال فإن سياسة الاحتواء من شأنها إنقاذ العالم من الصِدام المسلح المباشر بين الشرق والغرب.

تعتبر رؤية كينان مثلاً بارزاً على ما يسمى في نظريات العلاقات الدولية بـ«الواقعية السياسية» بالمقابلة مع نظرية أخرى مثل «الاعتماد المتبادل». وهذه الواقعية سادت تنظير العلاقات الدولية وتحليلها ليس فقط في أثناء الحرب الباردة، ولكن قبلها بعقود، وحتى بقرون، ويؤرخ لها بانتهاء حرب الثلاثين عاماً التي حكمت أوروبا في القرن السابع عشر، ثم بعقد معاهدة وستفاليا التي وضعت ثوابت الدولة القومية ذات السيادة التي أصبحت هي الفاعل الأساسي في النظام الدولي. وبما أن كل الدول القومية هي ـ من الناحية الشكلية على الأقل ـ متساوية وذات سيادة ـ فليس هناك سلطة تعلو إرادتها وتكون محل طاعتها، مما ينذر بتفشي الفوضى الدولية وسيادة قانون الغاب. وكنتيجة لذلك يصبح الهدف الأعلى لأية دولة هو الدفاع عن أمنها القومي وامتلاك ما أمكن من قوة لردع المعتدين المحتملين والدفاع عن نفسها في حالة قيام حرب. ولذلك تسمى الواقعية السياسية أيضاً بنظرية القوة. ولم تكن سياسة الاحتواء التي اقترحها كينان إلا تطويراً لهذه الواقعية السياسية مع الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة والسيولة الدولية مع انقلاب حلفاء الأمس إلى أعداء اليوم.

ونقطة السيولة الدولية التي تميّز الفترة الانتقالية الفاصلة بين مرحلتين،

هي في غاية الأهمية لأنها تكون فترة ضياع فكري وبحث محموم عن رؤية جديدة لفك طلاسم المرحلة الجديدة من تطور النظام الدولي، طالما أن الرؤية القديمة أصبحت غير ذات أهمية مع نهاية المرحلة التي سادتها. وكان هذا هو الموقف الذي ميّز النظام الدولي في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات والذي لم نجد له مسمى غير «عالم ما بعد الحرب الباردة» في إشارة إلى الماضي بدلاً من استخلاص سمات الحاضر واستكشاف بعض احتمالات المستقبل.

ثانياً: الفكر والسياسة بعد انتهاء الحرب الباردة

ما أشبه الليلة بالبارحة، فها هو صموئيل هانتنغتون يكرّر تقريباً ما قام به جورج كينان نفسه، وعلى الرغم من أن هانتنغتون لم يكن موظفاً في الخارجية الأمريكية، إلا أنه كان على اتصال مستمر بدوائر صنع القرار في واشنطن مثله في ذلك مثل كيسنجر، لكنه لم يترك عمله الأكاديمي في جامعة هارفرد ليتفرغ للسياسة كما فعل كيسنجر، أو كما فعل زميله وصديقه الحميم زبغنيو بريجينسكي الذي أصبح مستشاراً للأمن القومي في إدارة الرئيس جيمي كارتر في أواخر السبعينيات. ومثل كينان أيضاً نشر هانتنغتون مقالته الشهيرة عن «صدام الحضارات» في مجلة **شؤون خارجية** (*Foreign Affairs*)، **ثم أتبعها بكتاب حول الموضوع نفسه، وهو ما نركز عليه في هذا الفصل.**

من خلال استعراض أعمال هانتنغتون ـ الذي ولد في نيويورك في سنة ١٩٢٧ في أسرة متوسطة ـ تبيّن أنه ألف ١٧ كتاباً وعشرات المقالات. وعلى الرغم من أنه محاضر مملّ للغاية إلا أنه كاتب ماهر فعلاً، عالج موضوعات شديدة الأهمية بأسلوب جذاب وأثر تأثيراً ضخماً في العلوم السياسية، فكان أول كتبه في سنة ١٩٥٧ عن **الجندي والدولة** (*The Soldier and the State*)[٥] **رائداً في الاهتمام بالعلاقات بين المدنيين والعسكر، بحيث وضعها في مركز الصدارة في التحليل السياسي، حتى من قبل أن تنتشر ظاهرة الانقلابات العسكرية بشكل كبير في دول العالم الثالث.**

وعندما انتشرت هذه الانقلابات العسكرية وتزايد التركيز على التنمية السياسية والتحديث، نشر هانتنغتون كتابه بعنوان: **النظام السياسي في**

---

(٥) Samuel P. Huntington, *The Soldier and the State; the Theory and Politics of Civil-Military Relations* (New York: Random House, 1957).

المجتمعات المتغيرة[٦] قدم فيه أطروحة غاية في الأهمية. وفي أوج الحرب الباردة بين الرأسمالية والاشتراكية أكد هانتنغتون أن ما يجب أن يهمنا في هذا العالم ليس هو الخلاف العقائدي؛ فليس هذا هو معيار تصنيف المجتمعات، لكن معيار التصنيف الأساسي هو أن هناك مجتمعات تتمتع بنوع من الاستقرار السياسي ـ سواء كانت نظمها السياسية رأسمالية أم اشتراكية ـ ومجتمعات أخرى يسيطر عليها عدم الاستقرار وتتميّز بالفوضى السياسية وغياب الأحزاب واضطراب قواعد اللعبة السياسية.

ثم أتبع ذلك بكتاب ثالث مهم عنوانه: **الموجة الثالثة للديمقراطية[٧] في عام ١٩٩١. وعلى الرغم من أن الكتاب كان نتاجاً لمحاضرات قدمت في جامعة مغمورة (جامعة أوكلاهوما)، إلا أنه أصبح ذائع الصيت وله تأثير كبير في الكتابات التالية التي عالجت التحول الديمقراطي بعد الثورات الشعبية في دول أوروبا الشرقية وفشل الشيوعية أمام الرأسمالية الليبرالية.**

ثم جاء أخيراً كتابه: **صدام الحضارات[٨] ليثير جدلاً كبيراً ويصبح حديث العامة والخاصة في الشمال والجنوب، ويقدم تصوراً لعالم ما بعد الحرب الباردة يميّزه التشاؤم حول مصير الإنسانية.**

ثالثاً: من نهاية الحرب الباردة إلى البحث عن رؤية جديدة لعالم جديد

كما قلنا سابقاً، فإن وجود العالم في مرحلة انتقالية بعد نهاية الحرب الباردة ومن دون وضوح ما يتلوها، شكل توقيتاً ممتازاً لظهور الرؤى المختلفة لمساعدتنا على تبيّن الطريق وسط هذه السيولة الدولية. يقول هانتنغتون:

«إذا كنا نريد أن نفكر جدياً بشأن العالم ونعمل فيه بفعالية، فمن الضروري

---

(٦) Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven; London: Yale University Press, 1968).

(٧) Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century,* Julian J. Rothbaum Distinguished Lecture Series; v. 4 (Norman: University of Oklahoma Press, 1991).

(٨) صاموئيل هانتنغتون، **صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي الجديد، ترجمة طلعت الشايب؛ تقديم ج. صلاح قانصوه (القاهرة: سطور، ١٩٩٨)، وهذه الترجمة مأخوذة عن النص الإنكليزي، انظر:** Samuel P. Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York: Simon and Schuster, 1996).

وبيان الصفحات والإشارات من الترجمة العربية توجد في النص نفسه بجانب الاقتباسات، وذلك لتخفيف عدد الحواشي.

أن تكون لدينا خريطة حقيقية موضحة ونظرية ما، ومفهوم ونموذج. من دون هذه البنى الفكرية لن يكون هناك سوى «ارتباك» و«طنطنة»، و«فوضى» (فكرية)»..

وكما يوضح توماس كون في عمله الشهير **بنية الثورات العلمية**،(٩) فإن التقدم الفكري والعلمي يتكون من إزاحة نموذج أصبح عاجزاً عن تفسير **تلك الحقائق بطريقة أكثر قبولاً**.. .(ص ٤٩).

في تطبيق هذا القول على نهاية الحرب الباردة، يقول:

«على مدى أربعين عاماً كان الطلاب وممارسو العلاقات الدولية يفكرون ويعملون بلغة النموذج المبسط جداً والمفيد جداً رغم ذلك، نموذج الحرب الباردة في العلاقات الدولية. هذا النموذج لم يستطع أن يفسر كل شيء في السياسة العالمية... إلا أنه كنموذج بسيط للسياسة الكونية كان يفسر ظواهر أكثر أهمية من النماذج الأخرى، كما كان نقطة بداية ضرورية للتفكير في الشؤون الدولية، وأصبح مقبولاً بوجه عام، وظل يشكل التفكير في السياسة العالمية على مدى جيلين... النماذج التبسيطية أو الخرائط لا غنى عنها بالنسبة الى الفكر والعمل الإنسانيين»... (ص ٤٩-٥٠).

لكن المهم أن تكون هذه النماذج التبسيطية أو الخرائط الفكرية مناسبة للفترة أو المرحلة التي نودّ تحليلها وشرحها، فمثلاً حتى نهاية الثمانينيات كانت خرائطنا الفطرية عن السياسة الدولية مستمدة من الصراع بين الشرق والغرب، بين الشيوعية والرأسمالية، بين التحكم في السوق ومواجهة الإصرار على آليات حريته. وعكس الفكر الاستراتيجي العالمي هذا الوضع المسيطر بتقديمه النظريات المختلفة عن ميزان الرعب النووي، والردع كبديل لحرب مدمرة. ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة، وحتى قبل اختفاء الاتحاد السوفياتي، أصيبت جغرافيتنا الفكرية بالضياع، وأصبحت الخرائط الموجودة لدينا قديمة بالية، لا تهدينا إلى الدرب السليم، ولكن تضللنا أو تتركنا من دون إرشاد. وكان طبيعياً أن تنشط بنوك التفكير في أمريكا الشمالية لمحاولة إيجاد الرؤية المناسبة لتوضيح هذا الوضع الجديد.

---

(٩) Thomas S. Kuhn: *The Structure of Scientific Revolutions* ([Chicago, IL]: University of Chicago Press, [1962]), and *The Structure of Scientific Revolutions,* 2nd ed., International Encyclopedia of Unified Science; v. 2, no. 2 (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1970).

وكان بين أول من تصدّى لمهمة إعطائنا خريطة فكرية جديدة تتلاءم مع عالم ما بعد الحرب الباردة هو المدرسة المتفائلة، ويمثلها بالتأكيد فرانسيس فوكوياما(١٠) الذي كان يعمل آنذاك موظفاً كبيراً في إدارة البحوث والتخطيط في الخارجية الأمريكية، ثم أصبح أستاذاً في جامعة جونز هوبكنز بواشنطن. فلقد طرح فوكوياما التساؤل التالي: هل تشكل نهاية الحرب الباردة نهاية التاريخ؟ وجاءت إثارته له بداية في إحدى أعرق الجامعات الأمريكية (جامعة شيكاغو) التي يؤمها الكثيرون من كبار المفكرين والإعلاميين. وتناقلت الدوائر العلمية ووسائل الإعلام هذا التساؤل، وأصبح فوكوياما حديث الكثيرين حتى قبل أن تظهر مقالته ذات الخمس عشرة صفحة بعد ذلك في مجلة «The National Interest» محاولة فك طلاسم عالم ما بعد الحرب الباردة، أي العالم الجديد الذي نعيش فيه الآن. اقترح علينا فوكوياما القالب الليبرالي، ولكن بعد «عصرنته» وتحديثه لكي يكون متوافقاً مع عالم الألفية الثالثة، فقد ربط فوكوياما الصراع بين الشرق والغرب بالصراع العقائدي على مرّ التاريخ، وفسّر أهمية ما حدث في نهاية الثمانينيات بأنه حسم أخيراً الصراع لصالح الديمقراطية الليبرالية ضد الفكر والنظام الشموليين، أي أنه أجاب عن تساؤله بالإيجاب، وأكد أن نهاية الحرب الباردة مثلت انتصاراً للديمقراطية الليبرالية وجاءت معها في نهاية تاريخ التطور الأيديولوجي للإنسانية. وأضاف، أنه لفهم العالم علينا أن ننظر إليه من زاوية هذا المنظور أو القالب الفكري(١١).

ومن جانبه، يشير هانتنغتون فعلاً إلى الخريطة الفكرية التي يقدمها فوكوياما ولكن من دون أن يقتنع بها، بل يتناولها بنوع من الاستخفاف، إن لم يكن السخرية، ثم يقول:

«لحظة الشعور بالبهجة في نهاية الحرب الباردة ولدت وهماً بالتوافق والانسجام، والذي سرعان ما تكشف أنه وهم بالفعل. أصبح العالم مختلفاً في أوائل التسعينيات، ولكنه بالضرورة ليس أكثر سلاماً. التغيير كان حتمياً، والتقدم لم يكن كذلك. ازدهرت أوهام مماثلة عن التوافق والانسجام في نهاية كل من

(١٠) Francis Fukuyama, «The End of History,» *National Interest,* vol. 16 (Summer 1989), pp. 3-18.

(١١) Francis Fukuyama, *The End of History and the Last Man* (London: Penguin; New York: Free Press, 1992).

صراعات القرن العشرين الرئيسية الأخرى»(ص ٥٢). ولكن «في السنوات الخمس التي تلت سقوط حائط برلين، كانت «كلمة المذبحة الجماعية» تتردد أكثر مما سبق أن ترددت على مدى خمس سنوات أخرى من الحرب الباردة. من الواضح أن نموذج عالم واحد منسجم بعيد جداً ومنفصل عن الواقع لكي يكون دليلاً مفيداً لعالم ما بعد الحرب الباردة» (ص ٥٣). ويسوق هانتنغتون هذا التعليق لينفي صدقية نموذج عالم الاعتماد المتبادل الذي ينبذ الحروب ويهتم بالناحية الاقتصادية أو «Geo-economics»، والذي قد يميّز الجزء الشمالي من هذا العالم، ولكن بالتأكيد لا يميّز العالم ككل، ولذلك يحاول وضع الواقعية في مركز الصدارة كنموذج فكري لشرح عالم ما بعد الحرب الباردة. وعلى الرغم من أن واقعية هانتنغتون تشارك الواقعية السياسية الآنفة الذكر كثيراً من خصائصها، إلا أنها تضع العامل الثقافي في المرتبة الأولى، ولذلك أسميها الواقعية الثقافية، لأن الثقافة هي الفكرة العامة في كل تعريف للحضارة تقريباً (ص ٦٩)، وسنأتي تفصيلاً بالطبع الى هذه النقطة الأساسية لاحقاً.

رابعاً: عناصر نظرية صدام الحضارات

تتوزع فصول الكتاب الإثنا عشر على **خمسة أبواب، حيث يبدأ الفصل الأول بالتأكيد على أن نهاية الحرب الباردة دشنت حقبة جديدة في العلاقات الدولية غدت فيها الحضارات والهوية الثقافية هي الأساس في تقسيم العالم وتصنيفه. ويؤدي هذا الفصل منطقياً إلى الفصل الثاني الذي يستعرض في إطار تاريخي واجتماعي طبيعة الحضارات والعلاقات بينها. أما الفصل الثالث، فيثير السؤال المهم التالي: هل هناك حضارة عالمية واحدة أم لا؟ وللإجابة عن هذا السؤال المحوري يعالج هانتنغتون العلاقة بين التحديث** (Modernization) **والتغريب** (Westernization) **ليؤكد أن التحديث يكون تغريباً في مراحله الأولى، أما في مراحله المتقدمة فيرجع إلى أصوله الثقافية. ويعني هذا بالطبع عدم وجود حضارة عالمية واحدة تنصهر فيها شعوب المعمورة، بل يعني أن العالم مقسم إلى حضارات مختلفة. وكان على هانتنغتون بالطبع أن يصل إلى هذه النتيجة القائلة بتعدد الحضارات وإلا انهارت نظريته من أساسها. ويتحدث هانتنغتون في الفصل الرابع ـ الذي يشكل بداية الباب الثاني ـ عن التوازن المتغيّر للحضارات ويعالج اضمحلال الغرب. ثم يليه الفصل الخامس الذي يتناول ظهور حضارات التحدي سواء كانت آسيوية أم إسلامية. وبما أن**

الاضمحلال والتحدي هما السمتان المميزتان للنظام العالمي الجديد، يركز هانتنغتون أكثر في البابين الثالث والرابع بفصولهما من السادس إلى الحادي عشر، على هذا النظام الذي يؤدي بالضرورة إلى صدام الحضارات. وهكذا يعالج الفصل السادس السياسة الكونية ليؤكد أن الحضارات باقية على حالها كونها تتحول أو تتبدل بصعوبة، وأن هذه الاستمرارية الحضارية هي التي تهدّد الدول القومية وتجعلها تتفتت من الداخل كما يحدث في الحروب الإثنية وما يعقبها من انتشار ظاهرة الدول الممزقة والدول المنهارة. أما الفصل السابع فيعالج الحضارات المختلفة (الغربية، والروسية، والصينية، وبالطبع الإسلامية). وبخصوص الإسلام يؤكد هانتنغتون على الزيادة المتواصلة في عدد أتباعه، خاصة بين الشباب، لكنه يؤكد على عدم تماسكهم وذلك لغياب دولة مركزية معترف بها من الجميع.

وإذا كان الباب الثالث بفصليه يعنى بتصنيف الحضارات، فإن الباب الرابع بفصوله الأربعة يعدّ أكثر ديناميكية، حيث يركز على التفاعل (الصراعي بالذات) بين هذه الحضارات، فيعالج **الفصل الثامن وضع الغرب وبقية أنحاء العالم في عالم تتداخل حضاراته، لكن هذا التداخل ـ حسب هانتنغتون ـ يتمّ في إطار تميّز الحضارة الغربية، فالغرب لا يختلف فقط عما سواه** (The West and The Rest)، **لكنه كذلك يفضل الجميع** (The West is The Best). **ويركز الفصل التاسع على أطراف الصراع أنفسهم: مواقعهم وتحركاتهم. ويعالج الفصلان العاشر والحادي عشر الحرب الحضارية نفسها وفق خطوط التقسيم الحضاري ويتناول القوى المحركة لهذه الصراعات. ثم يأتي الباب الخامس بفصله الثاني عشر والأخير ليقدم رؤية عامة عن الغرب في عالم يموج بالمشاكل والصراعات الدموية، ويتساءل مرة أخرى عما إذا كانت هناك إمكانية لتشكيل حضارة عالمية تنصهر فيها الحضارات الأخرى، ولكن تحت زعامة الحضارة الغربية التي تعتبر أعلى مرتبة بين سائر الحضارات، أم لا؟**

اعتمد العرض السابق لأفكار هانتنغتون على الترجمة العربية لكتابه التي أعدّها الأستاذ طلعت الشايب وقدمها د. صلاح قانصوه، وتقع في أكثر من ٥٠٠ صفحة. والكتاب في ظاهره علمي رصين يتبع أفضل الوسائل العلمية المعترف بها عالمياً، حيث يؤيد مقولاته بكمّ هائل من البيانات والمعلومات يتضمنها ١٧ جدولاً، و٩ أشكال بيانية، بالإضافة إلى ٦ خرائط تصوّر لنا العالم في الماضي (منها الغرب والولايات المتحدة والباقي في عام ١٩٢٠،

ص ٤٠) وكذلك في المستقبل (في عام ٢٠٢٠، ص ٣١٨)، و٤١٨ حاشية، مما ينمّ عن جهد بحثي جماعي بالغ الضخامة.

خامساً: المقولة الرئيسية في نظرية صدام الحضارات

إن الدول القومية لا تزال هي «اللاعب الرئيسي» في العالم، يتشكل سلوكها كما كان في الماضي بالسعي نحو القوة والثروة، وكذلك بانحيازاتها الثقافية وبما هو مشترك بينها وبما هو مختلف عما عداها. ولم تعد الكتل الثلاث (أي الشرق والغرب ودول عدم الانحياز) التي صارت إبان الحرب الباردة هي أهم الكتل الدولية بعدها، كونها أخلت مكانها لسبع حضارات رئيسية أو ثمان (ص ٣٩).

«فالناس يعرفون أنفسهم من خلال النسب والدين واللغة والتاريخ والقيم والعادات والمؤسسات الاجتماعية، ويتطابقون مع الجماعات الثقافية (قبائل ـ جماعات إثنية ـ مجتمعات دينية ـ أمم) ومع الحضارات على المستوى الأكبر، كما يستخدم الناس الساسة لتحديد هويتهم إلى جانب دفع مصالحهم وتنميتها. فنحن لا نعرف من نكون إلا عندما نعرف غيرنا، وذلك يتمّ غالباً عندما نعرف نحن ضد من» (ص ٣٩).

ولذلك، فإن النظام العالمي الحالي أو عالم ما بعد الحرب الباردة:

«... هو عالم مكوّن من سبع أو ثماني حضارات. العوامل الثقافية المشتركة والاختلافات هي التي تشكل المصالح والخصومات وتقاربات الدول. أهم دول العالم جاءت من حضارات مختلفة. الصراعات الأكثر ترجيحاً أن تمتد إلى حروب أوسع، هي الصراعات القائمة بين جماعات ودول من حضارات مختلفة، وأشكال التطور السياسي والاقتصادي السائدة تختلف من حضارة الى أخرى. القضايا الرئيسية على أجندة العالم تتضمن الاختلافات بين الحضارات. القوة تنتقل من الغرب الذي كانت له السيطرة طويلاً إلى الحضارات غير الغربية. السياسة الكونية أصبحت متعددة الأقطاب ومتعددة الحضارات» (ص ٤٨)، وبالتالي، فإن التحالفات الدولية ستقوم على أساس حضاري، أي بين الحضارات المتماثلة: «الحضارات هي القبائل الإنسانية النهائية، وصدام الحضارات هو صراع قبلي على نطاق كوني. في العالم الناشىء قد تقيم الدول والجماعات التي تنتمي إلى حضارتين مختلفتين علاقات

وتحالفات تكتيكية محدودة، وخاصة بغرض تنمية مصالحها ضد كيانات تنتمي الى حضارة ثالثة أو من أجل أهداف مشتركة أخرى. على أن العلاقات بين الجماعات التي تنتمي إلى حضارات مختلفة غالباً ما تكون وثيقة، بل عادة ما تكون باردة وعدائية في معظم الأحوال. العلاقات بين الدول التي تنتمي إلى حضارات مختلفة والموروثة عن الماضي، مثل تحالفات الحرب الباردة العسكرية، من المرجح أن تضعف أو تتبخر» (ص ٣٣٥).

ولتأكيد كلامه وتدعيم نظريته هذه، يضرب هانتنغتون أمثلة من السياسة الدولية المعاصرة، فيقول (ص ٦٣ و ٦٤):

«إن وثاقة الصلة بين النموذج الحضاري والعام الذي ظهر تصورها الأحداث التي تلائم هذا النموذج، والتي وقعت في فترة ستة شهور من عام ١٩٩٣:

١ ـ استمرار رقعة الحرب بين الكروات والمسلمين والصرب واتساعها.

٢ ـ فشل الغرب في تقديم دعم ذي قيمة لمسلمي البوسنة أو إدانة فظائع الكروات بالدرجة نفسها التي أدينت بها فظائع الصرب.

٣ ـ عدم استعداد روسيا للانضمام إلى أعضاء مجلس الأمن الآخرين لحمل الصرب في كرواتيا على عقد سلام مع الحكومة الكرواتية، وعرض إيران ودول إسلامية أخرى تقديم قوات قوامها ١٨,٠٠٠ جندي لحماية مسلمي البوسنة.

٤ ـ اتساع نطاق الحرب بين الأرمن والآذريين، ومطالبة الأتراك والإيرانيين الأرمن بالتخلي عن الأراضي التي احتلوها، ونشر قوات تركية وإيرانية على حدود أذربيجان، والتحذير الروسي من أن الإجراء الإيراني يسهم في «تصعيد الصراع» ويدفع به إلى حدود تدويل خطيرة.

٥ ـ القتال المستمر في آسيا الوسطى بين القوات الروسية و«عصابات المجاهدين».

٦ ـ المواجهة في مؤتمر حقوق الإنسان في «فيينا» بين الغرب بقيادة وارن كريستوفر، وزير خارجية الولايات المتحدة الذي يدين «النسبية الثقافية»، وتحالف الدول الإسلامية والكونفوشيوسية الرافضة لمبدأ العالمية الأمريكية.

٧ ـ إعادة تركيز المخططين العسكريين في روسيا وحلف شمال الأطلسي بصورة متوازية على «الخطر القادم من الجنوب».

٨ ـ الاقتراع الذي يبدو أنه قد تمّ بصورة كاملة تقريباً على أسس حضارية، والذي منح سيدني تنظيم الأولمبياد عام ٢٠٠٠ ولم يمنحه لبكين.

٩ ـ بيع مكونات الصواريخ من الصين إلى باكستان، وما ينتج من ذلك من فرض الولايات المتحدة عقوبات على الصين، والمواجهة بين الصين والولايات المتحدة على النقل المزعوم للتكنولوجيا النووية لإيران.

١٠ ـ خرق الصين قرارها بوقف انتشار الأسلحة وإجراء تجارب نووية على الرغم من الاحتجاجات الأمريكية الشديدة، ورفض كوريا الشمالية الاستمرار في المحادثات بخصوص برنامجها لإنتاج الأسلحة النووية.

١١ ـ الكشف عن اتباع وزارة الخارجية الأمريكية «سياسة تحجيم مزدوجة» لكل من إيران والعراق.

١٢ ـ إعلان وزارة الدفاع الأمريكية عن استراتيجيات جديدة استعداداً «لنزاعين إقليميين كبيرين»، أحدهما ضد كوريا الشمالية، والثاني ضد إيران والعراق.

١٣ ـ دعوة الرئيس الإيراني لتحالفات مع الصين والهند حتى «تكون لنا الكلمة الأخيرة في الأحداث العالمية».

١٤ ـ التشريع الألماني الجديد الذي يحدّ بصورة كبيرة من قبول اللاجئين.

١٥ ـ الاتفاق بين الرئيس الروسي يلتسن والأوكراني ليونيد كرافتشوك حول وضع أسطول البحر الأسود وقضايا أخرى.

١٦ ـ قصف الولايات المتحدة بغداد، والدعم الجماعي لها من الحكومات الغربية وإدانتها من قبل جميع الحكومات الإسلامية تقريباً.

١٧ ـ وضع الولايات المتحدة السودان على قائمة الدول الإرهابية واتهام الشيخ عمر عبد الرحمن وأتباعه بالتآمر وشنّ حرب إرهاب مدني ضد الولايات المتحدة.

١٨ ـ تحسن احتمالات قبول جمهوريات بولندا والمجر والتشيك وسلوفاكيا في حلف شمال الأطلسي.

١٩ ـ الانتخابات الرئاسية في روسيا في عام ١٩٩٣، والتي أظهرت أن روسيا كانت بالفعل بلداً ممزقاً، كما أظهرت شعباً ونخبة في حيرة بين الانضمام إلى الغرب وبين تحدّيه.

ويضيف هانتنغتون لتأكيد مقولته تعميماً ذا مغزى: «إن من الممكن تقديم قائمة مشابهة بأحداث تصوّر وثاقة الصلة بالنموذج الحضاري عن أي ستة شهور أخرى في بداية التسعينيات» (ص ٦٥)، وحتى من الناحية المستقبلية، فإن إصلاح النظام العالمي يجب أن يتم على أساس حضاري، ولنبدأ بإصلاح الأمم المتحدة:

«في عالم متعدد الحضارات، الوضع المثالي هو أن يكون لكل حضارة من الحضارات الرئيسية مقعد واحد دائم على الأقل في مجلس الأمن. في الوقت الحاضر، ثلاث حضارات فقط لها مقاعد دائمة. الولايات المتحدة وافقت على عضوية اليابان وألمانيا، ولكن الواضح أنهما لن يكونا عضوين دائمين إلا إذا تحقق ذلك بالنسبة الى الدول الأخرى. البرازيل اقترحت خمسة أعضاء دائمين جدد من دون حق الفيتو هي: ألمانيا، واليابان، والهند، ونيجيريا، والبرازيل. ومعنى ذلك أن يظل مليار مسلم في العالم من دون تمثيل، إلا إذا حملت نيجيريا هذه المسؤولية. ومن وجهة نظر حضارية، واضح أن اليابان والهند لا بد أن يكونا عضوين دائمين، كما أن أفريقيا وأمريكا اللاتينية والعالم الإسلامي لا بد أن يكون لها مقاعد دائمة يمكن شغلها بشكل دوري بواسطة الدول الرئيسية في تلك الحضارات، ويكون الاختيار عن طريق منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الدول الأمريكية (من دون الولايات المتحدة). كما سيكون من الملائم كذلك دمج المقعدين البريطاني والفرنسي في مقعد واحد للاتحاد الأوروبي، يقوم الاتحاد باختيار من يشغله، أي أن سبع حضارات سيكون لكل منها مقعد واحد فيما يكون للغرب اثنان، وتلك حصص تمثل توزيع البشر والثروة والقوة في العالم بشكل عام (ص ٥١٤).

ومثل هذا التمثيل الحضاري في مجلس الأمن يؤكد أن لكل حضارة دولة مركزية، وهي في الواقع فكرة محورية عند هانتنغتون ويبني على أساسها تصنيف الحضارات المختلفة وقوتها:

«في السياسة الكونية الناشئة، تحلّ دول المركز في الحضارات الرئيسية محل القوى الكبرى في الحرب الباردة، وتصبح هي أقطاب الجذب والطرد بالنسبة الى الدول الأخرى» (ص ٢٥٣). وبخلاف الحضارة الغربية والأرثوذكسية والصينية، فإن حضارات الإسلام وأمريكا اللاتينية وأفريقيا ليس لها دول مركز، وهذا في جزء منه راجع إلى التقسيمات الاستعمارية بالذات في أفريقيا والشرق الأوسط، ولكن «عدم وجود دولة مركزية إسلامية، يمثل مشكلات مهمة لكل من المجتمعات الإسلامية وغير الإسلامية» (ص ٢٢١)، ولذلك يصبح الإسلام حسب هانتنغتون «وعي دون تماسك» (ص ٢٨٤).

«إن بنية الولاء السياسي بين العرب والمسلمين كانت بشكل عام على العكس من تلك الموجودة في الغرب الحديث. بالنسبة الى الغرب، كانت الدولة القومية هي قمة الولاء السياسي، ثم تتبعها ولاءات أضيق تصنف حسب إخلاصها للدولة القومية، أما الجماعات التي تتجاوز الدولة القومية ـ المجتمعات اللغوية أو الدينية أو الحضارات ـ فيكون ولاؤها والتزامها أقل. وعلى امتداد سلسلة مفصلة من الكيانات الأضيق، إلى الكيانات الأوسع، يأتي منحنى درجة الولاء على شكل U مقلوبة تماماً. يليه الولاء في العالم الإسلامي، على العكس من ذلك بالضبط. وفي تسلسل الولاءات كان هناك دائماً وسط أجوف، وكما لاحظ إير لابيدوس فإن البنيتين الأساسيتين والأصليتين والمستمرتين كانتا هما «الأسرة والعشيرة والقبيلة» من جانب، و«وحدات الثقافة والدين والإمبراطورية على نطاق واسع» من جانب آخر.

الأمر نفسه لاحظه باحث ليبي، وهو أن القبيلة والدين (الإسلامي) لعبا وما زالا يلعبان دوراً مهماً وحاسماً في التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمعات والأنظمة السياسية العربية، والحقيقة أنها كلها مضفورة مع بعضها على نحو يجعلها تعتبر أهم العوامل والمتغيرات التي تشكل الثقافة السياسية العربية والعقل السياسي العربي وتقررهما. القبائل أمر أساسي في السياسة العربية، وكثير منها كما يقول تحسين بشير مجرد قبائل لديها أعلام، وجزء كبير من نجاح مؤسس العربية السعودية راجع إلى مهارته في إقامة تحالف قبلي عن طريق الزواج ووسائل أخرى... كما لعبت ١٨ قبيلة على الأقل أدواراً مهمة في تطور ليبيا، كذلك يقال إن حوالى خمسمائة قبيلة تعيش في السودان، تمثل أكبرها ١٢ بالمئة من تعداد الدولة. كما أنه تاريخياً لم يكن في آسيا الوسطى وجود للهويات القومية: كان الولاء للقبيلة،

وللعشيرة، وللعائلة الممتدة وليس للدولة. على جانب آخر كان للناس لغة ودين وثقافة وأساليب حياة مشتركة، وكان الإسلام هو السلطة المجمعة والأقوى بين الناس، وربما أكبر من سلطة الأمير...

«الدول القائمة في الوطن العربي تواجه مشكلات الشرعية لأنها في معظمها نتاج اعتباطي إن لم يكن نزوة للاستعمار» (ص ٢٨٤ و ٢٨٥). بسبب سيطرة هذا العامل القبلي وكذلك نقصان الشرعية، يواجه العالم الإسلامي الصعوبات في تكوين دولة المركز التي تجسم الحضارة الإسلامية، ويصبح الإسلام مقسماً بين مراكز القوى المتنافسة (ص ٢٨٧) مع وجود التناقض بين مفهوم الأمة وشرعية الدولة القومية، وبالتالي «... فإن الأمة يمكن أن تتوحّد فقط من خلال أعمال دولة مركز واحدة قوية، أو أكثر من دولة وهذا غير متوفر حالياً» (ص ٢٨٨).

ويستعرض هانتنغتون إمكانيات ست دول إسلامية (وهي إندونيسيا، ومصر، والسعودية، وإيران، وباكستان، وأخيراً تركيا) ويرى إمكانية أن تكون إحداها دولة المركز لكي تحول العالم الإسلامي من الوعي إلى التماسك، ويخلص إلى أنه في «... الوقت الحالي لا تتوفر لأي منها الشروط اللازمة لكي تجعل منها مركزاً ذا فعالية» (ص٢٨٩ و٢٩١).

سادساً: أساس النظرية: مفهوم الحضارة، وماذا يعني

بسبب هذا التصور الثقافي للعلاقات الدولية وكيفية عمل النظام العالمي، فإن تعريف الحضارة له أهمية خاصة. وباختصار شديد، فإن الحضارة هي المقابل للبربرية (ص ٥٢٠). وهي بالنسبة الى هانتنغتون أيضاً التجمع الأعلى لثقافة معينة، لكن قبل أن يصل إلى تعريف واضح لها، يستعرض أعمال سبعة عشر متخصصاً من الثقاة الذين تعرضوا لموضوع الحضارات، من بينهم عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر، وعالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركهايم، والمؤرخان أرنولد توينبي، وفرناند بروديل، وأساتذة الاجتماع الاقتصادي مثل إيمانويل وولشرتين، ليقف في النهاية مع المؤرخ الفرنسي بروديل في مواجهة المدرسة الألمانية، ولا يقبل بفصل الثقافة عن الحضارة:

«فالحضارة والثقافة كلاهما يشير إلى مجمل أسلوب الحياة لدى شعب ما، والحضارة هي ثقافة على نطاق واسع، وكلاهما يضمّ المعايير والقيم والمؤسسات وطرائق التفكير التي علقت عليها أجيال متعاقبة أهمية أساسية في

مجتمع ما» (ص ٦٩). وبما أن الحضارة وحدة كلية «تشمل... ولا يشملها غيرها»، فهي كيانات ثقافية قبل أن تكون سياسية، ولكن الثقافة هي الفكرة العامة في كل تعريف للحضارة تقريباً.

«وهكذا فإن الحضارة هي أعلى تجمع ثقافي من البشر وأعرض مستوى من الهوية الثقافية يمكن أن يميّز الإنسان من الأنواع الأخرى، وهي تعرف بكل من العناصر الموضوعية مثل اللغة والتاريخ والدين والعادات والمؤسسات والتحقيق الذاتي للناس، وهناك مستويات للهوية لدى البشر، فساكن روما قد يعرف نفسه بدرجات مختلفة من الاتساع: روماني، كاثوليكي، مسيحي، أوروبي، غربي. والحضارة التي ينتمي إليها هي أعرض مستوى من التعريف الذي يمكن أن يعرّف به نفسه. الحضارات هي «نحن» الكبرى، التي نشعر ثقافياً بداخلها أننا في بيتنا، في مقابل أي «هم» عند الآخرين خارجنا» (ص ٧١).

ثم يأتي هانتنغتون إلى السؤال المهم عن عدد الحضارات ويرى أن الثقاة في الموضوع لم يتفقوا، فبينما تكلم توينبي عن ٢٣ حضارة، تكلم كويجلي عن وجود ١٦ حضارة مؤكدة واحتمال وجود ٨ إضافية، بينما تكلم كل من بروديل وماكنيل وباجباي، وأيضاً روستافاني عن ٩ حضارات (ص ٦٩-٧٤). ويستقر هانتنغتون في النهاية على سبع أو ثماني حضارات في الوقت الحاضر: الصينية، واليابانية، والهندية، والإسلامية، والأمريكية اللاتينية، والغربية، والروسية، ومن الجائز الأفريقية.

وبسبب تعمق هذا العامل الثقافي الحضاري وتجذره، فإن الدول لا تستطيع أن تغيّر هويتها بسهولة، حتى لو أرادت. ويضرب هانتنغتون المثل بعدة دول حاولت الفرار من هوياتها إلى هويات جديدة، ومن ذلك أن أستراليا حاولت أن تكون آسيوية. وعلى الرغم من أن هانتنغتون يفسّر هذا بأنه علامة أساسية على تدهور الحضارة الغربية، إلا أنه يبيّن أيضاً الرفض الآسيوي لأن تكون أستراليا آسيوية (ص ٢٤٧-٢٥١). ثم يقدم بضع حالات أخرى مثل المكسيك وروسيا وسنغافورة ليبين أنها بدلاً من أن تنجح بتغيير هوياتها الأصلية أصبحت في النهاية دولاً ممزقة، والدولة التي قد تهمنا أكثر في هذه الحالة، هي تركيا بمحاولتها الدخول في الاتحاد الأوروبي وفشلها حتى الآن في ذلك. ويستشهد هانتنغتون بقول الرئيس التركي أوزال في عام ١٩٩٢:

«سجل تركيا بالنسبة الى حقوق الإنسان سبب ملفق لعدم قبول طلب انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، السبب الرئيسي هو أننا مسلمون وهم مسيحيون. ولكنهم لا يقولون ذلك. المسؤولون الأوروبيون بدورهم يتفقون على أن الاتحاد عبارة عن «ناد مسيحي»، وأن تركيا فقيرة جداً، مكتظة بالسكان جداً، مسلمة جداً، فظّة جداً، مختلفة ثقافياً جداً. . ." (ص ٢٣٨). ولكن حسب هانتنغتون تؤدي عوامل الجذب المتصارعة إلى حدة التمزق في تركيا:

«إعادة توجّه تركيا صوب القوقاز وآسيا الوسطى، لم يكن دافعها فقط الحلم بزعامة تجمع تركي دولي، ولكنها الرغبة أيضاً في مواجهة محاولات إيران والسعودية لنشر نفوذهما وتنمية الأصولية الإسلامية في تلك المنطقة. الأتراك يرون أنهم يقدمون النموذج التركي أو «فكرة تركيا» كدولة علمانية ديمقراطية إسلامية مع اقتصاد السوق ـ كبديل» (ص ٢٣٩).

ثم يؤكد فكرته في التمزق التركي بطريقة أكثر وضوحاً بقوله:

«كان القادة الأتراك يصفون بلادهم بانتظام بأنها جسر بين الثقافات. وفي عام ١٩٩٣ كانت رئيسة الوزراء تانسو تشيللر تقول، إن تركيا ديمقراطية غربية، وجزء من الشرق الأوسط في نفس الوقت. وإنها جغرافياً وفلسفياً جسر بين حضارتين، ولكي تعبّر عن هذه الازدواجية، كانت تشيللر تظهر في بلادها كمسلمة، ولكنها عندما تخاطب الناتو تقول: الواقع الجغرافي والسياسي يقول إن تركيا دولة أوروبية. وعلى نفس المنوال كان الرئيس سليمان ديميريل يصف تركيا بأنها جسر مهم في منطقة تمتد من الغرب إلى الشرق، أي من أوروبا إلى الصين. الجسر على أي حال عمل صناعي يصل بين كيانين مستقلين، ولكنه ليس جزءاً من أيهما. وعندما يصف زعماء تركيا بلادهم بأنها جسر، فإنهم يؤكدون بطريقة مخففة أنها ممزقة» (ص ٢٤٣-٢٤٤).

والخلاصة إذاً أن الهوية والحضارة متأصلتين بدرجة لا يستطيع معها المرء تغييرهما:

«بينما عكف قادة أستراليا على السعي نحو آسيا، فإن قادة الدول الممزقة الأخرى: تركيا والمكسيك وروسيا، حاولوا دمج الغرب في مجتمعاتهم ودمج مجتمعاتهم في الغرب، وتبين تجربتهم قوة ومرونة وتماسك الثقافات الأصلية وقدرتها على تجديد نفسها، ومقاومة واحتواء وتكييف الواردات الثقافية الغربية» (ص ٢٥٢).

حتى يؤكد هانتنغتون مرة أخرى بقاء الثقافة الأصلية على حالها، فإنه يتعرض مدعماً بالإحصاءات لتطور الهجرة إلى الولايات المتحدة، وخاصة زيادة الهجرة غير الأوروبية (ص ٣١٩-٣٢٠) ويرى بقلق أن النمط نفسه يوجد أيضاً في أوروبا.

«معدلات الخصوبة بين المهاجرين عالية، وهي بالتالي وراء معظم الزيادة السكانية في المجتمعات الغربية في المستقبل، ولذلك تزداد خشية الغربيين: الآن يتمّ غزوهم لا بالجيوش والدبابات، وإنما بواسطة مهاجرين يتكلمون لغات أخرى، يعبدون آلهة أخرى، ينتمون إلى ثقافات أخرى، ويخشون أنهم سيأخذون وظائفهم ويحتلون أراضيهم ويستنفدون الخدمات الاجتماعية ويهددون أسلوبهم في الحياة» (ص ٣٢٠-٣٢١).

وأيضاً: «المجتمعات الإسلامية، سواء التركية في ألمانيا أو الجزائرية في فرنسا، لم يتمّ اندماجها في الثقافات المضيفة، ومما يقلق الأوروبيين أن مؤشرات اندماجها ضعيفة: هناك خوف يتنامى في أوروبا كلها... من مجتمع إسلامي يتقاطع مع الخطوط الأوروبية يصبح نوعاً من دولة ثالثة عشرة في الاتحاد الأوروبي». (ص ٣٢١).

سابعاً: من التصنيف الحضاري إلى الصدام الحضاري: الإطار التاريخي ـ الاجتماعي للنظرية

لكن كيف يؤدي هذا التجذر الحضاري الثقافي الذي يبدو أبدياً وقدراً محتوماً إلى صدام بين الحضارات؟ تقوم منهاجية هانتنغتون في الإجابة عن هذا السؤال على استعراض التاريخ الكلي أو ما يسمى «Jumbo History» تأكيداً لثلاث مقولات هي التالية:

١ ـ صعود الحضارة الغربية والوصول إلى مرحلة الهيمنة على الرغم من وجود نظام عالمي يتميز بتعدد الحضارات (ص ١٣٣-١٣٤). وهنا يبين هانتنغتون في جدول ذي مغزى كيف أنه بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٣ زاد استعمال تعبير «الغرب» بدلاً من «العالم الحر» ٤٣ بالمئة في سجل الكونغرس، و١٤٢ بالمئة في صحيفة **الواشنطن بوست، و٢١ بالمئة في صحيفة نيويورك تايمز (ص ١٩). وعلى حين أن تعبير العالم الحر تعبير سياسي بالأساس شاع استخدامه في فترة الحرب الباردة، فإن تعبير «الغرب» جوهره ثقافي ويميّزه الإصرار على الهوية.**

٢ ـ مثل هذه الهيمنة الحضارية الغربية تؤدي إلى ظهور ردّ فعل من الحضارات الأخرى التي قبلت التحديث، أي الـ «Modernization»، ولم تقبل بالضرورة التغريب، أي «Westernizaion». وبشيء من التفصيل يمكن القول إن ردّ فعل الحضارات المختلفة تراوح بين ثلاثة اتجاهات رئيسية هي: إما رفض التحديث والتغريب معاً، وإما تبنيهما معاً، وإما تبنّي الأول ورفض الثاني. وبالتالي تكون لدينا ثلاثة أنماط لاستجابة الحضارات الأخرى لتحدّي الحضارة الغربية: الرافض، والكمالي (نسبة إلى سياسة كمال أتاتورك في تركيا)، والإصلاحي. تمثل الاتجاه الرافض في مسار اليابان منذ أول احتكاك لها بالغرب في عام ١٥٤٢ وإلى منتصف القرن التاسع عشر، حيث انتهى هذا الموقف الرافض بانفتاح اليابان القسري على يد الكومودور بيري في عام ١٨٥٤. كذلك ظلت الصين لعدة قرون تحاول منع أي تحديث أو تغريب. ويضع هانتنغتون الأصوليين الإسلاميين ضمن هذه الفئة معتمداً في ذلك على كتابات دانييل بيبس الذي يؤكد أن الأصوليين يلقون بأجهزة التليفزيون في الأنهار ويحرمون ساعات المعصم (ص ١٢٠ و١٢١). ولكن هذه السياسات حسب هانتنغتون شديدة التطرف وليست عملية، ولذلك فإنها لا تمثل خياراً قابلاً للتطبيق، ومن هنا نأتي إلى الخيار الثاني الكمالي الذي يتبنى كلاً من التحديث والتغريب:

«هذه الاستجابة تقوم على افتراض أن التحديث أمر مرغوب فيه وضروري، وأن الثقافة المحلية تتعارض مع التحديث وغير قابلة للامتزاج ويجب تجنبها أو إلغاؤها، وأن المجتمع لا بد أن يتغرب بكامله لكي ينجح تحديثه» (ص ١٢١).

وبينما تنطوي الكمالية على مهمة تدمير ثقافة دامت عدة قرون وإحلال ثقافة جديدة تماماً ومستوردة من حضارة أخرى مكانها، يوجد هناك خيار ثالث هو الإصلاح الذي يمثل محاولة للجمع بين التحديث والمحافظة على القيم الأساسية والممارسات والمؤسسات الموجودة في ثقافة المجتمع المحلية. مثل هذا الخيار كما يرى هانتنغتون:

«كان الأكثر شيوعاً بين النخب غير العربية، وآية ذلك أنه في الصين وفي المراحل الأخيرة من حكم شنغ، كان الشعار المرفوع هو «تي يونغ»، أي المعرفة الصينية من أجل المبادىء الأساسية أو المعرفة الغربية من أجل الاستخدام العملي. وفي اليابان كان الشعار المرفوع هو «واكون يوشي»، أي

الروح اليابانية مع التكنيك الغربي. وفي ثلاثينيات القرن التاسع عشر في مصر، حاول محمد علي إجراء تحديث تقني من دون تغريب ثقافي زائد، ولم يفشل هذا الجهد إلا عندما أجبره البريطانيون على التخلي عن معظم إصلاحاته التحديثية. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حاول جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ومصلحون آخرون القيام بتوفيق جديد بين الإسلام والتحديث، أو بين العقلانية الإسلامية والأفكار والمؤسسات الحديثة، علمية أكانت أم سياسية. كانت الإصلاحية بهذا الشكل إذاً هي الاستجابة السائدة من جانب النخبة المسلمة على مدى خمسين سنة من سبعينيات القرن التاسع عشر إلى عشرينيات القرن العشرين» (ص ١٢٢-١٢٣).

لكن أين تكمن المشكلة، وما الذي يؤدي تحديداً إلى صدام الحضارات؟ للإجابة عن هذا التساؤل، يجب أن نتذكر نقطة مهمة عند هانتنغتون، وهي تفرقته بين التغريب والتحديث، وذلك عندما يتمتع هذا الأخير في مراحله المتقدمة باستقلالية كبيرة، وبالتالي تكون له القدرة على منافسة الحضارة المهيمنة، ألا وهي الحضارة الغربية. تأكيداً لذلك نعود إلى كلمات هانتنغتون نفسه:

«بداية التغريب والتحديث مرتبطان تماماً بالمجتمع غير الغربي الذي يستوعب عناصر أساسية من الثقافة الغربية، ويحقق تقدماً بطيئاً في توجّهه نحو التحديث، إلا أنه بارتفاع معدل التحديث ينخفض معدل التغريب وتمر الثقافة المحلية بمرحلة إحياء التحديث الزائد. إذاً يغيّر توازن القوى الحضاري بين الغرب والمجتمع غير الغربي، ويقوّي الالتزام بالثقافة المحلية، وهكذا يؤدي التغريب في المراحل المبكرة من التغيّر إلى التحديث، وفي المراحل التالية يؤدي التحديث إلى الابتعاد عن التغريب وانبعاث الثقافة المحلية على نحوين: على المستوى الاجتماعي، يعزز التحديث القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية للمجتمع ككل، ويشجع شعب ذلك المجتمع على الثقة بثقافته وأن يصبح ميالاً لتوكيدها. وعلى المستوى الفردي، يولد التحديث مشاعر الاغتراب واللامعيارية، حيث تنفصم عرى التقاليد والعلاقات الاجتماعية وتنشأ أزمة الهوية التي يقدم الدين لها حلاً» (ص ١٢٤ و١٢٥).

وهنا نصل إلى مرحلة التحدي الحضاري عندما تكون الحضارة المهيمنة في حالة تدهور واضمحلال، كما يرى هانتنغتون حالة الحضارة الغربية في الوقت الراهن، وهو ما ينقلنا إلى النقطة التالية.

٣ ـ اضمحلال الغرب، فعلى الرغم من كثرة المؤشرات الاقتصادية، والعسكرية، والتكنولوجية، والسياسية، والاتصالية، والإعلامية التي تؤكد قوة الحضارة الغربية، إلا أن هذه الحضارة في النهاية حسب هانتنغتون في تدهور واضمحلال على الأقل من الناحية النسبية. بمعنى آخر، فإن، الغرب مسيطر بشكل طاغ وسيظل رقم (١) من ناحية القوة والنفوذ في القرن الواحد والعشرين، لكن هناك في الوقت نفسه تغيّرات تدريجية وأساسية تحدث في موازين القوة بين الحضارات تؤثر في قوة الغرب مقارنة بقوة الحضارات الأخرى، بحيث يتآكل جزء منها وينتشر ما تبقى على أساس إقليمي.

«وفي الوقت الذي تتراكم فيه القوة لدى الحضارات الآسيوية، خصوصاً مع بروز أهمية الصين، فإن تغيّر موازين القوة سوف يؤدي إلى يقظة المجتمعات غير الغربية وتوكيد ثقافتها وزيادة رفضها للثقافة الغربية» (ص ١٣٥).

وعلى الرغم من أن هذا الاضمحلال الغربي بطيء ولا يسير في خط مستقيم، إلا أنه مؤكد بعد أن كان الغرب قد بلغ قمة تقدمه في بدايات القرن العشرين، إذ بدأ تدهوره بعد ذلك مقارنة بالحضارات الأخرى. ويدعم هانتنغتون مقولته عن التدهور النسبي للحضارة الغربية مقارنة بحضارات التحدّي (وبخاصة الآسيوية والإسلامية) بعدة مؤشرات مهمة تخص أنصبة الطرفين من الناتج الصناعي العالمي في الفترة بين عامي ١٧٥٠ و١٩٨٠، ومن مجمل الناتج الاقتصادي العالمي من ١٩٥٠ الى ١٩٦٢، ومن القدرة العسكرية بأبعادها الكمية والتكنولوجية والتنظيمية والمجتمعية. ويربط هذه المؤشرات تحديداً بكتابه الأول **الجندي والدولة، في إشارة إلى وجود تراكم بحثي رصين (ص ١٣٧-١٤٦). وفي أقل من عشر صفحات يورد لنا هانتنغتون ٦ جداول مليئة بالبيانات المقارنة المهمة عن الحضارة الغربية ومنافسيها، وبخاصة الحضارتان الآسيوية والإسلامية اللتان تمثلان تجسيداً لحضارات التحدي. «فمع التسليم بأن المنتمين إلى الحضارات غير الغربية الأخرى كالحضارة الهندوسية، والأمريكية اللاتينية، والأفريقية، قد يؤكدون على الطابع المتميز لثقافتهم، لكنهم لا يعلنون تفوقهم على الغرب، على العكس من الحضارتين الآسيوية والإسلامية بثقتهما المتزايدة بنفسيهما في مواجهة الغرب وربما تنسيقهما ضده». (ص ١٦٩).**

لكن أسباب الثقة ودواعيها تختلف من حضارة الى أخرى. فثقة الحضارة

الآسيوية مبعثها النمو الاقتصادي الباهر الذي أنجزته نمورها في سنوات قليلة، وكذلك استمرار هذه الدرجات العالية من النمو في الصين، بينما ينبع التحدي الإسلامي إلى حدّ كبير من التعبئة الاجتماعية والنمو السكاني، وبخاصة في الشريحة الشبابية. ويمضي هانتنغتون شارحاً فيقول إن التغيّرات الاقتصادية في آسيا، وبخاصة في شرقها، تعدّ واحدة من أهم التطورات العالمية في النصف الثاني من القرن العشرين، ليس فقط لدلالتها الكمية المبهرة، لكن كذلك لارتباط هذا النمو بالثقافة الآسيوية التي يعتقد أتباعها أنها أرقى من ثقافة الغرب المتفسخ ثقافياً واجتماعياً (ص ١٧٧)، وأن إنجازاتها تعتبر نموذجاً يمكن للآخرين اتباعه كبديل لنموذج التقدم الأنكلو ـ ساكسوني (ص ١٧٩).

على الجانب الإسلامي، فإنه بالإضافة إلى النمو الديمغرافي الشبابي يوجد المتغيّر الفكري ـ الثقافي المتمثل في الصحوة الإسلامية. والصحوة الإسلامية هي الجهد الذي يبذله المسلمون ليأخذوا بالحداثة من دون التغريب ما أمكن. ويعزز هانتنغتون حديثه عن الصحوة الإسلامية بمؤشرات يقتبسها من جون إسبوزيتو، من أبرزها: الاهتمام المتزايد بالطقوس الدينية، ونشر الكتب والمطبوعات الدينية، والتركيز الكبير على الزي الإسلامي، وإنعاش الحياة الصوفية. وعلى مستوى الحياة العامة، تبرز مؤشرات مثل: زيادة عدد الحكومات والقوانين والبنوك والخدمات الاجتماعية والمؤسسات التعليمية ذات التوجه الإسلامي. ويعزى ذلك إلى أن كافة الدول بما فيها الدول الأكثر علمانية، مثل تركيا وتونس، أصبحت على دراية بالقوة المحتملة للإسلام وأظهرت بالتالي حساسية وقلقاً بخصوص القضايا الإسلامية. والنتيجة أن الأجندة السياسية لكثير من الحكومات قد تأسلمت كما هو الحال بالنسبة الى انتشار تطويع التشريعات والقوانين لأحكام الشريعة.

«... في إندونيسيا تمّ دمج المفاهيم والممارسات القانونية الإسلامية في النظام القانوني العلماني. وتعبيراً عن حجم عدد سكانها الكبير من غير المسلمين تحركت ماليزيا بالعكس نحو تبنّي نظامين قضائيين منفصلين، أحدهما إسلامي، والآخر علماني. في باكستان وفي عهد الجنرال ضياء الحق، بذلت جهود كبيرة لأسلمة القانون والاقتصاد، فأدخلت الحدود الإسلامية وأقيم نظام للمحاكم الشرعية، وأعلنت الشريعة الإسلامية قانوناً للبلاد» (ص ١٩٠-١٩١).

«والخلاصة أنه في سنة ١٩٩٥ كانت كل دولة ذات أغلبية مسلمة ما عدا

إيران (التي تأسلمت بالفعل منذ عام ١٩٧٩) قد أصبحت أكثر إسلاماً وتأسلماً. .. ثقافياً واجتماعياً وسياسياً عما كانت عليه قبل ذلك بخمسين عاماً. ..» (ص ١٨٣-١٨٤).

وما يمثل مصدر قلق كبير بالنسبة الى هانتنغتون ليس فقط الجانب العقائدي الذي تنطوي عليه الصحوة الإسلامية، لكن، وهو الأهم، ارتباط هذه الصحوة بالنمو الديمغرافي عموماً، وزيادة العنصر الشبابي خصوصاً، كون الشباب هم دعاة الإصلاح والتغيير وحتى الثورة. وقد ثبت هذا تاريخياً، وبالتالي فإن هؤلاء الشباب هم الوقود الذي يزوّد الحركات الإسلامية بالطاقة اللازمة لاستمرارها، لكن الزيادة السكانية لا ترتبط آثارها فقط بالداخل، بل على العكس من ذلك، فإن لها تأثيرات خارجية مباشرة.

«الكثرة السكانية تحتاج إلى موارد أكثر، ومن هنا فإن الناس الذين ينتمون إلى مجتمعات تتزايد أعدادها بكثافة أو بسرعة يميلون إلى الاندفاع نحو الخارج»، أي أن الضغط السكاني المصحوب بالركود الاقتصادي يؤدي إلى هجرة المسلمين إلى المجتمعات الغربية ومجتمعات أخرى غير إسلامية، ويجعل من الهجرة قضية حالة في تلك المجتمعات» (ص ١٩٦-١٩٧)، وهكذا نصل إلى حتمية الصدام:

«السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين، من المرجح أن تشهد صحوة مستمرة في الثقافة غير الغربية وفي الصراع بين شعوب الحضارات غير الغربية والحضارة الغربية، وبين بعضها والبعض (ص ٢٠٠). وتتركز الصراعات مع الحضارة الغربية حول ثلاثة بنود ينبغي عن طريقها على الغرب المحافظة على هيمنته في مواجهة حضارات التحدي:

١ ـ الحفاظ على تفوقه العسكري من خلال احتكار الأسلحة النووية ومنع انتشارها، كذلك الحيلولة دون انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ومعها التكنولوجيات اللازمة لاستخدامها.

٢ ـ العمل على انتشار القيم والمؤسسات السياسية الغربية (وبالأساس قيم حقوق الإنسان والديمقراطية كما يفهمها الغرب).

٣ ـ حماية التماسك الثقافي والاجتماعي والإثني في المجتمعات الغربية، وذلك عن طريق فرض قيود على الهجرة وعلى طالبي اللجوء السياسي من غير الغربيين» (ص ٢٩٧).

وفي مثل هذه المواجهة الحضارية المنتظرة، تعتمد الأطراف الرئيسية على مساعدات ذوي القربى في الحضارة نفسها، وبالتالي يتمّ توسيع دائرة المواجهة والصدام.

ثامناً: تقويمنا لنظرية صدام الحضارات

يتفق الجميع على أهمية مؤلف نظرية «صدام الحضارات»، ولا يختلف في ذلك من يعترضون على هانتنغتون ويهاجمونه، ومن يدافعون عنه ويتحمسون له. وكما يقول محررو مجلة **الشؤون الخارجية التي نشر فيها مقالته عن «صدام الحضارات» في سنة ١٩٩٣ قبل أن يطورها في كتاب، فإن الجدل حول هذه المقالة فاق في شدته نظيره حول أية مقالة أخرى نشرتها المجلة منذ الأربعينيات. وينسى الكثيرون أن المقالة كانت تنتهي بعلامة استفهام، أما الكتاب فكان أكثر جرأة في وضع تصوره لمستقبل النظام العالمي.**

وحتى نهاية التسعينيات ترجم الكتاب إلى ٢٦ لغة، وبيعت منه ملايين النسخ، وعقدت الندوات والمؤتمرات في مختلف أنحاء العالم لمناقشة موضوع «صراع الحضارات»، وأدلت المنظمات الدولية بدلوها في الموضوع نفسه. فها هي منظمة الأمم المتحدة تصدر ثلاثة قرارات رئيسية للرد على النظرية وتأكيد مقولة مضادة لها تنادي بالحوار بين الحضارات، من ضمنها قرار ٢٢/٥٣ بتاريخ ١٦/١١/١٩٩٨، وقرار ١٣/٥٤ بتاريخ ٧/٢/٢٠٠٠، وقرار ٢٣/٥٥ بتاريخ ١١/١/٢٠٠١. كذلك شغل موضوع «صراع الحضارات» منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ـ اليونسكو ـ خصوصاً في سنة ١٩٩٩، وتلت ذلك جهود الأمين العام للأمم المتحدة لإعلان عام ٢٠٠١ هو عام الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات، واهتمت دول إقليمية محورية مثل إيران بعقد المؤتمرات لتقديم منظور إسلامي يعبّر عن رؤيتها للموضوع. وفي هذا الإطار، تحدث الرئيس خاتمي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٠ عن «حوار الحضارات». وبذلت جهود مماثلة بتنويعات مختلفة من طرف اليونان والنمسا ودول آسيا. هذا فضلاً عن مساعي منظمة المؤتمر الإسلامي التي تمثلت في اجتماعها التاسع الطارىء على مستوى وزراء الخارجية، ومساعي جامعة الدول العربية من خلال المؤتمر الذي عقد في مقرها برئاسة أمينها العام عن «حوار الحضارات... تواصل لا صراع» في ٢٦-٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ٢٠٠١، ونتج منه ما لا يقل عن ٣٦ مداخلة

مكتوبة (من جانب عرب الداخل والخارج)، أضيفت إلى كتابات تعد بالآلاف في الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية والشهرية، استعصى الإلمام بها كافة ولم تتهيأ لكتاب مماثل إلا في ما ندر. والكتاب موضع الإشارة يستند إلى ورقة علمية قدمها هانتنغتون ضمن مشروع بحثي في معهد «OLIN» الذي يديره في جامعة هارفرد. وعنوان المشروع له دلالته لأنه يدور حول البيئة الأمنية المتغيرة والمصالح الوطنية الأمريكية، وهو موضوع نعالجه لاحقاً. ولكن من الناحية العلمية المحضة، فإن للكتاب أهميته المستقاة من تمحيصه أعمال الثقاة العالميين المتخصصين في موضوع الحضارات» كما أسلفنا، وكذلك من تقديمه كثيراً من البيانات في جداول ورسوم بيانية لتأكيد مقولته، والمعلومات المفيدة حول نقاط قد تكون في صلب موضوعه. ولنتأمل هذه الفقرة عن الحرب التي خاضتها الولايات المتحدة وبعض الدول الإسلامية ضد الاحتلال السوفياتي في أفغانستان في الثمانينيات من القرن العشرين:

«الدعم المالي للحرب جاء من السعودية أساساً. بين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٦ دفع السعوديون ٥٢٥ مليون دولار للمقاومة. وفي عام ١٩٨٩ وافقوا على تحمل ٦١ بالمئة من إجمالي ٧١٥ مليون دولار، أي ما يقرب من ٤٣٦ مليوناً، والباقي جاء من الولايات المتحدة. في عام ١٩٩٣ قدموا للحكومة الأفغانية ١٩٣ مليون دولار. المبلغ الإجمالي الذي قدموه على مدار الحرب كان لا يقل عما أنفقته الولايات المتحدة، وهو ٣,٥٣ مليار دولار إن لم يكن أكثر. شارك في الحرب حوالى ٢٥,٠٠٠ متطوع من دول إسلامية أخرى، عربية أساساً، كان يتمّ تجنيد معظمهم في الأردن، وتقوم المخابرات الباكستانية بتدريبهم. كما قدمت باكستان القاعدة الخارجية الضرورية للمقاومة إلى جانب الدعم اللوجستي وغيره. كانت باكستان هي أيضاً الوكيل والموصل الذي يوزع الأموال الأمريكية، ووجهت ٧٥ بالمئة منها إلى الجماعات الإسلامية الأشد أصولية، كما كان نصيب الفصيل السني الأكثر تطرفاً بقيادة قلب الدين حكمتيار حوالى ٥٠ بالمئة من الإجمالي» (ص ٤٠٠).

ولا شك في أن مثل هذه المعلومات الدقيقة ـ الناتجة من عمل فريق بحثي مدرّب تدريباً عالياً تعدّ ذات فائدة عامة، ليس فقط بالنسبة الى موضوع «صراع الحضارات»، ولكن حتى بالنسبة الى موضوعات أخرى لم يفكر فيها هانتنغتون وفريقه عند الكتابة، مثل ظهور أسامة بن لادن، وتنظيم القاعدة وحكومة طالبان.

ويقدم هانتنغتون كل هذه المعلومات في أسلوب جذّاب سهل التناول، بعكس محاضراته التي تميزها الرتابة، فأين يكمن النقص إذاً في هذا المشروع الكبير الذائع الصيت؟ لنركز هنا على الموضوع الذي يهمنا بالذات والذي ركز عليه هانتنغتون اهتمامه ألا وهو الصدام المحتمل بين الحضارة الغربية المهيمنة وحضارة التحدي الإسلامية، حيث توجد هنا مفارقة تاريخية واضحة للعيان.

١ ـ فمثلاً ينسى هانتنغتون أو يتناسى أن أطول حرب في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت حرباً بين دولتين إسلاميتين، وهي الحرب العراقية ـ الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات من العام ١٩٨٠ إلى العام ١٩٨٨، وتكلفت مليارات الدولارات، وكانت محرقة ضخمة لمئات الآلاف، إن لم يكن للملايين من الشباب المسلم الذي يخشاه هانتنغتون كل هذه الخشية. وأن القدرات الحربية الضخمة للبلدين لم توجّه ضد الحضارة الغربية كما اعتقد هانتنغتون أنه حادث لا محالة، بل إن الغرب كان المستفيد الأكبر من هذه الحرب. وفي الواقع فلقد طور الاستراتيجيون الأمريكيون نظرية الاحتواء المزدوج لكي تستمر الحرب أطول مدة ممكنة حتى تدمي الدولتين المسلمتين إلى أقصى حدّ وتصل بهما إلى أعلى مستويات الوهن والضعف. ثم إن أكثر الحروب الإقليمية وحتى الدولية لم تكن بين دولة إسلامية والغرب، ولكن كانت في داخل الفصيل العربي في المجموعة الإسلامية، ونقصد بها حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١ الناتجة من غزو العراق للكويت. وفي هذه الحرب بالتحديد دخلت معظم الدول العربية وكل الدول الإسلامية تقريباً في ائتلاف دولي تقوده الدول الغربية والولايات المتحدة نفسها لهزيمة العراق. وحتى بعد انتهاء الحرب رسمياً بقي الحصار مفروضاً على الشعب العراقي وبتأييد من بعض الدول الإسلامية، أو على الأقل من دون اعتراض جدّي عليه أو تنديد صريح به والعمل على وضع حدّ سريع له. وبالإضافة إلى هذه المفارقات التاريخية الحديثة، فإن مواطن الضعف الرئيسية في نظرية "صدام **الحضارات**" **تتمثل في نقطتين أساسيتين**:

٢ ـ لا يرى هانتنغتون العالم وتشعباته المختلفة وأحداثه المتكاثرة إلا من خلال منظور الصراع الحتمي بين الحضارات، وهذه هي مقولته الأساسية كما أسلفنا. لكن هذه المقولة تبدو في جوهرها غير مقنعة تماماً بالنسبة الى القارىء المتمحص، لأن كل شيء في العالم تقريباً يبدو وكأنه يقود إلى صدام الحضارات من الفن إلى الاقتصاد، من دون أن يأخذ هانتنغتون بعض الأمثلة

التي تتعارض مع نظريته ويفندها تفنيداً كاملاً لكي يدعم مقولته. ونسمي هذا في منهاجية العلوم الاجتماعية وحتى الطبيعية بـ «Null Hypothesis»، أي الافتراض المعاكس أو المقابل للفكرة الرئيسية. فإذا كان أمام الطبيب مريض اشتدت خطورة مرضه، وتوصل هذا الطبيب إلى أن هناك سببين محتملين لتهديد حياته ـ السرطان والسكر مثلاً ـ فإنه لا يكفيه أن يكتشف وجود عوارض مرض السرطان لكي يجزم بعدم وجود مرض السكر، ولكن يجب عليه أن ينفي وجود عوارض مرض السكر، وإلا وجب عليه أن يقول إن المريض يعاني احتمال وجود العلتين في وقت واحد. لم يقم هانتنغتون (وفريقه البحثي) إذاً بهذا الجزء العلمي المنهجي بطريقة جدية، فلم يبحث مثلاً في دور العوامل الاقتصادية في إثارة الحروب، وخصوصاً أن نظرية عامة مؤثرة كالنظرية الماركسية تبني كل هيكلها الفكري والمنهجي على هذا الأساس. وحتى عندما تكلم عن العامل الاقتصادي، ربطه بطريقة ملتوية بمقولته الرئيسية عن الحضارة والثقافة، وجعل منه عاملاً ثانوياً.

والنتيجة النهائية لهذه المنهاجية الضعيفة هي عدم الاقتناع الكامل بما تروّج له، على الرغم من ظاهرها العلمي وكثرة البيانات الخاصة بها. لكن المقولة الرئيسية التي تعتمدها تصبح في النهاية غير ذات فائدة في الشرح والتعليم، لأنها لا تضيف شيئاً جديداً، حيث يقول إن الصراع والتصادم الحضاري محتومان، طالما أن العالم مقسم إلى حضارات مختلفة وغير قابلة لمبدأ العيش المشترك والتفاعل الإيجابي. ويقترب هنا هانتنغتون من المثل العربي الشهير الذي يدلّ على ضياع الجهد بلا طائل حين يقول إن فلاناً فسر الماء بعد الجهد بالماء. وهو في الواقع وضع محزن ومحبط من الناحية التنظيرية والمنهاجية، لأن العامل الثقافي عامل مهم بالفعل في العلاقات الدولية، وتمّ إهماله لفترة طويلة بسبب الثورة السلوكية وسيطرة المنهج الوضعي المادي على التحليل الاجتماعي والسياسي. لكن إفراط هانتنغتون في الإصرار على هذا العامل الحضاري ـ الثقافي واستبعاده أية عوامل أخرى مفسرة، جعل نظريته أحادية الشرح في عالم متشعب ومعقد تحكمه جملة عوامل مركبة، ووضع العامل الحضاري ـ الثقافي تحت وطأة عبء شديد لا يقوى على تحمله.

٣ ـ اعتراضنا الثالث يمسّ هانتنغتون العالم الكبير في الصميم، ففي الكثير من مواضع الكتاب يشعر القارىء أن هانتنغتون استقر على نظريته

ويحاول إثباتها بشتى الوسائل بما في ذلك جميع البيانات واستخلاصها بطريقة معينة لتأكيد وجهة نظره، وليس هذا لأسباب منهجية أو علمية فقط، ولكن لأسباب سياسية.

فحتى القارىء غير المتخصص يشعر بانفصام عند هانتنغتون بين المحلل الأكاديمي من ناحية، والمحارب الذي ينتمي إلى حضارة معينة ويشعر بالقلق عليها من أعداء حقيقيين أو غير حقيقيين يتربصون بها، ويسعى بالتالي لحشد الطاقات من أجل الذود عنها من ناحية أخرى. والعالِم بالطبع كائن بشري في النهاية، له تفضيلاته واختياراته وحتى تحيّزاته، لكن معركة العالم الحقيقية، وما يميّزه من غير العلماء (فضلاً عن العوام بشكل أساسي) هو فصله بين تحليلاته العلمية وقناعاته الشخصية وسيطرته على أهوائه وتحيزاته، وعدم السماح لها بتلوين نتائج دراساته وأبحاثه، أو تلويثها بمعنى أدق، أي أن النقطة الرئيسية ليست انتفاء الآراء الشخصية كلية، لأن هذا قد يكون من الناحية الواقعية صعباً إن لم يكن مستحيلاً، وإنما عدم الخلط بين الآراء الشخصية والتحليل العلمي، وهذا ما لم ينجح فيه هانتنغتون. ولنركز على الجزء الذي يهمنا هنا: وهو نظرته الى حضارة التحدي الإسلامية، فعلى الرغم من أن هانتنغتون ينوّع مصادر بياناته عن الإسلام والصحوة الإسلامية، إلا أن الغالبية الكبرى من هذه المصادر تنسب إلى متخصصين يعانون آفة الاستشراق ويؤكدون على جمود الثقافة الإسلامية (ومنهم من يميلون إلى الصهيونية، مثل دانييل بيبس وبرنارد لويس الذي أوحى لهانتنغتون بنظرته السلبية الى الإسلام). والنتيجة هي تعامل هانتنغتون مع الإسلام على أنه دين شيطاني (Demonization of Islam) يتميّز بوعي مبالغ فيه إلى حدّ الهوس، لكن من دون تماسك وبلا ضابط، وتسيطر عليه الأصول القبلية المرتبطة بثقافة العنف والغزو والغدر الهمجي البربري، أي كل ما يتنافى مع الحضارة. وبذلك فإن هانتنغتون يتواصل مع القوالب الفكرية الشائعة عن العربي والمسلم في الأجهزة الإعلامية والشارع الغربي عموماً، والتي تختزلها عبارة الـ «5 Bs» التي تشير إلى هذا الشخص بوصفه[١٢] واحداً من خمسة، فهو بدوي معتدّ وبربري، أو بائع يحاول المساومة والغش، أو راقصة مبتذلة تثير الشهوات (وهذا ينطبق على المرأة)، أو ملياردير مستهتر

(١٢) بهجت القرني، «الصور النمطية للعربي والمسلم في الغرب،» **ملف الأهرام الاستراتيجي، السنة ٨، العدد ٨٥ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢).**

ومسرف، أو قاذف قنابل وإرهابي، (Bedouin, Bazar, Belly-Dancer, Billionaire, Bomber). ويقول هانتنغتون:

«العداء الإسلامي المتزايد للغرب، يمكن مقارنته بالقلق الغربي المتزايد من الخطر الإسلامي المتمثل في التطرف. إنهم ينظرون إلى الإسلام كمصدر للانتشار النووي والإرهاب، وإلى المسلمين كمهاجرين غير مرغوب فيهم في أوروبا» (ص ٣٤٨).

وكالعادة يتمّ تجميع الإحصاءات والبيانات لاستطلاع رأي الشارع في الولايات المتحدة وأوروبا لتأكيد هذه النظرة السلبية بطريقة تبدو علمية، ولكن من دون تعمق لرؤية كيف تكونت هذه النظرة السلبية، ولا كيف أسهم التحيّز التاريخي والترويج الإعلامي في تكوين مثل هذه القوالب الفكرية الشائعة. والنتيجة تأكيد الناحية الصراعية في الدين الإسلامي، والتي قد تكون موجودة في الواقع في كل دين في فترة زمنية معينة، كما يعترف هانتنغتون نفسه، وكما يتّضح من الحروب الصليبية ومن قبلها حروب الأديان في أوروبا ودور الكنيسة قبل معاهدة وستفاليا في عام ١٦٤٨. أكثر من ذلك يتمّ اختزال الدين الإسلامي في هذا الجانب الصراعي كما يتضح من الاقتباس التالي:

«يقول بعض الغربيين بما فيهم الرئيس كلينتون إن الغرب ليس بينه وبين الإسلام أي مشكلة، وإنما المشكلات موجودة فقط مع بعض المتطرفين الإسلاميين، أربعة عشر قرناً من التاريخ تقول عكس ذلك» (ص ٣٣٨). ويستمر هانتنغتون في جهده الاختزالي مستشهداً كالعادة بمصدر وحيه برنارد لويس: «ويلاحظ برنارد لويس لمدة ما يقرب من ألف سنة، منذ أول رسو موريسكي في إسبانيا وحتى الحصار التركي الثاني (فيينا)، كانت أوروبا تحت تهديد مستمر من الإسلام»... ص ٣٣٩. ثم يضيف هانتنغتون خلاصته للتأكيد:

«الإسلام هو الحضارة الوحيدة التي جعلت بقاء الغرب موضع شك، وقد فعل ذلك مرتين على الأقل» (ص ٣٣٩). ويقوم كالعادة بالنظر إلى البيانات لتأكيد وجهة نظره، ثم يستخلص ما يودّ أن نتذكره: «في بداية التسعينيات كان المسلمون مشتركين في أعمال عنف داخل جماعاتهم أكثر من غيرهم، وما بين ثلثي إلى ثلاثة أرباع عدد الصراعات بين الحضارات كان بين مسلمين وغير مسلمين. حدود الإسلام دموية... وكذلك الأحشاء» (ص ٤١٨).

وفي رأيه أن:

«التوجّه الإسلامي نحو الصراع العنيف تساعد عليه أيضاً درجة تسلح المجتمعات الإسلامية. ففي الثمانينيات كانت لدى الدول الإسلامية معدلات قوة (نسبة العسكر لكل ألف من السكان) ومؤشرات دالة على جهد عسكري (نسبة القوة إلى ثروة الدولة) أكبر بكثير مما لدى الدول الأخرى، بل إن معدلات القوة في الدولة الإسلامية كانت تقريباً ضعف نظيراتها لدى الدول المسيحية..» (ص ٤١٨-٤١٩).

ثم يصل هانتنغتون إلى تعميم اعتباطي مستشهداً فيه بجيمي بايني، حيث يقول: «من الواضح جداً أن هناك صلة بين الإسلام وسياسة الاستعداد العسكري» (ص ٤١٩). فالعنف والصراع في الدين الإسلامي وفي تاريخه، وبالتالي فإن المسلمين دعاة عنف حتى النخاع:

«هناك محاجّة أن الإسلام كان ديناً للسيف منذ البداية، وأنه يمجد فضائله القتالية. الإسلام نشأ بين قبائل بدوية رحل متأخرة، هذه النشأة العنيفة مطبوعة في أساس الإسلام، يذكر عن محمد (عليه الصلاة والسلام) نفسه أنه كان مقاتلاً عنيفاً وقائداً عسكرياً ماهراً (لا أحد يستطيع أن يقول ذلك عن المسيح أو عن بوذا). تعاليم الإسلام كما يقال تنادي بقتال غير المؤمنين به، وعندما تراجع التوسع الأول للإسلام كانت الجماعات الإسلامية على عكس ما تقول به التعاليم، تحارب بعضها البعض. نسبة «الفتنة» أو الصراعات الداخلية إلى «الجهاد» تحولت إلى حدّ كبير لصالح الأولى. القرآن وغيره من الإفادات في المعتقدات الإسلامية يحوي القليل مما يحض على تحريم العنف، كما أن مفهوم اللاعنف غائب عن الفكر والممارسة الإسلامية» (ص ٤٢٦-٤٢٧). وبسبب هذا التجذّر للعنف في الدين، والروح، والتاريخ الإسلامي، فلا مناص من أن يكون المسلمون دمويين.

«الدول الإسلامية لديها ميل شديد للجوء إلى العنف في الأزمات الدولية. وقد استخدمت ذلك لحل ٧٦ من مجمل ١٤٢ أزمة كانت طرفاً فيها بين عامي ١٩٢٨ و١٩٧٩، وفي ٢٥ حالة كان العنف هو الوسيلة الرئيسية للتعامل مع الأزمة، وفي ٥١ حالة استخدم العنف إلى جانب وسائل أخرى. وعندما كانت تستخدم العنف، كانت الدول الإسلامية تستخدمه بأعلى درجاته، كما لجأت إلى حروب كاملة في ٤١ بالمئة من الحالات التي استخدمته فيها، واشتركت في صدامات في ٣٨ بالمئة من الحالات» (ص ٤١٩).

وعلى الرغم من أننا نعرف أن العنف يميّز العلاقات الدولية، كما تقول نظرية الواقعية السياسية التي ينتمي إليها هانتنغتون وكما تبيّن الممارسة الدولية، إلا أن هانتنغتون يؤكد أن المسلمين يختلفون عن غيرهم في درجة استخدام العنف.

«وبينما لجأت الدول الإسلامية إلى العنف في ٥٣,٥ بالمئة من أزماتها، لم تستخدم المملكة المتحدة العنف سوى في ١١,٥ بالمئة، والولايات المتحدة في ١٧,٩ بالمئة، والاتحاد السوفياتي في ٢٥,٥ بالمئة من الأزمات التي كانوا أطرافاً فيها» (ص ٤١٩-٤٢٠).

وقد نتساءل: هل هناك حضارات أخرى تتفوق على الحضارة الإسلامية في استخدام العنف في علاقاتها الدولية؟ حسب مؤشرات هانتنغتون، فإن هناك حضارة أخرى تفوق الدول الإسلامية في الميل إلى العنف، وهي الحضارة الصينية التي استخدمته في ٧٦,٩ بالمئة من أزماتها. هل هي مصادفة أن الحضارة الأخرى الأكثر عنفاً من الإسلام هي حضارة التحدي الثانية للحضارة الغربية؟!

الخلاصة الأساسية عند هانتنغتون هي إذاً «الميل الإسلامي إلى القتال والعنف» (الذي هو):

«من حقائق أواخر القرن العشرين التي لا يستطيع أن ينكرها المسلمون أو غير المسلمين» (ص ٤٢٠). لم يتحرّ هانتنغتون ما إذا كان هذا العنف الإسلامي هو من قبيل الفعل أم ردّ الفعل، وهل كانت الدول الإسلامية التي تمارس هذا العنف معتدية أم ضحية تدافع عن نفسها تماماً. كما فعل عندما تكلم عن علاقة الدين بالهوية والتعصب، فإذا به لا يذكر كلمة عن إسرائيل التي تعتبر من أهم الدول القائمة على الدين، كما يتّضح فيه وصفها لنفسها بالدولة العبرية، وسماحها بتطبيق قانون العودة الفوري لأي يهودي قادم من أقصى أنحاء المعمورة لكي يستقر في الأرض الموعودة من دون أية رابطة بها سوى الدين. وكذلك لم يذكر هانتنغتون في معرض حديثه عن سيطرة القبلية على الإسلام دولاً عربية إسلامية لم تقم على الأساس القبلي مثل المغرب ومصر. فلماذا هذا الاستبعاد لعوامل تتعارض مع نظريته، ولا تخفى حتى على غير المتخصص؟ فما بالك بأستاذ مثل هانتنغتون وصل إلى أعلى مراتب السلطة والهيبة العلمية في واحدة من أعرق الجامعات، ليس فقط الولايات المتحدة ولكن على مستوى العالم تقريباً؟

إن السبب الرئيسي في نظري هو ما سبقت الإشارة إليه من انفصامية عند هانتنغتون بين وضع المحلل الأكاديمي الذي تفترض فيه الموضوعية، وبين هواجس عضو الحضارة الغربية الذي يشعر أن حضارته في تدهور، وبالتالي يشحذ الهمة لاكتشاف مصادر تهديدها في حضارات التحدي. واتصال هانتنغتون بدوائر صنع القرار في واشنطن وفي حلف شمال الأطلسي يجعله في النهاية ينزلق إلى دور الداعية للحضارة الغربية ضد الحضارات الأخرى، ويأخذه بعيداً عن دور المحلل الأكاديمي الذي يهدف أكثر ما يهدف إلى التوازن في تمحيص موضوعه، الى درجة أن هانتنغتون يصاب بالقلق الشديد من جراء التنوع المتزايد في المجتمع الأمريكي، ولا يؤمن بأن هذا المجتمع سيكون بوتقة صهر (Melting Pot) تدمج كل الأمريكيين فيها مهما كانت أصولهم.

«وفي الواقع فإن اعتقاد الغرب في عالمية ثقافته يعاني ثلاث مشكلات: كونه اعتقاداً زائفاً، ولاأخلاقياً، وخطراً. أما عن كونه زائفاً، فتلك هي الفرضية المركزية لهذا الكتاب، وهي فرضية يلخصها جيداً مايكل هوارد (المحلل الاستراتيجي البريطاني، وأستاذ دراسات الحرب في لندن) بقوله إن «الافتراض الغربي العام بأن التنوع الثقافي عبارة عن فضول تاريخي يتآكل بسرعة بسبب نمو ثقافة أنغلوفونية عالمية مشتركة ذات توجّه غربي تشكل قيمنا الأساسية... وهذا بكل بساطة أمر غير صحيح، والقارىء الذي لم يقتنع حتى الآن بحكمة سير مايكل هذه إنما يعيش في عالم بعيد جداً عن العالم الذي يصفه هذا الكتاب» (ص ٥٠٢).

وبما أن التنوع الحضاري يؤدي بالضرورة عند هانتنغتون إلى الصراع الحضاري دونما فارق بين الاثنين، يصبح دور هانتنغتون الرئيسي هو دور الاستراتيجي الذي يدافع عن حضارته المهددة.

«ميزان القوة المتغير بين الحضارات يجعل من الصعب على الغرب أكثر فأكثر أن يحقق أهدافه بالنسبة الى (الحد من انتشار)... الأسلحة وحقوق الإنسان والهجرة وغيرها من القضايا. ولكي يقلل من خسائره في ذلك إلى حدّها الأدنى، فإن الموقف يتطلب من الغرب أن يستخدم موارده الاقتصادية ببراعة بأسلوب الجزرة والعصا في التعامل مع المجتمعات الأخرى لكي يدعم وحدته وينسق سياساته، ولكي يجعل من الصعب على المجتمعات الأخرى أن تستخدم دولة غربية ضد دولة غربية أخرى، وأن ينمّي ويستغل الخلافات بين الدول غير الغربية. إن قدرة الغرب على متابعة هذه الاستراتيجيات سوف

تتشكل حسب طبيعة ومدى صراعاته مع حضارات التحدّي من جانب، ومدى قدرته على التوحّد مع حضارات الحركة وتطوير المصالح المشتركة معها من جانب آخر» (ص ٣٣٣).

بل يذهب هانتنغتون إلى أبعد من رسم الاستراتيجية الغربية العامة لكسب الحرب ضد حضارات التحدّي، ويقترح بعض الخطوات الإجرائية في هذا الصدد، لأنه من صالح الولايات المتحدة والدول الأوروبية للحفاظ على الحضارة الغربية المتدهورة أمام حضارات التحدي أن:

١ ـ تحقق تكاملاً سياسياً حتى تحول دون استغلال دول الحضارات الأخرى للاختلافات القائمة بينها.

٢ ـ تدمج دول أوروبا الغربية وأوروبا الوسطى في الاتحاد الأوروبي والـ «ناتو».

٣ ـ تشجع تغريب أمريكا اللاتينية وانحيازها إلى الغرب بقدر المستطاع.

٤ ـ تكبح القوة العسكرية التقليدية وغير التقليدية للدول الإسلامية والصينية.

٥ ـ تبطىء من عملية ابتعاد اليابان عن الغرب وتوجهها نحو التكامل مع الصين.

٦ ـ تقبل أن تكون روسيا مركزاً للأرثوذكسية وقوة إقليمية رئيسية ذات مصالح مشروعة في أمن حدودها الجنوبية.

٧ ـ تحافظ على تفوقها التكنولوجي والعسكري على الحضارات الأخرى (وذلك مع عدم التدخل في شؤون الحضارات الأخرى وتركها بمعنى معين بعيدة عنها) (ص ٥٠٤-٥٠٥).

خاتمـة

إن شهرة النظرية والكتاب في وقت جدّ قصير تثير سؤالاً مهماً عن التأثير الكبير للأفكار في الرؤى والممارسة السياسية، وكذلك عن تأثير الكتابات التي يفترض أنها ذات صفة علمية في تدعيم القوالب الفكرية الشائعة (Stereotypes)، وبالتالي إضفاء الصدقية على صور نمطية مبسطة وحتى مشوّهة لدى العامة، وكذلك لدى أجهزة الإعلام، لتصبح مرجعية مسلماً بها لصانع القرار على المستوى المحلي والعالمي. وهذا هو أخطر تأثير لنظرية صدام الحضارات القائمة على قراءة التاريخ الاجتماعي والسياسي من منظور عدسة

بالية تختزل هذا العالم المعقّد بأحداثه المتشعبة في العامل الثقافي، وتفسر تأثير هذا الأخير بطريقة متحيزة.

والخطورة السياسية والاجتماعية لمثل هذا الاختزال المخلّ من الناحية المنهجية والتنظيرية ـ كما أسلفنا في الجزء الخاص بتقويم نظرية «صدام الحضارات» ـ تكمن في إسهامه في «النبوءة التي تحقق نفسها» (Self-fulfilling Prophecy)، حيث تصبح هذه الكبسولة السهلة التناول، محدداً لرؤية العالم وإدراك تفاعلاته، وتلحّ ـ كما يقول د. صلاح قانصوه في تقديمه المتميّز للطبعة العربية ـ على السمع والبصر حتى تفرض نفسها «تفسيراً مبذولاً للجميع، وتدفع عنها مشقة البحث والتمحيص، وتصبح موضوعاً للتعقيبات والتأكيدات، وخاصة إذا ما جاءت على لسان شخصية بارزة في الغرب مثل هانتنغتون، فترقى إلى مستوى الحكمة والمسلمات».

وتستخدم هذه النبوءة المحققة لنفسها والمستوحاة من نظرية بالية موروثة من عصر حروب الأديان للمساعدة على تحزب العالم وانقسامه إلى حضارات، ليست فقط مختلفة، ولكن دائمة الصراع والقتال، وبهذا فإنها تثير الخوف والهلع بين الشعوب الغربية بالذات التي يذكرها هانتنغتون طوال الوقت بأنها في حالة ضعف مستمر وبأنها مهددة من جانب حضارات متعصبة وعنيفة، وربما متوحشة لا تنتظر إلا الفرصة المناسبة للانقضاض عليها والفتك بها، وبالتالي يثير حماس الشعوب، وكذلك شوفينيتها، للانخراط ـ كما يقول صلاح قانصوه بحق:

في «حروب كولونيالية جديدة، بنفس الشعارات والمبررات التي استخدمت في الحروب الصليبية في العصور الوسطى، ولتكون بديلاً جديداً عن العدو القديم، إمبراطورية الشر الشيوعية، الذي انتهى مفعوله كملاط أو غراء يضمّ جماهير البسطاء المقهورين في بلدان الغرب، إلى موقع موحّد يخدم أصحاب المصالح الخاصة. وننسى من هذا العالم أوجه تعاونه، لنقوم باختزاله في صراعاته وقتالاته، وإضفاء المصداقية على أسوأ مشاهد عالم ما بعد ١١ أيلول/ سبتمبر»[١٣]. وإذا كان من حسن طالع هانتنغتون أن يصل إلى هذا القدر من التأثير في أفكار العامة والخاصة، وبالتالي في مجريات الأمور، فالسؤال المهم إذاً هو: في أي اتجاه يجب على الباحث والمفكر الموضوعي الملتزم أن

(١٣) عبد المنعم سعيد، **العالم على حافة الهاوية: رؤية مصرية لأحداث ١١ سبتمبر (القاهرة: دار نهضة مصر، ٢٠٠٢).**

يوجّه هذا التأثير: للدفاع عن الصالح العام، أم للدعوة لعالم أكثر توتراً وشوفينية والترويج له؟

لقد حاولت في تحليل أفكار هانتنغتون ـ التي تمثل قطاعاً عريضاً من اليمين الأمريكي المحافظ ـ ألا أثير أية موضوعات بخصوص هذا الكاتب، ما لم تكن الأدلة كاملة أمامي. ولكن من المناسب أن أثير هنا ما يتردّد من شكوك حول نيات بعض مراكز الدراسات الاستراتيجية في أمريكا التي تعتمد على المعونات الحكومية وغير الحكومية للبقاء على الساحة، ولذلك زاد الحديث بعد نهاية الحرب الباردة عن أن هدف هذه المراكز الاستراتيجية ليس وصف النظام العالمي الجديد بالضرورة، ولكن ضمان تدفق المعونات الحكومية اللازمة لاستمرارها حتى ولو كانت الوسيلة لذلك هي افتعال خطر جديد يحلّ محل التهديد السوفياتي الذي انتهى بنهاية الحرب الباردة.

وعلى الرغم من أنه ليس عندي أية أدلة لتأكيد هذا الكلام في ما يتعلق بمعهد «OLIN» الذي يديره هانتنغتون، إلا أن هناك ما يثير القلق في ما يتعلق بتأكيد هانتنغتون على «الخطر الإسلامي»، واعتماده على متخصصين مستشرقين وحتى موالين بعض الشيء لوجهة النظر الإسرائيلية في هذا المجال، واستبعاده بعض الثقاة من الغربيين الذين عالجوا الإسلام والوطن العربي من الناحية الحضارية أو الثقافية التي يؤكد عليها هانتنغتون، ومن هؤلاء مارشال هودغسون (Marshall Hodgson) الذي عمل في الستينيات أستاذاً للتاريخ ورئيساً للجنة الفكر الاجتماعي في جامعة شيكاغو العريقة، والذي ترك لنا دراسة عن الإسلام في ثلاثة مجلدات ضخمة يعالج فيها تطور الحضارة الإسلامية وأسسها، كما جاء في عنوان مجلداته الثلاثة. ومنهم أيضاً ألبرت حوراني البريطاني الذي كان مديراً لعدة سنوات لمركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة أكسفورد، والذي حاولت جامعة هارفرد إغراءه بالانتقال إليها. وقد كان آخر كتب حوراني **تاريخ الشعوب العربية الذي ترجم الى عدة لغات منها الفرنسية والألمانية والعربية واليابانية. وكل من هودغسون وحوراني ـ يهتم اهتماماً خاصاً بالعامل الثقافي الذي هو محور نظرية صدام الحضارات كما بيّنا. ولعل هانتنغتون وفريقه البحثي يهتمون بالإجابة عن هذا التساؤل في المستقبل القريب.**

الفصل الخامس

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

نيفين عبد المنعم مسعد(*)

مقدمـة

يهدف الفصل الخامس من الكتاب إلى تحليل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية في أعقاب أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. والفكرة الرئيسية التي يتبناها هذا الفصل هي أن الإدارة الجمهورية لجورج بوش (الابن) حافظت على المنطلقات الأساسية لسياستها الخارجية، والتي تتفق بشكل عام مع توجّهات التيار المحافظ الجديد النافذ فيها. إلا أن أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر أتاحت فرصة لهذا التيار لكي يمضي خطوات أبعد في تحقيق أهدافه المتمثلة في بناء الإمبراطورية الأمريكية تحت شعار قيادة الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب. بعبارة أخرى، يصعب الحديث عن تغيّر من حيث الجوهر في موقف الإدارة الأمريكية من جملة القضايا الإقليمية والدولية موضع اهتمامها بعد ١١ أيلول/ سبتمبر عنه قبله. لكن يمكن الحديث عن تغيّر من حيث الدرجة في موقفها من هذه القضايا ذاتها.

وفي ما يخص الشرق الأوسط، فلقد مثّل ساحة رئيسية لاختبار مقولات التيار المحافظ الجديد بفعل جملة أسباب، أهمها: **أولاً، لأن الشرق الأوسط هو الذي أفرز جميع الأشخاص المدانين بتفجيرات نيويورك وواشنطن وعددهم**

(*) أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ومتخصصة في نظم الحكم المقارنة.

١٩، واختصت العربية السعودية وحدها بـ ١٥ شخصاً من بينهم، وذلك بغض النظر عن تهافت أدلة الاتهام لأولئك وهؤلاء. ثانياً، لأن للولايات المتحدة وجوداً عسكرياً كثيفاً في المنطقة، وهو الوجود الذي تعرض لاختبار عنيف سواء في عام ١٩٩٦ بتفجيرات الخُبر التي تسببت في مقتل ١٩ جندياً أمريكياً وإصابة ٥٠٠ آخرين ما بين أمريكي وسعودي، أو في عام ٢٠٠٠ بتفجير المدمّرة البحرية كول في اليمن وسقوط ١٧ من رجال البحرية الأمريكية. ثالثاً، لأن المنطقة ما زالت تمثل مصدراً رئيسياً للنفط عصب الصناعة في الولايات المتحدة والغرب. وعلى الرغم من أنه من الناحية العملية يصعب تصور تكرار استخدام العرب سلاح النفط كما سبق أن فعلوا في عام ١٩٧٣، وهو ما ثبت في أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر، حيث أكد المسؤولون الخليجيون مراراً وتكراراً أنهم يستبعدون مثل هذا الإجراء، بحيث لم يقدم عليه إلا العراق ولمدة شهر واحد فقط. وعلى الرغم من القيود التي يفرضها الوجود العسكري الأمريكي المشار إليه، إلا أنه من الناحية النظرية تظل إمكانية وصول قوة راديكالية في هذا البلد أو ذاك احتمالاً قائماً، خصوصاً مع تزايد موجة العداء الشعبي الخليجي للولايات المتحدة بعد ١١ أيلول/سبتمبر. رابعاً، لأنه في اللحظة التي وقعت فيها تفجيرات نيويورك وواشنطن، كانت انتفاضة الأقصى قد بلغت ذروتها، وكانت هذه الانتفاضة قد أسقطت حكومة إيهود باراك وتنذر بإسقاط حكومة آرييل شارون بعد أن أخفق في تحقيق وعده بقمعها في غضون مائة يوم. وفي السياق نفسه، كان يقلق الإدارة الأمريكية ما بدا في صيف ٢٠٠١ وكأنه تكتل عالمي ضد إسرائيل، عندما استطاعت المنظمات غير الحكومية عزل الطرف الإسرائيلي والأمريكي أيضاً، وإجبارهما معاً على الانسحاب من مؤتمر دوربان لمكافحة العنصرية، وذلك في مواجهة تمسكها بإحياء قرار الأمم المتحدة باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية. رابعاً وأخيراً، لأن إحدى الأفكار المتداولة كانت تتّجه لدمج جمهوريات وسط آسيا الإسلامية في نطاق أوسط جديد، وكانت بالتالي تجعل من هذا الأخير حلقة وصل بين استراتيجية الولايات المتحدة على المستويين الإقليمي والدولي[١].

---

(١) انظر هذا الرأي في: محسن عوض، «العلاقات العربية ـ الأمريكية في التسعينيات،» في: جمال عبد الجواد [وآخرون]، **الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية**، تحرير هالة سعودي (القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٦)، ص ١٤٧.

تلك المقدمة بدت ضرورية لشرح الإطار العام لهذا الفصل، وهو الإطار الذي يفترض تناول الموضوعات التالية بالترتيب: التوجهات الأساسية للإدارة الجمهورية الجديدة وموقع الشرق الأوسط منها، والتوظيف السياسي الأمريكي لأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والسياسة الأمريكية تجاه الدول العربية، وكذلك تجاه قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي في أعقابها، وخاتمة تلخص أهم النتائج وتحدّد اتجاهات التطور المحتمل في البلدان العربية في ضوء السياسة الأمريكية.

أولاً: التوجهات الأساسية للإدارة الجمهورية الجديدة وموقع الشرق الأوسط منها

جاء تنصيب الرئيس بوش (الابن) رسمياً في ٢٠/١/٢٠٠١ تالياً على معركة انتخابية هي الأطول والأكثر إثارة للجدل بين سائر المعارك الانتخابية السابقة عليها والتي قدمت للولايات المتحدة اثنين وأربعين رئيساً، أولهم جورج واشنطن، وآخرهم بيل كلينتون. فبين إعلان فوز بوش (الابن) بالرئاسة وتنصيبه رئيساً فعلياً للبلاد، انقضت خمسة أسابيع كاملة استغرقتها سلسلة من الإجراءات البيروقراطية والأحكام القضائية وتدخلات الكونغرس، ليس هذا موضع التفصيل فيها. لكن المهم في الأمر أن بوش نجح بالكاد بالتفوق على منافسه آل غور بـ ٥٣٧ صوتاً فقط في ولاية فلوريدا التي حسمت المعركة الانتخابية، في الوقت الذي فاز فيه آل غور بالأصوات الشعبية، الأمر الذي ترك الرئيس الجديد أسير فكرة ضعف شرعيته السياسية[٢].

ساعد على ذلك أن الخبرة العملية لبوش (الابن) كانت اقتصادية نفطية بالأساس أكثر مما كانت سياسية. إذ إنه عدا إدارته الحملة الانتخابية لوالده في عام ١٩٨٧ ثم اشتغاله حاكماً لولاية تكساس بين عامي ١٩٩٤ و٢٠٠٠، مثّل قطاع النفط مجال اهتمامه الرئيسي، فبدأ بالعمل فيه مع والده في ميدلاند بتكساس، ثم استقل بنشاطه وكوّن شركته الخاصة تحت مسمى أربوستو (Arbosto)[٣]. وعندما دخل بوش (الابن) إلى البيت الأبيض لاحقاً صارت

(٢) منار الشوربجي، «انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ٢٠٠٠،» **السياسة الدولية، العدد ١٤٣ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠١)، ص ٨-٢٧.**

(٣) اندمجت شركة بوش لاحقاً في شركة أخرى ثم قام ببيعها بعد تدهور أسعار النفط عام ١٩٨٦، انظر: George W. Bush, <http://search.biography.com/print-record.pl?id=23367>.

خبرته العملية السابقة من أبرز المآخذ عليه بسبب اتهامه بأنه وكيل العولمة وبأنه ينحاز لمصالح شركات النفط العملاقة على حساب مصلحة المواطن الأمريكي العادي. ثم إن الرئيس الجديد كان لا بد من أن يوضع موضع مقارنة مع والده الذي حقّق للولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية أكبر نصر عسكري منذ هزيمتها في حرب فيتنام، وعجّل بإدارته لها تفكك الاتحاد السوفياتي ومنظومته الاشتراكية.

مثل هذا الموقف الذي وجد فيه بوش نفسه كرئيس ضعيف الشعبية والخبرة السياسية في الوقت نفسه سيفسر لاحقاً بعض تناقضات السياسة الخارجية الأمريكية، خصوصاً بعد أن لجأ بوش إلى تعويض نقاط الضعف السابقة باختيار فريق عمل قوي ومحنك أطلق عليه في حينه «فريق الأحلام»، لم يكن يشاركه بالضرورة مواقفه المعلنة، ولا كان هناك تطابق بالضرورة بين وجهات نظر أعضائه وإن سبق لهم العمل معاً. وكان من مظاهر التناقض المشار إليه، إعلان بوش عزم بلاده اتباع «سياسة متواضعة» أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية، ثم توالي السياسات المضادة عبر التصعيد مع كوريا الشمالية وتجميد الانفتاح على الصين بتسليح تايوان بصواريخ متقدمة وإثارة روسيا بموقفه من قضية درع الصواريخ[٤] وتراجع بوش عن وعد الانسحاب من البلقان على أساس أن أمام الجنود الأمريكيين «الكثير من المهمات» التي يؤدونها في المستقبل في تلك المنطقة[٥]. وإذا كان من المفهوم أنه ربما كانت لتصريحات ما قبل الانتخابات ظروفها الخاصة، فإنه يمكن المقارنة بين سياسات الإدارة الجديدة، بعد انتخابها، من قضية كقضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، حيث لم يكن هناك أكثر وضوحاً من تردّدها في ما يتعلق بتوقيت انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية، وتشكيل لجنة تقصي الحقائق، والرئيس عرفات نفسه.

يقودنا ذلك إلى إلقاء الضوء على تكوين الإدارة الجمهورية الحالية وتوجهاتها الخارجية الرئيسية، ومنها تلك المتعلقة بالشرق الأوسط.

١ ـ **في ما يتعلق بتكوين هذه الإدارة،** فلقد ارتبط صعود اليمين الأمريكي ممثلاً في الحزب الجمهوري إلى سدّة الحكم في الولايات المتحدة

(٤) جميل مطر، «الجدل حول سياسة أمريكا الخارجية،» **الوطن،** ٢٠٠١/٣/٢٧.

(٥) جميل روفائيل، «الدول الأوروبية تدخل في صراع خفي مع الولايات المتحدة المهيمنة على منطقة البلقان،» **الحياة،** ٢٠٠٢/٤/٢٥.

بصعود أشمل لليمين المتشدد على مستوى العالم. ومثل هذا الصعود كان يعكس في جوهره تناقضاً أساسياً من تناقضات العولمة. وذلك أنه في الوقت الذي قامت فيه العولمة على تأكيد معنى الحوار مع الآخر، جاء المد اليميني ليتبنى التشدّد مع الآخر المختلف ديناً أو لغة أو عرقاً. وتجلّى هذا الصعود كأوضح ما يكون على المستوى الأوروبي منذ نهاية التسعينيات ولا زال يعبّر عن الأزمة التي لفّت التيار الاشتراكي وحاصرت شعبيته في ثلاث عشرة دولة من إجمالي خمس عشرة دولة هي مجموع أعضاء الاتحاد الأوروبي. حدث هذا التطور في النمسا وسويسرا وبلجيكا، وتكرر في الدنمارك وإيطاليا وهولندا، وامتد إلى فرنسا وبريطانيا. وعبّر عن نفسه بدرجات مختلفة وعلى مستويات متعددة. ففي دولة مثل فرنسا، نافس اليمين المتطرف على مقعد الرئاسة وجاء في المرتبة التالية على الحزب الديغولي في الجولة الانتخابية الأولى. إلا أن الصدمة التي أحدثتها نتيجة انتخابات الجولة الأولى في بلد الحرية والإخاء والمساواة، جمعت كلاً من الأصوات المعارضة للديغوليين، والأصوات المحايدة وقطعت الطريق أمام حكم جان ماري لوبان. وفي دول مثل بلجيكا وسويسرا خاض اليمين الانتخابات التشريعية وتقدم فيها، فيما حقق التيار ذاته تقدماً مماثلاً على المستوى المحلي في بريطانيا(٦). وأضافت قضايا الهجرة والمهاجرين أبعاداً معقدة لأزمة التيار الاشتراكي الأوروبي.

في ظل هذا الإطار الدولي تحقق فوز الحزب الجمهوري بالرئاسة الأمريكية عام ٢٠٠١، تلك واحدة. والأخرى أنه داخل الحزب الجمهوري الأمريكي نفسه برز اليمين المحافظ الجديد الذي كان قد نشأ في الستينيات من القرن العشرين كردّ فعل على السياسات الليبرالية لكل من الرئيسين جون كينيدي وليندون جونسون. وعندما بدأت إدارة الرئيس ريتشارد نيكسون بتطبيق سياسة الوفاق مع الاتحاد السوفياتي في مطلع السبعينيات، تصدّى لها هذا التيار بقوة لأسباب تتعلق برؤيته لكل من مفهوم القوة والدور الأمريكي على الساحة الدولية من جهة، وانتقاده المرير والحادّ للفكر الشيوعي بشكل عام من جهة أخرى، حتى إذا ما صعد رونالد ريغان إلى سدّة السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية، تلقّى المحافظون الجدد دفعة كبيرة بعد أن أعاد ريغان المواجهة مع

(٦) خلود الجمل، «اليمين أنهى اليسار بالضربة القاضية،» **الأهرام العربي** (١٨ أيار/مايو ٢٠٠٢)، ص ١٥، وإيمان عمر الفاروق، «٣٠ ألف متطرف في أمريكا.. وحليقو الرؤوس احتفلوا بالنازي السود خلقوا خطأً.. واليهود شياطين،» **الأهرام العربي** (١٨ أيار/مايو ٢٠٠٢)، ص ١٧.

الاتحاد السوفياتي بعد اجتياح أفغانستان ووصفه بأنه «إمبراطورية الشر»، وتبنّى في مواجهته مبادرة حرب النجوم. وعلى الرغم من انتشار التيار ذاته في عهد جيمي كارتر كرئيس ورع، إلا أن ازدهاره الحقيقي يرتبط بالإدارة الجمهورية الحالية وتركيبتها السياسية.

يلخص إيرفينغ كريستول (Irving Kristol) الأب الروحي لهذا الاتجاه المحاور الرئيسية لمنظومته الفكرية في التالي: الدين والقومية والنمو الاقتصادي. ويعتبر أن الوضع الإمبراطوري للولايات المتحدة فرضته عليها الظروف الدولية والتطورات التاريخية، واستمر قائماً على الرغم مما تعرضت له السياسة الأمريكية من فشل في فيتنام أو في غيرها، وسوف يستمر كذلك في المستقبل لأنه قدرها. وبذلك يكرّر كريستول فكرة الدور الذي يبحث عن بطل والتي تستند إلى الشعور بالاستعلاء القومي والتي قام عليها الفكر النازي وأسبق منه عهداً الفكر الصهيوني بأطروحته الشهيرة عن شعب الله المختار. وعلى صعيد آخر، يربط كريستول القوة بمسؤولية ترشيد استخدامها ويرفض توظيفها في غير خدمة المصالح الوطنية الأمريكية، ذلك أن مفهوم الأمة والشعور القومي يتكرّر في كتابات كريستول بغزارة، ويصل إلى الحدّ الذي يعتبر معه أن بلاده هي أكثر الدول الغربية اعتزازاً بقوميتها. ويستخدم في وصف ذلك مفهوم «Vibrantly Nationalism»، والترجمة العربية الأقرب هي «الروح القومية المتدفقة». كذلك يعتبر كريستول أن القيم الأمريكية لعبت دوراً تبشيرياً قلل من الآثار السلبية لعزلة الولايات المتحدة عن التطورات الدولية في بعض مراحل تطورها التاريخي، ويذهب إلى أن عزلة سياسية تامة بهذا المعنى لم تعرفها بلاده قط. بقيت الإشارة إلى أن كريستول يتحدر من أسرة يهودية[٧].

يُمَثل هذا التيار وينتمي إليه بعض أهم رموز وزارة الدفاع الأمريكية، من أمثال دونالد رامسفيلد وزير الدفاع، ودوغلاس فاف مساعده، وبول ولفويتز نائبه، وريتشارد بيرل رئيس مجلس سياسة الدفاع (Defence Policy Council)، والأخيران من غلاة اليهود المتعصبين لإسرائيل ويلعبان دوراً رئيسياً في توجيه السياسة الأمريكية، خصوصاً بعد تزايد أهمية وزارة الدفاع في صنع القرار

---

(٧) Irving Kristol, *Neoconservatism: The Autobiography of an Idea* (New York: Free Press, 1995), p. 364, and

منار الشوربجي، «السياسة الخارجية الأمريكية صارت أكثر خطراً،» **الأهرام، ٢/١/٢٠٠٢.**

الخارجي منذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. كما يتخلل التيار نفسه بعض مستويات وزارة الخارجية الأمريكية وإن ظل وزير الخارجية شخصياً أقل تأثراً بأفكاره. ويمكن تفسير ذلك من خلال خبرة كولن باول المريرة في حرب فيتنام التي خرج منها بإصابتين، كما خرج منها باقتناع بأولوية الأداة الدبلوماسية على الأداة العسكرية، وبأن اللجوء الى الحرب يتوقف على وضوح الهدف منها والثقة بالنصر المؤكد فيها. والتيار المحافظ الجديد يستقطب ديك تشيني نائب رئيس الجمهورية الذي تجمعه علاقة وثيقة بكل من رامسفيلد وولفويتز، فالأخير بشكل خاص هو رجل تشيني في وزارة الدفاع. وتتردّد كونداليزا رايس مستشارة الرئيس للأمن القومي بين اتجاهي رامسفيلد وباول، وإن كانت أميل إلى الاتجاه الأول بحكم تكوينها الأكاديمي كمتخصصة في الشؤون السوفياتية، وبالذات في العلاقات السوفياتية ـ التشيكية التي كانت قد نالت عنها رسالتها للدكتوراه[٨]. يضاف إلى من سبقوا عدد من الساسة المخضرمين من داخل الكونغرس ومن خارجه، وأساتذة الجامعات ومديري المراكز البحثية والإعلاميين الذين أعربوا عن فكرهم بأوضح ما يكون عندما بعثوا برسالة إلى الرئيس جورج دبليو بوش بعد تسعة أيام فقط من أحداث ٢٠٠١/٩/١١ يطالبونه فيها بتوسيع نطاق الحرب ضد الإرهاب ويحرضونه على ضرب العراق حتى لو لم ينشأ دليل على إدانته بالتورط في الهجمات، ويطالبونه بالتشدّد مع سوريا ولبنان، ويساوون بين مرتكبي الفعل ومسهليه ومموليه جميعاً ويجعلونهم هدفاً للانتقام[٩].

٢ ـ أما في ما يتعلق بالاتجاهات الأساسية لهذه الإدارة، فإنه يمكن إجمالها على النحو التالي:

أ ـ رفض العمل الجماعي من حيث المبدأ، وربط المشاركة الاستثنائية فيه بشرطين رئيسيين: **الأول، أن تتم هذه المشاركة تحت قيادة أمريكية.**

---

(٨) Dick Cheney, «Biography of Dick Cheney,» <http://www.teachervision.com/lesson.plans/lesson-2325>; Donald Ramsfeld, «The Honorable Donald Ramsfeld Secretary of Defense,» <http://www.defenselink.mil/bios/rumsfeld.html>; Steven Mufson, «In Powel Bush Finds another Warrior,» *International Herald Tribune* 18/12/2000, and

أحمد سليم البرصان، «إيران والولايات المتحدة ومحور الشر: الدوافع السياسية والاستراتيجية الأمريكية،» **السياسة الدولية، العدد ١٤٨ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٢)، ص ٣٩.**

(٩) محمد كمال، «التيار المحافظ الجديد والرد العسكري الأمريكي،» **الأهرام،** ٢٠٠١/١٠/١٧.

والثاني، أن تحقق للولايات المتحدة أقصى فائدة ممكنة. ويفسر هذا المبدأ مجموعة من سياسات الإدارة الجمهورية، أهمها:

ـ تحلل الولايات المتحدة من مجموعة من الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها أو وقعتها أو وافقت عليها، من قبيل الاتفاقيات الخاصة بنزع الألغام ومكافحة غسيل الأموال وضبط الأسلحة الصغيرة وتنظيمها والحدّ من تلوث البيئة (أو بروتوكول كيوتو)، هذا فضلاً عن دعوتها الى مراجعة اتفاقية الحدّ من انتشار الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية (ABM) التي وقعتها مع الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٧٢. وخطورة هذه السياسة الأمريكية أنها شكلت سابقة يمكن الاستناد إليها وتكرارها على نحو ينذر بتقويض «الشرعية الدولية» التي ترفع الولايات المتحدة لواءها. ولذلك فلقد أثار الموقف الأمريكي من الاتفاقيات المشار إليها احتجاجاً من أوروبا والصين، خصوصاً في ما يخص اتفاقية البيئة نظراً لأن الولايات المتحدة تعدّ مسؤولة عن إنتاج نحو ربع الغازات المتسببة في التلوث، وكذلك اتفاقية الصواريخ التي حفظت السلم والأمن الدوليين منذ توقيعها قبل نحو ثلاثين عاماً، وبالتالي فإن خرقها ينذر بإحياء سباق التسلح بين الدول[١٠].

ـ خروج الولايات المتحدة على شروط منظمة التجارة العالمية من خلال سياساتها الحمائية التي كان آخرها فرض رسوم على وارداتها من الصلب وزيادة دعم مزارعيها، وذلك على الرغم من دورها الرئيسي في تأسيس المنظمة، بل على الرغم من احتجاجها على السياسات الحمائية المماثلة لدولة مثل اليابان.

ـ فرض موقفها من بعض القضايا الدولية، ومنها قضية العراق التي تكاد لا تتفق معها بشأنها دولة إلا بريطانيا. لكن انعقاد الإجماع الدولي لا يلزم الولايات المتحدة تماماً كما لا يلزمها غيابه. ولهذا فإن تعليق ديك تشيني على الاستقلال الأمريكي بملف العراق كان أصدق ما يكون حين قال فيه «لأمريكا أصدقاء وحلفاء في هذه القضية، ولكن نحن وحدنا نستطيع أن نكون في موقع القيادة... والولايات المتحدة وفقط الولايات المتحدة تستطيع أن تحقق الانتصار»[١١].

---

(١٠) جميل مطر: «الإمبراطورية وبوش واليهود،» **الوطن**، ٢٠٠١/٨/٢٨، و«**ما بعد درع الصواريخ؟**،» **الخليج**، ٢٠٠١/٥/١٠.

(١١) لمعرفة نص كلمات تشيني وتعنيفه القيادات الأوروبية، انظر: حليم بركات، «لغة الإدارة الأمريكية: تسويغ العنف والهيمنة،» **الحياة**، ٢٠٠٢/٣/١٢.

ب ـ التمسك بالهيمنة الأمريكية على العالم، والحيلولة دون بزوغ قوة أخرى منافسة حتى لو اقتضى الأمر استخدام القوة. ولقد ورد هذا المعنى صراحة في وثيقة أعدها ديك تشيني عندما كان يشغل منصب وزير الدفاع في ظل إدارة بوش (الأب)، إذ نصت الوثيقة الصادرة في عام ١٩٩٠ على وجوب أن تظل الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم، وأن تمنع صعود أي قوة أخرى سواء كانت دولة أو كانت مجموعة من الدول. وعندما تمكنت صحيفة **نيويورك تايمز من نشر تفاصيل الوثيقة بعد عامين من صدورها، أثار نشرها انتقاد حلفاء الولايات المتحدة، وبادر تشيني إلى نفي صلته بها**(١٢).

ج ـ استخدام الأداة العسكرية في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، مع ترشيد استخدام هذه الأداة وربطه بتحقيق المصالح الأمريكية المباشرة. من هنا يأتي الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، حيث الدول العربية الصديقة ومنابع النفط ورؤوس الأموال، نموذجاً لإعمال هذا المبدأ. كما يتسق مع المبدأ نفسه التمدّد العسكري الأمريكي في البلقان بهدف تشكيل قوس من الهيمنة يربط جنوب شرقي أوروبا بقواعد حلف شمال الأطلسي في تركيا ويمتد لينشىء قواعد أخرى في جورجيا والقوقاز(١٣) ومثل هذه المزاوجة بين الاستخدام الرشيد للقوة الذي يعدّ من عناصر فكر المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، واعتناق مبدأ الهيمنة الإمبراطورية أو المطلقة الذي يناقض العنصر السابق، تسبب في تردّد بعض التحليلات السياسية لفكر التيار المحافظ الجديد بين وصفه بالواقعية وعكسها.

د ـ الاهتمام بالتبشير بالقيم الأمريكية ونمط الحياة الأمريكية كأداة أخرى من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، خصوصاً مع اعتماد فكرة الاستعلاء القومي على الأمم والشعوب الأخرى. ويعدّ ذلك مسؤولاً إلى حدّ كبير عن «أيديولوجية» الخطاب السياسي للإدارة الحالية، وهو الخطاب الذي تأثر بوضوح بمفاهيم الخير والشر على ما سوف يناقش لاحقاً.

---

(١٢) جهاد الخازن، «عيون وآذان،» **الحياة**، ٢٠٠٢/٤/١١، **وحول علاقة وولفويتز بهذه الوثيقة، انظر**: Steven Lee Myers, «Bush Taps a Hawkish Policy Maker to Pentagon's no. 2,» *International Herald Tribune,* 7/2/2001.

(١٣) روفائيل، «الدول الأوروبية تدخل في صراع خفي مع الولايات المتحدة المهيمنة على منطقة البلقان».

هـ ـ التمسك بالدولة القومية وبسيادتها، وهو مبدأ ينقض أطروحة أخرى من الأطروحات الأساسية للعولمة هي الخاصة بإضعاف دور الدولة وتسييل الحدود بين الكيانات السياسية. فعلى الرغم من أن هذا التيار يؤمن بالليبرالية الاقتصادية ويدعو إلى الحدّ من سلطة الدولة في مجال صنع القرارات الاقتصادية، وخاصة في ضوء انتماء بعض نخبته لقطاع رجال الأعمال. إلا أنه يركز على دور الدولة في حماية الأمن الداخلي وفي رفع الراية الأمريكية في الخارج. ويعبّر تضمين هذا المبدأ في الفكر المحافظ الجديد عن التطور الذي لحق بمفهوم القومية، تلك القومية التي نشأت في إطار علماني واستمرت كذلك في الولايات المتحدة طيلة قرنين من الزمان إلى حدّ وصف البروتستانتية الأمريكية بالدين المدني (Civil Religion)، وذلك قبل أن ينمو التأثير الديني الواضح في هذه الفكرة ويلازمها في مسارها. ومن هنا، فإن اتجاهات مثل تعزيز البيروقراطية وزيادة عدد المؤسسات الحكومية ورفع الميزانية العسكرية، كانت ضرورية لتأكيد قوة الدولة على المستويين الداخلي والخارجي في الوقت نفسه[١٤].

٣ ـ **وإذا انتقلنا من العام إلى الخاص،** أي من التوجهات الدولية لإدارة بوش إلى موقع الشرق الأوسط منها، أمكن القول إن الإدارة الجمهورية انطلقت في تعاملها مع المنطقة من منطلق أنها القوة المهيمنة. وكانت هذه الميزة قد تحققت للولايات المتحدة منذ مطلع التسعينيات بفعل جملة عوامل أهمها: زوال الاتحاد السوفياتي، وحرب الخليج الثانية، وانقسام الدول العربية من جرائها[١٥]. إلا أن مدركات المحافظين الجدد من جهة، وانحيازاتهم (وخصوماتهم) السياسية من جهة أخرى، تحكمت بشكل أكبر في

---

(١٤) Kristol, *Neconservatism: The Autobiography of an Idea,* p. 376.

ولمزيد من التفاصيل حول اتجاهات التيار المحافظ الجديد، انظر: منار الشوربجي: «خطاب حالة الاتحاد: أيديولوجيا دون رقابة،» **الأهرام، ٢٠٠٢/٢/١٣، و«هزيمة باول في واشنطن أخطر من فشل زيارته،» الأهرام، ٢٠٠٢/٤/٢٥؛ محمد كمال: «تأثير أحداث ١١ سبتمبر على السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة حالة السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط،» ورقة قدمت إلى: ندوة أحداث ١١ سبتمبر وتأثيرها على المجتمع والسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٢)؛ «التيار المحافظ الجديد والرد العسكري الأمريكي،» ومهدي الحافظ، «ما يعنينا في الجدل الحالي داخل الأوساط الفكرية الأمريكية،» الحياة، ٢٠٠٢/٤/٢٦.**

(١٥) فواز جرجس، **السياسة الأمريكية تجاه العرب: كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ١٥٥-١٥٦.**

توجيه مجرى العلاقات الأمريكية ـ العربية. وعلى هذا الأساس، قررت الإدارة الأمريكية إعطاء أولوية للملف العراقي على ملف الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وأكدت على الفصل بينهما وإن عادت لتربطهما لاحقاً مع تطور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

أ ـ بداية بملف العراق، كان واضحاً منذ البداية أن إدارة بوش (الابن) صممت على حسم هذا الملف في أقرب فرصة ممكنة. وكان وراء تصميمها تفكك التحالف الدولي الذي أسسه الأب بوش في صيف ١٩٩٠ بعد اتضاح النتائج الكارثية للحظر المفروض على العراق منذ هذا التاريخ. فعلى الرغم من أن الأرقام الرسمية العراقية قد تنطوي على بعض المبالغة في تقدير عدد الوفيات الناجمة عن الحصار (١,٥٦٥,١٩٢ شخصاً في نهاية ٢٠٠١)[١٦]، إلا أنه كان ثمة اتفاق بين جميع الهيئات الدولية ذات الصلة على أن عدداً كبيراً من الضحايا قد سقط، وعززت ذلك واقعة استقالة اثنين من منسقي برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء احتجاجاً على نظام العقوبات الدولية. ومن هذا المنطق توالى كسر الحظر المفروض على العراق من قبل أطراف عربية وشرق أوسطية وأوروبية عديدة، وعُدَّ ذلك بمثابة رسالة ذات مغزى موجهة إلى بوش ومن حوله. ومن جانب آخر، رفض العراق عودة المفتشين الدوليين اعتباراً من عام ١٩٩٨، على أساس أن لجنة التفتيش لم يعد لديها ما تقوم به، وأن عملها لا يرتبط بأجل محدد لإنهاء العقوبات، هذا إلى الاعتراض المبدئي على الخلل في تركيبة اللجنة ابتداء، وثبوت ضلوع بعض أعضائها في التجسس على العراق. وكان ذلك السلوك يصطدم بشكل مباشر مع منطق الهيمنة الأمريكية المطلقة. من جانب ثالث، كان هناك عامل الثأر الشخصي لدى الرئيس بوش وبعض أفراد طاقمه من الرئيس صدام حسين والنظام الذي يمثله، على خلفية تدبيرهما محاولة اغتيال الأب بوش في الكويت. كما أن بعض أعضاء «فريق الأحلام» أدار حرب تحرير الكويت أو شارك في إدارتها، وبالتالي فإنه كان أميل لأسلوب الحسم منه إلى أسلوب التهدئة. ومما يذكر في هذا الخصوص أن بول ولفويتز شارك في تصميم قانون تحرير العراق[١٧] الذي

---

(١٦) انظر هذا الرقم الرسمي العراقي في: المنظمة العربية لحقوق الانسان، **حقوق الإنسان في الوطن العربي لعام ٢٠٠١ (القاهرة: المنظمة، ٢٠٠٢)، ص ٦١.**

(١٧) كمال، «التيار المحافظ الجديد والرد العسكري الأمريكي».

وضع ٩٧ مليون دولار تحت تصرف المعارضة العراقية لإطاحة صدام حسين، وذلك في سابقة هي الأولى من نوعها لتغيير النظم السياسية بتشريعات يصدرها الكونغرس الأمريكي! وهو أيضاً الذي حرر خطاب بوش (الابن) عن حالة الاتحاد في ٢٩/١/٢٠٠٢، ذلك الخطاب الذي انتقل بالعراق من كونه دولة مارقة (Rogue State) إلى كونه محوراً للشر في العالم (Evil Axis)[١٨].

في ضوء تلك الاعتبارات المختلفة، سارت إدارة بوش (الابن) في خطين متوازيين أو متزامنين في ما يخص العراق: **الخط التقليدي بأضلاعه الثلاثة المتمثلة في ما يلي: أولاً، فرض الحظر الجوي الذي لا يستند في الأصل إلى قرار من مجلس الأمن، بل إلى تحريف قراره رقم ٦٨٨ الخاص بحسن معاملة الأكراد، والى تتبع كل محاولة لخرق هذا الحصار من خلال توجيه ضربات جوية «روتينية» الى العراق، على حدّ تعبير بوش (الابن). ثانياً، استمرار نظام العقوبات الدولية الذي دخل عقده الثاني، لكن مع تطويره بما يؤدي من جهة إلى وقف الاندفاع نحو خرق الحصار، وفي الوقت نفسه يحقق أهدافه بشكل كامل. وفي هذا الإطار تم اقتراح مشروع العقوبات الذكية الذي يسمح بقدر من المرونة للعراق في استيراد الأغذية والأدوية، بينما يحكم الخناق على ما يعرف باسم السلع المزدوجة الاستخدام من خلال لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة، كما يستمر في تمكين اللجنة من التحكم في عوائد بيع النفط العراقي، ويستبعد أصلاً فكرة استيراد الأسلحة. لكن هذا المشروع الذي قوبل برفض صيني ـ روسي صارم في حينه لم يجد سبيله إلى التطبيق. ثالثاً، التعاون مع أطراف المعارضة العراقية بهدف تغيير النظام من دون تورط عسكري مباشر من طرف الولايات المتحدة. أما الخط الجديد فإنه مثل اختلافاً نوعياً في السياسة الأمريكية تجاه العراق، وذلك لأنه منذ وصول بوش (الابن) إلى السلطة بدأ الحديث صراحة عن تدخل عسكري أمريكي لإطاحة النظام العراقي، ودار التنسيق مع بعض أطراف المعارضة العراقية في هذا الإطار[١٩]، وتدووِلت علناً أسماء بعض الشخصيات المرشحة لخلافة صدام. غير أن ردّ الفعل العربي المعارض أدى إلى تأجيل التدخل، إلى أن جاءت أحداث ١١/٩/٢٠٠١ لتضيف مزيداً من التعقيد الى مشكلة لا تنقصها في الأصل أسبابه.**

---

(١٨) الحافظ، «ما يعنينا في الجدل الحالي داخل الأوساط الفكرية الأمريكية».

(١٩) الخازن، «عيون وآذان».

ب ـ انتهاء بملف الصراع العربي ـ الإسرائيلي، يلاحظ أن إدارة بوش (الابن) ركزت جهودها في مرحلة ما قبل ١١ أيلول/سبتمبر على قضية وقف الانتفاضة الفلسطينية التي كانت شارفت على إتمام عامها الأول قبل تفجيرات واشنطن ونيويورك، منذ اندلعت في ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٠ بعد زيارة آرييل شارون إلى المسجد الأقصى. وكان هذا الهدف الذي أشير إليه مراراً بعبارة «وقف العنف» يتعمد الخلط بين احتلال أراضي الغير بالقوة كسياسة يدينها القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ومقاومة هذا الاحتلال كحق من الحقوق المشروعة التي يكفلانها. كما أن الهدف نفسه كان يتجاهل الاختلال الفاضح في ميزان القوة بين الطرفين، وبالتالي في آليات الفعل وردّ الفعل. وعلى هذا الأساس، وضعت خطة جورج تينيت (مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية) والتي لا تعدو كونها مجموعة من الإجراءات الأمنية المطلوب اتخاذها من قبل الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي كشرط من شروط بناء الثقة بينهما، مع تمييز واضح في ما يخص المسؤولية الملقاة على عاتق كل طرف. ومن ذلك أن السلطة الوطنية الفلسطينية دعيت إلى توقيف أعضاء المنظمات الفلسطينية «الراديكالية» واستجوابهم وسجنهم، بينما طولبت إسرائيل باتخاذ التدابير اللازمة ضد مواطنيها المتورطين في أعمال انتقامية ضد الفلسطينيين، وهي صيغة فضفاضة. وعندما أشارت الخطة إلى تحقيق السلطات الإسرائيلية مع مواطنيها الذين اتهموا بقتل فلسطينيين لا صلة بهم بالأعمال «الإرهابية»، لم تتطرق إلى العقوبات التي يمكن أن تطبق عليهم في حال ثبوت اتهامهم[٢٠]. بهذا جاءت خطة تينيت معيبة في حدّ ذاتها ومحملة بعناصر الاختلال الداخلي والمعايير المزدوجة، وقصرت في الوقت نفسه عن مضمون تقرير ميتشيل الذي تضمن بعض الإشارات إلى الاحتلال والمستوطنات وحق تقرير المصير، على الرغم من تعامله مع الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي من منطلق أنه صراع ديني أهلي[٢١].

وفي واقع الأمر، يمكن القول إن الإدارة الجمهورية لم تكن تملك تصوراً محدداً للتسوية، وكانت تفضل بذل مساعيها لوقف العنف وترك الطرفين يقرران توقيت استئناف المفاوضات متى شاءا. ويرجع ذلك إلى أن بوش

(٢٠) لمعرفة نص وثيقة تينيت، انظر: **الحياة، ٢٠/ ٣/ ٢٠٠٢، و** <http://www.yale.edu/lawweb/avalon/mideast/mido23.htm>.

(٢١) أحمد يوسف أحمد، «جنة ميتشيل الموعودة،» **الهلال (آب/ أغسطس ٢٠٠١)، ص ١٤٨.**

(الابن) لم يكن يريد أن يبدأ حكمه بما أنهى به كلينتون إدارته؛ أي بفشل مماثل لفشل كامب ديفيد الثانية. ثم إن الولايات المتحدة كانت تدرك أن الليكود يرفض الالتزام بسياسة المراحل التي جاء بها مؤتمر مدريد، وأنه يفضل عليها سياسة حرق المراحل كي لا تتفاوض السلطة الوطنية على القضايا الشائكة (المستوطنات ـ اللاجئون ـ القدس) وفي حوزتها مساحة يعتدّ بها (في رأي الليكود) من الأراضي الفلسطينية. وكان هذا يتطلب اتخاذ إجراء ما لفرض هذا التغيير، وإعادة الفلسطينيين إلى المربع رقم (١)[٢٢].

ومن المفهوم أن الموقف الأمريكي يتأثر دائماً ـ وبغض النظر عن اتجاه الإدارة الحاكمة ـ بتأثيرات اللوبي اليهودي، وبالذات منظمة إيباك أكبر منظماته وأهمها وذراع الليكود في الوقت نفسه. كما أنه يتأثر أيضاً بتيار اليمين المسيحي الموصوف في الأدبيات العربية بتيار الصهيونية المسيحية، وهو تيارٍ نامٍ من أبرز قياداته اثنان من رجال الكنيسة البروتستانتية، هما جيري فالوِين وبات روبرتسون. والتيار المذكور يعتنق أسطورة تقول إن العودة الثانية للمسيح وتحول العالم إلى المسيحية يتوقفان على هجرة كل يهود العالم إلى إسرائيل وإقامتهم الهيكل على أنقاض المسجد الأقصى، ثم انتصار المسيحيين على كل من المسلمين واليهود في معركة تسمى هرمجيدّون[٢٣]. ومن المثير للانتباه أن هذا التيار يحظى بدعم اللوبي اليهودي، على الرغم من أنه على المدى الطويل ينذر باختفاء إسرائيل كدولة، واليهودية كدين. لكن من المفهوم أن اليهود يستفيدون من دعم هذا التيار لهم والتزامه بأمن إسرائيل على المدى القصير، مؤمنين أنه لن يأتي أبداً ذلك اليوم الذي تتحول فيه الأسطورة إلى حقيقة. وفي كل الأحوال، فإن هذا المبرر الديني يضاف إلى قائمة طويلة من المبررات الأخرى التي تفسر الانحياز الأمريكي المطلق لإسرائيل (من قبيل وحدة جذور الحضارة المسيحية ـ اليهودية، والقوة الاقتصادية الإعلامية للوبي اليهودي، ودور إسرائيل في حماية المصالح الأمريكية... إلخ)، كما تبرر العديد من

---

(٢٢) أحمد يوسف أحمد، «معجزة النضال الفلسطيني،» **الهلال (نيسان/ أبريل ٢٠٠٢)**، ص ٣١. ولمزيد من التفاصيل حول سياسة الإدارة الجديدة تجاه القضية الفلسطينية، انظر: محمد خالد الأزعر، «السياسة الأمريكية الفلسطينية بعد ١١ سبتمبر: محددات الاستمرارية والتغيير،» **شؤون عربية**، العدد ١٠٩ (ربيع ٢٠٠٢)، ص ٣٨.

(٢٣) محمد السماك، «آمن بها ريغان وكارتر: المسيحية الصهيونية في أمريكا،» **الكتب: وجهات نظر**، السنة ٤، العدد ٤١ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٢)، ص ٢٨-٣١.

القرارات والقوانين التي تترجم هذا الانحياز، ومنها قرار نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس والذي تجدّد التلويح به حالياً[٢٤].

نخلص من الجزء الأول من هذا الفصل إلى أنه عندما أزيح الستار عن مشهد تفجير برجيْ مركز التجارة العالمي وقصف البنتاغون، كانت النخبة الجمهورية تنتظر الظروف المناسبة لتحسين صورة الرئيس بوش (الابن)، وإتمام البناء الإمبراطوري الأمريكي وتحويله من مجرد بند على أجندة التيار المحافظ الجديد إلى سياسة أمر واقع.

ثانياً: التوظيف السياسي للأحداث

توجد ثلاثة اتجاهات رئيسية في تفسير ما حدث صباح يوم الثلاثاء الموافق الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١:

الاتجاه الأول، وهو الاتجاه الشائع الذي اعتمدته الإدارة الأمريكية من توّها، يفيد أن عدداً من «الإرهابيين» الإسلاميين قاموا بتنفيذ تفجيرات واشنطن ونيويورك. وبدا مثيراً للدهشة أن تتّجه أصابع الاتهام على الفور إلى أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة في أفغانستان، وذلك على الرغم من أنه كان يستحيل في ظل الظروف التي أحاطت بالأحداث تحديد الأشخاص المتورطين فيها في اليوم نفسه. وكان أكثر مدعاة للدهشة تجاهل الإدارة الأمريكية احتجاج وزارة الخارجية السعودية لاحقاً على تضمين لائحة الاتهام عدداً من مواطنيها، منهم خمسة لم يكونوا على متن أي من الطائرات التي نفذت الهجمات، وسادس مقيم في تونس للتدريب على قيادة الطائرات المدنية التونسية باتفاق مع الخطوط الجوية السعودية[٢٥]. لكن سرعان ما انتشر هذا التفسير، وخاصة أنه سبق لجماعة عمر عبد الرحمن أن استهدفت مبنى مركز التجارة العالمي في عام ١٩٩٣.

الاتجاه الثاني، وهو أقل انتشاراً يذهب إلى أن أطرافاً غير عربية وغير إسلامية هي التي خططت للهجمات ونفذتها، على أساس أن الدقة المتناهية

---

(٢٤) في هذا الخصوص، انظر: مايكل كوريت [وآخرون]، **الدين والسياسة في الولايات المتحدة**، ترجمة عصام فايز [وآخرون] (القاهرة: مكتبة الشروق، ٢٠٠١)، ج ١.

(٢٥) **الحياة**، ٢٢/٩/٢٠٠١.

التي أصابت بها الطائرات أهدافها تصعب نسبتها إلى ثلة من الإسلاميين يعيشون في كهوف أفغانستان، وأن اعتداءاتهم السابقة ظلت محدودة الهدف والنطاق والتقانة. وكان من بين من حَمَّلهم هذا الاتجاه مسؤولية ما حدث، الصهيونية الغربية، انطلاقاً من رغبتها في إعادة تأجيج الحملة ضد الإسلام وتخريب العلاقة بين الولايات المتحدة والدول العربية «الصديقة»[٢٦]. وسرت في هذا الخصوص شائعة ـ لم يلبث أن تم تكذيبها ـ تدلل على صحة التورط الصهيوني تفيد أن ٤٠٠ موظف يهودي من العاملين في برجيْ مركز التجارة العالمي لم يذهبوا إلى عملهم صباح يوم الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر بعد أن تلقوا تحذيرات من مجهولين. ومال فريق آخر داخل الاتجاه نفسه إلى إلقاء التبعة على مواطنين أمريكيين عاديين احتجاجاً على سياسات الإدارة الأمريكية الحالية، واستند في ذلك إلى أن تفجير المبنى الفدرالي في أوكلاهوما سيتي قام به المواطن الأمريكي تيموثي ماكفاي. أما الفريق الثالث والأخير، فلقد خلص إلى أن ضخامة العمل وتعدّد مساراته وتقارب توقيتاته، عوامل ترجح أن تنسيقاً ما قد تمّ بين عدة أطراف: منها اليمين الأمريكي، ومنها صرب البوسنة، ومنها معارضو العولمة والمضارون منها، وربما يكون منها بعض الإسلاميين سواء من تنظيم القاعدة وحركة طالبان أو من خارجهما[٢٧].

الاتجاه الثالث، وهو مرفوض أمريكياً، وإن كان قد بدأ يفرض نفسه على التحليلات السياسية بعد نحو خمسة أشهر من تأمل تسلسل الأحداث ومنطق تفسيرها، يقول إن الإدارة الأمريكية كانت متواطئة في الأحداث، أو أنها في القليل علمت مسبقاً أنها ستقع ولم تتحرك لمنعها، ليكون ذلك هو كعب أخيل الذي يمكنها من صف العالم من ورائها في إطار حملة دولية واسعة لتصفية الإرهاب، والقضاء على «جيوب» المعارضة لنفوذها هنا وهناك. وكان أول صوت يهزّ الاعتقاد الذي بدأ يترسخ بشأن تفسير هجمات أيلول/سبتمبر وتحديد المسؤولين عنها، صوت الكاتب الفرنسي تيري مايسان في كتابه الشهير الخدعة المخيفة. هذا الكتاب الذي راج رواجاً واسعاً في فرنسا، ثم في كل أنحاء

---

(٢٦) في إشارة لدور «ما» للصهيونية الغربية، انظر: صلاح الدين حافظ، «الإسلام وفوبيا الانتقام الأمريكي،» **الأهرام**، ٢٠٠١/٩/١٩.

(٢٧) انظر: محمد حسنين هيكل: «حريق أمريكي وعالمي،» **الكتب: وجهات نظر**، السنة ٣، العدد ٣٣ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١)، ص ٤-١٢، و«من نيويورك إلى كابول والعكس: عن الأزمة والحرب،» **الكتب: وجهات نظر**، السنة ٣، العدد ٣٥ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١)، ص ١٤-١٧.

أوروبا قبل أن يصادر من الأسواق الفرنسية والأوروبية بشكل عام. ومؤلف الكتاب لا يشكك في أن عملاً إرهابياً قد استهدف مركز التجارة العالمي ووزارة الدفاع الأمريكية، لكنه لا يثق في أن التفسير الرسمي لما حدث هو التفسير الصحيح أو حتى هو تفسير صحيح. وفي هذا السياق سجل مايسان جملة انطباعات شخصية أهمها:

أ ـ أن جماعة داخل الجيش الأمريكي استطاعت أن تحصل على معلومات دقيقة باستخدام الكود السري للرئاسة وأن توظفها في تنفيذ هجماتها.

ب ـ أن الرئيس الأمريكي كان على علم مسبق بالهجمات بعد أن حذرته منها معلومات من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ومخابرات دول أخرى صديقة (فرنسية وإسرائيلية وروسية وألمانية ومصرية أيضاً). ويبرر ذلك بفتور تعامل بوش مع مشهد اصطدام الطائرة الأولى بمركز التجارة، والذي تابعه في أثناء زيارته لمدرسة بولاية فلوريدا صباح يوم ٢٠٠١/٩/١١.

ج ـ أن وزارة الدفاع الأمريكية هوجمت بصاروخ وليس بطائرة اختطفها إسلاميون مزودون بأمدية (Cutters) كما قيل.

د ـ أن لائحة الاتهام الأولى لائحة ملفقة فشلت الإدارة الأمريكية في إثبات صحتها على الرغم من حديثها المتكرر عن أدلة في حوزتها[٢٨].

واتفق الخط العام لتحليل مايسان مع الاتهام الذي وجهه السيناتور ريتشارد جيبهارد زعيم الأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ، والخاص بتهاون بوش (الابن) في التعامل مع التحذيرات التي تلقاها قبل وقوع الهجمات. ومن المعلوم أن ثمة دوافع انتخابية وراء موقف جيبهارد مع اقتراب موعد تجديد ثلث أعضاء مجلس النواب وكل أعضاء مجلس الشيوخ في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٢. لكن من الثابت أيضاً أنه كانت هناك معلومات محددة رفعت للرئيس وتعامل معها باستخفاف ظاهر أقرب ما يكون إلى

---

(٢٨) انظر مراجعة كتاب: ليلى حافظ، «١١ سبتمبر ٢٠٠١: الخدعة الخفية،» **الأهرام، ٢٣/ ٢٠٠٢/٣؛ فايزة سعد، «بوش هو الوحيد الذي شاهد شريط فيديو يصور اصطدام الطائرة الأولى بالبرج،» صوت الأمة، ٢٠٠٢/٥/٧، والأهرام العربي (١ حزيران/يونيو ٢٠٠٢)، ص ٢٠-٢١.**

التواطؤ[٢٩]. ولم يكن أكثر صراحة في اتهام بوش بالتواطؤ من تلك الرسالة التي بعث بها ضابط السلاح الجوي الأمريكي ستيف بتلر إلى الصحف ونشرت في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٢، وجاء فيها ما نصه «بالطبع عرف بوش بالهجمات الوشيكة على أمريكا. ولم يفعل شيئاً لتحذير الشعب الأمريكي لأنه يحتاج هذه الحرب ضد الإرهاب، فوالده (الرئيس السابق) وجد صدام واحتاج هو إلى أسامة»[٣٠]، أي أن ما يريد أن يقوله بتلر بكل صراحة هو أن أسامة بن لادن لم يكن أكثر من أداة لتمكين الولايات المتحدة من بسط سيادتها على العالم. وعززت من شبهة التواطؤ المشار إليه تلك المعلومة الخطيرة التي تضمنها كتاب فرنسي آخر بعنوان **بن لادن عن مفاوضات سرية أجراها بوش ونائبه تشيني وبعض ممثلي شركات النفط العملاقة مع نظام طالبان/القاعدة واستمرت إلى ما قبل هجمات أيلول/سبتمبر بشهر واحد. وانصب موضوعها على نقل نفط بحر قزوين عبر الأراضي الأفغانية**[٣١].

من الواضح إذاً أن التفسير الأمريكي الرسمي لأحداث أيلول/سبتمبر تفسير مجروح، فليس هناك دليل قاطع على تورط بن لادن على الرغم من تهلله هو وتنظيمه بما حدث، هذا فضلاً عن أنه ليس هناك أي دليل ـ في حالة تورطه ـ يثبت أنه المسؤول الوحيد. وفي كل الأحوال، فإن الولايات المتحدة استثمرت أحداث أيلول/سبتمبر على أكمل وجه لتحقيق أهداف تحدّدت سلفاً. وهذا ينقلنا الى مناقشة منطق بناء التحالف الدولي وثماره.

١ ـ اعتمد بوش في صف العالم من وراء الولايات المتحدة على ما يصفه أحد المحللين السياسيين بـ «عولمة الإرهاب»[٣٢]. ويقصد بذلك إشاعة الانطباع بأن لكل دولة ١١ أيلول/سبتمبر تخشاه، وأن ما حدث في نيويورك وواشنطن قد يتكرر في أي مدينة أخرى من مدن العالم، خصوصاً في العالم الغربي، حيث تكررت الإشارة إلى تهديد الإرهاب الحضارة الغربية وقيم العالم الحر.

وكانت قضية الإرهاب قد فرضت نفسها بقوة على الساحة الدولية منذ

(٢٩) **الحياة**، ١٧/٥/٢٠٠٢.

(٣٠) **الحياة**، ٦/٦/٢٠٠٢.

(٣١) صلاح ماميش، «أمريكا والنفط والإرهاب: علاقات مترابطة،» **الأهالي**، ٢/٥/٢٠٠٢.

(٣٢) جميل مطر، «يفضلون بوش مازحاً،» **الخليج**، ٦/٦/٢٠٠٢.

ستينيات القرن العشرين مع انتشار ظاهرة خطف الطائرات واحتجاز الرهائن واتخاذهم دروعاً بشرية. وفي هذا الإطار تمّ توقيع العديد من الاتفاقيات الخاصة بحفظ سلامة الطيران (مثل اتفاقية طوكيو عام ١٩٦٣، واتفاقية لاهاي في عام ١٩٧٠، واتفاقية مونتريال في عام ١٩٧١). كما وقعت اتفاقيات أخرى لتجريم الاعتداء على الأفراد المشمولين بالحماية الدولية بمن فيهم أعضاء الهيئات الدبلوماسية (مثل اتفاقية نيويورك في عام ١٩٧٣). هذا إلى فئة ثالثة من الاتفاقيات اختصت بمنع القرصنة البحرية (كاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في عام ١٩٨٣)[٣٣]. ومع انهيار الاتحاد السوفياتي، انتهى الاستقطاب الدولي الحادّ الذي كان محركاً بذاته لبعض أعمال الإرهاب. وفي الوقت نفسه أدى غياب العدالة الدولية وازدواجية المعايير الأمريكية ـ خاصة مع انفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم ـ إلى اتساع نطاق العنف وتطوير أساليب جديدة لممارسة الإرهاب.

ولم يكن من قبيل المصادفة أن تُستهدَف المصالح والرعايا الأمريكيون في عام واحد هو عام ١٩٩٦ بربع العمليات الإرهابية على مستوى العالم (٧٣ عملية من مجموع ٢٩٦ عملية) بحسب مصادر وزارة الخارجية الأمريكية[٣٤]. وكان هذا في حدّ ذاته داعياً إلى اتخاذ الولايات المتحدة إجراء مبكراً في اتجاه «عولمة الإرهاب»، عندما دعت إلى قمة لمكافحة الإرهاب في مدينة شرم الشيخ (تغيّر مسماها لاحقاً إلى قمة صانعي السلام)، شاركت فيها دول الاتحاد الأوروبي و١٤ دولة عربية واليابان وإسرائيل، التي كانت قد صعدت المقاومة الفلسطينية هجماتها ضدها في كل من القدس وتل أبيب، فضلاً عن حضور الولايات المتحدة بطبيعة الحال. وشهد العام نفسه صدور قانون أمريكي لمكافحة الإرهاب سمح لرئيس الدولة بوقف المعونة عن الدول راعية الإرهاب، وإعلان أن منظمات بذاتها تعدّ إرهابية، وبالتالي تجريم دعمها، وتمكين السلطات الأمريكية من تحويل أي أجنبي يشتبه فيه إلى المحاكمة وتخويلها في الوقت نفسه حق ترحيل أي أجنبي دونما إبداء أسباب، فضلاً عن اعتماد مليار دولار من أجل إعمال بنود هذا القانون[٣٥]. وعندما وقعت

(٣٣) أحمد الرشيدي، «نحو مدخل موضوعي لفهم ظاهرة الإرهاب وسبل التصدي لها» (ورقة غير منشورة)، ص ٦.

(٣٤) عبد الله خليفة الشايجي، «إرهاب الدولة في النظام العالمي المعاصر،» **المستقبل العربي، السنة ٢٠، العدد ٢٢٦ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧)، ص ١٣.**

(٣٥) عوض، «العلاقات العربية ـ الأمريكية في التسعينيات،» ص ١٥١.

أحداث ١١ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١، استلهم المشرع الأمريكي بعض عناصر قانون عام ١٩٩٦ لكن مع توسيع صلاحيات الرئيس وتقليص ضمانات العدالة.

وتلفت النظر في العرض السابق مجموعة من الأمور الأساسية: **أحدها، أنه على الرغم من انقضاء أكثر من أربعين عاماً على بداية الاهتمام الدولي بقضية الإرهاب، فإنه لم يُسْتَقر بعد على تعريف واحد متفق عليه للإرهاب إلى حدّ أن باحثاً رصد ١٠٩ تعريفات لهذه الظاهرة بحلول عام ١٩٨٤**(٣٦)**. ويرجع هذا التشتت إلى أن تعريفات الإرهاب خضعت لاعتبارات سياسية ومصالح دولية، من قبيلها الخلط الحاصل حالياً بين المقاومة المشروعة للاحتلال وممارسات الاحتلال وسياساته. وهكذا يمكن القول إنه عدا الاتفاق على أن الإرهاب الدولي هو نوع من العنف السياسي الذي يستهدف مواطني دولة أجنبية و/أو مصالحها، يعمّ الاختلاف كل العناصر الأخرى الداخلة في التعريف. الأمر الآخر، أن بداية الإرهاب الدولي ارتبطت باختطاف إسرائيل طائرة مدنية سورية في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٥٤ إلى مطار اللّد لإجبار السلطات السورية على إطلاق بعض جنودها المدانين بتهمة التجسس**(٣٧)** ومؤدى هذا أن جذور الإرهاب لا هي عربية ولا هي إسلامية. الأمر الثالث ـ ونتوقف إزاءه لأنه يحكم السياسة الأمريكية الراهنة تجاه الدول العربية ـ هو الخاص بالخلط بين الإرهاب والإسلام على الرغم من الحقيقة السابقة. وكان الربط بين العنصرين قد تأثر إلى حدّ بعيد بتجربة الثورة الإيرانية التي استهلت عهدها باحتجاز ٥٢ رهينة أمريكية لمدة ٤٤٤ يوماً. كما تبنّت مفهوم تصدير الثورة إلى الخارج، وهو المفهوم الذي كان مسؤولاً ـ إلى جانب أسباب أخرى داخلية ـ عن حالة عدم الاستقرار السياسي التي عانتها دول عربية كثيرة ـ منها دول صديقة للغرب كدول الخليج ومصر ـ على مدار الثمانينيات**(٣٨)**. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تعاملت مع إيران في قمة توهجها الثوري (فضيحة إيران ـ كونترا)، ونسقت من قبل ومن بعد مع حركات إسلامية داخل أفغانستان وخارجها، بل على الرغم من الانفتاح السياسي الملحوظ للنظام الإيراني على الخارج بعد وفاة الخميني في عام ١٩٨٩، إلا أن هذا لا**

---

(٣٦) الشايجي، المصدر نفسه، ص ١١.

(٣٧) الرشيدي، «نحو مدخل موضوعي لفهم ظاهرة الإرهاب وسبل التصدي لها،» ص ١٥-١٦.

(٣٨) فواز جرجس، «الأمريكيون والإسلام السياسي: تأثير العوامل الداخلية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية،» **المستقبل العربي، السنة ١٩، العدد ٢١٧ (آذار/مارس ١٩٩٧)، ص ١٠-١١.**

هو غيّر الصورة الأمريكية عن إيران، ولا هو فكّ الارتباط بين كل من الإسلام والإرهاب. وقيل في تبرير العداء للإسلام أنه صعود بهذا الدين ليرث منزلة الشيوعية وليصبح الخطر القادم هو «الخطر الأخضر» بعد «الخطر الأحمر».

أكثر من ذلك، كان لافتاً للانتباه انتقال الحملة ضد الإسلام كدين من مثقفين أمريكيين بارزين أمثال صاموئيل هانتنغتون الذي شغل العالم بأطروحته الرئيسية عن صراع الحضارات وبتنقيحاتها المتتالية على مدار التسعينيات كما أوضح الفصل الرابع من هذا الكتاب، إلى مسؤولين يعبّرون عن الموقف الرسمي للدولة. وتمثل ذلك بشكل مباشر في تصويت الولايات المتحدة في لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في صيف عام ٢٠٠١ ـ قبل أن تفقد مقعدها في اللجنة ـ مع الاتحاد الأوروبي ضد مشروع القرار الذي عُرض على اللجنة، وكان ينفي عن الإسلام أنه دين معادٍ لحقوق الإنسان. وكان هذا يعني في واقع الأمر أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أعطيا لنفسيهما الحق في التصويت على أحد الأديان المنزلة كدين ضد حقوق الإنسان. وتلك سابقة خطيرة تعيد العالم إلى أجواء الحروب الصليبية، وتعزز من حيث لا تدري أطروحة صراع الحضارات أو بتعبير أوضح صراع الأديان.

وعندما وقعت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ تسرّع بوش في وصف حربه ضد الإرهاب بـ«الحرب الصليبية». لكن هذا التوصيف الديني لهدف الحرب كان يضرّ بعملية بناء التحالف الدولي، لذلك سرعان ما تراجع عنه الرئيس وردّ استخدامه إلى تحريف وسوء فهم وفصل المعنى عن السياق. واختار مسمى يجمع ولا يفرق هو: «إدامة الحرية» (Enduring Freedom). ومن بعد توالت تأكيدات بوش على احترام العقيدة الإسلامية، والإعراب عن أن الإرهابيين عندما يروعون الآمنين وينشرون الرعب والفزع في أوساطهم باسم الدين، فإنهم إنما يحاولون خطف الإسلام نفسه (They try to hijack Islam itself)[٣٩]. كما خطب الرئيس في المركز الإسلامي بواشنطن وقابل بين الإسلام الذي هو «السلم» والإرهابيين الذين «يمثلون الشر والحرب» وأشار إلى عطاء المسلمين الأمريكيين في مختلف

---

(٣٩) من خطاب الرئيس بوش أمام الكونغرس في ٢٠/٩/٢٠٠١، انظر: جورج بوش، «خطاب بوش أمام الكونغرس في: ٢٠/٩/٢٠٠١،» في: *Annual Terrorism Report* (May 2002), p. 135, <http://www.state.gov/t/pa/prs/ps/2002/10276>.

مجالات الحياة العلمية والعملية الأمريكية،[٤٠]. كما استهجن، ومعه بعض أعضاء إدارته ومنهم ولفويتز، فكرة الصدام الحتمي بين الحضارتين الغربية والإسلامية، مع الإقرار بوجود فجوة خطيرة بينهما[٤١]. لكن هذا الموقف لم يكن هو الموقف الحقيقي أو الفعلي لإدارته، وبالتالي فإنه لم يحل دون استهداف العرب والمسلمين بأعمال العداء كجزء مما يسمى ظاهرة الإسلاموفوبيا، أي كراهية الإسلام (خوف من الإسلام). فلقد حمل جون أشكروفت وزير داخلية بوش بعنف على الإسلام، وقال فيه مقولته الشهيرة «إن الإسلام دين يطالب فيه الله منك أن ترسل ابنك ليموت من أجله، في حين أن المسيحية دين يرسل فيه الله ابنه ليموت من أجلك»، وهي مقولة تتطاول على الذات الإلهية وترفع عليها ذات الإنسان. وسجلت تقارير منظمة العفو الدولية حالات اعتداء على المسلمين في أمريكا الشمالية وتعليق اللافتات العنصرية على مساجدهم وإضرام النار فيها[٤٢]. وبدا ذلك محصلة طبيعية لتحميل عرب ومسلمين مسؤولية الهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن من دون سند. هذا علماً بأنه على مدار عشر سنوات (من ١٩٨٢ إلى ١٩٩٢) تعرّض الداخل الأمريكي إلى ١٢٩ عملاً إرهابياً لم يقم بأي منها إسلاميون، بل أمريكيون لاتينيون ويسار ويمين ويهود[٤٣]. ولذلك فعندما حذّر ريتشارد بوليت الأستاذ بجامعة كولومبيا في عام ١٩٥٥ من أنه ربما جاء اليوم الذي لا يعود فيه الأمريكيون يشعرون بـ«الحاجة إلى دليل ليؤمنوا بوجود تهديد إرهابي شامل يأتيهم من الإسلاميين المتعصبين دينياً»[٤٤]، لم يكن يعلم بوليت أن اليوم الذي حذر منه كان وشيكاً، وأنه حلّ في صباح الثلاثاء الموافق ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، عندما افترضت الإدارة الأمريكية مسؤولية القاعدة واتخذت حربها ذريعة لإعمال ما صار يعرف لاحقاً باسم «مبدأ بوش» (Bush Doctrine)، الأمر الذي ينقلنا مباشرة إلى مناقشة عناصر هذا المبدأ.

---

(٤٠) انظر: تقرير المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب المرفوع إلى الدورة الـ ٥٨ للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في: E/CN.4/2002/24 (13 February 2002).

(٤١) للإطلاع على نص خطاب وولفويتز أمام اجتماع مجلس الشؤون العالمية في مونتيري بولاية كالفورنيا، انظر: <http://usinfo.state.gov.arabic/tr/0503wlfwtz.htm>, p. 1.

(٤٢) انظر: E/CN.4/2002/24 (13February 2002), p. 45.

(٤٣) جرجس، «الأمريكيون والإسلام السياسي: تأثير العوامل الداخلية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية،» ص ١٥.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١٦.

يقدم مبدأ بوش ترجمة أمينة لفكر اليمين المحافظ الجديد، ويعبّر في الوقت نفسه عن محاولة لبلورة أهداف السياسة الخارجية الأمريكية بعدما انهارت الشيوعية، وحُصرت هذه السياسة خلال التسعينيات في إطار سلسلة من ردود الأفعال إلى الحدّ الذي تحسّر معه كلينتون على أيام الحرب الباردة بقوله: "Oh God, I Miss the Cold War"!. وفي هذا الإطار، تلخص نشرة *Oxford Analaytica Brief* مبدأ بوش المشار إليه، وتجمل عناصره في التالي:

ـ الحرب ضد الإرهاب وضد الدول التي تدعم النشاط الإرهابي. وقد أعلن بوش ذلك بكل وضوح في خطابه الذي سبقت الإشارة إليه أمام الكونغرس في ٢٠/٩/٢٠٠١ وخيَّر فيه دول العالم بين أن تكون مع الولايات المتحدة أو تكون مع الإرهابيين (Either you are with us or you are with Terrorists!). وكان هذا هو المنطق نفسه الذي استخدمه أسامة بن لادن عندما استنفر المسلمين في خطابه بعد قصف أفغانستان، وأكد فيه على أن العالم أصبح ينقسم إلى فسطاطين، أي إلى فريقين: فريق الحق، وفريق الباطل. ربما مع فارق بسيط هو أن خطاب الرئيس الأمريكي كان يتوجّه الى العالم أجمع. وفي تبرير إعلان الحرب على الإرهاب، اعتمد جورج بوش (الابن) على أمور ثلاثة أساسية: **الأمر الأول، شعور المواطن الأمريكي العادي بالخطر الداهم بعد الهجمات التي وصفت بأنها بيرل هاربور ثانية، وهي الواقعة التي زجّت بالولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية**[٤٥]**. ولأن الوضع كذلك، فُرض الصمت على دعاة التريث، ومنهم بعض أعضاء هيئات التدريس في جامعات سيتي وتكساس وفلوريدا، ممن تعرضوا للتشهير بهم وأحياناً لفصلهم، كما هُددت جامعاتهم بوقف تمويلها**[٤٦]**. وفي المقابل، ارتفعت شعبية بوش إلى ٧٠ بالمئة، وتمكن من إطلاق حملة تبرعات واسعة لصالح حزبه تحت شعار برَّاق هو «رئاسة قوية ضد الإرهاب».**

الأمر الثاني، خبرة التسعينيات في التعامل مع الإرهاب، والاعتقاد بأن تراخي ردّ الفعل الأمريكي على هجمات عامي ١٩٩٣ و١٩٩٦ فُسِّر من قبل

---

(٤٥) مطر، «ما بعد درع الصواريخ؟».

(٤٦) منار الشوربجي، «الحريات المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر،» ورقة قدمت إلى: **ندوة أحداث ١١ سبتمبر وتأثيرها على المجتمع والسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٢)، ص ٢.**

البعض على أنه دليل ضعف، وساعد على المضي خطوة أبعد بقصف البرجين وضرب وزارة الدفاع.

الأمر الثالث، وجود مشكلات مع الإرهاب لدول كان مطلوباً منها المشاركة في الحرب أو على الأقل الحياد خلالها. فدولة مثل روسيا تحفظت بداية على ضرب أفغانستان لجملة اعتبارات هي: مدّ الوجود العسكري الأمريكي إلى مجالها الحيوي المباشر في آسيا الوسطى والقوقاز، ومحاصرتها بهذا الوجود، ولا سيما مع توسع حلف شمال الأطلسي شرقاً، وتصعيد المنافسة على نفط بحر قزوين. لكن العامل الحاسم في تغيّر موقفها كان حرصها على إنهاء حرب الشيشان التي قادها مواطن سعودي هو سامر السويلم، وكبّدتها في أربع سنوات ٩,٠٠٠ قتيل. بالإضافة الى ذلك، فإن بعض الجمهوريات السوفياتية السابقة لم تنتظر من روسيا موافقة، بل انضمت إلى التحالف الدولي من جانب واحد، وبالتالي فإن الرفض كان يعني تهميش الموقف الروسي[٤٧]. وعلى الرغم من أن مشكلة الصين مع إقليم سيكيانغ بأغلبيته المسلمة لم تكن في أهمية مشكلة روسيا مع الشيشان، ولا في خطورة مشكلة إقليم التيبت بالنسبة الى الصين نفسها، لكن نشاط تنظيم القاعدة على مقربة من حدودها كان يفتح المستقبل على كل الاحتمالات. وكان هذا موجباً لتأييدها التحالف وإن لم تنخرط فيه.

ـ نشر القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق السياسية والحريات الدينية. ولقد سبق للتيارين المحافظ الجديد واليمين المسيحي أن لعبا دوراً بارزاً في إصدار قانون الحريات الدينية في ظل كلينتون بعد حملة شرسة اجتاحت الولايات المتحدة وانصبت على سوء معاملة غير المسلمين في الدول الإسلامية. وكان القانون يعطي الرئيس الأمريكي حق التدخل في العلاقة بين الدول ومواطنيها، بل معاقبتها في حالة انتهاك خصوصياتهم الدينية[٤٨].

---

(٤٧) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠١، تحرير حسن أبو طالب (القاهرة: المركز، ٢٠٠٢)، ص ٥٦-٦١؛ سعود الريس، «خطاب: قصة عربي أرهب جبال القوقاز،» الوسط (٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٢)، ص ٥٤، ونبيهه الأصفهاني، «أبعاد التقارب الروسي ـ الأمريكي بعد أحداث ١١ سبتمبر،» السياسة الدولية، العدد ١٤٧ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢)، ص ١١٨-١١٩.**

(٤٨) سمير مرقص، **رسالة في الأصولية البروتستانتية والسياسة الخارجية الأمريكية (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠١).**

واعتبرت النشرة أن نشر المثاليات والقيم الديمقراطية في العالم يكمل عملية تدمير الإرهاب ومصادره، وبالتالي فإنه كما قررت الولايات المتحدة أن تخوض الحرب على الجبهة الأولى، فإن عليها أن تفعل الشيء نفسه على الجبهة الثانية بالدخول في حرب أفكار كونية (Global War of Ideas). وقارنت النشرة بين الحرب بمستوييها المذكورين وبين ما سبق أن اتخذه وودرو ولسون من قرارات، عندما قام بوضع نقاطه الأربع عشرة من أجل نظام عالمي أكثر ليبرالية، ولكن بعد الانتصار في الحرب العالمية الأولى.

وتسمح المقارنة بين نقاط ولسون ومبدأ بوش بتسجيل ملاحظتين جوهريتين؛ **الأولى أن مبدأ بوش جَرَّم حق تقرير المصير للأمم والشعوب واعتبره من مصادر الإرهاب (الحالة الفلسطينية) في ما كان هو أحد أهم مبادىء ولسون. والثانية أن مبدأ بوش اعتبر أنه ما لم تنتشر القيم الديمقراطية باستثمار الهيمنة الثقافية والاقتصادية الأمريكية على العالم، فإنها تنشر باستخدام القوة. واستخدم في وصف الفعل الأخير مصطلح الأمركة** (Americanization).

ـ المزاوجة بين العمل الفردي (Unilateralism) والعمل الجماعي البراغماتي (Pragmatic Multilateralism)، على أساس أن ثمة حاجة الى العمل مع الحلفاء لكسب حرب الأفكار، وكذلك حرب الإرهاب. لكن في الوقت نفسه، فإن التزام الولايات المتحدة بتحقيق أهدافها يحتم عليها أن تعمل بشكل منفرد إن اقتضى الأمر ذلك. وتضيف النشرة أن المتضرر من هذا الإجراء سيكون هو حلف شمال الأطلسي نفسه، لكن العمل في إطار مؤسساته يقلل من فعالية التأثير المطلوب[٤٩].

٢ ـ من خلال استخدام مبدأ بوش، وفي إطار الحملة على الإرهاب فكراً وتنظيماً، تقدمت الولايات المتحدة خطوات بعيدة في اتجاه إتمام بنائها الإمبراطوري. فمن **ناحية أولى، وبالإضافة إلى تمكنها من التسلل إلى الجوار الروسي المباشر، فإنها نجحت بانتزاع موافقة روسيا على استمرار وجودها العسكري فيه إلى أجل غير مسمى. وتحقق ذلك في قمة بوش ـ بوتين في أيار/مايو ٢٠٠٢ عندما أقر الأخير بأن لكل من روسيا والولايات المتحدة**

---

(٤٩) *Oxford Analytica Brief*, <http://www.oxan.com/sample-o.html>.

«مصالح مشتركة في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز تشمل مكافحة الإرهاب وإعادة إعمار المنطقة وتنميتها اقتصادياً»[٥٠]. كذلك هددت الولايات المتحدة أمن الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وحاصرت نشاطها في آسيا الوسطى، وضغطت عليها في قضية النفط، بل في قضية التسلح أيضاً. وبدأت روسيا تراجع موقفها بهذا الخصوص، هذا إلى أنها وضعت القوة النووية الباكستانية تحت المجهر.

ومن ناحية ثانية، استصدرت الولايات المتحدة سلسلة من القرارات الداعمة لحربها ضد الإرهاب من مجلس الأمن. وعلى الرغم من أن التوظيف السياسي الأمريكي للمجلس ليس جديداً، ويعبّر بدقة عن الوضع الذي آلت إليه المنظمة الدولية في ظل النظام العالمي الراهن، إلا أن بعض ما فرضته عليه من قرارات جاء بمثابة «صناعة للتاريخ» على حدّ تعبير بعض المحللين. يصدق ذلك بالأساس على القرار رقم ١٣٧٣ الذي صدر في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ والذي يلزم الدول بتجميد الأموال والموارد المملوكة لكل من يرتكب عملاً إرهابياً أو (يحاول) ذلك أو يشارك فيه أو يسهله، ولمن يتبعه من أشخاص وكيانات. ويحظر عليها تقديم أي دعم صريح أو (ضمني) لهؤلاء، ويوجب عليها تجريم أعمالهم في قوانينها الوطنية ومحاكمتهم بمقتضاها، ويطالبها بالإسراع بتوقيع الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب. كما يطالبها بتبادل المعلومات الأمنية في ما بينها، وتزويد لجنة مكافحة الإرهاب ـ التي استحدثتها ـ بالتقارير الدورية عن الإجراءات التنفيذية ذات الصلة وبما لا يتجاوز شهوراً ثلاثة من تاريخ صدور القرار. وكما يلاحظ، فإن القرار المذكور يضع تحت طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أعمالاً لم تحدّد على وجه الدقة، تشمل «المحاولة» والدعم «الضمني»، وتنتقل من المعاقبة على الفعل المباشر إلى محاكمة النيات والسرائر. كما أنه يستبق ما يقتضيه الميثاق من اجتماع مجلس الأمن في حالة العدوان، وفي هذا مسّ بالسلم والأمن الدوليين[٥١]. وفي ما

---

(٥٠) الحياة، ٢٤/ ٥/ ٢٠٠٢.

(٥١) للاطلاع على نص القرار ١٣٧٣، انظر: <http://www.un.org/arabic/terrorism/index.html>;

«التطورات الأخيرة في الولايات المتحدة وانعكاساتها العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٧٢ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١)، ص ١٣ و٤٣، وعبد الحسين شعبان، «أسئلة الإرهاب وحقوق الإنسان: حوار العقل والمشترك الإنساني،» ورقة قدمت إلى: ندوة المعهد العربي لحقوق الإنسان، عمان، ٢٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٢.

بعد عززت قرارات مجلس الأمن منطوق قراره رقم ١٣٧٣. ومن ذلك نص القرار رقم ١٣٧٧ على تقديم المساعدات التقنية والمالية والتنظيمية والتشريعية اللازمة لمختلف دول العالم في حربها على الإرهاب، بما في ذلك مساعدتها على إعداد «قوانين نموذجية». وفي هذا تدخل في الشؤون الداخلية للدول. ونصّ القرار رقم ١٣٩٠ على أن تواصل لجنة مكافحة الإرهاب تحديث لائحتيْ الأشخاص والمنظمات ذوي الصلة بالإرهاب، وفكرة إعداد القوائم هي فكرة منحازة ابتداءً لأن من يُصنَّف ليس معصوماً هو نفسه من التصنيف[٥٢].

ومن ناحية ثالثة، أتمت الولايات المتحدة حلقة انسحابها من الاتفاقيات الدولية، فانسحبت من المحكمة الجنائية الدولية التي كانت هي وإسرائيل وإيران من الدول القليلة التي وقّعت على اتفاقيتها في اليوم الأخير لانتهاء مهلة التوقيع. وتجاوزت الولايات المتحدة الانسحاب من الاتفاقية إلى إعداد مشروع قانون يخول الرئيس حق منع الأسلحة والمعونات العسكرية عن الدول المصادقة على المعاهدة!![٥٣].

وأخيراً، أقر مجلس النواب في أيار/ مايو ٢٠٠٢ أكبر ميزانية دفاعية للولايات المتحدة منذ إدارة الرئيس رونالد ريغان، بلغت قيمتها ٣٨٣ مليار دولار لعام ٢٠٠٣، أي بزيادة خمسين مليار دولار عن سابقتها. كما وافق المجلس على زيادات متتالية في ميزانية الدفاع للسنوات الأربع المقبلة لتبلغ ٤٥٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٧[٥٤]. ودعمت الدولة جهازها البيروقراطي في سياق تنفيذ إجراءات مكافحة الإرهاب، كما أصدرت قانوناً وَسَّع صلاحية السلطات الفدرالية في أعمال التنصّت والتفتيش والاحتجاز من دون اتهام وفحص سجلات الأفراد من دون إذنهم، وتجميد أموالهم، وترحيل المشتبه فيه منهم. عرف القانون المذكور باسم «قانون حب الوطن» (USA Patriot Act)، واستكمل بسلسلة من القرارات التنفيذية الخاصة بتأجيل تنفيذ أحكام القضاء،

(٥٢) للاطلاع على نص القرار ١٣٧٧، انظر: <http://uninfo.state.gov/arabic/tr/112.unrsl.htm>.

وللاطلاع على نص القرار ١٣٩٠، انظر: <http://uninfo.state.gov/arabic/tr/0117.unrsh.htn>.

(٥٣) فهمي الهويدي، «فرصتنا في ملاحقة المغتربين،» **الأهرام**، ٢٠٠٢/٥/١٤، ومهدي الحافظ، «فوضى في المفاهيم وعبث النظام الدولي،» **الحياة**، ٢٠٠٢/٦/٧.

(٥٤) **الوسط** (٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٢).

والامتناع عن نشر بيانات عن المعتقلين، وإنشاء المحاكم العسكرية[٥٥]. وفي الحالتين وضعت على المحكّ أسطورة بوتقة الصهر الأمريكية.

نخلص من **الجزء الثاني من هذا الفصل إلى أن الولايات المتحدة استثمرت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر إلى أقصى درجة ممكنة، ودخلت منها وبها «عصر القطب الأوحد كما لم تفعل من قبل»[٥٦]. وإذا كانت الانتقادات الأوروبية قد صُوّبت إلى الانفراد الأمريكي بالقرار الدولي خدمة للمصالح القومية الأمريكية المباشرة، وإذا كانت بعض الانتقادات الروسية قد انصبت على الوجود العسكري الأمريكي في الفناء الخلفي لروسيا، إلا أن هذه وتلك ضعفت أهميتها في إطار شعور عام بوجود خطر مشترك هو الإرهاب. وتأكد ذلك من خلال التحالف الروسي ـ الأطلسي الذي أنشأته وثيقة روما في أيار/مايو ٢٠٠٢، والتي أرست هذا التحالف على قاعدة مكافحة الإرهاب[٥٧].**

ثالثاً: السياسة الأمريكية تجاه الدول العربية بعد ١١ أيلول/ سبتمبر

ميزت الولايات المتحدة بين الدول العربية من منظور مواقفها من الإرهاب: معه أو ضده، وبالتالي حكمت سياستها الخارجية حيالها أولويات مختلفة، مع ملاحظة ما يلي: **أولاً، أن ثمة عوامل إضافية تحكمت في هذا التصنيف الثنائي (مع/ضد) وفرضت تصنيفات فرعية داخل كل فئة. من هذه العوامل درجة التهديد الذي تمثله الدولة (أ) أو (ب) أو (ج) بالنسبة الى المصالح الأمريكية، ومستوى التعاون بين كل دولة والولايات المتحدة وطبيعة علاقتها بها والتطور التاريخي لهذه العلاقة. وعلى هذا الأساس، أمكن التمييز في إطار الدول المناهضة للإرهاب بين تلك التي مثَّل موقفها المناهض للإرهاب ـ من المنظور الأمريكي ـ خطاً مستمراً في كل من سياستها الداخلية وسياستها الخارجية، وأخرى انتقلت من مواقع دعم الإرهاب إلى موقع مكافحته بتأثير**

---

(٥٥) الشوربجي، «الحريات المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر».

(٥٦) انظر: «التطورات الأخيرة في الولايات المتحدة وانعكاساتها العربية،» ص ١٣، وسعيد محيو، «الحلف الأطلسي يخترع الأعداء وأمريكا وأوروبا نحو «الطلاق السعيد»،» **الوسط (٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٢)، ص ٦٢.**

(٥٧) **الحياة، ٦/٤/٢٠٠٢.**

مجموعة من الضغوط، أبرزها التهديدات الأمريكية. ثانياً، أنه من واقع التمييز السابق (بمستوييه الرئيسي والفرعي) بين دول إرهابية ودول غير إرهابية، اختلف موقف الولايات المتحدة من حزمة الإجراءات المطلوب اتخاذها من أجل إرغام دولة على مقاومة الإرهاب أو تشجيع أخرى على ذلك. فإذا كان الحلّ العسكري قد فرض نفسه بإطلاق، على العلاقة مع العراق، فإنه لم يكتسب الأولوية نفسها مع دول أخرى مثل سوريا ولبنان والصومال، على الرغم من تكرار التلويح به بين حين وآخر. وإذا كانت التدابير الأمنية مثّلت جوهر التوجيهات الأمريكية لدول مثل اليمن والسودان، فإن قضية الإصلاح السياسي والتعليمي والمالي كانت القضية الأساسية في علاقة الولايات المتحدة بمصر وبلدان الخليج العربي. ثالثاً، أن السياسة الأمريكية عبّرت بشكل عام عن درجة عالية من الاستمرارية تجاه كل مجموعة من الدول بعد ١١ أيلول/ سبتمبر مقارنة بما قبله، وإن كانت تفجيرات نيويورك وواشنطن قد سمحت بتجاوز تلك السياسة كثيراً من الخطوط الحمراء. وفي ضوء هذه الخلفية يمكن تحليل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه كل من: الدول الشريرة، والدول التائبة، والدول الصديقة.

١ ـ الدول الشريرة

هي دول تتهمها الولايات المتحدة إما بممارسة الإرهاب بنفسها، وإما بدعمه مادياً ولوجستياً وعسكرياً، مع تفرقة واضحة بين وضع العراق من جهة، ووضع جميع الدول الشريرة الأخرى من جهة ثانية. ومثل هذه الدول عادة ما تكون مدرجة على قائمة الدول الراعية الإرهاب، وإن كان هذا لا يعني تطابقاً بالضرورة بين اتهام الولايات المتحدة إحدى الدول بتسهيل الإرهاب، وتسجيلها في القائمة المذكورة. ومن ذلك أن الولايات المتحدة دأبت على نقد كل من الصومال وسوريا ولبنان بعد ١١ أيلول/ سبتمبر بادعاء أنها توفر ملاذاً آمناً لجماعات إرهابية. لكن سوريا وحدها هي التي أدرجت على لائحة الإرهاب. وعلى صعيد آخر، فإن كلاً من ليبيا والسودان هي من دول القائمة السوداء (مع كل من العراق وسوريا وكوريا الشمالية وإيران وكوبا). لكن الولايات المتحدة طوَّرت سياستها حيالهما بشكل واضح ولعبت دوراً ملموساً في حلّ مشكلاتهما الداخلية وفي تعليق العقوبات الدولية المفروضة عليهما. وهذا الارتباك الواضح في معايير التضمين (Inclusion) والاستبعاد (Exclusion) يثير مزيداً من الشكوك

حول قوائم الإرهاب الأمريكية السنوية.

بالنسبة **للعراق، سبقت الإشارة إلى أن التصعيد معه مثّل خطأً أساسياً من خطوط تحرك الإدارة الجمهورية لبوش (الابن) لجملة أسباب بعضها ذاتي، والآخر موضوعي. ولذلك، فإنه عندما وقعت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر سنحت الفرصة للولايات المتحدة لتصفية حسابها مع صدام حسين عن طريق محاولة اختلاق علاقة بينه وبين تلك الأحداث. فقيل تارة إن مسؤولاً من المخابرات العراقية التقى مع محمد عطا، المتهم أمريكياً بالتفجيرات، في براغ، لكن السلطات التشيكية نفت ذلك، وأكدت أن محمد عطا الذي التقاه المسؤول العراقي ليس هو نفسه الشخص المطلوب[٥٨]. ثم قيل إن العراق موَّل التفجيرات، وهي رواية إسرائيلية المنشأ تعذر إثباتها في ضوء خضوع الموارد النفطية العراقية لرقابة لجنة العقوبات الدولية التابعة للأمم المتحدة[٥٩]. كما تردّد أن العراق أقام معسكرات لتدريب إرهابيين في الصومال، وأخرى لعناصر من تنظيم القاعدة قرب بغداد، وبدا الاتهام مذهلاً مع اختراق المخابرات الأمريكية مختلف نظم الاتصالات العراقية[٦٠]. وقيل أخيراً إن للعراق يداً في إرسال طرود الجمرة الخبيثة التي اجتاحت الولايات المتحدة، وأشاعت الفزع من احتمال التعرض لحرب كيميائية، لكن تبين لاحقاً أن الميكروب القاتل تم تصنيعه محلياً. وعندما فشلت كل محاولة لتوريط العراق في أحداث أيلول/ سبتمبر وتوابعها، عادت الولايات المتحدة الى تحريك ملف التفتيش على أسلحة الدمار الشامل، على أساس أنه من غير المؤكد أن العراق لم يطوّر تلك الأسلحة منذ عام ١٩٩٨ عندما رفض عودة المفتشين الدوليين. وزادت أن هذه الأسلحة قد تسقط في يدّ أي تنظيم من التنظيمات الإرهابية، وأن العراق سبق أن استخدم تلك الأسلحة ضد الأكراد في عام ١٩٨٨.**

وفي هذا السياق، جاء سباق التصريحات بين الرئيس بوش والمحيطين به وتحذيراتهم من أنه ما لم يمتثل العراق لقرار مجلس الأمن رقم ١٢٨٤ لعام ١٩٩٩ والخاص بتشكيل لجنة جديدة للتفتيش على أسلحته، فإن الولايات المتحدة لن تقف مكتوفة اليدين. فلقد ألمح بوش (الابن) إلى أن القوات

---

(٥٨) الحياة: ٢٠/٩/٢٠٠١، و ١٩/١٢/٢٠٠١.

(٥٩) الحياة، ٢٠/٩/٢٠٠١.

(٦٠) الحياة: ٢٤/٩/٢٠٠١، و ٣/١٢/٢٠٠١.

الأمريكية ربما تتدخل في «مكان آخر غير أفغانستان»[٦١]. وسبقه إلى المعنى نفسه العديد من رموز اليمين المحافظ الجديد، ومنهم جوزيف ليبرمان عضو الكونغرس الذي أكد على ضرورة تنحية صدام حسين عن السلطة «قبل أن يتمكن من مهاجمتنا (يقصد الأمريكيين) بأسلحة الدمار الشامل»[٦٢]. وتمنى ماكين، وهو عضو آخر من أعضاء الكونغرس، عندما كان يراقب الطائرات الأمريكية المتجهة إلى أفغانستان، أن تكون طلعتها القادمة على بغداد[٦٣]، حتى إذا ما ألقى بوش خطابه السنوي عن حالة الاتحاد في ٢٩/١/٢٠٠٢، كان ذلك إيذاناً بفتح صفحة جديدة من صفحات المواجهة مع العراق.

استخدم الرئيس بوش في خطابه مصطلح «محور الشر» في العالم لوصف كل من العراق وإيران وكوريا الشمالية. وهو وصف لا يختلف في شيء عن وصف كثير من الإسلاميين الولايات المتحدة بـ«الشيطانة»، بما في ذلك وصف إيران لها بـ«الشيطان الأكبر». كما أنه مرة أخرى وصف أيديولوجي يحتجز لقائله فضيلة الخير ويسلبها عن الخصوم. ويفسر هذا الاتهام الأيديولوجي حدّة النقد الذي جوبه به من دول الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين، فضلاً عن الدول العربية. فلقد كانت كوريا الشمالية على استعداد للانفتاح على العالم والإقلاع عن برنامجها النووي. وكانت إيران تمدّ للولايات المتحدة يداً منذ حكمها خاتمي، بل إن العراق نفسه حين شعر بجدية التهديد الأمريكي، طوَّر موقفه لاحقاً في اتجاه قبول التفتيش والتحاور مع الأمم المتحدة وإعادة المقرر الخاص لحقوق الإنسان. لكن الواضح للعيان أن السياسة الأمريكية في ما يخص العراق ـ موضع اهتمام هذه الجزئية ـ ظلت ماضية في اتجاه التصعيد بغض النظر عن أي تنازلات يقدمها. وكم بدا غريباً أن يصرح رامسفيلد في حزيران/يونيو ٢٠٠٢ بأن «الرئيس العراقي صدام حسين يشكل خطراً أكبر مما كان يمثله في عام ١٩٩٨ عندما انسحب مفتشو الأمم المتحدة»[٦٤]، وتشكيكه في أن العراق يكذب إن قال إنه قبل التفتيش[٦٥]، وتمنيه لو أن تغيير صدام حسين تمّ في عهده. وهذا يؤكد البعد الشخصي في

(٦١) **الحياة،** ٦/١٢/٢٠٠١.
(٦٢) **الحياة،** ٢/١١/٢٠٠١.
(٦٣) **الحياة:** ٥/١٠/٢٠٠١، و ١٠/١/٢٠٠٢.
(٦٤) **الحياة،** ٥/٦/٢٠٠٢.
(٦٥) **الحياة،** ١٢/٦/٢٠٠٢.

الخصومة[٦٦].

قرار إطاحة الرئيس العراقي استفاد إذاً من أحداث أيلول/سبتمبر ولم يتحدّد بها، وضاقت من حوله الخلافات المضمونية بين أعضاء النخبة مع وجود خلافات فرعية أقل أهمية تتصل بتفاصيل مثل: توقيت تنفيذ القرار وسيناريوهاته وآلياته. فلقد لعبت الخارجية الأمريكية دوراً في تأجيل إطاحة صدام حسين ـ التي كانت تتعجلها وزارة الدفاع ـ مرتين. **المرة الأولى عندما كان هناك اتجاه لضرب العراق بالتزامن مع قصف أفغانستان. والمرة الثانية بعد الاجتياح الإسرائيلي لأراضي السلطة الفلسطينية في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٢. فمن ناحية أولى، رأى كولن باول أن ضرب العراق مع أفغانستان يشتت الهدف من الحرب ويضعف من تماسك التحالف الدولي، وبخاصة مع تزايد المعارضة لمثل هذا الإجراء. لكنه احتفظ لبلاده بـ«حق تركيز اهتمامها على العراق بعد إنجاز حملتها على أفغانستان»[٦٧]. ومن ناحية أخرى، عندما بدا أن الظروف في أفغانستان تمكن الولايات المتحدة من إعمال هذا «الحق»، كانت الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد بدأت تفرض قيوداً من نوع آخر. فلقد كان انهيار مقاومة تنظيم القاعدة وحركة طالبان بأسرع مما توقعت الولايات المتحدة، داعياً لتجدّد الحديث عن خيار ضرب العراق. وفي هذا السياق، زار تشيني تسع دول عربية لتسويق الفكرة. ولكن هذه الدول لم تفهم التذرع بأسلحة العراق والسكوت عن أسلحة إسرائيل الأكثر تطوراً بما لا يقاس. وأهم من ذلك أنها، وإن لم تتعاطف بشكل شخصي مع نظام الرئيس صدام حسين، إلا أنها لم تكن تبتلع إطاحته من الخارج، وكانت تجد فيه عدواناً سافراً على دولة ذات سيادة. وأضيفت إلى هذه الأسباب العامة، أسباب تخص كل دولة عربية على حدة، منها مستوى العلاقات التجارية مع العراق، أو العمالة العراقية الوافدة، أو الحدود المشتركة، أو الخطر التركي... إلخ. لذلك فشلت جولة تشيني في تحقيق أهدافها، وبدا غير مقنع ربط إطاحة صدام بتطورات الانتفاضة عن طريق إدانة دعمه أسر الشهداء أو وقف ضخ النفط لمدة شهر، لأن الموقف الرسمي العراقي ـ وبغض النظر عن دوافعه الحقيقية ـ كان في واقع الأمر دون مستوى الموقف الشعبي العربي. وإزاء ذلك اضطر بوش إلى تأجيل قرار ضرب العراق. وأيدته في موقفه بعض القيادات**

(٦٦) **الحياة**، ١١/٦/٢٠٠٢.

(٦٧) جهاد الخازن، «عيون وآذان،» **الحياة**، ٣٠/٥/٢٠٠٢.

العسكرية، ومنها القيادة المركزية للشرق الأوسط ورئيس الأركان ونائبه وقائد القوات البحرية والبرية، وإن انطلقت في حساباتها من اعتبارات أمنية بحتة. فلقد كانت ترى أنه من غير المناسب فتح جبهة مع العراق، في الوقت الذي لم تحسم فيه الأمور على الجبهة الأفغانية.

تبقى النقطة الخاصة بسيناريوهات تغيير النظام، وقد تعددت. كان أحد هذه السيناريوهات إقامة دولة فدرالية من ثلاث ولايات شمالية (كردية) وسطى (عربية) وجنوبية (شيعية)، ويتمتع كل منها بصلاحيات واسعة في إدارة شؤونه الداخلية[٦٨]. وهذا السيناريو ليس جديداً، فهو مطروح على كل الدول ذات التعددية الإثنية، كما هو مطروح أيضاً على العراق. لكنه يصطدم بتحفظات الجيران عليه، وآخرها تكتل ثلاث منها (تركيا ـ سوريا ـ إيران) في مواجهته أو ما شابهه. سيناريو آخر يقوم على توطين اللاجئين الفلسطينيين في كردستان العراقية بعد إقامة نظام موالٍ في العاصمة بغداد. وهذا بدوره ليس بالسيناريو الجديد فهو مطروح كبديل ضمن بدائل أخرى ـ منها توطين اللاجئين في الأردن ـ لحل مشكلة إسرائيل على حساب الدول العربية. وهو كسابقه محفوف بعقبات مماثلة وأكثر، سواء بالنظر إلى الموقف العربي المعروف سلفاً من توطين الفلسطينيين خارج أراضيهم، أو من حيث الاستخفاف الشديد الذي يتعامل به مع الطرفين الفلسطيني والكردي، أو لجهة تجاهله مخاوف الجيران من تكثيف الوجود الحربي على الحدود[٦٩]. وفي التفكير في أي من السيناريوهين المذكورين ـ أو ربما في سيناريوهات أخرى بديلة ـ تفضل وزارة الدفاع الأمريكية التنسيق مع المؤتمر الوطني العراقي الذي تأسس عام ١٩٩٢ من خلال قناة يفتحها ريتشارد بيرل مع أحمد الجلبي زعيم المؤتمر، وذلك انطلاقاً من أن هذا المؤتمر شكّل التجمع الأهم لقوى المعارضة العراقية. لكن خروج أطراف رئيسية من هذا المؤتمر (المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، والحزب الشيوعي، والكتلة الإسلامية)[٧٠]، واتهامه بتبديد أموال، كان مبرراً لأن تفضل وزارة الخارجية الرهان على مجموعة الأربعة المشكلة من الحزبين

---

(٦٨) الحياة، ١٩/٥/٢٠٠٢.

(٦٩) خالد صلاح، «حكومة عميلة في بغداد وتوطين الفلسطينيين في كردستان،» **الأهرام العربي** (٤ أيار/مايو ٢٠٠٢)، ص ١٤-١٥.

(٧٠) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠١**، ص ٣٣١.

الكرديين، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وحركة الوفاق الوطني. وإن كانت هذه القوى ذاتها تختلف في ما بينها اختلافات سياسية وأيديولوجية جمّة[٧١].

أما في ما يخص ما تبقى من دول شريرة كالصومال وسوريا ولبنان، فلقد تعرضت ثلاثتها لتهديدات أمريكية بتوسيع نطاق الحملة على الإرهاب لتشملها بشكل أو بآخر. فبعد أن حسمت الولايات المتحدة مسؤولية تنظيم القاعدة وحركة طالبان عن هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، لوّحت باحتمال ضرب الصومال على أساس أنه يأوي بعض أعضاء من تنظيم القاعدة. وتطوّع مجلس الإنقاذ والمصالحة الصومالي باتهام الحكومة الوطنية الصومالية بالتعاون مع تنظيم الاتحاد الإسلامي، في إطار التنافس بين المجلس والحكومة، على كسب الشرعية الدولية والتودّد إلى الولايات المتحدة التي أدرجت هذا التنظيم على لوائح الإرهاب. لكن اعتبارات عديدة أدت إلى ضبط الموقف الأمريكي واحتفظت برد فعله عند حدّه الأدنى، أي من خلال تنظيم دوريات للمراقبة البحرية بمشاركة بريطانية ـ فرنسية ـ ألمانية، للتأكد من عدم تسلل أي من أنصار بن لادن إلى الصومال، والقيام باستطلاع جوي متكرر بمشاركة بريطانية لمسح الأجواء الصومالية. ويمكن القول إن أحد الاعتبارات المشار إليها كان هو الخبرة الأمريكية ـ الصومالية (١٩٩٢-١٩٩٤)، وحرص الولايات المتحدة على عدم التورط مجدداً في الصومال إلا في ظروف تكون آمنة وإلا ضد أهداف تبدو محددة. اعتبار آخر، وهو استعداد القوتين الأساسيتين في الصومال، أي الحكومة والمجلس، لتقديم كل عون ممكن للولايات المتحدة، كما سلف القول، في حملتها ضد الإرهاب. وفي هذا الإطار، اتفقت الولايات المتحدة مع الحكومة الانتقالية على تشكيل لجنة مشتركة تتقصى حقيقة دور بعض المؤسسات المالية الصومالية في تمويل النشاط الإرهابي، علماً بأن الولايات المتحدة جمّدت من جانبها أموال شركة البركات الإسلامية[٧٢]. وأشارت مصادر أخرى إلى منح الولايات المتحدة تسهيلات عسكرية من المجلس لاستخدام ميناء بربرة ومطارها لخدمة قواتها العاملة في القرن الأفريقي[٧٣]. أما الاعتبار الثالث والأخير، فهو الخوف من تداعيات التدخل في الصومال،

(٧١) حقوق المنظمة العربية لحقوق الانسان، ص ٢٥، و الحياة، ٢٠٠٢/٦/١٥.

(٧٢) حقوق الإنسان في الوطن العربي لعام ٢٠٠١، ص ٢٤.

بتعميق حال الفوضى السائدة، بحيث تقترن تصفية خلايا الإرهاب بتهيئة البيئة لتكوين المزيد منها.

واختلف الموقف الأمريكي في أسانيده تجاه **سوريا ولبنان عنه تجاه الصومال، وذلك أن الاتهامات الأمريكية لكلتا الدولتين انصبت على جوهر موقفهما من الصراع العربي ـ الإسرائيلي وتطوراته. فمن جهة تستضيف سوريا بعض المنظمات الفلسطينية المصنفة إرهابية، ومن جهة أخرى قام حزب الله بدور أساسي في تحرير جنوب لبنان، وهو بدوره من تنظيمات الإرهاب في القائمة الأمريكية، ومدعوم من كل من سوريا ولبنان، وبالتالي تعاملت الولايات المتحدة مع استعداد هاتين الدولتين العربيتين لمساندة جهودها في مكافحة الإرهاب، باعتبار أنه استعداد جيد، وإن يكن غير كاف، وذلك على أساس أنه لا يمكن لدولة مثل سوريا أن تشجب نوعاً من الإرهاب (أي إرهاب القاعدة وطالبان) وتدعم آخر (أي حركات التحرر الوطني في فلسطين ولبنان) على حدّ تعبير كولن باول[٧٤]. وحمل المعنى نفسه تصريح نائبه أرميتاج وإن مضى خطوة أبعد بالتلويح بضربة محتملة لسوريا[٧٥]. ومثلت تلك الضغوط الأمريكية محدّدات للسياسة الخارجية السورية على مدار الشهور القليلة الماضية (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ وحزيران/ يونيو ٢٠٠٢)، فبادرت سوريا بالضغط على حزب الله لوقف التصعيد على جبهة الجنوب اللبناني، وشاركتها في ذلك إيران التي زار وزير خارجيتها لبنان والتقى قيادة الحزب فيه. كما شاركت في اجتماع شرم الشيخ مع الرئيس مبارك والأمير عبد الله، وصدر عن الاجتماع تصريح يدين «كافة أشكال العنف»، وهذه صيغة فضفاضة سمحت لكل طرف بأن يفسرها حسب هواه، ففهم أن نشاط الانتفاضة جزء من العنف المدان، فيما أكدت سوريا أن موقفها من مشروعية مقاومة الاحتلال ظل على حاله. حتى إذا ما ألقى بوش خطابه في ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ بدا أنه ربما لن تتمكن سوريا في المستقبل من المحافظة على جوهر موقفها التوفيقي، بعدما دعيت بكل وضوح لغلق معسكرات «الإرهاب» فيها.**

---

(٧٣) أحمد إبراهيم محمود، «ضرب الصومال ثأر أم مكافحة الإرهاب؟،» **الأهرام**، ٢٦/ ١٢/ ٢٠٠١.

(٧٤) **الحياة**، ٢٤/ ٩/ ٢٠٠١.

(٧٥) **الحياة**، ١٣/ ١٠/ ٢٠٠١.

٢ ـ الدول التائبة

وهي دول كانت الولايات المتحدة قد أخضعتها لعقوبات دولية و/أو ثنائية، أو هددتها بعمل عسكري قبل ١١ أيلول/سبتمبر بسبب اتهامها بممارسة الإرهاب أو التساهل معه. ثم عادت وغيّرت سياستها حيالها بسبب تعاونها في مكافحة هذا الإرهاب نفسه، سواء قبل أحداث ١١ أيلول/سبتمبر أو بشكل أوضح بعدها. ومثل هذا التطور نقل الدول التائبة في إطار الحرب من موقع الهدف إلى منزلة الشريك، وحكم السياسة الأمريكية تجاه ثالوث: اليمن ـ السودان ـ ليبيا.

كان تحسن العلاقات الأمريكية ـ اليمنية قد بدأ في أعقاب انتهاء الحرب الأهلية في اليمن في عام ١٩٩٤، وجاء في إطار رغبة الرئيس علي عبد الله صالح فتح صفحة جديدة مع الولايات المتحدة بعد الآثار التي خلفتها حرب الخليج، وهي حرب وقف فيها اليمن خلف العراق. وارتبط هذا التطور في الوقت نفسه بحرص الولايات المتحدة على تطوير وضعها في منطقة الخليج، واقترن بزيادة الكشوف النفطية في اليمن. وفي هذا السياق، تمّ منح الولايات المتحدة تسهيلات بحرية في جزيرة سوقطرة، ثم تبيّن امتداد هذه التسهيلات إلى ميناء عدن بعد تفجير المدمرة الأمريكية كول. لكن الواقعة الأخيرة نفسها كانت فرصة لتكثيف الوجود الأمريكي في اليمن للإشراف على التحقيق مع العناصر المشتبه في تورطها في الحادث، وهو إشراف اضطر إليه اليمن اتقاء لضربة عسكرية أمريكية بدت وشيكة، لكنه أحرجه حرجاً بالغاً مع قبائله وتياراته الدينية المتشددة.

وعندما وقعت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ دخل التعاون الأمني بين البلدين طوراً جديداً وصفه رئيس مجلس الشورى اليمني بأنه «كامل»[٧٦]. كما اتخذه كولن باول نموذجاً للتعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، عندما أثنى في تقديمه التقرير السنوي للخارجية الأمريكية عن الإرهاب في عام ٢٠٠١ على عمل اليمن مع الولايات المتحدة من أجل «اجتثاث خلايا القاعدة والتأكد من أن اليمن لا يستخدم كقاعدة للعمليات الإرهابية»، ولم يشمل بالثناء نفسه سوى دولتين أخريين هما جورجيا والفيليبين[٧٧]. واتخذ

(٧٦) **الحياة،** ١٧/٦/٢٠٠٢.

(٧٧) *Annual Terrorism Report,* p. 1.

التعاون الذي أشار إليه باول وأكده اليمن أكثر من مستوى، منها تقديم الولايات المتحدة قوائم مطلوبين كانت أساساً لحملة اعتقالات واسعة وضعت السلطة اليمنية أحياناً في مواجهة مسلحة مع القبائل، وإيفاد «خبراء» لتدريب الكوادر اليمنية على مكافحة الإرهاب، وهو ما نفاه علي عبد الله صالح بداية على أساس أنه كفيل بحربه مع الإرهاب، ثم عاد وقلل من الأهمية العددية لهؤلاء الخبراء، وتزويد اليمن بمجموعة من المعدات الإلكترونية لمراقبة منافذه الحدودية(٧٨)، وتطبيق نظام خاص لفحص أوراق المسافرين أشبه بنظيره المطبق في باكستان، والذي يربط الدائرة الجمركية للدولة بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

وارتبط الانفتاح الأمريكي على **السودان بانهيار التحالف السياسي بين الرئيس عمر البشير والدكتور حسن الترابي، وهو ما اعتبرته الولايات المتحدة فرصة مناسبة لتفكيك النظام الديني السوداني. وعلى صعيد آخر، كان السودان قد أعرب عن استعداده للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب حتى قبل أحداث أيلول/سبتمبر، وأكدت الولايات المتحدة أنها تلقت منه معلومات مهمة تخص النشاط السابق لبن لادن وتنظيم القاعدة على أراضيه، تضاف إلى ذلك ضغوط شركات النفط الأمريكية على بوش (الابن) من أجل دخول السوق السودانية ومنافسة الشركات الغربية والصينية فيها. وتلك الاعتبارات كانت تحت نظر الإدارة الأمريكية عندما تسلمت السلطة في عام ٢٠٠١. لكن في الوقت نفسه كان أمامها الاعتبار المهم الخاص بموقف اليمين المحافظ الجديد النافذ فيها وفي مواقع أخرى لا تقل أهمية. وكان هذا الموقف يتحفظ على أي تقارب مع السودان على خلفية اضطهاده المسيحيين في الجنوب، وقد سبقت الإشارة إلى اهتمام هذا التيار بقضية الحريات الدينية بشكل عام. ولذلك عندما قرر بوش مكافأة النظام السوداني على تنازلاته بمساعدته على وقف الحرب الأهلية وإنهاء مشكلة الجنوب، اختار رجل دين هو جون دانفورث ليقوم بهذه المهمة ويكون مفوض الرئاسة الأمريكية في الجنوب. وأعلن الرئيس هذه الخطوة في ٦/٩/٢٠٠١ أي قبل أربعة أيام من أحداث أيلول/سبتمبر الشهيرة. حتى إذا**

---

(٧٨) المنظمة العربية لحقوق الانسان، **حقوق الإنسان في الوطن العربي لعام ٢٠٠١**، ص ٢٥٤-٢٥٩؛ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي لعام ٢٠٠١**، ص ٣٣٣؛ **الحياة**: ١٩/٩/٢٠٠١؛ ٢٢/٩/٢٠٠١؛ ٢٧/٩/٢٠٠١؛ ٩/٤/٢٠٠٢، و ١٠/٥/٢٠٠٢.

ما حَلَّ يوم التاسع من أيلول/سبتمبر نفسه التزم السودان بدعم الجهود الأمريكية لمكافحة الإرهاب، فعمل على هدي قوائم الاشتباه التي تلقاها. وتعقّب فلول الأفغان على أرضه، ونفذ التعليمات الخاصة بتأمين السفارات الغربية، ونسّق مع الفريق الأمريكي الموجود في الخرطوم[٧٩].

وفي هذا السياق، تقدم دانفورث بخطة لحل مشكلة الجنوب، تبدأ بوقف إطلاق النار في جبال النوبا وتحيطه بالمراقبة الدولية، وتوفر ممرات آمنة لتدفق مواد الإغاثة للسكان، وتمنع قصف الأهداف المدنية وخطف الجنوبيين واسترقاقهم[٨٠]. ووافق السودان على الخطة بعد تحفظ لم يدم طويلاً على منع قصف المدنيين استناداً إلى أن المنشآت النفطية التي يقصفها الجنوبيون فيها مدنيون. والتزمت الولايات المتحدة بتمويل المراقبة الدولية لوقف إطلاق النار بمبلغ خمسة ملايين دولار[٨١]، وتعهدت بتعميم الخطة في حال نجحت في تهدئة أوضاع النوبا. ثم تمّ التوصل إلى اتفاق لاحق بين الحكومة وحركة غارانغ يعطي الجنوب حق تقرير المصير بعد فترة انتقالية مدتها ست سنوات[٨٢]. على صعيد آخر، قللت الولايات المتحدة من أهمية اتهام السودان بممارسة الرقّ واعتبرت أنه، مع صحته، فيه من المبالغة أكثر مما فيه من الحقيقة[٨٣]. وعارض الرئيس بوش شخصياً أحد بنود مشروع قرار نظره الكونغرس كان يقضي بالمعاقبة على الاستثمار في السودان[٨٤]. وامتنع المندوب الأمريكي في مجلس الأمن عن استخدام حق الفيتو ضد قرار تعليق العقوبات الدولية المفروضة على السودان منذ عام ١٩٩٦، واكتفى بالامتناع عن التصويت، مع الإبقاء على العقوبات الأمريكية. وساهمت الولايات المتحدة في تهدئة مشكلات السودان مع دول جواره، وإن تم ذلك بتنازلات كبيرة من طرفه، شملت إعطاء القوات الأوغندية حق تعقّب قوات جيش الرب المتمرد

---

(٧٩) **الحياة: ٢٠/٩/٢٠٠١؛ ٢٤/٩/٢٠٠١، و ٢٦/٩/٢٠٠١.**

(٨٠) هاني رسلان، «مهمة دانفورث: ما الذي تطرحه واشنطن على الحكومة السودانية؟،» **ملف الأهرام الاستراتيجي، السنة ٨، العدد** ٨٨ **(نيسان/أبريل ٢٠٠٢)، ص ٤١-٤٢.**

(٨١) **الحياة، ١٠/٣/٢٠٠٢.**

(٨٢) المنظمة العربية لحقوق الانسان، **حقوق الإنسان في الوطن العربي لعام ٢٠٠١، ص ١٣٥-١٤٢.**

(٨٣) **الحياة، ٧/٦/٢٠٠٢.**

(٨٤) خالد محمد علي، «جارانج يحرض واشنطن ضد الحكومة السودانية،» **الأسبوع، ١٨/٣/٢٠٠٢.**

عليها لمسافة ١٠٠ كم داخل الأراضي السودانية. كما شملت تزويد إثيوبيا بالنفط وتقديم تسهيلات بحرية لها[٨٥].

أما في ما يخص ليبيا، فلقد بدا اقتراب الولايات المتحدة منها أبطأ مقارنة بتقاربها مع كل من اليمن والسودان، فتاريخ التوتر في العلاقات الليبية ـ الأمريكية أبعد. لكن على شاكلة التطورات التي لحقت بالموقفين اليمني والسوداني ورتّبت تطورات مناظرة في الموقف الأمريكي، جاء الانفتاح الليبي على الخارج منذ منتصف التسعينيات. وكان من أبرز دلائل الانفتاح: انتقال نظام العقيد القذافي من دعم منظمات وُصمَت بالإرهاب، كجيش التحرير الأيرلندي وجماعة أبو سياف الفيليبينية وبعض منظمات المقاومة الفلسطينية، إلى التوسط لحل مشاكل الغرب نفسه مع الإرهاب. وبرز دور نجل العقيد بوجه خاص في تسوية قضية الرهائن مع جماعة أبو سياف، وليس أقل أهمية من ذلك قبول النظام تسليم المتهمين الليبيين في قضية لوكيربي للمثول أمام محكمة اسكتلندية. وشهد عام ٢٠٠٢ تحديداً الحكم بتبرئة أحدهما وسجن الآخر. وجاء ذلك متمماً لمحاكمات أخرى مماثلة لمواطنين ليبيين اتهموا بإسقاط طائرة فرنسية فوق صحراء النيجر وتفجير ملهى ليلي في برلين. وفي أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ نظمت الجماهيرية الليبية حملة اعتقالات واسعة لأشخاص اتهموا بالانتماء لتنظيم الجماعة الإسلامية المقاتلة التي تدرجها الولايات المتحدة على قائمة المنظمات الإرهابية. لكن على الرغم من أن المساعي الحميدة المشار إليها أبعدت الشر عن ليبيا وأمنتها من مرحلة ثانية أو ثالثة من الحرب على الإرهاب، إلا أنها لم تكن كافية لرفع العقوبات الدولية المفروضة عليها ولا لتجميد قانون داماتو الأمريكي الذي يطبق عليها. فمن ناحية، علقت العقوبات الدولية على ليبيا ولم ترفع بسبب استمرار الخلاف حول بعض التفاصيل المتعلقة بتسوية قضية لوكيربي والخاصة بتعويض أسر الضحايا وتحمل نفقات المحاكمة والإقرار بالمسؤولية عن الحادث، ومن ناحية أخرى ما زالت ليبيا تخضع رسمياً لأحكام قانون داماتو الذي كان النائب الجمهوري ورئيس لجنة البنوك ألفونس داماتو قد تقدم به للكونغرس في عام ١٩٩٤، ويقضي بحظر الاستثمار الغربي في قطاعي النفط والغاز في كل من ليبيا وإيران بما يزيد على ٤٠ مليون دولار. وإن تعرض القانون فعلياً لخروقات

---

(٨٥) **الحياة**، ١٢/٥/٢٠٠٢.

كثيرة[٨٦].

٣ ـ الدول الصديقة

هي دول يمكن تعريفها في إطار الالتزام بهدف هذا الفصل بأنها تلك الدول التي كان يتوقع أن يعتمد عليها بشكل أساسي في دعم الجهود الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب بحكم عوامل متعددة. البعض من هذه العوامل يتعلق بطبيعة علاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة، والبعض الآخر يرتبط بظروفها الداخلية وتعرضها هي نفسها لمشاكل مبعثها جماعات وتيارات دينية متشددة. لكن المفارقة التي كشفت عنها أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أن الصديقين الأهم للولايات المتحدة على المستويين العربي والإسلامي ـ مصر والسعودية ـ كانا هما اللذان قدما العناصر المدبرة للهجمات وبعض أبرز منفذيها، حسب الرواية الأمريكية. فزعيم تنظيم القاعدة هو السعودي أسامة بن لادن وساعده الأيمن هو المصري أيمن الظواهري. والمتهم الأول في القضية هو المصري محمد عطا و١٥ من إجمالي ١٩ متهماً فيها يحملون الجنسية السعودية[٨٧]. وعلى الرغم من أن قائمة الاتهام طالت كثيرين، إلا أنها ظلت تحتفظ بظل خليجي (سعودي بالأساس) ـ مصري واضح. في هذا السياق، فرض منطق الأحداث سؤالين على جانب كبير من الأهمية، هما: لماذا تفرز البيئتان المصرية والسعودية عناصر الإرهاب؟ ولماذا تختص هذه العناصر بعدائها للولايات المتحدة الأمريكية؟

في ما يخص **السؤال الأول قدمت إجابتان: غياب الديمقراطية، والتساهل مع منظمات المجتمع المدني الراعية للإرهاب. والإجابتان كما يظهر محملتان بأسباب التناقض الداخلي، وذلك أن جزءاً من آليات إعمال الديمقراطية تتمثل في تنشيط المجتمع المدني. لكن المجتمع المدني نفسه متهم بتمويل الإرهاب،**

---

(٨٦) خالد حنفي، «لماذا خرجت ليبيا من محور الشر؟،» **ملف الأهرام الاستراتيجي، السنة ٨، العدد ٨٨ (نيسان/أبريل ٢٠٠٢)، ص ٤٥-٤٦؛ عوض، «العلاقات العربية ـ الأمريكية في التسعينيات،» ص ١٦٨-١٦٩؛ المنظمة العربية لحقوق الانسان، حقوق الإنسان في الوطن العربي لعام ٢٠٠١، ص ٢١٠؛ ميشيل تشوسودوفيسكي، عولمة الفقر، ترجمة محمد مستجير مصطفى (القاهرة: منشورات سطور، ٢٠٠٠)، ص ٣٠، والحياة، ٣١/٥/٢٠٠٢.**

(٨٧) في تحليل العلاقات الأمريكية بكل من مصر والسعودية بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، انظر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي لعام ٢٠٠١، ص ٣٢٣-٣٢٧.**

والتالي يصبح المطلوب هو تدخل الدولة من أجل ضبطه وتقييده، وفي هذا إخلال بالديمقراطية. على صعيد آخر، فأن تكون لتنظيمات والحركات القاعدية (Grassroot Organizations) موقف مفارق للموقف الرسمي للنخبة الحاكمة إلى هذا الحدّ، فإن هذا يعني أن إعمال الديمقراطية في بلدانها سيغيّر أموراً كثيرة، منها وصول «غير الديمقراطيين» الى السلطة، وهو ما يتعارض مع جهود مكافحة الإرهاب. وفي كل الأحوال، فإن فتح ملف الديمقراطية في الوطن العربي عموماً، وفي البلدان الخليجية خصوصاً، ليس من إنجازات ١١ أيلول/ سبتمبر. فلقد سبق أن أثير هذا الموضوع على نطاق واسع في ظل إدارة بوش (الأب)، عندما طالب بعض أعضاء إدارته بأن تستثمر الولايات المتحدة الظرف التاريخي المرتبط بانهيار الاتحاد السوفياتي والانتصارات الأمريكية الناجمة عن حرب الخليج الثانية من أجل نشر الديمقراطية في المنطقة العربية. لكن آخرين رأوا البدء بتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي على أساس أن استمراره يقدم ذريعة لإرجاء التطور الديمقراطي، وتلك كانت هي الخلفية التي انطلقت فيها عملية مدريد.

ويشرح لنا مارتن إنديك السياسي الأمريكي اليهودي المخضرم، الذي تقلب في مناصب رسمية عديدة وخرج من آخرها متهماً بالتجسس على الولايات المتحدة لصالح إسرائيل، كيف تمّت الصفقة بين الولايات المتحدة وأصدقائها في هذا الخصوص. يقول إنديك إن الولايات المتحدة تركت الدول العربية الصديقة تتعامل مع مشكلاتها الداخلية بالشكل الذي يروقها وحصلت في المقابل على تسهيلات عسكرية وأسعار مستقرة للنفط وتمويل صفقات السلاح والمساعدة في احتواء الدول المارقة. ويضيف إنديك أنه بعد ١١ أيلول/سبتمبر آن الأوان لإبرام صفقة جديدة بين الولايات المتحدة وكل من مصر والسعودية، تحترم بمقتضاها إدارة بوش (الابن) دعمهما المشروط لجهود مكافحة الإرهاب بعدم مشاركة إسرائيل في الحرب وتأجيل ضرب العراق ووقف العنف. وتلتزم فيها الدولتان بالمقابل بإصلاح نظاميهما السياسي والاقتصادي، والانفتاح على المعارضة المعتدلة[٨٨].

وعلى الرغم من أن إنديك لا يحتل موقعاً رسمياً في الوقت الراهن، بل

(٨٨) Martin Indyk, «Back to the Bazar,» *Foreign Affairs* <http://www.foreignaffairs.org>.

هو شخص مجروح في انتمائه الوطني على ما تقدم، فإن آراءه بدت وكأنها مثلت جزءاً من الأجندة الأمريكية في التعامل مع قضية الديمقراطية في الوطن العربي بعد أحداث أيلول/ سبتمبر. ففي مقابل الموقف الرسمي لإدارة بوش الذي أثار القضية بعقلانية متعمدة واكتفى بإشارات متكررة إلى قيم الحرية واحترام حقوق الإنسان المميزة للحضارة الغربية، فإن بعض ممثلي تيار اليمين المحافظ الجديد داخل الكونغرس، وفي طليعتهم جوزيف ليبرمان، لجأوا إلى التحريض السافر، وحثوا الولايات المتحدة صراحة على أن تبادر الى فرض قيمها السياسية والاقتصادية على البلدان العربية، وشجعوها على استخدام سلاح المساعدات السنوية على سبيل الضغط، وذلك في إشارة مفهومة إلى الحالة المصرية بالتحديد[٨٩].

وبالتناقض مع قضية الديمقراطية، أثير موضوع التضييق على أنشطة الجمعيات الخيرية، واحتل موقعاً متقدماً من اهتمامات بوش ومن حوله. فلقد تقدمت الولايات المتحدة الى السعودية بلوائح ضمت جمعيات خيرية متهمة بتمويل الإرهاب والإرهابيين، وطالبتها بتجميد أموالها إعمالاً لقرار الأمم المتحدة رقم ١٣٧٣. وبلغ عدد الجمعيات التي خضعت لإجراءات سعودية من هذا القبيل نحو ١٥٠ جمعية خيرية، علماً بأن مجموع هذه الجمعيات في المملكة لا يزيد على ٢٣١ جمعية. وتكرر ما حدث في السعودية مع دول الخليج الأخرى. وتوالى إصدار القوانين (في الإمارات) أو القرارات (في الكويت) أو التعميمات (في قطر) لمكافحة غسل الأموال ومعاقبة جمعيات خيرية بذواتها[٩٠]. وفي السياق نفسه، تكررت زيارات مسؤولين أمريكيين الى منطقة الخليج للتعرف عن قرب على التقدم في إحكام الرقابة المالية على المجتمع المدني، والتأكد من أن المال الخليجي لا يذهب إلى بن لادن أو من شابهه. وكان بين هؤلاء وزير الخزانة جون أونيل ومسؤولون من الخارجية وآخرون من الكونغرس[٩١]. وإذا علمنا أن النشاط الخيري يمثل أحد الوجوه

---

(٨٩) صلاح الدين حافظ، «ديمقراطية التأديب والتهذيب والإصلاح،» **الأهرام، ٢٣/ ١/ ٢٠٠٢.**

(٩٠) تحدثت مصادر صحافية عن تجميد أموال ٦٦ شخصاً ومنظمة، ثم تجميد أصول ١٥٠ شخصاً ومنظمة، ثم عن تجميد أموال فرعي مؤسسة الحرمين في البوسنة والصومال، وأخيراً عن تجميد أرصدة ٤ جمعيات خيرية. انظر هذه البيانات على التوالي في: <http://www.state.gov/r/pa/ho/pubs/fs/5889.htm>;

الحياة، ٢٩/ ١٠/ ٢٠٠١؛ الأهرام، ١٣/ ٣/ ٢٠٠٢، والأهرام العربي (٦ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢)، ص ٩.

الأساسية إن لم يكن هو الوجه الأساسي لنشاط منظمات المجتمع المدني في الخليج، أمكن لنا أن نضع يدنا على حجم الأضرار التي سوف تلحقها تلك السياسة بدور المجتمع المدني ومنظماته. وإذا أضفنا إلى ذلك التلازم بين العمل الخيري والدوافع الدينية المبررة له، استطعنا أن نتبين إلى أي مدى جاءت الإجراءات الخاصة بالجمعيات صادمة لمشاعر المواطن الخليجي العادي الذي وجد فيها تعارضاً مع معتقداته الإسلامية.

ترافق ذلك كله وتزامن مع انهمار قوائم المطلوبين على السلطات الخليجية، والسعودية منها بالذات. وكان شديد الإثارة ما عُرف في شهر واحد ـ هو شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٢ ـ عن أن المملكة اعتقلت ١٣ شخصاً من مواطنيها بتهمة الانتماء لتنظيم القاعدة. وتقدمت إلى الإنتربول بقائمة ضمت ٧٥٠ مواطناً آخرين متهمين بالتهمة ذاتها. وتسلمت مواطناً سودانياً من السودان كان قد تورط في إطلاق صاروخ على طائرة أمريكية في أيار/مايو ٢٠٠٢ وإن لم يعلن عن النبأ في حينه. وحققت مع ثلاثة من مواطنيها في بدايات قضية كبرى في المغرب حول علاقة خلية إسلامية ببن لادن[٩٢]. وبقدر ما لفتت تلك التحركات النظر إلى أبعاد التنسيق الأمني بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، وفي ما بين الدول العربية وبعضها البعض، فإنها أثارت القلق حول الانعكاسات السلبية لهذه الظاهرة على التطور الديمقراطي في المنطقة.

أما في ما يخص **السؤال الثاني، فلقد قدمت له إجابة هي التالية: العداء الإعلامي والتعليمي للآخر «المختلف» عن الذات العربية والإسلامية، وذلك على أساس أن هجمات أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ حركها «حقد» على التقدم والحضارة الأمريكيين. ومثل هذا التفسير يذهب بعيداً جداً بالمسؤولين الأمريكيين عن التفسيرات الشعبية، بل الرسمية العربية نفسها أيضاً، لتلك الهجمات، والتي تدور حول ازدواجية المعايير الأمريكية والوجود العسكري الأجنبي في الخليج والتدخل السافر في الشؤون الداخلية لدول المنطقة. لكنه (أي التفسير الأمريكي) كان كافياً على أي حال لفتح ملف تنقيح السياسات**

---

(٩١) **الحياة:** ١٨/١٠/٢٠٠١، و٥/٣/٢٠٠٢، وريمون ماهر كامل، «مجلس التعاون الخليجي: تداعيات الإرهاب وآليات المواجهة،» **شؤون خليجية**، العدد ٢٨ (شتاء ٢٠٠٢)، ص ٤٩.

(٩٢) انظر هذه التطورات في: **الحياة:** ١٧/٦/٢٠٠٢؛ ١٨/٦/٢٠٠٢؛ ١٩/٦/٢٠٠٢، و٢٠/٦/٢٠٠٢.

الإعلامية والتعليمية العربية من مشاعر العداء للآخر. وعلى غرار قضية الديمقراطية، لم تكن قضية إصلاح مناهج التعليم حديثة، فلقد ارتبطت إثارتها بنشر ما عُرف بثقافة السلام التي تبنتها اليونسكو منذ عام ١٩٧٤، إذ دعت ثقافة السلام إلى توظيف التعليم في نشر مفاهيم التسامح والتعاون والسلام الدولي. واقترنت الدعوة لها باتخاذ سلسلة من الإجراءات آخرها اعتبار الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠ عاماً دولياً لثقافة السلام، والفترة ما بين عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٠ العقد الدولي لثقافة السلام[(٩٣)]. وشهدت دول عربية كثيرة ـ منها مصر ـ سلسلة من المراجعات لمناهجها التعليمية في اتجاه تعزيز ثقافة حقوق الإنسان وقيم الانفتاح على الآخر، المختلف في النوع (المرأة) والدين (غير المسلم) والاتجاه السياسي (المعارضة). فشكلت لجان لهذا الغرض في دول عديدة، منها السعودية[(٩٤)]. لكن ربما كان الجديد في إثارة القضية نفسها بعد أحداث أيلول/سبتمبر أمران أساسيان: الأول، التركيز الواضح على فرع معيّن من فروع التعليم، هو التعليم الديني؛ والثاني، اختصاص التعليم الديني الوهابي بهجوم أشد على أساس أن المذهب الوهابي متشدد يربي العنف وينشىء الإرهابيين. واقترن ذلك بحملة صحفية لتقويض سمعة المملكة[(٩٥)]، بل الذهاب أيضاً إلى آخر نقطة يمكن تصورها، أو لا يمكن تصورها في الواقع، بالدعوة إلى ضرب مدينة مكة وهدم الكعبة التي هي قبلة الإسلام والمسلمين.

وطالما استمر التحريض على الرغم من شدّة فجاجته، محصوراً في الحملات الصحافية والإعلامية والأكاديمية التي وقف وراءها أمثال توماس فريدمان وريتش لوري ودانيال بايبس، فلقد أمكن دائماً التمييز على مستوى الخطاب الأمريكي بين ما هو شعبي وما هو رسمي. وإن كان من المفهوم ضمناً أن الثاني يحاول التأثير في الأول، خصوصاً في مجتمع ديمقراطي كالمجتمع الأمريكي. ومن

---

(٩٣) محمد عزت عبد الموجود، «التعليم وثقافة السلام،» ورقة قدمت إلى: الندوة الدولية حول ثقافة السلام والقضايا العربية، أبو ظبي، ٢٨-٢٩ آذار/مارس ٢٠٠١، ص ٥.

(٩٤) حول بعض جهود المملكة في تطوير مناهجها التعليمية، انظر: «تداعيات ١١ سبتمبر على المنطقة: الأمريكيون يطالبون بتعديل المناهج الدينية،» **البيان**، <http://albayan.co.ae/albayan/2002/04/03/syn/42.htm>.

(٩٥) انظر رسالة دانيل بايبس الموجهة لأسر ضحايا أيلول/سبتمبر تحت شعار «إنسوا واشنطن وركزوا على الرياض» والتي عزا فيها تطرف بن لادن إلى المذهب الوهابي. ودعا هذه الأسر لمطالبة السعودية بالتعويض ترتيباً على مسؤوليتها عن تفريخ الإرهاب وتنشئة الإرهابيين: Daniel Pipes, «Sue the Saudis,» *New York Post*, 18/2/2002, <http://www.danielpipes.org/articles/article.phd?id =135>.

ذلك أن بعض أعضاء اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة أرسلوا تقريراً إلى الكونغرس للنظر في اقتراح هدم الكعبة بعنوان «لم لا؟» (Why Not?)، جاء فيه أن فكرة ريتش لوري وإن بدت مستحيلة عملياً إلا أنها قابلة للنقاش على مدار العامين القادمين على أساس أن هدم الكعبة ليس أهم من برجيْ مركز التجارة العالمي ولا هو أعز منهما عند الأمريكيين[٩٦].

الأهم والأخطر، وبالتالي الأدعى للملاحظة، التهجم على السعودية في جلستين للكونغرس حضرهما دوري غولد المستشار السياسي لآرييل شارون، وديفيد رايس جونز الصحافي البريطاني وآخرون. وعلى حين كرر النائب سام برونباك مقولة الابن بوش أن من ليس مع الولايات المتحدة في حربها مع الإرهاب هو بالضرورة ضدها، وهو ما يجب أن تعيه السعودية، لم يستبعد ديفيد رايس جونز احتمال تقسيم المملكة إلى «كانتونات» واحتلال الولايات المتحدة الإقليم الشرقي حيث منابع النفط، وذلك إذا ما «تحالفت السعودية لا قدر الله مع صدام حسين» على حدّ تعبيره[٩٧]. سيناريو تقسيم المملكة واحتلال الأحساء لا يقل فجاجة عن سيناريو هدم الكعبة، مع اختلاف يتعلق بالمنبر الذي طرح منه كلا السيناريوهين: الصحافة في حالة ريتش لوري، والكونغرس في حالة ديفيد رايس جونز. وهو على أي حال يلفت الانتباه إلى أن قضية الوجود العسكري في السعودية وفي الخليج بشكل عام لم تعد قضية مثارة في الأمد البعيد ولا بالطبع المتوسط. ولقد سبق لأرميتاج مساعد وزير الخارجية الأمريكية أن صرح بعد أحداث ٢٠٠١/٩/١١ بقوله «نحن هناك (أي في الخليج) لنحمي النفط وسنبقى هناك»[٩٨]. وبعد نحو ستة أشهر على هذا التصريح أعلن رامسفيلد وزير الدفاع عن زيادة حجم القوة العسكرية الأمريكية في الخليج[٩٩]، تلك واحدة. والأخرى أن مناقشة الكونغرس تنبه الأذهان إلى قضية «التحالف مع صدام» كمبرر للانقلاب على السعودية، وكيف يمكن أن توظف هذه القضية من أجل تليين الموقف السعودي من استخدام القواعد الأمريكية فيها لضرب العراق أو في القليل من أجل تجميد التطور الإيجابي في العلاقات السعودية ـ العراقية على المستويين التجاري والدبلوماسي، وهو تطور

---

(٩٦) **الأهرام**، ٢٠٠٢/٣/١٤.

(٩٧) انظر: برنامج «حصاد اليوم» على قناة الجزيرة القطرية بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٨.

(٩٨) جميل مطر، «أمريكا والكراهية: الرد الجدلي،» **الخليج**، ٢٠٠١/١١/٢٩.

(٩٩) **الحياة**، ٢٠٠٢/٦/١٢.

حثيث. هذا إلى أنه يسلط الضوء على حدود «الصداقة» السعودية ـ الأمريكية ويوضح أبعادها.

ننتهي من **الجزء الثالث من هذا الفصل إلى أن عدم تحديد مدى زمني للحرب على الإرهاب ولا للمستهدفين بها، والاكتفاء بالحديث عن عدة مراحل لها، وضع من الناحية الفعلية الدول العربية، إما في دائرة الاتهام المباشر، وإما في دائرة الاشتباه، وأخضعها في الحالتين لسلسلة مطالب أمنية وسياسية/ اقتصادية وثقافية، استناداً إلى أن المدانين (أمريكياً) خرجوا من المنطقة العربية. وفي الوقت الذي لم يُتفق فيه بعد على معنى للإرهاب، احتفظت الولايات المتحدة لنفسها بحق تعريف الفعل الإرهابي، وأهم من ذلك بحق تجريمه ومعاقبته واختيار الأسلوب الأنسب للعقاب.**

رابعاً: السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي بعد ١١ أيلول/ سبتمبر

عاملان أساسيان أثرا في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي بعد ١١ أيلول/ سبتمبر وقاداها إلى التأرجح بين خط عام وحاكم يتمثل في الدعم المطلق للسياسة الإسرائيلية، وبين محاولة متواضعة للخروج على هذا الخط والتصرف بمنطق الوسيط. **العامل الأول المشابهة المجحفة وغير المتكافئة بأي مقياس بين أعمال المقاومة الوطنية الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي وتفجيرات نيويورك وواشنطن، وبين ياسر عرفات وبن لادن، وبين دور شارون في مكافحة «الإرهاب» في فلسطين ومهام رامسفيلد للغرض نفسه في أفغانستان. وبالتالي اعتبار ما كانت تقوم به إسرائيل، سواء قبل اجتياحها الكبير للأراضي الفلسطينية في ٢٩ آذار/ مارس ٢٠٠٢ أو بشكل أوضح بعده، بمثابة عودة لمفهوم الحرب بالإنابة** (War by Proxy) **من خلال حرب تخوضها إسرائيل نيابة عن الولايات المتحدة، أو ما عُبّر عنه في حينه بأنه مرحلة ثانية من الحرب ضد «الإرهاب».**

كانت وراء هذه المشابهة المجحفة، آلة الدعاية الإسرائيلية وأبواقها داخل الولايات المتحدة. فبعد ساعات من وقوع هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، شبَّه آرييل شارون الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بزعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن[١٠٠]. وشهدت إسرائيل اجتماعاً حاشداً حضره بعض

مسؤوليها وآلاف من مواطنيها لابتزاز مشاعر الشعب الأمريكي تحت عنوان كبير «إنّ لكم صديقاً» (You've Got a Friend). وكانت الرسالة المطلوب توصيلها هي أن إسرائيل والولايات المتحدة في خندق واحد ضد الإرهاب. وتبنى الموقف ذاته بعض رجال الإدارة الأمريكية، منهم مسؤول كبير في وزارة الدفاع لم تسمه صحيفة **نيويورك تايمز، لكن رُجّح أنه بول ولفويتز قياساً على مواقفه السابقة، حيث قال «لو إن الانتحاريين يفجرون أنفسهم في نيويورك لكان تركيزنا على وقفهم ولا شيء آخر»**(١٠١)**. كما تحرك الكونغرس وتبنّى أحد مجلسيه (الشيوخ) في وقت لاحق مشروع قرار تقدم به النائب جوزيف ليبرمان، يفيد أن الولايات المتحدة وإسرائيل «مشتركتان في نضال مشترك ضد الإرهاب» ويدين التفجيرات الانتحارية في الأراضي المحتلة، وبحث المجلس الثاني (النواب) مشروعاً آخر يتهم الرئيس ياسر عرفات بمساندة الإرهاب**(١٠٢).

أما بوش نفسه فإنه اعترض، في بداية حملة أفغانستان، على مقارنة عرفات ببن لادن(١٠٣). وبدا من المفهوم أنه يريد أن ينصب الاهتمام الدولي على الساحة الأفغانية ولا يرغب في استفزاز مشاعر «الأصدقاء» العرب بما قد يفهمون منه أنه حرب على الإسلام والمسلمين. لكنه لم يتردد في اتهام عرفات بالمسؤولية عن تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، وتطور الأمر إلى حدّ وصفه بخيانة ثقته فيه، وانتقل إلى التشكيك في أهليته لإدارة دولة «مسالمة» تتعايش مع دولة إسرائيل، وانتهى إلى اعتبار إزاحته شرطاً لقيام دولة فلسطينية.

العامل الثاني غضب المواطن العادي في العديد من الدول العربية والإسلامية على ازدواجية المعايير الأمريكية في مقاربة الملفين العراقي والفلسطيني، وفي التعامل مع الطرفين الرئيسيين في إطار الملف الفلسطيني نفسه، وإدراك المسؤولين الأمريكيين أن بعض هذا الغضب قد ينصبّ على الولايات المتحدة نفسها. ولعل أسامة بن لادن قد عَبّر عن ذلك بكل وضوح في قسمه الشهير الذي توعّد فيه الأمريكيين بألا يذوقوا طعم الراحة ما بقيت فلسطين محتلة والفلسطينيون مشردّين. وبغض النظر عن مساحة الانتهازية السياسية في قَسَمْ بن لادن، يمكن القول إنه مع وجود سوابق عديدة للتعاطف

---

(١٠٠) **الحياة،** ١٤/٩/٢٠٠١.

(١٠١) جهاد الخازن، «عيون وآذان،» **الحياة،** ٢٢/٤/٢٠٠٢.

(١٠٢) **الأهرام المسائي،** ٣/٥/٢٠٠٢.

(١٠٣) محمد سيد أحمد، «هل قرر بوش استبعاد عرفات؟،» **الأهرام،** ١٦/٤/٢٠٠٢.

الشعبي العربي مع أبناء فلسطين، إلا أن هذا التعاطف بعد ١١ أيلول/سبتمبر اختلف نوعياً (التسلل عبر الحدود المصرية والأردنية)، وكمياً (اضطرابات لأول مرة في السعودية وأبعاد خطيرة لاضطرابات خليجية أخرى ولا سيما في البحرين) عن كل ما سبقه، لأن سياسات القمع الإسرائيلي نفسها بلغت منتهاها، وطاولت رمز السلطة الوطنية الفلسطينية نفسه. أضف إلى ذلك، أنه من الناحية العملية كان هناك شعور عام بأنه لا مزيد على التنازلات التي قدمها العرب، خاصة بعد موافقة قمة بيروت العربية على مبادرة الأمير عبد الله. فالمبادرة تأتي من أهم دولة إسلامية، وتعد إسرائيل بالتطبيع (وهو تحول مهم في موقف السعودية) مقابل الانسحاب إلى حدود عام ١٩٦٧، وفوق ذلك، فإن مصدر وحيها أمريكي، فقد جاءت تالية على زيارة توماس فريدمان للمملكة. من ناحية أخرى، فإن الردّ الإسرائيلي على المبادرة والتراخي الأمريكي في الدفاع عنها يضعف موقف دعاة التسوية وأنصار السلام. وفي هذا السياق، جاء حديث بوش (الابن) عن دولة فلسطينية، وإن يكن من داخل المربع رقم (١)، بالدعوة مجدداً من أجل التفاوض على إطار التفاوض. بهذا المعنى، يمكن مناقشة أربعة محاور أساسية دارت من حولها السياسة الأمريكية في ما يخص الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وتلك هي: قضية وقف العنف، وقضية الدولة الفلسطينية، ومؤتمر السلام الإقليمي (الدولي)، وإعادة هيكلة السلطة الوطنية.

١ ـ قضية وقف العنف

سيطر هاجس وقف العنف ـ كما سبق القول ـ على إدارة الرئيس بوش منذ ما قبل ١١ أيلول/سبتمبر، وكان هذا هو الأساس الذي بنيت عليه خطة جورج تينيت. وظل هاجس العنف نفسه ـ وإن تضخم كثيراً ـ يطارد الإدارة الجمهورية بعد ١١ أيلول/سبتمبر، بحيث يمكن القول إن هذه الإدارة في حقيقة الأمر لم تملك رؤية لتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي حتى ألقى بوش خطابه في ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٢. وهذا الموقف هو ما كان قد عَبّر عنه الناطق باسم الخارجية الأمريكية وأيّده فيه المتحدث باسم البيت الأبيض في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠١ بقوله «لا خطط لدينا لمبادرة جديدة. وإن الخطة الوحيدة لأمريكا تقوم على توصيات تقرير ميتشيل (الذي استلهمته خطة تينيت)»[١٠٤].

---

(١٠٤) الحياة، ١٤/١٠/٢٠٠١.

وكان العنف المشار إليه قد أوشك أن يتحول إلى ظاهرة يومية تبدأ بضغط واقع الاحتلال الإسرائيلي، تعقبه عملية للمقاومة الفلسطينية، ثم اجتياح أراضي السلطة الوطنية وأعمال التنكيل والتقتيل في أبنائها، يتلوه عمل جديد من أعمال المقاومة. وهكذا قام المنطق الأمريكي في تفسير الأحداث على أساس أن ردّ الفعل (أي عنصر المقاومة) هو مصدر العنف وليس الفعل نفسه (المتمثل في ظاهرة الاحتلال). ولذلك تكررت إدانات بوش لياسر عرفات بالتحريض على «الإرهاب» أو التساهل في مواجهته. وفي الوقت الذي تضمنت فيه إحدى اللوائح الأمريكية للمنظمات الإرهابية خمساً وثلاثين منظمة من هذا الطراز، اختص العرب بخمس عشرة منظمة، والفلسطينيون من بينهم بسبع منظمات هي: أبو نضال، وشهداء الأقصى، وحماس، والجهاد الإسلامي، وجبهة تحرير فلسطين، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية لتحرير ـ القيادة العامة. هذا فضلاً عن حزب الله اللبناني[(١٠٥)]. ومعنى هذا أن أكثر من نصف «الإرهاب العربي ـ الإسلامي» كان موجهاً ضد الاحتلال الإسرائيلي، وتلك ظاهرة تستحق من الولايات المتحدة التأمل والدراسة. وبطبيعة الحال، فإن إعلان إسرائيل اكتشافها أمر سفينة «كارين إيه» التي قيل إنها كانت تحمل أسلحة إيرانية للمقاومة الفلسطينية، أدى إلى تسارع وتيرة الانتقادات الأمريكية للسلطة الوطنية ورئيسها، وتمّ سحب تينيت من المنطقة، وجرى التهديد بغلق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن[(١٠٦)]. وفي صباح يوم الجمعة الموافق ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٢ وقف رئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون يعلن أن عرفات أصبح «عدواً يجب عزله»[(١٠٧)]، بينما كان الجيش الإسرائيلي يجتاح المدن والقرى الفلسطينية ويتقدم لمحاصرة مقر الرئيس ياسر عرفات في رام الله.

جاء أول رد فعل أمريكي رسمي على الأحداث غداة الاجتياح عندما أعرب كولن باول في مؤتمر صحافي عن تفهمه حاجة إسرائيل للدفاع عن نفسها، وحمّل السلطة الوطنية مسؤولية الاجتياح مشيراً إلى آخر عمليات المقاومة الفلسطينية التي استهدفت مدنيين إسرائيليين كانوا يحتفلون بعيد

---

(١٠٥) *Annual Terrorism Report*, p. 68.

(١٠٦) **الحياة**، ٢٠/١/٢٠٠٢.

(١٠٧) **الحياة**، ٣٠/٣/٢٠٠٢.

الفصح[١٠٨]. وكرر الرئيس بوش لاحقاً الموقف نفسه، بدءاً من تفهم دوافع الاجتياح المتمثلة في اجتثاث جذور الإرهاب، مروراً بالضغط على ياسر عرفات ليفعل المزيد والمزيد لوقف نشاط المقاومة من داخل غرفة مكتبه المحاصر فيه وفي ظل مطاردة قوات أمنه واستهداف كوادرها، وانتهاءً بمناشدة إسرائيل بحق «الصداقة» الانسحاب، ثم الانسحاب من دون إبطاء، ثم الانسحاب فوراً من أراضي السلطة الوطنية[١٠٩]. هذا مع العلم بأن مجلس الأمن كان قد أصدر قراره رقم ١٤٠٢ في يوم ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٢ ودعا فيه الى انسحاب إسرائيل من تلك الأراضي وفك الحصار عن الرئيس الفلسطيني. وبدا مثيراً للانتباه أو الدهشة بتعبير أصدق أن يصف بوش رئيس وزراء إسرائيل بأنه «رجل سلام»، في ما كانت تتوالى مشاهد القتل الجماعي لمدنيين عُزّل، والحصار الخانق لمخيماتهم ودور عبادتهم بما فيها كنيسة مهد السيد المسيح. حتى إذا ما قرر بوش إيفاد وزير خارجيته كولن باول إلى المنطقة بعد جولة سابقة لجورج تينيت لم ينجم عنها أثر، بدأ الرجل جولته من أبعد نقطة عن وسط الدائرة: من المغرب، وهناك سُئِل عن جدوى انطلاقه من المغرب إن كانت وجهته إلى إسرائيل؟! وكانت الإجابة المسكوت عنها أن الغرض هو إمهال آرييل شارون وقتاً حتى ينجز مهمته. وعلى الرغم من أن رئيس الوزراء الإسرائيلي ترك باول يغادر من دون أن يلتزم بتوقيت لسحب قواته من أراضي السلطة الوطنية، إلا أن وزير الخارجية الأمريكي أعلن رضاه عن التزام شارون ببرنامج الانسحاب. ولعل كونداليزا رايس مستشارة بوش للأمن القومي قد أعفت باول من الحرج عندما قالت إن الرئيس الأمريكي يطالب إسرائيل بالانسحاب من دون إبطاء، لكنه يتفهم أنه «لا يمكن أن يكون الانسحاب متعجلاً وفوضوياً»[١١٠]. وعندما ثار الرأي العالمي على الفظائع الإسرائيلية ضد سكان مخيم جنين، قَبِل بوش تشكيل لجنة «تقصّي الحقائق» بعد أن رفضت إسرائيل فكرة التحقيق معها من حيث المبدأ. وصدر قرار مجلس الأمن رقم ١٤٠٥ بهذا المعنى، وكلف الأمين العام باختيار أعضاء اللجنة. إلا أن مماحكات إسرائيلية عديدة تتصل بتكوين الفريق والصعوبات التي تكتنف عمله

---

(١٠٨) عبد الوهاب بدرخان، «هتلر سنة ٢٠٠٢،» **الحياة**، ١/٤/٢٠٠٢.

(١٠٩) انظر تطور تصريحات بوش في: **الحياة**، ٥/٤/٢٠٠٢؛ **الأهرام**، ٧/٤/٢٠٠٢، **وماهر عثمان، «ماذا إذا هزم شارون واشنطن والعالم،» الحياة**، ١٢/٤/٢٠٠٢.

(١١٠) **الأهرام**، ٨/٤/٢٠٠٢.

وتوقيت زيارته، قادت كوفي أنان إلى الإعلان عن حلّ اللجنة، وأقنعت الولايات المتحدة بإبداء الأسف.

٢ ـ قضية الدولة الفلسطينية

في الثاني من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ أدلى بوش (الابن) بتصريح قال فيه «إن الدولة الفلسطينية كانت دائماً جزءاً من التصور الأمريكي شرط احترام حق إسرائيل في الوجود». أي أنه أعطى موافقته لتعايش دولتين جنباً إلى جنب، تكون إحداهما إسرائيلية والأخرى فلسطينية. وربط البعض توقيت صدور هذا التصريح برغبة الولايات المتحدة في تأمين دعم عربي وإسلامي لحربها في أفغانستان. وقارنوا ذلك بموقف بوش (الأب) في مرحلة بناء تحالف دولي ضد العراق عندما أيّد كلاً من قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٢ الذي أدان إطلاق النار على المصلين في الحرم الإبراهيمي الشريف، وقراره رقم ٦٨١ الذي استنكر سياسة الإبعاد الإسرائيلية، واستمر في تعليق ضمانات قرض إسرائيل، خلافاً معها على قضية الاستيطان[١١١]. وكان مبعث هذا الربط ليس مجرد المشابهة بين الظرف التاريخي الذي عاش فيه كل من الابن ووالده (حرب هنا وحرب هناك)، لكن كذلك موقف الولايات المتحدة من قضية الدولة الفلسطينية في حدّ ذاته. فلأول مرة تطالب الولايات المتحدة بدولة فلسطينية. ويعلن ذلك رئيسها لاحقاً أمام الجمعية العامة. ويكرر المعنى نفسه في أكثر من مناسبة ثم يلحق به وزير خارجيته. ثم يُصدر به مجلس الأمن قراره الشهير رقم ١٣٩٧. وأصبح السؤال المثار بإلحاح هو التالي: بغض النظر عن دوافع بوش (الابن) الحقيقية، إلى أي مدى يعكس موقفه تغييراً حقيقياً في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية؟

من واقع تحليل بعض تصريحات بوش، وكذلك بنود قرار مجلس الأمن رقم ١٣٩٧، يتبين لنا أن اختلافاً نوعياً أو مضمونياً لم يطرأ على السياسة الأمريكية بشأن القضية الفلسطينية. وذلك أن إشارة بوش إلى دولة فلسطينية جاءت خالية من كل التفاصيل سواء في ما يخص حدودها (حدود ١٩٦٧ أو ما دونها)، أو في ما يخص سيادتها (في مجال الأمن الداخلي والدفاع والسياسة الخارجية) ولا بالطبع في ما يخص الموضوع الأكثر شائكية من

---

(١١١) سليمان ميخائيل، محرر، **فلسطين والسياسة الأمريكية: من ويلسون إلى كلينتون** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ٢٩١-٢٩٣.

الجميع: سكانها (المقيمون منهم واللاجئون). كما أن منطوق قرار مجلس الأمن جاء فضفاضاً، إذ أشار إلى «رؤية تتوخى منطقة تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين»، أي أن قيام الدولة الفلسطينية يسبقه تبلور رؤية أو «رؤيا» ما بتعبير أدق. وكان على العرب والفلسطينيين أن ينتظروا حتى يوم ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٢ عندما قدم بوش رؤياه بهذا الخصوص في ما عُرف باسم «خطة الولايات المتحدة للسلام في الشرق الأوسط».

تحدثت الخطة المشار إليها عن مجموعة من الشروط والإملاءات ترتبط بها الدولة الفلسطينية وجوداً وعدماً، كما يتقيد بها حق تقرير المصير الذي تكفله المواثيق الدولية. في مقدمة تلك الشروط يأتي وقف العنف أو فرض السكون التام على جبهة المقاومة، وانتخاب قيادة فلسطينية جديدة، وتغيير من القاعدة إلى القمة يطاول مختلف هياكل السلطة الوطنية على ما سيلي بيانه، والتبرؤ من الإرهاب ومن دعمه بأي وسيلة كانت: الإعلام ـ التمويل ـ التسليح، وهنا أعادنا بوش مجدداً إلى ثنائية خير/شر عندما أعلن أن كل رئيس عربي يقف ضد خطته سيكون معادياً للسلام، وتوعّد سوريا ولبنان بشكل خاص إن لم تكفا عن إيوائهما الإرهاب وعناصره. أما حدود الدولة الفلسطينية، فقد أشار إليها الرئيس الأمريكي إشارة غامضة عندما تحدث عن إنهاء إسرائيل الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وعودتها إلى حدود آمنة ومعترف بها وفق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨. وهو الغموض نفسه الذي أنشأه من قبل التمييز بين انسحاب إسرائيل من «الأراضي» المحتلة وانسحابها من «أراض» محتلة. كما كرّر الحديث عن «دولة مؤقتة الحدود»، وهو اصطلاح كان قد بدأ يتردد مؤخراً من دون أن يكون له أي سند لا في القانون الدولي ولا في علم السياسة، فكلاهما تعرضا لوضع الدولة التابعة ولوضع الدولة الناقصة السيادة، لكنهما لم يتعرضا لوضع الدولة السابقة على الدولة أو لوضع تكون فيه الدولة تحت الاختبار. وعلى حين جَدّد بوش موقف الإدارات الأمريكية السابقة ـ وإدارة والده بالتحديد ـ من قضية المستوطنات، وأحال إلى تقرير ميتشيل الذي نص على وجوب تفكيك القائم منها وعدم بناء المزيد، نوَّه عرضاً بقضية اللاجئين دونما إشارة إلى قرار مجلس الأمن رقم ١٩٤ الذي ينص على حق العودة أو التعويض. وأخيراً ربط بوش تسوية قضية الشرق الأوسط بثلاث سنوات، علماً بأن خطابه خلا من إشارة محدّدة إلى الوضع على المسارين السوري واللبناني، مسقطاً بذلك أحد أهم عناصر المبادرة

السعودية ذات الصلة، ومختزلاً الصراع العربي ـ الإسرائيلي في القضية الفلسطينية خلافاً للأسس التي اجتمع عليها مؤتمر مدريد.

الدولة الفلسطينية إذاً هي دولة مؤقتة الحدود في الأمد القصير، لا تشمل كل أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، لا تعرف مصير لاجئيها، جزء أساسي من قواها السياسية «الإرهابية» ما بين مبعد ومعتقل، اقتصادها مفتوح وسوقها «حرة»، ترأسها قيادة جديدة غير قيادة الرئيس ياسر عرفات، والأهم يُعلق قيامها وتفكيك المستوطنات فيها، بل يعلق انسحاب إسرائيل منها إلى حدود ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (وهو تاريخ حدودي جديد يضاف إلى تواريخ أخرى مماثلة: ١٩٤٨، ١٩٦٧، ما بعد ١٩٦٧)، على الوقف التام للعنف من طرف المقاومة. وفوق ذلك كله، ليس ثمة ما يضمن قبول إسرائيل بها، وتنفيذ التزامها نحوها في حال قبلتها. يذكر في هذا الخصوص أن آرييل شارون أكد مراراً وتكراراً رفضه القاطع قيام دولة فلسطينية: مؤقتة كانت أو بالطبع دائمة، وسانده اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الذي لم يتحفظ في التذكير بأن بوش ليس هو أيزنهاور وأن إسرائيل في عام ٢٠٠٢ ليست هي إسرائيل في عام ١٩٥٦ عندما كانت تؤمر بالانسحاب فتفعل، ولم يكن لها آنذاك داخل الكونغرس هذا الدعم الثقيل[١١٢].

٣ ـ قضية الإصلاحات الداخلية

إذا كانت النقطة السابقة قد تعاملت مع الدولة الفلسطينية على مستوى الحدود والعلاقات الخارجية، فإن هذه النقطة تنصب على بعد داخلي صرف يتعلق بقيادتها. فلقد تحدثت الخطة الأمريكية عن قيادة فلسطينية «جديدة ومختلفة» (A New and Different Leadership) تكون ديمقراطية ولا تتهاون مع الإرهاب وتسفر عنها انتخابات ديمقراطية (في إعلان مسبق لنتائج تلك الانتخابات المفروضة). ولأن القيادة الديمقراطية يلزمها إطار ديمقراطي، مضت

---

(١١٢) في إعلان خطة بوش، انظر: **الأهرام**، ٢٠٠٢/٦/٢٥. وحول السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل بعد ١١ أيلول/سبتمبر، انظر: أحمد يوسف أحمد، «الدولة الفلسطينية الثالثة،» **الاتحاد**، ٢٠٠٢/٦/١١؛ وليد شقير، «الرؤية،» **الحياة**، ٢٠٠٢/٣/١٥؛ رغيد الصلح، «إدارة بوش والدولة الفلسطينية،» **الحياة**، ٢٠٠٢/٣/١٩؛ فهمي الهويدي، «لنحذر محاولات التخدير،» **الأهرام**، ٢٠٠٢/٣/١٩؛ صلاح الدين حافظ، «هل غيرت أمريكا سياستها تجاه فلسطين؟،» **الأهرام**، ٢٠٠١/١١/٢٨؛ وحيد عبد المجيد، «المفارقة الأمريكية،» **الحياة**، ٢٠٠٢/٥/٦، و**الأهرام**، ٢٠٠٢/٤/٢٠.

الخطة في تعداد الإملاءات التالية: تنظيم انتخابات تشريعية حرة، ووضع دستور جديد بمساعدة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول العربية!!، وتشكيل حكومة نزيهة، وإعادة هيكلة النظام القضائي بما يضمن سيادة القانون، والعمل بنظام اقتصاد السوق. ولأن الديمقراطية تحتاج إلى حمايتها، تضمنت الخطة شرطاً يتصل ببناء جهاز الأمن من جديد وتوحيده تحت قيادة تكون هي الأخرى جديدة. هذا علماً بأن الولايات المتحدة كانت قد أرسلت جورج تينيت لبحث النقطة نفسها مع المسؤولين الفلسطينيين في شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٢.

بمثل هذا الوضوح والتحديد، تكون الولايات المتحدة قد حسمت موقفها من الرئيس ياسر عرفات، بعدما دأبت على هجائه وإدانته في أعقاب كل عملية من عمليات المقاومة، وتكون أيضاً قد تبنّت موقف آرييل شارون بالكامل، والذي هو نفسه موقف بعض ممثلي التيار اليميني المحافظ الجديد، وفي مقدمتهم ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي، وكوندليزا رايس مستشارة الأمن القومي التي سبق أن ذكرت أن قيادة عرفات لا تؤدي إلى قيام دولة. وخطورة هذا المنطق الذي تتعامل به الولايات المتحدة مع فرض قيمها «الديمقراطية» سواء في ما يخص العراق أو في ما يتعلق بالأراضي الفلسطينية المحتلة، أنه منطق ينطلق من قصور الداخل ورشادة الخارج وعقلانيته، وهو المنطق الذي قامت عليه جميع التجارب الاستعمارية التي عرفها التاريخ. وهو بذلك يصادر على حق الشعوب في اختيار حكامها ويتولاه نيابة عنها، لأننا في حالة كالحالة الفلسطينية إزاء رئيس وبرلمان منتخبين فعلاً، لكن المزاج الأمريكي اختلف. وطالما ظلّ الحكم على من يعارض الرؤى الأمريكية بأنه حليف الإرهاب، فإن هذا يرشح سيناريو قلب الأنظمة من الخارج للتكرار والمحاكاة سواء داخل المنطقة العربية أو خارجها[١١٣].

٤ ـ قضية المؤتمر الإقليمي (الدولي)

نبعت فكرة هذا المؤتمر في الأصل من رئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون، ثم تلقفها وزير الخارجية الأمريكية كولن باول وتبنّاها، وإن لم يشر إليها

(١١٣) في مناقشة قضية الإصلاحات الداخلية، انظر: أحمد يوسف أحمد، «الداخل الفلسطيني: قراءة في ملف الإصلاح،» **الاتحاد، ١٤/ ٥/ ٢٠٠٢؛ داوود الشريان، «تغيير عرفات،» الحياة، ٧/ ٥/ ٢٠٠٢،** و *Washington File,* <http://usinfo.state.gov/cgi-binwashfile/display.pl?p=/products/washfille/latestandf=020507>.

بوش في خطة للسلام لا من قريب ولا من بعيد. وكان هدف المؤتمر قد تحدّد بالبحث في ملف الإصلاحات الداخلية الفلسطينية، وتقرر فتح عضويته من داخل المنطقة لمصر والأردن والمغرب والسعودية حصراً، ومن خارجها للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا، هذا بالطبع بخلاف الطرفين الأمريكي والإسرائيلي وممثلين عن الفلسطينيين. وكما هو واضح، فإن المؤتمر من حيث الشكل استبعد كلاً من سوريا ولبنان وعزل مساريهما عن المسار الفلسطيني على نحو يسمح بممارسة أقصى ضغط إسرائيلي ممكن عليهما. كما أنه استبعد الرئيس ياسر عرفات واستعاض منه بممثلين للشعب، وذلك قبل أن يتبلور الموقف الأمريكي منه في اتجاه الإطاحة به من السلطة نفسها على ما تقدم. ومن حيث المضمون يجعل المؤتمر من الداخل الفلسطيني موضوعاً للنقاش وليس الصراع العربي ـ الإسرائيلي أو حتى القضية الفلسطينية. وبذلك، فإنه ينتزع لإسرائيل التطبيع الذي وعدتها به مبادرة الأمير عبد الله، لكن من دون إلزامها بالشق المقابل، أي الانسحاب إلى حدود حزيران/ يونيو ١٩٦٧[١١٤].

نخلص من الجزء الرابع والأخير من هذا الفصل إلى أن الموقف الأمريكي قد توحّد أو كاد مع نظيره الإسرائيلي في ما يخص الانتفاضة الفلسطينية، بل يمكن القول إن سياسات إسرائيل في مرحلة ما بعد ١١ أيلول/ سبتمبر صنعت للولايات المتحدة أجندتها بشأن قضايا العنف والمؤتمر الإقليمي والإصلاحات الداخلية في السلطة الوطنية. أما قضية الدولة الفلسطينية، فعلى الرغم من أن التطور «النظري» الإيجابي في الموقف الأمريكي منها يترك مساحة للاختلاف مع اليمين الإسرائيلي، إلا أن القيود التي كبّلت الفكرة منذ نشأت وحتى أعلن بوش خطته للسلام، جعلت الحديث عن «رؤية تتوخى دولة فلسطينية» من قبيل خداع البصر.

خاتمـة

أوضح هذا الفصل أنه ما من تغيّر موضوعي أو مضموني دخل على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ مقارنة بما قبلها، بل ظلت هذه الدول في ما بين التاريخين مجالاً لإعمال مفهوم

---

(١١٤) أحمد يوسف أحمد: «ملاحظات حول دعوة شارون إلى مؤتمر استسلام،» **الاتحاد**، ٢٢/٤/٢٠٠٢، و«مؤتمر السلام الإسرائيلي ـ الأمريكي: نذر الخطر وبدائل المواجهة،» **الاتحاد**، ٧/٥/٢٠٠٢.

الهيمنة الأمريكية كهدف من أهداف الحرب الكونية ضد الإرهاب على المستويين العسكري والقيمي. تضمنت خطة بوش، مع كل غموضها، اتجاهات التحرك لمختلف الأطراف الإقليمية والدولية وحدّدت لها أدوارها، وحدود مهامها. من ناحية أخرى، أبرز الفصل التمادي في ممارسة تلك الهيمنة الأمريكية باستغلال شبح الإرهاب الذي بات يخيف كل أحد. وإذا كان يمكن استخلاص بعض أهم نتائج هذا التمادي الأمريكي وانعكاساته على التطور السياسي للدول العربية وعلى علاقاتها البينية، فإنه يمكن تسجيل ما يلي:

١ ـ يؤدي تقسيم الدول العربية إلى فئات مع الولايات المتحدة وضدها إلى حالة من الاستقطاب تهدد بدايات الانفراج في العلاقات العربية ـ العربية الذي بدأ في عام ٢٠٠٠ وأكده مؤتمر القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢. كما أن اجتزاء القضية الفلسطينية وفصلها عن الإطار العام للصراع العربي ـ الإسرائيلي يدقّ إسفيناً في العلاقات الفلسطينية ـ السورية ـ اللبنانية، وينعكس التخويف بورقة حزب الله سلباً على العلاقات السورية ـ اللبنانية نفسها.

٢ ـ إن مفهوم الدولة الفلسطينية المعلن عنه لا ينجم عنه إلا كيان هلامي الحدود، يخضع فيه الداخل الخارج، ويعلق مصير بين ٣ و ٥ ملايين نسمة من أبنائه (اللاجئين)، ويستأسد على قواه المعارضة ويستبعدها من كل إطار سياسي، ويدخلها في مواجهة مع «قيادتها الجديدة».

٣ ـ إن تغيير النظم ببيانات رئاسية من القوى العظمى يفرض على شعوبها قيادات لم تخترها ويجرد تلك القيادات من كل شرعية إلا شرعية التبعية للخارج.

٤ ـ إن التلاعب بخصوصيات الدول العربية والقدح في نظم تعليمها وأديانها ومذاهبها ينذر باندلاع صراعات داخلية ليس يعرف مداها.

٥ ـ إن التنسيق الأمني الرفيع المستوى بين الولايات المتحدة والدول العربية، وبين هذه الدول وبعضها البعض، ينذر بتضييق الهامش الديمقراطي المتاح، وهو ضيّق ابتداء، ويسمح للنظم بتصفية حساباتها مع المعارضة وييسر انتهاكها حقوق مواطنيها.

وفي كل الأحوال، يصبح السؤال الأهم الذي سيفرض نفسه خلال المرحلة القادمة هو: بأي ثمن تكون الحرب الأمريكية على الإرهاب؟ وأي نوع من الإرهاب ستفرزه هذه الحرب نفسها؟.

الفصل السادس

الكراهية الأمريكية للعرب... صناعة جديدة

جميل مطر(*)

سيكون كارثياً أن يأتي يوم نصدق فيه ما يحاولون فرضه علينا لنصدقه، وهو أن الأمريكيين يكرهون العرب والمسلمين من دون البشر أجمعين. وسيكون أيضاً خطأً فظيعاً أن نعتقد أن الصور النمطية (Stereotypes) التي يحملها الأمريكيون عن العرب والمسلمين فريدة أو استثنائية، وسيئة ورديئة، وفي أحسن الأحوال مشوّهة أو ناقصة. إننا لا نبتعد كثيراً عن الحقيقة عندما نقرر أن كثيراً من الأمريكيين لا يثقون في الشعوب الأخرى بعامة، وأنهم لا يبدلون ببساطة أو بسرعة الصور النمطية التي يحملونها لغيرهم من الشعوب. فعلى الرغم من التحالف القوي الذي قام بين الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية منذ أكثر من نصف قرن، فالشكوك الأمريكية تجاه الأوروبيين ما زالت قوية، وما زالت الشكوك الأمريكية في النيات اليابانية قائمة على الرغم من انقضاء عقود طويلة على إنشاء علاقة سياسية وعسكرية متينة بين الولايات المتحدة واليابان. ولا ينكر أحد أن العلاقات مع الصين رغم كل ما طرأ عليها من تحسن ما زالت تفتقر إلى الثقة المتبادلة بين الشعبين، ناهيك عن مظاهر التوتر في العلاقة بين الحكومتين. ولا يغيب عن ذهن المتابع لعلاقات الولايات المتحدة بدول الفناء الخلفي، أي بدول أمريكا الوسطى والجنوبية، هذا الكم الهائل من عدم الثقة بين مواطني الشمال ومواطني الجنوب في نصف الكرة الغربي (Western Hemisphere)، حيث تتواصل الهجرة من الجنوب إلى الشمال، وتتواصل الاستثمارات المتبادلة في مجالات مكافحة زراعة المخدرات والاتجار بها، ولكن تبقى الشكوك قائمة.

(*) مدير المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل، ومفكر مصري عربي بارز.

وقد لا تجوز المغامرة بتقديم تفسيرات غير موثقة (Documented) في قضية على هذا القدر من الحساسية، إلا إذا كان المقصود من هذه السطور إثارة نقاش صريح. فالقضية التي نحن بصددها تستفحل يوماً بعد يوم، وإذا لم نتصدّ لها بقوة وجرأة وصراحة، قد نجدها، ونجد أنفسنا معها، في ورطة لا مخرج منها. فلقد كان طبيعياً، وربما منطقياً، أن يحمل المهاجر معه إلى أمريكا شكوكاً، إن لم تكن كراهية، تجاه الشعب أو البلد الذي فضل الرحيل عنه بسبب ما لاقاه من عذاب دفعه إلى الهجرة. وبالفعل كانت نسبة كبيرة من المهاجرين إلى أمريكا من ضحايا التعصب الديني أو العنصرية العرقية أو القمع من جانب حكومات مستبدة. نزل إلى شواطىء أمريكا بريطانيون وفرنسيون ويهود وأوروبيون من وسط أوروبا وشرقها. كما هاجر أيرلنديون وإيطاليون، وأغلبهم يحمل شكوكاً، وبعضهم يحمل كراهية لموطن الأصل أرضاً أو شعباً أو طائفة أو نظام حكم. واستمر الشك وترسخت الكراهية مع انتهاج سياسة انعزال عن العالم الخارجي، وتمثلت أحياناً في رفض أي أفكار أوروبية أو أجنبية، وفي تعظيم كل المؤسسات وتفخيم كل المبادىء الدستورية التي صاغها المهاجرون لأنفسهم.

وربما كان لعوامل أخرى بشرية وطبيعية دور في رسم الصور النمطية التي يصنعها الأمريكيون للآخرين. أقول ربما تعلّم المستوطنون الأوائل كراهية الآخرين، أو بالغوا في ممارسة الكراهية، عندما تعاملوا مع الهنود الحمر، سكان البلاد الأصليين. لم يكن ممكناً التسامح مع شعب متمسك بأرضه، متعصب لجهله وتخلفه، مصرّ على قتل هؤلاء الأغراب البيض الذين جاءوا ليطردوه من أرضه. وبدأت حرب إبادة رسخ خلالها شعور الكراهية للآخر أو على الأقل عدم الثقة به. وازداد هذا الشعور رسوخاً وتعمق عندما بدأت، ثم نمت، علاقة طردية أخرى مع الزنوج. فلم يكن نظام الرق الذي ساد في الولايات المتحدة، وبخاصة في الأقاليم الجنوبية، أكثر من نوع متميز من عدم الثقة في الآخر أو من تأكيد التفوق والسمو (Superiority) على «آخر» غير متحضر أو همجي وشرير وقاتل، لو سنحت له فرصة الانتقام. شيء من هذا القبيل نشاهده كل يوم على أرض فلسطين المحتلة، وتجسّده سياسة الجنرال آرييل شارون المستندة إلى قاعدة «اغضب خصمك حتى يكرهك، ثم اقتله قبل أن ينتقم».

ولم يكن متصوراً أن تتوقف أمريكا عن التوسع عند حدود بعينها قبل أن يشعر سكانها بأنهم حققوا الأمن والطمأنينة. لم يطمئن الأمريكيون إلى وجود المكسيكيين في أراض شاسعة متاخمة لأراضيهم. لذلك دعا الرئيس جيمس

ماديسون (James Madison) في عام ١٧٨٠ إلى سياسة توسيع المجال أو الفضاء الأمريكي (Extend the Sphere)، فصارت مبدأً أمريكياً غير قابل للتكرار خارج أمريكا وفضائها على عكس مبادىء أخرى تبشّر بها أمريكا وتروّج لها. وظل هذا المبدأ يمثل الاستثنائية الأمريكية (American Exceptionalism) في أوضح صورها. ويبدو أن هذا المبدأ، كان وما زال، وراء إطلاق تعبير الجمهورية الممتدة (The Extended Republic) في وصف الولايات المتحدة كإمبراطورية عظيمة تحظى بالاحترام. بهذا المعنى تكون الإمبراطورية الأمريكية قد قامت ليس لأن الأمريكيين مهووسون بالتوسع من أجل التوسع، ولكن لأنهم يريدون أن يعيشوا في أمان. ولما كانت الإمبراطورية أو الدولة الممتدة لا تقوم إلا استناداً إلى مجموعة قيم ومبادىء نظرية وأخلاقية تدير بها هذا التوسع وتبرره، قامت أمريكا بالتوسع في ممتلكات المكسيك وأعلنت الحرب عليها في عام ١٨٤٦. وقبلها استحوذت على فلوريدا في عام ١٨١٩ مستخدمة كافة أساليب العنف والإرهاب والتخويف، وفرضت بالقوة توقيع اتفاقيات. وكانت مبرراتها دوافع الحاجة إلى الأمن ومبادىء التفوق الأخلاقي (Moral Superiority)، بحيث أسبغت على نفسها صفة «المجاهد» (Crusader) وعلى حربها في فلوريدا صفة الجهاد في سبيل إقامة «إمبراطورية الحرية».

وإذا كان التوسع الإمبراطوري لا يستقيم إلا مع حالة قصوى من عدم الثقة في الآخرين، وربما مع بعض الكراهية والغضب، كذلك فإن الانعزال الجغرافي لمدة طويلة لا جدال في أنه يولّد عدم ثقة أو على الأقل شكوكاً في نيات هؤلاء الذين لا نعرفهم. يبدو هذا الأمر لافتاً لانتباه المتابع لتطور علاقات الولايات المتّحدة بالخارج، وبخاصة في مجال عقد الأحلاف الدولية. فالولايات المتحدة لم تنشىء حلفاً واحداً مع دولة أجنبية في الفترة ما بين عام ١٧٧٨ عندما تحالفت مع فرنسا (وهو التحالف الذي لم يدم أكثر من ٢٢ عاماً) وعام ١٩٤٩ حين أقامت حلف الأطلسي. بمعنى آخر، عاشت الولايات المتحدة القرن التاسع عشر بأكمله من دون أن تقيم حلفاً سياسياً أو عسكرياً طويل الأمد مع دولة أجنبية، على الرغم من الشهرة الذائعة لنظام التحالفات الأوروبية خلال هذا القرن[١]. ما كان يمكن أن تبقى أمريكا خارج هذا النظام

(١) James Chace, «Imperial America and the Common Interest,» *World Policy Journal,* vol. 19, no. 1 (Spring 2002).

وبهذا الإصرار لو لم يكن عدم الثقة في الآخرين والشك في نيات الأوروبيين مهيمناً تماماً على فكر الطبقة السياسية الأمريكية في ذلك الحين.

في هذا السياق، سياق الاستثنائية الأمريكية (American Exceptionalism)، والسعي إلى الكمال (Perfectionalism) والانعزال الجغرافي (Geographic Isolation) والشعور الدائم بالتفوق الأخلاقي (Moral Superiority)، والجهاد المتواصل ضد الشر (Crusading against Evil)، والجهاد في سبيل إمبراطورية الحرية (Crusading in the Path of the Empire of Freedom)، ومن أجل جمهورية الفضيلة (The Republic of Virtue)، وطلباً لخلاص العالم (Redemption of the World) كان ضرورياً أن يفزع الأمريكيون من أي ظاهرة خارجية تمثل تهديداً لهذه القيم أو لواحدة منها. فإلى جانب الفزع الدائم من امتلاك دولة أجنبية أو مجموعة دول أجنبية مقومات قوة تهدّد بها التفوق المادي الأمريكي، كان هناك دائماً الخوف من تسرب أيديولوجيات من الخارج تهدد «العقيدة الأمريكية». ولما كانت أوروبا المصدر الرئيسي، إن لم يكن الوحيد، لكافة الأيديولوجيات التي عرفها العالم في العصر الحديث، ظل الشك في أوروبا قائماً والخوف من أفكارها وأيديولوجياتها وصراعاتها مقيماً لا يغادر ولا يضعف. وفي كل الحالات التي شعرت فيها الولايات المتحدة بالتهديد الحقيقي من جانب أفكار أجنبية، لجأت فوراً إلى تقييد الحريات في الداخل وتصعيد حملات التبشير بالليبرالية والقيم الأمريكية أو تكثيفها في الخارج. ولعل سياسات الرئيس وودرو ولسون (Woodrow Wilson) كانت في الواقع البداية الحقيقية لمحاولة كسر حاجز الانعزال والمواقف الدفاعية ضد التطورات الخارجية والخروج لمواجهتها على أرضها في أوروبا. في ذلك الحين، تأكد اقتناع المسؤولين في الولايات المتحدة بأن بلادهم لن تنجح دائماً بالنأي بنفسها عن صراعات أوروبا، أو حماية نفسها من عدوى الأيديولوجيات الأوروبية، وبخاصة بعد وصول الفوضوية ونذر الشيوعية إلى أمريكا. وقد حصلت هذه الرغبة في التغيير على نقاش واسع في الولايات المتحدة. وحدث تردّد طويل، ولم يحسم الأمر نهائياً إلا عندما دمرت اليابان القاعدة البحرية الأمريكية في بيرل هاربور في مطلع الحرب العالمية الثانية، عندها عرف الأمريكيون أنهم كانوا على خطأ حين استسلموا لاستراحة الدفاع في حماية أمريكا. فللمرة الثانية تجد أمريكا نفسها مضطرة إلى التدخل عسكرياً في حرب تشعلها الصراعات الأوروبية، وهي الصراعات التي تؤكد للأمريكيين

أنفسهم صدق الصورة النمطية التي احتفظوا بها قروناً طويلة لأوروبا والأوروبيين، وللمرة الأولى تجد أمريكا نفسها في حرب ضد دولة آسيوية، أي غير أوروبية، لم تحمل لشعبها إلا أسوأ الصور وعدم الثقة.

لم تتقاطع طرق عربية ـ إسلامية مع طرق أمريكية خلال القرون الماضية. فالأمريكيون كانوا يعيشون سياقهم الانعزالي. وحين خرجوا يتوسعون لم يبتعدوا كثيراً إلا نحو الغرب في المحيط الهادي. لم يتوسعوا في أقاليم تهيمن عليها أو تستعمرها القوى الأوروبية، بل إنهم لم ينظروا شرقاً نحو الأطلسي وأفريقيا والشرق الأوسط إلا لأغراض التجارة وحماية أساطيلهم من اعتداءات القراصنة، وبخاصة قراصنة شمال أفريقيا. وكانت أبعد نقطة توسعوا فيها غرباً حين احتلوا الفيليبين واستقروا فيها كأي مستعمر أوروبي ولكن لفترة لم تطل.

كما أنه لم تخرج من الشرق الأوسط في اتجاه أمريكا هجرات واسعة كتلك التي خرجت من جنوب إيطاليا. والذين هاجروا من العرب كانوا في الغالب من المسيحيين وإن حملوا جوازات سفر تركية، ولم يحدثوا أي تأثير يذكر بسبب قلة عددهم وهامشية الحِرَف التي عملوا فيها وانتشارهم في أنحاء شتى. لذلك لم تتكون لدى الأمريكيين حتى قرب نشوب الحرب العالمية الثانية صورة واضحة عن العرب والمسلمين، وما وصل إلى المخيلة الأمريكية لم يزد عن حكايات أغلبها منقول عن **ألف ليلة وليلة** وأساطير القرون الوسطى وروايات مسطحة ومشوشة عن العهود الصليبية وبعض كتابات الاستشراق، وهذه لم تكن ذائعة في الولايات المتحدة مثلما كانت في أوروبا. المؤكد في كل الأحوال أنه حتى نهاية القرن التاسع عشر، وربما حتى نهاية الحرب العالمية الأولى كانت للصينيين واليابانيين صور نمطية في العقل الأمريكي أكثر كثيراً من الصور عن العرب والمسلمين.

شعوب لم تختلط بالشعب الأمريكي، ودول أو أقاليم لم تتبادل التأثير مع الولايات المتحدة. وضع أقرب إلى اللاعلاقة منه إلى علاقة بسيطة لا مفاجآت فيها ولا حوادث ولا نزاع ولا صراع، بل ولا خلاف يذكر، باستثناء احتكاك قصير الأجل بحاكم طبرق في ليبيا بخصوص اشتباك القراصنة بجنود البحرية الأمريكية في المياه الإقليمية الليبية. لم يعرف الأمريكيون وقتها عن الإسلام كدين أو ثقافة أكثر كثيراً مما كانوا يعرفون عن الهندوسية والكونفوشيوسية. كان المسلمون والعرب، بالنسبة الى من كان متنبهاً من

الأمريكيين لهذا التميز، شعوباً تخضع للإمبراطورية العثمانية، وهي إمبراطورية مشتبكة في صراعات مع الإمبراطوريات «الأوروبية» الأخرى. والنتيجة، أنه لم تنشأ ظروف أو علاقات أو عداوات تسمح للأمريكيين بتكوين صور طيبة أو سيئة عن العرب وعقيدتهم. وإن وقع اتصال أو احتكاك فكان من الطبيعي أن يتعامل الأمريكيون معهم كما يتعاملون مع أي «آخر»، بكثير من الشك وقليل من الثقة، مثلهم مثل غيرهم من الآخرين. ولكن لا يعني هذا أن الأمريكيين لم يضعوا معايير يحكمون بها على الآخرين. كانوا واضحين في هذا الشأن. كانت لهم مطالب لدى الآخرين لا تقبل التفاوض (Non-negotiable Demands) ويأتي في صدارتها الالتزام باحترام سيادة القانون، ووضع قيود على سلطة الدولة، واحترام المرأة، وحرية التعبير، والتسامح الديني، والقبول بقاعدة أن القيم الأمريكية هي ذاتها قيم عالمية لا يوجد ولن يوجد أفضل منها وتصلح لكافة الشعوب وفي كافة الأزمنة. وإن تردد «الآخرون» في قبول هذه المعايير أو رفضوها، حقت عليهم الكراهية وحق عليهم الغضب. وفي كل الأحوال، أي سواء ترددوا أو رفضوا أو وافقوا والتزموا، لن تغيّر أمريكا القاعدة الثابتة، وهي أنها تفضل أن تعمل منفردة.

ومنذ وقت طويل، كانت الإجابة الأمريكية صريحة عن السؤال التقليدي الذي كثيراً ما ردّده الآخرون في أوروبا وآسيا وغيرهما. كان السؤال: لماذا كل هذه الشكوك وعدم الثقة في الأجانب؟ وكانت الإجابة «لأنكم تكرهون جميع حرياتنا.. حرية التعبير، حرية العقيدة.. وحرية الانتخاب.. وغيرها..». كانت إجابات الرئيس جورج بوش عن السؤال ذاته نسخة مكررة من إجابات أسلافه من زعماء أمريكا على امتداد العقود والقرون.. وهكذا أيضاً جاءت إجابة الجنرال كولن باول وزير الخارجية في حكومة بوش، وبخاصة قوله «إنهم يكرهون نظام القيم الأمريكي... وهو النظام الذي يحترم حقوق الإنسان... هم لا يحبون نظامنا السياسي ولا يحبون نظامنا الديمقراطي.. يكرهون نجاحنا كمجتمع..». في هذا التصريح كان باول يقصد الجماعات الإرهابية الإسلامية التي يعرف كل خبير في الشرق والغرب على حدّ سواء، أن لا علاقة مباشرة تربط هذه الجماعات المتطرفة باحترام أمريكا لحقوق الإنسان أو حماستها للديمقراطية، بل إنه لا علاقة على الإطلاق تربط بين أي تيارات خارجية ناقدة أو متمردة على الولايات المتحدة، وبين حرية التعبير وحرية الانتخابات وحرية العقيدة فيها. ولكن باول كان يردّد مقولة الآباء والأجداد التي تعكس، من دون

تفكير ومن دون تخصيص أو تحديد، الصورة النمطية الأمريكية عن «الآخر»، أوروبياً أكان أم شرق أوسطياً أم آسيوياً.

المعضلة التي تواجه كل باحث أوروبي أو شرق أوسطي عند اللحظة التي يقرر فيها أن يتتبع بأثر رجعي (in Retrospect) مصادر الكراهية لدى الطرفين أحدهما تجاه الآخر، العربي ـ الإسلامي والأمريكي، أنه في كل مرحلة من مراحل العودة إلى الوراء سيصطدم بعقبة هائلة حين يطلب الإجابة عن سؤالين محددين. السؤال الأول، هو كيف يمكن أن تنشأ في مخيلة شعب صور نمطية سيئة عن أمة أو عقيدة أخرى لم يحتكّ بها أو يختلط بها هذا الشعب أو حكومته؟ فإن نشأت هذه الصور وذاعت ثم رسخت، ألا يعني هذا أن جهوداً خارقة وتركيزاً فائقاً بذل في «صنع» هذه الصور فجأة وذيوعها ورسوخها؟ ألا يعني أيضاً أن معظم هذه الصور، إن لم يكن كلها، صور غير «عاكسة» بالمعنى الكامل، أي أنها ـ أو معظمها على الأقل ـ صور مصطنعة لأغراض محدّدة وليست نتاج عملية تطورية (Evolutionary) ومتدرّجة (Gradual) وطبيعية (Natural)؟

السؤال الثاني، هو كيف أمكن تمرير كذبة كبرى على الشعب الأمريكي أقنعته بأن الأمة العربية الإسلامية تكره أمريكا والأمريكيين، وتكره بصفة خاصة مؤسساتهم وحرياتهم ودستورهم وتقدمهم التكنولوجي والعلمي؟. نحن المقيمين على هذا الجانب من السور نعرف جيداً أن العرب والمسلمين لا يكرهون أمريكا ولا يكرهون مؤسساتها وحرياتها ودستورها وتقدمها في كافة المجالات ونجاحها. ونعرف أن الكراهية لأمريكا من بعض العرب والمسلمين ليست فطرية، كما تذهب الكذبة الكبرى. ونعرف أن الكراهية إن وجدت بعمق أو ذاعت وانتشرت، فلأن ممارسات أمريكية معينة تعمّدت إهانة العرب والمسلمين فأثارت غضبهم. وحين أمعنت أمريكا في الممارسات، ازداد الغضب العربي ونشأت الكراهية. والمثير أننا، أي الواقعون على هذه الناحية من السور الفاصل بين أمريكا والعرب، نعرف أيضاً أن أطرافاً ثالثة كانت تتمنى وجود هذه الكراهية، وأن هذه الأطراف الثالثة تدخلت بشكل مكثف في صنع الكراهية، ثم في تعميقها، وهي الأطراف نفسها التي ساهمت في صنع صور نمطية سيئة عن العرب والمسلمين.

اشترك إيان بوروما وإفيشاي مارغليت في كتابة مقالة غريبة ومفيدة في آن واحد. حاول الكاتبان تلميحاً أو تصريحاً إثبات وجود تطابق بين العرب

والمسلمين من جهة، والنازيين وغيرهم من العنصريين الأوروبيين من جهة أخرى. العرب والمسلمون كالنازيين يعتبرون أن الغرب قد خضع تماماً لليهود. وبين العرب من يصدّق هيوستون ستيوارت شابرلين، الأب الروحي للنازية، عندما قال إن بريطانيا وفرنسا وأمريكا قد تهودّت فعلاً. ويرى الكاتبان أن الأصل في النظرة التشاؤمية الغربية تجاه العرب والمسلمين، ولعلهما يقصدان أيضاً الكراهية، يعود إلى الفيلسوف أوزوالد اشبنغلر (Spengler) الذي حذر في عام ١٩٣٣ من أن انتفاضات شديدة سوف تحدث في الأقاليم التي تسكنها الشعوب الملونة، وأن الروس سوف يستعيدون آسيويتهم، وأن الخطر الصيني سوف يبدأ زحفه نحو الغرب، وأن اليوم الذي يجد فيه الأوروبيون أنفسهم أقلية على أرضهم آتٍ. واستند اشبنغلر إلى مقولة ردّدها غيره من بعده، وهي القائلة بأن الغرب سينهزم لأن الإنسان الأبيض أصبح رخواً ومنحرفاً ومدمناً على الراحة والأمان.

يتحدث الكاتبان في مقالتهما عن الكراهية للغرب، ويتهمان قطاعات في الغرب نفسه بأنها وراء انتشار هذه الكراهية. ولكن لا يخفي الكاتبان نياتهما غير الطيبة، وأقول غير الطيبة، لأن قارىء المقالة سيكتشف منذ الوهلة الأولى مدى الكراهية التي يحملها الكاتبان للعرب والمسلمين. الشك يقوم عند القراءة المتأنية للمقالة، ثم يأتي الاقتناع متدرجاً بأن المقالة كتبت أصلاً قبل أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، ولم تكن معنية بالعرب والمسلمين وكراهيتهم للأمريكيين والغرب أو حبهم لهم. وبعد الانتهاء من كتابة المقالة وقبل إرسالها للنشر وقعت أحداث ٢٠٠١/٩/١١، ولعل بوروما ومارغليت وجدا في الكارثة فرصة ليزجّا بالعرب والمسلمين إلى جانب النازيين والمتطرفين الغربيين الذين يكرهون الغرب، ويقسما المسؤولية (ومشاعر الكره أيضاً) بين أولئك وهؤلاء. ويبدو لي، وقد أكون مخطئاً، أن الكاتبين اكتشفا أن الزجّ بالإسلام والمسلمين والعرب في قضية الاستغراب، أي كراهية العرب للغرب، سيفيد توزيع المقالة والإشادة بها.

اختار الكاتبان عناصر أربعة تشكل أساس الكراهية للذات المتأصلة في الغرب. أما العناصر، فهي المدنية والعقل والبرجوازية والنسوية. ويذهبان في رحلة وهمية لإثبات أن بعض الغربيين يعتقدون أن هذه العناصر الأربعة هي التي صنعت الغطرسة والوهن والشره والانحلال والانحطاط.. أي صنعت صورة العرب في الغرب، وهي الصورة نفسها التي صنعها العرب عن الغرب.

يا للصدفة. بمعنى آخر، يكره العرب الغرب، وأمريكا تحديداً، لأنها حضارة مدنية. فالمدينة تجعل الناس تلتصق، فتتعدد الأجناس والطبقات فيها، ويعمل سكانها بالتجارة ويمارسون الحرية في الفن والكتابة والجنس، وفي زحمتها وتسهيلاتها يرتاحون. ولكنها أوصاف مكروهة عند الأديان التي ندّدت جميعها بحضارة «المدينة» التي قامت في بابل. وذهب الكاتبان ـ ومعلقون آخرون ركبوا موجة الكراهية ـ إلى حدّ قول إن الإرهابيين اختاروا مركز التجارة العالمي في نيويورك باعتباره رمز النظام الرأسمالي الغربي، ورمز طغيان المدينة العصرية، ورمز الفسق والاستبداد والفجور. كتبوا كثيراً ونقلوا أشد ما سجله الأصوليون من تفاهات مثل عبارة «في المدينة المظاهر جميعها كاذبة خارج البيوت، والحقيقة كلها عفنة داخل البيوت».

وينتقل الكاتبان إلى موضوع الصلة بين العلم واليهود. لقد حارب بعض فلاسفة الغرب الداروينية ونظريات سيغموند فرويد لأنهما نموذجان من العلم اليهودي، واعتبروا أن كل ما هو تجريبي أو إمبريقي مؤامرة على العلم الذي يجب أن يلتزم المبادىء الروحية. وكل الضعفاء في عالم اليوم يستلهمون المبادىء الروحية ويعتمدون عليها. بالإيمان وحده يتحقق الانتصار، انتصار التفوق العنصري الألماني على الغرب، وانتصار المسلمين على الغرب. والغرب ضعيف لأنه يهمل القوة الروحية. إنه نمر من ورق. ويذكرنا هذا بخطاب زعيم بروتستانتي أصولي كبير في أمريكا أو بتصريحه الذي قال فيه إن «كارثة نيويورك عقاب من الله على شرور ارتكبناها».

الإسلاميون، أي المتشددون من المسلمين، في ذهن المواطن الأمريكي العادي المتلقي لهذه الرسالة من الكاتبين المرموقين، «يهدفون إلى توحيد العالم». وعلى كل حال، ليسوا هم وحدهم الذين وضعوا توحيد العالم أول أهدافهم. فاليابانيون تحدثوا عن هذا العالم الموحّد، وقرروا إقامته بالقوة. كذلك فعلت الكاثوليكية في بعض مراحل تطورها. ويلفت النظر أن في أمريكا، والغرب عموماً، من يعتبر الإسلام أيديولوجية سياسية ونظاماً قانونياً ينافس النظام «السياسي» القائم في الغرب وعقيدته، أي الرأسمالية الليبرالية، وتقوده الولايات المتحدة. بمعنى آخر، يتخيلون الإسلام منافساً قوياً للغرب، كلاهما يريد العالم على شاكلته. الديانة الإسلامية والأيديولوجية الغربية، كما تجسدها وتبرزها منظومة المبادىء الأمريكية، عقيدتان تسعيان إلى العالمية، الاثنان، الإسلام والأمريكانية (Americanism) يتنافسان لاحتلال مساحة واحدة، هي

العالم. والجمهور الذي يسعى لاكتسابه كل منهما هو الجمهور نفسه، وهو سكان هذا الكوكب.

ولا جدال في أن الذين يحاولون خلق مثل هذه التصورات المبالغ فيها إنما يحاولون في الحقيقة صنع فرصة نموذجية لصدام هائل وحتمي بين الغرب والإسلام. إذ ستبدو القضية وقتها كما لو كانت قضية ينطبق عليها مفهوم اللعبة الصفرية (Zero-Sum Game). الصحيح هو أن عديداً من منظومات القيم التي تكونت عبر مراحل مختلفة في التاريخ وفرضت نفسها لفترة أو أخرى كانت تسعى إلى العالمية. وقد سعت الأديان السماوية إلى الهدف نفسه، باستثناء اليهودية التي فضل مبشروها الاحتفاظ بنقاء النوع وتأكيد الطابع النخبوي للعقيدة. ومع ذلك، فاليهودية نفسها لم تتوقف عن السعي نحو «عولمة» قيمها بطريقة أو بأخرى من خلال الاندماج مع المسيحية وخلط القيم المسيحية بالقيم اليهودية في عنوان واحد يحلّ محل عنوان الحضارة الغربية، أو الحضارة المسيحية الغربية، ومن خلال فرض الرأي الغالب أو الواحد ضمن تعددية سياسية وفكرية معقدة.

ما لا يريد أن يفهمه مفكرون ومثقفون في أمريكا، وبعض دول الغرب، هو أن المسلمين قادة وجماهير، سياسيين ورجال دين، معتدلين ومتطرفين، لا يسعون في هذه الآونة لدور إمبراطوري. فلا توجد دولة واحدة تضمهم، ولا يملكون قوة من أي نوع تؤهلهم لهذا الدور. وبالتالي، فإن فكرة عالمية الإسلام تظل في قلب المنظومة الإسلامية كمكوّن ديني لا أكثر. وهي بذلك تؤكد مبدأ التعددية في عالم واحد. ولكن تبقى المشكلة في أن بعض المبشرين بمبادىء «الأمريكانية» والأمركة يجدون تناقضاً مع الإسلام في كل تفصيلة من تفصيلاته، وليس هذا صحيحاً على الإطلاق. هنا أيضاً نشم رائحة السياسة. ففي معظم جوانب العلاقة الأمريكية مع العرب والمسلمين، وجوانب العلاقة بين المسيحية واليهودية من جهة، والإسلام من جهة أخرى، نجد أصابع السياسة تعمل المستحيل لإفساد هذه العلاقة، سواء بالتشويه والتجريح، أو بالتهويل والمبالغة، أو بالإهانة والتصغير والتحقير.

ففي أكثر من مقالة وكتاب قرأت افتعالاً مملاً وبالغ السماجة عن كراهية المسلمين للبرجوازية، أي الطبقة الوسطى. ولا يحتاج القارىء الى أكثر من ثوان معدودة وذكاء بسيط ليعرف أن وراء هذا الافتعال غرض سياسي. مثيرو

الكراهية في أمريكا والغرب عموماً يزعمون أن المسلمين يعتبرون البرجوازية في نهاية المطاف وفي جوهرها ما هي إلا اليهودية. واليهودية في نظر هؤلاء صارت تعني أمريكا. هذا الكلام من عند الكاتب الذي رأى أن وراء كراهية العرب والمسلمين لأمريكا كراهيتهم للبرجوازية. ولا مانع عند عرض هذا الموضوع المثير أن يستطرد الكاتب فيقول إنها أيضاً تجسيد لكراهية العرب والمسلمين للنجاح، أو إنها انعكاس لحال تخلف سياسي واقتصادي واجتماعي من أناس يتصورون أنفسهم أرقى وأفضل. هؤلاء المتخلفون يعتقدون أنهم يعيشون في عالم مريض يكافىء القيم السيئة والخاطئة. ويعود ليتحدث عن بن لادن، فينقل عنه قوله «منذ كنت طفلاً وأنا أحمل كراهية للأمريكيين»، فيطمئن القارىء إلى أن الكاتب وهو ديفيد بروكس[٢] لا يعمم بدليل أنه ينقل عن إنسان معروف ذائع الشهرة. ثم يفاجئه بروكس بالنفَس نفسه عندما ينقل عن أرنولد توينبي سطوراً كتبها منذ ٣٠ عاماً قال فيها «الولايات المتحدة وإسرائيل هما الدولتان الأشد خطراً بين ١٢٥ دولة موجودة على سطح الأرض». وفيما تقرأ لكاتب ينقل عن توينبي في معرض حديثه عن كراهية المسلمين للغرب، فإنه مطلوب منك أن تصدق أن المؤرخ الذي اتهمه اليهود باللاسامية هو أحد مصادر كراهية العرب للغرب بدليل أن إرهابياً مثل بن لادن استخدم تقريباً معانيه ذاتها.

لا يختلف بروكس كثيراً عن إيان بوروما وإفيشاي مارغليت عندما يقولان إن العرب يكرهون الرأسمالية المطبقة في أمريكا وإسرائيل. إذ يقدم دليلاً آخر على تخلف الإسلاميين ونظرتهم السوداء إلى الغرب، فيقول إن سيد قطب، وهو زعيم إسلامي قاد حملة إرهابية ضد حكومة جمال عبد الناصر فأعدم، زار أمريكا بين عاميْ ١٩٤٨ و١٩٥٠ وشاهد الناس يرقصون على أنغام موسيقى الجاز ويلعبون كرة القدم ويرتادون دور السينما ويركبون السيارات، ووجدهم يفرحون بالحدائق والمتنزهات العامة. . . فجاء وصفه لهذا البلد كما يلي: «بلد أجوف» (Hollow) ولكن محشو بالتناقضات والشرور والنقائص». ويعتقد بروكس أن ما شاهده سيد قطب منذ نصف قرن عاد يشاهد أكثر منه شبان عرب يتعلمون قيادة الطائرات في فلوريدا. ويخلص الى أن هذه هي الشرور البرجوازية التي يرفضها العرب والمسلمون. يكرهونها لأنهم فشلوا في

(٢) David Brooks, «Among the Bourgoisophole,» *Weekly Standard* (15 April 2002).

تحديث مجتمعاتهم.. أي فشلوا في أن يصبحوا برجوازيين. ثم يبالغ مثل غيره، فينقل عن أحد الأفغان رأيه في الأمريكيين «إنهم يحبون البيبسي كولا، ونحن نحب الموت». وقد تكررت هذه العبارة في العديد من أجهزة الإعلام الأمريكية بعد ٢٠٠١/٩/١١، وكأنها العبارة التي توجز فلسفة المسلمين في الحياة والموت. ليس المهم أنها قيلت، المهم أنها صارت عبارة «مفتاح» لفتح أبواب هذا العالم الشرير المسحور.. عالم الإسلام والمسلمين.

ويردّد هذا الكاتب، مع آخرين، عبارات كثيرة مماثلة. وينسى، كما ينسى رفاقه من مثيري الكراهية ضد المسلمين والعرب، أنها من العبارات التي تردّدت عبر التاريخ عن شعوب كثيرة في العالم، وأحياناً كانت تردّدها الشعوب ذاتها. يردّد الكاتب أن المسلمين والعرب يقدسون البطل العنيف. ونسأل أنفسنا: أي شعب منذ عصور المصريين والآشوريين والبابليين والإغريق والرومان، مروراً بالأوروبيين واليابانيين والأمريكيين واليهود أنفسهم، لم يقدس البطل العنيف؟

ويكشف الغرض السياسي من وراء حملة التشهير بالعرب وتعميق الكراهية لهم هذا الربط العميق في عدد من الكتابات بين موقف العرب وموقف النازيين مثلاً أو غيرهم من «المكروهين» تقليدياً في أمريكا. وخطورة ما يطرحه هؤلاء لبث الكراهية ونشرها، أنهم يتعمّدون الربط بين الإسلام والمسلمين وأي «مكروهات» تقليدية ثابتة في العقل السياسي والثقافي الأمريكي. فالعرب والمسلمون يكرهون المدينة، كما أسلفنا، ويكرهون العلم ويكرهون اليهودية، وهذا أيضاً هو ما تكرهه الفلسفات المتطرفة في الغرب. ويكره العرب والمسلمون الراحة التي يعيش فيها الإنسان الغربي. ويكرهون الحريات تماماً كالألمان، وبخاصة التيارات النازية فيهم. يقول دان راذر (Dan Rather) المعلق المعروف والمسؤول عن صنع الرأي والصورة عن الآخر في إحدى قنوات التليفزيون الأمريكي، إن شعوب الشرق الأوسط - ويقصد العرب والمسلمين طبعاً - «يرون أنفسهم الخاسرين الوحيدين في هذا العالم. إنهم يكرهوننا.. كأفراد وشعوب ويكرهون ما نعتقد فيه». عشرات مثل دان راذر نشروا صوراً وتحدثوا عن صبية من العرب رقصوا ابتهاجاً عندما سمعوا باصطدام الطائرتين ببرجيْ مركز التجارة العالمي في نيويورك. ينسى راذر وكل من استخدم هذه القصة لنشر الكراهية أنه منذ عشر سنوات كانت محطة سي. إن. إن. (CNN) الفضائية الأمريكية تبث صور قصف المساكن والمدارس في

بغداد ومعها صور الأمريكيين في نيويورك وغيرها مبتهجين بهذا القصف والتدمير والقتل.

يكتبون عنا في أمريكا أننا مثل النازيين نكره الليبرالية، ونعتقد أن الغرب يفهمها على أنها حرية الإنسان في اختيار أن يكون تافهاً، وأن قتل النفس أكرم من أن يعيش الإنسان تافهاً. ولذلك يمجّد الإسلاميون والنازيون العمليات الانتحارية، ويكرهون المرأة ويقاومون حركة تحريرها. ولعل أسخف ما يمكن أن تقرأه للمبشرين بكراهية الأمريكيين للعرب والمسلمين عبارتان وردتا في مقالة بوروما ومارغليت؛ الأولى جاءت في سياق الحديث عن دستور اليابان الذي صيغ في أمريكا خلال الحرب، فكتبا يقولان إن الشخص الذي كتب نص تحرير المرأة في دستور اليابان اجتمعت فيه كل عناصر الكراهية للغرب.. فقد كتبته امرأة، وهذه المرأة أوروبية، أي غربية، وهي أيضاً يهودية، ومتعلمة. مرة أخرى يصرّ الكاتبان على أن «اليهودية» عنصر أساسي من عناصر كراهية الآخر للغرب، كما لو كان الهدف غرس هذا العنصر في الذهن الأمريكي، فيتوحد هذا الذهن مع هدف الكراهية، وليتضح أن أساس التبشير بالكراهية سياسي أكثر من أي شيء آخر.

واجهتنا، كشباب عربي يدرس في أمريكا أو يقرأ لمفكرين أمريكيين، مشكلة انحياز بعض المثقفين اليهود لإسرائيل وتجاوزهم بسهولة وبعيداً عن المسؤولية كافة تقاليد الموضوعية والمنهج العلمي لإبراز قضية في صالح اليهود وضد العرب والمسلمين. كنا نقرأ بشغف لأي يهودي يكتب خارج هذه القاعدة. وكانوا غير قليلين. وتدهور الحال حتى صار كثيرون، وبعضهم لامع، يلوّن الحقائق العلمية والتاريخية ويتجاهل أي أمانة أو موضوعية. وكانت بعض جرائدهم ومجلاتهم، وعدد منها كان يتقاضى معونات من وكالة الاستخبارات الأمريكية، تعمّق الكراهية ضد العرب في نفوس قرائها من اليهود الأمريكيين، وتبثها أيضاً في نفوس غير اليهود من القراء. هنا أيضاً تدهور الوضع. فقد كتب بودهورتز (Podhurtz) بعد ٢٠٠١/٩/١١ يقول.. «ليس كل المسلمين إرهابيين. فالمسلمون كأفراد يمكن أن يكونوا طيبين أو قساة، أذكياء أو أغبياء.. ولكن من غير الأمانة تجاهل هذه الحقيقة البسيطة... وهي أن الإسلام تربة خصبة لتربية الإرهاب في هذا العصر. وهذا يعني أن هناك في هذا الدين شيئاً ما يمنح الشرعية لممارسات شخص مثل بن لادن. وهناك أيضاً التأييد أو الالتزام الذي ينصّ عليه القرآن لفرض الحرب والجهاد ضد الكفار». ويقول هذا

الكاره الكبير لكل العرب والمسلمين وأشد المحرّضين لشنّ حرب عالمية يهودية أمريكية ضدهم، إنه لا حلّ في النهاية إلا «بتحقيق نصر كامل وشامل ضد المسلمين يعقبه عمل من نوع العمل الذي قامت به أمريكا في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية وفي شرق أوروبا بعد الحرب الباردة». ويقصد فرض تغيير جذري يمتدّ إلى النصوص في الإسلام.

هذه النغمة ردّدها إليوت كوهين (Eliot Cohen) في مقالة بعنوان «الحرب العالمية الثالثة»، ودانيال بايبس (Daniel Pipes) الذي أوصى بعدم استخدام مفهوم الإرهاب لأنه مفهوم مجرد، وإنما لا بد من التركيز في الحملة ضد الإسلام على مفهوم الإسلام المتشدد (Militant). يقول أحدهما إن ما يحدث الآن هو تكرار لما حدث في القرن السابع الميلادي حينما خرج العرب يحملون سيوفهم ليفرضوا ديانتهم على الأمم الأخرى.

لم يأت بيتر برغن (Peter L. Bergen) بجديد في مقالته المنشورة في مجلة *Foreign Affairs*[٣] تحت عنوان «Picking up the Pieces»، وهو ينقل عن كاتب آخر هو هيل (Hill) قوله إن كل تطور غير إيجابي في العالم العربي يظهر مضخماً بعدسة الاقتناع العميق بأن وراء كل حدث أو تطور مهم مؤامرة خارجية أخرى، وكل قصور اجتماعي سببه مؤامرة أجنبية... ويستطرد الكاتب المنقول عنه قائلاً: إن نظريات المؤامرة تصيب باللعنة كل مجتمع تلمسه، إذ يصبح الناس الذين يعتنقونها غير مستعدين للتعامل بالدليل أو العقل. السيد هيل ذاته الذي ينتقد ميل العرب لإلقاء اللوم دائماً في فشلهم على قوى خارجية ونظريات غربية لا يوجد ما يثبتها، ولا يوجد من يعقلها، يقول إن هجوم «المهدية» في عام ١٨٨٥ على الخرطوم وقتل الجنرال غوردون ما هو إلا ١١/ ٢٠٠١/٩ للقرن التاسع عشر. وإن محمد أحمد المهدي هو أسامة بن لادن في قرن مختلف. نحن بذلك أمام ادعاء أن بن لادن وثورته ظاهرة ثابتة في الإسلام ضد قوى التغيير التي ترتبط بالنمو الإمبراطوري الغربي. فبن لادن تمرّد على عناصر الاختراق الإمبراطوري الأمريكي، تماماً كما تمرد محمد أحمد المهدي على العناصر المرافقة للاختراق الإمبراطوري البريطاني في القرن التاسع عشر. ألا يندرج ما يكتبه مثل هؤلاء المثقفين الأمريكيين تحت عنوان التفسير التآمري للتاريخ؟

---

(٣) Peter L. Bergen, «Picking up the Pieces,» *Foreign Affairs* (March/April 2002).

ولا يبتعد كثيراً عن هذا الخط في التفكير الكاتب ذو القلم اللاذع توماس فريدمان (Friedman). ففي رأي فريدمان أن المسلمين لا يرون إلا «الآخر» متربصاً لهم وراء كل كوارثهم. الآخر تراه في إسرائيل والهند وروسيا وأمريكا. هم لا يرون المشكلات التي يتسبب فيها حكامهم مثل صدام حسين. ولكنه يعتقد، وغيره أيضاً، أن العرب أكثر المسلمين إيماناً بنظرية المؤامرة. ولسبب إيمانهم هذا كانوا الأكثر، أو ربما الوحيدين، بين المسلمين في القيام بعمليات انتحارية ضد الأمريكيين، مدفوعين بنظرية المؤامرة التي جعلتهم يعتقدون أن أمريكا تؤيد إسرائيل ووراء كل إجراءاتها المعادية للعرب. ويزيد بيتر بيرغن في مقالته السالفة الذكر أن ثقافة المؤامرة السائدة في العالم العربي الإسلامي هي التي جعلت بن لادن ينجح بسهولة فائقة بإقامة تحالف عابر للحدود في العالم العربي. فقد وجد في الدول العربية تربة خصبة من شعوب تحمِّل حكومة الولايات المتحدة وليس حكومات الدول العربية مسؤولية فشل مجتمعاتها في تحقيق التقدم والنجاح. لقد فشلت جميع أنظمة الحكم في العالم العربي والإسلامي ـ حسب رأي هذا التيار ـ ولم يفلح نظام حكم عربي واحد في تزويد شعبه بأمل واقعي في مستقبل حرّ وزاهر، وكانت النتيجة خليطاً من القمع والرعاية الاجتماعية لتوليد غضب وحقد ضد أعداء خارجيين، وبالذات أمريكا.

ويذهب برنارد لويس (Bernard Louis) بعيداً حين يقرر أن العرب يكرهون أمريكا لأنها في نظرهم تؤيد الحكام الطغاة في العالم العربي. إن أمريكا، والحكومات العربية الإسلامية المتحالفة معها والتي تحصل منها على دعم متواصل، هي السبب في الفقر والحرمان اللذين تعانيهما الشعوب العربية والإسلامية. ويكرهون أمريكا لأنها تضع هذه الشعوب في مستوى متدنٍ في اهتماماتها. وينضم فريدمان وكثيرون من كاتبي أعمدة الرأي من الأمريكيين، وفي مقدمتهم وليام سافاير، إلى برنارد لويس ليقرروا في مقالات كثيرة أن الاضطهاد الذي تتعرض له الشعوب العربية والإسلامية هو المسؤول عن ظاهرة الإرهاب والإرهابيين الذين يحمّلون أمريكا مسؤولية هذا الاضطهاد.

قليلون جداً هم هؤلاء الكتّاب الذين اتفقوا مع التيار السائد بين المفكرين العرب حول مسؤولية الصراع العربي ـ الإسرائيلي عن كراهية العرب والمسلمين لأمريكا، وأقل جداً منهم هؤلاء الذين يعترفون أن أخطاء في السياسة والممارسات الأمريكية تسببت في نشأة الإرهاب الموجّه ضد أمريكا. يقول برنارد لويس إن العرب يبالغون في أهمية الصراع العربي ـ الإسرائيلي. هذا

الصراع هو مجرد واحد من بين صراعات كثيرة تهدّد السلام العالمي: «ففي نيجيريا وسنكيانغ والشيشان ومقدونيا وكوسوفو والبوسنة ومندناو وكشمير صراعات مماثلة». ولا يخفى على أي قارىء عربي أو قارىء ملم بخلفيات الصراع العربي ـ الإسرائيلي، أو على معرفة بنيات مستشرق يكره العرب والإسلام، تعمّد برنارد لويس اختيار الصراعات الدولية التي يكون المسلمون طرفاً فيها. بذلك يغرس هذا العالِم «الموضوعي» المحنك فكرة أن المسلمين مثيرو صراعات حادة تهدّد السلام العالمي، ولكن يغرس أيضاً فكرة أشد خطورة، وهي أن الصراع العربي ـ الإسرائيلي ديني الجوهر والمضمون، فهو صراع بين مسلمين ويهود. ويقدم تفسيرات ساذجة للاهتمام العالمي بهذا الصراع، فيقول إن هذا الاهتمام يرجع إلى حقيقة أن إسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، وهي المقولة الممجوجة التي يكررها بعض المفكرين في الغرب ناسين أن هذه الدولة الديمقراطية هي نفسها التي ترفض المساواة في الحقوق بين المسلمين والمسيحيين من جهة، واليهود من جهة أخرى في دولة إسرائيل. وتستطرد المقولة انتهاءً إلى نتيجة أن إسرائيل كدولة ديمقراطية تجذب الاهتمام الغربي لشفافيتها على عكس الوضع عند خصومها العرب. هذه الواحة الديمقراطية في صحراء الاستبداد في الشرق الأوسط تستحق رعاية دول الغرب وحمايتها ضد العنف المحيط بها من كل جانب، فالعنف كما يكرّر عدد غير قليل من الإعلاميين صانعي الرأي في أمريكا، عنصر أصيل في ثقافة أهل المنطقة والإسلام بصفة خاصة. ولقد تعدّدت النظريات الباحثة عن أصول لهذه الظاهرة، ظاهرة العنف المنتشر في المجتمعات الإسلامية. فمن مستشرقين أبرزوا دور طبيعة حياة البدو والبيئة القاسية التي يعيشون فيها، إلى علماء اجتماع من كل نوع وأنصاف متعلمين وأصحاب اتجاهات عنصرية ونيات سيئة لم يتركوا حجراً إلا ورفعوه بحثاً عن سبب لهذا العنف «الفريد» الذي يمارسه المسلمون والعرب، فوجدوا الاستبداد والقمع والقهر والفقر وضعف مؤسسات القانون والقضاء؛ ووجدوا الفساد وتعدّدية المذاهب والطوائف وسوء الإدارة والافتقار إلى قيم وأساليب متعارف عليها لتسوية النزاعات؛ ووجدوا الظلم الواقع على المرأة وانتشار الجهل والأمية والحرمان من الحريات الإنسانية، وفي صدارتها حرية التعبير وانتهاكات حقوق الإنسان.

صور جزئية تخدم في نهاية المطاف الصورة النمطية وتجعل الأمريكي العادي جاهزاً دائماً ليلقي بمسؤولية أي عنف يقع في المنطقة، وخارجها

أحياناً، على عربي أو مسلم. وقد وقع هذا الحكم المسبق في أكثر من مناسبة، إحداها حادثة تفجير المبنى الفدرالي في عاصمة ولاية أوكلاهوما. وهو إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على مدى ما حققته الصورة النمطية المرسومة والمنفذة بذكاء عبر سنوات طويلة، واشتركت في صنعها مؤسسات السينما في هوليوود وفلوريدا، ومؤسسات الإعلام ومناهج الدراسة، وبعض الكنائس التي وقعت كلية في قبضة مؤسسات التبشير والترويج والصهيونية.

غير منطقي وغير مقبول في الوقت نفسه اتهام أمة بأنها تمارس العنف كطبيعة ثانية لها. وغير إنساني أو أخلاقي اتهام دين بأنه السبب في أن معتنقيه ميّالون للعنف. فكلاهما، الأمة والدين، وهذا ينطبق على أي أمة وأي دين، لا يقومان على شيء فيه ضرر لأتباعهما أو للإنسانية. وإنما يقع العنف في حالة أو مرحلة بعينها وبسبب ظروف بعينها. ولذلك، فإنه عندما تسود فكرة أن المجتمع الأمريكي مجتمع عنيف، أو لعله من أشد المجتمعات عنفاً، فذلك لأن مراحل أمريكية معينة التصقت في أذهان الناس داخل أمريكا وخارجها بالعنف. فقد استوطن المهاجرون الأوائل القارة الأمريكية مستخدمين أقصى درجات العنف ضد شعب يكاد يكون أعزل. ثم كان السباق نحو الغرب بين المستوطنين أنفسهم وكان بالغ العنف، أو هكذا قرأنا في الأدبيات التاريخية والروايات التي كتبها أمريكيون عن حركة استيطان الوسط والغرب الأمريكي. وفي القرنين الأخيرين قامت الدولة الحديثة في أمريكا وسط موجات من العنف المسلح ضد الاستعمار البريطاني والفرنسي، ثم في إطار حرب أهلية بين الشمال والجنوب، وسادت أيضاً موجات العنف الفردي ضد القانون والنظام. وقد وصلت إلينا المعلومات عن هذا العنف من وثائق الحكومة الأمريكية وإحصاءاتها. وما زالت الولايات المتحدة واحدة من دول قليلة في الغرب لم تتوقف عن استخدام عقوبة الإعدام، وما زالت تتصدر قائمة الدول التي مارست العنف المنظم، أي بقواتها المسلحة، خارج حدودها ولأغراض متنوعة.

من السهل، وأحياناً يكون واجباً، أن نميّز بين أن يعمّم الإنسان العادي (Lay man)، عندما يتحدث عن شعب أو أمة أخرى أو يكتب عنهما، أو عن دين لم يقرأ فيه أو عنه، وبين مستشرق أو مؤرخ أو عالم اجتماع وسياسة يقوم بهذا العمل. فالتعميم عن غير علم يظل جهلاً لا يصدر إلا عن غير المتخصص. ولكن التعميم إن صدر عن عالم ورجل فكر ومتخصص، يصبح

قاعدة وقانوناً يتداوله الناس عن ثقة واطمئنان. ولكن يحدث أن يصدر عن عالِم شهير ورجل فكر قدير تعميم كالسمّ في وليمة علم لا يريد من ورائها إلا التخريب والشرّ، ويصل أحياناً الى حدّ «الإبادة الدينية أو الإبادة الثقافية».

هذه مصيبة، أو هي واحدة من مصائب متعددة تحدث كل يوم في أجهزة الإعلام والتوجيه الأمريكية. لقد كتب كاتب معروف يقول إن «الكذب هو أحد ثوابت السياسة في الشرق الأوسط»[٤] هذه العبارة نفسها إن سطرها قلم كاتب عربي أو إسلامي أو حتى أوروبي» وألصقها بالسياسيين اليهود، لأتهمه كاتب العمود المعروف بأنه معادٍ للسامية كما يفعل غيره من اليهود المحرضين على كراهية العرب. ثم إن هذا الكاتب نفسه دأب على اتهام العقل العربي بأنه عقل معمّم، أي جاهز دائماً للتعميم من حادثة واحدة أو موقف واحد. كتب مرة توماس فريدمان يقول إن أبناء الأقلية الإسلامية في الهند، هم في الواقع المسلمون الوحيدون في هذا العالم الذين يتمتعون بالديمقراطية. لا أظن أني قرأت لكاتب آخر يحترم نفسه تعميماً في الموضوع على هذا القدر من السطحية والمبالغة، ولكنها المبالغة المتعمّد فيها سوء النية. ففي بريطانيا، وفي الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا مسلمون. وكلها دول لن ينفي عنها توماس فريدمان صفة الديمقراطية. ويلفت النظر الى أن هذه العبارة جاءت في توقيت غير موفق. فقد شهدت السنوات الأخيرة أحداثاً طائفية أودت بحياة آلاف المسلمين في الهند واستخدمت ضدهم كافة أدوات القمع والتعتيم الإعلامي والسياسي في ظل حكومة ديمقراطية في ولاية غوجارات وحكومة فدرالية في نيودلهي أيضاً ديمقراطية، وإن كانت تمثل أقصى درجات التطرف الديني داخل الصحوة الدينية الهندوسية، ولكنه التطرف الذي يتجاهله معظم صانعي الكراهية في الإعلام الأمريكي، تماماً كما يتجاهلون التطرف اليهودي في إسرائيل ضد المسيحيين والمسلمين. يحدث هذا كما لو أن الكراهية مقبولة لو صدرت عن مجتمع «ديمقراطي»، وشريرة وغير مقبولة إن هي صدرت عن مجتمع عاجز عن تحقيق الديمقراطية.

ومن أغرب ما قرأنا لبرنارد لويس نظريته عن غضب العرب والمسلمين. يقول إن للغضب العربي الإسلامي أسباباً ثلاثة؛ هي الانحدار أمام الغرب

(٤) Thomas L. Friedman, «Saudi Royals and Reality,» *New York Times,* 16/10/2001, p. 23, col. 6.

وروسيا، والانحدار أمام المبادىء والأفكار الغربية، والانحدار أمام تحرر المرأة. العرب والمسلمون غاضبون لأن المرأة تحرّرت، وغاضبون من أمريكا خاصة لأنها وريثة الغرب. ويضرب مثالاً غريباً عن الكراهية العربية لأمريكا، فيقول إن أدبيات المنطقة وصحافتها «لم تهتم بأخبار الثورة الأمريكية وبالجمهورية الأمريكية الناشئة حتى مطلع القرن العشرين». ولم يضع المؤرخ الأشهر والمستشرق الكبير قائمة بأدبيات الهنود والصينيين واليابانيين والروس التي اهتمت بأخبار الثورة الأمريكية والجمهورية الناشئة في أمريكا. إنه نوع من التشهير النفّاذ والخطير لأنه يصدر عن شخصية أكاديمية تؤثر في أجيال جديدة ورأي عام لا يدقق، وغير مطالب على كل حال بأن يدقق.

إن الأمر الذي يستحق التوقف أمامه هو هذا الميل المتزايد في الكتابات الصحافية، وأحياناً الأكاديمية والسياسية، لـ«أدينة» الواقع والأحداث والتطورات والتاريخ والجغرافيا وأشياء أخرى كثيرة. كنا حتى سنوات قليلة مضت نقرأ عن عالم شيوعي وعالم رأسمالي، عن معارضة شيوعية في دول رأسمالية، ومعارضة رأسمالية في دول شيوعية. ونقرأ عن الصراع الطبقي وثورة الجياع، وشعوب غنية وشعوب فقيرة، وهجرة الفقراء والمعدمين. نقرأ الآن عن صدامات أديان وحضارات، وحروب دينية في كل مكان، وصراعات مذاهب وطوائف. ونسأل: هل يمكن أن يختفي فجأة وبهذه السرعة صدام الطبقات والثورات وكافة أشكال الصدام الاجتماعي في كافة الدول، ويحلّ محلها جميعاً صدام واحد هو صدام الأديان والطوائف؟. كيف يمكن للنخب العربية المتعلمة غير المنضوية تحت رايات حركات إسلامية متشددة أن تغفر للولايات المتحدة ما فعلته عندما استغلت الدين وعلماء الدين، فعبأت مشاعر التطرف الديني وجنّدت مجاهدين من عدد كبير من الدول العربية ليقاتلوا الجنود السوفيات في أفغانستان؟ كيف يمكن لهذه النخب أن تنسى خطاب الرئيس رونالد ريغان في احتفال أقيم بالبيت الأبيض وصف فيه هؤلاء المجاهدين في أفغانستان بأنهم مقاتلون شجعان من أجل الحرية يتحدون إمبراطورية الشر؟[٥].

هؤلاء الأبطال الشجعان ـ حسب كلمات الرئيس ريغان ـ الذين جندتهم وموّلتهم ودربتهم أمريكا ليقتلوا أعداءها الشيوعيين في إمبراطورية الشر، هم

---

(٥) نقلاً عن: Pervez Hoobhoy, «Muslims and the West after Sep. 11,» *Free Inquiry,* vol. 22, no. 2 (Spring 2002), <http://www.secularhumanism.org/library/fi/hoodboy22-2.html>.

أنفسهم الآن أعداء لأمريكا في إمبراطورية الشرّ الجديدة. التاريخ الأمريكي ينتقل من محاربة إمبراطورية شر إلى محاربة إمبراطورية شر جديدة، ولا مانع إطلاقاً في أن يتحول جنود إمبراطورية الخير الذين حاربوا شياطين إمبراطورية الشر ليلعبوا في المرحلة الجديدة دور الشياطين الذين تجب محاربتهم. وعندما ووجه زبيغنيو بريجنسكي بهذه المفارقة في السياسة الخارجية لدولة تبشّر بالقيم والأخلاق والسلام العالمي، قال«أيهما أهم لتاريخ العالم؟ الطالبان أو انهيار الإمبراطورية السوفياتية؟ أيهما أهم: بعض المسلمين المنفعلين أم تحرير شرق أوروبا ونهاية الحرب الباردة؟». أما كيف تحولت الصورة الرسمية الأمريكية عن المجاهدين كمقاتلين من أجل الحرية إلى إرهابيين يريدون تغيير العالم، وكيف شجعت أمريكا نفسها بسياساتها الخارجية، وبخاصة تجاه إسرائيل، على حدوث هذا التحول، وهل حدث هذا التحول فجأة أم خطط له المخططون منذ سنوات؟ إن هذه الأسئلة وأسئلة أخرى كثيرة طرحها قبل ٢٠٠١/٩/١١ أصدقاء لأمريكا في الوطن العربي في مجال تحذير النخبة السياسية الأمريكية من مغبة التدهور المستمر في شعبية أمريكا، وتصاعد الغضب ضدها على كل المستويات، وبخاصة على مستوى الفرد العادي، لم يُعْنَ أحد بالإجابة عنها.

منذ سنوات ونحن، عرباً ومسلمين، نسأل السؤال الذي تعبنا من كثرة ما سألناه. نسأل: لماذا يكرهوننا؟ ومنذ سنوات ونحن كأعضاء في نخب عربية أو إسلامية مثقفة ومن صانعي الرأي والسياسة والقرار، نحذر من تفشي الغضب بين عامة العرب والمسلمين بسبب سياسات وممارسات تتعمّد إثارة غيظ العرب والمسلمين وغضبهم. منا من كتب حول ظاهرة غضب الفرد العادي في مصر وتونس والعراق وباكستان وتركيا والأردن والسعودية ودولة الإمارات واليمن والصومال والسودان ونيجيريا وغيرها، وتحدث عنها سائق التاكسي وحارس الأمن والسيدة العاملة في منزلها ومضيفة الطائرة وطالب الجامعة وبائع الأطعمة الشعبية في الأزقة والحواري، كل من هؤلاء كان يعبّر عن غضبه بكلمات وإشارات وملامح، بعضهم كان يصلّي ويدعو أن يهدي الله الولايات المتحدة أو يعاقبها فيردعها عما تفعل بالعرب والمسلمين في فلسطين والعراق وغيرهما. منا من كتب أو تحدث عن زيادة كبيرة في احتمال أن يصيب أمريكا ضرر على أيدي غاضب متطرف، ومنا من حذر ضد بيرل هاربور أخرى تهزّ غطرسة النخبة السياسية الأمريكية، فتتنبه إلى أخطائها وتصلح من سياساتها وتتوقف عن ممارسات الكراهية ضد العرب والمسلمين وانحيازها المطلق ضدهم.

وظل السؤال باحثاً عن جواب، حتى وقعت جريمة مركز التجارة العالمي في نيويورك. فجأة، ولفترة وجيزة جداً، توارى سؤالنا وحلّ محله سؤالهم؛ سؤال الأمريكيين لأنفسهم، لماذا يكرهوننا؟ لماذا يكرهنا هؤلاء الأجانب، ثم لماذا يكرهنا هؤلاء العرب والمسلمين؟ وبعد أيام اختفى السؤال ليفسح المجال للانتقام بدلاً من الفهم. وأعلنت الإدارة الأمريكية الحرب على من لا يؤيدها في الحرب ومن يتردّد في تأييدها، وبعضهم من العرب والمسلمين. وعاد العرب والمسلمون إلى سؤالهم بعد تعديله حيث أصبح: لماذا يكرهنا الأمريكيون إلى هذا الحدّ؟ أو لماذا يكرهوننا كل هذه الكراهية؟.

وقدم كثير من الأمريكيين والأوروبيين والعرب والمسلمين اجتهادات متعدّدة في محاولة للإجابة عن هذا السؤال. بعض الاجتهادات، ومنها ما جاء ذكره في مواقع أخرى من هذا الفصل يقع تحت عنوان الاجتهادات النظرية أو الشديدة العمومية. فقد كتب كثيرون يشككون في العلمانية الغربية، بمعنى أنها ليست علمانية فعلاً، فالدين موجود وفاعل في الغرب بأسره، وبخاصة في أمريكا، بل إن جاك سترو، وزير الخارجية البريطاني، وفي محاضرة ألقاها في معهد أكسفورد للدراسات الإسلامية، قال «إن البلدان الغربية ليست علمانية بالقدر الذي يبدو لنا ظاهراً. فقوانيننا وأنظمتنا الفكرية لها جذور عميقة في التقاليد اليهودية والمسيحية»[٦]. وكتب آخرون في الغرب عن أن العلمانية الغربية مذهب يفتقر إلى الكفاية، حيث إنها قصرت في فهم الإسلام والمسلمين ضمن إيمانها المعلن، ولكن غير الحقيقي، بالتعددية. تقول مارغريت تالبوت إن أمريكا البيضاء صاحبة قيمة التعددية والمبشّرة بها، تعاملت على الدوام مع ثقافة الملونين الأمريكيين على أساس أنها ثقافة أجنبية (Alien)، على رغم أنها «ثقافة أمريكية صرفة»[٧].

ومن الاجتهادات «العامة» ما يراه أكثر من مفكر غربي وما ورد في مكان آخر من هذا الفصل من أن الكراهية الأمريكية للعرب والمسلمين ليست أكثر في الواقع من الكراهية الأمريكية للأجانب بشكل عام، أي أنهم مكروهون لأنهم أجانب، مكروهون لأنهم من العالم الثالث الملون والمتخلف، ومكروهون لأنهم يخاصمون إسرائيل واليهود، ومكروهون لأنهم يعتنقون ديانة اسمها الإسلام. بهذا

(٦) **النهار**، ١١/٢/٢٠٠٢.

(٧) Margaret Talbot, «Other Woes,» *New York Times,* 18/11/2001.

المعنى تصبح الكراهية التي تكنّها الطبقة السياسية أو النخبة الثقافية الأمريكية للعرب والمسلمين أربعة أضعاف الكراهية التي يكنّها لهم الأوروبي العادي. وفي هذا مبالغة شديدة وتضخيم للكراهية، إلا أنه اجتهاد يعكس مدى القلق الذي يشعر به بعض الناس في الغرب، كما بين العرب والمسلمين. قيل مثلاً في هذا الشأن إن هذه الطبقة تتصرف كما لو كانت تريد أن تبعد شبح العداء للسامية عن أمريكا، فاختارت العرب والمسلمين بديلاً لليهود يصبّون عليهم كراهية، هي ـ شاءوا أو أبوا ـ جزء من حضارة الغرب المسيحي. وربما شجع قادة اليهود أنفسهم هذا الإحلال، وقد يُفسر هذا التشجيع للعداء الشرس للعرب والمسلمين الذي تمارسه أجهزة الإعلام الأمريكية التي يسيطر عليها اليهود في المجتمع الأمريكي. بذلك يكون اليهود والطبقة السياسية الأمريكية قد تفادوا صداماً حتمياً كالصدامات الكثيرة التي وقعت بين اليهود والطبقات المماثلة في أوروبا، وفي الوقت نفسه أوجدوا للعنصرية الكامنة في الحضارة المسيحية الغربية متنفساً لها في العداء ضد العرب والمسلمين.

وربما وجد أصحاب هذا الرأي ما يؤيد ما ذهبوا إليه في كتابات المستشرق برنارد لويس الذي جعل هدفه منذ سنوات طويلة التنبؤ بصدام حضاري وشيك بين الإسلام من جانب، والمسيحية واليهودية من جانب آخر. والجدير بالذكر أن برنارد لويس كان قد سبق صموئيل هانتنغتون في طرح نظرية «صدام الحضارات». كما أن أصحاب هذا الاجتهاد يجدون دليلاً آخر في العبارات التي يستعيرها القادة الأصوليون في أمريكا من تراث النازية والفاشية. ينقلون مثلاً عن بات روبرتسون (Robertson) تصريحه الذي قال فيه ما معناه إن في كل الوطن العربي «سمّ يتدفق في عقول الناس.. ولن تنقذنا إلا حماية الله.. إلا أن الله رفع عنا حمايته يوم ٢٠٠١/٩/١١ عقاباً لنا على شرورنا». كما أن مايكل هورويتز، وهو أحد مستشاري الرئيس الأسبق رونالد ريغان، الذي قرر أن يقود حملة متوحشة ضد العرب والمسلمين، أصدر كتاباً بعنوان *New Intolerance between the Crescent and the Crone* تنبأ فيه بصدام حتمي معهم، وجاء فيه أن المسيحيين هم الضحايا الجدد في تاريخ الكوارث الإنسانية: «المسيحيون هم يهود القرن الحادي والعشرين. المسلمون يريدون إبادتهم جميعاً». إنها رسالة شؤم يبعث بها أحد قادة اليهود الأمريكيين المعروف بعدائه الشديد للعرب وانحيازه المطلق لإسرائيل. حدث هذا قبل ٢٠٠١/٩/١١ بسنوات غير قليلة.

ويجنح الخيال أحياناً بعيداً عندما يتعلق الأمر بالسؤال: لماذا يكرهنا الأمريكيون؟ سمعت مثقفاً عربياً يحلل أسباب هذه الكراهية، فيقول إن مشكلات العرب والمسلمين، من دون مشكلات بقية الشعوب، صعبة ومعقدة واستعصت على «الحكمة» الأمريكية من ناحية، وعلى القوة الأمريكية الفائقة من ناحية أخرى. فقد فشلت أمريكا في حلّ أي من تلك المشكلات حلاً نهائياً. مشكلة فلسطين مثلاً برهنت على أنها الأشد تعقيداً بين كل مشكلات السياسة الخارجية الأمريكية، أشد تعقيداً من فيتنام وكوريا وكوبا وبرلين والبوسنة وكوسوفو وتيمور الشرقية. ثم أثبت الإسلام أنه أصعب من الشيوعية بالنسبة الى قدرة الاستيعاب لدى الطبقة الحاكمة والجماعة الأكاديمية في أمريكا. ويبدو أن هناك من اعتبر الإسلام يمثل عقبتين: عقبة في طريق العولمة لأن بعض ثوابته لا تقبل الذوبان في ثقافة أو قواعد عالمية، أو لأنها هي نفسها «عالمية» الأبعاد والأهداف، وعقبة في طريق التواصل الإمبراطوري الأمريكي لأن الإسلام موجود في كل مكان ولا تقف دونه حدود جغرافية أو استراتيجية أو ثقافية، وهو أيضاً مثل الطموحات الأمريكية عالمي الطموح. لقد كشف الفشل في فلسطين مدى التضارب داخل نسق القيم الأمريكية، إذ تظهر أمريكا غير وفية لمعظم مبادئها، وبخاصة مبادىء الحريات واحترام القانون وحقوق الشعوب والأفراد وحق تقرير المصير والتعددية، وكشف عن حدود القوة الأمريكية «الهائلة» وقيودها ونقاط عجزها وضعفها.

ويصرّ مستشرقون، وبخاصة مفكرون تربوا في أحضان الكراهية، على أن الكراهية الأمريكية للعرب ما هي إلا ردّ فعل للكراهية العربية للغرب ولأمريكا. أما العرب فيكرهون أمريكا لأنهم «جبلوا» على الإعجاب بالفلسفة الألمانية، وبالتحديد بفلاسفة أمثال: إرنست جانغر (Ernest Junger) ومارتين هايديغر (Martin Heidegger) وراينر ماريا ريلكه (Reiner Maria Rilke). ويقول برنارد لويس مثلاً، إن هؤلاء الفلاسفة يعتقدون أن أمريكا حضارة وليست ثقافة أو حضارة من دون ثقافة، وقد تكون غنية ومرتاحة ومتقدمة مادياً، ولكنها من دون روح وهياكلها مصطنعة. أمريكا نتاج عمليات تجميع وتركيب، أي لم تنم نمواً طبيعياً. وقد تأثر العرب بهؤلاء الفلاسفة وبكل أنواع الفكر المتطرف الألماني، فصاروا يقلدونه، بل منهم من استعذبه أو اعتنقه. الردّ على مثل هذه الادعاءات والطروحات لا يكون إلا بالعودة إلى بديهيات الأمور. فإذا كان في العالمين العربي والإسلامي من يقرأ الألمانية ويتبحر فيها إلى درجة الانغماس

في فلسفات ألمانيا، وإذا كان هناك من يقرأ ترجمات للأدبيات الفلسفية الألمانية والفكر الأوروبي المضاد لأمريكا، فهل يصل عدد هؤلاء على امتداد قرن أو أكثر إلى حدّ يجعلهم يشكلون «ثقافة كراهية عربية لأمريكا»؟، ويكون لهم من النفوذ والاختراق والهيمنة الثقافية ما يسمح لهم بأن يصبغوا أمة عربية أو إسلامية بصبغة العداء لأمريكا على النمط الفلسفي الألماني؟!.

يمكن أن يكون صحيحاً القول إن الأمريكيين يكرهون العرب والمسلمين لأنهم لا يعرفون شيئاً عن العرب وعن المسلمين وعن الإسلام. بمعنى آخر، يمكن أن تصدق عبارة «أنا الأمريكي أكرهك أيها العربي المسلم لأنك تعرف أنني لا أعرف شيئاً عنك أو عن تاريخك أو عن عقائدك». وربما يجوز القول إن الأمريكي يكره الشيء الذي لا يظهر أمامه واضحاً وصريحاً وفي هيئة ملموسة. وقد ينطبق هذا على الإسلام. فالإسلام يعني لدى الغرب أشياء كثيرة.. هو حضارة، وهو نسق تقاليد، وهو مجتمعات إنسانية، وهو لغات متعددة. ولكن المؤكد أن الإسلام ليس شيئاً واحداً، ولا يعني دائماً وفي كل الظروف وفي كل المجتمعات الشيء نفسه. ثم إنه لا توجد لهذا الإسلام دولة واحدة تعبّر عنه أو تقود باسمه أو تقدم النموذج للآخرين. لذلك يسألون عادة: من يمثل المسلمين في العالم؟.

أخشى أن نترك الكراهية تحتكرها آلة وجماعات نشر الكراهية، فنفاجأ بأن الكراهية الأمريكية للعرب والمسلمين صارت «صناعة» هائلة مستقلة بذاتها ومغذية لذاتها. وبالفعل هناك مؤشرات، وخلفية، وسوابق، وطاقة، وقوة مالية، ومصادر أخرى ترشح هذه الصناعة للتنمية والتفوق والنجاح إذا لم تتوقف حملة الكراهية. وإذا لم تشترك قوى العقل في أمريكا وخارجها من أجل إيقاف هذه الحملة وإزالة أسبابها، سنجد أنفسنا أمام سيل من المنتجات الإعلامية والثقافية من أفلام ومسلسلات ومقالات وكتب تزيد نيران الكراهية ضد العرب والمسلمين اشتعالاً. أخشى أن تنشأ جمعيات أهلية أمريكية خصيصاً للتبشير بالكراهية ضد العرب، وقد صدمتنا بالفعل مذكرة الستين مثقفاً أمريكياً الشهيرة عن مبررات الحرب ضد الإرهاب وعن الإسلام كعقيدة. وكذلك محاولات مثقفين من اليهود الأمريكيين وقف الدعم الفدرالي المقدم لمراكز ودراسات الشرق الأوسط في أمريكا، وإيقاف المنح الدراسية للطلبة العرب والمسلمين، والحملة العنصرية الداعية إلى فصل كل أساتذة الشرق الأوسط أو إيقافهم لأنهم لم يحذروا الحكومة الأمريكية من حجم الكراهية العربية لأمريكا. تتنافس

جماعات الشر، وهو ليس بالضرورة الشر نفسه الذي تعنيه الإدارة الأمريكية وتحاربه، لإثارة حروب وثورات وأعمال عنف في مواقع متعددة لتأكيد حالة الكراهية العربية والإسلامية للغرب، فتدفع الغرب الى ردّ فعل أعنف يزيد الكراهية عند الرأي العام العربي والغربي على حدّ سواء. وستحتاج هذه الأعمال الشريرة إلى مصانع وترسانة وتجارة وتهريب سلاح. وسوف تنشط مصارف ومصادر لتمويل هذه الصناعة الجديدة بدعم نشر الكتب والصحف والدوريات التي ستخصص لحرب الكراهية أو تنغمس فيها. من ناحية أخرى، سوف تنشط جماعات مثقفين لتعقد ندوات ومؤتمرات ومحاضرات تحت عنوان تحسين الصورة وفهم الآخر وتلاقح الحضارات وحوار الأديان. وقد تقوم في الوقت نفسه حركات إصلاح ديني في المجتمعات الإسلامية تموّلها الولايات المتحدة وقوى غربية، وتنشأ في مواجهتها جماعات أخرى لعرقلة نشاطها. فتنشب الحرب الأهلية الإسلامية التي يتنبأ بها كثيرون في المغرب كما في المشرق. إنها صناعة المستقبل، في ما يبدو.

وأخشى أن ينتهز بعض الحكومات العربية والإسلامية حالة الفزع الأمريكي، فتتحالف، عن قصد أو عن جهل، مع آلة الكراهية الأمريكية. أخشى أن ينتهز المتهورون أو المفزوعون الفرصة فيقدمون على تضخيم قوة الإسلاميين الناشطين في بلادهم أو بلاد أخرى، على أمل أن يحظوا برضاء أكبر من واشنطن أو بسكوتها عن أخطائهم وتجاوزاتهم في أمور شتى. أتوقع، لو حدث ما أخشاه، زيادة في التضخيم الأمريكي لقوة عدو لا يُرى بالعين المجردة، ولكن يجري تضخيمه خائلياً (Virtually)، وزيادة في التضخيم العربي لمعارضة هزيلة أو ضعيفة وإلباسها لباس التطرف، وزيادة في الانتهازية من جانب قوى إرهابية نشطة تستغل هذه الحالة المرعبة، فتكون النتيجة وحشاً هلامياً مخيفاً لن تستطيع قوة على الأرض الإمساك به لترويضه أو للقضاء عليه.

الفصل السابع

تحليل ردود الأفعال العربية تجاه أحداث أيلول/سبتمبر وتداعياتها

حسنين توفيق إبراهيم(*)

مقدمة

من المؤكد أن الهجمات التي شهدتها كل من نيويورك وواشنطن في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠١، والتي استهدفت برجيْ مركز التجارة العالمي والبنتاغون، سوف تسجل ضمن أبرز أحداث القرن الحادي والعشرين. وهذا لا يرجع إلى أعداد الضحايا وحجم الخسائر المادية، المباشرة وغير المباشرة، التي نجمت عنها فحسب، ولكن يرتبط أيضاً بالدلالات العميقة التي مثلتها هذه الأحداث بالنسبة الى دولة تعتبر القوة العظمى الوحيدة ـ ولو لبعض الوقت ـ في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث أصابت هيبتها في مقتل، وذلك باستهداف أهم عنصرين تستند إليهما، وهما: القدرة العسكرية، والقدرة الاقتصادية والمالية، فضلاً عن التداعيات والتحوّلات التي ترتبت ـ وستترتب ـ على الأحداث المعنية، ليس على الصعيد الأمريكي فحسب، ولكن على الصعيد العالمي أيضاً، وبخاصة في ظل انطلاق ما أسمته الولايات المتحدة الأمريكية بـ «الحرب ضد الإرهاب»، والتي بدأت أولى مراحلها في أفغانستان في ٧/ ١٠/ ٢٠٠١، وهي حرب يؤكد المسؤولون الأمريكيون على أنها ستكون طويلة وممتدة ومتعددة الوسائل والأساليب[1].

(*) أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ومتخصص في دراسة النظم السياسية العربية.

(١) لمزيد من التفاصيل حول خلفيات أحداث أيلول/ سبتمبر وتداعياتها، انظر: ملف «أمريكا =

وتعتبر المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم تأثراً بأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. وهذا لا يرجع إلى ضخامة الخسائر المادية والاقتصادية التي لحقت بالعرب من جراء هذه الأحداث فحسب، ولكن يرجع أيضاً إلى اعتبارات وعوامل أخرى تتعلق بقضايا عديدة منها: موقع العرب على خارطة الحرب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب، فمنذ اللحظة الأولى للأحداث أشارت أصابع الاتهام إلى العرب والمسلمين في إطار حملات، إعلامية وسياسية، واسعة من التحريض والتشويه انخرطت فيها دوائر وأوساط عديدة، أمريكية وغير أمريكية. وقد كان لإسرائيل والقوى الصهيونية دور بارز في هذا المجال. وقد تزامن مع هذه الحملات حدوث موجات من المضايقات وعمليات التوقيف والاعتقال والتحقيق والاعتداءات التي استهدفت عرباً ومسلمين ومؤسسات ومنشآت عربية وإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول الغربية الأخرى. كما أن الأشخاص الذين أعلنت الإدارة الأمريكية مسؤوليتهم عن تنفيذ هجمات أيلول/سبتمبر هم مواطنون عرب، معظمهم من العربية السعودية.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن اللوائح التي أعلنتها الإدارة الأمريكية للتنظيمات الإرهابية تضمنت العديدَ من الأحزاب والتنظيمات الموجودة في دول عربية، وبعضها تنظيمات مشروعة ولها تمثيل في البرلمان، مثلما هو الحال بالنسبة الى حزب الله في لبنان. كما توالت تصريحات بعض المسؤولين الأمريكيين مشيرة إلى أن دولاً عربية عديدة سوف تكون مستهدفة بالحرب ضد الإرهاب في مراحل تالية، وأن هذا الاستهداف يمكن أن يأخذ أشكالاً عسكرية أو غير عسكرية. ومن هذه الدول العراق واليمن والصومال والسودان وسوريا ولبنان. وعلى الرغم من أن مثل هذه التصريحات قد خفّ مع مرور الوقت بالنسبة الى الدول المذكورة ما عدا العراق، إلا أن مجرد صدوره له دلالته بخصوص المدركات السائدة لدى الإدارة الأمريكية حول الإرهاب وسبل مكافحته، وخصوصاً أن المطالب والضغوط الأمريكية لا تزال تتواصل على هذه الدول لاتخاذ إجراءات حاسمة لمكافحة الإرهاب حسبما تتصوره الإدارة

= والإرهاب... عالم جديد،» **السياسة الدولية، العدد ١٤٧ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢)؛ ملف «أمريكا والعالم بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١،» شؤون الأوسط، العدد ١٠٥ (شتاء ٢٠٠٢)، و**

Strobe Talbott and Nayan Chanda, eds., *The Age of Terror: America and the World after September 11* (New York: Basic Book; [n. p.]: Yale Center for the Study of Globalization, 2001).

الأمريكية. أكثر من هذا، فإن الأحداث المعنية وما ترتب عليها من تداعيات أسهمت في تغذية الصور والمشاعر السلبية النمطية لدى العرب والمسلمين عن الغرب، ولدى الأمريكيين والغربيين بعامة عن العرب والمسلمين، بل عن الإسلام ذاته، وهو الأمر الذي دفع بقضية العلاقة بين الإسلام والغرب، وما يرتبط بها من جدل عن «صدام الحضارات» أو «حوار الحضارات» إلى دائرة الاهتمام السياسي والأكاديمي في الوطن العربي.

والهدف من هذه الدراسة هو رصد ردود الفعل العربية على أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر وتحليلها وتقويمها، أي على الهجمات التي استهدفت برجي مركز التجارة العالمي والبنتاغون من ناحية، وعلى أهم ما ترتب عليها من تطورات وتداعيات من ناحية أخرى، بما يسمح باستكشاف حدود الاتفاق والاختلاف بين الدول العربية في ردود أفعالها على الأحداث وتداعياتها، وكذلك حدود الاتفاق والاختلاف بين ردود الأفعال على المستوى الرسمي من ناحية، وعلى المستوى الشعبي من ناحية أخرى، فضلاً عن البحث عن تفسيرات لأبرز ردود الفعل وأهمها سواء أكانت رسمية أو شعبية. وبهذا المعنى، فإن الدراسة في حصيلتها النهائية ستكشف عن أهم محدّدات التعامل العربي وأبعاده، وبخاصة على المستوى الرسمي، مع أحداث أيلول/ سبتمبر وتداعياتها.

وفي إطار الهدف من الدراسة، فإنه يتعيّن رصد ردود الفعل العربية تجاه أحداث أيلول/ سبتمبر وتحليلها على أربعة مستويات: **أولها، المستوى الحكومي/ الرسمي الذي تمثّله النظم الحاكمة. وثانيها، المستوى الشعبي/ غير الرسمي، ويتضمن ردود الفعل الشعبية سواء عبّرت عنها تنظيمات أو جمعيات أو لجان أو مراكز بحثية غير حكومية، أو تيارات وقوى سياسية، أو عناصر من المفكرين والمثقفين والباحثين، أو قطاعات واسعة من المواطنين، سواء أكانت تنتمي إلى فئة اجتماعية واحدة أو عدة فئات اجتماعية، وسواء تمّ التعبير عن ردود الأفعال هذه في شكل بيانات، أو اجتماعات حاشدة، أو تظاهرات ومسيرات... إلخ. وثالثها، مستوى جامعة الدول العربية باعتبارها المنظمة العربية الأم. ورابعها، المنظمات العربية غير الحكومية. ولكن نظراً لتعدد الأطراف العربية، وتعدد ردود أفعالها تجاه أحداث أيلول/ سبتمبر وتداعياتها، فإنه يصعب رصدها بشكل حصري أو شبه حصري في فصل من كتاب، ولذلك سوف تأخذ الدراسة بأسلوب انتقائي يقوم على رصد الاتجاهات الأساسية لردود الفعل العربية وتحليلها على المستويات السالفة الذكر وتدعيم**

ذلك بنماذج وأمثلة، مع إبراز ردود الأفعال التي عبّرت عنها أطراف أساسية، سواء على المستوى الرسمي أو على المستوى الشعبي.

ولما كانت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر قد أفرزت تداعيات وتطورات كبرى، وبخاصة في ما يتعلق بالحرب ضد الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، ونظراً لأن هذه الأحداث وتداعياتها لها انعكاساتها وتأثيراتها، الاقتصادية والمالية والأمنية والسياسية، القائمة والمحتملة، على الوطن العربي، فإنه كان من المهم ألا تقف الدراسة عند حدود رصد الأفعال العربية على هجمات أيلول/سبتمبر ذاتها وتحليلها، أي على ما حدث يوم ١١/٩/٢٠٠١، بل تهتم كذلك برصد ردود الأفعال العربية على أهم تداعيات هذه الأحداث وتقويمها، وبخاصة في ما يتعلق بالقضايا والتطورات التالية: التعريف بمفهوم الإرهاب وسبل مكافحته ودور الأمم المتحدة في هذا المجال، والتحالف الدولي ضد الإرهاب الذي شرعت الولايات المتحدة في تشكيله عقب الأحداث، والحرب ضد أفغانستان حيث حركة طالبان وتنظيم القاعدة، واستهداف دول عربية وأحزاب وتنظيمات موجودة في دول عربية بالحرب ضد الإرهاب، والعلاقة بين الإسلام والغرب، والآثار الاقتصادية لأحداث أيلول/سبتمبر في الوطن العربي وسبل تعامل البلدان العربية معها.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن أحداث أيلول/سبتمبر وتداعياتها شكلت مناسبة لإثارة العديد من قضايا الإصلاح الداخلي وإشكالياته في الوطن العربي أو إعادة طرحها مثل: الإصلاح السياسي، وتجديد الخطاب الديني، وإعادة تقويم خبرة الحركات الإسلامية المتشددة، وتطوير السياسات الثقافية والإعلامية. كما كانت لهذه الأحداث انعكاساتها، المباشرة وغير المباشرة، على السياسة الإسرائيلية في المنطقة، وبخاصة تجاه الفلسطينيين، وكذلك على الموقف الأمريكي إزاء هذه السياسة، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى الصراع العربي ـ الإسرائيلي من منظور حملتها ضد الإرهاب، واعتبرت الأحزاب والتنظيمات اللبنانية والفلسطينية التي تمارس حقها المشروع في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي تنظيمات إرهابية، مما كانت له انعكاساته السلبية على القضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب المركزية. ومن هنا، فقد كان من المهم رصد ردود الأفعال العربية على هذه التطورات. وفي ضوء كل ذلك، يمكن القول إن ردود الأفعال العربية على أهم توابع أحداث

الحادي عشر من أيلول/سبتمبر وتداعياتها هي في الجانب الأكبر منها أنماط استجابة العرب لسلسلة من السياسات والقرارات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية في أعقاب الأحداث، وما ارتبط بها أو بعضها من مطالب أمريكية طرحت على الدول العربية، وضغوط مُورست عليها من أجل تلبية هذه المطالب.

وتأسيساً على ما سبق، فقد تمّ تقسيم هذا الفصل إلى قسمين: يتناول **أولهما، بالرصد والتحليل ردود الأفعال العربية على أحداث ٢٠٠١/٩/١١، أي على الهجمات التي استهدفت واشنطن ونيويورك في ذلك اليوم. أما القسم الثاني، فيناقش ردود الأفعال العربية على أبرز التداعيات والتطورات التي ترتبت على هذه الأحداث.**

أولاً: ردود الأفعال العربية على أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر

من خلال رصد ردود **الأفعال العربية الرسمية على أحداث ٩/١١/ ٢٠٠١ وتحليلها، يمكن القول إنها في غالبيتها العظمى تكاد تكون متطابقة، حيث سارع الحكام وكبار المسؤولين العرب الى تقديم العزاء للإدارة الأمريكية والشعب الأمريكي. وقد أكدت معظم التصريحات والبيانات الرسمية الصادرة عن العواصم العربية على عدة أمور تمثلت في: شجب الهجمات باعتبارها عملاً إرهابياً إجرامياً أودى بحياة الآلاف من المدنيين الأبرياء، والتأكيد على رفض الإرهاب بجميع صوره وأشكاله بما في ذلك إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل، والدعوة إلى تكاتف جهود المجتمع الدولي من أجل مكافحة الإرهاب والقضاء على أسبابه، وخصوصاً أن دولاً عربية عديدة قد عانت ـ وتعاني ـ من ويلاته. كما أكدت الدول العربية، في ردود أفعالها الأولية على الأحداث، على تضامنها مع الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب، وإن كانت بعض الدول مثل مصر وسوريا والإمارات العربية المتحدة وغيرها قد أكدت بشكل مبكر على أهمية الاتفاق على تعريف لمفهوم الإرهاب، ووضع معايير وضوابط عامة لمكافحته من خلال مؤتمر دولي يُعقد في إطار الأمم المتحدة وتحت غطاء الشرعية الدولية. إضافة إلى ذلك، فإن رفض الخلط بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال من ناحية، ورفض محاولات ربط الإرهاب بالعرب والمسلمين أو ربطه بالدين الإسلامي من ناحية أخرى، قد شكلا عنصرين مهمين في ردود الأفعال العربية**

الرسمية على هجمات أيلول/سبتمبر، وبخاصة مع تصاعد الحملات المضادة للعرب والمسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول الغربية. كما أن بعض المسؤولين العرب مثل الرئيس مبارك وغيره قد أكدوا على ضرورة عدم التسرع في إطلاق الأحكام قبل إجراء التحقيقات اللازمة، والتأكد من هوية منفذي الهجمات ومن يقف خلفهم، حتى لا يُظلم أبرياء، مما يؤدي إلى خلق إرهابيين جدد(٢).

ولم يشذّ عن هذا التوجه العام لردّ الفعل العربي الرسمي على هجمات ٢٠٠١/٩/١١ سوى العراق. فالنظام العراقي لم يقدم تعزية، بأي شكل من الأشكال، للإدارة الأمريكية، كما أنه لم يعلن إدانته للأحداث أو رفضه لها مثلما فعلت بقية دول العالم بما في ذلك دول دأبت واشنطن على اتهامها بدعم الإرهاب. وفي هذا السياق، اعتبر الرئيس العراقي صدام حسين أن مجرد تعزية الإدارة الأمريكية في ضحايا الحادث هو نوع من النفاق وأن العراقيين ليسوا بمنافقين، وأكد أن ذلك لن يحدث إلا بعد أن تعزي أمريكا الشعب العراقي بالمليون ونصف المليون عراقي الذين قتلتهم. كما فسر الهجمات على أنها ردّ فعل طبيعي على سياسة الهيمنة وغطرسة القوة والمعايير المزدوجة التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية. إضافة إلى ذلك، فقد أكد الرئيس العراقي وغيره من المسؤولين العراقيين في مناسبات عديدة على أن الأحداث أثبتت فشل أجهزة الأمن الأمريكية، وأن الإدارة الأمريكية ستتخذها ذريعة لإعلان الحرب على عدو حدّدته قبل وقوع الهجمات، حيث سارعت باتهام العرب والمسلمين قبل أن تتوفر لديها أي أدلة أو إثباتات جدية. وفي هذا السياق، كرر النظام العراقي دعوته للولايات المتحدة الأمريكية إلى فكّ ارتباطها الشرير مع إسرائيل(٣).

ولا شك في أن ردّ الفعل العراقي، والذي بدا شاذاً عن إجماع دولي على إدانة الهجمات، يمكن تفسيره في ضوء خلفيات وتعقيدات العلاقة العدائية

---

(٢) اعتمد الباحث في رصد ردود الأفعال العربية الرسمية على هجمات أيلول/سبتمبر على أعداد جريدة **الخليج الإماراتية. كما اعتمد على قسم «شهريات» بمجلة السياسة الدولية اعتباراً من العدد ١٤٧ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢)، وكذلك على قسم «موجز يوميات الوحدة العربية» بمجلة المستقبل العربي، اعتباراً من العدد ٢٧٤ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١).**

(٣) لمزيد من التفاصيل حول ردّ فعل النظام العراقي على أحداث أيلول/سبتمبر، انظر: **الخليج: ٢٠٠١/٩/١٩، و٢٠٠١/١٠/٢١.**

بين واشنطن وبغداد وتعقيداتها، والتي تتواصل حلقاتها منذ كارثة الاحتلال العراقي لدولة الكويت عام ١٩٩٠، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتشكيل التحالف الدولي الذي أنجز مهمة تحرير الكويت. كما أن سياستها تجاه العراق في مرحلة ما بعد تحرير الكويت، وبغض النظر عن تقويم مدى فاعليتها، استندت إلى عدة أسس منها: التشدد في استمرار فرض العقوبات الدولية على العراق، وهي عقوبات غير مسبوقة في تاريخ الأمم المتحدة، وقد أحدثت آثاراً كارثية على الشعب العراقي، والتمسك باستمرار فرض منطقتي الحظر في شمال العراق وجنوبه، والمعروف أنهما أنشئتا على غير سند من الشرعية الدولية، فضلاً عن الاتجاه منذ عام ١٩٩٨ إلى توجيه ضربات عسكرية شبه منتظمة ضد أهداف عراقية في منطقتي الحظر وخارجهما في بعض الأحيان. كما سعت الإدارة الأمريكية خلال النصف الأول من عام ٢٠٠١ إلى إصدار قرار من مجلس الأمن لفرض ما يُعرف بـ «العقوبات الذكية» على العراق، إلا أنها أخفقت في تحقيق ذلك بسبب تهديد روسيا باستخدام حق النقض (الفيتو) في حال عرض مشروع القرار للتصويت في مجلس الأمن[٤].

هذا ولم تكتف الدول العربية فرادى بإدانة هجمات ٢٠٠١/٩/١١ والتأكيد على رفض الإرهاب بجميع صوره وأشكاله، وفي مقدمتها إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين، بل حرصت على أن تؤكد ذلك بشكل جماعي وتضمنه في وثائق عربية رسمية. ومن ذلك على سبيل المثال، ما جاء في البيان الختامي للدورة التاسعة عشرة لمجلس وزراء الداخلية العرب، والتي عقدت في بيروت في أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢[٥]. ثم جاءت القمة العربية التي عُقدت في بيروت خلال يومي ٢٧ و٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ لتؤكد مجدداً وبوضوح على الموقف العربي الرسمي من هجمات ٢٠٠١/٩/١١، حيث نص البيان الختامي للقمة على ما يلي: «استعرض القادة تطور الأوضاع على الساحة الدولية بعد أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وتبلور حملة عالمية لمكافحة الإرهاب انطلاقاً من قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٢ بتاريخ ٢٠٠١/٩/٢٨، وجددوا إدانتهم الكاملة للهجوم الذي تعرّضت له الولايات

---

(٤) لمزيد من التفاصيل حول السياسة الأمريكية تجاه العراق انظر: حسنين توفيق إبراهيم، «العراق ٢٠٠١-٢٠٠٢،» في: **التقرير الاستراتيجي الخليجي، ٢٠٠١-٢٠٠٢ (الشارقة: دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ٢٠٠٢).**

(٥) انظر مقتطفات من البيان في: **الخليج، ٢٠٠٢/١/٣١.**

المتحدة الأمريكية، ورفضهم وإدانتهم للإرهاب بكل أشكاله واستعدادهم الكامل للتعاون والمساهمة في كل جهد لمحاربته تحت مظلة الأمم المتحدة. ويطالبون بضرورة عقد مؤتمر دولي في إطار الأمم المتحدة لبحث موضوع الإرهاب ووضع تعريف دقيق له»[٦].

وعلى الرغم من أن ردود الأفعال الرسمية للدول العربية على هجمات ١١/٩/٢٠٠١ قد تمثلت في إدانتها وشجبها مع الإعراب صراحة عن التضامن والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب، إلا أن هذه الدول وجدت نفسها في موقف صعب في ضوء بعض التطورات والتداعيات التي أعقبت هجمات ١١/٩/٢٠٠١، مما كان له تأثيراته في ردود أفعالها على هذه التداعيات، حيث تصاعدت الاتهامات والاعتقالات وعمليات التحريض ضد العرب والمسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول الغربية الأخرى، ووُضعت أحزاب وتنظيمات مشروعة وتمارس حق المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي على اللوائح الأمريكية للتنظيمات الإرهابية في خلط واضح ومتعمد بين الإرهاب من ناحية، والحق المشروع في مقاومة الاحتلال من ناحية أخرى، كما أصبحت أسماء دول عربية تتردد كأهداف محتملة للحرب ضد الإرهاب في مراحل تالية، فضلاً عن الضغوط التي مارستها واشنطن على العديد من النظم العربية لاتخاذ إجراءات معينة تتفق والرؤية الأمريكية لمكافحة الإرهاب.

وتجدر الإشارة إلى أن إدانة هجمات ١١/٩/٢٠٠١ لم تقتصر على الحكومات فقط، بل إن مؤسسات دينية رسمية عريقة قد أكدت رفضها وإدانتها لها. وفي هذا الإطار، أكد د. محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر غير مرة على أن ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية هو إرهاب مدان، ترفضه الشرائع السماوية لأنه يمثل عدواناً على الأنفس والأموال والممتلكات، وهو غير الجهاد، لأن الأخير عمل مشروع غايته تحقيق أهداف نبيلة وشريفة تتمثل في الدفاع عن النفس والعرض والمال ودفع العدوان ورد الظلم[٧]. وعندما يصدر مثل هذا الموقف عن شيخ الأزهر الشريف الذي هو من أعرق المؤسسات الدينية في العالمين العربي والإسلامي، فإنه يؤكد دلالات مهمة تتعلق برفض

---

(٦) انظر نص البيان: **أخبار العرب، ٢٩/٣/٢٠٠٢.**

(٧) لمزيد من التفاصيل، انظر تصريحات شيخ الأزهر: **الخليج: ٢٠/٧/٢٠٠١، و٩/١٠/٢٠٠١، مجلة المجلة، ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١)، والشروق (٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١).**

الإسلام للإرهاب، مما يجعل الإدانة العربية له تستند قبل كل شيء إلى مرجعية الدين الإسلامي الحنيف الذي تعرض على خلفية أحداث ١١/٩/ ٢٠٠١ لحملة شديدة من التشويه والاتهامات في الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموماً، والتي قامت على أساس إلصاق تهمة الإرهاب به، أو جعله مرادفاً للإرهاب.

وقد جاء ردّ فعل **جامعة الدول العربية على أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر مؤكداً على ردود أفعال النظم العربية بهذا الخصوص، حيث أكد السيد عمرو موسى، أمين عام جامعة الدول العربية، في العديد من التصريحات والكلمات على إدانة هجمات أيلول/ سبتمبر باعتبار أنها عمل إرهابي إجرامي، ورفض الإرهاب بجميع صوره وأشكاله بما في ذلك إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل. كما حرص الأمين العام للجامعة العربية على تأكيد بعض الأمور والمواقف التي شكلت قاسماً مشتركاً بين ردود الأفعال العربية الرسمية على الأحداث مثل: رفض الممارسات التي تعرضت لها الجاليات العربية والإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية ودول غربية أخرى، والتحذير من عواقبها، وإجراء اتصالات مع بعض مسؤولي هذه الدول لوقف تلك الممارسات، ورفض حملات التشويه التي استهدفت العرب والمسلمين، والتي قامت على أساس وصم كل عربي أو مسلم بأنه إرهابي، بل الربط أيضاً بين الدين الإسلامي ذاته والإرهاب في تجاهل تام ومتعمد لحقيقة أن الإرهاب ظاهرة عالمية، أي ليس لها دين أو وطن أو جنس. كما طالب الأمين العام للجامعة بعقد مؤتمر دولي لتحديد مفهوم الإرهاب، والاتفاق على سبل مكافحته في إطار الأمم المتحدة، وأكد على أن الدول العربية كانت سباقة في التنسيق في ما بينها من أجل مكافحة الإرهاب، وقد تجلّى ذلك في توقيعها الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب عام ١٩٩٨**[٨]**. ومع توالي تداعيات هجمات ١١/٩/٢٠٠١ كانت للجامعة العربية مواقفها على نحو ما سيأتي ذكره في ما بعد.**

أما على المستوى الشعبي/غير الرسمي، فقد تبلورت ردود الأفعال العربية على أحداث أيلول/ سبتمبر في عدة مظاهر وعلى عدة مستويات. فمن خلال رصد نماذج من كتابات أهل القلم والفكر التي نشرت في بعض

---

(٨) لمزيد من التفاصيل حول رد فعل الجامعة العربية، انظر على سبيل المثال: عمرو موسى، «كلمة العدد،» **شؤون عربية، العدد ١٠٨ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١).**

الصحف والدوريات العربية وتحليلها، ومساهماتهم في البرامج الحوارية في بعض المحطات الفضائية العربية، يمكن القول إن إدانة هجمات ٢٠٠١/٩/١١ شكلت نقطة انطلاق مبدئية في نظرة الغالبية العظمى من هؤلاء إلى هذه الأحداث. وفي هذا الإطار، فقد اهتم كثيرون بالبحث في خلفيات الهجمات وأسبابها وتداعياتها، وراحوا يطرحون في كتاباتهم ومناقشاتهم جملة من الأمور والقضايا، منها على سبيل المثال، هوية منفذي هجمات ٢٠٠١/٩/١١، ومدى قدرة تنظيم القاعدة على تنفيذ عمل بهذا المستوى من التعقيد الفني والتخطيط والتنظيم، ودور الولايات المتحدة الأمريكية في إيجاد ظاهرة الأفغان العرب من خلال ما قامت به في أفغانستان في مرحلة الجهاد ضد الاحتلال السوفياتي، حيث وظفت الإسلام والجهاد الأفغاني في إدارة علاقتها بالاتحاد السوفياتي (السابق) في ذلك الوقت. كما تزايد الاهتمام بتقويم السياسة الأمريكية في الوطن العربي، حيث إن تجاهلها للمصالح العربية، بل تعارضها أيضاً مع هذه المصالح، وبخاصة في ما يتعلق بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، قد أوجد ـ ويوجد ـ حالة من الرفض والعداء لها لدى قطاعات واسعة من المواطنين العرب. وبالإضافة إلى ما سبق، فقد اهتم البعض برصد التأثيرات القائمة والمحتملة لهجمات أيلول/سبتمبر على الوطن العربي بتحليلها، وبخاصة في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب المركزية، مع بلورة بعض المقترحات التي من شأنها الحدّ من هذه التأثيرات، وبالذات في ما يتعلق بتنسيق المواقف بين الدول العربية بهذا الخصوص. كما أن الموضوعات ذات الصلة بالإسلام وموقفه من الإرهاب، والحركات الإسلامية من حيث جذورها وحاضرها ومستقبلها، وأوضاع الجاليات العربية والإسلامية في الغرب، قد نالت قدراً كبيراً من الاهتمام الفكري والإعلامي في الوطن العربي[٩].

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد صدرت في العديد من الدول العربية إدانات

(٩) انظر على سبيل المثال: محمد حسنين هيكل، **الزمن الأمريكي: من نيويورك إلى كابول** (القاهرة الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، ٢٠٠٢)؛ مجموعة المقالات ذات الصلة التي ظهرت في ملف الأهرام والحياة والشرق الأوسط والخليج منذ بداية النصف الثاني من أيلول/سبتمبر حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١؛ مجموعة من البرامج الحوارية التي قدمتها قناة الجزيرة خلال الفترة نفسها حول الموضوع والموجودة على موقعها على الإنترنت، والحلقة النقاشية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت بعنوان: «التطورات الأخيرة في الولايات المتحدة وانعكاساتها العربية،» والتي نشرت في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٧٢ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١).

لهجمات ٢٠٠١/٩/١١ من قبل كثير من التنظيمات الحزبية والنقابية والجمعيات والهيئات واللجان الاجتماعية والثقافية والعلمية... الخ، والتي لا يتسع المجال لذكرها. لكن الأمر اللافت في هذا الإطار هو أن قادة العديد من الأحزاب والحركات الإسلامية في الوطن العربي، وبعضها يحظى بالمشروعية القانونية وبعضها الآخر لا يحظى بها، قد أصدروا بياناً مع قادة أحزاب وتنظيمات إسلامية في دول أخرى، أكدوا فيه على إدانة الاعتداءات التي استهدفت مراكز حيوية في الولايات المتحدة الأمريكية، وعبّروا عن استنكارهم لها باعتبارها تتعارض مع القيم الإنسانية والإسلامية، حيث إن الإسلام يحرم العدوان على الأبرياء. ومن بين الحركات والتنظيمات الإسلامية التي وقع قادتها وممثلوها على البيان ما يلي: جماعة الإخوان المسلمين في كل من مصر والأردن والسودان وسوريا، وحركة النهضة (تونس)، وحركة مجتمع السلم (الجزائر)، والتجمع اليمني للإصلاح (اليمن)، والجماعة الإسلامية (لبنان)[١٠]. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أصدرت حركات وتنظيمات إسلامية في بعض الدول العربية بيانات مستقلة عبّرت فيها عن إدانتها لهجمات ٢٠٠١/٩/١١. ومن ذلك على سبيل المثال، البيان الذي أصدرته جماعة الإخوان المسلمين في مصر بتاريخ ٢٠٠١/٩/١٥، والذي أكدت فيه على ما سبق وأعلنته بشان إدانة العمل الإرهابي البشع الذي أودى بحياة الآلاف من الأبرياء ونشر الذعر والرعب والدمار على أكثر من ساحة في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد جاء هذا الاستنكار حسب البيان من منطلق الالتزام بالعدل وواجب الاحترام لحق الحياة الذي منحه الله للبشر، وهو حق لا تجوز مصادرته أو الافتئات عليه أو العدوان عليه[١١].

ونظراً لعدم وجود مراكز متخصصة في قياس الرأي العام في الوطن العربي، فإنه يصعب الحديث بشكل موضوعي عن ردود أفعال الشارع العربي تجاه الهجمات، ولكن بالنظر إلى ما نشرته بعض وسائل الإعلام العربية بهذا الخصوص يمكن القول إن الأحداث فاجأت العرب مثلما فاجأت غيرهم. وقد تباينت رؤى المواطنين العرب بشأن الجهة التي نفذت الهجمات، وما إذا كان تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن هو المسؤول عنها أم أن المسألة أكبر من

(١٠) انظر مقتطفات من البيان: **المجتمع** **(٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١)**.
(١١) انظر نص البيان في: المصدر نفسه.

القاعدة(١٢). وإذا كانت بعض وسائل الإعلام قد أشارت إلى عدد من مظاهر الارتياح التي عبّرت عنها فئات من المواطنين العرب، وبخاصة في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني والعراق كردّ فعل على هجمات ١١/٩/٢٠٠١، فإن هذا الأمر يتعيّن فهمه في سياقه، ولم يعبّر بحال من الأحوال عن ظاهرة جارفة في الشارع العربي. ولقد سبق شرح مبرراته بالنسبة الى الشعب العراقي.

أما بالنسبة الى الشعب الفلسطيني، فيمكن فهم موقفه على ضوء أنه شعب اغتصبت حقوقه، وذاق مرارة إرهاب الدولة الذي مارسته ـ وتمارسه ـ عليه إسرائيل، بل إنه يتعرض لحرب عدوانية شرسة ومدمرة، خاصة منذ وصول شارون إلى رئاسة الوزراء. ومن المعروف أن أسلحة أمريكية تستخدم في هذه الحرب، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكتف بالصمت تجاه هذه الممارسات الإسرائيلية، بل راحت تقدم لها المبررات والمسوغات معتبرة إياها دفاعاً مشروعاً عن النفس ضد ما يقوم به الفلسطينيون من عمليات إرهابية، فضلاً عن أنها راحت تؤكد على الدوام التزامها بضمان أمن إسرائيل وضمان استمرار تفوقها على الدول العربية، وحرصت على أن تقدم لها من الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي ما يحقق ذلك. وبالمقابل، دأبت الولايات المتحدة الأمريكية على ممارسة ضغوط كبيرة على الجانب الفلسطيني لكي يرضخ للمطالب والشروط الإسرائيلية. وفي أعقاب هجمات ١١/٩/٢٠٠١ استمر جوهر هذه السياسة الأمريكية، ولكن مع اختلاف كبير في درجة تأييدها لإسرائيل من ناحية، وفي درجة تجاهلها للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني من ناحية أخرى، على نحو ما سيأتي ذكره لاحقاً(١٣). على صعيد آخر، فإن طرح أسامة بن لادن ورقة القضية الفلسطينية في كلماته المتلفزة قد شكل عاملاً لدغدغة مشاعر قطاعات من المواطنين العرب في وقت يعانون فيه الإحباط الشديد بسبب استمرار عربدة إسرائيل، والانحياز الأمريكي المطلق لها، وعجز النظام العربي الرسمي عن القيام بدور فاعل ومؤثر في حماية الحقوق والمصالح العربية ووضع حدّ للغطرسة الإسرائيلية.

---

(١٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: Mustafa Al-Sayyid, «Mixed Message: The Arab and Muslim Response to «Terrorism»,» *Washington Quarterly* (Spring 2002).

(١٣) انظر: عماد جاد، «الموقف العربي المطلوب في مواجهة ما يُستجد،» **الخليج**: ٢٠/٩/٢٠٠١، و٢٥/١٠/٢٠٠١.

ثانياً: ردود الأفعال العربية على تداعيات أحداث أيلول/ سبتمبر

في هذا الجزء سوف يتمّ تسليط الضوء على ردود الأفعال العربية على أهم التطورات والتداعيات التي ترتبت على أحداث ٢٠٠١/٩/١١ والمتمثلة في: التعريف بمفهوم الإرهاب وسبل مكافحته، والموقف من التحالف الدولي الذي سارعت الولايات المتحدة بتشكيله لمحاربة الإرهاب، والجهود التي اتخذتها الدول العربية لمكافحته، والحرب التي شنّتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد أفغانستان (حيث حركة طالبان وتنظيم القاعدة) في ٧/ ١٠/ ٢٠٠١، واحتمال استهداف دول عربية وجماعات وتنظيمات موجودة في دول عربية بالحرب ضد الإرهاب، والعلاقة بين الإسلام والغرب، والإصلاح الداخلي في الدول العربية باعتبار أن أحداث أيلول/ سبتمبر وتداعياتها كانت مناسبة لطرح العديد من القضايا والتساؤلات بهذا الخصوص، فضلاً عن انعكاسات أحداث أيلول/ سبتمبر على السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين والموقف الأمريكي تجاه هذه السياسة.

١ ـ التعريف بمفهوم الإرهاب وسبل مكافحته

إن صدمة هجمات ٢٠٠١/٩/١١، وما ترتّب عليها من آثار مادية وبشرية، دفعت الإدارة الأمريكية إلى الإسراع بإعلان ما أسمته بـ «الحرب ضد الإرهاب وقيادته»، كما راحت تؤكد على مسؤولية أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة عن الهجمات من دون أن تقدم أية أدلة جدية بهذا الخصوص. وفي هذا الإطار، تحركت الإدارة الأمريكية في اتجاهين: **أولهما، تشكيل تحالف دولي ضد الإرهاب وقيادته، استناداً إلى قاعدة مفادها «إن من ليس مع التحالف هو مع الإرهاب، وعليه تحمّل عواقب ذلك»، وثانيهما، توفير غطاء من الشرعية الدولية لحملتها ضد الإرهاب. وقد تمثل ذلك في قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ الصادر في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. ومن المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تقدمت بمشروع هذا القرار، وقد أقره المجلس بالإجماع خلال فترة زمنية قياسية لم تتجاوز أربعة وعشرين ساعة، وهو أمر نادر الحدوث في مجلس الأمن. كما صدر القرار على أساس الفصل السابع من الميثاق، بما يعني أنه ملزم للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وأن لمجلس الأمن اتخاذ كافة التدابير التي يراها ضرورية لتطبيقه، بما في ذلك الإجراءات القسرية ضد الدول التي لا تنفذه.**

ولذلك يُعتبر هذا القرار أقوى القرارات التي أصدرها مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب وأكثرها تفصيلاً، حيث تضمن سلسلة طويلة من الإجراءات والتدابير التي يتعيّن على الدول اتخاذها في إطار حملة مكافحة الإرهاب بما في ذلك التزامها بقطع جميع وسائل الدعم المالي واللوجيستي عن الشبكات الإرهابية، ومنع الإفراج عن أموال الإرهابيين، وتجميد الأموال والأصول المالية للأشخاص الذين ارتكبوا أعمالاً إرهابية أو مدوا يدّ العون في ارتكابها، وعدم توفير ملاذ أو مأوى للإرهابيين ومموليهم، وملاحقة كل إرهابي وإدانته بقسوة. كما أكد القرار على التعاون بين الدول على مستوى أجهزة الشرطة والأجهزة القضائية وتعزيز مراقبة الحدود. وتضمن كذلك تشكيل لجنة تابعة للمجلس لمراقبة تنفيذ القرار، كما منح الدول مهلة مدتها ٩٠ يوماً لموافاة اللجنة بالإجراءات التي اتخذتها تنفيذاً له[١٤]. وبغض النظر عن الجدل السياسي والقانوني الذي صاحب صدور هذا القرار، فالمؤكد أنه لم يتضمن تعريفاً محدداً لما هو الإرهاب المقصود مكافحته بتلك القائمة الطويلة من الإجراءات التي نصّ عليها. وفي ضوء ذلك، فإنه يوفّر سنداً من الشرعية الدولية للحملة الأمريكية ضد الإرهاب، بحيث تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية أن توظفه بشكل ذرائعي لتبرير ممارساتها ضد أية دولة بدعوى عدم تعاونها في مكافحة الإرهاب أو قيامها بإيواء جماعات تعتبرها واشنطن إرهابية على أراضيها، مثلما هو الحال بالنسبة الى حزب الله في لبنان والمنظمات الفلسطينية الموجودة في سوريا.

ولكن على الرغم من أن «الحرب ضد الإرهاب» أصبحت هي العنوان الرئيسي للسياسة الأمريكية في مرحلة ما بعد أحداث أيلول/ سبتمبر، إلا أن الإدارة الأمريكية لم تطرح تعريفاً محدداً لما هو الإرهاب الذي أعلنت الحرب عليه، حيث راح المسؤولون الأمريكيون يكرّرون حديثاً عاماً عن شبكات وتنظيمات إرهابية ونظم ترعى الإرهاب وتقدم له المأوى، وجهات تقوم بتمويله... إلخ. وفي هذا الإطار، أصبح العرب والمسلمون في بؤرة التعريف الأمريكي للإرهاب، فالعديد من التنظيمات التي أدرجتها الإدارة الأمريكية على لوائحها كتنظيمات إرهابية موجودة في دول عربية وإسلامية، وبعضها تنظيمات مشروعة وتمارس حق المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي. كما أن دولاً عربية

(١٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: **الخليج**، ٣٠/ ٩/ ٢٠٠٢.

وإسلامية عديدة أصبحت مرشحة من قبل الإدارة الأمريكية كأهداف تالية للحملة ضد الإرهاب. أضف إلى ذلك، أن قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٢ الذي يمثل سند الشرعية الدولية للإدارة الأمريكية في حربها ضد الإرهاب، هذا القرار لم يتضمن أي تحديد لمفهوم الإرهاب على نحو ما سبق ذكره. وهكذا وجد العرب أنفسهم مستهدفين ضمن التحديد الأمريكي لمفهوم الإرهاب. كما اعتبرت الإدارة الأمريكية أن الأسلوب العسكري/الأمني هو المدخل الرئيسي لمكافحة الإرهاب في حرب ستكون طويلة وممتدة ومتعددة الجبهات والأساليب، حسب التوصيف الأمريكي الرسمي لها. وبذلك تتجاهل الولايات المتحدة الأمريكية الأسباب والعوامل البنائية التي تخلق الإرهاب وتغذيه، أي أن استراتيجيتها تقوم على التعامل مع مظاهر الإرهاب وليس مع جذوره وأسبابه. كما تتجاهل أي تمييز بين الإرهاب من ناحية، والحق المشروع في مقاومة الاحتلال الأجنبي من ناحية أخرى، وهو حق يقرّه القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن تجاهلها كافة الدعوات التي طالبت بعقد مؤتمر دولي في إطار الأمم المتحدة للاتفاق على تعريف لمفهوم الإرهاب وتحديد سبل مكافحته استناداً إلى الشرعية الدولية، وهو ما يعكس توجّه الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تهميش الأمم المتحدة من ناحية، وتوظيفها بشكل انتهازي في خدمة أهدافها ومصالحها من ناحية أخرى.

وبالمقابل، فإنه في خضم هذه التطورات بشأن الإرهاب والحرب ضد الإرهاب، راحت دول عربية عديدة وفي مقدمتها مصر وسوريا تطرح مدخلاً مختلفاً بشأن تعريف الإرهاب وسبل مكافحته. وجوهر هذا المدخل هو ألا تحتكر دولة واحدة أو مجموعة من الدول تحديد مفهوم الإرهاب، وأن هذا الأمر يتعيّن أن يقرره المجتمع الدولي من خلال مؤتمر دولي يُعقد في إطار الأمم المتحدة بحيث يتمّ خلاله التوافق على تحديد للمفهوم ووضع معايير موحدة له من ناحية، والاتفاق على سياسات وإجراءات لمكافحة الإرهاب بحيث تلتزم بتنفيذها جميع دول العالم من ناحية ثانية، فضلاً عن تأكيد الالتزام بأن تكون مكافحة الإرهاب في إطار الأمم المتحدة وتحت غطاء الشرعية الدولية من ناحية ثالثة. كما حرصت الدول العربية على تأكيد أن أي تعريف للإرهاب يجب أن ينطوي على التمييز بشكل واضح بين الإرهاب، وهو فعل مدان من ناحية، والمقاومة المشروعة للاحتلال من ناحية أخرى، باعتبار أن الأخيرة حق مشروع تقرّه القوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة على نحو ما

سبق ذكره. كما أكدت دول عربية عديدة أن التصدي لإرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل والتسوية العادلة للقضية الفلسطينية يشكلان عنصرين جوهريين على صعيد مكافحة الإرهاب الدولي.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول العربية قد ضمنت كل هذه المعاني في البيان الختامي لقمة بيروت (٢٧-٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢)، حيث جاء في البيان ما يلي: «استعرض القادة الأوضاع على الساحة الدولية بعد أحداث أيلول/سبتمبر وتبلور حملة عالمية لمحاربة الإرهاب انطلاقاً من قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ بتاريخ ٢٨/٩/٢٠٠١. ويؤكدون على ضرورة التمييز بوضوح بين الإرهاب الذي يدينونه وبين حق الشعوب المشروع في مقاومة الاحتلال الأجنبي رفضاً له ودفاعاً عن النفس وفقاً لمبادىء الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة... ويؤكدون حق الشعب الفلسطيني والشعب اللبناني والشعب السوري في مقاومة الاحتلال والعدوان الإسرائيلي باعتبار ذلك حقاً مشروعاً تكفله الشرائع والمواثيق الدولية، ويرفضون الخلط بين هذا الحق المشروع في مقاومة الاحتلال وبين إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية. ويؤكدون على أن أي تحريف في مفهوم الإرهاب يشمل المقاومة العربية للاحتلال الإسرائيلي، يشكل غطاء غير شرعي لاستمرار الاحتلال وإرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل على حساب الحقوق العربية وقرارات الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولي. وإذ يعتبرون أن الإرهاب ظاهرة عالمية لا ترتبط بجنس أو دين أو وطن يؤكدون رفضهم التام لمحاولات بعض الأوساط ربط ظاهرة الإرهاب بالإسلام والعرب»[١٥].

أما على المستوى الشعبي/غير الرسمي، فقد أكدت قوى وتنظيمات وفاعليات عديدة، حزبية ونقابية وثقافية وإعلامية وأكاديمية وغيرها على المبادىء والعناصر التي تضمنها الموقف الرسمي المشار إليه سلفاً بشأن مسألة تعريف مفهوم الإرهاب، إلا أنها أكدت على عدة أمور أخرى منها على سبيل المثال ما يلي:

أ ـ إن الأسلوب العسكري/الأمني لا يكفي بمفرده لمكافحة الإرهاب. فهو ظاهرة لها أسبابها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على صعيد الدول

(١٥) انظر نص البيان في: **أخبار العرب، ٢٩/٩/٢٠٠٢.**

والمجتمعات، فضلاً عن الاختلالات ومظاهر الظلم وعدم العدالة التي يتّسم بها النظام الدولي... إلخ، ومن ثم، فإن مواجهته بشكل فعال لا تكون إلا من خلال معالجة جذوره وأسبابه، وهذا لن يتحقق إلا بتكاتف جهود المجتمع الدولي في إطار الأمم المتحدة(١٦).

ب ـ انتقاد السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي واعتبارها أحد الأسباب الرئيسية لتغذية مظاهر العنف والتطرف والإرهاب في المنطقة. وقد انصبت الانتقادات في معظمها على السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي، حيث تقوم هذه السياسة على تقديم الدعم المطلق لإسرائيل، وتجاهل الحقوق والمصالح العربية، بل إلحاق الضرر أيضاً بهذه المصالح. بالإضافة إلى موقفها من القضية الفلسطينية، تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية للانتقاد بسبب مواقفها من قضايا أخرى منها على سبيل المثال، قيامها بدعم نظم استبدادية تسلطية في المنطقة ومساندتها طالما تتفق هذه النظم مع مصالحها، وذلك في تناقض صريح مع كل ما ترفعه من شعارات الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، وهو الأمر الذي يخلق في نهاية المطاف بيئة ملائمة لتنامي ظواهر التطرف والعنف وتغذيتها، أي أن الولايات المتحدة الأمريكية في تعاملها مع النظم العربية دأبت على تجاهل المبادىء الديمقراطية إذا تعارضت مع مصالحها، بل إنها في كثير من الحالات توظف المبادىء لخدمة المصالح. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تصرّ على استمرار فرض العقوبات على العراق على الرغم من كل الأدلة التي تؤكد على أن هذه العقوبات قد ألحقت أضراراً بالغة بالشعب العراقي ولم تؤثر في نظام صدام حسين، فضلاً عن تجاهلها كافة المطالب والمناشدات العربية والدولية، الحكومية والشعبية، بشأن رفع العقوبات عن الشعب العراقي(١٧).

ج ـ أكدت تنظيمات وقوى حزبية ونقابية وأوساط أكاديمية عربية أن الاختلالات التي يشهدها النظام الدولي وتعدّد مظاهر الظلم وعدم العدالة واستمرار العديد من المشكلات والصراعات الدولية والإقليمية دون حلول، كل

---

(١٦) انظر على سبيل المثال: برهان غليون، «سياسة القوة لا تحل الإرهاب بل تغذيه وتنميه،» **الخليج**، ١٥/١٠/٢٠٠١، وجلال أمين، **عولمة القهر: الولايات المتحدة والعرب والمسلمون قبل وبعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٢).

(١٧) انظر على سبيل المثال: صلاح الدين حافظ، «أمريكا وصناعة النظم والحكومات،» **الخليج**، ٢٤/١٠/٢٠٠١.

ذلك يسهم في تغذية ظاهرة الإرهاب، وبالتالي لا يمكن التصدّي لها بفاعلية دون معالجة هذه الاختلالات والمشكلات. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تقع على عاتقها مسؤولية كبيرة بهذا الخصوص باعتبارها القوة العظمى الوحيدة ـ ولو لبعض الوقت ـ في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إلا أن سياساتها تؤكد تقاعسها عن القيام بهذه المسؤولية، وبخاصة في ظل تركيزها في تعاملها الدولي على أداتيْ العمل العسكري والعقوبات التي تطول العديد من دول العالم في الوقت الراهن، مما جعل هذه السياسة موضع نقد ليس من قبل العرب فحسب، بل أيضاً من قبل شخصيات ودوائر عديدة داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها[١٨].

وهكذا، فإن الرؤية العربية لمفهوم الإرهاب وسبل مكافحته، تختلف عن الرؤية الأمريكية بهذا الخصوص. فالأولى تنظر إلى الإرهاب من منظور شامل كظاهرة عالمية، ليس له وطن أو دين أو جنس، وتقيم تمييزاً بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال الأجنبي، كما أنها تعتبر أن التسوية العادلة للقضية الفلسطينية تشكل عنصراً جوهرياً بشأن مكافحة الإرهاب الدولي باعتبار أن إسرائيل تمارس إرهاب الدولة ضد الفلسطينيين. أما الرؤية الأمريكية للمفهوم، فتقوم على الخلط بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال، كما تضع في قلب تحديدها للإرهاب مجموعة من الدول العربية والإسلامية، والأحزاب والتنظيمات الموجودة في دول عربية وإسلامية، وترى أن المواجهة العسكرية/الأمنية هي السبيل الوحيد لمكافحة الإرهاب.

٢ ـ التحالف الدولي ضد الإرهاب

في أعقاب هجمات أيلول/سبتمبر باشرت الإدارة الأمريكية تشكيل تحالف دولي ضد الإرهاب، وبدأت تطالب الدول الأخرى بتحديد مواقفها منه. ويبدو أن فكرة التحالف هذه استوحتها إدارة بوش (الابن) من سابقة تعامل إدارة بوش (الأب) مع قضية الاحتلال العراقي لدولة الكويت عام ١٩٩٠/ ١٩٩١. ونظراً لأن الحرب ضد الإرهاب التي أعلنتها الولايات المتحدة

(١٨) انظر على سبيل المثال: شيرلي مكارثي، «أمريكا تدفع ثمن أساليبها الخاطئة،» **الخليج**، ٢٠٠١/٩/٢٣، و Martha Crenshaw, «Why America?: The Globalization of Civil War,» *Current History* (December 2001).

الأمريكية أصبحت تستهدف بالأساس دولاً عربية وإسلامية وأحزاباً وتنظيمات موجودة في بعض دول العالم العربي والإسلامي، فقد أصبح انضمام دول عربية وإسلامية إلى التحالف ضد الإرهاب أو مشاركتها فيه بفاعلية مسألة جوهرية بالنسبة الى الولايات المتحدة الأمريكية، حتى توفر لحربها ضد الإرهاب غطاء عربياً إسلامياً، وتبدد الانطباع الذي بدأ يترسخ لدى قطاعات واسعة في العالم العربي والإسلامي بأن هذه الحرب موجهة ضد العرب والمسلمين. يُضاف إلى ذلك، بالطبع، نظرة الإدارة الأمريكية إلى أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به الدول العربية في تقديم المعلومات والدعم اللوجيستي للقوات الأمريكية في حربها ضد الإرهاب سواء داخل أفغانستان أو خارجها. وتحسباً لحساسية مشاركة الدول العربية في تحالف يضمّ إسرائيل، فقد استبعدتها الإدارة الأمريكية منه ولو من الناحية الظاهرية. فماذا كانت مواقف الدول العربية إزاء التحالف الدولي ضد الإرهاب؟

بغض النظر عن تكييف طبيعة التحالف الدولي ضد الإرهاب، وتقويم حقيقة دوره ومدى فاعليته على الأرض، فإنه من خلال رصد المواقف الرسمية للدول العربية تجاهه وتحليلها يتضح أن هذه الدول ـ باستثناءات محدودة جداً سوف تتم الإشارة إليها لاحقاً ـ قد رفضت الانضمام إلى هذا التحالف بمعنى محدّد، وهو المشاركة بقوات عسكرية أو بدور عسكري مباشر في تحالف من هذا النوع. ولكنها أكدت في الوقت نفسه تضامنها مع الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحتها للإرهاب، فضلاً عن تأكيدها استعدادها وحرصها على اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن مكافحة الإرهاب في إطار قرارات مجلس الأمن والجهود الدولية ذات الصلة. وهذا ما قامت به بالفعل على نحو ما سيأتي ذكره. وقد أكد عمرو موسى، أمين عام جامعة الدول العربية، على هذا الموقف العربي الرسمي من التحالف الدولي ضد الإرهاب في غير مناسبة. ففي ٢٨/١٠/٢٠٠١ نشرت تصريحات له مفادها أن الدول العربية لن تشارك في عمل عسكري بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية[١٩]. كما أشار أمين عام الجامعة العربية إلى أن وزراء خارجية الدول العربية قد اتفقوا خلال اجتماعهم التشاوري الذي عقدوه على هامش الاجتماع الطارىء لوزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في الدوحة في دولة قطر في ١٠/١٠/

(١٩) **الخليج،** ٢٨/١٠/٢٠٠١.

٢٠٠١، على عدم الدخول في أي تحالف أو تعاون يستهدف توجيه ضربة عسكرية لأية دولة عربية[٢٠].

وثمة عدة اعتبارات دفعت الدول العربية المعنية إلى اتخاذ هذا الموقف إزاء التحالف الدولي ضد الإرهاب منها: طبيعة التحالف ذاته، فخلافاً للتحالف الدولي الذي تشكل على أثر احتلال العراق لدولة الكويت عام ١٩٩٠، والذي استند إلى هدف واضح، وقضية محددة، فإن التحالف الدولي الذي سعت الولايات المتحدة إلى تشكيله هذه المرة اتّسم بالغموض الشديد من حيث أهدافه وأولوياته وأساليبه، وبخاصة في ظل عدم الاتفاق حول تعريف محدد لمفهوم الإرهاب من ناحية، وعدم وضوح أهداف التحالف من ناحية أخرى، وبخاصة في ظل انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالتعامل مع هذا الملف، حيث لم تزوّد الدول العربية بأية أدلة مقنعة بشأن الاتهامات التي بدأت توجهها إلى أطراف عديدة، كما لم تطلعها على خططها ونياتها بشأن التعامل مع الإرهاب[٢١]. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أكد عدد من المسؤولين العرب ومن بينهم الرئيس مبارك على أن إقامة تحالف دولي لمكافحة الإرهاب بعيداً عن إطار الأمم المتحدة سوف يخلق انقساماً داخل المجتمع الدولي بين دول داخل التحالف، وأخرى خارجه، مما يضر بالجهود الدولية لمكافحة الإرهاب بصفة عامة[٢٢].

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن الإدارة الأمريكية راحت تؤكد منذ البداية على أن دولاً عربية وإسلامية وأحزاباً وتنظيمات موجودة في دول عربية وإسلامية هي على قائمة المستهدفين الأساسيين بالحرب ضد الإرهاب. ولذلك رفضت الدول العربية الانضمام إلى هذا التحالف، حتى تتجنب مشاركة قوات عسكرية تابعة لها في مهاجمة دول عربية أو إسلامية، وبخاصة أن الملمح الرئيسي لردّ الفعل الشعبي على هذا الأمر في العديد من الدول العربية، قد تمثل في رفض الانضمام إلى التحالف ضد الإرهاب الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما تجلى بوضوح في بيانات العديد من الأحزاب

---

(٢٠) **الخليج**، ٢٠٠١/١٠/١١.

(٢١) لمزيد من التفاصيل، انظر: رغيد الصلح، «الدول العربية ومكافحة الإرهاب الدولي،» **الخليج**، ٢٠٠١/٩/٢١، وضياء رشوان، «عقبات أمام تشكيل التحالف،» **الخليج**، ٢٠٠١/٩/٢٤.

(٢٢) **الخليج**، ٢٠٠١/٩/٢٠.

والنقابات وأهل الرأي والفكر ومواقفها[٢٣]. وعلى سبيل المثال، ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ عقدت الأمانة العامة للأحزاب العربية دورتها الحادية عشرة في دمشق وأصدرت بياناً ذكرت فيه أن تطورات الأحداث بعد هجمات نيويورك وواشنطن تؤشر إلى أنها بداية زمن استعماري جديد تطل منه الولايات المتحدة الأمريكية بعدوانية تستهدف إعادة صياغة الخريطة الجيوسياسية. وخلصت الأحزاب إلى التأكيد على رفض الانخراط في الحملة الأمريكية التي تستهدف قوى المقاومة مثل حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي، ودعت إلى التحرك ضد هذا الاستهداف[٢٤].

كما أن صدور فتاوى دينية عن مؤسسات رسمية لها وزنها وشخصيات إسلامية بارزة بشأن تحريم مشاركة أية دول إسلامية في تحالف يستهدف دولة أو دولاً إسلامية أخرى قد شكل ـ بدرجات متفاوتة ـ قيداً على مواقف الدول العربية بهذا الخصوص. وعلى سبيل المثال، فقد أكد محمد سيد طنطاوي، شيخ الأزهر، أنه لا يجوز شرعاً لأية دولة إسلامية أن تدخل في تحالف إلا من أجل نصرة المظلوم والمعتدى عليه[٢٥]. وإزاء هذا الوضع وجدت نظم عربية عديدة أن الانضمام إلى التحالف قد يخلق لها مشكلات داخلية، وبخاصة في ظل وجود معارضة شعبية لهذا الأمر. والواضح أن الإدارة الأمريكية قد تفهمت الحساسيات والمعطيات التي تحيط بمواقف الدول العربية، وبخاصة دول مثل السعودية ومصر وغيرهما بهذا الخصوص. ومن هنا، كان تركيزها على مشاركة هذه الدول في حملة مكافحة الإرهاب في مجالات أخرى غير المجال العسكري وبأساليب غير عسكرية، وهو ما سيتم تناوله في ما بعد.

وإذا كان التوجّه العام لمعظم الدول العربية هو عدم الانضمام إلى التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب مع تأكيد التضامن والتعاون مع الحملة الأمريكية ضد الإرهاب، فإن هناك دولاً عربية معينة كان لها موقف متمايز بهذا الخصوص. وهذه الدول هي: الأردن وقطر والبحرين والكويت. وبالنسبة الى الدول الثلاث الأخيرة، فهي لم تعلن رفض الانضمام إلى التحالف أو التحفظ

---

(٢٣) لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال: محمد سيد أحمد، «حرب بوش والقضية الفلسطينية،» **الخليج**، ١١/١٠/٢٠٠١.

(٢٤) **السفير**، ٢٩/٩/٢٠٠١.

(٢٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: «حوار مع شيخ الأزهر،» **مجلة المجلة (٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١)، وحوار آخر في: الشروق (٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١).**

عليه صراحة على غرار ما فعلت دول أخرى، كما أنها لم تنضم إليه بشكل صريح، إلا أن مسؤولين بارزين فيها أكدوا علانية على الاستعداد لبحث أي طلبات أمريكية بهذا الخصوص، في ضوء الاتفاقيات الأمنية المبرمة بين دولهم والولايات المتحدة الأمريكية. وهذا الأمر يتعيّن النظر إليه في ضوء خصوصية العلاقات الأمنية والاقتصادية التي تربط هذه الدول الصغيرة بواشنطن، وبخاصة أن هناك قوات ومخازن أسلحة ومراكز قيادة أمريكية على أراضيها. وفي هذا السياق، وضعت الإدارة الأمريكية البحرين ضمن فئة حلفائها المهمين من غير أعضاء شمال الأطلسي[٢٦]. أما بالنسبة الى الأردن، فقد أكد مشاركته في التحالف من الناحية العملية، وذلك بإرسال قوات عسكرية أردنية إلى أفغانستان للقيام بأعمال «غير قتالية»، إلى جانب قوات الدول المشاركة في الحرب هناك.

ولا شك في أن هذا التوجّه الأردني يمكن فهمه في ضوء خصوصية العلاقة التي تربط المملكة الأردنية الهامشية بالولايات المتحدة الأمريكية وحرص الملك عبد الله الثاني على تثبيت حكمه من خلال ترسيخ دعائم هذه العلاقة، وبخاصة في ظل الدعم السياسي الذي قدمته له واشنطن فور توليه السلطة بعد وفاة والده، والذي حجم كثيراً من التجاذبات والهواجس التي أحاطت به في ذلك الوقت، فضلاً عن الدعم الاقتصادي السنوي الذي تتلقاه المملكة من الولايات المتحدة الأمريكية، والمرتبط في جانب مهم منه بنظرتها لدور الأردن في المنطقة وطبيعة علاقته مع إسرائيل. وفي هذا السياق، يبدو أن الملك الشاب قد حرص على عدم اتخاذ موقف يمكن أن تكون له تبعات على الأردن في ما يتصل بالعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وخصوصاً أن الآثار التي لحقت به من جراء موقفه من حرب الخليج الثانية لا تزال ماثلة في الأذهان. ومن هنا اختار السير في ركب التحالف ومواجهة أي ضغوط داخلية تعارض هذا التوجّه. ولذلك ليس من قبيل المصادفة أن يكون الملك عبد الله الثاني هو أول رئيس عربي يزور الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وأن تتكرر زياراته لها بشكل لافت[٢٧].

وكما سبق القول، فإنه إذا كانت الدول العربية باستثناء الأردن قد تجنبت

---

(٢٦) انظر تصريحات لمسؤولين من هذه الدول في: **الخليج**: **١٧/٩/٢٠٠١**، **و١٨/٩/٢٠٠١**.

(٢٧) لمزيد من التفاصيل حول خلفيات الموقف الأردني وأبعاده، انظر: نبيل غيشان، «الأردن يستفيد من أحداث أمريكا ويبحث عن دور إقليمي جديد،» **الوسط** (١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢).

المشاركة في التحالف الدولي ضد الإرهاب، إلا أنها أبدت التزاماً وتعاوناً ـ بدرجات متفاوتة ـ مع الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب في مجالات أخرى عديدة، وبخاصة في ما يتعلق بتنفيذ بنود قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ ذات الصلة. وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى بعض الأمثلة والنماذج. فقد قامت كل من السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بقطع علاقتها مع حركة طالبان. كما قامت نظم عربية عديدة بتنفيذ عمليات اعتقال ضد عناصر من مواطنيها مشتبه بوجود علاقات تربطهم بشكل أو بآخر بتنظيم القاعدة أو بتنظيمات إرهابية أخرى. كما اتخذت الدول العربية إجراءات متفاوتة بشأن تجميد الحسابات المصرفية لأشخاص ومؤسسات وشركات وتنظيمات وردت على اللوائح الأمريكية للإرهاب. كما تعاونت الدول العربية مع الولايات المتحدة على الصعيد الاستخباراتي والمعلوماتي بشأن مكافحة الإرهاب. أكثر من هذا، فإن دولاً عربية عديدة مثل الكويت وغيرها قامت بإعادة تنظيم العمل الخيري داخلها تحت لافتة إبعاده عن أي شبهات بشأن استغلال البعض له كغطاء لتمويل أنشطة وجماعات إرهابية، وهو أمر طالب به مسؤولون أمريكيون في غير مرة. وقد أشار بعض الحكام والمسؤولين العرب إلى وجود أشكال أخرى من التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب، مؤكدين على أنه لا يمكن الحديث عنها من خلال وسائل الإعلام. وبصفة عامة، فقد أشادت الإدارة الأمريكية في مناسبات مختلفة بتعاون معظم الدول العربية مع حملة مكافحة الإرهاب. وعلى الرغم من تعرض كل من السعودية ومصر لحملات شرسة من قبل وسائل الإعلام الأمريكية لأسباب متعددة وحسابات مختلفة، إلا أن الإدارة الأمريكية أكدت أن الحملات الإعلامية لا تعبّر عن الموقف الرسمي، وأن الدولتين تعاونتا بشكل فعال في مكافحة الإرهاب، بل إن السكرتير الصحافي للبيت الأبيض أكد على أن السعودية قدمت كل شيء طلبته منها الولايات المتحدة الأمريكية في إطار الحرب ضد الإرهاب[٢٨].

وفي معرض تحليل جهود الدول العربية في مكافحة الإرهاب في إطار الحملة الأمريكية والجهود الدولية، فإن تجربة اليمن جديرة بالتوقف أمامها.

---

(٢٨) انظر: John Duke Anthony, «Myths and Misinformation: Saudi-Arabian and U. S. Statements in Context,» *Gulf Wire Perspectives* (17 March 2002).

ففي أعقاب هجمات ٢٠٠١/٩/١١ بدأ مسؤولون أمريكيون يؤكدون على أن اليمن هي إحدى الدول العربية المستهدفة بالحرب ضد الإرهاب بدعوى وجود عناصر من تنظيم القاعدة على أراضيها، حيث إن ضعف قدرة النظام اليمني على بسط سلطته على كامل إقليم الدولة قد سمح بتسلل هذه العناصر إليها. وعلى خلفية هذا الوضع، قام الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بزيارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وفي ضوء هذه الزيارة اتفق الجانبان على التعاون في مكافحة الإرهاب. وقد تقدمت واشنطن بطلبات محدّدة إلى اليمن، كما قدمت له أشكالاً عديدة من الدعم لتعزيز قدرة الأجهزة اليمنية على مكافحة الإرهاب. وفي إشارة إلى حساسية الوضع في اليمن، فقد أكد الرئيس الأمريكي بوش (الابن) بمناسبة مرور ستة أشهر على أحداث ٢٠٠١/٩/١١ على أن الإدارة الأمريكية تعمل من أجل ألا يتحول اليمن إلى أفغانستان أخرى. وفي المحصلة، فقد أبرم اليمن اتفاقية للتعاون الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية تمحورت بالأساس حول تعزيز قدرة النظام اليمني على مكافحة الإرهاب بنفسه وبسط سيطرته على إقليم الدولة. ومن هنا، فقد توالت زيارات بعض المسؤولين الأمريكيين إلى اليمن، وجرى خلالها بحث سبل تعزيز التعاون بين الجانبين في مجال مكافحة الإرهاب. وعلى الرغم من أن تقارير إعلامية أشارت إلى وجود قوات أمريكية في اليمن لمكافحة الإرهاب، إلا أن المسؤولين اليمنيين نفوا ذلك وأكدوا أن اليمن استقبل خبراء أمريكيين لتدريب قواته على أساليب مكافحة الإرهاب. كما ساعدت الإدارة الأمريكية اليمن في تنفيذ نظام للمراقبة الحدودية الآلية، وهو يسمح بربط جميع منافذ الدولة عبر شبكة معلوماتية بمقر وزارة الداخلية بما يمكن الأجهزة الأمنية من إحكام سيطرتها على هذه المنافذ والحيلولة دون تسلل أي عناصر مشبوهة إلى البلاد، فضلاً عن زيادة حجم المساعدات الاقتصادية لليمن لتصل إلى نحو ٤٠٠ مليون دولار سنوياً[٢٩].

ولا شك في أن اهتمام الولايات المتحدة بمحاربة الإرهاب في اليمن

---

(٢٩) لمزيد من التفاصيل حول التعاون بين الولايات المتحدة واليمن بشأن مكافحة الإرهاب، انظر: **الخليج**، ٢٠٠٢/٣/٢٩؛ صادق ناشر، «مسار جديد للعلاقات اليمنية ـ الأمريكية،» **الخليج**، ٢٠٠٢/١/١٥، وعبد الوهاب المؤيد، «معركة الإرهاب: انتهت في أفغانستان... بدأت في اليمن؟،» **الوسط** (٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١).

إنما يأتي في إطار نظرتها إلى الأهمية الاستراتيجية لموقعه الجغرافي وما يمثله مضيق باب المندب من أهمية بالنسبة الى السفن الأمريكية التي تعبره متجهة إلى المنطقة، وخصوصاً أن عملية تفجير المدمرة الأمريكية «كول» في ميناء عدن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، والتي راح ضحيتها ١٧ بحاراً أمريكياً لا تزال ماثلة في الأذهان. ونظراً لتجاوب اليمن مع الجهود والمطالب الأمريكية لمكافحة الإرهاب، فقد فضلت الإدارة الأمريكية تعزيز قدرة النظام اليمني على محاربة الإرهاب بنفسه بدلاً من أن تضطر إلى توجيه ضربة عسكرية الى اليمن. ولذلك فالإجراءات التي اتخذتها السلطات اليمنية في أعقاب أحداث أيلول/ سبتمبر كانت محل تقدير وإشادة وتشجيع من قبل الإدارة الأمريكية[٣٠].

ومن المؤكد أن النظام اليمني اختار طريق تصعيد الإجراءات ضد الإرهاب بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية حتى يتجنب ضربة عسكرية أمريكية. وقد مثلت زيارة الرئيس اليمني علي عبد الله صالح إلى الولايات المتحدة الأمريكية عنصراً حاسماً بهذا الخصوص، حيث أكد الرئيس اليمني على أن هذه الزيارة جنبت اليمن ضربة عسكرية أمريكية. وعلى الرغم من انتقاد بعض الأحزاب اليمنية، وفي مقدمتها الحزب الاشتراكي اليمني، للعلاقات الأمنية بين واشنطن وصنعاء، وعلى الرغم من أن الشيخ عبد الله الأحمر، رئيس التجمع اليمني للإصلاح ورئيس البرلمان اليمني، اعتبر التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب «شراً لا بد منه»[٣١]، فإن التوجّه الرئيسي للنظام اليمني في الوقت الراهن هو تعزيز العلاقات مع واشنطن في مجال مكافحة الإرهاب وغيره من المجالات.

وجدير بالذكر أن ظاهرة الإرهاب في اليمن سابقة على أحداث أيلول/ سبتمبر، حيث كان اليمن ساحة لجذب أعداد من الأفغان العرب الذين عادوا بعد انتهاء الاحتلال السوفياتي لأفغانستان. كما شهد اليمن خلال السنوات الأخيرة العديد من العمليات، التي كان من بينها حوادث متكررة لخطف الأجانب، وهو الأمر الذي أثر سلباً في اليمن وأضر بسمعته إلى حدّ كبير.

---

(٣٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: خالد الهروجي، «هل تكون الديمقراطية عنوان الضربة الأمريكية لـ «اليمن»؟،» **مجلة المجلة (١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٢)**.

(٣١) لمزيد من التفاصيل، انظر: «حوار مع الشيخ عبد الله الأحمر،» **الخليج، ٢٠٠٢/٤/١٦، وندوة «اليمن بعد أحداث سبتمبر،» الخليج: ٢٠٠٢/٤/٢١، و٢٠٠٢/٤/٢٦.**

ولذلك بدأت الدولة تفعيل إجراءات مكافحة الإرهاب قبل هجمات ١١/٩/ ٢٠٠١، ولكن جاءت هذه الهجمات لتضعها أمام اختيار صعب وتدفعها إلى تصعيد إجراءاتها ضد الإرهاب، وهو ما تجلى بوضوح في عمليات الاعتقال والتوقيف التي قامت بها السلطات اليمنية والتي شملت عناصر مشتبهاً في انتمائها إلى تنظيمات إرهابية، فضلاً عن تشديد عقوبات جرائم الإرهاب، وتشديد ضوابط إقامة الأجانب في اليمن، وترحيل الكثيرين من مخالفي نظم الإقامة المنتمين إلى دول عربية وإسلامية إلى دولهم[٣٢].

وبالإضافة إلى ما سبق، دخلت السلطات اليمنية في مواجهات مسلحة مع بعض القبائل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وذلك على خلفية تنفيذ طلبات أمريكية باعتقال عناصر يشتبه في انتمائها إلى تنظيم القاعدة. استخدمت السلطات اليمنية في مواجهتها مع القبائل قوات الأمن وقوات عسكرية خاصة ومروحيات، مما ترتب عليه وقوع عشرات من القتلى والجرحى. وتعتبر هذه هي المرة الأولى التي تلجأ فيها السلطات إلى مثل هذه الدرجة من التصعيد في التعامل مع القبائل، مما يعكس تصميمها على فرض سيطرتها على إقليم الدولة والتصدي بحسم لنفوذ القبائل التي أقلق بعضها أجهزة الدولة بسبب اللجوء إلى خطف الأجانب وتحدي هذه الأجهزة، فضلاً عن حرصها على إغلاق ملفات التنظيمات الإسلامية المتشددة، وبخاصة جيش عدن ـ أبين الإسلامي. ونظراً لذلك، فإن جهود اليمن في مكافحة الإرهاب هي حالياً موضع إشادة وتشجيع من قبل الإدارة الأمريكية، وهو ما أكد عليه نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني أثناء زيارته لليمن في آذار/مارس ٢٠٠٢. ولكن على الرغم من كل ذلك، فإن السياسة التي ينفذها النظام اليمني في مكافحة الإرهاب بدعم واشنطن وبضغط منها سوف تواجه بتحديات أساسية منها: تعقد الواقع الجغرافي والتركيبة القبلية في اليمن، وتردّي الأوضاع الاقتصادية، حيث يُصنف اليمن ضمن الدول الأفقر عالمياً، ناهيك عن وجود قوى سياسية داخلية مشروعة تعارض التعاون الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية أو تتحفظ بشأنه، وبخاصة في ظل تصاعد انتقادات السفير الأمريكي في اليمن إدموند هول من قبل أوساط ودوائر عديدة بما فيها الحزب الحاكم نفسه، حيث وُصف الرجل بأنه يتصرف كمندوب سام

---

(٣٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: صادق ناشر، «القصة الكاملة لـ «أفغان اليمن»: احتضنتهم الدولة قبل أن ينقلبوا عليها بعد الحرب الأهلية،» **الخليج**، ٢٨/٣/٢٠٠٢.

وليس مجرد سفير، ويتعامل مع المسؤولين اليمنيين باستعلاء، ويقيم اتصالات مع المشايخ والقبائل بعيداً عن القنوات الرسمية[٣٣].

٣ ـ الحرب ضد أفغانستان (حيث حركة طالبان وتنظيم القاعدة)

في ٧/ ١٠/ ٢٠٠١ بدأت الولايات المتحدة الأمريكية أولى مراحل ما تطلق عليه «الحرب ضد الإرهاب» استهدفت بها أفغانستان، حيث توجد حركة طالبان وتنظيم القاعدة، فما هي ردود الأفعال العربية على هذه الحرب؟.

بصفة عامة، يمكن القول إنه على الرغم من أن بعض الدول العربية قد أبدت تأييداً ظاهراً للحرب ضد أفغانستان مثلما هو الحال بالنسبة الى الأردن، فإن مواقف الغالبية العظمى من الدول العربية تجاه الحرب بدت أقرب ما تكون إلى التأييد الضمني أو المتحفظ لهذه الحرب. فهي لم تعلن تأييدها لها بشكل صريح أو ظاهر، كما أنها لم ترفضها أو تدينها. وفي هذا الإطار، فقد تضمنت البيانات والتصريحات الصادرة عن هذه الدول إشارات من قبيل: الإعراب عن تفهم ردّ الفعل الأمريكي، والالتزام بتدعيم الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، والاقتناع بأن أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة يقف خلف هجمات ١١/ ٩/ ٢٠٠١، ولذلك تتوجب ملاحقته، والتأكيد على أن الإدارة الأمريكية تحظى بالتأييد الدولي في حملتها ضد الإرهاب. كما أكدت هذه البيانات والتصريحات على ضرورة أن تكون الحرب محدودة، وأن تكون أهدافها محدّدة بدقة، بحيث يتم تجنب إلحاق الأذى والضرر بالمدنيين الأبرياء[٣٤]. وعموماً، فإن المواقف الرسمية للدول العربية من الحرب ضد أفغانستان يتعيّن النظر إليها في ضوء مواقف الدول الإسلامية بصفة عامة، حيث إن الاجتماع الطارىء لوزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عُقد في الدوحة (قطر) يوم ١٠/ ١٠/ ٢٠٠١ قد أدان بشدة هجمات أيلول/ سبتمبر التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه تجنب اتخاذ أي موقف بشأن الحرب ضد أفغانستان، وكل ما صدر عنه بهذا الخصوص هو الإعراب عن القلق من جراء

---

(٣٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: خالد الهروجي، «هل تطرد الحكومة الأمريكية السفير هول؟ وماذا عن التدريبات التي يقوم بها الأمريكيون؟،» **مجلة المجلة،** (٤ أيار/مايو ٢٠٠٢)؛ «**حوار مع الأمين العام للتنظيم الوحدوي الناصري اليمني،» الخليج،** ٣٠/ ٤/ ٢٠٠٢، و Peter Williams, «Yemen's Challenge,» *Arab Trends,* no. 38 (April 2002).

(٣٤) انظر تصريحات عديد من الحكام العرب في: **الخليج،** ٩/ ١٠/ ٢٠٠١.

سقوط ضحايا من المدنيين الأبرياء في أفغانستان مع التأكيد على ضمان المحافظة على وحدة أفغانستان الترابية وهويتها الإسلامية[٣٥].

ولكن إلى جانب موقف التأييد الضمني للحرب الذي اتخذته الغالبية العظمى من الدول العربية، فإن هناك دولتين عربيتين أعلنتا رفضهما الحرب وإدانتهما لها، وهما السودان والعراق. فالحكومة السودانية أعلنت عن رفضها للعمليات العسكرية ضد أفغانستان ودعت إلى وقفها فوراً معتبرة أنها لن تكون فعالة. كما أدان العراق الحرب معتبراً إياها خطوة تهدّد استقرار العالم، وأنها عمل عدواني خارج نطاق القانون الدولي. لكن تجدر الإشارة إلى أن الحكومة السودانية قد أعلنت موقفها المشار إليه في بداية الحرب ضد أفغانستان، ثم بدأت تتراجع عنه، وبخاصة في ظل انشغالها بتطورات علاقاتها مع واشنطن على أرضية مشكلة الجنوب وقضايا أخرى[٣٦].

وبصفة عامة، فإن موقف التأييد الضمني للحرب ضد أفغانستان الذي عبّرت عنه معظم الدول العربية، والذي قامت دول عديدة في إطاره بتقديم الدعم والمساندة للولايات المتحدة الأمريكية، أكد عليه الرئيس حسني مبارك بوضوح في خطابه بمناسبة عيد العمال في مطلع أيار/مايو ٢٠٠٢. وهذا الموقف يمكن فهمه في ضوء ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية وتهديداتها بتصنيف كل من لا يقف إلى جانبها في حربها ضد الإرهاب بأنه ضمن معسكر الآخر وعليه تحمل نتائج ذلك. ومن هنا حرصت الدول العربية على أن تنأى بنفسها عن هذا الوضع، وبالذات في ظل طبيعة العلاقات التي تربط العديد منها بواشنطن وخصوصيتها. لكن هذه الدول حرصت في الوقت نفسه على ألا يتجاوز موقفها من الحرب ضد أفغانستان حدود التأييد الضمني وتقديم أشكال من الدعم للولايات المتحدة الأمريكية دون الإعلان عن ذلك، وبخاصة في ظل تصاعد مظاهر الرفض الشعبي للحرب في العديد من هذه الدول على نحو ما سيأتي ذكره في ما بعد.

ولقد جاء رد فعل **جامعة الدول العربية على الحرب ضد أفغانستان مؤكداً على الموقف الذي عبّرت عنه معظم الدول العربية. فالجامعة العربية لم تعبّر عن الإدانة أو الرفض للحرب، ولكن أمينها العام عمرو موسى كثيراً ما حذر**

---

(٣٥) انظر: **الحياة**، ١١/١٠/٢٠٠١.

(٣٦) **الخليج**، ٩/١٠/٢٠٠١.

من المساس بأية دولة عربية في إطار الحرب التي بدأتها الولايات المتحدة الأمريكية ضدّ أفغانستان. كما أكد على ضرورة مواجهة الإرهاب بطريقة منضبطة، بحيث يتمّ استهداف قواعد الإرهاب والأهداف العسكرية وتجنب إلحاق الضرر بالمدنيين[٣٧].

وبالنسبة الى رد الفعل العربي على المستوى الشعبي/غير **الرسمي تجاه الحرب ضد أفغانستان، يمكن القول إنه جاء على النقيض تماماً من الموقف الرسمي الذي عبّرت عنه النظم الحاكمة. ففي العديد من الدول العربية أعلنت قوى وتنظيمات حزبية ونقابية وفاعليات ولجان سياسية وثقافية وفكرية تمثل المجتمع المدني إدانتها للحرب. وعلى سبيل المثال، فقد أصدرت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي ولجنة المتابعة للمؤتمر القومي ـ الإسلامي بياناً اعتبرتا فيه «أن العدوان العسكري الأمريكي ـ البريطاني ضد أفغانستان هو عدوان على كل بلد عربي أو مسلم»، ودعا البيان إلى مقاومة هذا العدوان والعمل الفوري على وقفه محملاً المجتمع الدولي المسؤولية الكاملة عن وضع حدّ لهذا التحكم الأمريكي في مصير العالم. ويُلاحظ في هذا المقام أن كثيراً من الأحزاب والجماعات الإسلامية قد أصدرت بيانات مماثلة أدانت فيها الحرب، واعتبرتها حرب إبادة تشنها أكبر دولة في العالم ضد الشعب الأفغاني المسلم البسيط، مما يعكس بوضوح أهداف السياسة الأمريكية ومخططاتها في استهداف الإسلام والمسلمين**[٣٨].

كما اندلعت تظاهرات شعبية منددة بالحرب ضد أفغانستان في العديد من الدول العربية مثل مصر، والعراق، والسودان، ومناطق الحكم الذاتي الفلسطيني التي رفع المتظاهرون فيها صور أسامة بن لادن. وقد تدخلت قوات الشرطة الفلسطينية لتفريق المتظاهرين، مما ترتب عليه وقوع قتلى وجرحى. وهذا التوجّه عكس في حينه حرص السلطة الوطنية الفلسطينية على أن تنأى بالقضية الفلسطينية عن موضوع بن لادن والحملة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب. ويُلاحظ أن ردود الفعل الشعبية تصاعدت مع تواصل

---

(٣٧) انظر: «تصريحات عمرو موسى،» **الخليج، ٩/١٠/٢٠٠١.**

(٣٨) انظر: «موجز يوميات الوحدة العربية،» **المستقبل العربي، السنة ٢٤، العدد ٢٧٤ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١)، ص ١٩٣-١٩٤. وانظر أيضاً على سبيل المثال موقف حزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن في: الخليج، ٩/١٠/٢٠٠١، وموقف الإسلاميين في الكويت في: الوسط** (٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١).

العمليات الحربية ضد أفغانستان وقيام وسائل الإعلام بنقل صور تؤكد سقوط الآلاف من المدنيين الأبرياء ضحايا لهذه العمليات، وهو أمر دأبت الإدارة الأمريكية على نفيه أحياناً وتبريره بحدوث بعض الأخطاء في أحيان أخرى[٣٩].

وفي هذا السياق، برز دور قناة «الجزيرة»، التي تبث من الدوحة (قطر)، في تغطية أحداث أفغانستان، حيث أطلعت العالم على ضحايا القصف الأمريكي ـ البريطاني من المدنيين الأفغان، وأفسحت المجال لمسؤولين من حركة طالبان للإدلاء بتصريحات وبيانات وأحاديث، كما دأبت على بث شرائط مسجلة لأسامة بن لادن وقيادات أخرى من تنظيم القاعدة، وهو الأمر الذي أدى إلى تعرضها لانتقادات حادة من قبل الإدارة الأمريكية، وخصوصاً أنه سبق لهذه الإدارة أن طلبت من الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، التدخل لمنع قناة الجزيرة من التغطية غير المتوازنة لهجمات أيلول/سبتمبر وتداعياتها باعتبار أن ذلك يعزّز حالة الكراهية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط[٤٠].

٤ ـ استهداف دول عربية وأحزاب وتنظيمات في دول عربية بالحرب ضد الإرهاب

دأبت الإدارة الأمريكية قبل أحداث أيلول/سبتمبر على إيراد أسماء عدة دول عربية بصفتها دولاً داعمة للإرهاب، ومن هذه الدول سوريا وليبيا والعراق والسودان. وبعد أحداث أيلول/سبتمبر راح مسؤولون أمريكيون يشيرون في بياناتهم وتصريحاتهم إلى أن الحرب ضد الإرهاب التي بدأت أولى مراحلها في أفغانستان في ٧/١٠/٢٠٠١ يمكن أن تمتد لتشمل عدة دول عربية هي لبنان وسوريا والسودان والصومال والعراق واليمن، مع إعطاء إشارات في الوقت نفسه الى أن هذه الحرب سوف تكون ممتدة ومتعددة الوسائل والأساليب، بما يعني أن الأسلوب العسكري ليس هو الوحيد في التعامل مع الدول المعنية.

وبالإضافة إلى الدول التي أصبحت مرشحة من قبل الإدارة الأمريكية كدول مستهدفة بالحرب ضد الإرهاب، فقد أصدرت هذه الإدارة لوائح

---

(٣٩) انظر تغطية للتظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي جرت في دول عربية عديدة كردّ فعل على الحرب ضد أفغانستان في أعداد جريدة **الخليج خلال الأسابيع الثلاثة التالية لبدء الحرب.**

(٤٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: **الخليج: ٥/١٠/٢٠٠١، و٩/١٠/٢٠٠١.**

بالتنظيمات التي تعتبرها إرهابية، والكثير منها تنظيمات موجودة في دول عربية مثل: حزب الله وعصبة الأنصار (لبنان)، وجيش عدن ـ أبين الإسلامي (اليمن)، وتنظيم الجهاد (مصر)، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وحركة الجهاد الإسلامي وكتائب الأقصى (مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني)، وجبهة التحرير الفلسطينية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (سوريا). وفي هذا الإطار، أكدت الإدارة الأمريكية مراراً وتكراراً على أن من يوفر المأوى للتنظيمات الإرهابية ويقدم لها الدعم سوف يُعامل معاملة الإرهابيين، وقد طالبت الدول الموجودة فيها هذه التنظيمات، وبخاصة لبنان وسوريا والسلطة الوطنية الفلسطينية، باتخاذ إجراءات ضدها.

وعلى الرغم من تعدد الدول العربية التي رُشحت كدول مستهدفة بالحرب ضد الإرهاب، إلا أن الإدارة الأمريكية بعد أن انتهت من المرحلة الأساسية في الحرب ضد تنظيم القاعدة وحركة طالبان في أفغانستان، بدأت تركز بشكل مكثف على العراق تحديداً، مما يؤكد رجحان كفة التيار الداعي إلى إسقاط النظام العراقي داخلها.

وفي ضوء ما سبق، يثار السؤال: ما هي ردود الأفعال العربية على استهداف دول عربية وأحزاب وتنظيمات موجودة في دول عربية بالحرب ضد الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية؟

أ ـ ردود الأفعال العربية تجاه استهداف دول عربية بالحرب ضد الإرهاب

بصفة عامة، يمكن القول إن الموقف العربي الرسمي الذي عبّرت عنه الدول العربية فرادى، وكذلك جامعة الدول العربية بهذا الخصوص، يتمثل في رفض استهداف أية دولة عربية بالحرب ضد الإرهاب. وقد طرحت هذه الدول والجامعة العربية عدة مبررات لهذا الرفض منها: أن دولاً عربية عديدة كانت ـ ولا تزال ـ ضحية للإرهاب، وأن استهداف أية دولة عربية سوف يضر بالجهود الدولية لمكافحة الإرهاب الدولي، وخصوصاً في ظل عدم ثبوت ضلوع أي نظام عربي في هجمات أيلول/سبتمبر أو موضوع الجمرة الخبيثة، كما أنه سوف يؤدي إلى تعميق حالة الكراهية والعداء للسياسة الأمريكية في المنطقة، وبالذات في ظل انحيازها المطلق لإسرائيل التي تمارس إرهاب الدولة بشكل منتظم وعلى نطاق واسع ضد الفلسطينيين. فضلاً عن أن استهداف دولة عربية سوف يزيد من حالة الفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة، مما يضر بالمصالح

الأمريكية والغربية فيها. وقد أكدت الدول العربية هذا الموقف في قمة بيروت، حيث جاء في البيان الختامي للقمة ما يلي: «استعرض القادة تطور الأوضاع على الساحة الدولية بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وتبلور حملة عالمية لمحاربة الإرهاب. . . ويؤكدون رفضهم لمحاولة استغلال الحملة ضد الإرهاب في توجيه تهديدات لاستخدام القوة ضد أية دولة عربية ويعتبرونها عدواناً ومساساً بأمن المنطقة واستقرارها، مما يتنافى مع أهداف ومبادىء الأمم المتحدة والقانون الدولي»[٤١].

وبخصوص العراق تحديداً باعتباره الدولة المستهدفة أكثر من غيرها، برز الموقف المعلن للدول العربية بهذا الخصوص خلال الزيارة التي قام بها نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني إلى المنطقة في آذار/مارس ٢٠٠٢ والتي قادته إلى تسع دول عربية هي: مصر والأردن وقطر والبحرين وسلطنة عُمان والسعودية والكويت واليمن والإمارات العربية المتحدة، حيث أعلنت جميع هذه الدول بما فيها الكويت رفضها ضرب العراق، وبخاصة أن النظام العراقي قام بحملة دبلوماسية مضادة لجولة تشيني في المنطقة وفي توقيتها نفسه. وفي هذا السياق، قام مسؤولون عراقيون بزيارات للعديد من الدول العربية وحصلوا على تأكيدات منها بعدم موافقتها على ضرب العراق. ولم يقتصر الرفض العربي لضرب العراق على مواقف الدول العربية فرادى، بل صدر تأكيد عربي جماعي على ذلك في قمة بيروت، حيث نصّ البيان الختامي للقمة على ما يلي: «تدارس القادة التهديدات بالعدوان على بعض الدول العربية، وبصورة خاصة العراق، وأكدوا رفضهم المطلق ضرب العراق أو تهديد أمن وسلامة أية دولة عربية باعتباره تهديداً للأمن القومي لجميع الدول العربية»[٤٢].

وتجدر الإشارة إلى أن الموقف العربي بشأن رفض ضرب العراق يرتبط في جانب منه بالتطور الملحوظ في السياسة العراقية خلال الآونة الأخيرة، والذي تجلت أبرز معالمه في: تلويح بغداد بإمكانية القبول بعودة مفتشي الأسلحة، وقيامها بتبني نهج تهادني في التعامل مع كل من الكويت والسعودية. وقد تمثل ذلك في الموقف الذي أعلنه العراق في قمة بيروت، حيث أعلن رئيس الوفد العراقي تأكيد جمهورية العراق على احترام استقلال دولة الكويت

---

(٤١) انظر نص البيان في: **أخبار العرب، ٢٩/٣/٢٠٠١.**

(٤٢) المصدر نفسه.

وسيادتها وأمنها وضمان سلامة أراضيها ووحدتها، بما يؤدي إلى تجنب كل ما من شأنه تكرار ما حدث في عام ١٩٩٠. وقد تمّ التأكيد على هذا الإعلان العراقي في البيان الختامي للقمة، وكذلك في «إعلان بيروت» الصادر عنها[٤٣]. ونظراً لهذا التطور في الموقف العراقي، تمكنت القمة من أن تحدث اختراقاً في الحالة العراقية ـ الكويتية، حيث وضعت إطاراً وأسساً للمصالحة بين البلدين، كما كانت القمة فرصة لبدايات تقارب بين العراق والسعودية.

وبالإضافة إلى بعض التبريرات التي طرحها بعض المسؤولين العرب بشأن رفض ضرب العراق على نحو ما سبق ذكره، فإن هناك عدة اعتبارات يمكن في ضوئها تفسير هذا الموقف: **أولها، عدم قيام الإدارة الأمريكية بتقديم أي مبررات مقنعة لضرب العراق، وخاصة أنه لم تثبت حتى الآن أية صلة للنظام العراقي بهجمات أيلول/سبتمبر أو بموضوع الجمرة الخبيثة. وثانيها، تحسب دول عربية عديدة، وبخاصة في منطقة الخليج من التداعيات السلبية التي يمكن أن تترتب على قيام الولايات المتحدة الأمريكية بشنّ حرب ضد العراق، وخصوصاً أن حرباً يكون هدفها إسقاط نظام صدام حسين لن تكون سهلة، حيث إن العراق ليس حركة طالبان، كما أن المعارضة العراقية ليست تحالف الشمال. وهذه التداعيات قد تكون أمنية أو اقتصادية أو سياسية أو كل ذلك مجتمعاً. ثالثها، نظراً لأن إسقاط النظام العراقي بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية سوف يشكل سابقة في النظام العربي، فإن دولاً عربية عديدة تتوجّس من هذا الأمر خشية أن يأتي عليها الدور لاحقاً، وبخاصة أن ذريعة عدم التعاون في مكافحة الإرهاب أو إيواء إرهابيين جاهزة لدى واشنطن لمعاقبة هذا النظام أو ذاك، بل إنها ليست بحاجة إلى تقديم مبررات في حال أقدمت على ذلك. رابعها، أن دولاً عربية طورت علاقاتها مع بغداد بشكل ملموس خلال السنوات الأخيرة، حيث توجد حتى الآن اتفاقيات مناطق تجارة حرة بين العراق وسبع دول عربية، منها مصر وسوريا والأردن واليمن وتونس، وبذلك أصبحت هناك شبكة من العلاقات المصلحية التي تربط بين هذه الدول والعراق. ومن المؤكد أن اتجاه هذه الدول وغيرها من الدول العربية إلى تطوير علاقاتها مع العراق في ظل وجود نظام صدام حسين في السلطة، إنما يدل على أنها قد تجاوزت هذه العقدة في تعاملها مع العراق. وخامسها، تصاعد مظاهر الاحتجاج الشعبي**

---

(٤٣) انظر نص إعلان بيروت في: المصدر نفسه.

الرافضة لضرب العراق. وقد ظهر ذلك جلياً في العديد من الدول العربية قبيل انعقاد القمة العربية في بيروت. ولا شك في أن ذلك كان يعطي مؤشرات أولية على ردود الفعل الشعبية المحتملة في الدول العربية في حال قامت الولايات المتحدة الأمريكية فعلاً بضرب العراق. كما أن التظاهرات والمسيرات التي شهدتها الدول العربية خلال آذار/مارس ٢٠٠٢ احتجاجاً على الحرب الإسرائيلية ضد الفلسطينيين من ناحية، وعلى المواقف العربية الرسمية التي اتسمت بالعجز والتردد تجاهها من ناحية أخرى، أعطت مؤشراً آخر لما يمكن أن يحدث داخل هذه الدول في حالة ضرب العراق.

أما على الصعيد الشعبي/غير الرسمي، **فقد كان رفض استهداف العراق أو أية دولة عربية أخرى بالحرب ضد الإرهاب هو أساس ردّ الفعل على مستويات عديدة. ففي كثير من الدول العربية أصدرت تنظيمات حزبية ونقابية وجمعيات واتحادات وهيئات ثقافية ومهنية وطلابية وإعلامية وفنية وغيرها، بيانات أكدت فيها رفض ضرب العراق. كما أصدرت جمعيات واتحادات ومؤتمرات على الصعيد القومي العربي بيانات مماثلة. أضف إلى ذلك، أن موقف رفض ضرب العراق يعبّر عن اتجاه سائد لدى أهل الرأي والفكر، وقد أكدوا ذلك في العديد من المقالات الصحافية والندوات العلمية والأحاديث والبرامج الإذاعية والتليفزيونية. هذا وقد تمثّل التعبير الشعبي الأبرز لرفض ضرب العراق في التظاهرات والمسيرات الجماهيرية الحاشدة التي شهدتها دول عربية عديدة مثل مصر واليمن والسودان وسوريا والعراق والأردن قبيل انعقاد القمة العربية في بيروت، والتي طالبت القادة العرب بأمرين أساسيين هما: دعم الانتفاضة الفلسطينية ؛ورفض ضرب العراق[٤٤]. وقد استجابت القمة للمطلب الثاني وضمنته في بيانها الختامي على نحو ما سبق ذكره.**

ب ـ ردود الأفعال العربية على استهداف أحزاب وتنظيمات في دول عربية

لقد سبق القول إن العديدً من الأحزاب والتنظيمات التي أُدرجت على اللوائح الأمريكية للإرهاب هي أحزاب وتنظيمات موجودة في دول عربية،

---

(٤٤) غطت العديد من الصحف العربية أخبار هذه التظاهرات والمسيرات، وبخاصة خلال الفترة السابقة للقمة، انظر: أعداد جريدة **الخليج خلال العشرة أيام الأخيرة من شهر آذار/مارس ٢٠٠٢.**

ومن بينها حزب الله في لبنان، وحركتا حماس والجهاد وكتائب الأقصى في فلسطين، وبعض التنظيمات الفلسطينية في سوريا. وعند رصد ردود الأفعال العربية على إدراجها على اللوائح الأمريكية للإرهاب وتحليلها، فإنه يتعيّن التمييز بين فئتين من هذه الأحزاب والتنظيمات. فهناك أحزاب وتنظيمات غير مشروعة في بعض الدول العربية. وقد سبق أن قامت بأعمال عنف وإرهاب في هذه الدول، بل خاضت أيضاً مواجهات مسلحة مع أجهزة الأمن والقوات المسلحة فيها، كما هو الحال بالنسبة الى الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد (مصر)، وجيش عدن ـ أبين الإسلامي (اليمن)، والجماعة الإسلامية المسلحة (الجزائر). ونظراً لذلك، فإن النظم المعنية شعرت بالارتياح من جراء إدراج هذه التنظيمات على اللوائح الأمريكية للإرهاب، وخاصة أن واشنطن وعواصم غربية أخرى كانت تنتقدها من آن الى آخر بسبب الإجراءات الأمنية أو القضائية التي اتخذتها ضد هذه التنظيمات، وذلك بدعوى انتهاك حقوق الإنسان.

وهناك من ناحية أخرى الأحزاب والتنظيمات اللبنانية والفلسطينية المنخرطة في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وبخاصة «حزب الله» وحركات «حماس» و«الجهاد الإسلامي» و«كتائب الأقصى». ولا شك في أن إدراج هذه الأحزاب والتنظيمات على اللوائح الأمريكية للإرهاب إنما يعني عدة أمور، منها أن واشنطن تصرّ على تجاهل التمييز بين الإرهاب، وهو عمل مدان من ناحية، والمقاومة المشروعة للاحتلال من ناحية أخرى، وهو التمييز الذي تحرص الدول العربية على التمسك به. كما أن إيراد التنظيمات المعنية على اللوائح الأمريكية للإرهاب معناه أن الدول الموجودة فيها هذه التنظيمات – وهي لبنان وسوريا ومناطق السلطة الوطنية الفلسطينية ـ يمكن أن تُصنف أمريكياً على أنها دول تأوي الإرهاب وتدعمه، وتتجاهل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ بهذا الخصوص. وقد طلبت الإدارة الأمريكية بالفعل من لبنان وسوريا صراحة اتخاذ إجراءات ضد التنظيمات التي تعتبرها إرهابية. كما مارست ضغوطاً كبيرة على السلطة الوطنية الفلسطينية لكي تصعّد من إجراءاتها الأمنية ضد حركتيْ حماس والجهاد وغيرهما من التنظيمات التي تقاوم الاحتلال. وهذا الموقف الأمريكي لا يمكن فهمه إلا في إطار سعي الولايات المتحدة الأمريكية، وبخاصة في ظل الإدارة الحالية، إلى تصفية حركات المقاومة الوطنية للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية بما يخدم في النهاية مصلحة إسرائيل، وخاصة أن

المقاومة الوطنية اللبنانية التي شكّل «حزب الله» عصبها الرئيسي قد قدمت نموذجاً لإمكانية تحرير الأرض اعتماداً على خيار المقاومة(٤٥). وفي هذا السياق، يمكن فهم مغزى الزيارة المفاجئة التي قام بها وزير الخارجية الأمريكي كولن باول إلى كل من سوريا ولبنان أثناء جولته في المنطقة في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، حيث وجّه رسالة تحذير إلى الدولتين مفادها ضرورة وقف هجمات حزب الله عبر الخط الأزرق، لأن ذلك من شأنه توسيع دائرة الصراع في المنطقة. ومن المعروف أن الحزب كان قد بدأ تصعيداً عسكرياً محسوباً تضامناً مع الشعب الفلسطيني في الحرب الشاملة التي شنّتها إسرائيل ضده منذ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٢(٤٦).

وفي هذا السياق، تجلّى الموقف العربي الرسمي بشأن إدراج تنظيمات تقوم بمقاومة الاحتلال الإسرائيلي على اللوائح الأمريكية للإرهاب. وقد جاء أقوى تأكيد لهذا الموقف في البيان الختامي لقمة بيروت على نحو ما سبق ذكره، وعلى الرغم من تأكيد الحكومات العربية على هذا المبدأ العام، إلا أنه من الملاحظ أن الغالبية العظمى منها تجنبت ـ وتتجنب ـ الإشارة بالتحديد إلى كل من «حزب الله» وحركات «حماس» و«الجهاد الإسلامي» و«كتائب الأقصى» وبعض التنظيمات الفلسطينية الموجودة في سوريا، بل تجنبت ـ وتتجنب ـ حتى ذكر أسمائها في البيانات والتصريحات الرسمية، وذلك حتى لا تضع أنفسها في موقع المؤيد لتنظيمات تصنفها الولايات المتحدة الأمريكية على أنها إرهابية.

ونظراً لأن الدولة اللبنانية هي المعنية في المقام الأول بمسألة «حزب الله» الذي شكل العصب الرئيسي للمقاومة الوطنية اللبنانية التي أجبرت إسرائيل في نهاية المطاف على الانسحاب أو بالأحرى الهروب من جنوب لبنان، فإنه من المهم تسليط الضوء على موقفها من مسألة إدراج حزب الله على اللوائح الأمريكية للتنظيمات الإرهابية، وخصوصاً أن الإدارة الأمريكية طلبت من الحكومة اللبنانية تجميد أرصدة الحزب وحساباته المالية في البنوك والمصارف اللبنانية، فضلاً عن تسليمها بعض عناصره. وقد رفضت الحكومة اللبنانية التصنيف الأمريكي لـ«حزب الله» على أنه منظمة إرهابية، كما رفضت المطالب

---

(٤٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: جمال عبد الحي التميمي، «الحرب الأمريكية على حركات المقاومة... حزب الله نموذجاً،» **الخليج**، ٢٧/٣/٢٠٠٢.

(٤٦) **الخليج**: ١٥/٤/٢٠٠٢، و١٦/٤/٢٠٠٢.

الأمريكية بشأنه مؤكدة على عدة أسس ومعطيات، منها: أن حزب الله هو حزب وطني لبناني يحظى بالشرعية السياسية، ويشارك بانتظام في الانتخابات، وله تمثيل في البرلمان، ويمارس دوره على الساحة اللبنانية، وليست له أي ارتباطات خارجية، وأن ما يقوم به الحزب يندرج في إطار خيار المقاومة المشروعة للاحتلال الإسرائيلي الذي لا يزال موجوداً في مزارع شبعا، وهو خيار تتبناه الدولة اللبنانية(٤٧).

ويمكن تفسير موقف الدولة اللبنانية بشأن حزب الله في ضوء عدة اعتبارات منها: الموقع الذي يمثله حزب الله على الساحة السياسية والاجتماعية في لبنان، فهو من القوى الرئيسية وله دوره البارز في الجنوب اللبناني، وبخاصة في ظل ما يمتلكه من تنظيمات وأجهزة ومؤسسات سياسية وعسكرية واجتماعية وتربوية وإعلامية(٤٨). وفي ضوء ذلك، تدرك السلطة اللبنانية أن اتخاذ إجراءات ضد الحزب بضغوط أمريكية قد يفتح الباب لتجدد الحرب الأهلية في لبنان، وخاصة أن المقاومة التي يقوم بها الحزب لا تستهدف سوى الاحتلال الإسرائيلي فقط، وقد سبق لها أن أثبتت نجاحها. كما أن الارتباطات الإقليمية للحزب، وبخاصة مع سوريا تضع حدوداً لنمط تعامل السلطة اللبنانية معه، وبخاصة في ظل خصوصية العلاقة بين سوريا ولبنان. ولذلك يصعب على الحكومة اللبنانية اتخاذ أي إجراءات ضد الحزب بعيداً عن سوريا أو على غير رغبتها.

أما على المستوى الشعبي/غير الرسمي، **فقد تمثل الاتجاه الرئيسي لردود الفعل العربية بشأن إدراج حزب الله وحركتي «حماس» و«الجهاد» وتنظيمات فلسطينية أخرى على لوائح الإرهاب الأمريكية في رفض هذا الأمر، واعتباره خلطاً متعمداً بين الإرهاب من ناحية، والمقاومة المشروعة للاحتلال من ناحية أخرى. وفي هذا السياق، أكدت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي، ولجنة المتابعة للمؤتمر القومي ـ الإسلامي، والأمانة العامة لمؤتمر الأحزاب العربية في بيان مشترك لها على أن إدراج حزب الله وحركة حماس وحركة الجهاد والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في قوائم الإرهاب الأمريكية يشكل انتهاكاً لميثاق**

---

(٤٧) انظر: نقولا ناصيف، «لبنان وأمريكا... خلاف على حزب الله أم على فلسطين،» **الوسط** (٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١)، و**الشروق** (١٨ شباط/فبراير ٢٠٠١).

(٤٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: وضاح شرارة، **دولة «حزب الله»/لبنان مجتمعاً إسلامياً** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٦).

الأمم المتحدة ولقرارات الشرعية الدولية، ودعا البيان الحكومات العربية إلى رفض الإملاءات الأمريكية[٤٩].

وبخصوص ردود أفعال «حزب الله» وحركتيْ «حماس» و«الجهاد الإسلامي» على إدراجهم على اللوائح الأمريكية للتنظيمات الإرهابية، فقد غلب عليها طابع التحدّي، حيث أكدت التنظيمات الثلاثة من خلال بياناتها وتصريحات العديد من مسؤوليها وخطبهم على أن أمريكا تصنّفها على أنها إرهابية قبل أحداث ٢٠٠١/٩/١١، وأن هذا يأتي في إطار الاستراتيجية الأمريكية القائمة على ضمان أمن إسرائيل، وضمان استمرار تفوقها على الدول العربية، والقضاء على القوى المنخرطة في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وإحكام السيطرة الأمريكية على مقدرات المنطقة والعالم. كما أكدت هذه التنظيمات على أن إدراجها على اللوائح الأمريكية لن يثنيها عن الاستمرار في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي[٥٠]. وهذا ما أكدته بالفعل على صعيد الممارسة في مرحلة ما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، حيث وقعت عدة عمليات استشهادية نفذها أعضاء ينتمون إلى تنظيمات فلسطينية ضد أهداف إسرائيلية، وبخاصة مع قيام حكومة شارون بشنّ حرب شاملة ضد الفلسطينيين منذ أواخر آذار/مارس ٢٠٠٢. كما أن حزب الله راح يصعّد عملياته العسكرية، بشكل محسوب ضد الاحتلال الإسرائيلي في مزارع شبعا، بهدف معلن وهو تدعيم مقاومة الشعب الفلسطيني وتخفيف الضغوط الإسرائيلية عليه.

٥ ـ العلاقة بين الإسلام والغرب

على الرغم من أن إشكالية العلاقة بين الإسلام والغرب ليست جديدة، حيث إن لها جذورها وامتداداتها السابقة التي تعكس خلفيات العلاقات التاريخية بين العالم الإسلامي وفي قلبه الوطن العربي من جهة، وبين الغرب من جهة أخرى، وتعقيداتها، وعلى الرغم من أن هذه الإشكالية ظلت مطروحة على الفكر العربي والإسلامي منذ أكثر من قرنين من الزمان، حتى بدت وكأنها

---

(٤٩) «موجز يوميات الوحدة العربية،» ص ٢٠٤.

(٥٠) انظر على سبيل المثال: «حوار مع موسى أبو مرزوق عضو المكتب السياسي لحركة حماس،» **مجلة المجلة** (٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١)، و«حوار مع الشيخ حسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله،» **مجلة المجلة (٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٢).**

من الإشكاليات المزمنة التي يُعاد طرحها من آن الى آخر، وعلى الرغم من صدور العشرات من الدراسات العربية والأجنبية المهمة التي تناولتها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة[٥١]، إلا أن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر وتداعياتها أعادت طرح هذه الإشكالية بشكل حادّ، وبخاصة مع تصاعد حملات النقد والتشويه والتحريض التي استهدفت العرب والمسلمين في الغرب من **ناحية، وبروز نزعة تؤكد تفوّق الحضارة الغربية على الحضارة الإسلامية من ناحية ثانية، فضلاً عن ظهور دعاوى ومطالب تمسّ هوية الأمة العربية والإسلامية من ناحية ثالثة. فهي لم تقف عند حدود المطالبة بتغيير مناهج التعليم الديني، بل إن بعضها مثّل مساساً ببعض المبادىء والأركان الأساسية للدين الإسلامي ذاته، وذلك على خلفية حملة محمومة راحت تقرن الإسلام بالإرهاب. وفي هذا الإطار، فقد تصاعد الجدل السياسي والفكري حول مقولة «صدام الحضارات» التي سبق أن طرحها صاموئيل هانتنغتون، حيث اعتبر البعض أن تطورات العلاقة بين العالم الإسلامي وفي قلبه الوطن العربي من جهة، وبين الغرب من جهة أخرى، في مرحلة ما بعد أحداث أيلول/سبتمبر هي تجسيد لفكرة «صدام الحضارات»، وخاصة في ضوء التصريح الشهير للرئيس بوش الذي أكد فيه على أن الحرب ضد الإرهاب ستكون حرباً صليبية. وعلى الرغم من محاولات المسؤولين الأمريكيين تخفيف حدّة هذا التصريح بتحوير المعنى المباشر الذي يُفهم منه، إلا أنه نبش تراث العداء والكراهية بين العالم الإسلامي والغرب.**

وفي ما يتعلق بردود الأفعال العربية بشأن قضية العلاقة مع الغرب على خلفية أحداث ١١/٩/٢٠٠١، يمكن القول إنه قبل هذه الأحداث كانت هناك اتجاهات عبّرت عنها عناصر وفئات ثقافية وسياسية، وبخاصة في صفوف الإسلاميين والقوميين، أكدت على مقولات العداء والمواجهة بين العالم الإسلامي وفي قلبه الوطن العربي من جهة، وبين الغرب من جهة أخرى، وعلى وجود مؤامرة غربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تستهدف العرب والمسلمين، وتقوم على إحكام السيطرة على مواردهم ومقدراتهم وتحطيم هويتهم الثقافية والحضارية وتشويه عقيدتهم الدينية. وقد استمرت هذه الاتجاهات بعد أحداث أيلول/سبتمبر، وبخاصة مع تصاعد الحملات المضادة

---

(٥١) حول هذه الإشكالية، انظر على سبيل المثال: حسين أحمد أمين، «العلاقة بين الغرب والإسلام،» **شؤون عربية، العدد ١٠٨ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١).**

للعرب والمسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول الغربية التي نال بعضها من الدين الإسلامي ذاته[٥٢]. ولكن على الرغم من ذلك، فقد ظلت هذه الاتجاهات سواء قبل أحداث أيلول/سبتمبر أو بعدها محدودة مقارنة برد الفعل الرئيسي الذي عبّرت عنه الغالبية العظمى من الحكومات العربية وجامعة الدول العربية، كما عبّر عنه قطاع كبير من المفكرين والباحثين والإعلاميين ورجال الدين في الوطن العربي. وقد تمحور ردّ الفعل هذا حول عدد من المقولات الأساسية المتمثلة في: رفض مقولة صدام الحضارات والتأكيد بالمقابل على حوار الحضارات وتواصلها، وخاصة أن هناك بعض القواسم المشتركة بين الحضارة العربية الإسلامية والحضارة الغربية، ورفض محاولات إضفاء طابع ديني على العلاقة بين العالم العربي والإسلامي والغرب، والتأكيد على الجوانب السياسية والاقتصادية لهذه العلاقة، والدعوة إلى ضرورة الحوار مع الغرب لتعظيم المصالح المشتركة، وإدارة الخلافات المشروعة حول المصالح المتباينة، والتسليم بأن العلاقة مع الغرب يتعيّن أن تستند إلى قاعدة أن هذا الغرب ليس شيئاً واحداً، بل هناك تعدّد وتنوع فيه على صعيد الدول والمجتمعات.

ونظراً لأن هناك المئات من التصريحات الرسمية والمحاضرات والمقالات والبحوث والندوات والمؤتمرات التي تجسّد من خلالها ردّ الفعل السابق[٥٣]، فإن الدراسة تكتفي فقط بالإشارة إلى ما جاء في إعلان ملتقى المفكرين العرب الذي نظمته جامعة الدول العربية في القاهرة خلال يومي ٢٦ و٢٧/١١/٢٠٠١ تحت عنوان «حوار الحضارات: تواصل لا صراع»، والذي شارك فيه عدد كبير من المفكرين والباحثين ورجال السياسة والثقافة والإعلام الذين مثلوا مختلف التيارات السياسية والفكرية في الوطن العربي. وقد جاء في الإعلان الصادر عن هذا الملتقى بشأن العلاقة مع الغرب ما يلي: «تدارس المجتمعون إشكالية العلاقة الراهنة بين الحضارتين العربية والإسلامية من جهة، والغربية من جهة

(٥٢) انظر على سبيل المثال: أحمد ثابت، «العرب في إدراك الجماعات الإسلامية الراديكالية،» **الاجتهاد، العددان ٥٢ ـ ٥٣ (خريف ـ شتاء ٢٠٠١-٢٠٠٢).**

(٥٣) انظر على سبيل المثال: حسن حنفي، «صدام حضارات أم صراع مصالح؟،» **الخليج، ١٧/١٠/٢٠٠١؛ رضوان السيد، «نعم هناك عداء للسياسات الأمريكية، ولكن ليس على أساس ديني أو ثقافي،» الخليج، ١٥/١٠/٢٠٠١؛ محمد سليم العوا، «الحوار سبيلنا الوحيد لإدارة أزمتنا الحضارية مع العرب،» الخليج، ١٥/١٠/٢٠٠١، وأحمد يوسف أحمد، «الصراع مع الغرب سياسي وليس حضارياً أو دينياً،» الخليج، ١٨/١١/٢٠٠١.**

أخرى، وبعد التداول تمّ التأكيد على ما يلي: ضرورة اعتراف الحضارتين كل واحدة بالأخرى من منطلق الاحترام والتقدير المتبادل، وأن التعايش بينهما لصالح الحضارتين سياسياً واقتصادياً، وضرورة التأكيد على أن الإرهاب لا دين ولا وطن له، وأنه لا بد من تعاون الحضارتين للقضاء عليه، وأن البحث في أسبابه أمر مشروع من منطلق التأكيد على ضرورة تحقيق العدالة على المستوى العالمي، وضرورة العمل على تجسير هوّة عدم الفهم بين الحضارتين وعدم إخلاء الساحة الغربية للمؤسسات المعادية لتستمر في تشويه صورة العرب والإسلام، وضرورة التأكيد على حلّ القضية الفلسطينية حلاً عادلاً حسب قرارات الشرعية الدولية، إذ إن السياسات الإسرائيلية تمثل إحدى أهم الأسباب في سوء الفهم العالق بين الحضارتين، كما أن الاستمرار في سياسة ازدواج المعايير سوف يقود إلى توسيع الهوة واستمرار تسميم الأجواء بينهما»[٥٤].

وفي إطار ما سبق، حرص العديد من رجال السياسة والمفكرين وعلماء الدين في الوطن العربي على التأكيد على عدة قضايا مهمة:

أولاها، رفض أي محاولات للربط بين الإسلام والإرهاب، والتأكيد على أن الإسلام في أصوله ومبادئه هو دين الرحمة والاعتدال والوسطية والتسامح والعفو والسلام مع الآخر. كما أنه يؤكد على حرمة الدماء وقدسيتها، ويعلّي من كرامة الإنسان، وينهى عن الظلم والعدوان، ويحترم حرية الاعتقاد، وحرية التعبير، وهو لا يتعارض مع الديمقراطية والتعددية والحق في الاختلاف، فضلاً عن رفض محاولات ربط الإرهاب بالعرب والمسلمين، وذلك بالتأكيد على أن دولاً عربية عديدة هي ضحية للإرهاب وعانت ـ وتعاني ـ منه، كما أن وجود بعض الحركات والتنظيمات المتشددة التي تمارس العنف والإرهاب في العالم العربي والإسلامي، لا يعني وصم كل العرب والمسلمين بالإرهاب والتطرف، حيث إن هذه الجماعات هامشية ومحدودة ولا تعبّر عن الإسلام أو الحضارة الإسلامية أو حتى التيار الرئيسي في الحركة الإسلامية، وهي في نمط فكرها وأساليب عملها شبيهة بالجماعات والتنظيمات المتطرفة في الغرب، والتي لا تعبّر بحال من الأحوال عن الحضارة الغربية[٥٥].

---

(٥٤) انظر نصّ الإعلان في: **شؤون عربية، العدد ١٠٩ (ربيع ٢٠٠٢)**.

(٥٥) انظر على سبيل المثال: أحمد كمال أبو المجد، «الإرهاب... والإسلام... ومستقبل النظام الدولي،» **الكتب: وجهات نظر، السنة ٣، العدد ٣٤ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١)**.

وثانيتها، التحرك الجادّ من خلال آليات فعالة لتصحيح صورة العرب والمسلمين في الغرب، وهي صورة تشكلت عبر سلسلة طويلة من حملات التشويه والتحريض. وقد طرح المؤتمر الذي نظمته الجامعة العربية تحت عنوان «حوار الحضارات... تواصل لا صراع» برنامجاً عملياً لتصحيح هذه الصورة. كما أكد عدد كبير من المفكرين والباحثين على أن تصحيح صورة العرب والمسلمين في الغرب لا بد من أن يستند إلى تحرك جادّ وفعال لمواجهة المشكلات التي يعانيها العالمان العربي والإسلامي. فالاهتمام بتحسين الأصل هو المدخل الأساسي لتصحيح الصورة على نحو ما سيأتي ذكره في ما بعد[٥٦].

وثالثتها، اهتمام الحكومات العربية وجامعة الدول العربية بأوضاع الجاليات العربية في الخارج، وبخاصة في الدول الغربية، والعمل بجدية من أجل تعزيز قنوات الاتصال والتواصل مع هذه الجاليات من ناحية، وتفعيل أدوارها في الحياة السياسية في الدول الموجودة فيها بما يخدم القضايا العربية، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الرئيسية. وفي هذا الإطار، طرح عدد من المفكرين والباحثين العرب الكثير من المقترحات لتحقيق هذا الهدف، وبخاصة أن الجامعة العربية قد قامت بتأسيس مفوضية لمتابعة شؤون الجاليات العربية في الخارج[٥٧].

٦ ـ الانعكاسات الاقتصادية لأحداث أيلول/ سبتمبر على الوطن العربي وردود الأفعال العربية

تعتبر المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم تضرراً من جراء أحداث ١١/ ٢٠٠١/٩، حيث تركت هذه الأحداث آثاراً سلبية، مباشرة وغير مباشرة، في الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية فيها. فعلى الصعيد الاقتصادي تحديداً، وقعت أحداث ٢٠٠١/٩/١١ في وقت كانت تعاني فيه الدول العربية ـ بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة ـ مشكلات وأزمات اقتصادية عديدة تمثلت أبرز مظاهرها ومؤشراتها في: تدني معدلات النمو، وارتفاع معدلات التضخم

(٥٦) انظر أعمال الندوة التي نظمتها جامعة الدول العربية تحت عنوان: حوار الحضارات... تواصل لا صراع، أبو ظبي، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، شباط/فبراير ٢٠٠٢.

(٥٧) انظر بعض الإسهامات الواردة في: المصدر نفسه.

والبطالة والمديونية، والركود الاقتصادي، وزيادة الانكشاف الاقتصادي تجاه العالم الخارجي، وهو الأمر الذي عمّق من التأثيرات السلبية لأحداث أيلول / سبتمبر في الاقتصادات العربية.

وعلى الرغم من عدم وجود تقديرات دقيقة لحجم الأضرار الاقتصادية التي أصابت الدول العربية من جراء هجمات أيلول/سبتمبر وتداعياتها، فالمؤكد أن هذه الدول تضررت بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، وذلك نتيجة انخفاض أسعار النفط لفترة من الوقت في أعقاب الهجمات مباشرة، مما أثر سلباً في عائدات الدول النفطية. كما أن الأرصدة والاستثمارات العربية في الخارج تعرضت لخسائر كبيرة. ناهيك عن الأضرار والخسائر التي لحقت بقطاعات السياحة والطيران المدني والشحن والتأمين في هذه الدول، إضافة إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية في الوطن العربي، وهي قليلة أصلاً قبل أحداث أيلول/ سبتمبر[٥٨].

وفي إطار تحليل ردود الأفعال العربية على تلك التطورات، يمكن القول إنه على الرغم من أن عملية رصد الانعكاسات السلبية لأحداث أيلول/سبتمبر على الوطن العربي وتحليلها قد حظيت باهتمام ملحوظ من قبل العديد من المفكرين والباحثين ومراكز البحوث والدراسات المتخصصة، وهو ما تمثّل في كمّ المحاضرات والبحوث والمقالات والندوات التي تناولت هذا الموضوع، إلا أن نصيب الجانب الاقتصادي من هذا الاهتمام كان محدوداً. وعموماً فقد طرحت بعض التوصيات بشأن كيفية التعامل مع الانعكاسات الاقتصادية لأحداث أيلول/سبتمبر على الوطن العربي. ومن ذلك على سبيل المثال: تشجيع السياحة الداخلية في الأقطار العربية، وتشجيع السياحة العربية البينية، وتعزيز التبادل التجاري بين الدول العربية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتشجيع عودة الأموال العربية المهاجرة... إلخ[٥٩].

ولكن على الرغم من ضخامة الآثار الاقتصادية السلبية التي أصابت الدول العربية ـ بدرجات متفاوتة ـ من جراء أحداث أيلول/سبتمبر، إلا أنه يُلاحظ أن

---

(٥٨) انظر على سبيل المثال: إبراهيم نافع، **انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٢)؛ الوسط: (١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١)، و(١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١).**

(٥٩) المصادر نفسها.

الأولوية في ردود الأفعال الرسمية على الأحداث قد تمثلت في التعاطي مع جوانبها وتداعياتها الأمنية والسياسية.

٧ ـ أحداث أيلول/ سبتمبر وقضايا الإصلاح الداخلي في الدول العربية

على الرغم من أن قضية الإصلاح الداخلي في الدول العربية ليست جديدة، حيث إنها مطروحة على الأجندات الفكرية والسياسية في الوطن العربي منذ فترة طويلة، إلا أنه عادة ما يزداد تسليط الضوء عليها في أوقات الأزمات الكبرى. ونظراً لعمق التأثيرات، القائمة والمحتملة، لأحداث أيلول/ سبتمبر على المنطقة العربية، فقد كانت تلك الأحداث مناسبة للتركيز مجدداً على قضية الإصلاح الداخلي، وبخاصة من قبل الأوساط الفكرية والأكاديمية التي حاولت استقراء تداعيات الأحداث على المنطقة العربية من منظور الإصلاح الداخلي. وقد جاء ذلك على خلفية عدة اعتبارات منها: أن تحسين صورة العرب والمسلمين في الغرب يقتضي تطوير أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية... إلخ، حيث إنه يصعب تقديم صورة جيدة وإيجابية إذا كان الأصل يعاني اختلالات وتشوهات. كما أن رفض محاولات الربط بين الدين الإسلامي من ناحية، والتطرف والإرهاب من ناحية أخرى، دفع أوساطاً عديدة إلى التأكيد على أن بروز ظواهر وجماعات التطرف والعنف في العالم العربي والإسلامي هو وليد ظروف وأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية... إلخ، ومن ثم فإن معالجة هذه الظواهر والتصدّي لها يقتضي مواجهة الظروف والأسباب التي أفرزتها وتغذيها.

كما أن بروز ظاهرة الأفغان العرب الذين شكلوا العصب الرئيسي لـ «تنظيم القاعدة» الذي يتزعمه أسامة بن لادن، قاد البعض إلى التساؤل عن الأسباب التي دفعت فئات من الشباب من دول عربية عديدة إلى هجر أوطانهم والانخراط في تنظيم القاعدة والتحول إلى أفغان عرب أو ألبان عرب. وقد كان الجواب هو تردّي الأوضاع الداخلية في العديد من الدول العربية سواء على الصعيد الاقتصادي، حيث مشكلات البطالة والمديونية والغلاء، أو على الصعيد الاجتماعي، حيث التفاوتات الاجتماعية الحادّة وارتفاع معدلات الأمية، أو على الصعيد السياسي، حيث التسلط والاستبداد والتضييق على الحركات الإسلامية المعتدلة واستشراء الفساد السياسي على نطاق واسع، أو على الصعيد

الثقافي، حيث اختلال منظومة القيم وتعدّد الهويات وتصارعها وركود الحياة الثقافية، أو على الصعيد الديني، حيث تنتشر لدى قطاعات من الناس رؤى وتفسيرات مغلوطة ومشوّهة ومتزمتة للدين الإسلامي[٦٠].

وفي ضوء ما سبق، فقد ركزت تنظيمات حزبية ونقابية، كما ركّز العديد من المفكرين والباحثين على عدة مجالات للإصلاح الداخلي، تشير الدراسة إلى بعضها، وذلك على النحو التالي:

أ ـ الإصلاح السياسي

في هذا السياق، طرحت مطالب محدّدة منها على سبيل المثال: تعزيز عملية التحول الديمقراطي من خلال تفعيل التعددية السياسية، وإفساح المجال لتدعيم المجتمع المدني، وتأكيد قيم المواطنة وسيادة القانون، وتوفير ضمانات نزاهة الانتخابات، وتحقيق التوازن بين السلطات بما يعزز من دور السلطة التشريعية ويحقق استقلال السلطة القضائية، والتصدّي بحسم للفساد السياسي والإداري الذي استشرى في العديد من الدول العربية، وأصبح يشكل عنصراً مهماً لتغذية التطرف والعنف والإرهاب. كما أكد البعض على أهمية إفساح المجال أمام الحركات الإسلامية المعتدلة التي تنبذ العنف والتطرف وتقبل ممارسة العمل السياسي بشكل سلمي في إطار الوضع السياسي القائم.

وعلى الرغم من أن المطالب السالفة الذكر كانت مطروحة قبل أحداث ٢٠٠١/٩/١١، إلا أن التأكيد عليها بعدها يكتسب دلالات مهمة نظراً لأن الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد الإرهاب طرحت بالأساس الحل العسكري/الأمني، وتجاهلت علاج الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للإرهاب، أي أصبحت الأولوية بالنسبة اليها بهذا الخصوص لعنصر الأمن، وهو ما يعني أن الاهتمام الجزئي والمحدود الذي كانت تبديه الولايات المتحدة الأمريكية في أفضل الأحوال بقضايا الإصلاح السياسي والديمقراطية في الوطن العربي في مرحلة ما قبل ٢٠٠١/٩/١١ قد بدأ يتلاشى في أعقابها على الأقل خلال الأجلين القصير والمتوسط، وخصوصاً أن الإدارة الأمريكية قد أصدرت قوانين واتخذت إجراءات شكلت مساساً بمنظومة الحقوق والحريات داخل

---

(٦٠) انظر على سبيل المثال: فهمي الهويدي، «تفكير في مراجعة الذات،» **الخليج**، ١٨/١/٢٠٠٢، ومصطفى الفقي، **العرب: الأصل والصورة** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٢)، ص ٣٠٢.

الولايات المتحدة الأمريكية، مما أثار ردود أفعال كثير من المنظمات الحقوقية[٦١].

كما أن النظم العربية في تصدّيها لجماعات التطرف والعنف التي انخرطت في ممارسة العنف والإرهاب ضد الدولة أو ضد الدولة والمجتمع معاً، كما هو الحال في مصر والجزائر في مرحلة ما قبل ١١/٩/٢٠٠١، كانت قد ركزت على الحلّ الأمني/المباحثي وهمّشت المداخل الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية... إلخ على الرغم من أهميتها في تجفيف منابع التطرف والعنف. ومن الواضح أن هذا الاتجاه بشأن تجاهل قضايا الإصلاح السياسي من قبل النظم العربية الحاكمة أو التعامل معها على النحو الذي يكرّس استمرارها في السلطة، مرشح للتصاعد في أعقاب أحداث ١١/٩/٢٠٠١، خصوصاً أن الولايات المتحدة الأمريكية في إطار حملتها ضد الإرهاب مارست ـ وتمارس - ضغوطاً على العديد من الدول العربية لاتخاذ إجراءات غير ديمقراطية، عسكرية وأمنية، ضد قوى وأحزاب وعناصر وجماعات معينة. كما طالبت ـ وتطالب ـ بعض الحكومات بالتدخل لمنع الصحف فيها من توجيه انتقادات للولايات المتحدة الأمريكية، والتوقف عن نشر ما تعتبره الإدارة الأمريكية تحريضاً على العنف والكراهية، في إشارة إلى الانتقادات التي توجهها وسائل الإعلام العربية للسياسة العدوانية الإسرائيلية في المنطقة. وهكذا، فإن الدولة التي ترفع شعارات الحرية والديمقراطية تضغط من أجل تقليص هامش حرية الرأي والتعبير في الوطن العربي عندما يتعلق الأمر بمصالحها، أو بمصالح بإسرائيل.

وبغضّ النظر عن مدى استجابة النظم العربية للمطالب والضغوط الأمريكية، فالمؤكد أن ظروف ما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر قد عزّزت الاتجاه نحو المزيد من التسلط والاستبداد في الوطن العربي، على الأقل خلال الأجلين القصير والمتوسط. وفي هذا السياق، تأتي أهمية المطالبة بالإصلاح السياسي وتعزيز الديمقراطية كمدخل للقضاء على بعض أسباب التطرف والإرهاب. وهذا بالطبع لا يقلل من أهمية عنصر الأمن في التعامل مع

---

(٦١) حول موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضية الديمقراطية في الوطن العربي، انظر على سبيل المثال: Richard W. Murphy and F. Gregorgy Gause, III, «Democracy and U. S. Policy in the Muslim Middle East,» *Middle East Policy,* vol. 5, no. 1 (January 1997).

جماعات تسلك نهج العنف والإرهاب في التعامل مع الدولة والمجتمع، ولكنه يؤكد على أن الحل الأمني/العسكري ليس كافياً بمفرده لعلاج هذه الظواهر ذات الجذور السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية(٦٢).

ب ـ تجديد الخطاب الديني

بغضّ النظر عن الدعوات والمطالب التي ظهرت في الغرب، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، بشأن تطوير مناهج التعليم، وبخاصة التعليم الديني في الدول العربية، باعتبار أن هذه المناهج تحضّ على التطرف والعنف وعدم التسامح ورفض الغرب، فالمؤكد أن قضية تجديد الفكر الإسلامي أو الخطاب الديني بصفة عامة، والذي يشمل «خطاب الدعاة والوعاظ والخطباء والمفتين والباحثين حين يُقدم إلى جمهور الناس على أنه الوصف السليم والفهم الصحيح للإسلام في عقيدته ونظامه الأخلاقي وآدابه وشريعته»(٦٣)، ليست جديدة، بل هي جوهر حركة التجديد الإسلامي التي تضرب بجذورها وامتداداتها في فترات تاريخية سابقة عبر جهود وإسهامات العديد من رواد التجديد. وعلى الرغم من ذلك، فإنه في أعقاب أحداث أيلول/سبتمبر طرحت هذه القضية مجدداً بشكل جادّ من قبل العديد من المفكرين والباحثين ورجال الدين، حتى إن مفتي الديار المصرية د. أحمد الطيب اعتبر أن تجديد الفكر الإسلامي ضرورة عصرية(٦٤). وقد حرص هؤلاء على التشديد على أن دعوتهم الى تجديد الفكر الإسلامي والخطاب الديني وإن كانت تتزامن مع دعاوى غربية وأمريكية بشأن إصلاح مناهج التعليم الديني في الدول العربية، إلا أنها سابقة على أحداث أيلول/سبتمبر، وأن هناك إسهامات مهمة سابقة في هذا المجال، كما أن طرحهم لقضية التجديد في هذا الوقت يختلف في مقاصده وغاياته عن الدعوات الأمريكية ذات الصلة(٦٥).

وثمة عدة معطيات دفعت بقضية تجديد الخطاب الديني المعاصر إلى

---

(٦٢) انظر على سبيل المثال: عبد الخالق عبد الله، «أجندة النخبة الفكرية الخليجية لمرحلة ما بعد ١١ سبتمبر،» **الخليج، ٢٠٠٢/١/٢٢، وناصيف حتي، «النظام العربي بعد ١١ سبتمبر: التحديات والفرص،» شؤون عربية، العدد ١٠٩ (ربيع ٢٠٠٢).**

(٦٣) أحمد كمال أبو المجد، «حول الخطاب الديني المعاصر،» **الكتب: وجهات نظر، السنة ٤، العدد ٣٨ (آذار/مارس ٢٠٠٢).**

(٦٤) أحمد الطيب، «تجديد الفكر الإسلامي ضرورة عصرية،» **الخليج، ٢٠٠٢/٣/١٥.**

(٦٥) أبو المجد، المصدر نفسه.

بؤرة الاهتمام في أعقاب أحداث أيلول/سبتمبر، منها: إخفاق النموذج التي مثلته حركة طالبان، وثبوت فشل نهج العنف في العمل الإسلامي، حيث ألحق الضرر بالإسلام والمسلمين، فالجماعات والتنظيمات المتشدّدة التي تبنت نهج العنف في العديد من الدول العربية والإسلامية تعرضت للمحاصرة والقمع من قبل النظم الحاكمة، كما أن أفكارها وممارساتها التي لا تعبّر عن الجوهر الصحيح للإسلام تلقتها دوائر غربية عديدة وراحت تروّج لها على أنها الإسلام، مما أضاف المزيد إلى رصيد تراث تشويه الإسلام في الغرب. وفي هذا السياق، ترسّخت قناعة لدى كثيرين من أهل الرأي والفكر مفادها أن تصحيح صورة الإسلام لدى قطاعات من المسلمين داخل الدول الإسلامية بما يسمح بالقضاء على الشعوذات والخرافات ومحاصرة دعوات التطرف والتشدّد التي لا صلة لها بالدين الإسلامي، وتصحيح صورته كذلك في الغرب بما يبرز وجهه الحقيقي مقابل حملات التشويه والتحريض، إنما يحتّم تجديد الخطاب الديني وربطه بالعصر[٦٦].

وفي سياق الحديث عن ضرورات تجديد الخطاب الديني، حدد أحمد كمال أبو المجد سبعة مظاهر لانحراف الخطاب الديني عن توجهات الإطار المرجعي الثابت للدين الإسلامي متمثلاً في مصدريه الأساسيين القرآن والسنة. وهذه المظاهر هي: «الدعوة إلى الإسلام عن طريق الترهيب والتخويف وإغفال الدعوة إليه عن طريق الترغيب والتبشير... والميل إلى التشديد على الناس على رغم أن شريعة الإسلام قد بُنيت على التيسير ورفع المشقة ورفع الحرج... والغفلة عن مقاصد الشريعة والوقوف عند ظاهر النصوص وحروفها... والغفلة عن ترتيب الأولويات ومراتب الواجبات الدينية... والغفلة عن دور العقل وأهمية العلم في بناء التصور الإسلامي... ومداومة الحديث عن الماضي والذهول عن الحاضر والخوف من المستقبل... والخلل في صياغة علاقة المسلمين بالغير، حيث إن بعض نماذج الخطاب الإسلامي المعاصر تقع في أخطاء فادحة، وهي تصف هذه العلاقة لجماهير المسلمين. ويتمثل الخطأ الأكبر في إقامة سور نفسي واجتماعي يحاجز بين المسلمين وسائر الناس، وإقامة سور آخر يحاجز بين المسلمين بعضهم البعض داخل

(٦٦) انظر آراء مجموعة من المفكرين بشأن تجديد الخطاب الإسلامي في: **الخليج**، ٥/٤/ ٢٠٠٢.

المجتمع الواحد.. فتكون عاقبة ذلك محاصرة المسلمين داخل حوزات مغلقة تحول دون تواصلهم مع غيرهم وتتركهم في عزلة تضر بهم وبالناس جميعاً... وتمنح شرعية كاذبة للدعاوى التي تملأ الدنيا من حولنا هذه الأيام زاعمة أن الإسلام يضع أتباعه في حالة جهاد ديني مقدس متواصل الحلقات ضد من لا يدين بدينهم ولا يرى برأيهم، وأنهم سيظلون لذلك غرباء عن مسيرة الإنسانية المعاصرة»[٦٧].

وفي إطار الاهتمام بقضية تجديد الخطاب الديني، ركّز البعض على مراجعة الأطر الفكرية والممارسات الحركية للتنظيمات الإسلامية المتشددة، حيث تمّ تسليط الضوء على مجموعة من الأخطاء والسلبيات التي اتّسم بها عمل هذه التنظيمات مثل: الانشغال بالإسلام السياسي أكثر من الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والحضارية للإسلام، والسعي لتغيير المجتمع من قمته، أي تغيير السلطة قبل تغيير المجتمع بما يتضمنه ذلك من تجاهل لأسس ومزايا التدرّج والمرحلية، فضلاً عن نزوع هذه الجماعات نحو العنف والتكفير الذي شمل الدولة والمجتمع في بعض الحالات، وكذلك رفض التعددية السياسية والديمقراطية ورفض الغرب عموماً. وقد أكد هؤلاء على أن هذه الجماعات محدودة وهامشية ولا تعبّر عن الإسلام، بل هي أساءت إليه، كما أن بروزها وتصاعد دورها في بعض الدول جاء مرتبطاً بالأزمة المجتمعية التي شهدتها هذه الدول، وباتجاه النظم الحاكمة فيها إلى حجب التيارات الإسلامية المعتدلة وعدم الترخيص لها بممارسة العمل السياسي بشكل مشروع[٦٨].

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد أكد المعنيون على عدد من المتطلبات والمداخل بشأن تجديد الخطاب الديني شملت مضمون هذا الخطاب ومحتواه القيمي من **ناحية، وأدوار المؤسسات الإسلامية مثل المساجد والمعاهد والكليات الدينية ومنظمة المؤتمر الإسلامي من ناحية ثانية، فضلاً عن الاستفادة من بعض ما تنتجه ثورة المعلومات والاتصالات من وسائل حديثة مثل الانترنت وغيرها في نشر الخطاب الديني المستنير، وبخاصة في الغرب من ناحية ثالثة.**

---

(٦٧) أبو المجد، المصدر نفسه.

(٦٨) انظر على سبيل المثال: فهمي الهويدي: «سقط الرهان على العنف وأصداء إيجابية في المجتمع الأمريكي،» **مجلة المجلة (٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢)، و«لننقد أنفسنا قبل محاكمة الأخرين ودفع مؤامراتهم،» مجلة المجلة (٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢).**

كما أكد آخرون على أمور أخرى تتصل بعملية التجديد، مثل تفعيل جهود التقريب بين المذاهب الإسلامية، وتعزيز قنوات التواصل والحوار بين التيار الإسلامي المعتدل والتيار العلماني بروافده المختلفة داخل الوطن العربي بما يبدّد الهواجس والمخاوف بينهما، ويسمح باستكشاف المساحة المشتركة التي يمكن التعاون فيها بين التيارين[٦٩].

ج ـ إصلاح السياسات الإعلامية

كشفت أحداث أيلول/سبتمبر وتداعياتها عن وجود قصور فاضح في الإعلام العربي، وبخاصة الإعلام الموجّه الى الخارج. فعلى الرغم من كثرة الفضائيات العربية التابعة للدول، إلا أن حضورها وتأثيرها على الصعيد الخارجي محدود أو هامشي في أفضل الأحوال، كما أن الإعلام العربي المشترك الذي يأتي في إطار جامعة الدول العربية يكاد يكون غائباً، وبخاصة في ظل النقص الشديد في الإمكانيات المادية. ونظراً لغياب الإعلام العربي الجادّ في الغرب، فقد أصبح المجال واسعاً أمام العديد من الجهات والدوائر الصهيونية والأمريكية والغربية لمواصلة حملات التحريض والتشويه ضد العرب والمسلمين، بل ضدّ الدين الإسلامي ذاته أيضاً. وقد خلص كثيرون إلى أن هذا القصور في الإعلام العربي مردّه إلى طبيعة السياسات الإعلامية في الدول العربية، وبخاصة في ظل سيطرة الدولة الكاملة أو شبه الكاملة على الإعلام، فضلاً عن ضعف قدرة جامعة الدول العربية على وضع خطط وسياسات إعلامية عربية فعالة وتنفيذها، وذلك لسبب جوهري مفاده أن أداء الجامعة العربية هو في التحليل الأخير محصلة لحالة العجز والتشرذم في الصف العربي[٧٠].

وعلى الرغم من مطالبة البعض بوضع خطط إعلامية عربية وتنفيذها لتصحيح صورة العرب والمسلمين في الغرب، والردّ على الحملات المضادة التي تستهدف العرب والمسلمين، إلا أن ذلك يتطلب قبل كل شيء إصلاح

---

(٦٩) انظر على سبيل المثال: «حوار مع محمد سليم العوا،» **الخليج، ٢٦/١٠/٢٠٠١.**

(٧٠) حول تقييم الإعلام العربي في ضوء أحداث أيلول/سبتمبر وتداعياتها، انظر مداولات منتدى الإعلام العربي الذي نظم في دبي خلال الفترة ٢٨-٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢: «إشكاليات الخطاب العربي في الغرب،» **الخليج، ٢٩/٣/٢٠٠٢.**

السياسات الإعلامية في الدول العربية، سواء من حيث المضمون أو القائمين بالاتصال أو الاستفادة من التقنيات الحديثة. .. إلخ، كما أن تعزيز حرية الإعلام داخل هذه الدول وتحقيق استقلاليته عن الدولة، إنما يمثل مدخلاً لتفعيل دوره على الصعيدين الداخلي والخارجي. ولكن هذا لن يتحقق إلا في إطار تدعيم الإصلاح السياسي والتطور الديمقراطي في الوطن العربي. فإذا كانت المتطلبات المادية والفنية والبشرية أساسية للنهوض بالإعلام، فإن فاعليته ودوره يرتبطان في التحليل الأخير بطبيعة الإطار السياسي والقانوني القائم. كما أنه من المهم تدعيم الإعلام العربي المشترك في إطار جامعة الدول العربية وتوفير الدعم المالي اللازم لذلك. وهناك الكثير من المقترحات التي قدمها المتخصصون في هذا المجال. كما أن هناك المشروع المطروح بإنشاء قناة فضائية عربية ناطقة باللغة الإنكليزية، وهو بحاجة إلى تفعيل ودعم حتى يتسنّى وضعه موضع التنفيذ، وخصوصاً أن الولايات المتحدة الأمريكية بصدد إنشاء قناة فضائية أمريكية موجهة إلى المنطقة العربية، بحيث تبثّ على مدار الساعة باللغة العربية، وذلك بهدف تحسين صورتها لدى العرب.

٨ ـ أحداث أيلول/ سبتمبر والسياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين: بين الموقف الأمريكي وردود الأفعال العربية

لقد كانت لأحداث أيلول/ سبتمبر انعكاساتها السلبية على القضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب المركزية، حيث استغلت إسرائيل والدوائر المؤيدة لها في الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموماً هذه الأحداث وراحت تصعّد من حملات التحريض والتشويه ضد العرب والمسلمين. كما استغلت حكومة شارون الأحداث وراحت تصور أعمالها العدوانية ضد الفلسطينيين على أنها تندرج في إطار حملة مكافحة الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي، وخاصة أن الإدارة الأمريكية قد تبنّت هذا التوجه، بحيث أصبحت سياستها تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي محكومة بمفهومها للإرهاب وبأسس حملتها ضده وأولوياتها. وفي هذا السياق، صعّدت إسرائيل من أعمالها العدوانية ضد الفلسطينيين، ووصل الأمر إلى حدّ إعلان حرب شاملة عليهم منذ أواخر آذار/ مارس ٢٠٠٢. وفي إطار هذه الحرب العدوانية، قام الجيش الإسرائيلي بتدمير مقرّ الرئيس عرفات في رام الله، وإحكام عملية حصاره لأكثر من شهر في ما تبقى من المقر

(غرفتان)، كما أعاد احتلال مدن وقرى في الضفة الغربية، وقام بأعمال تدمير وتخريب للمباني والمنشآت على نطاق واسع، فضلاً عن ارتكاب مجازر والقيام بأعمال قتل واعتقال على نطاق واسع في صفوف الفلسطينيين، ومحاصرة كنيسة المهد، مما يجعل هذه الجرائم ترقى إلى مرتبة جرائم الحرب بامتياز، وخاصة أنه قد ترتّب عليها تدمير البنية التحتية المدنية والأمنية للسلطة الوطنية الفلسطينية ولمناطق الحكم الذاتي بصفة عامة.

وقد أظهرت ردود الأفعال تجاه الحرب الإسرائيلية ضد الفلسطينيين ومواقف الولايات المتحدة الأمريكية منها فجوة كبيرة بين الموقف الرسمي والموقف الشعبي، حيث عكست ردود أفعال الحكومات حالة كبيرة من العجز والتردّد وعدم القدرة على تحقيق حدّ أدنى من التنسيق العربي للتعامل مع التحدّي الكبير الذي رفعه شارون في وجه العرب. ولذلك، فلقد تمحورت بصفة عامة حول بيانات الشجب والإدانة، والإعراب عن التداعيات الخطيرة للحرب الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، ومواصلة إجراء الاتصالات مع الأطراف الدولية، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وحثّها على التحرك لوقف العدوان الإسرائيلي وانسحاب القوات الإسرائيلية من المدن التي أعادت احتلالها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك من الحكام والمسؤولين العرب من راح يشارك بصفة رمزية في بعض المسيرات الشعبية التي اندلعت كردّ فعل على الحرب الإسرائيلية. كما اتخذت بعض النظم العربية مواقف لم تؤثر في مسار الأحداث، أو كان تأثيرها محدوداً ورمزياً في أفضل الأحوال. ومن ذلك على سبيل المثال، قرار العراق بوقف صادراته النفطية لمدة شهر، وقرار الحكومة المصرية بقطع جميع الاتصالات مع إسرائيل، ما عدا الاتصالات الدبلوماسية التي تخدم القضية الفلسطينية. أما على الصعيد الجماعي، فقد جاء التحرك العربي متأخراً وغير فعال، حيث عُقد اجتماع طارىء لوزراء الخارجية العرب يوم ٦/ ٤/ ٢٠٠٢، أي بعد مرور أكثر من أسبوع على بدء الحرب الإسرائيلية، وانتهى الاجتماع إلى قرارات هزيلة جسّدت حالة العجز التي تعانيها الحكومات العربية وعمقت من حالة عدم صدقية العمل العربي المشترك، حيث إن أقصى ما انتهى إليه الاجتماع هو التأكيد على طرح الأمر على مجلس الأمن لاستصدار القرار اللازم بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لحمل إسرائيل على التنفيذ الفوري والكامل لقراراته وآخرها القرار رقم ١٤٠٣ ووقف عدوانها المتصاعد ضد الشعب الفلسطيني، وهو ما

لم يحدث على أرض الواقع[٧١]. وفي هذا الإطار، فقد تجاهلت الدول العربية، بمبررات مختلفة، الدعوات التي طرحها البعض لعقد قمة عربية طارئة.

ومقابل هذا الموقف الرسمي المتّسم بالتردّد والعجز، جاء ردّ الفعل الشعبي على النقيض تماماً، حيث اندلعت تظاهرات صاخبة ومسيرات حاشدة في معظم الدول العربية، عبّرت عن غضب الشارع العربي، ورفعت شعار الرفض والتنديد بإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، كما عبّرت عن الرفض للمواقف العربية الرسمية. وقد طالبت التظاهرات بقطع جميع العلاقات وكافة أشكال التطبيع مع إسرائيل، وفتح المجال للجهاد والمقاومة، ودعم صمود الشعب الفلسطيني بالمال والسلاح، وإلغاء جميع الاتفاقيات المبرمة مع إسرائيل، وسحب مبادرة السلام العربية، واستخدام سلاح النفط ضد الولايات المتحدة الأمريكية، ومقاطعة البضائع والسلع الأمريكية. . . إلخ. وفي العديد من الحالات حدثت صدامات ومواجهات بين أجهزة الأمن والمتظاهرين، مما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى كما هو الحال في مصر والأردن والبحرين. كما أنه في العديد من الدول العربية قامت تنظيمات حزبية ونقابية وجمعيات ولجان اجتماعية وثقافية وغيرها بإصدار بيانات ندّدت فيها بالحرب الإسرائيلية، فضلاً عن تنظيم حملات تبرع لمساعدة الشعب الفلسطيني. وبصفة عامة، فقد عكست التظاهرات والاحتجاجات الجماهيرية في الدول العربية تصاعد حالة العداء والكراهية للسياسة الأمريكية في المنطقة على خلفية تواطؤها مع إسرائيل في حربها ضد الفلسطينيين وقضايا أخرى، وهو ما أحرج كثيراً الدول العربية التي تربطها علاقات وثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية، وخصوصاً أن التظاهرات وعمليات الاحتجاج التي شهدتها قد أصبحت تشكل تهديداً للاستقرار الداخلي نظراً لاتساع نطاقها. وفي هذا السياق، أصبح تأمين السفارات الأمريكية والحيلولة دون وصول المتظاهرين إليها يمثل مشكلة بالنسبة الى بعض هذه الدول[٧٢].

ومن المظاهر المستجدة في ردّ الفعل الشعبي العربي على السياسة العدوانية الإسرائيلية والدعم الأمريكي المطلق لها هو ما حدث من تظاهرات

---

(٧١) انظر نصّ البيان في: **الخليج**، ٧/ ٤/ ٢٠٠٢.

(٧٢) لمزيد من التفاصيل حول التظاهرات والاحتجاجات التي شهدتها الدول العربية، انظر: أعداد جريدة **الخليج خلال شهر نيسان/ أبريل** ٢٠٠٢؛ **سلامة أحمد سلامة**، «**الطريق المسدود في الوطن العربي**،» **الخليج**، ٣٠/ ٤/ ٢٠٠٢، و Scott MacLeod, «Trouble on the Streets,» *Time*, (29 April 2002).

ومسيرات حاشدة في معظم دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا أمر له دلالته المهمة في دول لم تعهد مثل هذه المظاهر للتعبير الشعبي، وتربطها علاقات وثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية، وبخاصة على الصعيد الأمني، كما أن للولايات المتحدة الأمريكية مصالح ضخمة فيها، وبالذات في ما يتعلق بالنفط والقواعد والتسهيلات العسكرية ومخازن الأسلحة. وقد رفعت هذه التظاهرات والمسيرات شعارات قوية ندّدت بالسياسة الأمريكية وسياساتها، وطالبت النظم الحاكمة في دول المجلس بإعادة تقويم علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية. وهو أمر له مغزاه من منظور مستقبل السياسة الأمريكية في الخليج(٧٣).

وإزاء هذه المواقف الشعبية المناهضة للسياسة الأمريكية في المنطقة، جاءت ردود الفعل العربية الرسمية روتينية، حيث تمثلت في استمرار الاتصالات مع واشنطن، وقيام العديد من الحكام والمسؤولين العرب بزيارات لها للتباحث مع المسؤولين الأمريكيين. وقد كان من أبرز هذه الزيارات زيارة الأمير عبد الله ولي عهد السعودية في أواخر نيسان/أبريل ٢٠٠٢، والتي جرى خلالها التوصل إلى تفاهمات انتهت إلى اتفاق لرفع الحصار عن عرفات في ٢/ ٥/ ٢٠٠٢ بشروط عديدة. وفي ما عدا ذلك، فقد كان حصاد اتصالات المسؤولين العرب وزيارات بعضهم لأمريكا هزيلاً، وهو ما يؤكد فشل الدول العربية في بلورة رؤية جماعية للتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية أو حتى لإدارة حوار موضوعي معها في ضوء مستجدات ما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، بحيث «ينطلق من المصالح المشتركة المشروعة بين الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية، ومن الاختلاف في مصالح أخرى متعارضة بين الطرفين، ومحاولة إيجاد صيغة تجمع بين الأمرين معاً، وتأمين المصالح المتبادلة المشروعة وإدارة التعارض بين المصالح المتناقضة»(٧٤).

وقد جاء خطاب الرئيس مبارك في مطلع أيار/مايو ٢٠٠٢ بمناسبة عيد العمال ليعبّر عن حالة الإحباط التي تسود الأوساط الرسمية العربية من جراء

---

(٧٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: عبد الخالق عبد الله «رسالة الشارع الخليجي،» **الخليج**، ٢/ ٤/ ٢٠٠٢.

(٧٤) أحمد يوسف أحمد، «مهام ضرورية أمام قمة بيروت،» **شؤون عربية، العدد ١٠٩ (ربيع ٢٠٠٢)، ص ١٤-١٥.**

السياسة الأمريكية في المنطقة، وهو أمر له دلالته البالغة بالنسبة الى دولة تربطها علاقات وثيقة مع واشنطن، حيث أشار مبارك في خطابه إلى معنيين بارزين[٧٥]: **أولهما، خاص بتوظيف الحرب ضد الإرهاب لمصلحة إسرائيل، حيث جاء في الخطاب ما يلي: «كان من المتوقع بعد أن نجحت الحرب ضد الإرهاب بتحقيق أهدافها في أفغانستان بمؤازرة ودعم من جميع الدول ـ وعلى رأسها الدول العربية والإسلامية ـ أن يتحول الجهد الدولي بقوة الدفع نفسها نحو إيجاد تسوية عادلة ومنصفة للمشكلات السياسية القائمة... وعلى رأسها مشكلة الشرق الأوسط، إلا أن ما حدث بالفعل هو تغيير مفاجىء في مسار الحرب ضد الإرهاب... فعلى الرغم من أن التأكيدات والتطمينات للجانب العربي، قد صدرت من أقطاب دولية من المفترض أنها قادرة على التدخل بفاعلية للتوصل للتسوية السياسية المطلوبة... إلا أن ما حدث على أرض الواقع قد خالف جميع الوعود والتأكيدات... وترتب على ذلك توجيه الحملة ضد الإرهاب لوجهة جديدة تهدف إلى تحقيق مكاسب سياسية لإسرائيل على حساب الدول العربية والإسلامية، واستخدام هذه الحملة لمحاولة القضاء على المقاومة الفلسطينية الشرعية للاحتلال الإسرائيلي لأراضيها ولتعزيز موقف إسرائيل الرافض للدخول في مفاوضات سياسية مباشرة لتحقيق الرؤية الدولية للسلام، التي سبق وأن أقرتها جميع القوى الدولية والإقليمية». أما المعنى الثاني، الذي ركّز عليه مبارك في خطابه، فهو التأكيد على أن التطورات الأخيرة في العالم وفي منطقة الشرق الأوسط قد أثبتت الحاجة إلى صياغة «رؤية جديدة للأمن الجماعي العربي»، وخاصة أن العرب ـ حسب الرئيس ـ لديهم الكثير من المقومات التي تمكنهم من التأثير في ما يحدث في العالم، وألا يظلوا دوماً في موقع الدفاع وردّ الفعل، بل المبادرة «بالتحرك بكل قوة ـ وفي الوقت المناسب ـ في الاتجاه الذي يحمي مصالحنا العربية». كما شدّد الرئيس مبارك على «أن العالم اليوم هو عالم المصالح المتبادلة، وما لم يشعر العالم بقدرتنا على التأثير في مصالحه أسوة بتأثيره في مصالحنا، فسنكون قد فقدنا أحد عناصر القوة الرئيسية لأمتنا العربية».**

وينطوي هذا الحديث للرئيس مبارك على دلالتين مهمتين من منظور المستقبل: **الأولى، ضرورة تحوّط العرب بشأن المحطات القادمة للحرب ضد**

(٧٥) انظر نصّ الخطاب في: **الأهرام**، ١/٥/٢٠٠٢.

الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية. فالدول العربية قدمت دعماً كبيراً للولايات المتحدة الأمريكية خلال المرحلة الأولى من حربها ضد الإرهاب وحصلت على وعود بحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ولكن هذه الوعود لم تر النور، بل العكس هو الذي حدث على نحو ما سبق ذكره. أما الدلالة الثانية، فجوهرها هو التأكيد من قبل رئيس دولة لها وزنها في المنطقة على أهمية بلورة صياغة جديدة للأمن العربي، بما يعنيه ذلك من ضرورة إحياء النظام العربي وتفعيل مؤسساته، وتوظيف القدرات والإمكانيات العربية بالشكل الصحيح، حيث أصبح في حكم المؤكد أنه لا بديل أمام العرب سوى هذا الخيار إذا ما رغبوا في أن يكون لهم دور مؤثر في الساحة الدولية، يمكن في إطاره حماية الحقوق والمصالح العربية. ولكن العبرة ليست بطرح مثل هذا القول على صعيد الخطاب السياسي، فهو مطروح ومعروف، ولكن الأهم هو توفر الإرادة السياسية العربية لوضعه موضع التطبيق.

وفي اتجاه خطاب الرئيس المصري نفسه شنّ د. محمد سيد طنطاوي، شيخ الأزهر، هجوماً عنيفاً على الرئيس بوش (الابن)، حيث شبهه ببن لادن باعتبار أن كلاً منهما قتل آلاف الأبرياء من دون ذنب أو جريمة، واتهم شيخ الأزهر الولايات المتحدة الأمريكية بممارسة إرهاب الدولة ضد الأمم والشعوب الفقيرة، وتوزيع الاتهامات على كل من يقف في وجه سياستها العدوانية من دون أدلة أو براهين تؤكد صحة هذه الاتهامات... وأضاف شيخ الأزهر أن الإرهاب الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية ضد الشعوب العربية والإسلامية أخطر من إرهاب بن لادن، كما عبّر عن رفضه للتهديدات الأمريكية المتواصلة للعراق وإيران، وطالب الدول العربية الإسلامية بعدم الانصياع للإرهاب الأمريكي[٧٦]. ولا شك في أن خطاب الرئيس مبارك وتصريحات شيخ الأزهر إنما تعبّر عن عينة من حالة الإحباط التي بدأت تسود الدوائر العربية الرسمية من جراء السياسة الأمريكية في المنطقة.

خاتمـة

من خلال رصد ردود الأفعال العربية على أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر وتحليلها، يمكن التأكيد على النتائج التالية:

---

(٧٦) انظر تصريحات شيخ الأزهر في: **الخليج**، ٢٠٠٢/٥/٣.

١ ـ أنه على الرغم من ضخامة التأثيرات القائمة والمحتملة لأحداث أيلول/سبتمبر في الوطن العربي، إلا أن ردود الأفعال العربية الرسمية على هذه الأحداث غلب عليها الطابع الفردي، وحكمتها في التحليل الأخير طبيعة علاقة النظم العربية بالولايات المتحدة الأمريكية من ناحية، ورؤى هذه النظم وحساباتها للمصالح القطرية من ناحية أخرى. ومن هنا، فقد غاب التنسيق العربي، ولم تتمّ بلورة أية سياسات أو خطط جادة من قبل الحكومات للتعامل مع تداعيات أحداث أيلول/سبتمبر، وهو أمر يعكس الأزمة البنائية التي يعانيها النظام العربي، والتي تتجسد في عجزه عن التعامل مع الأحداث الكبرى التي تؤثر سلباً في الوطن العربي سواء أكانت نابعة من البيئة الداخلية أم من البيئة الخارجية. وعلى الرغم من أن العرب ليسوا أقل تأثراً من الأوروبيين بأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، إلا أنه بدت هناك فجوة كبيرة بين ردّ فعل دول الاتحاد الأوروبي ونمط تعاملها مع الأحداث مقارنة بردّ فعل الدول العربية ونمط تعاملها معها. ففي الوقت الذي عقد فيه الأوروبيون عدة اجتماعات على مستويات مختلفة، بما فيها مستوى القمة، للتباحث بشأن الأحداث، كان أول اجتماع على المستوى العربي بعد الأحداث هو الاجتماع التشاوري لوزراء الخارجية العرب الذي عُقد في الدوحة (قطر) في ٢٠٠١/١٠/١٠، وذلك على هامش المؤتمر الطارىء لوزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي.

٢ ـ كشفت التطورات وجود مساحة من الاتفاق بين الغالبية العظمى من الدول العربية بخصوص ردود أفعالها على بعض تداعيات هجمات أيلول/ سبتمبر، مثل: الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لتعريف مفهوم الإرهاب، والموقف من التحالف الدولي ضد الإرهاب، ورفض استهداف دول عربية بالحرب ضد الإرهاب، وإدانة الحرب الإسرائيلية ضد الفلسطينيين. وعلى الرغم من ذلك، فإن الدول العربية لم تتخذ أي خطوات جدية لوضع الخطط والسياسات الكفيلة بحماية المصالح العربية انطلاقاً من أرضية التوافق على القضايا السالفة الذكر. فلم تفعّل مطالبها بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للتعريف بمفهوم الإرهاب، ولم تطرح تصوراً لما يمكن أن تتخذه في حال تمّ توجيه ضربات عسكرية الى دول عربية في إطار الحملة ضد الإرهاب. وعلى سبيل المثال، قالت هذه الدول «لا» لضرب العراق، لكنها لم تطرح خطة عمل للحيلولة دون حدوث ذلك. كما أنها أدانت الحرب الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، ولكنها فشلت في أن تطرح خطة عمل عربية للتعامل مع

المستجدات الراهنة... إلخ. وهكذا، فإن التوافق العربي الرسمي بشأن القضايا السالفة الذكر لم يتعدّ بالنسبة الى العديد من القضايا الجوهرية التي تمسّ المصالح العربية حدود التصريحات والبيانات التي دأبت إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية على تجاهلها وعدم الاكتراث بها.

٣ ـ برزت مساحة من الاتفاق بين ردود الأفعال العربية على المستوى الرسمي وردود الأفعال العربية على المستوى الشعبي بشأن بعض تداعيات أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وبخاصة في ما يتعلق بالتعريف بمفهوم الإرهاب وضرورة التمييز بينه وبين المقاومة المشروعة للاحتلال، ورفض استهداف أية دولة عربية بالحرب ضد الإرهاب. ولكن بالمقابل برزت تفاوتات واختلافات كبيرة على المستويين: الشعبي والرسمي، بشأن قضايا عديدة مثل الحرب ضد أفغانستان، والإصلاح السياسي الداخلي في الدول العربية، والحرب الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، والموقف من السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي في مرحلة ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر.

٤ ـ إن ردود الأفعال العربية على أحداث ٢٠٠١/٩/١١ وتداعياتها كشفت عمق الفجوة في الرؤى والسياسات بين العرب والولايات المتحدة الأمريكية بشأن قضايا عديدة، وذلك على الرغم من ضخامة المصالح الأمريكية في المنطقة من ناحية، وخصوصية علاقات واشنطن مع العديد من الدول العربية من ناحية أخرى. ومن هذه القضايا على سبيل المثال ما يلي: التعريف بمفهوم الإرهاب وسبل مكافحته. فعندما يطالب العرب بضرورة التمييز بين الإرهاب، وهو فعل يدينونه ويرفضونه، والحق المشروع في مقاومة الاحتلال، يصرّ الأمريكيون على رفض هذا التمييز ويعتبرون المقاومة اللبنانية والفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي إرهاباً. وعندما يستخدم العرب والمسلمون تعبير الاستشهاديين في إشارة إلى منفذي العمليات الفدائية التي جاءت كردّ على الحرب الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، تصرّ الإدارة الأمريكية على أنهم إرهابيون وقتلة وتطالب الدول العربية بعدم تسميتهم بالاستشهاديين. وبالمقابل تعتبر الحرب الإسرائيلية ضد الفلسطينيين دفاعاً مشروعاً عن النفس، وتعتبر شارون رجل سلام على رغم كل ما ارتكبه من مجازر في حق الفلسطينيين. وفي الوقت الذي قدم فيه العرب الدعم والمساندة للولايات المتحدة الأمريكية في حملتها ضد الإرهاب، فإن الأخيرة جعلت دولاً عربية وإسلامية هي المستهدفة بصفة أساسية بهذه الحملة.

كما أن هناك اختلافاً في الرؤى والسياسات بين الجانبين بشأن طريقة تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ففي الوقت الذي أكد فيه العرب التزامهم بالسلام كخيار استراتيجي وطرحوا مبادرة عربية للسلام في قمة بيروت (٢٧-٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢)، فإن الإدارة الأمريكية على الرغم من تأييدها لهذه المبادرة، إلا أنها لم تقم بأي شيء يصب في خانة دعمها، كما لم تقم بممارسة أي ضغوط على إسرائيل لدفعها إلى تنفيذ الاتفاقيات التي أبرمتها مع السلطة الوطنية الفلسطينية برعاية أمريكية، بل بالعكس راحت تتبنى التوجهات والمطالب الإسرائيلية بهذا الخصوص، كما راحت تقدم المسوغات والمبررات للحرب الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، وتروّج لأطروحات شارون عن مؤتمر إقليمي للسلام برعاية أمريكية.

وبالإضافة إلى ما سبق، كشفت الأحداث عن وجود فجوة في الرؤى والسياسات بين العرب والولايات المتحدة الأمريكية بشأن العراق. فعلى الرغم من وجود إجماع عربي على الصعيدين الرسمي والشعبي على رفض ضرب العراق، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تؤكد عزمها على القيام بذلك دون الحاجة حتى إلى تقديم مبررات لهذا العمل، بل تشكك أيضاً في صدقية موقف الحكام العرب بخصوص العراق، وذلك بالإشارة إلى أن ما يقولونه للمسؤولين الأمريكيين خلف الأبواب المغلقة بهذا الشأن ليس هو ما يقولونه في العلن، وأنهم لن يعارضوا قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإسقاط نظام صدام حسين.

وإزاء هذا الوضع، تصاعدت ردود الأفعال الشعبية الرافضة للسياسة الأمريكية في المنطقة، وهو ما تجلى بوضوح في التظاهرات والاحتجاجات الجماهيرية التي رفعت شعارات مناهضة للولايات المتحدة الأمريكية، كما تجلى في العشرات من البيانات التي أصدرتها تنظيمات وجمعيات ولجان حزبية ونقابية واجتماعية وثقافية، والمئات من المقالات والأحاديث الإذاعية والتلفزيونية التي عبّر من خلالها العديد من المفكرين والباحثين العرب عن مواقفهم تجاه السياسة الأمريكية، فضلاً عن بعض التصريحات الرسمية التي صدرت من عواصم عربية تربطها علاقات وثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية، والتي تضمنت انتقادات لهذه السياسة، وخصوصاً أنه قد أصبح من الصعب على هذه النظم تبرير علاقاتها مع واشنطن في الوقت الذي تتجاهل فيه الحقوق والمصالح العربية، وتعبّر عن استهانتها بالقرارات العربية والرأي العام العربي.

وخلاصة القول أن ردود الفعل العربية على أحداث ٢٠٠١/٩/١١ وتداعياتها، وبخاصة على الصعيد الرسمي، جاءت في محصلتها انعكاساً للأزمة البنائية التي يعانيها النظام العربي، سواء على الصعيد الداخلي بالنسبة الى الغالبية العظمى من الدول العربية، أو على صعيد العلاقات العربية ـ العربية. ومن هنا، فقد غاب التعامل العربي الجماعي مع الأحداث وتداعياتها، كما تباينت الأولويات من دولة إلى أخرى، مما أفسح المجال أمام إسرائيل لتوظيف الأحداث لحساب مصالحها، وتصعيد حربها العدوانية ضد الفلسطينيين، كما أفسح المجال أمام الولايات المتحدة الأمريكية لتجعل الحرب ضد الإرهاب، حسبما تتصوره، المعيار الرئيسي لتحديد سياساتها ومواقفها تجاه القضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، مما ترتّب عليه الوصول بدرجة تأييدها لإسرائيل إلى حدّ التواطؤ، فضلاً عن تصعيد مطالبها تجاه الدول العربية، وتكثيف ضغوطها على العديد من هذه الدول بأساليب متعددة وبشأن قضايا مختلفة. وقد نجم عن ذلك اندلاع موجة من الاحتجاج والغضب الشعبي في معظم الدول العربية ليس ضد السياسات الإسرائيلية والأمريكية في المنطقة فحسب، ولكن أيضاً ضد العجز الرسمي العربي في التعامل معها. ومما لا شك فيه أن ذلك يتضمن مؤشرات على ردود الأفعال الشعبية المحتملة في حالة استمرار النهج الإسرائيلي ـ الأمريكي نفسه في التعامل مع الصراع العربي ـ الإسرائيلي وجوهره القضية الفلسطينية، أو في حالة قيام الولايات المتحدة الأمريكية بضرب العراق أو أية دولة عربية أخرى في إطار حملتها ضد الإرهاب، مما ستكون له انعكاساته السلبية على النظم العربية التي تربطها علاقات وثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية من ناحية، وعلى المصالح الأمريكية في المنطقة من ناحية أخرى، وهو ما يشكّل أحد المنطلقات الأساسية التي تحتم مراجعة العلاقات العربية ـ الأمريكية. وهذا موضوع آخر ليس هنا مجال تناوله.

الفصل الثامن

نحو حوار عربي ـ أمريكي

محمد سيد أحمد(*)

مقدمة

قائدان، في ظل النظام العالمي الثنائي القطبية، هجرا المعسكر الذي انتميا إليه، والتحقا بالمعسكر المضاد. كان أولهما أنور السادات، وكان ثانيهما ميخائيل غورباتشوف. قال البعض إن السادات قد عانى الكثير في الوطن العربي من موقفه هذا، لأنه كان سابقاً لعصره، ولأن عصره لم يبدأ الا بوصول غورباتشوف في الثمانينيات (أي بعد السادات بعقد من الزمان) إلى قمة السلطة في الاتحاد السوفياتي، وإطلاق ما وصفه بـ «البيريسترويكا» (أي «إعادة البناء»).

غير أن البعض الآخر قال إن الضرورات قد حكمت سلوك السادات، وأيضاً سلوك غورباتشوف، لأن النظام العالمي الثنائي القطبية كان يقوم على المواجهة العدائية الصارمة بين معسكرين أيديولوجيين، ولأن العداء كان صارماً، والاستقطاب شاملاً، كان للسلاح، وللقدرة على ممارسة الحرب، دور أساسي في تقرير مصير مثل هذا النظام. وقد هزمت مصر في حرب ١٩٦٧، ولم يهزم الاتحاد السوفياتي في حرب، ولكنه هزم في سباق التسلح، بمعنى أنه عجز عن تحقيق شرط نجاح الاشتراكية، وهو اطراد تحسن مستوى معيشة الجماهير العريضة، في الوقت نفسه الذي يتمّ فيه تأمين المجتمع الاشتراكي ضد العدوان، عن طريق اللحاق بالغرب الرأسمالي في مستوى التسلح. وفي

(*) مفكر مصري عربي بارز وكاتب بجريدة **الأهرام**.

الحالتين، كانت أمريكا هي المستفيدة، فشئنا أم أبينا، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية طرفاً لا غنى عنه في أي تحليل للأوضاع الدولية القائمة، وبالذات في عالم «العولمة» المتّسم بالقطبية الواحدة، وبمركز الولايات المتحدة المهيمن على مقدرات العالم.

وكما تشكّل أمريكا العمود الفقري للنظام الدولي الأحادي القطبية القائم، تشكّل مصر طرفاً مركزياً في النظام العربي الراهن. فقد لا تستطيع مصر فرض السلام في الشرق الأوسط بمعزل عن الأطراف العربية الأخرى، ولكن لا تستطيع هذه الأطراف العربية الأخرى خوض حرب ناجحة ضد إسرائيل بمعزل عن مصر. إن لمصر دوراً لا غنى عنه في أية دراسة للأوضاع الإقليمية.

أولاً: مصر والولايات المتحدة الأمريكية

ليس بالأمر الطبيعي قيام علاقات صداقة خالصة، وحميمة، بين دولة عظمى ودولة متوسطة الحجم والمقام. فإن هناك، في مثل هذه الحالات، اختلافاً في القدرات، واختلافاً في زاوية الرؤية، والنفوذ، والقدرة على التأثير. لذا عادة ما تتّجه الدولة العظمى إلى توظيف الدولة الأضعف، الأمر الذي يتنافى مع الصداقة، ذلك أن الصداقة، بحكم التعريف، خالية من صفة الانتفاع، أو التملق.

وهذا من باب أولى صحيح، عندما تكون الدولة العظمى هي دولة عظمى وحيدة، كما هو الحال الآن في عصر «العولمة»، ومع تنامي التداخل بين مختلف أرجاء المعمورة، وقيام علاقات اعتماد متبادل بين الدول جميعاً.

وعند الحديث عن الصداقة، لا يمكن طرح القضية بطريقة مجرّدة، ولكن في إطار ملابسات عالم اليوم، وفي إطار التجارب التاريخية بين مصر وأمريكا، التي نتخذها مدخلاً لحوار عربي ـ أمريكي أوسع نطاقاً.

والمألوف أن يقال إن العلاقات بين الدول تحكمها المصالح، لا الصداقة أو العداء. وتختلف العلاقات مع اختلاف المصالح، والحديث عن الصداقة إنما يحمل في طياته معنى قيام علاقة خاصة، علاقة تستطيع أن تتجاوز الالتواءات في خط المصالح، وتغليب المصالح التي تعود بالنفع على الطرفين بدلاً من تركها تسير حسب خط عشوائي.

وكلمة الصداقة في العلاقات الدولية، ابتدعها بالذات الاتحاد السوفياتي،

وربما بالذات الرئيس السوفياتي خروتشوف، في الفترة التي أعقبت وفاة ستالين. كان الاتحاد السوفياتي ينطلق في عهد ستالين من منطلق أن من ليس شيوعياً فإنه خاضع للإمبريالية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. أما خروتشوف، فقد عدّل هذه المقولة، وخرج بقوله إن من لم يكن إمبريالياً بوسعه أن يخدم قضية الشيوعية.

وكانت حركات التحرير قد أخذت تنتشر في عصر خروتشوف في أعقاب الحرب العالمية الثانية. لم تكن هذه الحركات من الوجهة الأيديولوجية حركات شيوعية. وإنما كانت تدكّ دعائم الإمبريالية العالمية، وبالتالي كانت تخدم موضوعياً قضية الشيوعية. وبهذا المعنى أصبحت حركات تربطها بالحركة الشيوعية مصالح مشتركة، من الصعب تصنيفها أيديولوجياً.

على سبيل المثال، لم يكن هناك رباط أيديولوجي يربط الاتحاد السوفياتي بمصر، بل ربما كان عبد الناصر معادياً للشيوعية. ومع ذلك، فإنه كان صديقاً للاتحاد السوفياتي. كان «للصداقة» معنى سياسي محدّد. وكان خروتشوف ينطلق من فكرة ـ أو افتراض ـ أن العلاقة الأيديولوجية تبنى بالتدريج، وهكذا ابتدعت له نظرية عرّفها هو بـ «الطريق غير الرأسمالية إلى الاشتراكية».

كان النموذج الأمثل لهذه التجربة كوبا وكاسترو. لم يكن كاسترو في الأصل شيوعياً، بل كان قائداً وطنياً. وبصفته قائداً وطنياً، كان بحكم موقعه الجغرافي في مواجهة أمريكا مباشرة. ثم وجد نفسه وقد ألزمته حدّة المواجهة مع الولايات المتحدة بالتطور في اتجاه اليسار وصولاً إلى الشيوعية، ليصبح نموذجاً لتحول قائد وطني إلى قائد «ماركسي لينيني».

كان خروتشوف يأمل أن تعمم هذه التجربة في عدد من الدول الوطنية التي تخوض معارك ضارية ضد الإمبريالية العالمية. كان المطروح هو تعميم هذه التجربة في الجزائر، وغانا، وغينيا، وغيرها من البلدان الأفريقية. وقد أراد كاسترو أن تكون التجربة الكوبية نموذجاً بالذات للصداقة بين دولة كبرى ودولة صغيرة.

وقد أثبت عبد الناصر أنه أهل ـ ربما أكثر من غيره ـ لهذه الصفة، بفضل مواقفه التي كانت لها آثار دولية بعيدة المدى، على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. ومن قبيل ذلك تأميمه قناة السويس، وتصدّيه لأمريكا في ما يتعلق بتمويل السدّ العالي، والتجاؤه إلى الاتحاد السوفياتي كي يشاركه في بناء السدّ العالي ويقدم له الخبرة الفنية المطلوبة في هذا الصدد.

لقد رأى خروتشوف في عبد الناصر قائداً وطنياً كفيلاً بأن يتحول هو أيضاً إلى شيوعي. كان هذا هو الذي قصده بمصطلح «الصداقة». إن «الصداقة» هي معبر إلى رباط أيديولوجي انطلاقاً من مواقع ليست أيديولوجية في الأصل. وهكذا دخلت كلمة «الصداقة» قاموس السياسة، بمعنى محدّد، أي كبديل من الرباط الأيديولوجي في ظروف محدّدة.

ثم جاء السادات وحاول تطبيق مفهوم الصداقة على العلاقة المصرية ـ الأمريكية. غير أن نوعية هذه العلاقة كانت مختلفة عن العلاقة التي نشأت مع السوفيات. صحيح أن العلاقة مع السوفيات لم تكن دائماً سلسة، خاصة بعد هزيمة ١٩٦٧، ودعوة عدد كبير من الخبراء السوفيات لإعادة تدريب الجيش المصري، وهو ما واكبته أحداث كثيرة عبّرت عن فجاجة في العلاقة بين البلدين. ومع ذلك لعبت الصداقة المصرية ـ السوفياتية دوراً مهماً في إخراج مصر من ورطتها بعد هزيمة ١٩٦٧، وإعادة بناء الجيش المصري، وتزويده بدعم سياسي ودبلوماسي واقتصادي، الخ.

أما السادات، فقد افترض أن مقاييس «الصداقة» مع السوفيات كفيلة بأن تتحقق مع أمريكا. ولم يكن هذا صحيحاً، أو ممكناً، بسبب علاقات أمريكا الوطيدة مع عدوة مصر، إسرائيل.

بعبارة أخرى، قد يقال إن عداء عبد الناصر للشيوعية كان له دور في الحدّ من علاقة عبد الناصر بالسوفيات، ولكن عداء عبد الناصر لإسرائيل، كان الموضوع الأكثر طغياناً في ذلك الوقت، وهو الذي حال دون قيام علاقات مصرية ـ أمريكية مماثلة لتلك التي قامت بين مصر والاتحاد السوفياتي. فكما هو معلوم كانت علاقة أمريكا بإسرائيل علاقة عضوية، لها أسبقية على أي علاقة أخرى.

ومنذ البداية، كما نعلم، راهن أيضاً الضباط الأحرار على صداقة أمريكا، قبل أن تتجه مصر إلى السوفيات. وكما نعلم، فإن العلاقة مع أمريكا تعثرت منذ بدايات الثورة. وقد وجدت مصر نفسها ـ بسبب إسرائيل ـ بحاجة إلى تطوير جيشها. وكانت القوات المسلحة المصرية، بحكم توليها السلطة، أكثر حساسية لهذا الموضوع من أي قطاع آخر من قطاعات المجتمع المصري.

وقد فشلت عمليات الحصول على أسلحة من أمريكا، كما فشل بعد ذلك مشروع بناء السد العالي الذي أراد عبد الناصر تمويله من البنك الدولي.

فأقدم الرئيس المصري على خطوته المفاجئة بتأميم الشركة الدولية لقناة السويس عام ١٩٥٦، حتى يكون بوسعه النهوض بتمويل بناء السدّ من رسوم مرور السفن في القناة المؤممة. غير أن التأميم فجّر أزمة عالمية، وأغضب بالذات فرنسا وبريطانيا، فشنتا حرباً ضد مصر لاستعادة سيطرتهما على القناة، وتواطأت معهما إسرائيل. غير أن المغامرة انتهت بالفشل الذريع نتيجة وقوف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي في خندق واحد ضدها، ولو لأسباب متعارضة. فكان إنذار بولغانين الشهير تعبيراً عن تضامن السوفيات مع حق مصر في تأميم الشركة الاستعمارية. وكان ضغط أيزنهاور على كل من لندن وباريس كي تنسحبا من القناة. وحاولت واشنطن استغلال الفراغ المترتب على هزيمة الدولتين الإمبرياليتين التقليديتين لتملأ هذا الفراغ من جانبها. وكان «مشروع أيزنهاور» الذي رفضه عبد الناصر. وبعد مرحلة توتر حادّ مع السوفيات ونتيجة مناصرة موسكو لثورة العراق التي أقامت ـ على خلاف ثورة مصر ـ «جبهة وطنية» مع الشيوعيين المحليين، تصالحت القاهرة مع موسكو، وزار خروتشوف مصر بمناسبة افتتاح السدّ العالي الذي شارك السوفيات في بنائه. وبعد الإفراج عن الشيوعيين المصريين قبيل وصول خروتشوف إلى مصر، قررت المنظمات الشيوعية المصرية حلّ نفسها، والانضمام إلى تنظيم عبد الناصر، أي إلى الاتحاد الاشتراكي العربي.

تلك هي المرحلة التي كان يرمز شعار «عدم الانحياز» فيها إلى سياسة أرادت ألا تنصاع لأمريكا ولا للسوفيات. غير أن البقاء على مسافة متساوية من القطبين الدوليين ثبت أنه عسير المنال. وأسفر عن علاقة «صداقة» مع دول المعسكر الاشتراكي، وعلاقة نفور مع الولايات المتحدة، حتى كانت حرب ١٩٦٧. وقد حُمّلت أمريكا مسؤولية ثقل الهزيمة. غير أن «إزالة آثار العدوان» كانت تتطلب الاتجاه إلى أمريكا سياسياً، وكان هناك تسليم باستحالة «مناطحة أمريكا»، على حدّ تعبير محمد حسنين هيكل!

وربما لم يكن ممكناً لعبد الناصر أن يتجاوز حداً معيناً في التعاطي مع أمريكا نتيجة رصيد العداء الذي بلغ مداه في حرب ١٩٦٧، ولكن السادات لم يكن مقيداً بهذا القيد. كان بوسعه استثمار هذا الوضع كي يطرح، كهدف، إقامة «صداقة» مع أمريكا، خروجاً من مأزق الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧، حتى لو كان الثمن هو تمزيق الصف العربي والتخلي عن «الصداقة» مع السوفيات.

ثانياً: حقائق العلاقات المصرية ـ الأمريكية

إن أزهى أيام العلاقات المصرية ـ الأمريكية هي، ربما، تلك التي شهدت انعقاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١. وبتعبير أدق، عندما تولى رابين الحكم في إسرائيل، بعد سقوط شامير في انتخابات الكنيست قرب نهاية ذلك العام. وتعاونت القاهرة مع واشنطن وتل أبيب من أجل إنجاح «عملية السلام».

بدا وقتذاك كم كان السادات على حق عندما وقع اتفاقات كامب ديفيد! لأن الأطراف العربية الأخرى لم تجد مفراً من أن تحذو حذوه، ومن أن تسلم جميعاً بأن السلام مع إسرائيل يتعيّن النظر إليه على أنه «هدف استراتيجي». وقد صدر قرار في هذا الصدد بإجماع الدول العربية، أو ما كاد أن يكون إجماعاً.

والجدير بالملاحظة أن «عملية السلام» مع إسرائيل قد تزامنت ـ أو كادت ـ مع أخطر حرب دارت بين نظامين عربيين، هي تلك التي نشبت عقب غزو العراق للكويت في عام ١٩٩٠. كان هذا الغزو تنبيهاً للأنظمة العربية بأن حاكماً عربياً كفيلاً بأن يمثل تهديداً لأمنها القومي بشكل أكثر خطورة من الدولة الصهيونية. وقد اغتنمت الإدارة الأمريكية الفرصة لحثّ الأنظمة الخليجية العربية على الالتحاق بمؤتمر مدريد بدعوى أن «تحييد» الخطر الصهيوني، ولو مرحلياً من خلال «عملية سلام»، سوف يفسح المجال للانشغال كلياً بالنظام العراقي، واتقاء شرّه بجهد مركّز من أجل إزالته كتهديد.

كان التوجّه الرئيسي للولايات المتحدة وقتذاك يتمثل في اجتذاب الدول العربية للمشاركة في «عملية السلام» التي أطلقها مؤتمر مدريد، على غرار ما جرى مع مصر في مفاوضات كامب ديفيد قبيل إبرام المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية. وبدت مصلحة مصر وقتذاك متوافقة مع مصلحة إسرائيل في اجتذاب الدول العربية جميعاً إلى عملية السلام، كون مصر قد استردّت اعتبارها بالكامل في الساحات العربية بعد تعرضها ـ بسبب اتفاقات كامب ديفيد ـ لمقاطعة عربية كادت تكون شاملة. وفي الوقت ذاته، نجحت إسرائيل بوضع حدّ للعداء الشديد لها من قبل دول المنطقة عموماً. ولم تكن واشنطن مطالبة بالمفاضلة بين مصر وإسرائيل. فلقد تكاملتا في إنجاز عملية لبّت هدفاً من أعز أهداف الدبلوماسية الأمريكية.

غير أن ظهور مصر وإسرائيل وكأنهما على قدم المساواة في إرضاء واشنطن لم يدم طويلاً. ومع ذلك، فإن إبرام مصر اتفاقات كامب ديفيد قد

صاحبه، شاءت القاهرة أم أبت، عدولها عن الالتزام بمقررات التضامن العربي، وإن كان السلوك الذي اتبعته وقتذاك لم يتعارض مع نهج التفاوض الذي أرسى أسسه مؤتمر مدريد، وهو نهج أفسح المجال لتفاوض الأطراف العربية مع إسرائيل من دون اشتراط إجراء هذا التفاوض في إطار التضامن العربي، بل تركت للأنظمة العربية ذاتها كيفية إجراء المفاوضات، وهل تجري بشكل جماعي أم منفرد.

وكان بالطبع من مصلحة إسرائيل إجراء مفاوضات منفردة مع كل طرف عربي على حدة، بل قد تكون بعض الأطراف العربية قد اعتقدت أن التفاوض بمنأى عن الأطراف الأخرى قد يعود عليها بمنفعة لن يحققها تفاوضها الجماعي مع إسرائيل. وهكذا ترتّب على هذا النهج تشتيت الصف العربي، وبروز ظاهرة سبق أن عرفتها بـ«ترحيل» التناقضات الأكثر حدّة إلى الساحات العربية، بدلاً من بروزها بين إسرائيل من جانب، والأطراف العربية من الجانب الآخر!

ولم يكن «انتقال» التناقضات الأكثر حدّة إلى الصفوف العربية مصدر توتير لعلاقات مصر مع إسرائيل وحسب، وإنما أصبح أيضاً مصدر التوترات بين القاهرة وواشنطن، فضلاً عن أثره في احتدام التناقضات العربية ـ العربية هي الأخرى، ذلك أن واشنطن كانت حريصة على تطوير علاقات الدول العربية مع إسرائيل، وإكسابها صفة الاتفاقات التعاقدية بغض النظر عن مردود هذه الاتفاقات على العلاقات العربية ـ العربية، حتى لو تسببت في احتكاكات بين العواصم العربية، بل ربما حبذت واشنطن وقوع احتكاكات وصدامات في الساحات العربية، على اعتبار أنها خليقة بتأمين الاتفاقات المبرمة مع إسرائيل ضد التراجع والانتكاس!

وهكذا وجدنا أن «عملية السلام» مع إسرائيل قد تحولت بالتدريج إلى مصدر لتوتير العلاقات بين الأطراف العربية ذاتها، الى درجة أن هذا التوتير قد أثّر بدوره في علاقات مصر مع إسرائيل، وحتى في علاقات مصر مع الولايات المتحدة، مما أثار السؤال التالي: أين مصر من «عملية السلام»؟ وهل ظلت للعملية أسبقية على الجهود التي باتت مطلوبة لرأب الصدع العربي، على نحو ما فعلت مصر في عهد السادات بإعطائها الأسبقية لبناء السلام مع إسرائيل (ولو بصفة منفردة) على مراعاة التضامن العربي، والتشبث بآلياته؟ أم هل تغيرت الاستراتيجية المصرية في هذا الصدد؟

الحقيقة أن ثمة مستجدات في سبيلها إلى حسم الإجابة عن هذا السؤال المصيري، من أهمها أن العنصر الفاصل في توجيه السياسة المصرية لم يعد موروثات الصراع العربي مع إسرائيل، ولا تجميد الجوانب السلبية لهذا الصراع بفضل «عملية السلام»، وإنما النظر إلى المستقبل، وإلى أي حدّ باتت إسرائيل تنتهج سياسات حيال منطقة الشرق الأوسط تشكل تهديداً للأمن القومي المصري في المرحلة «الاستراتيجية» القادمة، مع حلول القرن الحادي والعشرين.

إن إسرائيل تقيس قدرتها على أن تكفل لنفسها «البقاء» في المنطقة مستقبلاً على مدى تفوقها على كل الأطراف العربية مجتمعة، ليس من الوجهة العسكرية وحسب، وإنما حتى من الوجهة الاقتصادية. ومعروف أن الحكومات الإسرائيلية، على اختلافها، مسنودة في هذا الصدد من الإدارات الأمريكية المتعاقبة من دون تحفظ. لذلك لا تعترض واشنطن على انفراد إسرائيل بامتلاك أسلحة نووية، بل لا تعارض سياسات إسرائيل الرامية إلى إحباط محاولات أية دولة أخرى في الشرق الأوسط تطمع في دخول سباق التسلح النووي. وهذا أمر لا يمكن لمصر أن تقبل به وتسكت عليه إلى غير أجل.

إن إسرائيل تطمع في أن يتجاوز دخلها القومي في المستقبل المنظور الدخل القومي لكل الدول العربية مجتمعة. فلقد قدر بعض الخبراء العرب الذين لا يمكن اتهامهم بمحاباة إسرائيل (يوسف صايغ مثلاً) أن الدخل القومي لإسرائيل يساوي حالياً ٤٠ بالمئة من دخول كل الدول العربية مجتمعة، بما في ذلك الدول العربية المنتجة للبترول، وأن إسرائيل تخطط كي تصل هذه النسبة إلى ٨٠ بالمئة من مجموع دخول الدول العربية مجتمعة في مدة لا تتجاوز السنوات العشر القادمة! وهذا كله بمساندة كاملة من الولايات المتحدة. فأين مصر من هذا كله؟ وهل من حرص أمريكي «ما» على تحقيق قدر من الندية بين مصر وإسرائيل، وتوفير فرص متكافئة للتنافس المنزّه عن الغرض بين الدولتين، وكلتاهما «صديقة» لواشنطن؟

لقد بلغ عدد سكان مصر ما يقرب من ٧٠ مليوناً. وأصبح من المتعذر تصور إقامة سكان مصر جميعهم داخل إطار وادي النيل الضيق، كما غدا انتشار جاليات منهم في عدد من الأقطار العربية الشقيقة ضرورة لا مناص منها. ولكن كي يكون هناك ترحيب بهم، وكي يكفلوا لأنفسهم معاملة تتناسب مع مقام مصر، فلا بد من أن تكون لمصر سياسة خارجية ـ بالذات إزاء إسرائيل ـ

مثيرة لاحترام العرب عموماً، وموضع تقديرهم وتأييدهم، وأن يشعروا بأن مصر تحمي مصالح عموم الأمة العربية. فكيف يكون ذلك لو اتضح ـ بما لا يترك مجالاً للشك ـ أن إسرائيل هي الدولة الأولى في المنطقة، وأنها هي قبل سواها القادرة على تقرير مجريات الأحداث؟

إن الاختبار الحقيقي للصداقة المصرية ـ الأمريكية، هو مدى قدرة الإدارة الأمريكية على الاحتفاظ بموقف متوازن حيال ما يلبي متطلبات الأمن القومي لكل من مصر وإسرائيل في المرحلة الدقيقة القادمة. والزيارات الدورية التي يجريها الرئيس مبارك لواشنطن هي فرصة لإزالة أوجه سوء الفهم والالتباسات، عندما تثور، أولاً بأول. إنها زيارات باتت تجري في ظرف بدأ يطبق فيه خفض المعونة الأمريكية لمصر، لأول مرة منذ اعتمادها أصلاً. ولا أعني بهذه الملاحظة الاعتراض على مبدأ خفض المعونة، ولكنه يقيناً مؤشر على أن المداولات تتناول أموراً حساسة. ثم هناك تدخل الكونغرس في الشؤون الداخلية لمصر على نحو لا يراعي على وجه التأكيد مقتضيات الصداقة، كالحديث عن الحريات، والأقاويل عن اضطهاد الأقباط، والمطالبة بنسب لهم في الحكومة والبرلمان!

ثم هناك رؤية واشنطن للسياسة الخارجية المصرية. ففي ما يتعلق بمفهوم «الشرق أوسطية» مثلاً، وهو مفهوم مركزي من وجهة نظر أمريكا، فإنه قد يعني، في نظر إسرائيل، «علاقات طبيعية» بين إسرائيل والدول العربية. غير أن «الشرق أوسطية»، من وجهة النظر العربية، إنما تعني، في المقام الأول، علاقات طبيعية مع مختلف الدول الإقليمية المحيطة بالوطن العربي، وفي مقدمتها الأكثر أصالة منها، والأكثر دواماً عبر التاريخ، ومنها إيران وتركيا، وربما حتى إثيوبيا، حيث منابع النيل. بعبارة أخرى، يتعذر تصوَّر سياسة شرق أوسطية تشمل إسرائيل وتستبعد هذه الدول.

هذا هو مفهوم مصر عن الشرق أوسطية، وقد يختلف كثيراً عن تصور إسرائيل، وأيضاً أمريكا، عن المفهوم ذاته. وهو أمر لا ينبغي أن يكتنفه غموض إذا أردنا تعزيز العلاقات المصرية ـ الأمريكية، وإقامتها على أسس راسخة لا تتبع المنحنيات في علاقات مصر مع إسرائيل.

يدعونا ما سبق إلى تأمل أساسيات لا يجوز أن تغفلها واشنطن، أو تهوّن من شأنها. في مقدمتها، أن الفضل يعود إلى مصر في جعل عملية السلام شيئاً

ممكناً في الشرق الأوسط. فبفضل قمة كامب ديفيد رقم (١) التي عقدت بين كارتر والسادات وبيغن، وُضِعت اللبنة الأولى ـ والأساسية ـ في اعتراف الأنظمة العربية بإسرائيل، وبالتالي لا تملك أمهات الصحف الأمريكية ـ لا **الواشنطن بوست ولا النيويورك تايمز أو غيرهما ـ الا أن تبدي حسرتها لتلقي مصر مبالغ بلغت على حدّ قولها خمسين مليار دولار من أمريكا في صورة معونات منذ توقيع المعاهدة مع إسرائيل. فنظير هذا المبلغ، تحقق للولايات المتحدة أعزّ ما ترمي إليه دبلوماسيتها في الشرق الأوسط، وهو أن ترفع عن إسرائيل، ولو بالتدريج، المقاطعة العربية. وما زالت المعاهدة المصرية - الإسرائيلية تشكل حجر الزاوية في وضع نهاية للعداء العربي ـ الإسرائيلي، وسيادة السلام في الشرق الأوسط.**

صحيح أن قمة كامب ديفيد رقم (٢)، التي جمعت كلينتون وعرفات وباراك منذ أعوام، لم تكلّل بنجاح مماثل، إلا أنه أصبح من الأمور المسلّم بها أن جوهر قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ هو «مبادلة الأرض بالسلام». وقد حققت كامب ديفيد رقم (١) هذه المبادلة في ما يتعلق بمصر، واستعادت مصر سيناء بما فيها طابا بعد عملية تحكيم. غير أن المبادلة لم تتحقق في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، لبّ النزاع وجوهره. وفشلت كامب ديفيد رقم (٢) في التوصل إلى اتفاقات محدّدة تترجم مبدأ «مبادلة الأرض بالسلام» إلى صيغ لا يعتريها لبس أو إبهام في قضايا محورية عديدة، على رأسها قضية القدس، وقضية اللاجئين الفلسطينيين، وقضية المستوطنات الإسرائيلية . . . إلخ.

وقد أفضى هذا الفشل إلى انهيار عملية السلام، فاشتعلت الانتفاضة (الثانية). وصوتّت أغلبية كبيرة من الإسرائيليين من أجل تولي شارون رئاسة الحكومة. وأعلنت إدارة بوش أنها لن تكرّر خطأ إدارة كلينتون في التورّط في مفاوضات فلسطينية ـ إسرائيلية تظهر في واشنطن بمظهر الطرف المتحمّل تبعات الفشل، وأنه على الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني إثبات حسن نياتهما في التوصل إلى اتفاق في ما بينهما قبل أن تولي الإدارة الأمريكية الجديدة الخلاف بينهما اهتماماً أقل من اهتمام الإدارة السابقة به. وفي ظل هذا المناخ المتردّي على نحو غير مسبوق، وقعت عملية ١١ أيلول/ سبتمبر الإرهابية التي هزّت أمريكا، والعالم بأسره، في الأعماق، وآذنت ببدء حقبة جديدة من التاريخ، تواجه فيها الأطراف جميعاً بمسؤوليات غير مسبوقة هي الأخرى.

وكما أصبحت قضية محاربة الإرهاب هي القضية التي تجبّ كل قضية

أخرى على الصعيد الدولي، خرج شارون يصوّر عرفات على أنه «بن لادن الشرق الأوسط»، وأن الحملة ضد بن لادن لا تستقيم وتكتمل ما لم توافق واشنطن على معاملة عرفات كما تُعامل بن لادن. ومصر في المقابل، ترى أن وضع نهاية للتلكؤ في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، والتوصل إلى اتفاق مع السلطة الفلسطينية بزعامة عرفات حول كيفية إقامة دولة فلسطينية، مسائل جوهرية إذا أرادت أمريكا إقناع الأطراف الإسلامية والعربية بأن الحملة ضد بن لادن هي حملة ضد الإرهاب، وليست حملة ضد العرب والمسلمين عموماً. فهل بالإمكان مناهضة الدعاية الإسرائيلية في هذا الصدد لو غابت مصر عن الساحة أو اكتنفت علاقتها مع الإدارة الأمريكية التباسات وإبهام؟

إن من الأمور المبهمة والملتبسة، مثلاً، قضية الإسلام، أو بتعبير أدق، طبيعة علاقته مع الإرهاب. لقد كثر الحديث عن الإسلام، وباتت محاولات فهمه مصدر اجتهادات شتى. إن بن لادن من جانبه يدعو إلى جهاد منسوب إلى الإسلام، وهو في نظر الغرب إرهاب ليس إلا. وفي المقابل، نشهد رأياً عاماً في الغرب دأب على النظر إلى الإسلام، وإلى الجهاد باسم الإسلام، على أنه يحمل في طياته ممارسات إرهابية، وهذه المقابلة مسألة بالغة الخطورة أصبح من الأهمية بمكان إيلاؤها أكثر قدر من الاهتمام.

صحيح أن الرئيس الأمريكي بوش بدأ يدرك خطورة هذا المنزلق، عندما استخدم ذات مرة مصطلح «Crusade» (الحملة الصليبية) ضد بن لادن، ثم أدرك أن هذا مصطلح ينطوي على معنى يتوجب تجنبه، وراح يحرص على التمييز بين الإسلام والإرهاب، وعلى أن ملاحقة بن لادن لا ينبغي أن تصاحبها ملاحقات ضد المسلمين، وبوجه خاص في المجتمعات الغربية، وفي المجتمع الأمريكي ذاته حيث يتجاوز عدد المواطنين المسلمين سبعة ملايين نسمة. غير أن كثيرين ما زالوا يصفون مواقف بوش هذه بأنها تكتيكية بهدف إنجاح حملته ضد بن لادن، وأنها بالتالي معرضة لانتكاسات، أو لتحويرات، ما لم تحرص الأطراف الإسلامية والعربية على إزالة أي غموض قد يكتنف مفهوم الإسلام لدى الغرب، كما يكتنف مفهومه عن الإرهاب. ومعلوم أن هذا المصطلح الأخير ما زالت تحيط به التباسات عديدة.

والذي ينبغي إدراكه في هذا الصدد أننا لسنا بصدد كنه الدين الإسلامي الحنيف، وصفته كدين متسامح، وإنما نحن بصدد تصور الإسلام كما استقرّ لدى المجتمعات الغربية التي ما زالت تجهل الكثير عنه. ثم إن هذه

المجتمعات ورثت معتقدات عدائية حيال الإسلام، خلفتها ممارسات عدائية نحو المسلمين طوال قرون، ثم توّجتها الظاهرة الاستعمارية التي ما زالت تؤثر في أمور كثيرة إلى اليوم.

لقد أضحت المجتمعات الغربية، بما فيها المجتمع الأمريكي، تقبل بشدة على قراءة كل ما تقع عليه من أدبيات الإسلام، أو عن الإسلام. وكثرت الكتابات في هذا الصدد، والخوف من أن يصدر أغلب هذه الكتابات في الغرب من منطلقات غريبة عن الإسلام، معادية له، بل من منطلقات تسترشد بنظرية هانتينغتون عن «صدام الحضارات». ومعنى هذه النظرية هو أن ننطلق، في عالم «العولمة»، من منطلق استحالة «التعولم»، ولو من وجهة نظر المسلمين، لأن «صدام الحضارات» إنما يعني أن الصدام متأصل، وحتمي، ولا مهرب منه!

لقد حان الوقت لتأكيد أن الحضارة الإسلامية، كأية حضارة أخرى، شديدة التنوع، وهذه خاصية لا يملك أحد إنكارها، حتى أشدّ الناس عداءً للإسلام والمسلمين. ومن هنا، تبدو استحالة إرجاع الإسلام، بتاريخه الذي يمتدّ إلى أكثر من أربعة عشر قرناً، إلى ظاهرة عصرية يعود منشؤها في أدبيات السياسة إلى بضعة عقود! وأنصار نظرية هانتنغتون المعاصرون هم في الواقع أنصار نظرية استحالة تسوية النزاعات القائمة بالطرق السلمية، ودعاة امتطاء ظاهرة الإرهاب للتصدّي للحضارات المختلفة عن الحضارة الغربية، وادعاء عدم قدرتها على مواكبة ظاهرة المعاصرة، بل عدم أهليتها للوجود أصلاً.

ولا بد من التذكير أن النظام العالمي الراهن أكثر تعقيداً مما قد يبدو لأول وهلة، إنه في حقيقته ما زال ثنائي القطبية. وما وصفه بالقطبية الواحدة إلا وصف قاصر. إنه أحادي القطبية في إطار «شرعية» النظام، ترتيباً على أن أحد قطبيه في ظل القطبية الثنائية التي حكمت العالم من قبل ـ وتحديداً القطب الشيوعي ـ قد تعرّض للانهيار مع زوال الاتحاد السوفياتي من الوجود، بحيث ظلت «الشرعية» مقصورة على القطب الأمريكي وحده. غير أن انهيار القطب الشيوعي قد حكمته عوامل داخلية أكثر من أي عامل خارجي. وهكذا ترتب على انهياره فراغ أفضى إلى بروز قطب خارج «شرعية» النظام، هو قطب الإرهاب الذي سعى لملء هذا الفراغ.

لقد ظلت هذه الحقيقة شبه مخفيّة قبل ١١ أيلول/ سبتمبر. غير أن أحداث

١١ أيلول/سبتمبر قد نقلتها إلى مقدمة المسرح، بتحول الإرهاب من ظاهرة بدت هامشية، أو عرضية، أو مرحلية، إلى ظاهرة مركزية تنال من رموز قوة الولايات المتحدة ذاتها (مبنى التجارة العالمي، البنتاغون مقر وزارة الدفاع الأمريكية، ربما حتى البيت الأبيض لو كانت كل الطائرات الأربع المخطوفة قد أصابت أهدافها!). ومن المؤكد أن قطب الإرهاب لن يزول لو سمح له أن يستمدّ «شرعيته» من دين الإسلام، أو من قول بن لادن إنه لا يدين الولايات المتحدة فقط، وإنما منظمة الأمم المتحدة ذاتها، بوصفها ممثلة الشرعية العصرية!

على صعيد آخر، فإن لنا تحفظات على النظام الدولي القائم، ولكن تحفظاتنا ترجع إلى أنه عاجز عن تمثيل المجتمع الدولي تمثيلاً أكثر عدلاً، وأكثر صدقاً، وأكثر شفافية وحساسية لتطلعات الشعوب جميعاً، ولا نتذرع بهذه التحفظات من أجل إزاحته جانباً، وحلول الفوضى محله.

ثالثاً: إشكالية العلاقة.. من خلال وثائق ثلاث

لتوضيح موقفنا بقدر من التفصيل، سوف نستند إلى ثلاث وثائق رئيسية: **وثيقة أولى هي بيان لمثقفين أمريكيين كبار بتأييد الحملة الأمريكية ضد الإرهاب، ووثيقة ثانية هي رسالة من مثقفين أمريكيين موجّهة إلى مثقفين أوروبيين يعارضون فيها موقف حكومتهم في إدارة حربها ضد الإرهاب، والوثيقة الثالثة هي خطاب من مثقفين من دول عديدة، إلى أمين عام الأمم المتحدة، كوفي أنان، حول قضية الإرهاب التي أصبحت الشغل الشاغل للعالم بأسره.**

لن ندرس الوثائق المذكورة في حدّ ذاتها، وخصوصاً أنه قد قام بهذه المهمة باقتدار الباحث السيد يسين في سلسلة مقالات في صحيفة **الأهرام، وإنما نستخدمها بصفتها تتعرض، بالتأييد أو بالنقد، للعوامل المختلفة التي تقف، في الوقت الراهن، عقبة في وجه الصداقة العربية ـ الأمريكية عموماً، وبالتبعية في وجه الصداقة المصرية ـ الأمريكية التي استعرضنا بعض مظاهرها خصوصاً.**

١ ـ الوثيقة الأولى

لقد صدر بيان وقّعه عدد ممن يعتبرون من أكبر مثقفي الولايات

المتحدة، بيان قصد به أن يكون أكاديمياً، وفكرياً، وأن يسجل موقفاً تتخذه رموز الثقافة الأمريكية إزاء المشكلات الجارية، وبالذات أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر.

بادىء ذي بدء، يتعيّن تعريف من هم الموقعون، ذلك أن البعض قد يتصور أن الموقعين لا بد من أن يكونوا من دعاة الحرب، أي من اليمين، بل من أقصى اليمين في الولايات المتحدة، أي ـ كما يقول د. أنور عبد الملك ـ «محور البروتستانتية الأمريكية اليمينية الأصولية والصهيونية العالمية».

غير أن مراجعة الأسماء تبيّن لنا أننا أمام جبهة واسعة تميل إلى اليمين بطبيعة الأمر، ولكنها تشمل أيضاً عدداً من كبار مفكري الغرب، وعلى رأسهم مثلاً مايكل والتر، الفيلسوف النقدي المعروف الذي دعا إلى التمييز بين الحروب العادلة وغير العادلة. ولكن القطاع الأوسع من الموقّعين ينتمون إلى فكر الدولة، واليمين الأمريكي بطبيعة الأمر، ومن بينهم صموئيل هانتنغتون، صاحب نظرية «صدام الحضارات»، وفرانسيس فوكوياما، صاحب رسالة «نهاية التاريخ»، **وأنزيوني السوسيولوجي المعروف الذي كان ضابطاً في قوات المظلات الإسرائيلية، ولعب دور المستشار لرئيس الوزراء البريطاني طوني بلير، ثم مايكل نوفاك، رئيس المعهد المحافظ المعروف «أميريكان انتربرايز»**.

والواقع أن الموقّعين على البيان يصدرون عن مكونات تراثية دينية وأخلاقية متباينة، بما في ذلك المكونات التراثية العلمانية. يقول البيان:

«إننا متحدّون في إيماننا بأن استخدام سلطان الله لتبرير قتل البشر أو تشويههم هو أمر غير أخلاقي ويتناقض مع الإيمان بالله. أما من الناحية السياسية، فإننا إذ نفصل الكنيسة عن الدولة، نسعى إلى إبقاء السياسة داخل دائرتها الصحيحة، وذلك بالحدّ من سلطة الدولة في سيطرتها على الدين من ناحية، ومن ناحية أخرى بأن نجعل الحكومة نفسها تستقي شرعيتها وتمارس عملها تحت مظلة أخلاقية أوسع لا تقوم هي بصياغتها. إن مجتمعنا يقوم على تنظيم اجتماعي ودستوري يتطلب في جوهره تداولاً، وجدلاً، وتعديلات، وتراضياً على نحو مستمر. وإن ما يدعم مجتمعنا هو وجود مزاج معيّن يجعل المتدينين الذين يتمسكون بجوهر إيمانهم يحترمون أيضاً أولئك الذين يسلكون درباً آخر».

وقد بدا البيان لكثيرين وكأنما أريد به تبرير سلوك الإدارة الأمريكية وأعوانها بشنّها حرباً ضد أفغانستان، للاشتباه بأن مرتكبي الهجمات ضد نيويورك وواشنطن في ١١ أيلول/سبتمبر هم أسامة بن لادن ومنظمة «القاعدة» التي تتبعه، وأن نظام طالبان في أفغانستان هو ملاذهم، الأمر الذي استوجب شنّ حرب ضد هذه الأخيرة.

غير أن المثقفين، كما نعلم، هم ضمير الشعب، وهم بمقام قضاة عندما يصدرون بياناً لتحليل أحداث كبرى تقرر مصير أمة. ومن هذه الوجهة، فإن تحليل ما يرد بمثل هذه البيانات وسيلة لاستكشاف أبعاد المشكلة، من خلال مواقف الأطراف، ومن خلال انتهاج نهج موضوعي علمي في السعي إلى التغلب على الأزمة وتجاوزها. غير أننا للأسف وجدنا أن هذه الوثيقة هي أقرب إلى البيان السياسي منها إلى البيان الفكري، وأن المثقفين الذين شاركوا في صياغتها بدوا وكأنهم يروّجون لفكر السلطة، بدلاً من أن يكونوا في مقام القضاة الذين يحكمون بتجرد ونزاهة.

لقد تقدم موقعو البيان بما تصوروه منظومة أفكار ومعايير تبرّر الحرب. ومن هنا، كان طابع البيان غير مألوف، لأنه يبدو وكأنه يخوّل لكتّابه «حق» أن يكونوا المرجع الأوحد (!)، ويعتبر أنهم في موقع يؤهلهم للحديث باسم المجتمع البشري قاطبة.

يقول البيان: «منذ الحادي عشر من أيلول/سبتمبر وملايين الأمريكيين يسائلون أنفسهم: لماذا نحن أهداف لهذه الهجمات البغيضة؟ ما الذي يدفع الذين يرغبون في قتلنا إلى أن يفعلوا؟ ألا ينمّ ذلك عن عداء مستحكم، وعن كراهية متأصلة لا مجال لإنكارها؟».

ويستطرد قائلاً: «إن المهمة الرئيسية التي تواجهنا كأمريكيين، والتي تفوق في أهميتها أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، هي أن نواجه ـ بأمانة ـ هذه الجوانب المنفرة التي تسم مجتمعنا، وأن نبذل ما بوسعنا حتى نغيرها إلى الأفضل. إننا ننذر أنفسنا لهذه المهمة».

ثمة تسليم إذاً أننا بصدد مشكلة عظمى تقتضي تدخلاً سريعاً وحاسماً. ويسلم البيان فعلاً بأن للمجتمع الأمريكي عيوباً. يقول:

«إننا ندرك أن أمتنا قد تصرفت ـ في بعض الأحيان ـ بغطرسة وجهل إزاء المجتمعات الأخرى. كما اتبعت أمتنا سياسات غير حكيمة وغير عادلة في

أحيان أخرى. وفي أغلب الأحيان، أخفقنا كأمة في أن نسمو إلى المثل التي ارتضيناها لأنفسنا».

إن مثل هذا النقد الذاتي إنما يكشف عن نية لا تنكر في التصدّي للأزمة، وتؤذن بأن هناك رغبة في معالجتها بجدية. غير أن البيان يتمسك بأن أوجه الخلل في المجتمع الأمريكي ليست هي الصفة الغالبة، وأن هناك، في الوقت ذاته، قيماً أمريكية أخرى هي، على حدّ قول البيان:

«بمثابة المثل التي يتأسس عليها مجتمعنا والتي تحدّد ـ أكثر من غيرها ـ طريقتنا في الحياة. هذه القيم تختلف تمام الاختلاف عن تلك التي أشرنا إليها سابقاً. فهي أكثر جذباً ليس فقط للأمريكيين، وإنما لأناس غيرهم في كل مكان في العالم».

ترى، ما هي، على وجه التحديد، هذه القيم والمثل التي يشير إليها البيان؟ يركزها المثقفون في قيم أربع:

القيمة الأولى هي الإيمان بـ «أن كل الأفراد يتمتعون بكرامة إنسانية متأصلة، هي حق يحصلون عليه بالميلاد، ومن ثم، فإنه من الضرورة بمكان أن يعامل كل فرد دائماً بوصفه غاية، لا أن يتعرض للاستغلال بوصفه وسيلة». ويخلص البيان إلى «أن التعبير السياسي البليغ الذي يترجم هذه الفكرة هو الديمقراطية كنظام سياسي».

والقيمة الثانية **تنبني على الأولى، وهي الاقتناع بـ «أن الحقائق الأخلاقية الكونية (ما أسماه مؤسسو أمتنا بقوانين الطبيعة وقوانين الله الطبيعية) موجودة ومعروفة لدى البشر جميعاً. ومن بين أكثر ما يعبّر عن استنادنا إلى هذه الحقائق وضوحاً وبياناً ما تضمنه كل من «إعلان الاستقلال»، وخطاب الوداع الذي ألقاه جورج واشنطن، وخطاب غيتسبرغ الذي ألقاه أبراهام لنكولن، وكذلك خطاب التولي الثاني، وأيضاً الرسالة التي كتبها د. مارتن لوثر كينغ من سجن برمنغهام. هذه هي المصادر الأمريكية». ولتأكيد أنها ليست أمريكية فقط، يضيف إليها البيان «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» الذي أقرته الأمم المتحدة، ويشير إلى أن «هناك عدداً قليلاً من الأفكار الأساسية التي تحظى بانتشار واسع إلى الحدّ الذي يجعلنا ننظر إليها بوصفها كامنة في طبيعة الإنسان، باعتباره عضواً في المجتمع».**

والقيمة الثالثة **التي يتناولها البيان هي، على حدّ قوله، «اقتناعنا بأن مقارنة**

الفرد والجماعة حقيقة تتسم بعدم الكمال، ومن ثم، فإن عدم الاتفاق حول القيم يدعونا إلى انفتاح على الرؤى الأخرى، كما يدعونا إلى الجدل المقبول في سعينا وراء الحقيقة».

أما **القيمة الرابعة، «فهي حرية الضمير، وحرية الدين، ومثل هذه الحريات المتداخلة يراها الكثيرون انعكاساً للكرامة الإنسانية الأساسية، كما يرونها شروطاً مسبقة لأي حريات فردية أخرى»**.

وفي دراسته بـ **الأهرام عن هذه الوثائق الثلاث، انتقى السيد يسين زاوية محدّدة في نقده للوثيقة الأولى، تتمثل في التباين الصارخ بين الأقوال والأفعال، وفي «أن القيم المعلنة في البيان لا تمتّ بصلة إلى السياسة الأمريكية كما جرت ممارستها فعلاً عبر تاريخ الولايات المتحدة». وركز السيد يسين بالذات، وكنموذج، على القيم المعلنة في ضوء السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، خصوصاً في ما يتعلق بمواقفها إزاء الشعب الفلسطيني وقيادته المنتخبة، الممثلة في شخص ياسر عرفات. يقول:**

«لماذا لم تبادر السياسة الأمريكية - في إطار انحيازها لإسرائيل ـ بأن تتولى مسؤوليتها السياسية كراعية لعملية السلام، وتحافظ على الكرامة الإنسانية لأفراد الشعب الفلسطيني الذين ظلت الدبابات الإسرائيلية في الآونة الأخيرة تسحقهم، وتهدم بيوتهم على من فيها، وتعتقل المئات في ظروف غير آدمية، بل تمارس على الكوادر الفلسطينية عقوبات الإعدام الجماعي بغير تطبيق أي إجراءات قانونية؟ هل مما يحفظ الكرامة الإنسانية ختم المعتقلين على أجسادهم بأختام تميّزهم من غيرهم، في مسعى يعيد إلى الأذهان الممارسات النازية؟».

ويستطرد السيد يسين قائلاً: «إذا كانت القيمة الثانية هي الاعتقاد في أن الحقائق الأخلاقية العالمية موجودة ويعرفها جميع الناس، فلماذا وافقت الولايات المتحدة على إرهاب الدولة الإسرائيلية، وأكدت بكل تبجح وصفاقة أنها تعترف بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها؟ وهل الدفاع عن النفس يستدعي هدم المنازل بالجرافات، وإفساد المزارع، وقتل المدنيين، واعتقال الرجال والنساء والأطفال، واستخدام الطائرات بكل أنواعها لقصف شعب أعزل؟».

غير أنني أعتقد أنه من الأهمية بمكان عدم الاكتفاء فقط بإبراز التعارض

بين الأقوال والأفعال. وإنما ربما كذلك اختبار القيم التي يتحدث عنها البيان من حيث صلاحيتها أصلاً كمراجع للقياس والحكم. فالقول مثلاً «بأن كل فرد ينبغي أن يعامل دائماً بوصفه غاية، ولا يتعرض للاستغلال بوصفه وسيلة»، هو قول مستحيل التحقيق، وتصور طوباوي، ما دمنا في مجتمعات تعاني الحاجة، وغير قادرة على توفير الرفاهية لكل مواطنيها من دون استثناء. وهذا ينسحب، في الظروف التاريخية الراهنة، على كل مجتمعات العالم، حتى أكثرها ثراء، طالما كانت هناك حاجة وندرة تحول دون أن تكون مطالب كل الناس مجابة. وبالتبعية، فإن هناك من يجد نفسه لا يملك ترف أن يعامل كغاية. ولا يجد مفراً من أن يوظف، وأن يكون موضع استغلال غيره، ذلك بينما يكون متاحاً لغيره أن يكون في موقع المستغِلّ (بكسر الغين). صحيح أن الناس تولد سواسية، ولكن سياقها الاجتماعي يميّز بينها لاحقاً. وليست الفرص المتاحة للمعدم هي، على وجه التأكيد، تلك المتاحة لصاحب ثروة ورثها من أهله، أي لأسباب لا فضل له هو شخصياً فيها.

لا بد من التسليم إذاً بأن صدقية المقولات إنما تتوقف على مدى تطبيقها في الواقع. ولا بد من الوضوح كذلك في ما يتعلق بعلاقة الدين بالمجتمع. وربما بالذات في ما يخص علاقة الدين بالحركة السياسية. إن هناك أسئلة ميتافيزيقية لا بد من أن تشغل كل إنسان من قبيل لماذا ولدنا؟ لماذا نموت؟ من أين جئنا؟ وإلى أين نحن ذاهبون؟ هذه الأسئلة لا يجد لها الإنسان إجابات يقينية إلا من خلال الإيمان الديني. ولكن ماذا عن تعدّد الأديان وتعدّد المذاهب الدينية؟ وأين موقع الدولة في مجتمع تتعدّد فيه الأديان والمذاهب الدينية؟ حتى رأى البيان أن يطرح كسؤال: «هل الإيمان بالأديان جزء من الحلّ، أو جزء من المشكلة؟».

يتحدث البيان عن مبدأ الفصل بين المؤسسات الدينية والمؤسسات السياسية، ولو لمجرد إبعاد الدين، والقيم الروحية عموماً، عن المهام القسرية التي تتولاها الدولة، تلبية لمتطلبات الأمن، ذلك أن المحافظة على الأمن هي من صميم وظائفها. ثم لا بد من أن تختلف صيغة التمييز بين مؤسسات الدولة والمؤسسات الدينية في مجتمع علماني عنها في المجتمعات الإسلامية، حيث الإسلام «دين ودولة». لا ينبغي حرمان أي مواطن من حقه في ممارسة شعائره الدينية، كما لا يجوز أن يتدخل المجتمع للإساءة إلى المواطنين الذين لا يمارسونها، أو ينظرون إلى الدين على أنه خاص بعلاقة الإنسان مع ربه،

بمنأى عن علاقة إنسان بإنسان آخر، وخصوصاً بين البشر الذين يتمتعون بمرجعيات دينية مختلفة.

ويخلص البيان في النهاية إلى فكرة «الحرب العادلة». يقول: «إننا ندرك أن كل الحروب بشعة، وأنها لا تعكس في النهاية سوى فشل الجهود السياسية. كما نعرف أيضاً أن الخط الفاصل بين الخير والشر لا يفصل بين مجتمع وآخر، ولا يفصل أيضاً بين دين وآخر». ختام الأمر، كما ورد في البيان: «إن هذا الخط يتخذ مساره داخل قلب إنساني، إلا أن العقل والتفكير الأخلاقي الواعي يعلماننا أن هناك أوقاتاً يصبح فيها الردّ الأولى والأكثر أهمية على الشر هو القضاء عليه. هناك أوقات يصبح فيها شنّ الحرب ليس فقط أمراً جائزاً أخلاقياً، وإنما يصبح ضرورة أخلاقية، وذلك بصفته رداً على ما نبتلي به من أعمال عنف، وكراهية، وجور. إن اللحظة الآنية هي إحدى هذه الأوقات».

«إن الذين لقوا حتفهم في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر كانوا مدنيين، وليسوا محاربين. ولم يكن من قتلوهم يعرفون عنهم شيئاً سوى أنهم أمريكيون. إن أولئك الذين لقوا حتفهم صبيحة الحادي عشر من أيلول/سبتمبر على نحو غير مشروع، وعشوائي، وبدافع من ضغينة مسبقة، هذا الفعل الذي تمّ على هذا النحو لا يمكن وصفه، إذا توخينا الدقة، إلا بأنه جريمة قتل متعمّد».

ويختم البيان بقوله: «إننا باسم الأخلاقيات الإنسانية الكونية، ندعم قرار حكومتنا ومجتمعنا باستخدام السلاح ضد هؤلاء. ونحن على وعي تام بحدود الحرب العادلة ومتطلباتها»... «إننا لسنا أعداء، بل أصدقاء. يجب ألا نكون أعداء. فنحن نشترك في أمور كثيرة جداً».

هكذا يستند البيان إلى مفهوم «الحرب العادلة» ليكون مبرّر وقوفه إلى جانب الدولة في قضية محاربة الإرهاب. غير أن البيان قد أغفل أن قضية الحرب العادلة لم تعد مطروحة بعد نهاية النظام العالمي الثنائي القطبية، ذلك أن كل كتلة من الكتلتين في مرحلة الحرب الباردة كانت تباشر حروبها ضد الكتلة الأخرى مستندة إلى أن الحرب التي تشنّها هي «حرب عادلة». أما الآن، وقد انتهى النظام العالمي الثنائي القطبية، على الأقل حسب تأكيد من يسيطرون على مقدرات أمريكا، فلم يعد هناك مجال لحروب عادلة، بل أصبح هناك تطلع إلى حلّ كل المشاكل الخلافية بالطرق السلمية. لقد حلّ شعار «حل النزاعات بالطرق السلمية»، كهدف ينبغي توخّيه، محل شعار «الحرب العادلة».

ولا يجوز الاحتجاج هنا، وبخاصة من قبل الولايات المتحدة، بصيغة «الحرب ضد الإرهاب» (كما جاء في «إعلان روما»، الذي وقعته دول «الناتو» ومعها روسيا في يوم ٢٨ أيار/ مايو ٢٠٠٢)، بدعوى أن هذه الحرب صيغة مستحدثة من صيغ «الحرب العادلة»، وبالتالي، لا يجوز استبعاد هذه الأخيرة كلية، ذلك أن واشنطن ترفض تطبيق اتفاقيات جنيف بشأن أسرى الحرب على من تعتقلهم من عناصر «القاعدة»، مما يعني أن تصوير «الحرب ضد الإرهاب» بأنها «حرب»، ما هو إلا تشبيه مجازي، ولا تترتب عليه الالتزامات القانونية الناجمة عن نشوب حرب، بالمعنى القانوني والفني للمصطلح.

٢ ـ الوثيقة الثانية

الوثيقة الثانية هي البيان الذي وجّهه ١٢٠ أكاديمياً أمريكياً بارزاً يوم ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ إلى أقران لهم في أوروبا، وقد جاء رداً على الوثيقة الأولى، ومن قبل مفكرين أمريكيين لا يؤيدون نهج الإدارة الأمريكية في الردّ على الهجمات الانتحارية على مركز التجارة العالمي ومبنى البنتاغون في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. فهذه «حرب»، كما سبق وأشرنا. لكن خلافاً لما يحرص هؤلاء على تأكيده، لا ينسحب عليها تعريف الحروب. إنها «حرب» ليست لها حدود ظاهرة، سواء في المكان أو الزمان، أو حتى من حيث مدى التخريب الذي يمكن أن تحدثه. وليس هناك تحديد لأي دولة يمكن أن يشتبه في كونها تخبىء «إرهابيين» في أراضيها، أو يعلن عنها باعتبارها جزءاً من «محور الشر»، بل إن إزالة الشر، كما تؤكد هذه الوثيقة الثانية:

«قد تستمر مدة أطول من تلك التي يمكن للعالم أن يتحملها، نظراً للقوة التخريبية التي ستستخدم. إن البنتاغون شَرَع يقذف قنابل وصفت بأن تأثيرها كالزلازل. وهو ـ رسمياً ـ يفكر في استخدام أسلحة ذرية. وذلك من بين الأسلحة المرعبة التي يطورها بانتظام في ترسانة أسلحته».

ويستطرد البيان قائلاً:

«إن الخراب المادي المستهدف لا يمكن قياسه. وكذلك الأضرار الإنسانية ليس فقط في مجال فقدان الحياة للبشر، بل أيضاً من زاوية اليأس المعنوي، والكراهية التي لا بد من أن يحسّ بها ملايين الناس الذين لا يملكون سوى أن يراقبوا، وهم عاجزون، عالمهم وهو ينهار بواسطة دولة هي الولايات المتحدة

الأمريكية التي تفترض أن سلطتها الأخلاقية مطلقة، ولا يمكن تحدّيها، مثلها في ذلك مثل قوتها العسكرية».

«ونحن، باعتبارنا مواطنين أمريكيين، علينا مسؤولية خاصة لمعارضة هذا الاندفاع الجنوني تجاه الحرب. وأنتم كأوروبيين أيضاً تقع عليكم مسؤولية خاصة. فأغلب أقطاركم حليفة للولايات المتحدة في إطار حلف «الناتو». والولايات المتحدة تزعم أنها تمارس دفاعاً عن نفسها، وكذلك عن مصالح «حلفائها وأصدقائها». إن بلادكم لا بد من أن تتورط بالضرورة في المغامرات العسكرية الأمريكية، مستقبلكم مهدد بدوره. إن العديدَ من الأشخاص الواعين، سواء داخل حكوماتهم أو خارجها، يدركون الخطورة البالغة لطريق الحرب التي تسلكها إدارة بوش، لكن قلة منهم تتجاسر على الحديث بأمانة. إنهم يخشون مختلف صور الردع التي يمكن ممارستها تجاه «الأصدقاء» و«الحلفاء» الذين يقصّرون في تقديم المساعدة غير المشروطة».

«إنهم يخشون أن يوصفوا بأن لديهم مشاعر مضادة لأمريكا، وهو التوصيف الذي يطلق بشكل عبثي على الأمريكيين أنفسهم الذين يعارضون سياسات الحرب، والذين يتم إغراق احتجاجاتهم بسهولة في خضم «كورس» الوطنية المتطرفة التي تهيمن على وسائل الإعلام الأمريكية. إن نقداً أوروبياً رصيناً وصريحاً لسياسة الحرب التي تمارسها إدارة الرئيس بوش يمكن أن يساعد الأمريكيين المعارضين للحرب على أن يسمع صوتهم».

فإذا كان حلفاء أمريكا وأصدقاؤها في الغرب معرّضين للاتهام بمعارضة سياسة الولايات المتحدة الأساسية، وبالخروج على ما تقتضيه الصداقة، فمن باب أولى الدول العربية، بما في ذلك تلك التي تربطها مع واشنطن علاقات خاصة.

«إن الفكرة الأساسية التي يتبناها مؤيدو الحرب»، في نظر هؤلاء المفكرين المعارضين: «هي تحقيق التناسق بين «القيم الأمريكية»، كما هي مفهومة في الوطن، وممارسة الولايات المتحدة قوتها الاقتصادية والعسكرية على وجه الخصوص خارج الوطن، وإن الاحتفال بالذات وتمجيدها يعد ملمحاً شهيراً من ملامح ثقافة الولايات المتحدة. وربما نظر إليه باعتباره أداة نافعة لتحقيق الاندماج في مجتمع مهاجر. غير أن أحداث ٩/١١ قد دفعت بهذا الاتجاه، مع الأسف، إلى آفاق جديدة، متطرفة، وأصبح تأثيره يتمثل في

تدعيم وهم ذائع بين مواطني الولايات المتحدة، مفاده أن العالم كله يركّز بصره، إعجاباً أو حسداً، على الولايات المتحدة، كما ترى هي نفسها كدولة يسودها الرخاء، وتتصف بالديمقراطية، وترحّب بأريحية بمن يفد إليها، وتنفتح على كل الأجناس والأديان، كما أنها تجسد القيم الإنسانية العالمية، بل إنها آخر أفضل أمل للإنسانية».

ويستتبع هذا المنطق بالضرورة اعتبار أن الصداقة مع الولايات المتحدة تتطلب القبول بهذه الافتراضات الأمريكية، والتسليم بتفوق القيم الأمريكية، وإغفال أوجه التعارض بين الأقوال والأفعال. وفي هذا السياق الأيديولوجي، فإن السؤال الذي ثار بعد ٢٠٠١/٩/١١ هو: «لماذا يكرهوننا؟» وكانت الإجابة الوحيدة: «يكرهوننا، لأننا متميزون في كل شيء بشكل بارز». بعبارة أخرى، إن القيم الأمريكية المتفوقة هي سبب كراهية أمريكا! وهذا يستتبعه ـ بالمنطق ـ أن تبنّي القيم الأمريكية يصبح هو وحده سبيل كسب صداقة أمريكا واقتلاع جذور الكراهية. فهل هذا ممكن؟ وهل هذا هو المطلوب؟

إن العديد من مواطني الولايات المتحدة لا يدركون أن تأثير الولايات المتحدة في الخارج لا علاقة له بالقيم التي يتمّ تمجيدها في الداخل، بل إن هذا التأثير يسهم غالباً في حرمان الشعوب، في أقطار أخرى، من فرصة التمتع بالقيم الأمريكية إذا كانت مهتمة بذلك. فلو نظرنا إلى أمريكا اللاتينية، وأفريقيا، وآسيا، لوجدنا، والقول لموقّعي هذا البيان:

«أن قوة الولايات المتحدة استخدمت غالباً لتدعيم بقايا الأنظمة الاستعمارية، والحكام المستبدّين الذين لا شعبية لهم. كما استخدمت لتدعيم القوات المسلحة القمعية، وتنظيم انقلابات ضد الحكومات المستقلة، أو شلّ حركة بعضها من خلال استخدام العقوبات، وأخيراً استخدمت القوة الأمريكية لإرسال قاذفات القنابل وصواريخ كروز لتمطر الموت والخراب».

وهذه الحقائق تطرح الحاجة الى توجيه أسئلة أساسية تناولها البيان بما تستحقه من موضوعية وجدارة، ولا تحتاج الى إضافة.

أ ـ حق من؟

«منذ ٢٠٠١/٩/١١ والولايات المتحدة تشعر بأنها مهددة. ومن هنا زعمت الحكومة الأمريكية أن لها حقاً في الدفاع عن النفس، يسمح لها بشنّ

الحرب بشروطها، وكما يحلو لها، ضد أي قطر تعتبره عدواً بغير دليل على إدانته، ومن دون استخدام أي إجراءات قانونية. ومن الواضح أن هذا «الحق في الدفاع عن النفس» لم يكفل أبداً لدول مثل فييتنام ولاوس وكمبوديا وليبيا والسودان أو يوغسلافيا حين ضربت بالقنابل بواسطة الولايات المتحدة، ولن يتوافر بالنسبة الى أي بلد ستقذفه الولايات المتحدة بالقنابل في المستقبل. إن هذا الحق هو بكل بساطة حق الأقوى، أو بعبارة أخرى، هو قانون الغاب. إن ممارسة هذا «الحق» وإنكار حقوق الآخرين جميعاً لا يمكن أن يخدم «القيم العالمية»، بل إنه يهدم جوهر النظام العالمي الذي يستند إلى قيم عالمية تكفل حق اللجوء إلى القانون، وهو حق متاح للجميع على أساس المساواة. إن حقاً يتمتع به طرف واحد فقط وهو الأقوى، ليس حقاً، ولكنه امتياز يمارس فقط للإضرار بحقوق الآخرين».

ب ـ كيف يمكن للولايات المتحدة أن تدافع عن نفسها؟

«افترضت الولايات المتحدة أنها في حالة دفاع عن النفس، ومن ثم شنّت حرباً ضد أفغانستان. وهي لم تفعل ذلك خصيصاً لمواجهة أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر الفريدة، بل إن الولايات المتحدة، على العكس، مارست ما كانت تمارسه دائماً، ونفذت الخطط التي وضعها البنتاغون، وهي قصف الأقطار الأخرى، وإرسال القوات العسكرية إلى الأراضي الأجنبية، وقلب حكوماتها بالقوة. إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تخطّط بشكل علني لشنّ حرب شاملة (لا يستبعد فيها استخدام الأسلحة النووية) ضد العراق، والأخير بلد ظلت الولايات المتحدة تقصفه بالقنابل لعقد كامل في ظل هدفها المعلن، وهو إحلال حكومة العراق بقادة من اختيار واشنطن».

وهنا يثور السؤال: كيف يمكن الحديث عن صداقة مع الولايات المتحدة، بينما هناك شعب عربي شقيق تهدّد واشنطن بضربه بقنابل نووية؟

ج ـ ما الذي يتمّ الدفاع عنه؟

«الدفاع، كمفهوم تقليدي، يعني حماية الأرض الوطنية. والهجوم الذي حدث في ٢٠٠١/٩/١١ كان هجوماً وقع على الولايات المتحدة الأمريكية، وضد أرضها، ولم يكن هذا الهجوم تقليدياً مارسته قوة كبرى بغرض احتلال الأرض، ولكنه كان ضربة وجهتها جهة مجهولة ضد مؤسسات معينة، تم

استهدافها، وفي غيبة تصريح يحدّد الجهة المسؤولة عن الهجوم. لكن ربما كان في الطابع الرمزي للأهداف التي هوجمت نفسها تفسيراً للهجوم، ذلك أن برج التجارة العالمي يرمز بوضوح الى القوة الاقتصادية الأمريكية العالمية، في حين أن البنتاغون يمثل القوة العسكرية الأمريكية. ومن هنا يمكن القول إن من المستبعد اعتبار أن هجوم ٢٠٠١/٩/١١ كان موجهاً بشكل رمزي ضد القيم الأمريكية كما يتمّ تمجيدها في الولايات المتحدة... بل إن الأهداف الحقيقية، على العكس من ذلك، يبدو أنها كانت إصابة القوة الأمريكية الاقتصادية والعسكرية كما تعلن عن نفسها في الخارج. ووفقاً للتقارير، فإن ١٥ من ١٩ من المختطفين الذين تمّ التعرف على شخصياتهم كانوا سعوديين معادين لوجود القواعد العسكرية الأمريكية على الأرض السعودية». وبهذا المنطق، فإن العملية، في نظر مرتكبيها، هي "ردّ على وجود قوات أمريكية في أرض الوطن، قبل أن تكون عدواناً على أرض وطن آخر».

ثم إن هذه الأرض ليست كأي أرض، بل هي أرض في نظر شعوب إسلامية واسعة تتسم بصفة مقدسة.

«إن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر تشير إلى أن الأمة التي تستعرض قوتها في الخارج هشّة في الداخل. غير أن الموضوع الرئيسي هو التدخل الأمريكي في الخارج. ومن المؤكد أن حروب بوش تهدف إلى الدفاع عن القوة الأمريكية في الخارج، وتقويتها. ومعنى ذلك أن الذي يتمّ الدفاع عنه هو الحشد العالمي للقوة الأمريكية، وليست الحريات في الداخل، أو أسلوب الحياة الأمريكي».

بعبارة أخرى، كانت السياسة الخارجية الأمريكية الواقعية، بما تحمله من عيوب أشارت إليها الوثائق الثلاث هي المستهدفة، وليست «هي القيم والمثل والمقولات النظرية التي نسب موقعو الوثيقة الأولى تأييدهم للحرب ضد الإرهاب إليها. والوثائق الثلاث تسلّم، بدرجات متفاوتة، بأن هذه السياسة الأمريكية الواقعية موضع مؤاخذات كثيرة، ولا تصلح كمرجعية يتعين على الجميع القبول بها».

«الواقع أن الحروب في الخارج من شأنها أن تهدم أسس القيم المدنية التي يسعى المدنيون إلى تبنّيها في داخل الوطن أكثر من كونها دفاعاً عنها. غير أن الحكومات التي تشنّ الحروب العدوانية دائماً ما تسعى إلى كسب التأييد في

داخل الوطن من خلال إقناع الناس البسطاء بأن الحرب ضرورية للدفاع عن الأفكار النبيلة أو توسيع دائرة تطبيقها».

يضيف البيان: «إن الاختلاف الجوهري بين الحروب الإمبريالية في الماضي والممارسة العنيفة للقوة التي تطبقها الولايات المتحدة الأمريكية حالياً يكمن في أدوات التدمير الهائلة المتاحة في الوقت الراهن. ولم تتحقق من قبل هذه الدرجة من عدم التناسب الخطير بين قوة التدمير المادية والقوة البناءة للحكمة الإنسانية».

ولذلك، فـ «إن المثقفين اليوم عليهم أن يختاروا بين الانضمام الى «كورس» هؤلاء الذين يمجّدون استخدام القوة الخالصة من خلال صيغهم الخطابية لربطها بالدفاع عن «القيم الروحية»، أو القيام بالدور الأساسي والصعب الذي يتمثّل في تعرية الاستخدام المجنون للقوة والعمل مع الإنسانية كلها لخلق وسائل للحوار العقلاني وإقامة علاقات اقتصادية متوازنة وتحقيق العدل بالنسبة الى الكل».

إن هؤلاء المفكرين الأمريكيين إنما يتقدمون برؤية بناءة تعبد الطريق لعلاقات صحية مع الولايات المتحدة.

ويختتمون بيانهم بقولهم: «إن حق الدفاع عن النفس ينبغي أن يكون حقاً إنسانياً جماعياً. إن كل الإنسانية لها أن تدافع عن حقها في البقاء ضد «حق الدفاع عن النفس» لقوة عظمى، لا مجال لمراجعة قراراتها. إن الولايات المتحدة الأمريكية أظهرت لمدة نصف قرن، وبشكل متكرر، أنها لا تبالي بالموت الجماعي، والتخريب الذي تحدثه عملياتها التي تزعم أنها بغرض تحسين أوضاع العالم. وليست هناك طريق سوى ضمّ الصفوف بالتضامن مع ضحايا القوة العسكرية للولايات المتحدة، لكي نستطيع في البلاد الغنية ـ أي نحن الأمريكيين والأوروبيين معاً ـ أن ندافع عن القيم العالمية التي نزعم أننا نتبناها».

٣ ـ الوثيقة الثالثة

وهي عبارة عن خطاب وجهه مثقفون وكتّاب من مختلف أرجاء العالم إلى كوفي أنان، السكرتير العام للأمم المتحدة. من بين الموقّعين عدد من أبرز المفكرين والفلاسفة والمؤرخين والعلماء الاجتماعيين، ذوي الشهرة العالمية،

والمؤلفات المترجمة إلى لغات متعددة، من هؤلاء إرنستو لاكلو من الأرجنتين، وإتيين باليبار المفكر الماركسي الفرنسي المعروف، وجاك ديريدا فيلسوف التفكيكية، وبيير ماشري وجاك رانسيير من مفكري اليسار المشاهير، ورشدي راشد المصري، وهو من أبرز مؤرخي الرياضيات في فرنسا، وجاك جودي وشانتال موف من فرنسا، وموكيا هاربانز من الهند، وأهارون شاباتي ومعه ثمانية من أبرز العلماء الاجتماعيين من إسرائيل، ودومينيكو باسيلو من إيطاليا، وغونزاليس كازانوفا من المكسيك، وايزنيا كابونوفا من روسيا، وجوزيد باكشيكيو من السويد، وويزن كاندبيتو من تركيا، ومارتن برنال صاحب الكتاب الشهير **أثينا السوداء، وايمانويل فالرتشتين صاحب نظرية «النظام العالمي» ومعهما أربعة آخرون من أبرز العلماء الاجتماعيين في الولايات المتحدة الأمريكية، وأخيراً ريناتا ساليسل من يوغسلافيا ... إلخ.**

نقتطف من هذا الخطاب ما يلي:

«كما لاحظتم عدة مرات في التصريحات الأخيرة، وآخرها بمناسبة اجتماع لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي انعقدت في جنيف في الثاني عشر من نيسان/أبريل ٢٠٠٢، فإن الصراع الدموي الفلسطيني ـ الإسرائيلي قد وصل إلى أبعاد تراجيدية. لقد تمّ خرق المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. ومن المحتمل أيضاً أن يكون قد تمّ ارتكاب جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، يوماً بعد يوم. والشعب الفلسطيني أجبر على أن يعيش في ظروف بالغة المشقة الى درجة لا يمكن حساب نتائجها. وأخضع المجتمع الإسرائيلي لعسكرة متزايدة بغير أن يتحقق له الأمن أو تتحسن أحواله. وقد منعت الجمعيات التطوعية ومنظمات الأمم المتحدة من القيام بوظائفها الإنسانية»..

«ومن الجلي أن التوتر يزداد، مما من شأنه أن يهدّد السلام في المنطقة كلها. وقد ثبت الآن أن المقترحات المتعددة للتفاوض، والوساطات التي اقترحت، لم تكن فعالة. ولذلك لا بد للأمم المتحدة من أن تأخذ المبادرة مرة أخرى. إن الأمم المتحدة بمفردها هي التي يمكن أن تقدم الإطار المناسب لتدخل دولي من شأنه أن ينهي القتال والعمليات القمعية، ويضمن حماية كاملة للسكان المدنيين على كلا الجانبين، ويرفع العقبات من أمام مسار التفاوض، ويفتح آفاقاً جديدة لحلّ عادل على أساس القرارات التي تمّ اتخاذها من قبل».

«أولاً، وفي البداية، فإن الأمم المتحدة ينبغي أن تعيد التأكيد على أنه من الضروري وبغير أدنى تأخير وجود دولتين مستقلتين بحقوق متساوية وباحترام متساو لكل من شعبيهما اللذين عليهما أن يعيشا جنباً إلى جنب على أرض فلسطين التاريخية. ومن الناحية العملية، فإن ذلك يعني الاعتراف بالسيادة الفلسطينية داخل الحدود التي كانت موجودة قبل الرابع من حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧ (بما في ذلك القدس الشرقية)، وذلك الحلّ ينبغي أن يحترم ويتمّ الإلزام به بواسطة المجتمع الدولي».

«إن تأسيس دولة فلسطينية لم يعد يمكن النظر إليه باعتباره جائزة تمنحها القوة المحتلة، ذلك لأن «مظاهر حسن النية»: كان من المحتمل دائماً وصفها بأنها غير كافية. وعلى العكس من ذلك كله، فإن تأسيس الدولة هو الخطوة الأولى، وهو الشرط المبدئي الذي يمثّل الحدّ الأدنى، والذي سيجعل من الممكن من بعد الانخراط في مفاوضات ثنائية، وتقديم ضمانات متبادلة».

«إن الفلسطينيين قد اعترفوا بالوجود الشرعي لدولة إسرائيل، وقد وافقوا بالفعل على التنازل عن ٧٨ بالمئة من الأراضي التاريخية التي عاش فيها آباؤهم أو التي ولدوا هم أنفسهم على ترابها، وإن لهم الحق المطلق في أن يتحرّروا كلياً من الاحتلال، وأن يتمتعوا فوراً بدولتهم المعترف بها دولياً، ونعني بها دولة فلسطين المستقلة. فقط في هذه الدولة يمكن تنمية المؤسسات الديمقراطية وتطويرها، والتي ستسمح لنفسها ولمواطنيها أن يسلكوا طريقاً تاريخية جديدة، والتغلب على مرارات صدمات الماضي».

«وهذه الدولة هي فقط التي يمكن أن تدخل بشكل شرعي في مفاوضات مع جيرانها، وفي مقدمتهم إسرائيل، لحلّ المشكلات المزمنة المتعلقة بالسكان والموارد الطبيعية والأمن المتبادل والتعويضات وإدارة الأماكن المقدسة. وهذه الدولة يمكنها أن تجد حلاً للصعوبات التي منعت هذين الشعبين من العيش معاً في سلام، تفصلهما اليوم مشاعر الكراهية العميقة والشك، وعلى الرغم من ضرورة وجود كل منهما بالنسبة الى الآخر، ومن أجل مستقبل حضارتنا».

«وهما (أي الشعبان) لا يستطيعان الانتظار لتحقق عملية التسوية التي تقطعها بشكل دائم اعتبارات عدم توازن القوى، والحسابات السياسية الداخلية، وسوء استخدام مشاعر المعاناة والخوف، وازدواجية الخطاب، بالإضافة إلى

الضغوط الأجنبية... إن هذه اللحظة التي يبدو فيها أن الحلّ بعيد المنال هي بذاتها التي يتعيّن فيها التشديد على أن العدل والحق ينبغي إعادة تأكيدهما وتطبيقهما. ولكن لكي يتحقق ذلك لا بد من مبادرة سياسية».

«إن هذه حالة تستدعي التدخل السريع. وإننا نعلم أنك (أي كوفي أنان) ملمّ تماماً بالموقف. ولذلك فإننا باسم الإنسانية، ومن أجل مصلحة الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، نطلب منك أن تبدأ عملية الاعتراف الرسمي بالدولة الفلسطينية على الفور، ولو كان ذلك ضرورياً من خلال عقد جلسة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة».

ولكن ماذا عن أصالة العلاقة الأمريكية ـ الإسرائيلية؟

في بداية الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، التفت عدد من المثقفين الفرنسيين إلى ما حولهم ودهشوا لتبيّنهم أن طبقة ما هي على وجه التأكيد دونهم ثقافة ومكانة واحتراماً، في سبيلها إلى قيادة العالم! إنها طبقة التجار والمدراء الذين وصفوا في ما بعد برجال الأعمال، وعرفوا منذ ذلك الوقت بـ «البرجوازية»، وهم الذين باتوا يملكون المال، ويقطنون بيوتاً أنفقوا عليها بسخاء، وبيدهم مفاتيح كل شيء. ومع ذلك، فكثيراً ما يتسمون بالوضاعة والشَّرَه والجشع. وأصبح من علامات الثقافة والانتماء إلى «النخبة» كراهية هؤلاء، بحيث أطلقت على ازدرائهم كلمة «البرجوازوفوبيا»!

والجدير بالملاحظة أننا أصبحنا اليوم، على حدّ قول بعض التحليلات الغربية، بصدد انتعاش نوعية جديدة من «البرجوازوفوبيا»، امتدت في هذه المرة إلى أماكن نائية مثل بغداد، ورام الله، وبيجينغ! ذلك لأن ثمة تصوراً شائعاً أن الأمريكيين واليهود قد أصبحوا المنتفعين بمكانة استثنائية لا يستحقونها على اتساع العالم المعاصر. إن أمريكا وإسرائيل، كما ترصد هذه التحليلات، تمارسان رأسمالية شديدة العدوانية ضد أمم أضعف، في نهَم لا يُشبَع من أجل الاستحواذ على مغانم أكثر وأكثر! إن الذي يحركهما هو السعي وراء الكسب والربح، وجمع الثروات، والتمادي في صنع أسلحة، من أجل السيطرة على مقدرات البشر.

والجاذب للانتباه في هذا التحليل الصادر من جهات داخل النظام الرأسمالي الغربي ذاته، وبغض النظر عن مدى صحته، هو وضع الأمريكيين

واليهود في سلّة واحدة، كنوعية متميزة من البشر، بشر ذوو روابط خاصة في ما بينهم، ذوو عيوب ربما، ولكن أيضاً ذوو كفاءات ومواهب تمكنهم من النهوض بدور خاص على صعيد الكوكب. ومثل هذه الرؤية يترتب عليها سؤال يهمنا بالذات: كيف يمكن أن يكون للولايات المتحدة الأمريكية موقف غير منحاز ومنزّه عن الغرض في أي نزاع تكون إسرائيل طرفاً فيه؟

إن اليهود الأمريكيين، في غالبيتهم الكبيرة، لم يصوّتوا لجورج دبليو بوش في انتخابات الرئاسة الأخيرة، إنما صوّتوا لآل غور. فلماذا هذا التأييد الكاسح لحكومة إسرائيل من قبل بوش، ومعلوم عنه أنه قريب إلى المصالح البترولية الأمريكية، ذات الروابط المعروفة بالدول الخليجية العربية المنتجة للبترول؟ ربما يكمن التفسير في أن التصويت لبوش لم يأته من الصهاينة اليهود، وإنما من الصهاينة المسيحيين!

وقد يبدو مصطلح «الصهيونية المسيحية» غريباً لكثيرين ممن لا يعرفون المجتمع الغربي عموماً، والأمريكي بالذات. ولكنها ظاهرة شائعة، حتى لو كانت محاطة بقدر كبير من الكتمان. إنها ظاهرة ضاربة بجذورها في تاريخ العالم الغربي. فكثير من أكبر ساسة الإمبراطورية البريطانية كانوا صهاينة مسيحيين، منهم على سبيل لورد شافتسبوري، وبالمرستون، ولويد جورج، وبلفور، ولورانس، والجنرال اللنبي. ثم هناك في التاريخ الأمريكي المعاصر الرئيسان الأسبقان رونالد ريغان وجيمي كارتر. وهناك في الولايات المتحدة الآن ٢٥٠ منظمة صهيونية مسيحية انتشرت مع تعاظم شأن المذهب الإنجيلي، وتزايد المؤمنين بأن الخلاص إنما يكون بالإيمان بالمسيح، وهؤلاء هم الذين يتخذون التوراة مرجعية لتفكيرهم السياسي. ففي خطاب بعث به وزير خارجية بريطانيا بالمرستون إلى السفير البريطاني في القسطنطينية عام ١٨٤٠، كتب يقول: «إن الوقت قد حان لتجميع اليهود المنتشرين في أرجاء أوروبا وإعادتهم إلى فلسطين». وأضاف: «من الأهمية بمكان أن يشجع سلطان القسطنطينية اليهود على العودة إلى فلسطين، فإن الثروة التي سوف يجلبونها معهم ستسهم في إثرائه. ثم إنهم سينهضون بدور في إفساد المخططات الشريرة لمحمد علي في مصر».

وهكذا يتضح أن ما ينسب من مخططات إلى الصهيونية، إنما هي مخططات ذات جذور لدى القوى المحافظة الغربية عموماً، ثم أصبحت الصهيونية طليعتها المتقدمة. والجدير بالملاحظة أن مجلس كنائس الشرق

الأوسط الذي يجمع معتنقي المذاهب المسيحية الشرقية ينتقد بشدّة أنشطة المنظمات الصهيونية المسيحية، ويعتبر أنها تحرّف تعاليم التوراة، وتهمّش رسالة المسيحية التي تؤمن بأن الله يحبّ كل الناس، ولا يميّز بينهم.

وهكذا يتضح أن الوعد بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين لم يكن مطروحاً فقط منذ وعد بلفور في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧، وإنما تردّد في غير مناسبة في القرن التاسع عشر، وعبّر عن مدى أصالة العلاقة ـ في عصر ازدهار الإمبريالية ـ بين جناحي الحضارة المسيحية/اليهودية، جنباً إلى جنب مع تفشي ظاهرة اضطهاد اليهود في شرق أوروبا وروسيا، وبلوغ اضطهاد اليهود ذروته مع المحرقة (الـ «هولوكوست») وقت هيمنت ألمانيا النازية على أوروبا.

ومع ذلك، فإنه ليس محكوماً على العرب والمسلمين أن يواجهوا هذه الحقائق بموقف ينمّ عن حتمية وقوع «صدام» ـ حسب تنبؤ هانتنغتون ـ بين الحضارة المسيحية/اليهودية من جانب، والحضارة الإسلامية العربية من الجانب الآخر، وذلك على العكس مما توحي به بعض استطلاعات الرأي. فحسب استطلاع للرأي أجرته وكالة «غالوب» الأمريكية على سبيل المثال، نسب إلى أغلبية واضحة من المسلمين في عشر دول إسلامية الاعتقاد أن تدخل أمريكا في أفغانستان لم يكن مبرراً، ونفى كثيرون من هؤلاء أن العرب هم الذين قاموا بهجمات ٢٠٠١/٩/١١. وحتى في دول إسلامية حليفة لأمريكا، مثل السعودية والأردن وباكستان، فإن أعداداً كبيرة من المسلمين ينظرون إلى الولايات المتحدة كدولة ليست صديقة، وليست موضع ثقة، وقابلة للاستفزاز بسهولة. وتقف مثل هذه الإحصاءات وراء أسئلة الأمريكيين، عن: لماذا يكرهوننا؟ وهل من الممكن تحسين علاقات أمريكا مع العالم العربي؟ وهل من الممكن تحديد ما لا يحبه المسلمون ـ والعرب ـ في أمريكا؟ ثم ما الذي يحبونه؟ وكيف يمكن استخدام أحدث مبتكرات التكنولوجيا العصرية (الإنترنت، التليفزيون، الفضائيات . . . إلخ) بغية تحسين الصورة؟

غير أن كثيراً من نتائج استطلاعات الرأي يتوقف على نوعية الأسئلة التي تسأل، وكذلك على كيفية سؤالها، الأمر الذي قد يؤدي إلى تباينها أو حتى التعارض في ما بينها. ومن ذلك أن وكالة «زغبي» لاستطلاع الرأي، وصاحبها مواطن مسيحي أمريكي من أصل لبناني، خرجت بنتائج فاجأت كثيرين، مفادها نفي مقولة أن العرب والمسلمين يحكمون على أمريكا حكماً سلبياً بصورة قطعية.

لقد استعان زغبي بعيّنات من مواطني ٥ دول عربية هي: السعودية، والكويت، ومصر، والأردن، ولبنان، و٣ دول إسلامية غير عربية هي: إيران، وباكستان، وإندونيسيا، ودولتين أخريين غير عربيتين ولا إسلاميتين هما: فرنسا، وفنزويلا. وعلى رغم حدة الأحكام التي تدين أمريكا من قبل العرب والمسلمين، فإنها لم تكن أشد الأحكام قسوة، ولم تكن معادية لأمريكا بشكل مطلق. فلقد أظهرت استطلاعات الرأي هذه أن المسلمين معجبون بالرأسمالية التقليدية أكثر من إعجابهم بأفكار أمريكا بشأن الحرية والديمقراطية، وأن أغلب المسلمين لديهم فكرة طيبة عن المنتجات الأمريكية، ومنها: التكنولوجيا، والتقدم العلمي، والأفلام السينمائية والتليفزيونية الأمريكية، ونظام التعليم في أمريكا. وعلى سبيل المثال، فإن إيران دولة معادية سياسياً لأمريكا، ولكنها تملك ـ حسب استطلاعات وكالة زغبي ـ انطباعاً إيجابياً عن الثقافة الأمريكية، بغض النظر عن تضمين إدارة بوش لها في إطار «محور الشر»، يؤيد ذلك أن ٧٥ بالمئة من الإيرانيين مفتونون بالأفلام الأمريكية، وفي المقابل فإن فرنسا أميل إلى قول «لا» لمختلف صور الترفيه الأمريكي.

وحسب استطلاعات رأي وكالة زغبي أيضاً، فإن الشباب العربي أكثر استعداداً للانفتاح على الولايات المتحدة مقارنة بالأجيال الأكبر عمراً. وهذا يؤذن بجديد، كونه ينسحب على ٦٦ بالمئة من اللبنانيين دون سن الـ ٣٠، وعلى ٥٦ منهم دون سنّ الـ ٥٠، وعلى ٤٥ بالمئة من السعوديين دون سنّ الـ ٣٠، وعلى ٣٥ بالمئة منهم دون سنّ الـ ٥٠. والجدير بالملاحظة أن أكثر من نصف قاطني البلدان العربية دون سنّ الـ ٢١. وبوجه عام، يجوز القول إن مستخدمي الإنترنت منفتحون على المجتمع الأمريكي أكثر ممن يتعاملون مع أدوات تكنولوجية متخلفة. ومن ذلك أن ٧٥ بالمئة من مستخدمي الإنترنت في مصر يملكون نظرة إيجابية إلى مُثل الحرية والديمقراطية في أمريكا. كما تنسحب على ٦٣ بالمئة من مستخدمي الإنترنت في السعودية.

إن النخب العربية لا تريد أن تقف إلى جانب أمريكا، ولكن لا يعني ذلك ارتياحها للوقوف إلى جانب خصم أمريكا الألدّ، أسامة بن لادن. ومن هنا ينبع كل تعقيد الموقف. فإن وجدت الكراهية، فإنها لا توجّه الى الشعب الأمريكي بقدر ما توجّه الى سياسات الحكومات الأمريكية المتعاقبة، وبالذات لسياساتها حيال إسرائيل. فحسب استطلاع رأي لوكالة زغبي، بلغت نسبة الموافقين على سياسة أمريكا حيال القضية الفلسطينية ١ بالمئة في الكويت، و٢

بالمئة في لبنان، و٣ بالمئة في مصر وإيران، و٥ بالمئة في السعودية وإندونيسيا، و٩ بالمئة في باكستان (فيما تبلغ هذه النسبة ١٢ بالمئة في فرنسا على سبيل المثال).

إن غالبية الرأي العام العربي والفلسطيني، الرسمي منه والشعبي، لم تعد تجد مشكلة في أن تلتزم أمريكا بضمان قيام إسرائيل واستمرار وجودها داخل حدود آمنة ومعترف بها، ولم تعد تمانع حتى في قيام علاقات سلمية وطبيعية بينها وبين جيرانها العرب. وهناك العديد من المحللين الذين يجهرون بهذا الرأي علناً. غير أن أمريكا، في نظر هؤلاء، تتحمل مسؤولية تدهور الوضع الحالي لأنها تساند إسرائيل وتحميها وتموّلها وتسلّحها من دون تحفظ. وهم يعتبرون أن هذا من شأنه النيل من صدقية الولايات المتحدة كدولة عظمى لم تعد تتمسك بمُثلها الأصيلة المتمثلة في الديمقراطية والحرية، وحماية حقوق الإنسان، واحترام حكم القانون. إن الولايات المتحدة أصبحت الآن تتبنى العدوان الإسرائيلي، وتنهج نهجاً صريحاً في كيل الأمور بمكيالين. وهو ما يقلل من قدرتها على قيادة حربها ضد الإرهاب. وآية ذلك أن التأييد الذي حصلت عليه أمريكا في أعقاب هجمات ٢٠٠١/٩/١١ أخذ يتآكل بسرعة نتيجة تحول النهج المعادي للإرهاب إلى عملية انتقائية يشوبها تلاعب مكشوف. وهنا يلزم التأكيد على أن العرب لا يطلبون من أمريكا التخلي عن إسرائيل والوقوف بجانبهم، وإنما هم يطالبونها بأن تقف بجانب الحق.

غير أن الموقف من إسرائيل ليس هو العامل الوحيد المؤثر. فهناك أسباب ربما بدت أقل وضوحاً، لكن كان لها تأثير لا شك فيه. فهناك تاريخ العلاقات العربية ـ الأمريكية طوال أكثر من نصف قرن منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وهناك الانقلاب الذي دبّرته المخابرات المركزية الأمريكية في إيران ضد مصدق في بداية الخمسينيات لإعادة الشاه إلى الحكم. وهناك غزو لبنان عام ١٩٧٨، وقصف بيروت بواسطة السفن الحربية الأمريكية (نيوجيرسي) عام ١٩٨٣، وشنّ الحرب ضد العراق عام ١٩٩١ وفرض العقوبات والحصار عليه، مما أدى إلى ضياع آلاف الأرواح. وبوجه أعم، هناك من يقولون إن ثمة أسباباً موروثة من الحرب الباردة، وإدراك العرب بالتدريج أن الولايات المتحدة، في النهاية، ليست منافسة للدول التي سبق أن استعمرت العالم العربي والإسلامي، إنما هي تنتمي إلى هذه الدول أكثر من أن تكون على خلاف معها.

وفي الوقت نفسه، فأياً كان خلاف العرب مع الشيوعية، فإن مواقفهم

على الساحة الدولية كانت أقرب إلى المعسكر الشرقي منها إلى المعسكر الغربي، وخصوصاً أن السلطة المركزية الصارمة في البلدان الشرقية كانت تلبّي احتياجات نظم الحكم في الوطن العربي أكثر من النموذج الليبرالي الشائع في الغرب الذي راج في وقت ما في بعض الدول العربية. ولم يكن صدفة أن أنظمة عربية كثيرة بدت أقرب إلى اليسار منها إلى اليمين، وأن الانقلابات العسكرية أودت بالأنظمة التي شكلت ركائز السلطة الإمبريالية في أكثر من قطر عربي (سوريا، العراق، ليبيا).

بوجه عام، يصحّ القول إن حركات التحرر الوطني لم يكن متوقعاً لها أن تواصل مسيرتها الثورية حتى نهاية المطاف، وإن ثمة لحظة، مع تعاظم شأن هذه الحركات، كان بد فيها من أن تتوصل إلى «حلّ وسط» مع الاستعمار، بدلاً من مواصلة المواجهة العدائية معه إلى غير حدّ. ومع صعود حركات التحرير إلى سدّة الحكم خلفاً للسلطة السابقة التي مثلت بشكل سافر الحكم الاستعماري، لم تعد السلطة الجديدة تمثل حركات التحرير وحسب، إنما أصبحت تعبّر كذلك عن نوع من التفاهم مع السلطة الاستعمارية السابقة. وربما لهذا السبب وحده، لم يعد ينتظر من وصول حركات التحرير إلى الحكم تمثيل التيارات المتشددة وحدها، بل الاتساع لتمثيل الاتجاهات المهادنة أيضاً، وبالتالي لم يعد من مصلحتها إطلاق العنان للديمقراطية وعدم تعريضها لقيود، على أساس أن الاستعمار السابق لن يظل عدو السلطة الجديدة على طول الخط، وأن حركات التحرير لن تكون سند السلطة الجديدة على طول الخط، بل إن ثمة سلطة في ظل الاستقلال سوف تتسم بخليط من سمات السلطتين معاً.

ومن هنا لم يكن الاستقلال دائماً الإطار المنشود لتحقيق كل التطلعات. وكان في أحوال كثيرة مدعاة لخيبة أمل وإحساس بالإحباط. وقد بدا، بادىء الأمر النجاح في تحقيق الاستقلال وكأنما قد أكد قيم التحرر، والفكر التقدمي، والعلماني، كتعبير عن تكاتف قوى الشعب بكل روافده ضد المستعمر الأجنبي وأذنابه في الداخل. ولكن سرعان ما ظهرت قدرة «الاستعمار الجديد»، ربما في صورة نفوذ اقتصادي أكثر منه احتلال عسكري، على إنزال هزيمة بمشاعر الزهوّ التي تحققت مع الاستقلال. وقد نال ذلك من الإحساس بفكرة التقدم والتحرر، وبجدوى العلمانية. وتآكلت الليبرالية التي ميّزت مرحلة أولى من تطلعات التحرير، وأخلت مكانها للاشتراكية، ثم للاتجاه الديني. وهذا ما نشهده الآن في ساحات عربية كثيرة.

وتعتبر قضية فلسطين قضية محورية في هذا الصدد. وذلك أنها حركة التحرير الأكثر بروزاً واستمرارية، لكنها ما زالت متعثرة في تحقيق أهدافها. وقد يفضي ذلك إلى انتقال السلطة فيها، إن عاجلاً أو آجلاً، من التيار القومي، الذي جسّدته منظمة التحرير الفلسطينية، إلى التيار الديني، الذي تجسّده «حماس»، ذلك أن ياسر عرفات لا يملك أن يغضّ النظر عن الحاجة إلى إقامة سلطة فلسطينية، بل دولة فلسطينية أيضاً، وذلك أياً كانت العقبات التي ما زالت تعترض اكتمال أركان الدولة. ومن هذه الوجهة، فلا عرفات يلبّي كل ما تنشده الجماهير الفلسطينية من قائدها، ولا هو يلبّي كل ما تشترطه إسرائيل لتفي بمطالبه. وهذا يفسح للمعارضة الإسلامية الفلسطينية فرصة الظهور بمظهر المتبنّي خطاً أكثر استقامة وتماسكاً وتشدداً. ولو حدث هذا الانتقال فعلاً في السلطة الفلسطينية من التيار القومي إلى التيار الديني، فلا شك في أن هذا سوف يحدث تغييرات جسيمة في موازين القوى بين الاتجاه القومي والاتجاه الإسلامي على نطاق الأمة العربية قاطبة، بل سوف يغيّر من شأن موازين القوى، ومن شكل تركيبة السلطة، لا في الساحة الفلسطينية وحدها، وإنما أيضاً في العديد من الأقطار العربية.

ومما ينبغي إدراكه في هذا الخصوص أن تعاظم شأن التيار الإسلامي في مواجهة التيار القومي إنما يتمّ في إطار دولي ينسب نفسه إلى «العولمة»، أي إلى ظاهرة انكماش الكوكب في ظل إنجازات الثورة الإعلامية، وإلى زيادة مكونات المجتمع الدولي تداخلاً وتشابكاً واعتماداً متبادلاً. إن الاتجاه القومي يعتمد «السياسة» كأساس للتعامل، ومن هنا فإن بوسعه تحاشي«صدام الحضارات». أما الاتجاه الديني، فإن المرجعية فيه لـ«الدين» لا لـ«السياسة»، الأمر الذي قد يفرز مناخاً يسوده التعصب مع زيادة استقطاب الصراعات وتفاقم حدة النزاعات. وفي هذه الحالات، يتعذر تجنب الصدام، وخصوصاً عندما يطرح الإرهاب بصفته العدو الرئيسي الذي تقتضي «العولمة» إزالته من الوجود.

رابعاً: نحو حوار عربي ـ أمريكي

لا يتصور أن يثمر حوار عربي ـ أمريكي إلا في ظل ظروف تكون الأولوية فيها لـ«السياسة» على «الدين»، ظروف يتقدم فيها أنصار التوصل إلى تسوية نهائية على حساب مناهضي هذا الخط. وهو ما لا يتوفر حالياً مع تردّي الوضع إلى حدّ لا بد معه من جهد خارق لإعادة بناء عملية السلام.

ومع ذلك، فلا مفرّ من تأمل هذا الاحتمال، فمنذ بدء المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية الثنائية في أعقاب مؤتمر مدريد، أي منذ توقيع اتفاقات أوسلو في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ (منذ عقد من الزمان تقريباً)، مرّت القضية الفلسطينية، لبّ النزاع وجوهره، بمرحلتين: **مرحلة أولى سادها الأمل بأن التوصل إلى اتفاق ممكن، ومرحلة ثانية كشفت فيها المفاوضات التي أجريت في كامب ديفيد بين كلينتون وعرفات وباراك، ثم ما تلاها حتى آخر يوم من رئاسة كلينتون، أن الهوة ما زالت عميقة، وأن عملية السلام كلها قد باءت بالفشل. وحان وقت التطلع إلى مرحلة ثالثة، تتغلب على نواقص المرحلة الأولى، وتتجنب مآسي المرحلة الثانية. ولكن هذه المرحلة ما زالت من حيث ملامحها، وما تقتضيه من رؤى وآليات تتسم بالضبابية والغموض. ومن هنا تتضح أهمية بذل جهد مكثف لإزالة الغموض، وتذليل العقبات، ووضع تصور بديل يستثمر دروس الماضي ويعيد الأمل.**

ومن أجل بناء صداقة خالصة بين العرب وأمريكا، مجردة من الالتباسات، لا بد من أن تكون أمريكا موضع تغييرات جسيمة. ولا بد من أن يكون الوطن العربي هو الآخر موضع تغييرات جسيمة. ولا بد ربما بالذات من حوار بنّاء حول قضايا بعينها نذكر منها بوجه خاص، كجدول أعمال لهذا الحوار، القضايا العشر التالية:

١ ـ ليس من شك في أن العلاقات العربية ـ الأمريكية عنصر فاصل في عملية «إعادة البناء». وأنها بحاجة إلى دعم وتطوير. صحيح أن أمريكا دولة عظمى. وصحيح أن للدول العظمى تقديراتها المتميزة وحساباتها الخاصة. وصحيح أيضاً أن رؤى الدولة العظمى كلية كونية، بينما رؤى سواها من الدول إقليمية بالأساس، غير أن هذا لا ينبغي أن يكون سبباً في إقامة علاقات غير متكافئة تقوم على «توظيف» الدولة الكبرى للدولة الصغرى. وكمثل على ذلك، نقول: ليست العلاقة بين مصر وأمريكا محكومة بتولي مصر دور «تسويق» إسرائيل للعرب، في ظل ظروف يستمر فيها الاحتلال، وما زال يهدر فيها الكثير من الحقوق العربية.

ليس متصوراً أن تخضع العلاقات المصرية ـ الأمريكية لحاجة إسرائيل إلى حماية (!)، وأن «تحيّد» الأطراف المحيطة بها حتى لا تشكل خطراً عليها (!). ينبغي أن تكون العلاقات المصرية ـ الأمريكية قائمة بذاتها. فلا يستقيم الحديث عن علاقات «طبيعية» مع إسرائيل من دون الأخذ سلفاً بقاعدة

«استقلالية العلاقات المصرية ـ الأمريكية». إن علاقات طبيعية مع إسرائيل ينبغي أن تقوم على أساس علاقات طبيعية مع أمريكا. لقد كانت مصر في حاجة إلى السلام، وكانت أمريكا بحاجة إلى مصر لتوفير السلام لإسرائيل، وهكذا كانت «الصداقة» ذات محاور ثلاثة تشمل إسرائيل، بينما «الصداقة» التي لا تحمل معنى التوظيف، لا بد من أن تكون ثنائية. إن علاقات أمريكا مع مصر ينبغي أن تحكمها المصالح المشتركة المصرية ـ الأمريكية، وألا تكون الغلبة فيها لطرف ثالث.

من هذه الزاوية، نتناول موضوع المعونة الاقتصادية التي تقدمها أمريكا لمصر، وقد بلغت منذ بدء صرفها، على حدّ قول الجانب الأمريكي، خمسين مليار دولار. ونطرح السؤال: أليس في مصلحة مصر الاستغناء عنها؟ ألن تكون توصيات مصر ونصائحها في كل ما يخصّ العلاقة بين الدولتين أكثر صدقية، وذات صفة ودية خالصة، لو كانت من دون مقابل؟ ثم إذا ما أخذنا ببعض التعليقات الصادرة من عدد من كبريات الصحف الأمريكية، فقد يرى البعض أن المعونة قد اتخذت تكئة لتسميم العلاقات بين الدولتين. ثم إن واشنطن شرعت في خفض الأقساط السنوية لها. وثمة جهد مبذول لتحويل الدعم إلى مجهود مشترك في مجالات معينة، أهمها مجال الإعلام والكمبيوتر، وتنشيط التعاون من خلال تشجيع القطاع الخاص، على نحو يؤسس لعملية تنموية تضيق الخناق على الفساد والمضاربة التي لا يصاحبها إنتاج ملموس.

وجدير بنا أن نذكّر أن المنطقة العربية لا تحكمها القضية الفلسطينية وحدها، وإنما ستحكمها أيضاً، في مستقبل منظور، شئنا أم أبينا، قضية السلام، وقضية استقرار النظام العربي عموماً، وقضية إنجاز تنمية تتسع للمنطقة بأسرها من دون أن تكون سبباً في تهديد أمنها واستقرارها. فكيف يمكن الاطمئنان إلى أن واشنطن سوف تغلب الانحياز إلى جانب الحق على الانحياز إلى جانب إسرائيل؟ وهل يمكن تأسيس العلاقات المصرية ـ الأمريكية أو العربية ـ الأمريكية عموماً على مثل هذا الأساس؟ إن مصر بالذات، إذا ما تحقق لها السلام، سوف تجد نفسها في حالة تنافس مع إسرائيل، لا في مجرد حالة تعاون وتبادل للمنافع معها. ونقول: مصر بالذات، بصفتها أكبر الدول العربية المتاخمة لإسرائيل. وقد سبق أن أشرنا إلى الجذور التاريخية للعلاقات الإسرائيلية ـ الأمريكية التي تكاد تكسبها صفة الروابط العضوية بين الجانبين: فكيف تكون مواجهة هذا التحدّي؟

٢ ـ نقطة بداية أخرى ينبغي تأكيدها، على التوازي مع تدعيم العلاقات العربية ـ الأمريكية، هي التغلب على التناقضات العربية ـ العربية، والحيلولة دون أن تصبح لها أولوية على التناقض مع أطراف خارجية، بما فيها أمريكا، وبما فيها إسرائيل. إذ لنا في تاريخ النزاع مع إسرائيل لحظات كان التناقض العربي ـ العربي أكثر حدة من التناقض مع إسرائيل. هكذا كان الحال عندما زار السادات القدس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، وغلّب خط التفاوض المباشر مع إسرائيل على التزام خط مقاطعتها، وهو خط لم تحِدْ عنه بقية الأطراف العربية. هكذا أيضاً كان الحال عند انعقاد مؤتمر مدريد عقب غزو العراق للكويت. فلقد انقسمت الأمة العربية إلى فريقين على أثر هذا الغزو: فريق عادى حاكم العراق، وفريق أيّده، ولو بطرق غير صريحة أحياناً. وإلى اليوم ما زلنا نعاني آثار هذا الانقسام.

لقد حان الوقت لوضع نهاية لـ«الألعاب الثلاثية» التي يكون لطرفها الثالث الدور الحاكم في توجيه العلاقات العربية ـ العربية. فكثيراً ما تتذرع الدول العربية بسيادتها الوطنية لانتهاك مقتضيات التضامن العربي، وقليلاً ما تستند إلى التضامن العربي لإبطال تأثير أطراف خارجية في اتجاه تغليب مصالح الأخيرة على المصالح العربية المشتركة. وهذه إشكالية لا بد لها من حلّ، وتواجه اجتماعات القمة العربية، وبخاصة بعدما أصبحت دورية، كما أنها تواجه الجامعة العربية، وبوجه أعم السلوك العربي حيال الأصدقاء والخصوم على حد سواء.

٣ ـ بناء محور مصري ـ سعودي يشكل عنصراً ضابطاً للعلاقات الأمريكية ـ العربية وموجهاً لها ومصححاً لمسارها. فلمصر والسعودية علاقات وطيدة بالولايات المتحدة، غير أن العلاقات الثنائية بينهما لا تتسم بالقدر نفسه من السلاسة وعدم الكلفة. فمع أنه لم يعد للفتور بينهما ـ الذي ساد في معظم الحقبة الناصرية ـ أثر ملحوظ، إلا أن ثمة تزاحماً بينهما على احتلال الموقع المركزي على صعيد المشرق العربي. على صعيد آخر، فإن معظم مختطفي الطائرات الأربع التي شُنّت بها هجمات ٢٠٠١/٩/١١ كانوا من السعودية ومصر. فما معنى أن تفرز أقرب الدول العربية إلى أمريكا على الصعيد الرسمي، أكبر عدد من الإرهابيين المعادين لأمريكا على صعيد حركات المعارضة العنيفة؟ إن هذا ينمّ عن حقائق ما زال يكتنفها غموض ولا مفر من مواجهتها صراحة.

لقد قدمت السعودية مبادرتها القائمة على فكرة انسحاب إسرائيل من كافة

الأراضي العربية المحتلة إلى حدود ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧، نظير إقامة علاقات طبيعية بين إسرائيل وكافة الدول العربية من دون استثناء. وتبنّت القمة العربية في بيروت المبادرة السعودية بالإجماع، وحولتها إلى مبادرة عربية. غير أن صحيفة **نيويورك تايمز الأمريكية نسبت إلى الرئيس المصري حسني مبارك موافقته على المبادرة في تصريحاته العلنية، وتعبيره عن تحفظات بشأنها في جلسات خاصة.**

وربما تكون المبادرة السعودية قد تقدمت إلى الجانبين بمطالب مستحيلة التنفيذ. لذا كان يتوقع أن ترفض إسرائيل الانسحاب الكامل إلى حدود ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧، كما كان ينتظر أن يتحفظ العرب على إقامة علاقات مع إسرائيل تتسم بصفة التطبيع الكامل. لكن المبادرة تنطلق من موقع فيه قدر ملموس من التكافؤ. ومن بين إيجابياتها إزالة بعض أوجه الالتباس التي طالما عرقلت تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، كونها تنهي الخلاف حول مدى انسحاب إسرائيل، وهل يكون من كل الأراضي التي احتلت في عام ١٩٦٧، أو من «أغلبها»، أو من «بعضها». كما تنهي الخلاف حول طبيعة العلاقات مع الدولة العبرية في ظل السلام، وهل نكون بصدد سلام بارد، أو «دافىء»، أو «ساخن» ـ أي بصدد «تطبيع»؟ والحقيقة أنه إذا أمكن التوصل إلى قبول مبدئي بجوهريات المبادرة السعودية، فربما عبّد ذلك الطريق، من خلال مفاوضات تالية، للتغلب على ما قد تنطوي عليه المبادرة من سلبيات ما زالت تحول دون اعتبارها مرجعية ملائمة لإحراز تقدم حاسم في اتجاه تسوية.

٤ ـ دعم المحور الثلاثي المصري ـ السعودي ـ السوري، الموروث من حرب الخليج، ومناهضة الاتجاه الأمريكي لطرح سوريا كدولة من دول «محور الشر»، أو من الوارد إلحاقها به. ولا بد من إزالة ما قد يقف عقبة في وجه اقتناع واشنطن بعدم حكمة استعداء سوريا، وما يحمله هذا الاستعداء من مردودات عكسية. والقضية الأهم في هذا الصدد هي إزالة كل لبس حول هوية حزب الله، وأن نشاطه يتسم بصفة النضال المشروع ضد الاحتلال، وليس بصفة النضال غير المشروع الوارد دمغه بصفة الإرهاب. وهذا رهن بإزالة كل لبس حول وضعية لبنان، وربما بالذات حول هوية مزارع شبعا، ولمن تتبع ومن يملك حق السيادة عليها. على أنه يتعذر التوصل إلى تفاهم بشأن تلك القضايا من دون توسيع نطاق البحث ليشمل الموقف من إيران، ورفض دمغها بصفة الدولة المساندة للإرهاب، وبالتالي الاحتفاظ بقنوات للتعامل معها.

٥ ـ استثمار المحور الثلاثي المصري ـ السعودي ـ السوري، لا كي يكون مركزاً للمعارضة العربية لسلوك العراق كما كان الحال بعد غزوه الكويت، وإنما كي يصبح المركز الفعّال للمصالحة العربية الشاملة مع العراق، وتجنب أن يجري تغيير نظامه من الخارج وباستخدام القوة العسكرية عملاً بمخطط الولايات المتحدة الذي ما زال مطروحاً في هذا المضمار. والواقع أن مخطط بوش في هذا الصدد اكتسب خطورة أكبر بنظريته الأخيرة عن جواز بدء أمريكا بالهجوم، لتدارك أحداث إرهابية قبل وقوعها، مع احتمال وقوع خطأ، بل القيام أصلاً بهجوم ليس من تبرير له.

للمحور العربي الثلاثي إذاً دور في اتجاهين. **أحدهما حيال واشنطن، بالتمسك بمبدأ أن تغيير الحكم في أية دولة ذات سيادة ليس من اختصاص قوى خارجية، ولا يجري عن طريق القوة المسلحة، وبأن محاربة الإرهاب ليست مبرراً لانتهاك السيادة. أما الاتجاه الآخر، فإنه حيال بغداد، والدعوة لاستثمار محاولات تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وبالذات المبادرة السعودية التي تقتضي موافقة كل الدول العربية عليها، لضرب عصفورين بحجر واحد، من خلال تجنيب العراق التعرض لتدخل خارجي للإطاحة بصدام حسين، ودعم بغداد للمبادرة السعودية.**

٦ ـ إن حواراً عربياً ـ أمريكياً مثمراً كفيلاً بإزالة أوجه توتر عديدة ينبغي أن يمتدّ أيضاً إلى الدول المجاورة للأمة العربية، والتي تشمل مع إسرائيل كلاً من تركيا، وإيران، وإثيوبيا، ودول أفريقيا السوداء. كما يمتدّ عبر البحر الأبيض المتوسط ليقيم تواصلاً مع الاتحاد الأوروبي. إن من مصلحة الدول العربية والولايات المتحدة انتصار اتجاه خاتمي على اتجاه خصومة المحافظين في إيران. وفي المقابل، فإنها صاحبة مصلحة في أن تستمر قضية قبرص بين تركيا واليونان، أو قضية الجزر الثلاث في الخليج بين دولة الإمارات وإيران، أو الخلافات الحدودية بين اليمن وإريتريا، أو بين إريتريا وإثيوبيا، أو الحرب الأهلية في جنوب السودان. كما أنه ليس من مصلحة أمريكا أو دول وادي النيل أن تكون مشاكل النيل، وأيضاً مشكلات التصحر وشحّ المياه، سبباً في تجدد أسباب التوتر، ولا من مصلحة أحد أن تظل المشاكل معلقة بين العواصم الغربية وليبيا. لكن من غير الممكن إيجاد حلول دائمة لهذه المشاكل، مع استمرار صور التوتر في العلاقات الأمريكية ـ العربية.

٧ ـ أين الوطن العربي من القوى العظمى في العالم غير الولايات

المتحدة الأمريكية؟ أين الوطن العربي من الاتحاد الأوروبي الذي يواصل عمليات اندماجه، وقد وحّد مؤخراً عملاته في عملة واحدة هي اليورو، بدلاً من عملة لكل دولة على حدة؟ هل يتعيّن دائماً على الوطن العربي أن يختار بين الولايات المتحدة، القطب الأوحد في عالمنا الراهن، وبين بقية الكيانات الدولية الكبرى، كالاتحاد الأوروبي، والفدرالية الروسية، والدول الآسيوية الكبرى (اليابان، الصين، الهند)؟ ألا ينمّ هذا التنوع في حدّ ذاته عن بوادر عالم متعدّد الأقطاب، بديل من نظام القطبين، وأيضاً من نظام القطب الواحد؟ أم أننا نتجه نحو مزيد من التوحد أو نحو تأكيد التعدد في ظل الوحدة، أو حتى نحو الوحدة مع عدم زوال التعدد؟ هل نحن نسير نحو حوار الحضارات مع تداخلها، أم نحو تصادمها ولو في صور مستحدثة؟ وإلى أي حدّ اختلفت ملامح العالم، وسمات الوطن العربي بالذات، بسبب وجود الولايات المتحدة على قمة المجتمع الدولي، وما تتسم به من خصوصية، بوصفها وحدها دولة كونية؟

٨ ـ لا بد من تسجيل أن قضايا البيئة لم يعد من الممكن تجاهلها، ولا سيما من قِبَل الولايات المتحدة بوصفها الدولة الأكثر تفوقاً في العديد من مجالات التكنولوجيا، والقليلة الاكتراث في الوقت نفسه بهذه القضايا، والدليل الصارخ على ذلك رفض إدارة بوش التوقيع على اتفاقات كيوتو ذات الصلة. والواقع أنه في ظل التكنولوجيا المعاصرة التي تتعاظم قدرتها على الإساءة إلى البيئة، لم يعد من الممكن السكوت على ما تحدثه من آثار سلبية باتت تهدّد مستقبل الحياة في مختلف أرجاء كوكبنا.

٩ ـ ماذا عن مستقبل التسلح النووي، وإسرائيل تصرّ على أن تبقى ـ دون سواها ـ دولة نووية غير معلنة في الشرق الأوسط، الأمر الذي لا بد من أن يشجع دولاً أخرى في المنطقة المحيطة كي تصبح نووية بدورها، أسوة بما فعلته الهند وباكستان، وقد يكون ذلك مصير إيران في مستقبل منظور، فضلاً عن دول أخرى عربية وغير عربية؟ هل من الممكن وقف انتشار الأسلحة النووية من دون حظر أسلحة الدمار الشامل على اتساع المنطقة ككل، والتزام دولها جميعاً بربط حظر التسلح بالخطوات المزمع اتخاذها في اتجاه استتباب السلام؟ ثم ماذا عن موقف الدول العظمى إزاء ترساناتها النووية؟ هل تقبل بالتخلي عن الأسلحة المحظورة دولياً في المستقبل، أم تعتبر الإبقاء على حجم معيّن منها أمراً ضرورياً لمواجهة خطر استيلاء إرهابيين على مثل هذه

الأسلحة، وبالتالي تعريض المعادلة النووية في الشرق الأوسط لأوجه خلل متجدّدة باستمرار؟

١٠ ـ تؤكد الشواهد جميعاً أننا ما زلنا بصدد عالم ثنائي القطبية، **أحد قطبيه ما زال الولايات المتحدة، أما قطبه الآخر، فلم يعد الشيوعية الدولية، وإنما أصبح، وفق تصورات أمريكا لعالمنا المعاصر، الإرهاب الدولي. ولم يكن الوطن العربي جزءاً من العالم الشيوعي، ولا هو يقبل أن ينسب إلى عالم الإرهاب. ومع ذلك، ما زالت هناك مشاكل تحول دون اعتباره منتمياً إلى القطب الأمريكي، وإلى القيم الأمريكية. فأين هو من الحرب التي تشنّها واشنطن ضد الإرهاب؟**

لا شك في أن الإرهاب يتخذ أبعاداً خطيرة. فلقد كان من قبل يتمثل في أنماط سلوكية محدّدة ـ كخطف الطائرات مثلاً ـ يمكن التنبؤ بها سلفاً. أما الآن، فلم تعد هناك حدود للخيال البشري في استخدام القدرات التي باتت متاحة بفضل التقدم في تكنولوجيا السلاح، وبشكل أعم بفعل التقدم في توظيف العلم في أغراض التدمير. وإذا أضفنا إلى ذلك التصميم على إنزال أكبر قدر ممكن من الدمار بعدوّ معيّن، نكون قد بلغنا مرحلة جديدة، مرحلة الإهلاك المتبادل الشامل، مرحلة القضاء على قابلية كوكبنا لاستضافة شتى ألوان الحياة.

صحيح أن الولايات المتحدة الأمريكية قد ضربت ضربة موجعة في عقر دارها. وهذه مسألة لا يتصور أن تقبلها وأن تسكت عليها أقوى دولة في العالم. لكن هذا أمر كان لا بد من أن يحدث، إن عاجلاً وإن آجلاً. ثم إنه بوسع أمريكا، من الوجهة المادية، الردّ والبطش بأية قوة معتدية، وليست هناك قوة في العالم بوسعها أن تمنعها من الإقدام على مثل هذه الخطوة. هذه هي الدلالة التاريخية ليوم ٢٠٠١/٩/١١. لقد كشف هذا اليوم عن جديد، تمثّل في أن القدرة على القتل أصبحت تحتل مكان الصدارة، وباتت هي المتحكمة في مستقبل الحياة على سطح كوكبنا.

لقد أسفر يوم ٢٠٠١/٩/١١ عن استخدام طائرات مخطوفة كقنابل موجهة لتدمير ناطحات سحاب. وكان ذلك مفاجأة. ثم تناقلت الأنباء استخدام مواد سامة كالجمرة الخبيثة. ثم قيل إن هناك مخططاً لصنع ما وصف بـ «الأسلحة القذرة»، وهي أسلحة راديولوجية يجري بمقتضاها تفجير قنابل مشعة

بواسطة قنبلة عادية موجهة بالراديو، وبوسع هذه القنابل المشعة إحداث دمار شبيه بذلك الذي تحدثه قنبلة ذرية. وهذا أيضاً جديد ينمّ عن أنه لم تعد هناك حدود للخيال، بمجرد توافر التصميم على إحداث دمار واسع النطاق.

بل أزعم أن الوضع في ظل قطبية الولايات المتحدة/الإرهاب أصبح أسوأ مما كان عليه في ظل الحرب الباردة، أي في ظل القطبية الثنائية بين الرأسمالية والشيوعية، ذلك أن القطبية الثنائية السابقة قامت بين كتلتيْ دول، لكل منهما أنظمتها، ومؤسساتها، وقدر من المساءلة والمسؤولية. أما الآن، فأحد القطبين عصابات لا تخضع لمساءلة أو محاسبة أو قانون، وتعمل خارج نطاق الشرعية، وبمقدورها الحصول على كل أنواع الأسلحة المتصورة، بل أن تبتدع جديداً أيضاً في طرق استخدامها. ومن هنا فاحتمالات الانفلات زادت، عما كانت عليه من قبل.

إننا بصدد لحظة تاريخية مماثلة لتلك التي شهدت منذ ٦٥ مليون سنة القضاء على الديناصورات، بسبب سقوط نيزك على الأرض تسبب في اضطراب مهول للأحوال الجوية دمّر كلية شتى أجناس الحيوانات العملاقة. لكن في الظرف الراهن، أصبح الجنس البشري هو أرقى الكائنات الحية، وهو كائن، وإن كان حجمه محدوداً، إلا أنه يتحلى بالذكاء، ويملك علماً، وقادر على صنع أسلحة للدمار الشامل، أي أنه أصبح قادراً على الإفناء الذاتي، بعد أن كانت تتمّ إزالته من جراء اضطرابات طبيعية، لا دخل للإرادة فيها.

لقد أصبحت للعبة الموت أسبقية على لعبة الحياة. وبدت البشرية وكأنما باتت تراهن على الهلاك المتبادل، على الاستغناء عن الفرص المتاحة لمواصلة الحياة وزيادتها ازدهاراً. ولو أفنت البشرية نفسها من جراء التمادي في هذا الاتجاه، ستنتهي مسيرة الجنس البشري فوق سطح كوكبنا، وقد تتجدّد الحياة فوق كواكب أخرى. ولكن لن يكون ذلك مصير الحياة، ومصير الذكاء البشري، فوق كوكبنا. لن تتجدّد القدرة على تطويع الكون لمخطط هدفه ازدهار الجنس البشري وزيادة تألقه وتحرره وسيطرته على مقدراته.

منذ ٢٠٠١/٩/١١ تخضع أمريكا كل شيء للحرب ضد الإرهاب. إنها تعيد قراءة كل شيء من منطلق متطلبات هذه الحرب، من منطلق الشك، والارتياب في الآخر، من منطلق إرجاع كل تحركاته إلى أغراض شريرة، وإلى صنع «محاور شر». باختصار: من منطلق انعدام الثقة، بينما التعامل بين البشر،

وازدهار العلاقات البشرية، ومن باب أولى الصداقة بين الشعوب، لا بد من أن يفترض الثقة المتبادلة.

والقضية المركزية في الشرق الأوسط هي القضية الفلسطينية. والفلسطينيون متهمون بممارسة الإرهاب. وكأن الإرهاب جزء لا يتجزأ من كيانهم. ونحن ننطلق من أن الإرهاب ردّ فعل قبل أن يكون فعلاً. إننا لا نؤمن بأن الإنسان، بحكم طبيعته، ينشأ مجرماً، ونعتقد أن مثل هذه نظريات تقوم على أساس عنصري. ولذلك، فنحن ننظر إلى الإرهاب لا بوصفه صفة لصيقة بنوعيات معينة من البشر، وإنما كأحد عوارض ملابسات موضوعية معينة أو كنتيجة من نتائجها. إنها ظاهرة ناجمة عن نظام دولي ينطوي على عيوب أساسية.

وعلى نقيض ظاهرة الإرهاب، نؤمن بأن أمام الإنسان فرصة للانطلاق ككائن حضاري، وأنه ليس محكوماً عليه أن يخضع لغرائزه، وانفعالاته، وإحباطاته، وغضبه، وبوسعه إدراك أن الحل إنما يكمن في إمكانية إصلاح النظام الدولي، بل في وجوب إصلاحه أيضاً، وفي إعطاء هذه المهمة أسبقية على كل مهمة أخرى. وإن استخدام القمع، لا الإصلاح، أي «العصا» لا «الجزرة»، يتعيّن أن يبقى مجرد خطوة وقائية، أمنية، تكميلية، ولا يكون الخطوة الأساسية الكفيلة بعلاج الداء.

ومن هنا، تبدو حتمية الحوار مع الولايات المتحدة، وحتمية أن تكون للحوار الأولوية على إعمال أدوات الموت والدمار، ليس إنقاذاً لطرف على حساب آخر، ولكن كشرط لإنقاذ كل الأطراف، وضماناً لاستمرار مسيرة البشرية، واجتيازها عنق الزجاجة الذي بات يتهدد مستقبلها في الصميم.

في عصر ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر، بات الهلاك المتبادل، لا هلاك طرف لحساب آخر، هو البديل من الثقة المتبادلة. وهذا يتطلب تغييراً في سلوك أقوى دولة فوق سطح الأرض، يستدعي تخليها عن غطرستها التي باتت ترفاً لم تعد تملكه. كما بتنا في حال يتطلب من العرب أن يتغيّروا هم أيضاً، وأن يقاوموا حالة اليأس والانهيار التي باتت تستبدّ بهم. فهل تنتصر قيم الحضارة، وتصبح عنواناً للألفية الجديدة، أم نستسلم لغرائزنا، ويكون مصيرنا هو مصير الديناصورات؟

فهـرس

- ح -

ـ خ ـ

ـ د ـ

ـ ر ـ

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

ـ غ ـ

ـ ف ـ

ـ ق ـ

ـ ك ـ

ـ ل ـ

ـ م ـ

- ي -